





من العصر الى الصمد  
سريع ايام محمد اعد  
عقروها

Söleymanîye Kütüphanesi

Holman Heisii P.

Eski Yay

475



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اوجب على عباده انواع العبادات واصناف الطاعات  
وفرض عليهم الاعمال الصالحات وخضصها بالاوقات المعينة بقوله اقيموا  
الصلوة واتوا الزكاة وايا ما معدودات والنجاشير معلومات ليسل  
السعادات والوصول الى الكمالات واباح بكرمه اقسام المعاملات  
والمبايعات بقوله واحل الله البيع ونهى عن الربا في الربويات انتظاما  
لامور المعاش واغتناما للقضاء الحاجات وندب بلطفه الى نكاح  
المؤمنات بقوله وانكحوا الايامى ونهى عن منكرة الكافرات بقوله ولا  
تنكحوا المشركات حكم بصحة المناكحات وبطلان الملامسة بالسفاح  
والمباشرات ومراعات للتوالد وحفظ انساب البنين والبنات وصيانة  
لاشتباه الالباء واحصان الامهات وحرمة بحكمة البالغة الجنائيات  
وعين لها القصاص والكفارات والحدود والذيات يمثل بقوله والذين  
يرمون المحصنات محافظة للجنس والبريات وكره النازع والخضوع  
بقوله ولا تنازعوا بقاء لقوة اصل الاسلام والجماعة والصلوة والسلام على  
سيدنا خير البريات محمد صاحب الايات والمعجزات عليه افضل الصلوات وكل  
الثناءات وعلى اله واصحابه اذوى الفضل والكرامات صلوة دائمة بدوام  
الليالي والساعات وبعد فان تعلم العلوم الشرعية من افضل القربات  
واعلى المقامات قال الله تعالى والذين اتوا العلم درجنا لا سيما  
الفقه فانه بعد معرفة الله تعالى وصفاته والايان بملائكته وانبيائه

2 وكتبه المنزلات اجل انواعها شرفا بحسب الغايات واعظم اركانها  
قدرا من جهة النهايات ولما كان مواعيل العلم بالاحكام الشرعية الفرعية  
المكتسب من ادلتها التفصيلية والسلف من الائمة رحمهم الله تعالى  
وجزاهم عناخير الاجتهاد وفي تحقيق المشكلات وتدقيق المعضلات  
واستخراج عرايس الابكار بالافكار عن الدلائل والامارات ودونوا  
مع اقوال المجتهدين في المصنفات شدة الخلف منهم شكر الله تعالى  
سعيهم ربوا ونفقوا احسن تنقيحات والقوا اجود تاليفات واختصروا  
على اختصار المطولات وحدفوا الادلة واقوال الائمة لقصور الرغبات  
وفقر العزمات واذا لم يكن بذل للفقيه من معرفة دلائله وماخذ  
اصوله ومنشأ فروعه ليرتقى من حضيض الجهالات الى ذروة المعارف  
والتحقيقات فان ذكر الاحكام مع الادلة اسرع افضا الى الافهام  
المدرجات وايسر تلقيا لقبول الحقائق المستدرجات والذقائق  
المستخرجات واقرّب وصولا الى تعقل القواعد والتعريفات وابتعد  
عن ارتكاب الخطاء في الوقعات اردت ان اجمع مختصرا جامعابين  
طريقة السلف والخلف حاويا لاكثر الوقائع والمهمات وانكر  
فيه نهضة من الادلة والاقوال سالكا فيه طريق الاجاز في التركيبات  
فشرعت فيه بقلب خال عن الاهوية المهلكات برى من الميل الى  
التعصبات الموزيات متوكلا الى عالم الشر والخفيات راجيا رحمة  
والوصول الى الجنات والنجاة من الذنوب داعيا لمن اشتغل به  
وليسائر المؤمنين في الحلوات سائلا اللهم غفران الزلات وتجاوز  
عن الهفوات انه ولي الحسنة ومقبل العثرات ومجيب الدعوات



جاء علامته ابن حنيفة رحمه الله عنه **او خلافا له** ومالك رحمه الله  
 مذهبه واحمد رحمه الله لداه وعلامته ابن حنيفة ومالك رحمه الله  
 عندهما **او خلافا لهما** وعلامته مالك واحمد رحمه الله مذهبهما وعائلة  
 ابن حنيفة واحمد رحمه الله برأيهما وعلامته كلهم عندهم **او خلافا لهم**  
 وعلامته مختار صاحب التهذيب وما ذكر فيه ذ والمذهب والشامل  
 والثمة والجرب والحاوي الكبير والوسيط والوجيز و  
 والعزيع والروضة وكل موضع قلت **او الاصح** فقول وكل موضع قلت  
 فيه على الاظهر **فوجه** وكل موضع قلت ولو كذا في مقابلته **قول**  
**او وجه** وسميته ينابيع الاحكام في معرفة الحلال والحرام **كتاب الطهارة**  
 وفيه ابواب **الباب الاول** في المياه وفيه فصول **الاول** في الطاهرات  
 يرفع الحدث والخبث ماء طاهر لا قليل مستعمل فيما لا بد منه ولا مستغفر  
 كثيرا بخلط يستغنى عنه لقوله تعالى ما طهورا وهو الطاهر المطهر  
 لقوله تعالى ماء ليطهركم به ويخوفه عليه الصلوة والسلام دباغها  
 طهورها **وعنه** الطاهر لقوله تعالى شربا طهورا قلنا انه صفة للماء  
 وعدم الاحتياج شفا لا يدل على انه غير مطهر ولان الطاهر لا يتعدى فكذا  
 الطهور كالصابون والضبور بخلاف القاتل والقتول قلنا ذلك لوجود الفرق  
 بالثكر **ومذهبه** انه للثكر اركا الشكور وفيه اجاث **الاول** خضر  
 بالماء رفع الحدث لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غصنا فامسوا  
 ملحوا بالذائب على العضو لا برشح البخار لانه يسمى عرقا وفيه **وجه** **وعنه**  
 يجوز بنبيذ التمر في السفر عند فقد الماء وان طبخ واشتد لقوله عليه  
 الصلوة والسلام تمر طيبة وماء طهور قلنا راويه مطعون فيه وايضا

صاحب القصة انكرها وايضا لعله كان قبل التغير ورفع الخبث كالخث  
 لقوله عليه الصلوة والسلام اغسله بالماء **وعنه** يجوز بكل ما يعزله  
 كالماء وفرق بانه نجس بوضوئه بخلاف الماء لفضل لطافته وكره  
 المتشمس ولو برد فيما يلاقى البدن بقطر حار في منطبع الا النقيض في  
 وجه لصفاته النقية عليه الصلوة والسلام للطب **خلافا لهم** وشديد  
 الشخونة والبرودة اذ لا يتمكن من الاستماع وكره **عنه** سوا الميرة  
 والحية والفارة وسباع الطير **الثاني** المستعمل طاهر لانه عليه  
 الصلوة والسلام دخل المسجد بعد غسله عن الجنابة والماء  
 يقطر منه ولان اصحابه رضي الله عنهم ما كانوا يحترزون  
 عن تقاطره غير مطهر اذ السلف لم يجتمعوه عند فقد الماء  
**وعنه** نجس اذ الحدث نجاسة مخففة وهو ممنوع لقوله عليه  
 الصلوة والسلام لا يهرى رضى الله عنه المؤمن لا ينجس **ومذهبه**  
 طهور لانه عليه الصلوة والسلام ترك لعة على كتفه  
 فعصر شعرة عليها ولانه مسح بفضل ما كان في يده **قلنا**  
 لعل ذلك لم يكن من الاولى وسقوط طهوريته لان يقال للمنع لانه  
 العبادة فالمستعمل في غسل ذمية لمسلم ووضوء صبي وحفي  
 وان لم ينو غير طهور لا المستعمل في مسنون ولا يصير مستعملا لا  
 اذا انفصل حسنا او حكما ولو ادخل الجنب بعد النية او المحدث بعد  
 غسل الوجه يد في الاء صار مستعملا الا اذا قصد الاغتزال للنقل  
 والافصال فلو اغتسل جنب في ماء قليل فنوى صار مستعملا بالنسبة  
 الى غيره لانفصاله حكما ولو نوى قبله فله اتمامه على الاظهر لوجود



الاتصال لاصبه ولا وضوءه ان احدث فيه وفرضه النية وغسل  
الرجلين لا غير لان الحدث لا يؤثر فيه للنجاسة ولو انغمس فيه جنبان ونوا  
معابعد اغمس بعض كل صار مستعملا بالنسبة الى باقيهما وكذا لو انتقل  
من عضو الى آخر كاليدين وفي وجهه لو انتقل من جنب لم يصير مستعملا  
لان بدنه كعضو فرع المستعمل في الحدث لا يرفع الحدث كالمستعمل  
في احدى الحدثين وفيه وجه لبقاء احدثوته قلنا ممنوع وكذا العكس  
ولو كثر عاد طهورا كالنجس وقيس بماء الورد وفرق بان الكثرة غير  
معتبرة فيه والاول راجح للنجاسة **الثالث** لو تغير احد اوصافه قليلا  
او مسمره او مقره او بالمجاورة كالشمع والعود والكافور الصلب  
او بطول المكث او بما لا يستغنى عنه كالطحلب والعشب المدقوق  
فطهور ولو تغير كثير افلا لانه يمنع الاسم **وعنده** ولداه في رقبة  
طهور ما لم يغلب عليه اسم آخر لانه ماء قلنا ليس كما موربه كما  
الباقلاء ولهذا لا يحنث بشربه فرع المتغير بطرح التراب طهور  
ما لم يصير تخينا لانه مكدر مجاور ولانه امر بالتغيير وفي وجهه لا  
لا مكان صونه وكذا المتغير بطرح ملح مائي على الاظهر لانه منه  
كالجمد لا جلي على الاظهر كالنورة وكذا ابا الوراق المنقطة لانه لا يمكن  
صون الماء عنه ولانه تغير مجاورة وفي وجهه لا كالمغيرات  
وفرق بين الزبيعية والخريفية لا المطروحة ولو وقع فيه ما يوافق  
كالمستعمل فان غيره لو فرض مخالفا وسطا سلب والا فلا ويستعمل  
الكل لاستهلاكه فلزم الخلط ان لم يكف ويترك قدره في وجهه كما  
لو خلط المحلوف عليه قلنا الفرق بين **الفطش** في النجس وتنجس

قليله بوصول نجس وان لم يدركه الطرف لمفهود قول عليه السلام  
فلا يغسل يدك في الاناء **ومذهبه** اذا تغير لقوله عليه السلام الا ما غير  
طعمه قلنا مخصوص بماز وكثيره به مع التغير ولو تقديره بفرض مخالف  
اشد لما ذكره **وعنده** بوصوله الى حيث يتحرك بحركته بالاعتساف  
وفيه اباحت **الاول** الاصح انه لا ينجس بميتة لا يسيل دمه اذا لم  
يغيره او لم يطرح فيه لعسر الاحتراز ولقوله عليه السلام انقلوه  
ثم انقلوه ووقعه في مشكوك القلة لا ينجس الاصل الطهارة وفي  
وجهه العكس لتحقيق النجاسة **وعنده** لا يصفدع وسرطان ولا في مذهب  
بولوغ كلب وخنزير ولو تغير بعضه فالكل نجس وقيل ان كان الميتة  
كثيرا فظاهر ولا يجب التباعد عنها بقلتين على الاصح لطهارته  
وعلى الجدي يجب التباعد لان ما يجتنب عنه مفردا فكذا مع غيره  
فحينئذ لا يجوز الاعتراف منه ان لم يزد عليه **الثاني** اذا كثر القليل  
بمحض الماء طهر ولو نجس **لداه** لانه انضمام نجس الى الاخر قلنا الكثرة  
دافعة لقوله لم يحمل خبثا او بغمسه في كوز وسع راسه ومكث والكثير  
بزوال التغير بنفسه اذا اصل الطهورية او بما لا يتراب لانه مكدر  
كالزعفران قيل لا تغلب عليه الاوصاف كالماء **والفرق** بين اذا وقعت  
فارة في بئر وتمعط شعرها نزع الكل وان كانت فوارة فقدر ما يحصل  
غلبة الظن **وعنده** ينزع لفارة وعصفورة وسام ابرص عشرون  
دلو والحمامة وهرة ودجاجة اربعون واذا تنفخ او مات كلب او  
شاة او آدمي نزع الكل واذا وجد في بئر فارة او غيرها تعاد صلوة يوم  
وليلة ان لم تنتفخ والا فصلوة ثلثة ايام وليا لها وبعتان لم ينجس



استحسانا العسر الاحتراز في ابار الفلوات فرع الكثير قلنا خمسمائة  
رطل لقول ابن جريج قلة هجر تسع قربتين وقربتين وشيئا فحمل  
الشافعي رحمه الله الشئ على النصف احتياطا وكل قربة مائة رطل  
وهذا تقر به على الاظهر فلا بأس بنقصان رطلين وقيل ثلاثة وفي وجه  
ستمائة وفي وجه خمسمائة من وقد رما ذراع ورع طولاً وعرضاً وعمقا  
**وعند** عشر في عشر وفي عمق شبر وتحصل المكاثرة بالانضمام **الثالث**  
الحاجز كالزاكد وقيل عند لا ينحس بما يعامل به يتغير وكل حرية في حكم  
الانفصال وهي ما يقابل طرف النجاسة الى حافتي النهر واذ تراجع الحاجز  
لا يرتفع قدامه فكالزاكد وقيل لا ولو كان في النهر حفرة عميقة وجرك  
عليها سريعا فكالجاري والا فلا ولو كانت على طرفه ويدخل الماء من ساقبه  
ويخرج من اخرى فاؤها كالزاكد وماؤها كالجاري ان جرى سريعا ولو جرك  
سريعا في حوض ركد طرفاه فكل حكمه ويتعدى الى الاخرى ان قل واختلط  
به ما يغيره لو خالفه **الفصل الثالث** في المشتبه يجتهد فيه وجوبا  
ان لم يجد غيره وفي المشتبهين ان وجد المطلوب في اصلهما كاستعمل  
وخام ومتنجس طعام وثوب وتراب ومكان في صحراء وبأخذ ما ظن  
طهارته بدليل كما لم يعلم سبب تغيره والقبلة وان خاف العطش  
لانه مظنون ويمسك النجس له وان توضأ بواحد بلا اجتهاد لم تصح  
صلوته وان بان انه الطاهر لتلاعبه وفيه اجاث **الاول** يجتهد فيها  
ولو وجد طاهر يتيقن كالوضوء بمظنون مع مقطوع وفي وجه لا  
كالاجتهاد مع النص قلنا محلها مختلف وكذا الوتلف واحد وفي  
وجه لا لانه لا يوجد الا بين امرين فادان يتيقن في وجه ويتوضأ في وجه

5 لاداء كالبول والماء بل يتيقن ويصلي في الثياب بعدد النجس  
وواحدة احتياطا وفرق بان المطلوب لا يوجد في كل ولانه يغلب الحرم  
الحلال اذا اجتمعا قلنا فيما اذا لم يمكن التميز **ولا عند** في الاواني ان لم  
يزد الطاهر لعدم مرجحان لا باحة قلنا منقوض بالثياب وفي وجه يؤخذ  
من غير اجتهاد اذ نجاسة كل مشكوك اجيب بامتناع استعمالها فلا بد  
من مرجح وفي وجه يؤخذ من غير دليل قلنا لا عبرة لظن بالاسند  
ولا يجتهد في ماء وبول بل يقيهما او ماء ومرد فيوضا بكل مرة  
ولا في ميتة ومذكات واجنبية ومحرم ولبن اثنان وبقر لعدم المطلوب  
في اصلهما ولا في ثوب وان شق لاحتمال نجاسة موضعه الشق  
ولا في كمين متصلين لتحقيق النجاسة **الثاني** للاعني الاجتهاد لانه عارف  
بعض الادلة وقيل لا كالقبلة ولو ظن طهارة احدهما اراق الآخر  
ندبا ان لم يخف العطش لئلا يتغير والا فتجب عادته بعد الحدثان  
بقي طاهر يتيقن لوجوده يقينا وان تغير لم يعمل به للزوم نقص  
الاجتهاد به بل يتيقن وقيل يعمل به كالقبلة **وفرق** بانه يجوز تركها بعدد  
الوضوء بنجس ولانه اما بنجس او مزيل فرع ان تحيز البصير يتيقن  
والاعني قلنا لانه لا يدر البصير وفي وجه لا لانه مجتهد فان لم يجد  
يتيم كان اختلاف بصيران والمتيقن يقضي ان بقي طاهر يتيقن **الثالث**  
يحصل الاشتباه بخبر مقبول رواية بين السبب وعلم اعتقاده  
اذ المذاهب مختلفة لامرأه وفيه وجه ولو اخبر واحد بالنجاسة  
واخر بضد حكم بهما لمزيد علم مخبرها فلو اخبر عدل بان الكلب ولغ  
في هذا دون ذلك وآخر بالعكس يحكم بنجاسته ما لجواز الولوج في



وقتین ولوعین کل منهما وقتا معینا یعول علی اوثقهما فان  
استویا حکم بطهارتهما السقوط قولهما وانا دخل راسه فی انا ولم  
يعلم ولو غره فهو طاهر ولو كان فيه رطبا ولا ضح ان الذي غالب امثاله  
نجس طاهر كشياب الصبيان والقضايين واواني مدمني الخمر تحكم  
بالاصل والحمل امامة وقيل نجس بناء على غلبة الظن ويكره الاستعمال  
وكذا سورهم نجس فمه وغاب زمانا يمكن طهره لذلك وقيل **ولداه**  
يعني وان لم يرغب لعسر الاحتراز قلنا كيف ذامع يتقن النجاسة والعذر  
بعد تحققة ممنوع لا الحمد ملقى في موضع فيه مجوسى او مكشوف  
وما بال فيه حيوان فشك في سبب تغيره بناء على الظن **تذنيب**  
كل انا طاهر وملعقه وخلال البحر استعماله واتخاذها والتزينة  
به بان كان هو او بعضه ذهبا او فضة او مضنبا بواحد بـ **كبر**  
عرفا وزينه لعينهما على الجديد ولو سموها القول عليه السلام  
انما تخرج في بطنه نار جهنم ويكره بواحد ويصب ما فيه ويحل  
المضنب **عند** لانه صار تابعا لنا عموم قوله عليه السلام وانا  
فيه شئ من ذلك خصص بغير الصغيرة للحاجة لما روى ان حلقة  
قدحه كانت من فضة وفي وجهه لا يحرم الاحتراز لجواز احراز  
المال كيلا يتفرق قلنا هو وسيلة الى محرم فيحرم كالات الملاحى  
فلا اجرة اذن لصانعه ولا قيمة على كاسره على الاظهر لامموها ليحصل  
منه شئ بهما او من الجواهر النفيسة كالياقوت وقيل بالحرمة  
فيهما للخيل واجيب بانه غير سبب للحرمة وكره الانتفاع  
بهما وندب تغطية او انى للحديث **الباب الثاني** في النجاسة

6 وكيفية ازالتها وفيه فصلان **الاول** في النجاسة وهي الخمر لانه  
تعتا سماها رجسا وكل مسكر كالحمر **وعنده** النبى طاهر والكلب  
**خلافا** لانه عليه السلام امر بغسل ظرف ولغ فيه والخنزير لانه  
اسوء حال منهما والميتة **لا في مذهبهما** ما ليس له نفس سائلة وبزوا  
كالعظم والشعر لانها محرمة للنجاسة بالسير لا التمسك والجراد وحيوان  
البحر لقوله عليه السلام احلت لنا ميتتان ولا جنين المذكات **خلافا**  
ولا ما لا يدرك كونه من الضيد لحمله ولا دور الطعام على وجه حمله معه  
والاظهر انه لتعذر لادونه على الاظهر ولا الادنى لقوله تعالى  
ولقد كرمنا بنى ادم ولقوله عليه السلام لا نجسوا موتاكم وقيل  
نجس كغيره **وعنده** نجس بطهر بالغسل قلنا نجس العين لا يطهر به  
**ولداه** صوف وریش الميتة **وعندهما** والقرن والظلف طاهر وكذا  
العظم **عنده** اذ لا حيوة له والفضة كجزء الحوت والجراد وبولهما  
ودمهما وماء القرح وفي وجهه المتغير والتفاطات والمزة والجرقة  
وما يخرج من فم النائم مغيرا وفي وجهه ان كان من المعدة ومن غير  
البشر وبز القز لا مترشح من طاهر كطوبى الفرج والبلغم والنجاسة  
لانه عليه السلام ركب فرسا معرورا وجملا بلا اكاف ولقصة  
عمار ولبن بشر واصله ولبن مأكول وبيضة ولو بعد الموت ان  
تصلب قشرها وانفتح من مذبح لم يطعم سوى اللبن للحاجة  
الجبن **وعندهما** منى الادمى نجس لنا قول عائشة كنت افرق المنى وهو  
يصلى فيه وقولها كنت اغسله لا يقتضى نجاسته **وعنده** عرق السباع  
والعابها نجس **ورايهما** سور السباع **ولداه** والبغل والحمار لانه عليه



السلام سنل عن ماء ينوبه السباع فليل يفلن وعرض بقوله عليه  
السلام نعم وبما افضلت السباع فيجعل الاول على الكلاب جمعاً بينهما ولا  
ليتهما نجس فكذلك العاينهما كالكلب وفرق بانه نجس وانها طاهرة فكذا  
لعاينهما كالشعر ومذهبهما بول الماكول وروثه ومنه طاهر **وعنده** ذرق  
الطير الا الذجاج لانه عليه السلام في شرب بول الابل قلنا ذلك  
للتداوي لقوله عليه السلام رجوت لكم الشفاء لنا قوله عليه السلام  
تنزهوا من البول **وعنده** ولده في رواية سور الحمار والبغل مشكوك فيقضى  
ويتم ان لم يجد غيره والمبان من الخي كيته لكن شعر الماكول ورثه فقط  
والمسك وفارته طاهرة المنفصلة بعد الموت ولو اقلت بهيمة حيا  
لا ينبت فنجس العين والافلا وفي وجهه ان وسخ الخي كيته **الفصل الثاني**  
في ازالة النجاسة وفيه بحثان **الاول** جلد نجس بالموت يطهر ظاهره  
وباطنه بالذباغ نزع الفضلات حتى الشعر بحرق ولو نجسا كذرق طير  
ولو بغير ماء لا ملح لقوله عليه السلام اما اهاب دبغ فقد طهر **لده**  
لقوله عليه السلام فلا تنفعوا من الميتة باهاب **قلنا** مرسل ومع هذا  
فارا قبل الذباغ لانه بعد يسمي اديما **وعندهما** وجلد الكلب ايضا العموم  
الخبر لنا انه نجس العين كالخنزير **ومذهبه** لا يطهر باطنه فلا يصلي فيه  
**وعنده** يطهر بالترتيب والشميس ويجب غسله بعد على الاظهر  
لازالة بقية الادوية ويجوز اكل مدبوغ الماكول على الاصح لقوله عليه  
السلام دباغ الاديم ذكوته لا من غيره على الاصح **وعندهما** جلد ما لا يؤكل  
يطهر بالذكا **وعنده** ولحمه والنجس اذا صار حيوانا وليود واكل ميت  
لا رمادا وملحا ودخانا **خلافا له ولده** ان ما يتولد من النجس نجس كدود

الحشر والخمر بالخلل بلا عين بالذن وان نقلت من ظل لان خللت **خلافا له**  
لانه عليه السلام نهى عن ذلك **الثاني** الجامد المتنجس بحكمة يطهر باجراء  
الماء عليه ونذب التلث **وعنده** يجب ولده الشبيع لنا قوله عليه  
السلام اغسله من غير تفصيل ويعينته به مع زوالها بالطعم اذ بقاءه  
يدل على بقاءها بخلاف اللون العسر او الزايجة على الاصح فالمصبوغ والمخضوب  
بنجس طهر لا اللبن المضروب بنجس جامد لا انتشاره ولا بالنار على الجديد  
ولا المايعات مطلقا ونذب القرص والحت ولا يومر على القليل والانتخض  
بخلاف العكس ولو غسل بعضه ثم الباقي غسله بمجاورة ليظهر الوسط  
والمتنجس بكل وفرعه كعضه للصيد به سبعا ولو بكلاب على الاظهر  
يخرج التراب الطاهر بالماء مرة لا في الارض لقوله عليه السلام فليغسل  
سبعا احدهن بالتراب الحق والخنزير به وقيل لا لعدم ورود النص فيه  
**قلنا** انه اسو حلال منه لعدم جواز اقتنائه والوصية به **وعنده** ثا لقا  
بالتراب كذهب الزاوي لنا انه غير حجة فلوزال رده او روثه بست  
غسلات تحسب غسلة على وجهه وستا على وجهه ولا تقوم الثامنة وغيره  
مقامه على الاظهر وان فسد المحل به كفيس ثوب لظاهر الخبر ونذب  
مرجه في غير السابعة وفي الاولى اولى والمتنجس ببول الضبي لم يطعم  
سوى اللبن بالرش العام **خلافا له** لقوله عليه السلام ويرش على بول  
غلام لا الضبينة على الاظهر والخنثى كالانثى ولا يجب العصر لان الاظهر  
ان الغسالة طاهرة اذا طهر المحل ولم يتغير ولم يزد وزنا **عنده** نجاسة  
لا انتقال النجاسة اليها **قلنا** ممنوع اذ لو كان كذلك لما طهر المحل لبقاء  
البعض فان قيل ذاك معفو **قلنا** لابل لعدم النجاسة وحكمها كالمحل



بعد الانفصال وفي وجه قبل الغسل وتظهر الفائدة في غسلات الكلب  
ومذهب يطهر ذيل جر على نجس ما بعد وخف نجس بروث وبول دابة  
وعنده بالروث والعذرة والدم لقوله عليه السلام فليمسحها بالارض  
فان الارض لها ظهور وعندهما صقيل كالسيف بالمسح **الباب الثالث**  
في اعمال الوضوء ونواقضه وفيه فصلان **الاول** في اعماله وهي فرائض  
وسنن وفيه بحثان **الاول** في فرائضه وهي ست **الاول** نيته المسلم  
المميز بالقلب مقارنته اول غسل الوجه لانه عبادة لقول عليه السلام  
الوضوء شطر الايمان وهي مفتقرة اليها لقوله عليه السلام انما الاعمال  
بالنيات وبالقياص على التيمم **عنده** لانها لم تذكر في الآية قلنا ممنوع  
لان معناها فاغسلوا وجوهكم للصلوة وبالقياص على ازالة النجاسة  
**وفرقت** بانها من التزويك كالزنا فلا يصح وضوء كافر **خلافا له** وغير مميز  
اذ لا عبرة لنيتهما فلو تاخرت عنه او غرت وقته لم يصح على الاظهر اذ ليس  
للمرء الا ما نوى لخلوا وله كالصلوة وان حدثت فوات ثواب السنن قبله  
على الاظهر اذ ليس للمرء الا ما نوى وكيفيته انية رفع الحدث والطهارة  
عنه ولو كان ماسحا لغير ايم الحدث لانه لا يرتفع عنه اداء الوضوء  
او استباحة مفتقرة اليه لكل وفي وجه يجب عليه الجمع بينهما لرفع  
السابق واستباحة اللاحق **اجيب** لانه لا يتجزى وفي وجه يكفي نية  
رفعه لانه يتضمنها **قلنا** لا عبرة للضمني اذ لم يوجد المتضمن وندب  
الجمع بينهما فلو نوى استباحة ما يسر له الوضوء كالاذان والتدبير  
لم يصح لانه لا يستلزمه وفي وجه يصح لقصد كماله ولو نوى بعض  
احداثه صح لانه لا يتجزى وفي وجه لا لبقاء ما لم يتعرض له **قلنا**

8 ممنوع اذ ذكر السبب لغو في وجهه ان لم ينف ما عداه والاكتفاء **اجيب**  
بانه لا عبرة للتفي وفي وجهه ان نوى الاول لانه المؤثر **اجيب** بانه لا عبرة  
له كما مر اذ حكمه لا هو السبب وفي وجهه ان نوى لاخير لقربه وان نوى  
بعض ما ليس له غلط اصح اذ ذكر سببه غير شرط والا فلا لانه متلاعب  
ولو نوى استباحة صلوة معينة ونفى غير ما صح لانه قصد رفعه وفي  
وجهه لا لاختلافها وفي وجهه يصح ما نوى وكذا لو نوى التنظيف والتبديد  
معها او بعدها وهي باقية لان حصوله ضروري وفي وجهه لا لانت  
المشاركة فيها تخلص بالاخلاص والا فلا على الاظهر لعدم بقاء المعتبرة  
فبني عليه بعد تجديدها ولو شك في الحدث فقطهر احتياطاً فتيقنه  
لم يصح لتردده فيها وكذا لو اعتقد طهره اجدد لانه لم يرفع بخلاف ما  
لو شك طهره وترك فيه لمعة او شك فيه او غسل المعة في المكة الثانية  
ولو فرقتها صح كفعالها وفي وجهه لا كالصلوة **اجيب** بان ذلك للموالاة  
**الثاني** غسل الوجه ما بين منبت الشعر الراس ومنتهى الذقن والاذنين  
فدخل فيه موضع الغم لا الضلع والتخفيف على الاظهر لخفته باغالبها وظاهر  
للحجة النازلة لقوله عليه السلام فانها من الوجه **قل** لا كالنازل من الراس  
واجيب بانه غير مواجه دائماً ومنبت ليس منه لا للحجة الكيفية من  
الرجل لعموم المشقة فان خفا لبعض فكل حكمه ويجب غسل ما يتوقف  
عليه **الواجب الثالث** غسل اليدين بالمرفقين وما عليهما فان الى معنى  
**مع** لانه عليه السلام غسلهما وانها الى حد الاسقاط ولو قطعت من  
الساعد غسل الباقي وان قطعت من المرفق فراس العضد بالاستصحاب  
وقيل لانه تابع واجيب بالمنع والمنقوض بوجوب الزكوة في الشح بعد



تلف الأصل ولو قطعت من العضد غسله نذبا للنجيل والزائدة على محل  
الفرض وجب غسلها والأفلا فان التبت وجب غسلها ولا يجب غسل  
المحاذي كالأظفار إذا خرجت عنها وغسل ثقب نفذها لانه من الظاهر  
**الرابع** مسح بعض بشرة الرأس وشعره يخرج محله عنه بالمذلقوله تعالى  
فامسحوا برؤوسكم فان الباء للتبعية ولا مزية لبعض فيعمل على الأقل ضرورة  
ولما روى انه عليه السلام مسح مقدم راسه ولانه مسح بناصية  
**ومذهبهم** الكل لظاهر الآية **قلنا** وما روى عن فعله عليه السلام محمول  
على الذنب **وعنده** الرابع لمحدث مغيرة **قلنا** الناصية اقل منه وتجزي  
الغسل عنه على الاظهر لانه ابلغ وازيد بالذنب وكره كذا البل بلا مد  
على الاظهر لانه المقصود ولو حلق بعد لم يعد كما لو قلم وانكشط الجلاء  
وفي وجهه كالحف اذا نزع وفرق بان المسح عليه بدل **ولده** لو اقتصر  
على المسح على العامة الملبوسة على الظهارة محنكا جاز كالحف وفرق  
بان لا يخرج في رفعها ولانه عليه السلام امر به على المشاوذ **قلنا** العل  
ذاك بعد اتيان الفرض **الخامس** غسل الرجلين بالكعبين وشقوقهما  
وما عليهما لان من وصف وضوءه صلى الله عليه وسلم ذكره  
ولقوله لا يقبل الله الصلوة الا به ولانه رتب الوعيد بترك شيء  
حيث قال ويل للعقاب من النار ومن قرء وارجلكم بالحجر فالحجاء ورقة  
كحرضب حرب وعذاب يوم ايم **السادس** الترتيب ولو تقدير  
لقوله عليه السلام لا يقبل الله الى قوله شق يغسل رجله ولانه  
توضاء مرتبا شق قال لا يقبل الله الصلوة الا به **عندهما** الآية اذا  
لواو للجمع المطلق **قلنا** هو ثابت بغيرها ولانه عليه السلام مسح

9 رأسه بعد غسل رجله **قلنا** العله غسلها بعد او نسي الاستعاب  
او التكرار ولو ان غسل المحدث ونوى رفع الحدث والنجاسة ومكث زمانا  
جاز على الاظهر لحصوله تقدير او الا فلا كما لو نسي وان اجنب المحدث  
او بالعكس دخل الاصغر في الأكبر فعلاونية فيسقط فيما اذا غسل غير اعضا  
الوضوء او اليد والرأس والرجل او الاخيرين او الاخير ثم احدث فيغسل  
عنه الباقي كيف شاء ومنه غيره مرتبا فيها فلو نكس وضوءه امر بها حصل  
ان قارنت النية الوجه في الأولى **الثاني** في سنته سن الشمية في ابتدائه  
او حين التذكر كالاكل لقوله عليه السلام كل امر لم يبدأ به اسم الله فهو بائر  
**ولده** واجبة لقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يسلم **قلنا** اي لا وضوء كاملا  
وغسل الكفين لفعله عليه السلام وكره ادخالهما في الاثناء قبله ان  
شك طهارتهما لقوله عليه السلام فلا يغسلن والمضمضة والاستنشاق  
والفصل افضل وبغريتين اكمل لرواية على **ولده** واجبان في الطهارة  
لقوله عليه السلام فليست تنثر وليست تنشق **قلنا** محمول على الذنب لانه  
عليه السلام عداهما من السنة والمبالغة فيهما لغير الضام لرواية  
لقيط وثالث الغسل بقينا لفعله عليه السلام وكره الزيادة وكذا المسح  
**خلافهم** لرواية عثمان احتجوا بانه مرة ونقل عن عثمان وعلى في وصف وضوءه  
عليه السلام **قلنا** محمول على بيان الجواز كالغسل توفيقا والذلل والمولاة  
لانه عليه السلام امر تارك المعة بغسلها فقط **ومذهبهم** واجبة  
لانه عليه السلام راي رجلا ترك لمعة فامر بالوضوء **قلنا** السنة جمعا  
واستصحاب النية من اوله وترك التكلم والاستعانة والتنشيف  
وكره النقص لقوله عليه السلام فلا تنفضوا وسن كلها للغسل ايضا



والسؤال عرضنا بخشن غير اصبع وللصلوة وتغير النكحة واليقضة ويخلو  
 البيت وقراءة القرآن ومسح جميع الراس من مقدمه ولوبا العامة لعسر  
 التحية ومسح وجهي الاذنين والضمخين ونداء واجب والرقبة  
 لابه وتخليل الحية الكثيفة واصابع الرجلين بخنصر اليسرى من خنصر  
 اليمين وتقديم اليمين وتطويل الغرة ومد الذعاء المنقول كل ذلك مروي  
 عنه عليه السلام تذييب وفيه بحثان **الاول** رخص للمحدث مسح  
 بعض اعلى الخفين او خف لفاقد رجل من محاذي الفرض بدلا ان كان  
 طاهرا يمكن المشي نصف فرسخ مانعا من نفوذ الماء ساترا القدم بالعكس  
 لا من الاعلى ملبوسا على طهر تام بوصول القدمين مقرهما لا الساق  
 في النزاع ولده مسح الاكثر وعند ثلث اصابع ومذهبه محل الفرض  
 لنا انه ورد مطلقا فيجوز على الاقل ضرورة **وعنده** لا يشترط طهر تام  
 لنا قوله عليه السلام اذا نظهر فلبس خفيه وقوله ادخلتهما وهما  
 طاهرتان فلا يجوز على المخزوق على الجديد **وعندهما** الحرق اليسر لا يمنع  
**وعنده** مادون ثلث اصابع ومذهب ما ظهر اقل من نصف الرجل وقيل  
 ما يمكن متابعة المشي لا الظهارة والبطانة قوية او بالعكس ولا على  
 الجورب والجرموق فوق قوى وان وصل اليه بل بقصد الجرموق فقط  
 على الجديد **وعندهم** يجوز للحاجة قلن ليست كالحف فلا يلحق به ولا نة  
 مسح على الجرموق قلنا ان ثبت فهو خف قصير الساق ويجوز على مثل  
 المسح المشدود على المغصوب ومن التقدين كالصلوة في مغصوب والوضوء  
 به وفي وجهه لانه رخصه فلا تستفاد من المعصية ولا نة للاستدامة  
 وهو ما مور بالنزع ومذته يوم و ليلة لمن لا يباح له القصر وثلاثة

وثلاثة لمن له ذلك على الجديد لرؤية على وابى بكر وصفوان ومذهبه  
 انها غير مقدرة لقوله عليه السلام لا يبي ابن عمارة وما شئت قلنا  
 رواية ضعيف ولدايم المحدث والمستقيم لا عوار الماء ما يبيح كل  
 له لو بقي طهره فلو احدث بعد اللبس وقبل اداء فرض مسح له وللنقل  
 والاقله فقط وفي وجهه لا ضعف وضوئه لدوام حدثه قلنا تأثيره  
 في عدم استيفائها وابتدائها من احدث لان احتياجه اليه حيث نذ  
 وتقديرها بال مسح فلو مسحهما في الحضرة لا واحد فافترت مسح  
 المقيم **خلافه** تغليباً للاقامة وكذا لو مسح في السفر شذوذاً وشك  
 في ابتدائه اذا اصل الغسل فلو شك المسافر فيه وصلى في الثاني به  
 ثم علم في الثالث انه مسح في السفر يعيد مسح الثاني ان بقي صلواته لانه  
 صلاها على الشك ويصلى الثالث بمسح لزواله ولو انقضت المدة وشك  
 في نقضائها او بدا بعض رجل او فتح الشرج وهو متوض وجب غسل  
 رجله فقط على الاصل لزوال البدل ونداء يستأنف لان المحدث  
 لا يخرج في العود قلنا انه لم يرتفع كالمستقيم ولا لما كان مقدرا وفي وجهه  
 يرتفع مسح الراس والفرق ظاهر واذ نزع احدهما لم يزرع الاخر فلا يلزم  
 الجمع بين البدل والمبدل فانهما كعضو واحد ومن مسح لاسفل لفعله  
 عليه السلام لا على رايه بالقول على لكان اسفل الخف اولى فثنا غير محل  
 النزاع اذا البحث في الجمع وايضا روى لكان باطن الخف وندب مسح  
 العقب على الاصح كسائر الاجزاء وعدم الاستعاب لانه عليه السلام  
 مسح خطوطا وكره الغسل والتكرار لانها يضاعفانه **لثالث** لا يشرط  
 ندب لقضاء الحاجة ان ينحى اسم الله ورسوله والقران ويضم الكف



ان نسي خاتما وسعد وبعد النبل ويرتاد موضعا ويستتر ولو باناخنة  
بعير ولا يدخل مكشوبا ولا حافيا ويقدم اليسرى في الدخول ويعتد بها  
ويسمى ويستعيد ويرفع ثوبه شيئا فشيئا ولا يرفع ثوبه دفعة ولا  
ينظر الى ما يخرج عنه والى فرجه والى السما ولا يستنجي بالماء موضع  
فراغه في غير الاخلية ويستنبر واليمنى خروجا بعكس المسجد ويقول  
غفرانك ويحمد كل ذلك مروى عنه عليه السلام ويحرم ان يستقبل  
القبلة ويستنبرها في الضحى لقوله عليه السلام لا تستقبلوها  
لا في غير خلافاته لانه عليه السلام استنبرها على السطح اذا الضحى  
غير خالية عن مصل ويكره ان يبول على القبر لقوله فكانما جلس على  
جمرة وفي مسجد ولو في اناء وكره استقبال النيزن واستدبارهما  
وبيت المقدس والكلام فلا يجب المسلم والمؤذن ولا يثمت وقضاؤها  
في المستحم والزكاد والجاري القليل والطريق ومهب الريح وموضع  
صلب ونجر وتحت المثرة والبول قائما دون عذروا طالة القعود  
وحشو الاحليل ويجب الاستنجاء عن الموت الخارج عن احكام السبيلين  
بالماء وبجاء ما طاهر قال غير محترم كفتح صلب وجلد مدبوغ وكاغد غير  
مصقول ومن عنده ان لم يزد قدر درهم والاقبال الماء فقط لنا قوله عليه  
السلام فليستنج من غير تفصيل لا لغير ملوث كعبرة يابسة ودود وقيل  
لا بد منه قلنا ولو سلم فلا اكثر مما ينبغي فلا يكفي الجامد للمني والحيض  
ولا للخارج عن غيرهما بخلاف النادر عنه كالقيح والدم والمذي نظر الى  
الخروج نعبير التميزين النادر وغيره عند وقيل لا لدوره ولا يقتصر  
عليه ان جاوز الاليتين والحشفة لا دون ذلك على الاصح اذا التمر

غالب قوته وهو ملين وجف لانه لا يعلقه او انتقل من موضعه او 11  
يصيبه نجس خرا او خرج من قبل المشكل لاحتمال زيادته فلا يجوز نجس  
لنهييه عليه السلام ولانه لا يزول بمثله ولا بالقصب والنجاس الامس  
ولا المحترمة ولا يجزى على الاظهر لانه معصية فلا ينافى بها الرخصة  
وجاز بعده بجرو وعنده بروت وعظم حصول النقا ولا بالتزاي  
يتناثر لا تصافه به ولا بحيوان وهو الحيوان وجزوه ولو بدا وما كتب  
عليه علم والمطعموم كالعظم وقشر البطيخ والزمان لا النقان كالذبيح  
**ومذهبهم** الجواهر محترمة ولا بد من ثلث مسحات جميع المحل ومزيد  
ان لم يحصل النقا واذا حصل شفع ندب ان يوتر لقوله عليه السلام  
فليس يجز وترافى موضع على موضع طاهر بقربه ولا يتنجس شديده او عمره  
من غير نقل **وعندهما** النقا معتبر لا العدد لنا قوله عليه السلام  
فلمسح ثلث مسحات وندب باليسار لقول عائشة كنت ليسار  
لخلائه فاذا احتاج الى اليمين اخذ النجر بها والذكر باليسار وحركها  
فقد والالكان مستحبا باليمين وهو مكروه والا فضل الجمع بن يقدر  
الجامد ثلث الماء لانه يزيل العين والاثر وتقدمه فاذا خرج عن الوضوء  
صح لرفع الحدث لا عن التيمم لانه للاستباحة وهي لا تحصل قبله ولو  
تيمم وعلى بدنه خبث فكالتييم قبله على وجه والوضوء قبله على وجه  
والفرق ان خروجه عن محله ينقضه فبقاؤه يمنع الضمة بخلاف غيره  
وهو منقوض بالوضوء **الفصل الثاني** في نواقض الوضوء وفيه بحثان  
الاول في الحدث وله اربعة اسباب الاول خروج شيء غير المنى من  
احكام السبيلين ولوراس دودة لقوله تعالى اوجاء احد منكم وقوله



السلام لا وضوء الا من صوت اخرج وقبله مشكل لاحدهما الامكان من يادته  
وثقبة تحت المعذت والمعتاد منسد لانها بمنزلة لا في المس والايلاج  
ومذهب لا بالنادر كزوج المعتاد عن غيره قلنا منقوض بالمذى ومعارض  
بانه خارج عن المعتاد فينتقض به كغيره لنا قوله عليه السلام الضوم  
فما دخل والوضوء مما خرج وعلى رايهما ينتقض بمخرج النجاسة كالقئ  
ملاء الفم لقوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل قلنا غسل  
المحاجم لما روى انه عليه السلام احيى وصلى ولم يتوضأ وعنده ينتقض  
بالقهيقة في الضلوة لامر عليه السلام بالوضوء قلنا مرسل ضعيف  
لنا قوله صلى الله عليه وسلم توضأوا من لحم الابل قلنا منسوخ او  
المراد غسل اليدين والفم لضافته الى الطعام وخضبه لكثرة زهومته  
ومذهبهما بالردة ولده بغسل الميت الثاني زوال العقل لقوله  
صلى الله عليه وسلم فليتوضأ لا ينوم ممكن المقعد الارض لان الضحابة  
كانوا ينامون في الانتظار له صلى الله عليه وسلم ولا يتوضأون ولقوله  
صلى الله عليه وسلم الا ان تضع جنبك قيل وعنده لا ينتقض على  
هيئة المصلي لقوله عليه السلام لا وضوء على من نام قائما قلنا ضعفوه  
ومذهبهما لا بيسير نوم الثالث ملاقة بشرة ذكر وانثى لعطفه ثوبا  
اولا مستم النساء على المحي من الغايظ لا عنده لقوله عابثة فوقعت يدي  
على خصر قدميه قلنا من وراء حائل ولما روى انه عليه السلام قيل ولم  
يتوضأ قلنا قد طعن فيه ومذهبهما اذا لم يكن بشهوة ومظنتها كافية فلا  
يلبس المحرم وفي مذهبهما ينتقض والصغير والمجان والسن والظفر  
والشعر دون الميتة وينتقض الممسوس على الاصح الرابع من فرج لادنى

ولو مبنا لانه يسمى فرجا ومحل انجب لا البهيمة والممسوس لقوله صلى الله  
عليه وسلم من مس ذكره فليتوضأ لا عنده لقوله صلى الله عليه وسلم  
هل هو الا بضعة منك قلنا ان قيسا مطعون وانه منسوخ بما روى ابو هريرة  
لانه متأخر بطن الكف والاصابع لا غير مستوية من الزوائد لا يروى فيها  
وما بينها والحكم في ذكرين وكفين للعامل والافكل ونداء بالكوع لقوله  
صلى الله عليه وسلم اذا قضى قلنا هو المس بطنها فرع اليقين لا يرفع بالشك  
ولا بالظن الا لحدث استصحابا ولقوله صلى الله عليه وسلم  
حق ليسمع صوتا ومذهبهم شك لحدث يرفع اليقين فلو تيقنهما وشك  
في السابق اخذ مضد ما قبلهما وكذا اذا شك فيما قبل ما قبلهما ولم  
يجزى لانه متيقن والشك في مزيله لا بضد الطهر لمن ليس له التجديد  
عادة لظن حصوله بعد وفي وجه اخذ ما قبلهما التعارضهما فيرجع  
الى الاصل اجيب بانه كيف الرجوع الى ما زال يقينا وفي وجه يجيب ان  
يتوضأ احتياط للنسأ وهما اجيب بمنعه وان لم يتذكر يتوضأ لشك  
الوضوء فلو مسح واضح ماله من مشكل ولا محرمية بطل لاحد لتببين  
والا فلا لاحتمال الزيادة وكذا ان من مشكل فرجه او من اخر ومشككين  
ولا محرمية لاحدهما لما مر وكذا لو تماسا واتحد الممسوس والابطال  
واحد لا بعينه وصح صلواتهما اذا لحدث مشكوك في حق كل فلا يجوز  
للراة الاقتداء بهما ولو مس احدهما وصلى الضميمة ثمة توضأ بعد حدث  
فمس الآخر وصلى الظهر فلا قضاء اذا لحدث مشكوك بالنسبة الى كل  
وفي وجه يقضيها الوقوع احدهما معه يقينا اجيب بانها غير متعينة  
فلا تاثير فيها والا قضى الظهر لتيقن الحدث يقينا الثاني في حكمه



يحرم على المحدث الضلوة لقوله عليه السلام لا صلوة الا بالطهارة  
والطواف والنجدة ومس المصحف لقوله تعالى لا تمسه الا المطهرون  
ولنهيه عليه السلام حكيم ابن خزام وجلد وحاشيته وما بين سطوره  
وظرفه وهوفيه وما كتب للدراسة لا ما نسخ قرأته كالنورية لا الثياب  
والحيطان والطعام والذناير والفقه والتفسير وقيل يحرم اذا كانت  
القران اكثر وفي وجهه ان تميز وقلب ورقه وفي وجهه لا لانه غير  
ماس وحامل اجيب بانه حامل وحمله بعلاقته لا على رايهما لقوله  
عليه السلام لا يحمل المصحف الا طاهرا ولانه ابلغ لا كتبه وحمله في متعة  
لانه غير مقصود والا صبي للضرورة ولا يحرم اكل وهدم المنقوش  
به ويحرم احراق المنقوش به وكاتبه على الحيطان والثياب ويحرم  
بنجس ومنه بعض بنجس دون غيره وجاز ان ضيف عليه ولم يتمكن  
من الطهر كحرق وغرق **الباب الرابع** في الغسل وفيه فصلان  
**الاول** في موجهه وهو الموت والحيض عند الانقطاع لقوله تعالى  
ولا تقرنوه من حتى يطهرن والتفاس وخروج الولد بالابل والعلقة  
والمضغة على الاظهر كالمني ومذهبها اسلام الكافر لامره عليه السلام  
قيس بن عاصم بد قلنا امر ندب لانه لم يامر كثيرا من الناس به والجنابة  
وحصولها بايلاج قدر الحشفة في فرج ولو مع لف خرفة لقوله عليه  
السلام فقد وجب الغسل ولقول عائشة فاغتسلنا **وعند** لا في فرج  
ميتة وهبيمة وصغيرة لا تشتهى لنا ايلاج محرم فيوجب كفابلها  
او يخرج المني مطلقا لا باستدخاله لقوله عليه السلام الماء من الماء  
**وعندهم** لا ان خرج بلا شهوة لنا انه مني فيوجب له الحديث وكفى الاغناء

وخوامر التدفق والتلذذ ورايحة الطلع والعجين رطبا وبياض لبضر  
جافا ويعرف منها بالتلذذ والاصفرار وهي تحتل لقصة امر سليم ومذهبهم  
اذا اخرج بعد الغسل عن الاثر لم يجب لانه من تمة الاول **وعنده** ان  
خرج بعد البول لانه خرج بغير شهوة ولا يجب لانه بقية ما خرج بها  
لنا موجهه حز وجد وقد وجد ولا لانه كبقية البول ولو خرج منه بعد  
غسلها عن الوقاع تعيد ان قضت شهوتها اذا لا يغسلوا عن ما بها الا  
المكرهة والصغيرة ولو اوج خنثى في فرج مثله او دبره او اوج في كل  
فرج او دبر اخر فلا يجوز كونهما امرائين ولو اوج رجل في فرج مشكل وهو  
في فرج امرأة اجنب المشكل فقط ونقض وضوءها بالترغ فتخرج منه  
ما يحتمل المني وغيره اخذ بما شاء لان احتمال كل على السوية وفي وجهه  
يتوضا اذ وجوب الباقي مشكوك وفي وجهه يجب الوضوء وغسل الباقي  
ليتحقق الخروج عن العهدة ومذهبهم يجب الغسل احتياضا وندب ليجب  
غسل الفرج والوضوء تنظفا للطعم والنوم والجماع لفعله عليه السلام  
ويحرم بها ما يحرم بالحدث والمكث في المسجد لقوله عليه السلام لا حل  
المسجد الا للضرورة او عبور لقوله تعالى لا عابري سبيل وقراءة القرآن  
بقصدها ولو بعض آية على رايهما لقوله عليه السلام لا يقرأ بجنب  
وقراءة الفاتحة لفاقد الطهور في الضلوة بل يسبح وفي وجهه وجبت  
للضرورة **الفصل الثاني** في صفته واقله غسل المسلم المميز جميع اليدين  
والشعر ومنبته بنية لا عنده مقرونة كرفع الحدث واستباحة مفتقر  
اليه او اداء الغسل لانية الا صغرها اذا الاكبر اقوى وخطا  
يرتفع عن اعضاء الوضوء لا الرأس ان فرضه فيه المسح لقوله



عليه السلام بلوا لشرو تنقض الظفايزان لم يصل الماء **لا عندهم** لقوله  
عليه السلام لام سلمة لا قلت لعله عليه السلام عرف وصوله **اذا**  
**ولده** في رواية تنقض الحايض ويصح من الذميمة للحل فقد يغتسل  
الجنب والحايض وجوبا اذا اسلم ولا يجب المضمضة والاستنشاق  
كغسل الميت ولانه عليه السلام عذما من الفطرة ووجبا على رايهما  
لان قوله **تق** فاطمروا اللباغة قلنا لا يدل على وجوبهما **ولده** والشيمة  
وشروطه والوضوء ورفع الخبث اولا واكمله ازالة القذر والوضوء وعدم  
تاخير غسل الرجلين لرواية عايشة وتعهدا للمعاطف والترتيب  
بان يفيض على راسه ثم على الايمن ثم على اليسر وتستغل الحايض طيبا  
والغسل بصاع وان يقول في آخر اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا  
عبد ورسوله وندب تجديد الوضوء لا الغسل والتيمم ويكفي غسل  
للجناية والعبد والجمعة بنيتها او الجناية والآخرين بنيتها واحدهما  
لا لها وفي وجهه **ومذ** عبه غسلها لا يستلزم واحدا منهما **كتاب التيمم**  
وفيه ثلاثة فصول **اول** في موجهه وهو العجز عن استعمال الماء في  
الاحداث وله اسباب **الاول** فقده تيمم الفاقدان تحقيق عدم لقوله  
**تق** فلم تجدوا ماء فتيمموا وان توهمه طلبه في الوقت اولا او مادونه  
حتى تستوعب رفقته او يضيق الوقت في حذ الفوت اذ اضروره  
قبله وجد لكل تيمم وان تيقنه في حذ القرب سعى اليه ان امن نفسا  
وما لا وانقطاعا **اعنده** ان لم ير علامة ناعدم الوجدان ان مسبوق  
بالطلب **وعنده** لو تيمم قبله جاز لا فوقه للعجز في الحال مع المشقة  
في الطلب وقيل يجب لقدرته في الوقت جيب بان اعتبار الحال اولى

42  
فروع لوعلم وجوده آخره فالناخير افضل كالقدرة على القيام والثوب  
فيه لمزيد الفضيلة وان ظن بالتعجيل على الاصح لادراك فضله يقينا  
**وعنده** الناخير كالناخير لشدة الخوف ورفق بانه رعاية للصلى بس  
لوعلم ان النوبة في البثر والثوب لا تنصل اليه في الوقت نص على انه لا  
يصبر الا في المقام لجواز ترك القيام في النفل والاضح انه لا يصبر لان  
القدرة بعد وقتها كالمعدومة بالنسبة اليها قيل يصبر لوجودها ويجزئها  
فيمن لاح له الماء بعد ضيق الوقت ويجب الغسل بما لا يكفيه ولا على  
الجديد وان لم يجد ترابا كالحرج وستر العورة لان الميسور لا يسقط  
بالمعسور لا المسح بثلج على الاظهر لانه لا يقدم قيل **وعنده** الا اذا  
النافع كالمعدوم كالرقبة ورفق بان استعماله مشروع على البشرية  
دون العتق وبانه يجب ايضا عن بعض الاعضاء لا الضوم عن بعضها  
والاول راجح لتماثل العلة او الحكم وكذا يجب المسح بتراب غير كاف على  
الظاهر كستر العورة وغسل النجاسة لعدم البدل ونوره به او  
باعه او الثوب والذلو في الوقت لا الحاجة بطل لانه غير قادر على تسليمه  
شرعا وفي وجهه لا الصدوره عن نافذ التصرف وبطل تيممه وصلوته  
ما بقيت في حذ القرب ج يجب في الوقت شرب الماء والتراب والثوب  
وان لم يكف والذلو والرشاء واستجارا القابل بعوض مثله ثم حينئذ  
ان فضل مونة سفره ودينه وقوت محترمه معه وموجلا بزمان  
يمكن اداؤه للموسر بزيادة لابق وقبول عادته واستعارته وبعدك  
الثوب وقدم لا ان امكن حصول غيره بالتمام ودونه وقبول فرض الطهور  
وهبه واستهابه اذ لا ثقل منة لا غيره والعوض ولو من البعض



ولو موسى الاشتغال الذمة او عظم المنة ويجب على رايهما زيادة بسيرة  
ومذهبه بزيادة لا يتجفف الوجود بلا ضرر قلنا الوجود معها كعدم ويجب  
اراء الثوب في البير ان لم يزد نقصانه على ثمن مثله واجر الرشاء الثاني  
احتياجه الى مامعه لعطشه او محترم كذمي وهبيمة لامرئد وحر في  
وعقور ولو ما لا فلورجي وجوده فله التزود احتياطا للروح وفي وجه  
لا لوجوده غالبا في موضع عهد فيه وعلى مالكة والثوب بدله لمضطر  
محترم ان لم يكن وله اخذ قهرا لا للوضوء والصلوة ولومات وخاف  
رفيقه العطش بمنه ابقاء للمهجة وعزم القيمة لا المثل اذ لا قيمة له  
غالبا ولو امر بصرفه الى اولى الناس قدم العطشان ثم الميتا لا اول  
لانه اخر عهد ثم الافضل ان مانا معا او امر بعهد هاتمة يفرج وفي وجه  
قدم المتخس اذ لا بد له وعنده يقدم الحي لصدور العبادة عنه شمة  
بعد الحائض لغلظ حدثها لانه لا يحرم الوطى ايضا وفي وجه قدم  
الجنب لان وجوب غسله بالكتاب ثم بعد المحدث لا ان يكف له وونه  
كيلا يضيع **الثالث** البرد لقصة عمرو بن العاص ومرض يخاف من الغسل  
تلف نفسه كجدرى وحصبة او عضوا او منفعة او مرضا مخوفا او بطو  
برء او شيئا فاحشا على ما يبدو حال المهنة كالسواد على الاصح للضرر  
البين لا البير كاثرا لجدس ولا الماء والاصل فيه قوله تعالى وان كنتم  
مرضى ويعتمد على قول طبيب حاذق مقبول رواية لا فاسق ومراهق  
على الاظهر الرابع كسر وجرح يخاف من استعماله محذورا فيجب غسل  
الضحية بقدر الامكان اذ المعلوم لا يزيد على فقده وقيل لا اذ التيمم كاف  
قلنا ممنوع مسح ومستوعب بالماء ان ستركا الوجه في التيمم وفي وجه

ما يقع عليه الاسم كالحف وفرق بانه رخصة وتخفيف لا بتراب على الاظهر  
ولا مقدر كالحف على الاظهر اذ امد مترقب وتيمم خبير جابر وقيل لا لات  
المسح فاب عما تحت الشرة ولا يجب الستر كما لا يجب لبس الحف ليكف الماء  
متى شاء الجنب والمحدث وقت غسل المعلوم مراعات للترتيب فيتعذر  
بتعده وفي وجه يقدم الغسل لانه الاصل قلنا بالنسبة اليه ممنوع  
فيعيد الجنب وحده لكل فرض والمحدث مما بعد للترتيب وعند من  
ان كان اكثر اعضائه صحيحا يغسله ولا يتيمم وان كان بالعكس فيا عكس  
ولو رفع اللصوق بتوهم البرء وبان خلافة لا يبطل تيمم على الاظهر  
بخلاف ما اذا توهم الماء اذ طلبه واجب دون البرء وانه جاز في الحضر  
عند فوت جنازة وعنده لغير الولي ومذهبه لا يتيمم لها من تعينت  
عليه **فصل** الثاني في كيفية واركانه خمسة انقل تراب طاهر  
خالص غير مستعمل ومسجد لقوله تعالى فيتمموا صعيدا طيبا وعنده  
بكل ما هو من جنس الارض كحجر صلد وزرنيخ ومذهبه بكل متصل بها  
ايضا كالزروع والاشجار لنا ايضا وجعل ترابها طهورا فلوردد ما على  
العضوا وتعرض للريح ولو قصد لم يكف لانه لم ينقله بل اتاه التراب  
بخلاف الوضوء اذ لا يشترط القصد فيه ولو نقل منه شذر رده عليه  
او على اخر جاز لا انفصاله عنه وكذا لو تمكك لقصد اياه ولو تيممه  
غيره باذنه جاز ولو كان قادرا الان فعل ما وونه كفعله لظهور اثره فيه  
ويجوز بالتمل ان ارتفع منه غبار والا فلا وعليه ينزل النضار والمشوى  
لا بما صار رمادا او بسحابة اجر وخرف وتراب ارضة لا من ارض لانها  
لا تسمى ترابا ولا بالمشوب وان قل خليطه على الاظهر لمنعه من وصول



التراب بخلاف الماء للطافته ولا بالمستعمل وهو الملتصق والمتناثر  
وفي وجه يجوز لانه لا يرفع الحدث بخلاف الماء اجيب بانه يرفع المنع  
ولا بتراب مسجد كتراب غيره فان يتم به صحح اقتران نيته استباحة  
مفتقر اليه بالنقل مع بقاءها الى مسح شئ من الوجه لانيته رفع الحدث  
لانه لا يرفعه لقوله عليه السلام صليت باصحابك وانت جنب وفي  
في وجه يرفع باعتبار فرضه اجيب بانه لو رفعه لما بطل برؤية الماء  
قبلها ولا فرضه وادائه لانه ليس مقصودا في نفسه بخلاف الوضوء  
فلو استباح به الفرض ايج له النفل ايضا لانه تابع وقيل لانه  
لم يستجد ولو استباحه او حمل المصحف او قرأ القرآن او سجد  
التلاوة او صلوة الجنازة والجنب الاعتكاف فليس له الفرض على  
الاضح لان المتبوع لا يصير تابعا فلو استباح مطلق الصلوة فليس له الفرض  
اذ المطلق ينزل على النفل كنية الصلوة وفي وجه نعم لشمول اللفظ قلوا  
احدث بعد النقل وقيل المسح بطل ولا يجب تعيين الفرض على الاظهر  
فلو عين واخطا بطل كالحطاء في تعيين الامام ولو نوى لفائتين  
او مندودتين صحح على الاظهر اذا الفساد مقصور على الفساد ودايم  
الحدث كالمستحسح مسح جميع الوجه لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم  
لا المنبت ويجوز عند ترك ما دون الربع لئانه كالوضوء ومسح  
اليدين بالمرفقين كالوضوء ولما روى انه عليه السلام لما ضرب  
المكفين الترتيب بين المسحين لانهما ويجب الموالات في مذهبهما  
وسننه التسمية ونداء واجبة وتخفيف التراب والمسح بضربتين  
وفي وجه يجب والتفريق فيهما وفي وجه يجب في الثانية ونزع الخاف

فيهما والبداء باعلى الوجه وتخليل الاصابع وتقديم اليمنى والاولى وعدم 16  
التكرار **الفصل الثالث** في احكامه وهي ثلاثة الاول يبطل بالردة خذلقا  
لانه رخصة بخلاف الوضوء ويتوهم الماء قبل التحريم بلا مانع كعطش وعد  
ولوجوب تقدم الطلب والقدر على استعماله لقوله عليه السلام  
فامسح بجلدك ولو بعدك ليعيد ما بالوضوء ان وجب قضائها في مذهبه  
كالمسافر وجد الماء ثم اقام او نوى الا تمام تغليب الاقامة وزيادة ركعتين  
بعد والا فلا ويرى بما يبطل كالمعتك بالاشهر اذا رأت الدم وفرق بانه  
شرع في المقصود بخلافها لا ترى لاعتباره الدم بعد الانقضاء بها وبطل  
اذا سلم غير عالم بتلفه والاولى ان يخرج ليخرج عن الخلاف وفي وجه  
ان يستمر كيلا يبطل العمل وفي وجه ان يجعل نفلا لجمع بينهما وفي النقل  
لا يزيد على ركعتين ان اطلق والا فلا يزيد على ما نوى اذ الزيادة بمنزلة  
افتتاح صلوة **الثاني** لا يودي بتمام اكثر من فرضه لرواية ابن  
عباس ولانه طهارة ضرورية ومذهبه يصلي به الفويت ونداء  
يصلي الى حوز ووقت فرضه يتم لها وعند الى ان يحدث فلا يجمع  
بين صلوة وطواف والجمعة وخطبتها وفايتة ومودات ونحو  
كالبالغ على الاظهر لان ما يوديه كالفرض والمندورة كالكتوبة  
على الاصح لانها متعينة على التادرو وقيل لا اذ وجوبها بعارض  
قلنا الاعتبار بالحال ويجمع بين فرض وما شاء من النوافل ترفها  
وتكثيرا وصلوة الجنازة كالنفل اذ المكلف غير متعين  
والمنع من القعود لكون القيام اركانها فلو نسي صلوة من الحنجر  
يصليها بتيتم اذ الفرض واحد وان نسي صلوتين فصاعدا منها



يتم بعدد ما وصلي بكل واحدة او تيمم بعدد المنسي وصلي بكل بعدد  
 غير المنسي وواحد ويترك ما بد به اولا ان علم الاختلاف والاصلي  
 بكل الخمس يخرج عن العهدة ولا يتييم لفرض قبل وقته او متبوعه خلافا  
 اذا اضرورة قبله ومذهبه شرط اتصال الصلوة به فلو تيمم للعصر  
 في الظهر للجمع فدخل العصر لم يصح به لانه ليس في وقته ولا متبوعه  
 فوق صلوة الجنائز بغسل الميت والاستسقاء باجماع الناس والخوف  
 به والفايتة بتذكرها فلو تيمم لفايتة قبل الظهر فدخل فله اداء  
 الظهر به على الاظهر وكذا بالعكس لانه صح لما قصد **الثالث**  
 لا يقضى الصلوة بالتيمم في موضع يندر وجود الماء وان اقام فيه و  
 القصير كالطويل على الاصح لشموله اسم السفر او بالمرض او يحدث  
 دايما كالحرج السائل او مباح قتال او هرب كالمعسر من غزيمه دفعا  
 للمشقة ويقضى ان بان عدم الخوف قيل لا لوجوده عند الاداء  
**قلت** لا عبرة بظن البين خطأه او تيمم في موضع يوجد الماء فيه  
 غالبا كالمسافر في طريق بلدة او قرية على الاظهر او تيمم للبرد  
 على الاصح لندوره خلافا لله لانه عليه السلام ما امر عروبن  
 العاص به **قلت** تاخير البيان جازي والعاصي بالتقراذ التيمم  
 رخصة فلا يجتمع مع المعصية والغريق والمربوط ولو صلى  
 الى القبلة والمحبوس ان صلى على الخناسة ومن على جرحه نجاسة  
 لانداء او ستره بلا طهير او محل التيمم لعدم وصول البدل  
 والمبدل ومن شئ الماء او الثوب او ثمنهما او اضله في رحله  
 لندور العذر او وجد بيرا على القرب لتقصير منه لا ان اضله

١٧٩ رحله في الرحال او ادرج في رحله وجعل او صب الماء في الوقت ويجب  
 ان يصلي عند فقد الطهورين على الجديد رعاية نحو الوقت اذا المقدور  
 لا يسقط بالمعجوز كالعارى والجنب لا يقرن بغيره ويقضى اذا  
 وجد احدهما لندور العذر قليل **وعنده** يجرم كالحايض ويقضى  
 وانه لم يجب اداء ما يوجب قضاءه لان الاجزاء لا يحصل به ومذهبه  
 لا يجب القضاء والاداء فانه شرط القدرة على الشرط لوجوب  
 الفعل ووجوبه لوجوب القضاء وكذا اذا لم يجد المريض من يحوله  
 الى القبلة والعاجز عن التزويج فاما ما قلنا قوله صلى الله عليه  
 وسلم فانوامنه ما استطعتم وقيل قاعدا موميا لانه قريب الى الشتر  
 وقيل ورايهما خبز بينهما قلنا الزكن اولى بالمحافظة ولا يقضى على  
 الاظهر للعذر مع انه لا يختص بها وحيث وجب القضاء فالاصح  
 ان الثانية فرض اذ لو كانت الاولى لم يجب القضاء وقيل كلاهما  
 لانه مكلف بهما وقيل واحدة لا بعينها والله يحاسب ما شاء  
**كتاب الحيض** وهو دم يخرج عن رحم المرأة غير نفاس وفيه  
 ثلثة ابواب **الباب الاول** في الحيض وفيه فصلان **الاول**  
 في وقته وقت امكان الحيض كالرضاع تسع سنين قرية تقريبا وان  
 نقض منها بما لا يسع طهرا او حيضا لقول الشافعي رحمة الله عليه  
 اعجل من سمعت من النساء نساء تهامه يحضن تسع سنين وماخذ  
 ذلك هو الاستقراء والوجدان وفي وجهه بالظن فيها وفي وجه  
 اذا مضى نصفها لانها ستمت بنت تسع اجيب مجازا واقله يوم وليلة  
 وفي مذهبه لحظة لثبوت حكمه بالظهور وهو منقوض عما اذا عبر



الأكثر وعنده ثلاثة أيام وليالهن وأكثره خمسة عشر وعنده عشرة  
 لنا ان عطاء واقيرى قال في نسائنا من تحيض يوما وليلة ومنهن من  
 تحيض خمسة عشر ولقوله صلى الله عليه وسلم شطر عمرها لا ينقطع  
 واقل الطهر خمسة عشر ولده ثلثة عشر ولاحد لاكثره وغالب الحيض  
 ست وسبع والطهر ثلثة او اربعة وعشرون فلواطر خلاف ذلك  
 فلا عبرة به على الاظهر لان بحث السلف اوفي وجه يعتبر بالاعتماد  
 على الوجود لا العادات لتغيرها باختلاف الاهوية والاوقات  
 وفي وجه ان وافق مذهبها والصفرة والكثرة في ايام العادة حيض  
 وفاقا فكذا في ايام الامكان لقوله تعالى قل هو اذى ولقول عائشة  
 وفي وجه ولداه لا لقول ام عطية كالاغدا الصفرة والكثرة شيئا  
 قلنا قول عائشة راجح لما لازمتها وفي وجه ان سبقه ساقوي فحيض  
 بالنسبة والافلا اذا الضعيف لا يستقبل ومرد المبتدأة كايام الامكان  
 على الاظهر والجديد ان دم الحامل حيض والمرضع ولعموم قوله صلى  
 الله عليه وسلم دم الحيض اسود لا على رايهما والقديم لقوله عليه  
 السلام ولا حائل حتى تحيض قلنا بالنسبة الى الحائل ولان فم الرحم  
 منسد قلنا غالبا لامارته عند الطلق وبظهور الذم يثبت حكمه  
 وينقصان عدمه والنقاء المحتوش بين الدماء المنقطعة على خمسة  
 عشر يوما حيض على النجس ان بلغت يوما وليلة ليتعدى الحكم  
 اليه وقيل لا على التلويق وهو مذهبهما بل يلتقط اذا الحقيقة لا تغير  
 قلنا النقاء الناقص فاسد كالدم الناقص فالمبتدأة عند الانقطاع  
 تومر بالعبادة في الدور الاول لعدم العود ظاهرا ودون غيره لثبوت

عادة وقيل تومر اذا العادة لا تؤثر في تركها الجيب بانها يثبت الحيض  
 وهو يقتضي تركها **الفصل الثاني** في حكمه يحرم على الحائض والنفساء  
 ما يحرم على النجس لحديث والعبور في المسجد ان لم نامن من التلوين  
 كالمستحاضة وسلس البول صيانة له عنه وفي وجه وعنده وان  
 امت لعموم الخبر والصوم لقوله عليه السلام لم تصم ويجب فضاؤه  
 دون الصلوة لرؤية عايشة والمشقة ولو طوى والاستمتاع بما بين  
 السرة والزكاة لقوله تعالى فاعتزلوا ولقول ام سلمة وفي وجه ولداه  
 لا لقوله عليه السلام افعلوا كل شئ سوى الجماع قلنا محرم على الغير  
 لقوله عليه السلام ما فوق الارزاق في جواب معاذ وايضا المحرم  
 راجح والطلاق وان وطئ عامدا فلا كفارة على الجديد وندب تصدق  
 دينار في اوله ونصف في آخره لو روي الخبر وتحريم الصوم  
 والطلاق يرتفع بالانقطاع وغيرهما بالغسل وعندنا انقطع لاكثره  
 حل الوطئ قبله ليقينه لنا قوله تعالى حتى يظهرن على قراءة التثنية  
 وعلى التخفيف فاذا تطهرن **باب الثاني** في الاستحاضة وهي دم  
 تراه المرأة غير حيض ونفاس والمستحاضة كالطاهرة لكن يجب عليها  
 ان تغتسل الفرج وتخشوه الا ان تكون صائمة وتعصبه وتلجمه ان  
 غلب الذم الا اذا تاذت بخبر حمله ويجب تجديد لكل فرض وان لم  
 يظهر الذم للنجاسة الباطنة تمشا توشا لكل فرض في وقته لقوله  
 صلى الله عليه وسلم توشا لكل صلوة ولانه لا ضرورة قبل  
 الوقت كالشيم وعلى رايهما توشا لوقت كل صلوة فبادر اليه لتقليل  
 الحدة الا اذا اخرت لامن يتعلق به كالاغتسال في القبلة وانتظار



الجماعة وفي وجهه لا كالمستم قلنا حدثه لا يتجدد ولو زالت العصابة  
 في الضلوة بطلت وبعدها لم تنتفل لتقصيرها في الشدة ولو خرج  
 الدم من غير تفریط لم يبطل وضوءه ما لقوله عليه السلام وان قطر  
 الدم على الحصير فلو انقطع دمها وعلمت عودته فربما وصلت فان دام  
 قضت لبطلان الوضوء ولا استأنفته لان عاد قريبا وتقضى ان  
 شرعت بعده لكونها شاكة وقت الشروع فلو توضأت بعد فعاد  
 فيها استأنف لانه حدث جديد ولو انقطع في وقت دون اخر  
 لا ينصلي وقت لزم الا اذا خافت الفوت وحكم مثل سلس البول  
 كالمستحاضة فلو قدر على امساكه في فعوده فقط يصلي قاعدا  
 محافظة للوضوء على الاظهر واللواني بلغن التسع وجاوز الدم الاكثر  
 عشر لا وفي المبتدأة المطبقة المميزة التي ترى القوى والضعيف والقوى  
 حيض ان بلغ اقله ولم يزد اكثره ولم ينقض الضعيف عنه وهو مضطحة  
 وعند عشرة حيض لست قوله عليه السلام ان دم الحيض اسود  
 يعرف ويعتبر في القوة السوداء ثم الحمر ثم الشقرة ثم الصفرة  
 والنتن والثخانة ايضا على الاظهر لقوله عليه السلام فان له  
 رائحة والموصوف باكثر منها والاف السابق فلورات سواد ثم حمرة  
 ثم صفرة تلحق الحمرة بالسودان امكن لانها قوية بالنسبة الى الصفرة  
 وفي وجهه بالصفرة احتياطا اجيب بانه عند فقد الدليل فلورات  
 حمرة ثم سواد ثم حمرة فالحيض السواد لانه قوى وفي وجهه مجمعا  
 ان امكن اذ للحمرة قوة الاولية قلنا لا عبرة لها حينئذ فلورات خمسة  
 عشر حمرة ثم سواد تدع العبادة فيهما لظهور استحاضة اوله

اخره ومتى ضعف دمها يحكم بالظهر في غير الدور الاولى وفيه بالخبر  
 لجواز الانقطاع والضعيف المتخلل بين دم الحيض حيض على السحب  
 الثانية غير المميزة او الفاقدة شرط التميز فيوم وليلة حيض لانه  
 متيقن وتسعة وعشرون طهرتمة للدور الغالب وفي وجهه غالب  
 العادات وفي وجهه اقل الطهر وقيل ست او سبع والباقي طهر  
 لقوله عليه السلام تحيض في علم الله ستا وسبعيا ولا طهر فيهما  
 ليسا على التحير بل تطلب التعيين على النساء عشيرتها من لا يوت  
 لا من نساء العصابات ثم يلدها القرب الطبيعة وان نقصت عن  
 ست او زادت على سبع فترد الى الاقرب اليها على الاظهر وان  
 اختلفت فالعبرة للاغلب وعند الاستواء او حاضت بعض دون  
 ست وبعض فوق سبع ترد الى ست احتياطا لثلاثة المعاد المطبقة  
 المميزة ترد الى التميز لانه دليل موجود بخلاف العادة وفي وجهه  
 اليها السابقة واعتبارها وفاقا قلنا لا عبرة لما مضى مع موجود ولا  
 وفاق عند التميز وفي وجهه يجمعان ان امكن عملهما ولا تساقطا  
 فتصير كبتداء غير مميزة اجيب بان التميز اقوى اربعة غير مميزة  
 ترد الى عاداتها القريبة قدر او وقتا لقوله عليه السلام تنتظر  
 عدد الليالي والايام الحديث وتثبت العادة ثمرة لعدم ذكر  
 التكرار في الخبر وفي وجهه ورايها لا الاشتقاقها من العود وهو لا  
 يحصل بدون التكرار قلنا الشرع لم يرد بهذا الاسم فلا عبرة للاشتقاق  
 لغة وفي وجهه ان خالفت السابقة لتاكدها قلنا اعتبار الاقرب  
 اولى بنسخه اياه وبالتميز كذلك والمختلفة بمرتين الخامسة والثالثة



مطلقا كالحايض الا في انقضاء العدة والعبادات للاحتياط ففصل  
كل فرض يغسل مرتب في وقته بالزيادة على الفاتحة على الاظهر والنفل  
كالتييم وفي وجه لا تنتفل كالقراءة في غيرها اذا ضرورة اجيب بان  
عن المهمات والطواف كالصلوة وتصوم رمضان لاحتمال دوام الظهر  
وتقضي سنة عشر لا مكان طريان اكثر الحيض في الوسط وقيل انها  
كالبتداءات ولله تدر الى ست اوسبع وهو ترجيح بلا مرجح ويجب  
قضا صلواتها على الاظهر كالصوم وفي وجه لا لشدة الحرج فان  
شاءت تقضي بعد فرض لم يجمع ابو صوف قبل خمسة عشر يوما  
لتخرج عن العدة او تقضي لكل ستة عشر يوما صلوة يوم ان  
صلت اول الوقت لا مكان الانقطاع بعد واحدة والا يومين للطيران  
والانقطاع في قضاء الصلوة يوم تغسل الاولى ثم تنوضاء لكل  
بعدها ثم تنزل زمان المفعول ثم تنصليها كذلك وفي قضاء يومين  
تصلي صلوة يوم ثلث مرة وخمسة عشر ومرتين من السادس عشر  
بالخلل المذكور وان لزمها قضاء صلوة متفقة او مختلفة تقضيها  
كما ذكر والمتفقه تضعفها وتريد عليه واحدة وتصل النصف  
والواحدة في خمسة عشر كالا يغسل متفرقا بوقت يسع المفعول كالا  
بغسل ثم تصلى الباقي كذلك في السادس عشر بعد وقت يسعه  
او تريد عليه صلوتين فتصل النصف كالا يغسل ولا ثم النصف  
الاخر في اول السادس عشر كذلك وان اجتمعا كصحين وثلث  
عشاء وتصلى الكل ولا من كل نوع صلاتين في خمسة عشر  
ثم الكل في السادس عشر بعد زمان يسع المفتح وفي قضاء

الصوم تصوم الغاية بزيادة واحد في خمسة عشر متفرقا ثم تصومه  
من سابع عشر كل الى خامس عشر ثمانية الى سبعة او تصومه ولا  
ثم تصومه من السابع عشر كذلك وتصوم يومين بينهما الى اربعة  
عشر وفي المتابعة الى سبعة تصوم ولا ثلث مرات متفرقة الثالثة  
من السابع عشر الى اربعة عشر وستة عشر ولا وتصوم لشهرين  
متتابعين مائة واربعين يوما ولا للاحتياط والخروج عن العهد  
والناسية للوقت دون العدد او بالعكس تفرض الحيض مقدما ومؤخرا  
او تحاط في المشكوك فلو ضلت عشرة في خمسة عشر من اول  
فالخمس الثانية حيض والاولى تحتمل الحيض والظهر وثلثة  
الانقطاع ايضا ولو قالت حيض خمسة في العشر الاول والاول منه  
كنت طاهرة فالسادس حيض واليه يحتملها ومنه يحتمل الثلثة  
ولو قالت حيض خمسة من ثلاثين وكنت الثالث عشر طاهرة  
فالخمس الاولى يحتملها ثم تحتملها الى الثاني عشر ثم في خامس  
عشر طهر ثم يحتملها الى العشرين ثم يحتملها الى الاخر ولو علمت  
ان حيضها اربعة عشر في شهر وتخلط احد النصفين باخر يومين  
من اوله ويومان من آخر طهر والخامس عشر والسادس عشر  
حيض والباقي يحتملها الا ان اخر السادس عشر والثامن والعشرين  
يحتمل الانقطاع ولو قالت ما اخلط الشهر فلحظة من الطرفين طهر  
ومنها الى يوم وليلة يحتملها ثم يحتملها ولو قالت ان ابتداء اوله  
فيوم وليلة حيض ثم يحتمل الثلثة الى النصف وانها في اخر  
فيوم وليلة من اخر حيض ومن النصف يحتملها فلو قالت كنت اخلط



سواد شهر يسود آخر فيوم الثلاثين بلحظة من آخر ليلة ولحظة من المسهل  
حيض وفيها يحتملها الى ان يبقى لحظة من ليلة الخامس عشر ثم طهر  
الى مضي لحظة من ليلة السادس عشر ثم يحتملها فلوقالت كنت  
اخلط الشهر فلحظة من الطرفين حيض ولحظة من المنتصف طهر  
وبعد يحتملها واليه يحتملها ولو عرفت خلطها وحيض الخامس  
فلحظة من آخر الشهر الى انقضاء خمسة من الثاني حيض ثم يحتملها  
الى ان يبقى لحظة من الخامس عشر ثم طهر الى آخر العشرين ثم يحتملها  
الى بقاء لحظة ولو عرفت خلطها وطهر الخامس فلحظة من كل طرف  
حيض ثم يحتملها الى آخر الرابع ثم الى مضي لحظة من ليلة السادس  
عشر طهر بيقين ثم يحتملها ولو كانت عاداتها مختلفة غير متسقة  
او نسيت اساقها تغتسل في آخر كل نوبة السادسة المبتدئة المنقطعة  
ال مميزة بالشروط فيحفظها ايام التميز وما تخللها السابعة المنقطعة  
غير المميزة فلورات يوم اول ليلة دما ويوما اول ليلة نقاء فعلى السحب  
ترد الى الاقل على الاصح وان ردت الى ست فيحضرها خمسة اذ السادس غير  
محتوش وان ردت الى سبعة فسبعة وان رات يوما دما وليلة نقاء  
فالأظهر انه لا حيض لانه يلزم الزيادة على الاقل والنقصان عنه  
اذ النقاء غير محتوش وفي وجه يضم الثاني ضرورة وفي وجه يحكم  
باللفظ ويجري الخلاف فيمن كانت عاداتها يوما وليلة الثامنة المعتادة  
المنقطعة المميزة فتد الى التميز كما مر التاسعة غير المميزة ترد الى عاداتها  
ولو انقلبت ويسقط نقاء الطرف وعلى التلويق نقاؤها طهر ودماءها  
حيض وتكمل ما وراها على الاظهر رعاية للعدد وفي وجه لا رعاية للوقت

71 العاشر العاشر العاشر وحكمها كالمطبعة الا انها لا تؤمر بغسل وقت النقاء  
اذ لا انقطاع فيه ولا تجديد للوضوء لان الحدث غير متجدد وانها  
لو اضلت خمسة في عشرة وتقطع يوما يوما فالعاشر طهر ولا حيز  
لها وان انحصر الحيض في التسعة لان المضل فيه عشرة حقيقة  
واضلها في التسعة يوجب التردد في قدره على تقدير بخلاف الاضيق  
وتغتسل آخر السابع والتاسع فقط اذ لا يمكن الانقطاع في غيره وفي  
وجه تغتسل في اثنتاهما لا مكانه قلنا ممنوع والا يلزم النظران في النقاء  
**الباب الثالث في النفاس** وهو دم يخرج بعد الولادة ولو مضغة  
وعلاقة **للاداء ولاداء** دم الحامل قبلها بثلاثة ايام نفاس ولا بعد  
من المدة والخارج معها ليس بنفاس على الاظهر وكذا بين التوايز  
كالخارج قبلها لانه قبل فراغ الرحم وابتداء المدة من الثاني وفي وجه  
**وعندهم نفاس** لانه خرج عقيها **وعندهم** ابتداءها وانها وهما من الاول  
ففي وجه هما نفاس واحد ولهذا لا تنقضي العدة بوضع واحد وفي  
وجه نفاسان لانفصال كل وفي وجه ان تمامي الاول ستمين وقلة  
محبة لحظة واكثر ستون يوما لان مرجعه الوجود روى ذلك  
عن الاوزاعي وعلى رايهما اربعون لما روى ان النفساء يجلس على  
عهد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين يوما قلنا رواية  
ابوسهل ومسه وهما مجهولان وان ثبت فمحمول على الغالب غالبه  
اربعون والمستحاضة في النفاس مثلها في الحيض فتنظر مبتدئة  
او معتادة ميقاس عليه الا ان العايد والطارى بعد طهر خمسة  
عشر حيض ان لم ينقص عن اقله والا قدم فساد على الاظهر للتخلل طهر



كامل وفي وجهه **وعند** نفاس لوقوعه في زمان امكانه كالناقص منها  
 والفرق بين ولداه مشكوك في رواية فتصلي وتصور ونقضي ولا ينشأ  
 الزوج ونفاس في رواية قلنا انه حيض بقينا اودم فساد وانها  
 لو ولدت مرارا ذات جفاف ثم ولدت واسحيضت فهي كالمبتدأة  
 اذ عدم النفاس لا يثبت عادة **كتاب الصلوة** وفيه ابواب الباب  
**الاول** في المواقيت قال الله تعالى فسبحان الله حين تمسون والاية  
 وقال ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وفيه ثلاثة فصول  
**الاول** في وقت الزفاهية فيدخل وقت الظهر والزوال الى زيادة  
 الظل مثله سوى فيه **وعند** الى مثليه وهو مخالف للحديث فالعصر  
 الى الغروب فالاختيار الى مصير الظل مثليه فالى الاصغر بلا كره  
 فالى الغروب به بلا عذر ومذهبه من مصير الظل مثله الى مثليه  
 مشترك وهو مردود لقوله عليه السلام وقت الظهر ما لم يدخل  
 وقت العصر فالمغرب الى مضي قدر وضوء وسترو طلب خفيف  
 واكل لقيمات واذا نين وخمس ركعات متوسطا لان جبرائيل عليه  
 السلام ام في يومين في وقت واحد فلو شرع فيه ومدها الى غروب  
 الشفق جاز لانه عليه السلام قرأ الاعراف فيها قيل **ورايهما** الى غروب  
 لاحاديث منها انه عليه السلام صلاها في اليوم الثاني حين غاب الشفق  
 ومنها قال وقت المغرب ما لم يغيب الشفق قلنا محمولة على الاستدانة  
 لقوله عليه السلام ما لم يوحز والمغرب **ثم** العشاء بغروبه وهو  
 الحجرة **وعند** البياض الى طلوع الصادق **لنا** انه عليه السلام  
 قال لشفق الحجرة والاختيار الى الثلث لبيان جبرائيل عليه السلام

قيل **وعند** الى النصف لقوله عليه السلام ولاخرة العشاء الى نصف  
 الليل ومن سكن موضعا لا يغيب الشفق قدر الوقت باقرب البلاد  
 ويكره النوم قبلها والحديث بعدها الا بخير نخبر ابي برززة وتسمية  
 المغرب العشاء والعشاء العتمة للحديث فالصبح الى الطلوع والختار  
 الى الاسفار فالى الحجرة بلا كره ومنها به بلا عذر وصلاة الوسطى  
 الصبح لقوله تعالى وقوموا لله قانتين ولا فتوت في غيرهما **ورايهما**  
 العصر لقوله شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر وتسد  
 الاوقات قصة جبرائيل وتجب باوله موسعا **وعند** باخره **لنا**  
 قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس فلو اخروا في اثاناه  
 لم يعص على الاظهر لجواز التأخير وان وقعت ركعة فيه فالكل  
 اداء على الاظهر **وعند** تبطل الصبح بالطلوع في اثاناه **لنا** قوله  
 عليه السلام فليتم صلوته وبالقياس على العصر ويستحب التجمل  
 باشتغاله باسبابها متى دخل الوقت **وعند** التأخير في غير المغرب  
 والظهر **لنا** قوله عليه السلام اول الوقت رضوان الله قيل ونده  
 تأخير العشاء لقوله عليه السلام لا مرتهم بتأخير العشاء ولا براد  
 بالظهر في شدة الحر بقطر حار لطالب الجماعة في مسجد ياتيه القوم  
 من بعد لقوله عليه السلام فابردوا بالظهر لا بالجمعة على الاظهر  
 لخطر الفوات والتبكيروا الصلوة في اوله منفردا افضل من الجماعة  
 في آخره عند اكثر الخراسانيين وعند العراقيين العكس ومن **شبه**  
 عليه الوقت ولم يجد عدلا يخبر عن علم تحري دليل وان تحققه  
 ان صبر كصياح الذئك المجرى واذا ان المؤذنين في الغيم لا الواحد لانه



يؤذن عن اجتهاد وفي وجهه جاز تقليد لقوله عليه السلام المؤذن  
امناء الناس وفي الصحيح يعتمدان كان عدلا عارفا ولو علم المخيم دخوله  
عمل به لا غيره وللأعمى التقليد ايضا فان علم وقوعها قبله او اخبر  
به عدل عن علم قضى اذا عبره بالظن الخطاء والافلا ولو صلى بلا  
دليل اعاد ولو وقعت فيه وصوم رمضان كالضلوع **الفصل الثاني**  
في وقت المعدور والعذر ما يمنع وجوب القضاء وهو الضبي والجنون  
والانغناء والحيض والنفاس والكفر وفيه اجاث **الاول** يؤمر  
الضبي بها السبع ويجب على اصوله تعليم الطهارة والصلوة والشرع  
بعد واجرة تعليم الفرائض في ماله وكذا تعليم العلم والاداب  
على الاظهر وان لم يكن له مال فعلى الاب ثم الام ويضرب بالترك  
لعشر لقوله عليه السلام واضربوهم عليها وكذا الصوم ان اطاقه  
ويجب القضاء على المرتد لانه التزم بالاسلام وان جن تغليظ الاذ  
حاضت اذبراتها عظيمة فان اشرع منها بخلاف المجنون وعندهما  
ولد في رواية لا يجب مطلقا الاحباط لقوله تعالى يحبطن عملكم  
**قلت** الاحباط بها مع الموت لقوله تعالى ومن يرتدد منكم الآية  
والشكر ان المتعدى لانزف من الجنون وفي وجهه نعم كالردة واجيب بانها  
ممكنة الاستمرار فتقدر بخلاف السكر والزبل عقله بشرب دواء  
يزيله لغير حاجة او بالثوب بدونها لا على من نفست بالاجهاز  
بالدواء لما من والمغمى كالمجنون ويجب ولدا كالنايم ورفق بانه يذنبه  
بادنى تنبيهه ولان عمار قضى **قلت** غير دليل ولئن سلم فمحمول على  
التدب ومعارض بعدم قضاء ابن عمر يوم ما وليلة **وعنه**

ان لم يزد يوما وليلة لان عليا اغنى اربعا وقضى وجوابه مسر  
**الثاني** متى زالت الموانع وبقي من الوقت قدر تكبيرة لزمه فرضه  
ان خلا منها وقت فعله والطهارة لا دراهم جز يسع للالزام  
كما لو اقتدى بمسقة قيل ومذهبه قدر ركعة لقوله عليه السلام  
من ادرك ركعة **قلنا** انه بيان للاداء مع ما قبله ان جمعا لان وقته  
وقته في السفر فعند الضرورة اولى وعنده لا كما اذا خرج لوقت  
**الثاني** قلنا وقته باق بالسبع بخلاف المقيس عليه ومذهبه ان  
بقي قدر خمسة في العصرين للمقيم وثلاث للمسافر واربع في العشائين  
قيل ان بقي ما يسع احدهما ونحوه الاخر ليتصور الخيانت المدرك  
اولا في مقابلة الاول على الاصح **قلنا** ان كان الاول فعند نقصه  
يلزمه دون الثاني والافلا لانه يستلزم تقدير المؤخر تنبيه  
لو بلغ في اثناء بها او بعدها لا تحب اعادتها كالامة اذا صلت  
بلاخمار فعتقت بل تسحب قيل **وعنده** هم نجس كالحج وفرق  
بانه عبادة العرفا اعتبر فيه الاكتمية ولانه ادى فائدة اذ هو  
ليس من اهل الفرض **قلت** ممنوع والا لما امر بالضرب وكذا  
لو زال عذر الجمعة في اثناء الظهر او بعدها الثالث لو طرات بعد  
مضى ما يسع اخف فرضه والطهارة ان لم يمكن تقديمها لزمه  
ككف النصاب بعد وجوب الاداء وعندهما لا يجوز التاخير  
**قلنا** انه لا يمنع لزومه كاخير المسافر الصوم وقيل لا يجوز القصر  
للمسافر في اثنائه **قلت** لانه صالح للاتمام والقصر والافلا ككف  
النصاب قبل امكان الاداء وقيل لزمه كزوالها في اخر اجيب بانه



دارك في اخر ما يمكن البناء عليه بعد مع ما يجمع به ان وسعهما  
من وقت الاخير لا من الاول على الاصح لانه وقت الاخير بالنوع بخلاف  
العكس **الترابع** الاوقات المكروهة بعد فرض الضبح الى الطلوع والعصر  
الى الغروب ووقت الطلوع الى ان ترتفع قدر سرج والاستواء الى ان  
تزل لا في مذهبه والاصفرار الى الغروب لهية عليه السلام  
فالصلوة فيها باطلة ولا يصح نذرها فيها كصوم يوم العيد وفي وجه  
لا كما في الامكنة النهية قلنا لها مزيد اختصاص بالوقت واستثنى  
ماله سبب مقدم او مقارن لالداه في رواية لقوله صلى الله  
عليه وسلم فهمها تان ولقصة قيس كشكر الوضوء  
والاعادة بالجماعة وسجدة التلاوة والشكر وتحية المسجد لان  
دخل لها فقط ولا ركعتي الاحرام والاستخارة ولا مداومة على قضاء  
الزاتبة والورد على الاظهر وعندهما تكره النافلة بين طلوع الفجر  
وصلوته التركيبية وعنده لا يجوز اصلا في الثلاثة الاخيرة الاخير  
اليوم عند الغروب وصلوة الجنازة واستواء يوم الجمعة لاهل رايهما  
لما روى انه عليه السلام كرم الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة  
وحرمة مكة خلافا له لقوله عليه السلام ان مكة وصلى اى ساعة  
شاء لشرفه **الفصل الثالث** في اعلام الاوقات وفيه ابحاث  
الاول سن الاذان والاقامة في الوقت لانهما الاعلام كالصلوة  
جامعة فلا يقانل بتركهما على الاظهر كغيرهما وفي وجه فرضا  
كفاية ولداه للمقيمين لقوله عليه السلام فليؤذن لكم احدكم قلنا  
محمول على الندب وكرم تركهما وهو المكوبة الرجل المودات وليومنفرا

لان قدم فايته والاولى في جمع التقديم والاخرى ان قدمت قيل  
ورايهما يؤذن للفايته لتحديث قتادة قلنا معارض برواية ابي هريرة  
**ولت** حديث ابي سعيد قيل ومذهبه لا يسن المنفرد لانه لا اعلام  
لنا قوله عليه السلام وان صلى باذان واقامة وحديث ابي سعيد  
وقيل سن لها الاذان لحرمة الصلوة قلنا المقصود الاعلام ولا  
كره ان اذنت بلا رفع لانه ذكر الله وندب لنقل فيه الجماعة الصلوة  
جامعة لا الجنازة على الاظهر والاقامة للفرصة لا المنذورة  
والجنازة وانها تقيم للاستنهاض قيل ومذهبه لا لانها للشرع  
**الثاني** معظم الاذان مشني والاقامة فرادى خلافا له لنقل  
ابن عمر وشرطهما الترتيب لتعليم عليه السلام والمولات  
ليلا يلبس على السامع ولا يبطل بفصل يسير وله البناء ان لم يبق  
اهلا ولو بالردة لا غير على الاصح كالحج ورفع الصوت في الكل بحيث  
يسمع غيره لافيه لنفسه اذ الغرض الذكر ورفع في مسجد قيمت  
الجماعة فيه لتلاوتهم وقت اخرى وان كان له امام راتب كره اقامتها  
فيه دون اذنه على الاظهر ويستحب القيام والاستقبال  
كذا روى المالك في المنام والمواظبة في عهد عليه وكره الترك  
الا لعاجز او مسافر يؤذن راكبا وفي وجه واجبان لاطباق الخلق  
عليهما واجيب بان المقصود لا يتوقف عليهما والالتفات يميناً في نحو  
على الصلوة ويسار في الفلاح ولا يحول صدره ولا يزيل قدمه خلافا له  
في المنارة وفيه الترجيع لاهل رايهما لما روى انه عليه السلام لقنه  
ابا محذورة والترتيل بلا تمديد كثر ونظير والمبالغة في رفع



الصوت وان يؤذن على مرتفع والتثويب في الضبح لقوله عليه السلام  
 لبلال اجعلها في اذانك ولتعليم ابا محذورة وكره في غيرها وفيها الادراج  
 وجاز تقديم اذان الضبح على الوقت لسبع الليل شتاء ونصفه صيفا  
 تقرىبا كذا روى اذان عهد عليه السلام للايقاظ وفي وجه ولده  
 لنصف الليل **لا عنده** لنا كان اذان بلال بالليل **الثالث** شرط  
 في المؤذن الاسلام والتميز والذكورة ومذهبه البلوغ لان خبره غير  
 مقبول **قلنا** ممنوع فيما يصدر عن مشاهد لنا عدم انكار انس  
 لعبد الله بن ابي بكر والاقتداء به فلا يصح من السكران والخنثى وبه  
 بصير مسلما ان لم يكن عيسويا وندب ان يكون عدلا صديقا حسن  
 الصوت مورثا حزبا بالغاعار فبالوقت جاعلا اصبعيه في خفيه  
 متطهرا وكره لغيره والكراهة في الجنب اشد لغلظ حدوته وفي  
 الاقامة اشد لقربها منها منطوعا لقوله كتبت له براءة من النار  
 وان لم يوجد فيجوز الاستجارة ولو لاحاد كالنج وتعليم القرآن وفي  
 وجه ورايهما الا كالقاضي والامام وفرق بان معرفة الوقت تحصل  
 له بخلاف المقيس عليه ولا يجوز عليها الا لما شقة فيها وندب لمسجد  
 مؤذنان احدهما قبل الضبح والاخر بعد كل مسجد عليه السلام  
 فان كان واحدا فيؤذن كذلك وان اقتصر على واحد فابعد اولى  
 وكره ان يكون الا على واحد وترتب المؤذنون ان وسع الوقت فان  
 تنازعوا في الابتداء اقرع والاتفاصلو في كبير وصغير وقفوا معان  
 لم يودى الى التشويش والافوا احد ويقرع عند التنازع لقوله عليه  
 السلام لاستهوا والزائب يقيم وان اذى غيره على الاظهر لانه

مسئ **الاول** لقصة زيد بن الحارث شتم الخارج فرعته ولا يقيم  
 في مسجد الا واحد الا اذا لم تحصل الكفاية قيل ويجوز ان لم يودى الى  
 التشويش ووقته منوط بنظره والاقامة بنظر الامام لقوله عليه  
 السلام المؤذن املك بالاذان والامام املك بالاقامة وندب له  
 ولمن سمعه ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بالثبوت  
 ويجب سامعهما بعد كل كلمة ولو في القراءة لا في الضلوة الى الفراغ  
 الا انه يحول في الحيلة وفي الاقامة اقامها الله وادامها وجعلنا  
 من صالح اهلها وفي التشويش صدقة وبريت والذعاء بينهما لقوله  
 عليه السلام لا يرد الذعاء والمقيم اتمامها في موضع وقوفه وان يتحول  
 منه والامامة افضل لمواظبته عليه السلام وفي وجه ولده بالعكر  
 لقوله عليه السلام الائمة ضمنا والمؤذنون ابناء وندب ان لا  
 يجمع بينهما والجلوس الى فراغه منها خلافا له **الباب الثاني**  
 في استقبال الكعبة قال الله تعالى **قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ لَإِيَّاهِ**  
 وهو شرط للصلوة فان خارج القريب يتوجه عنها او هو ما بكل  
 البدن كصف مستطيل في اخريات المسجد لحصوله التحاذة  
 تزداد بالبعد وفي وجه ببعضه ايضا لانه مستقبل قلنا بالمجاز  
 والبعيد جهتها للتعدن والداخل ومن على السطح جزءها الشاخص  
 ثلثي ذراع الى ذراع تقرىبا كشجرة وتزايها لا الزرع وغرز عصا  
 على الاظهر لانه عليه السلام نهى عن الضلوة عليه وعنده يتوجه  
 هواها كالحارج وفرق بانه متوجه اليها والداخل عنها ومذهبنا  
 لا نصح الفريضة فيها قلنا انها كالنافلة ومذهبنا لا نصح على السطح



ويجب التوجه بقينا فمن تمكنه توجه معاينة كالمصلي على أبي قيس  
او استدلالا ان وجد حائل ولو حدث وغيره الى محرابه عليه الصلوة  
والسلام مطلقا لانه صواب قطعاً ثم الى محراب المسلمين جهة وجاز  
الاجتهاد فيه بمنه ويسر على الاظهر ان لا يبعد الخطأ فيهما الا الى  
علامة في محراب المسلم والكافر او نادر المرور الى محراب موضع لا يعلم  
انه من بناء المسلمين لاحتمان كونه للكفار ثم بخبر مقبول رواية  
صريحة او دلالة كالمحراب المعتمد ثم البصير العالم بالدليل باجتهاده  
ولو صبنا لكل فرض على الاظهر وهو النجوم والرياح واقواء القطب  
واضعفه الرياح لاختلافها ثم العاجز عن تعلمه يقلد مقبول رواية  
يعرفه فروع الاول الواجب بالاجتهاد عينها بقوله تعالى فلو اوجوهكم  
شطره وفي وجهه ورايه مما جهتها اذا اصابه عينها متقدراً مع البعد  
والصحة صلوة الضيف الطويل قلنا المحاذاة تكثر مع البعد كخط  
وسط الدائرة وشعلة نار على شاطئ فنظر اليها من البعيد راها  
في محاذاته وايضا ان المخطئ غير متعين فتصح صلواتهم كالمصلي اربع  
ركعات في اربع جهات بالاجتهاد ومذهبه انها قبله اهل المسجد  
وهو قبله مكة وهو قبله الحرم وهو قبله الدنيا **الثاني** لو تخير  
المجتهد وضاق الوقت صلى كيف اتفق رعاية للوقت وقضى كعاجز  
لم يجد مقلدا او لم يقلد لانه قادر وقيل قلد للعجز في الحال واقتفاء  
سندا ولى قلنا لا عبرة لعجز عارض بخلاف اصلي وقضى على الاظهر  
لانه نادر **الثالث** تعلم الادلة فرض كالصلوة وفي وجه فرض  
كفاية كالعلم بدقائق الاحكام وفرق بان تعلم لا يفتقر الى امس

طويل وكثير مشقة فالمتكمن من تعلمها لا يقلد على الاول دون غيره  
اذ عدم البصيرة اشد من عدم البصر ولو اختلف اجتهاد مجتهدين  
قلد من شاء وندب ان يقلد الا علم وفي وجه يجب وعند المساوات  
بتخير الزايع لو تيقن الخطا معينا اعاد ولو بتيا من وتياسر وان لم يظهر  
الصواب كنفق القاضي حكيه بالاجتهاد بخلاف نص وحظا ثم وضعا  
وقيل وعند لانه اتى بما امر به ولا لدا في السفر ومذهبه لان الخطا  
في يسير التيا من او التياسر وعندهما ان تيقنه في شايها يحول قلت  
لا عبرة للظن البين خطا وكذا المقلدان اخبر به ولو تغير اجتهاده  
بعدها علم به ولم يقض اذا الاجتهاد لا ينقض به كالقاضي وفي وجه  
يقضى الكل كن نسي صلوة وفرق بانه اتى بالما مورها من وفيها يحول  
فجاز في كل ركعة الى جهة وفي وجه بطلت اذا تمكن تصحيحها في  
جهتين كحادثة بحكمين لتيقن الخطا اجيب بالمنع والنقص بقضية  
اهل قبا ورد بانه من قبله الى اخرى قلنا كذلك ها هنا بمقتضى الاجتهاد  
ولو بطلت يلزم نقض الاجتهاد به واخبار المقلدا واعلم منه بالخطا  
اجتهاد اكتفي به وتكره الضلوة وبين يدي المصلي من يستقبله  
لضربهما عمر تنبيه رخص تركه حالة شدة الخوف وفي نوافل  
السفر وان شرعت فيهما الجماعة وصوبه بدل لمن له مقصد معين  
وان قصر لقوله تعالى فايما تولوا ولفعله عليه السلام وقيل  
ومذهبه انه يختص بالطويل كالفقر وفرق بان السبب في المشقة  
وهي هنا تكثير العبادات لنا الحاجة تمنس اليه ايضا وعموم رواية  
ابن عمر في هودج وسفينة لغير الملاح لا عندهما لما شئ لكثرة العمل



لنا ان سببه موجود كالراكب وعليه استقبالها في الخمر ان سهل  
على الاظهر لرؤية انس لا في السلام على الاظهر كما في الاركان وعلى  
الماشي في السجود والزكوع ايضا لا بثامتها السهولة الامر عليه ولو غرغ  
عنه الى غيرها للجراح او النسيان او الخطا سجد للشهوان قصر الزمان  
والابطال لندور العذر كما لو عدا او اعدا بغير عذر او اكره او وطى  
نجاسة قصدا لا ان كثرت اليابسة او اوطا الذابة ولو بلغ المنزل  
في ثنائها او دار اقامة او اقام منزل الراكب ووقف الماشي ويتمها  
مستقبلا لزوال السبب ولا تجوز المكتوبة على دابة سيرة لان  
سيرها منسوب اليه وجاز لدا ان تاذى بالمطر او الوحل ويصلي  
الخائف ويقضي وعلى سائر سائر جملة جمع كالذابة بخلاف السفينة  
والزورق لانهما كالدار وفي وجهه يجوز لانهم يراعون القبلة  
وكذا المندورة والجنازة على الاظهر لان اظهر اركانها القيام  
وجاز سجود التلاوة والشكر **الباب الثالث** في اعمال الصلوة  
وشرايطها وفيه فصلان الاول في اعمالها وهي ثلاثة انواع الاول  
الاركان وهي ما يتوقف عليه وجودها وتصورها وهي ثلاثة  
عشر الاول نية فعلها بالقلب لقوله تعالى ليعبدوا الله مخلصين  
له الدين وقوله انما الاعمال بالنيات وباللسان قبيل التكبير  
مندوب وفي وجهه ومذهبهما انها شرط لتعلقها بها فلا يكون جزءا  
قلنا انتظامها بسائر الاركان لا يقتضي انتفاء الجزئية مع التعيين  
بالمعين كالصبح والظهر ومع الفرض فيه ولو كفاية لالداء المطلق  
يطلق على الاقل كاصلي فرض الظهر او اداء فرض صلوة الظهر ومع

للسنة فيما يتعلق بوقت او سبب كسنة الصبح وسنة الوتر  
والفطر والاضحى والاستسقاء لا في وجهه فلا يكفي صلوة الظهر  
لانها غير متعينة للفرضية لاحتمال غيرها كصلوة صبي ومن اعاده  
بالجماعة وفي وجهه **وعنده** يكفي لانها اغلب في الفرض ومردباته  
وان سلم فنقوض بصوم رمضان ولا يكفي فرض الظهر لانه اسم  
الوقت وفرضه لا يلزم ان يكون صلوة فيه وفيه وجه لانه سمها  
عرفا ولا يجب الاضافة الى الله تعالى اذ العبادة لا تقع الا له وفيه  
وجه يجب تحقيقا للاخلاص واعدد الركعات فلو اخصا فيها لم  
تنعقد ولا باس الاداء بنية القضاء وبالعكس اذ كل منهما جاء  
بمعنى الاخر ولو نوى الفرض بمنافيه كاحرامه قبل الوقت بالاجتهاد  
وجعله نفلا ليصلي بالجماعة يصير نفلا على الاصح لقصد التقرب  
الى الله تعالى بخلاف ما اذا نواه قاعدا قادرا او قلب فرضه نفلا  
بلا عذر او لم يقدم عند الحفلة او اتى المسبوق ببعض الاحرام  
في غير القيام لادراك الامام علما بعدم الجواز فانها تبطل على الاصح  
لتلاعبه ويجب اقترانها بكل التكبير لتلاخلوا العمل عنها وعلى ربيها  
لو تقدمت عليه بزمان يسير جاز كالصوم والزكاة والكفارة قلنا  
اما الصوم فلمشقة ولهذا لا فرق بين اليسر والكثير واما اخرون  
فلقابليتهما النيابة بخلافها الثاني التكبير قائما فيما يجب القيام  
مسمعا نفسه مرتبا بدون فصل طويل لقوله عليه السلام ونحرجهما  
التكبير وهو الله اكبر للقادر **وعنده** يجزى بكل اسم الله على وجه  
التعظيم وبالترجمة لنا قوله عليه السلام الله اكبر ولانه عليه



افضل الصلوة والسلام واظب عليه ولو قال الله الاكبر او نخل  
يسير ذكر جاز لعدم تغير الاسم والمعنى بخلاف الله اكبر واكبار  
ومذهبهما لا لظاهر الخبر ولو قدم الخبر لم يحز على الاصح لتغير  
الاسم والنسبة بخلاف عليكم السلام لا لاداءه وللعاجز ترجمة  
ويجب عليه تعلم ان قدروا السفر له بخلاف السفر للطهارة  
بالماء لانه في معرض الزوال ويؤخر له وان ضاق الوقت مع امكانه  
صلى وقضى لتقصيره ونحو الاخرس تحريك الشفة واللسان بقوله  
الامكان كما في الفاتحة بقصدها الثالث القيام في الفرض للمستطيع  
منتصبا ولو متكيا بكرم ومعين باجر للموسر لقوله تعالى وقوموا  
لله قانتين ورعايته منفردا افضل من تركه للجماعة وقراءة السورة  
وان عجز عن الركوع والسجود وقف للقعدة عليه **لا عنده لاث**  
المقصود منه النزول اليهما وقد تعدر قلنا بل ركن مقصود بنفسه  
كغير الانحاء كغيره ولو كالتراكم لانه اقرب اليه وفي وجه يقعد  
لانه لا يسمى قياما شدة القعود حالة خوف وشدة مشقة كالحاق  
من الغرق ومن الذوار في السفينة فيركع بحيث يحاذي جهته وراء  
الركبة فان زال في الركوع قبل الطمانية يرتفع الى حذو شدة على جنبه  
الايمن لقوله عليه السلام صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم  
تستطع فعلى جنب الايمن **وعنده الاستلقاء** واداءه لو صلى  
مستلقيا جاز وهو خلاف الحديث شدة الاستلقاء ولو لم يرد  
يبراه وفيه وجه لقصة ابن عباس وعند العجز عن الركوع  
والسجود يومي بالراس اليهما والى الثاني اخفض كراكب في غير مرقدة

ثم بطرفه وعنده يسقط الفرض حينئذ ومتى عجز او قدم في اثنائها ان  
بما قدروا **وعنده** يستأنفها ان صلى بالياء فقرأ في السهوى لانتقال  
الى النقصان بخلاف النهوض وقام للقنوت والركوع والاطمئنان الى  
حذو لا للسجود وللقادرا لتفعل قاعدا بنقص نصف الثواب ومطعم  
كذا على الاظهر لقوله عليه السلام من صلى قاعدا فله نصف اجر القيام  
لاموميا **الرابع** الفاتحة حفظا شدة نظر الى في ركعة المسبوق  
لقوله عليه السلام لا تجزى صلوة لا يقرء فيها بفاتحة الكتاب **وعنده**  
اية لقوله تعالى فاقرء ما تيسر قلنا منسوخ او المراد ما تيسر في  
الخطبة او ما عداها او مختصا بالحديث ولقوله عليه السلام  
اقرء ما تيسر معك من القرآن للمسي قلنا المراد الزيادة او من يحسنها  
ومعارض بما قال عليه السلام له اقرء من القرآن ولقوله عليه  
السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب او غيرها قلنا راوى غيرها مطعون  
او غيرها لمن لا يحسنها او ترجمتها لقوله تعالى لتذكرن به ومن بلغ  
**قلنا** بتفسيره لنا انها غير قرآن معجز في الاولين لقول علي اقرء  
في الاولين وسبح في الاخرين قلنا رواية مطعون مع انه قول  
الصحابي وليس بحجة ولان ما لكا الاشعري صلى صلاته ولم يقرء  
في الاخيرين قلنا المراد السورة قول الخدري وعبادة امرنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان نقرء بفاتحة الكتاب في كل ركعة  
**وعنده** قرائها واجبة للما موم **عندهم** لقوله تعالى وانضوا قلنا  
في غيرها او محمول على الندب حين قراءة الفاتحة ولقوله ما لي انازع  
القرآن قلنا في غيرها جميعا بينه وبين قوله عليه السلام لا تفعلوا



بذلك لا يفتحة الكتاب وبين عموم ما ذكر والتسمية اية منها لانه  
عليه السلام عذما اية منها ومن سائر السور على الاصح والاحسن  
تكتب كأمين وقال ابن عباس من ترك بسم الله فقد ترك مائة وثلاث  
عشرة اية لا عنده منها ولا من اول السور وانما تكتب للفصل  
ولانه روى انه عليه السلام وخلفاء يفتحون الصلوة بالحمد لله  
**قلنا** المراد سورة الحمد والاجماع على ان قل هو الله احد اربع آية  
والكوثر ثلث آية فلو كانت منها يلزم الزيادة قلنا الاجماع على ما سواها  
ورايهم نداء بالاسرار بها ومذهبه لا يقر فيها ويوجب رعاية حروفها  
وتشديداتها فلا يبدل الضاد بالظاء والهمزة المعجمة للمعنى مبطل  
ان تعدوا لا بالقراءة ويجوز بالقراءة السبع والشاذة بالزيادة  
حرف او نقصه وتغير معنى ومذهبه تبطل بها والترتيب محافظة  
للاجماع حتى بين بعضها وبديل البعض بخلاف الشهادان لم يغير معناه  
وحينئذ بطلت ان تعدوا المولات لفعله عليه السلام فتقطع  
بالسكوت بقصد القطع او طوله وبذكر لا يختص بها كالحمد للعاطر  
وجواب المؤذن لا بتكرار اية او التامين والسؤال او التعوذ لقراءة  
الامام والفتح عليه او تركها ناسيا لانها متعلقة بالصلوة غير  
مشعرة بالاعراض ثم بعضها وبديل بعض وفي وجه **ولداه**  
كرره بلا بدل لانه اقرب من غيره **قلنا** لم يامر المتعلم به وبان الواحد  
لا يكون اصلا وبدا لا ثم سبع اى متواليه **وقيل** او متفرقة ثم  
متفرقة ثم ذكر لا عنده لنا قوله عليه السلام فيلحم الله وليكبره  
ويجب ان لا ينقص حروف البديل عنها اذا حرف مقصود لتقرير

الحسنات وفيه وجه وما علمه عليه السلام لتعلم لا يبلغ حروف  
ثم تكرر بعضها ثم بعض بدلها ثم وقفه بقدرها ولو تعلمها قبل  
فراغه من البديل قراها كواجبها في اثناء التيمم لا بعد كواجبها  
وواجب الرقبة بعد الصلوة والمقصود في تعلمها صلى وقضى الخامسة  
الركوع لقوله تعالى اركعوا وهو ان ينحني بحيث تنال راحته  
ركبتيه بالطمانينة بلا صارف وهو سنة عنده لنا قوله عليه  
السلام ثم اركع حتى تطمئن رايها **السادس** الاعتدال مضمتا  
بلا صارف وهو العود الى ما كان قبله ومذهبه ان صار الى القيا  
اقرب لا عنده لنا قوله عليه السلام ثم ارفع حتى تعتدل قائما  
السابع السجود مرتين وهو وضع شئ من الجهة فقط مكشوبا  
اذامكن متحاما مطمئنا متكسا على غير عضوه ومحموله المستحرك  
بحركته بلا صارف وان تعذر التمسك لا يجب على وسادة لفوارة  
هيئة وفيه وجه اذ الميسور لا يسقط بالعسور وعنده يكفي وضع  
الانف لنا قوله عليه السلام فكن جبهتك وعندهم لا يجب كشف  
فيجوز على كور عمامته وطرنه لنا قصة خباب وقوله عليه السلام  
الرق جبهتك بالارض قيل لداه يجب وضع اليدين والركبتين  
والقدمين لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء  
**قلنا** محمول على الندب او خصايصه لتخصيصه عليه السلام  
بالجهة في الحديث رفاعه والانف لداه في رواية لنا انه عليه  
السلام سجد على قصاص الشعر الثامن الجلوس بينهما مطمئنا  
بلا صارف خلافا لهما لنا قوله عليه السلام للمسي صلوته ثم



اجلس حتى تظمن جالساً التاسع **التشهد** الاخير لقوله عليه السلام  
قولوا التحيات ولقول ابن مسعود قلنا نقول قبل ان يفرض علينا  
التشهد السلام على الله لا عندهما لانه لم يعلمه الا عرابي قلنا كانت  
قبل فرضه وعنده واجب ومذهبه مندوب واقل **التحيات** لله  
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى  
عباد الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله  
العاشر القعود فيه لا في مذهبه **الحادي عشر** الصلوة على  
النبي صلى الله عليه وسلم فيه لقوله عليه السلام وبالصلوة  
على وعندهما سنة **الثاني عشر** السلام قاعداً وعنده واجب لنا  
قوله عليه السلام تحليلها التسليم واقله السلام عليكم  
او سلام عليكم لقيام التنوين مقام الامر وفي وجه ومذهبه لا  
**ولداه** السلام عليكم ورحمة الله ولا يصح السلام عليك او سلام  
عليكم بلا تنوين او سلام الله عليكم والعاجز ياتي بتزجته كالصلوة  
والتشهد والاذكار **الثالث عشر** الترتيب في المرتبة خلافاً لهم  
لانه عليه السلام يرتبها فان تركه عمداً بطلت وسهو الفعي غير  
منظوم فلو تذكر ترك ركن وان كان بعد السلام ولم يطل الفصل  
اتي به ويقوم مثله مقامه ولو قصد به منه النفل لا غيره فلو  
تذكر في القيام ترك سجدة سجد منه ان جلس ولو للاستراحة اذ لا  
عبرة للظن المخطا كالقعود للتشهد الاخير بزعم وفي وجهه يجلس اذ  
النفل لا ينوب الفرض سجدة التلاوة والاجلس ثم سجد وفي وجه  
لا اذ المقصود الفصل به وبان غير المنظوم ملغى فكان لا فصل

وعنده يسجد في اخرها ويلحق بموضعها ومذهبه ان تذكر بعد ان ركع  
لم يسجد وتلغوا الاولى ولده بعد الشروع في القراءة لنا الماني بصرح  
فلا يبطل ترك ما بعد ولو علم تركها من الاخرة يسجد ويعيد **التشهد**  
وان جهل اخذ بالاحوط فياتي بركة لترك سجدة وركعتين لثنتين  
او ثلاث وسجدة لاربعة وثلاث بخمس وست وسجدة لاربعة وجلست  
**الثاني** الابعاض وهي ستة **الاول** القنوت في اعتدال صبيحاً  
نغيبين دعاء لا على رايهما لنا انه عليه السلام وخلفاءه قنوا كذلك  
ووتر نصف الاخير من رمضان وعلى رايهما كل السنة فعنده واجب  
وجاز في الفرائض عند نزول حادثة وندب في وجه وعندهما  
قبل الركوع ونداه بعد وجاز قبله وسن مسح وجهه بيديه وسن  
الصلوة فيه ورفع اليدين بلا مسح وجهه لاما وتامين الماموم  
في الدعاء ان سمع والاقتب بالقيام ليج **التشهد** الاول وعنده واجب  
القعود فيه ونداه واجبان تبطل بتركهما عمداً الصلوة على النبي  
صلى الله عليه وسلم فيه لا على رايهما وهي لا على الآل في الثاني  
**الثالث** الهيات وهي ماعداً ما ويستحب رفع اليدين محاذيها  
شمة الاذن مكشوفتين مستقبلي الكف منشورتي الاصابع قصداً  
في ابتداء التكبير والركوع والاعتدال ووضع اليمنى على اليسرى بعد  
ارسال خفيف مع قبض بعض الساعد والرسغ فوق السرة وعندهم  
تحتهما في القيام والنظر الى موضع سجوده فيه والرجل في الركوع  
والجهر في القعود ودعاء الاستفتاح في الاولى لا في مذهبه بما  
روى على وعلى رايهما ما روت عائشة وانس وجمعهما اول



فالنحوذ ستر في كل ركعة لافي مذهبه وفي الاولى كد قبل وعنده  
 فيها فقط والتامين بالمد والقصر مخففة الميم بعد سكتة لطيفة  
 جهر في الجهرية قيل **وعنده** ستر والمأمور يؤمن مع امامه وعقبه  
 ان فاتته ولونسي او جهل امن جهر قبل السورة وان يسكت في الجهرية  
 بعد الفاتحة قدر ما يفرغ المأمور منها كيلا يفوته الاستماع ويكره  
**عندهما** فقرة شئ من القرآن في الاولين فقط لا المأمور سميع  
 والاحب سورتان متاليتان وفي الصبح والظهر من طوال المفصل  
 كالحجرات وفي العصر والعشاء من اوسطه وفي المغرب من قصاره  
 وفي صبح الجمعة سورة السجدة والذهر لا **عنده** وسؤال الرحمة اذا  
 قرأية رحمة والنحوذ اذا قرأية عذاب والتسبيح اذا قرأية تنزيه  
**لا عنده** والجهر لغير المأمور والمرأة حيث اجانب في صلوة الليل كاولي  
 العشاين والخسوف وفيما لا نظير لها فيه كالصبح والجمعة والعيد  
 والاستسقاء والاسرار لكل في غير كالجنازة والكسوف والعبدة  
 في القضاء بوقته وفي وجه بوقت الاداء **وعنده** لا يجهر المنفرد لنا  
 انه عليه السلام امر الشيخين به والتكبير لكل انتقال لا اعتدال وله  
 عند رفع سمع الله لمن حمد وفيه ربنا لك الحمد ومذهبهما ربنا ولك  
 الحمد **وعنده** خض السميع بالامام والتحميد بالمأمور في الجماعة ومنه  
 وتسوية الظهر والعنق ووضع الكف مكشوفاً بتفريج وسط على الركبة  
 المنسوبة في الركوع وسبحان ربنا العظيم فيه ثلاثاً وتخوية لرجل فيه  
 وفي السجود وسبحان ربنا الاعلى ثلاثاً فيه ولداء التكبير لغير الاحرام  
 والتسبيح مرة والتحميد والسميع والسؤال المغفرة بين السجدين

ونية الخروج واجبة تبطل الصلوة بتركها عمداً وتسقط بالشهو وضع  
 القدم والركبة فليدحذو المنكب منشورة مضمومة موجهة فالاند  
 مع الجبهة مكشوفاً فيه وبين السجدين اللهم اغفر لي واجبرني  
 وعافني واعف عني وارزقني واهدني وجلسة الاستراحة لذكرها  
 ابو حميد في وصف صلاة عليه السلام قبل **وعنده** لا لانه  
 عليه السلام يستوي قائماً اذا رفع راسه ووضع اليد كالعاجز  
 للقيام لرؤية ابن عباس وان يزيد المباركات الصلوة الطيبات  
 وفي التشهد الاخير الدعاء بعد الصلوة وبامور الاخرة ثم بالمأمور  
 احب والا فضل ان يكون اقل من التشهد والصلوة والتورك  
 في الجلوس لتشهد الاخران لم يسجد للشهو خلافاً له والافتراش في  
 غيره **لا في** مذهبه ولو بدل القيام ووضع اليد قرب الركبة في الجلوس  
 منشورة مفتوحة وفي وجه لا وعقد اليمنى ثلاثة وخمسين في  
 التشهد ورفع المسبحة في الا الله بالتحريك والسلام مرتين برحمة  
 الله والالتفات بحيث يرى خداه والنية على الحاضرين والمأمور  
 الردياً ونية الخروج وسند الجمع قوله او فعله عليه السلام  
 والخشوع فيها واكثر الذكر عقيب ستر الا الامام يعلم والنافلة  
 في بيته وكره رفع البصر الى السماء والنظر الى ما يلهمي والصلوة  
 ملتزمة والتغيب للمرأة فيها وقراءة القرآن في التشهد والدعاء  
 في الاول وتطويله للامام والافعاء وجمع الثياب والشعر في السجود  
 ونفخ موضعه والتمطي والشكال والالتفات فيها وفي وجه يحرم  
 لقوله عليه السلام لا يزال الله مقبلاً ما لم يلتفت وانه عليه السلام



سئل عنه فقال اختلاس الشيطان تنبيه معرفة أركانها وسننها  
واجبة فضلاة الجاهل باطلة إلا إذا اعتقد فرضية الجميع على الأظهر  
وافتي الغزالي بالبطلان إذا قصد التنفل بالفرض والأفلا لأنه  
ينقل أنه عليه السلام الزم الأعراب ذلك ولم يامر بإعادة من لم يعلم  
**الفصل الثاني** في شرايطها وهي ما يتوقف عليه صحتها فقط وهي بعد  
السلام والاستقبال والعلم بفرضيتها وأعمالها ودخول الوقت  
يقينا أو ظنا ستة **الأول** طهارة الحدث لقوله عليه السلام لا  
صلوة إلا بطهارة فيبطل بسبعة لقوله عليه السلام وليعد  
الصلوة قيل وعند لا لقوله عليه السلام وليبين على صلاته  
قلنا مرسل ورواه اسمعيل بن عياش ضعيف ويجري الخلاف في كل  
مناف طار بلا تقصير ولم يمكن دفعه حالا كتحرق خف الماسح لا في  
انقضاء مذهبه لتقصيره فلا تبطل بما لا تقصير فيه ودفعه حالا  
وفاقا كما لو كشفت الريح عورته فزى الثوب وعنت الأمة فتسرت  
أو وقعت نجاسة يابسة فنفضها حالا **الثاني** طهارة الخبث  
في ثلاثة البدن لقوله عليه السلام تنزهوا من البول فلوداوى  
أو خا ط أو جبر عظمه بنجس غير معتد لم ينزع والأوجب كحل نجاسة  
فكان من شرب حمزا وغسل فاه وفرق بانه أوصلها إلى معدتها بخلاف  
ثمه وكذا الوشم بنحو العظم وهو حرام ويحرم وصل الشعر الذات  
الزوج أو سيد بآذنه بطاهر لغبر آدمي لقوله عليه السلام لعن  
الله الواصلة وتحمير الوجينة والخطاب بالسواد وتطريف الأصابع  
كوصله بالملبوس لقوله تع وثيابكم فطهر فبطل بتخية النجس

بين المماسه اياه بوصول طرف عمامته أو حبل مشدود أو مقبوض  
بنجس وإن لم يتحرك بحركة **خلاف** كالتصل بساجور كلب أو عنق  
حمار عليه نجس لأنه منسوب إليه وفي وجهه لا يما لتوسط طاهر  
لا بموضوع تحت قدمه فانه ليس بجامل متصل به كالمصلي على  
بساط طرفه الآخر بنجس ج المكان وهو ما يلاقي البدن ومحموله لهبه  
عليه السلام عن الصلوة في نحو المجزرة لا ما يحاذي شيئا منه إذا لا  
ملاقاة وفيه وجه لأنه منسوب إليه ونوقض بالأطراف فلا تصح  
على ثوب المهمل مبسوط على نجس لا يمنع مماسة بخلاف بسطه على حرير  
إذا العبرة ههنا للغالب ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة  
في المقبرة والمجزرة والمزبلة وفارعة الطريق وبطن الوادي والحمام  
وعطان الأبل وظهر الكعبة وهو نهي تنزيه لوروده لأسباب  
فتصح فيها بكمه وتبطل في موضع منبوش من مقبرة بلا حائل والسبب  
في الحمام ما وى الشيطان لا خوف الرشاش على الأظهر في كره  
في المسخ لده نهي تحريم فتبطل في هذه المواضع في رواية أن  
عمود قوله عليه السلام جعلت الأرض مسجدا وقوله إنما أركب  
الصلوة فصل وكره استقبال القبر لنهييه عليه السلام أن تتخذ  
القبور محاريب تنبيه يعفى عن محل المسجدين لا عن حمله على الأظهر  
لندور الحاجة ومنفذ حيوان إلا إذا كان طاهر الحمله عليه السلام  
أمامه بخلاف ما لو غاص طير في قليل ما يعسر المحافظة وفي وجه  
ما على منفذ معقولان السلف لم ينجسوا قليل ماء غاص فيه ورد  
بما مر ولا عن بيض فيه دم وعنفود مستحيل باطن حياته وقيس



على الحيوان وفرفان الحيوة تأثيرا في ذراء النجاسة ولهذا لم يخرج حمل  
المذبوح وعن قليل دم البرغوث والقمل والبعوض وبول الخفاش لا  
لده في رواية وعن كثير في وجبة اذا الغالب في جندسه عسر التحرز  
فيلق به كرخص للمسافر المترفة وبحر يان فيما كثر بالعرق ومنشف الشعر  
الركوب وطين الشارع عرفاته حيث ذل عسر التحرز وكذا ما خرج من  
البثرة وان عصرت او قتل برغوثه لان ابن عمر عصرها وصلى  
بلا غسل ودم الدم والقروح والفصد والحجامة كالبثرة عند  
الاكثر لعدم التدور وعسر التحرز وفي وجبة لا لعدم عموم البلوى  
فان دام مثلها فكم الاستحاضة والا فكم اصاب من اخر فلا يغفر  
عنه اذا مشقة في الاجتناب وقيل يعفى عن قليله لانه في محل  
المساحة ومتى شك في قلته فالارجح العفو والاحتياط لا يخفى  
والقيح والضيد كالدم ويعفى عنه عن المغلظة قدر درهم مسحة  
وعن المخففة كبول الماكول وخزما لا يؤكل لحمه ما لم يتفاحش  
قدر ربع الثوب وفي رواية قدر ربع موضع اصابه كالذيل و  
الذخريص **وعنده** ولده في رواية عن اسفل الخفاف اذا ذاك بلا اثر  
لقوله عليه السلام فليدلكه قلنا محمول على المستقدر فلو جمل  
غير معفونسيه لزمه الاعادة كالحدث وقيل لانه عليه  
السلام اتم صلوته بعد خلع النعل من القدر اجيب بانه غير نجس  
لانه عليه السلام قال تعاد الصلوة من قدر الدرهم من الدم ومنه  
يعفى ما دون الدرهم من النجاسات ولا رباب الاعذار كالخرج والمبطون  
والسلس والمرضع والمستحاضة عن كثير لم يتفاحش الثالث

ستر العورة لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد ولقوله عليه  
السلام لا يقبل الله صلوة حايض الانحار ويجب في غيرها ولو في خلوة  
الا عند حاجة لعموم قوله عليه السلام لا تكشف فذلك والمرق  
والتستر عن غير الانس وعورة الرجل والامة ما بين الشرة والركبة  
**وعنده** بطنها وظهرها ايضا لقوله عليه السلام عورتها ما بين  
مقعدا زارها الى ركبته **وعنده** الركبة ايضا لقوله عليه السلام  
ما فوق الركبة ودون الشرة عورة ولده عورة الامة ما لا يظهر  
غالبا في رواية والمعنى بعضها كالحرة وكذا امر الولد في رواية لنا  
ان العلة مشتركة ويجب ستر العائق فيها لده والحرة والخنثى  
غير الوجه واليدين الى الكوعين فيها والكان منها لده في رواية  
لنا انه فسر ما ظهر منها بهما **وعنده** وغير القدم لقوله عليه  
السلام تغطي ظهر قدميها بما يمنع ادراك البشرة كما كدر ومتراكم  
ويد وجب ضيق وطين ويجب التطيب ان لم يجد غيره على الاظهر  
ليحصل الستر مستوعبا لامن الاسفل ولونظرة ناظر ويعفى لده  
عن يسير الكشف **وعنده** من الثوبتين قدر درهم ومن غير الى  
ربعة ويجب لبس الحرير ان فقد غيره على الاظهر لا باحته عند  
الحاجة ومذهبها تبطل ان لبس لا ضرورة ولا يجوز لبس النجس  
فيها واذا فقد الماء وجب قطعه الا اذا زاد نقصه عن اجر مثله  
ومذهبها يصلح فيه ولا يعيد وكذا **عنده** ان ظهر ربعة والاخير  
وقدم القبل لعدم الحائل بين القبلة ولده الدبر ومن الخنثى ماشا  
والاولى الى النساء عند الرجال وبالعكس ثم الدبر وفيما امر به



للاولى المسراة ثم الخنثى وموضعها عليه ولا اعادة وقيل هو ويعيد  
وحرم لبس ثوب غيره بلا اذن وندب لبس احسن ثيابه فيها الرابع  
ترك الكلام لقوله عليه السلام لا يصلح فيها شئ من كلام الادميين  
ولقوله عليه السلام لا تتكلموا فى الصلوة فتبطل الحرفين وحرف  
مفهم ولو ممدودا اذ المد حرف ولو بكسر وواجب كتبه المشرف  
وبتنخخ الا اذا عذر القراءة دونه لا الجهر لانه سنة وضحت  
وبكاء وانين لا ان غلبت ولا عنده ان تاوه وان اوبكى لذكر الجنة  
والنار ولا لاداء ان كانت الخوف لله تعالى لدلالة على زيادة الخشوع  
لابلنسيان ان لم يكن عادة لقصة ذى اليمين وجعل قريب الاسلام  
لقصة معوية بن الحكم وعند تبطل هما العموم مامر قلنا مخصوص بما  
ذكرنا ولا بقليل سبق به اللسان ومذهبه ولداه فى رواية لان  
تكلم لمصلحة القضية ذى اليمين قلنا انه عليه السلام كان ناسيا  
وذو اليمين جاهلا بكونه فيها والقوم اجابوه عليه السلام لانه لو  
جاز لما امر بالتسبيح والتصفيق ولا باس بالقرأة والتسبيح والدعاء  
لاعلى وجه الخطاب لانه قارى الا اذا قصد الافهام فقط **وعند**  
او قصد ما لانه مخاطب قلنا حصل وفاقا لنا قول على فان كان  
فى الصلوة سبغ وذلك اذنه ولا بالاسكوت الطويل عمدا على الاظهر  
لبقاء هيئتها **الخامس** ترك الافعال فتبطل بغير مجانس ان فخش  
كوثبة او للعب كضرب الزاحتين او كثير عادة وان نسي لندوره  
كضربات وخطوات متوالية لحمله عليه السلام امامة وكان  
يضعها اذا سجد ويرفعها اذا قام لا بفعلين لانه عليه السلام

خلع نعليه ووضعها بجنبه ولا بالخفيفة وان كثرت لانه عليه  
السلام عد الفاتحة ولا بالقرأة من المصحف خلافا له اذ لا عبدة لدوا  
النظر فيه وندب له التسبيح وله التصفيق للتنبيه لامره عليه السلام  
به وسن نصب علامة على ثلاثة اذرع ثم يسط مصلى او خطا ولا  
**لا عندهما** الخط اذ لا يحصل به المقصود من عموم قوله عليه السلام  
فليجعل تلقاء وجهه شيئا ودفع المار اذن ويحرم المرور ان لم  
يجد ممراسواه لقوله عليه السلام فليدفعه الحديث لان وجد  
قدامه فرجه للتقصير وتبطل لاداء بمسروركب اسود بهم او  
امر او حمار فى رواية لرواية ابن عباس انه عليه السلام قال يقطع  
صلوة المرأة الحديث قلنا منسوخ او الفضيلة ومعارض رواية  
اخرى عنه **لنا** قوله عليه السلام صلوة المرأة لا يقطعها شئ ولانه  
عليه السلام صلى بالابطح والكلب والمرقة يمرون بين يديه ولانه  
عليه السلام كان يصلى وعائشة معترضة بين القبلة ويزيد مجالس  
ان كان ركنا فعليه اعمد التلاعبه لا قعودا قصيرا لانه معهود فى  
الحملة **لا عنده** بدون ركعة لاسهوا لانه عليه السلام لم يعد الظهر  
لما صلى خمسا وبقطعه لنفل كقعوده الى القنوت والتشهد الاول  
عمدا لاداء قبل القرأة **لنا** قوله عليه السلام واذا استتم فلا  
يجلس لان الفرض لا يقطع بالنفل لاسهوا وعليه القيام اذا تذكر  
او جهلا على الاظهر اذ يخفى ذلك على العوام ولم يحجز للمامور بالتخلف  
له الا اذا فارقه والعود اذا عاد الامام لانه مخفى ويجب المتابعة  
والابطال اذا قام عامدا فيخير على الاظهر وبعوده على التشهد



بعد ما صار اقرب الى القيام عمدا وبتطويل قصير عمدا الاعتدال الا  
للقنوت في محله وصلوة التسبيح والجلوس بين السجدةتين لعدم  
تكرير الذكر فيهما وبمضى ركن في شك النية او طولها وبنية القطع  
**خلافا له** وبالتردد فيه وبتعليقه بشئ الا الحج والاعتكاف والصوم  
السادس ترك الاكل فنبطل بالمفطر ولو بمص سكرة لانه اعراض عنها  
**الباب الرابع** في السجدة المسنونة وهي ثلاثة **الاول** سجدة  
النهي ومذهبه واجبة للنقصان وعلى رايهما مطلقا كجبران الحج  
وفرق بانها جبر ما لم يجب ولم يجرم بخلاف جبرانه لنا انها لا تبطل  
بتركها فلا يجب كسنتها ولقوله عليه السلام في جبراني سعيد  
كانت الركعة والسجدة تان نافلة وسببها سهو منه عمدا مبطل  
لا هو لانه عليه السلام سجد حين صلى خمسا ونقل ركن ذكرى  
وترك احدا لا بعرض ولو عمدا لوجود النقص كالحلق لا على رايهما  
فيه لا التزام النقص قلنا لا ينافي الخير وعنده ترك الفاتحة وتكبير  
العيد وعندهما ترك الامام ظهر الاسرار في محلهما **ولده** ترك  
واجب سهوا ومذهبه الكلام لمصلحة الصلوة والمشكوك كالمؤد  
لا في مبهم الابعاض والركن بعد السلام على الاصح وقبلة ياتي به  
ويسجد لقوله عليه السلام فليطرح الشك وليبين على ما  
استيقن وذلك لانه زاد او ادا مترددا وعنده بطلت ان  
عرض اوله والاعمال بالظن من التجري وان لم يحصل بنى على اليقين  
وان زال بعد فعل زايدي بتقدير سجد كزواله في الزابعة لا الثالثة  
ولا يعمل بقول غيره لانه شك في فعله كالحاكم اذا نسي حكمه

وفي وجه يعمل بقول كثيرين لقصة ذي اليمين ولا يترك رب بعد  
النهي والاما جاز تاخيرها كسجدة التلاوة والحديث ذي اليمين  
وانما يتعد صورة في حق المسبوق وخليفة الساهي السابق ومنه  
القصر والجمعة ظهرا والساجد الظان سهوا فعلم عدمه لان علم  
اخر لقصد الجبر والساهي فيها او بعدها على الاظهر لاحتمال  
وقوعه مرارا فيقضى الى التسلسل وهي سجدة تان كسجدة في الصلوة  
ويقال فيها سبحان من لا ينام ولا يسهو قبيل السلام على الجديد  
لحديث عبد الله بن حنينة وعبد الرحمن بن عوف وعنده بعد  
لفعله عليه السلام ومذهبه بعد لزادة وقبلة لنقصان توفيقا  
بين الروايات **لده** جاز قبله وبعد وكان اخر الامر من انه سجد  
قبله ولانها للجبر فكان قبله كفعال الصلوة فلو سلم ناسيا  
واراد السجود سجدان لم يطل الفصل وسلم لانه عاد الى الصلوة  
على الاظهر والمأمور لا يسجد لسهو حال القدوة اذا الامر يتجمله  
كسجدة التلاوة والقنوت بل لسهو الامام وامامه ولو قبل اقتدائه  
ان لم يعلم غلطه لقوله عليه السلام وان سهي الامام فعليه وعلى  
من خلفه وكذا لو تركه على الاصح جبر النقصان على رايهما كتركه  
التشهد وسجدة التلاوة وفرق بانه لا يقتضي المخالفة لوقوعه بعد  
سلام الامام بخلافهما وان ظهر حدث الامام انعكس الحكم  
لعدم القدوة الصحيحة ويجب متابعتها فيه ولو سلم وعاد ان سلم  
المأمور ناسيا او الا فلا يجوز ولو قبل سجود المأمور على الاظهر بل  
يسجد منفردا بقطع القدوة بزعمه وان تركها عمدا بطلت لقوله



عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به وعندده اذا سجد تشهد وصلى  
على النبي وكذا لده ان سجد بعد السلام ونداه من تركه عمدا بطلت  
صلوته الا ما محله بعد في رواية وان نسيه ففقد وان تكلم  
ان لم يطل الفصل الثانية سجدة لتلاوة اية من اربع عشرة ثنتان  
في الجمل الثانية عندنا لانا قوله عليه السلام فضلت الحج بسجدة  
ومذهبه احد عشر لا في النجم والانشاق والقلم وسجدة ص للشكر  
وعندهما لانا قوله عليه السلام ونحن نسجد لها شكر او يستحب  
حالا للقارى والسامع لاله في وجه ومذهبهما لانا قوله عليه السلام  
على من سمعها والمستمع اكد وتاكدا ان سجد ولا تنس لده ان لم يسجد  
القارى وفي الصلوة للقارى فقط لا المأموم بل لقراءة امامه ولا في  
الخنزرة وعندده واجبة لذمه سبحانه وتعالى بقوله واذا قرئ  
عليهم القرآن لا يسجدون قلنا ذموا لانهم ما اعتقدوها لانا  
ان زيدا بن ثابت قرأ سورة النجم فلم يسجد عليه السلام وقول  
عمران الله لم يكتبها بالانكبر وشروطها شروط الصلوة وفي غيرها  
الاحرام لا عندهم والسلام لا عندهما وندب تكبيرة الهوى ورفع  
اليدين لا فيها ولا القيام ولا التشهد وان يقول فيها يسجد وجهي  
للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته ولا يكره  
قراءة اية السجدة في الصلوة ومذهبه لا يجوز في الفرض ورايهما  
كره للامام في السرية لانا قرانه عليه السلام في الظهر وبتركه  
يتكرر السبب بعدها ولو في مجلس خلافا له ولا يقتضي خلافا له  
ويسجد من في الصلوة بعدها لقراءة الخارج عنده الثالثة

سجدة الشكر سنة خارج الصلوة لمفاجات نعمة او اندفاع نقمة  
من حيث لا يحتسب وروية فاسق جهم ومبتلى سرايلا ينادى وهو  
كالتلاوة خارجهما في الحكم وعندهما بدعة ومذهبه مكروهة لانا  
رواية ابي بكر وعبد الرحمن بن عوف انه عليه السلام يسجد حين  
راى تغاشا ويحرم في النوافل وفيها بحثان لاول فضلها صلوة  
العيد اذ لها وقت معين كالفرايض ثم الكسوف ثم الخسوف لقرب  
وقتها بالانجلاء ثم الاستسقاء ثم الرواتب فالوتر على الجديد  
فركعتان قبل الضحى فركعتان قبل الظهر وعندده اربع بتسليمه وركعتان  
بعد وبعد المغرب والعشاء وندب ركعتين قبل الظهر وبعد وقبل  
المغرب واربع قبل العصر والجمعة كالظهر والوتر ركعة الى احدى  
عشرة بالاوتار لامر عليه السلام وفعله ولده بست تسليمات ولا  
يجوز الزيادة عليها كغيرها ويتشهد في الاخيرتين والاخيرة فقط  
لانه هو المنقول عنه عليه السلام والفصل افضل على الاظهر  
لانه عليه السلام فصله وثلاثة موصولة افضل من ركعتين  
وقتها بعد فرض العشاء الى الصبح لقوله عليه السلام فيها بين  
صلوة العشاء الى الصبح ويجوز قبل السنة على الاظهر والافضل  
ان يؤخر عن التهجيد لقوله عليه السلام اجعلوا آخر صلوتكم بالليل  
وترافان قدم لم يعد وعندده واجبة ثلث ركعات بتسليمه كالمغرب  
ويجوز الاداء قبل العشاء سهوا لانا قوله عليه السلام الوتر حق  
مسنون ونسحب قراءة سبح اسم وقل يا ايها الكافرون والاخلا  
والمعوذتين في الركعات ورايهما بلاها لانا رواية عايشة ثم



التراويح عشرون ركعة بعشر تسليمات لانه عليه السلام صليها  
 ليلتين كذلك ومذهبه ست وثلاثون لفعل اهل المدينة قلنا انهم  
 مخصوصون بما فعلوا بالاجتهاد ليكونوا اهل مكة في الفضيلة لشرفهم  
 والجماعة فيها افضل على الاظهر لا تفاق الضميمة حين جمع عمر الناس  
 على ابني وانما ترك عليه السلام خشية الافتراض ووقتها كالوتر ثم  
 الضحى ركعتان الى ثنتي عشر شفعا ولداة ثمانية وافضلها ثمانية لحدة  
 امرها بين الارتفاع والاستواء ثم ركعتان التحية ولو تكرر  
 الدخول قبل الجلوس على الفور وعند بعد لنا قوله عليه السلام  
 فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ولا يشتغل بها عند حضور الجماعة ونارت  
 بصلاة نواها او لا لركعة وجنازة وسجدة شكر وتلاوة وركعتي  
 الاحرام والطواف وشكر الوضوء والحاجة والقعود الثاني الرتبة  
 السابقة تقدم اختيارا وتؤخر جوازاء واللاحقة لا تقدم وتفضل  
 النوافل الموقنة دائما كالضحى على الاصح ومذهبه لا لنا عموم قوله  
 عليه السلام فليصليها اذا ذكرها لا المتعلقة بسبب كالتحية والكسوف  
 ويستحب الترتيب في القضاء الفوات وعند ما يجب ما لم يزد على  
 خمس ومذهبه ولو فاتت الوقتية لقوله عليه السلام فان ذلك  
 وقتها قلنا لا يلزم الترتيب وان لا يكون وقتا للحاضرة ومحمول على  
 الندب والابتداء بها ان من فوت الحاضرة والجماعة ولا حصر  
 بعد النوافل المطلقة وركعاتها في الشاهد في كل ركعتين او ركعة  
 والا فضل مشي وعند ربيع ليل او نهار النا قوله عليه السلام  
 صلوة الليل والنهار مشي مشي وفي الليل لغفلة الناس وفي اخره

لقوله تقى وبالا سحارهم يستغفرون وفي البيت وان ينام نصفه 37  
 ويصلي ثلثه وينام سدسه لقوله عليه السلام افضل الصلوة الى  
 الله صلوة داود ويستحب التمجيد ويكرم قيام كله لقوله عليه السلام  
 لا تفعل ذلك ولو نوى عدد اقله الزيادة والنقصان بعد تغير  
 النية والابطال كالقصر وان قام ناسيا قعد فزاد ولا بطلت  
 كالقصر **باب خامس في جماعة وفيه مباحث لا ولي في فضلها**  
 وهي فرض عين في الجمعة سنة في فضل من الرتبة والتراويح والوتر  
 معها لقوله عليه السلام الجماعة تفضل صلوة الغد ولا نها كالسنن  
 في عدم بطلانها بتركها فلا يقاتل على تركها على الاظهر وفرض كفاية  
 على الرجال في المكتوبة المودات في وجبة لقوله عليه السلام  
 الا قد استحوذ عليهم الشيطان وفرض عين لداة على الرجال  
 لقوله عليه السلام من يسمع النداء فلم يجب فلا صلوة له قلنا  
 المراد الجمعة ولا كره في غيره ولم يتم اكد على الاظهر في كره تركها  
 بخلاف النساء ولهم في مسجد جمع كثير افضل الا ان يتعطل قريب  
 او يكون امامه فاسقا او مبتدعا او معتقدا ترك واجب ولهن  
 في البيوت وكره للشواب حضور جماعتهم للفتنة وعند ما تكره  
 لهن لنا انه عليه السلام امر امر ورقة بالامامة وتحصل الجماعة  
 بادراك جزء وفي وجه ركعة لان ما دونها ملغى واجيب بان  
 لولم يحصل لم يجز الاقتداء حينئذ وفضيلة الاحرام بشموده  
 والاستغفار بعقدها عقيب الامام وسن له التخفيف بالترك  
 شيء الا اذا رضى المحصورون به لقوله فليجتوزوا ان لا يسرع لقوله



عليه السلام فلا تاتوا تسعون وكرم التطويل للحقوق قوموا وشريف  
وانتظار الداخل لشغل القلب لا في الركوع والشهد الاخير بلا تطويل  
وتميز على الاصح وكرم **عندهما** وندب في قوله ويستحب اعادة الفرض  
بنية بالجماعة نظر اليه من حيث هو كالضبي وان صلى بها على  
الظاهر لا في **مذهبه** الا في ثلاثة مساجد والفرض الاول على  
الجديد لقوله عليه السلام فانها لكان نافلة ويجوز تركها قيل  
ومذهبه يحسب الله بما شاء ومذهبهما الا المغرب لانها وتر  
النهار **وعنده** الا العصر والضبح ايضا الوقت الكراهة ومع المنفرد  
ليحصل له الجماعة ولقوله عليه السلام الامر جل يتصدق عليه  
**وعنده** لا تكر في مسجد صلى فيه اما باذان ثان ومذهبه تكره  
الثاني وخض تركها والجمعة لعذر عام كالطمر لقوله عليه  
السلام اذا ابتليت النعال فالصلوة في الرحال والبرد الشديد  
والثلج والذباب والريح العاصفة بالليل لنداء مناديه عليه السلام  
الاصلوا في رحالكم وشدة الوحل والحز والبرد او خاص بالمرض  
والتمريض واشراف زوجة او قريب او مملوك وخوف من ظالم او تلف  
مال كالخبز في التنور والقدر على النار وضياع الصعالي او غريم  
للمعسر او ولي عقوبة يرجو عفوهم والعري وشدة الجوع والعطش  
وغلبة النوم لسلب الخشوع وترحل الرفقة واكل في منمن والزلة  
والحقن بسعة الوقت يكره معه الثالث في صفة الائمة لا يصح  
الاقتداء بمن لا يغني صلوته عن القضاء ولو مثله اذ الربط بما لا يعتد  
كالعدم ومن يعتقد بطلان صلوته ولو على رايه كغير شافعي

علم انه ترك واجبا على الاظهر ولو واليا لا ان افصد ومن يعين بطلانها **حج**  
باختلاف اجتهاد في الثياب والقبة او بتعين حدث غير معين  
مع جمع عند الاقتداء بكل في الصلوة وبالمأموم والمشكوك اذا التابع  
لا يستقبل وبالاتمي من لا يحسن شيئا من الفاتحة كالارت والالتغ  
لغير مثله ولو كانت سرية ازال امام قد يحتملها كما في المسبوق و  
باللحان فيها ان كان مغيرا للمعنى او مبطلا وبالمشكل والمرأة للرجل  
والمشكل لقوله عليه السلام الا لا تؤمن امرأة رجلا وبالكافر ولا  
يجعل مسلما بها ان لم تسمع كلمة الشهادة ويجعل في الحضر **عنده**  
**ولده** مطلقا ويقضي في هذه الصور وان ظهر انه كافر ومجنون  
او امرأة او مأموم او افي على الاظهر لظهور التقصير بالفحص واشر  
في جهرية ولم يعلم حاله اذا اظهر انه لو كان قاريا بجهر او خنثى  
على الاصح للتردد في حاله ابتداء بخلاف ما ظهر انه يخفي كفره كالنكر  
والرنديق او متجنس بخفيه او قايم بزيادة او محدث لعدم التقصير  
بسبب خفائها **وعنده** يقضي كما لو بان اميا و فرق بانه لا علامة  
للحدث ومذهبهما اذا علم الا امام حدثه لانه عليه السلام ام في الصبح  
فتذكر جنباته فاغتسل واتمهم الصلوة ويصح اقتداء المتوضي  
بالمقيم للمسافر والغاسل بالماسح والقايم بالقاعد لا في مذهبه ولا  
نداه بغير امام حين يرجى بروه وبه يصح قعود لقوله عليه السلام  
فصلوا قعودا قلنا منسوخ بما روت عائشة انه صلى الله عليه  
وسلم صلى قاعدا والناس خلفه قيام وبالمضطجع خلافا له  
والسليم بسلس البول والطاهرة بالمستحاضة غير المتخيرة على



الاظهر كما لم يستجر ومن معه نجاسة معفو عنها **لا على** ربه **لان** صحة  
 صلاتهما للضرورة وبالضبي **لا عنده** في الفرض **لنا** ان عمرو بن سلمة  
 ابن سبع سنين يؤم قومه في عهد عليه السلام **فرغ** الوالي **لا على**  
 فالاعلى في محل ولايته اولى بالتقدم والتقديم **لا على** ولي الميت لقوله  
 عليه السلام لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه ثم امام الراتب ثم  
 مالك المنفعة كالمستاجر على الاظهر **لانه** ما لكها ثم الرقبة  
 ولو معيرا اذ المستعير غير مالك ثم الساكن بالحق والسيدا اولى  
 من غير المكاتب ثم لا فقه الضاح ثم الاقرا وكما في الخلافة  
 والقضاء الى الحاجة الى الفقه اكثر **ولده** العكس لقوله عليه  
 السلام يؤم القوم اقرهم **قلنا** كان الاقرا في زمانه اعلمهم ثم الاورع  
 وفي وجته انه اولى منهما اذ الامامة سفادة بين الحق والخلق  
 فأكبرهم عند الله اولى ثم اقدمهم سننا في الاسلام على الجديد  
 لقوله عليه السلام ليؤكم اكبركم لان السن فضيلة والنسب  
 فضيلة ابائه ثم النسب ثم اقدم هجرة وفي وجته انه اولى منهما  
 لظاهر الحديث ثم التنظيف ثم حسن الصوت ثم الصورة وطيب  
 الضنعة والبالغ والحز وغسل الرجل والمقيم اولى من ضدهم  
 والبصير والاعمى سواء وفي وجه الاعمى اولى لانه اخشع وفي وجه  
 ولده العكس لانه احفظ من النجاسة **قلنا** تعارض المعنيين بيقض  
 التسوية وكره امامة اللعان والتمنا والافاء والقوم واكثرهم  
 له كارهون لمعنى مذموم شرعا والفاسق والمبتدع ومذهبه ولده  
 في رواية لا نصح لقوله عليه السلام لا تقدموا صبيا **نكم**

ولاسفاكم الى الصلوة قلنا محمول على الكراهة لقوله عليه السلام **صلوا**  
 خلف من قال لا اله الا الله وصلوا خلف بزوفاجرو ولد الزنا اذ عدم  
 النسب نقص لاداء وكره عنده الاعمى والعبد ومذهبه كونه  
 راتبا **وعنده** الاعرابي ومذهبه **الاقلف الرابع** في شروط القدوة  
 وهي سبعة الاول ان لا يتقدم على الامام بالعقب وتبطل به على  
 الجديد لانه الخش من المخالفة في الافعال **لا في** مذهبه كوقوف واحد  
 عن يساره قلنا انه موقف الامام وندب التخلف وان يقف ذكر  
 عن يمينه وكره عن يساره او خلفه وتبطل لده لادارته عليه السلام  
 ابن عباس قلنا محمول على الندب لانه لم يامر بالاستئناف ثم تخنث  
 ثم امرأة خلفه وان جلا آخر فعن يساره والاولى ان يتاخر  
 في القيام ان امكن لقصة جابرو وفي وجه ان يتقدم لانه يصير  
 ما بين يديه وذكر ان الرجال خلفه ثم الصبيان لقوله عليه  
 السلام ليلني منكم او الاحلام والنهي وفي وجه يقف بين كل  
 رجلين صبي ليعلم افعالها ثم الخناثي ثم النساء لقول انس  
 صليت انا ويستم خلفه عليه السلام وامر سليم خلفنا **وعند**  
 تبطل صلوة رجل امراه او تقدمته وهما في اقتدا ووافقنا في الجنابة  
**لنا** ان جميله اقتدت به عليه السلام فتقدمها جمع وتأخر اخرون  
 فنزلت ولقد علمنا المستقدمين منكم الاية ولم يؤمر بالاعادة  
 وان يقف التي تؤمهن وسطهن وامام العرات وسطهم صفا  
 واحدا وان يقف الامام في المسجد الحرام خلف المقام والقوم  
 يستدرون الكعبة وان كان بعضهم اقرب في غير جهته لعدم



نقدم المحسوس وجاز فيها مع اختلاف الجهة اذا كل قبلة وتساوية  
الصفوف واختيار اليمين لقوله عليه السلام ان الله وملائكته  
يصلون على ميامين الصفوف والاول افضل لقوله عليه السلام  
خير صفوف الرجال اولها وان لا يكون موقف الامام اعلى الا اذا اراد  
التعليم وبالعكس وكره لده وتبطل في مذهبه صلاة المأموم  
ان كان موقفه اعلى بكثير او يسير كثير ان قصد التكبر وكره الانفراد  
ولده لا للعقد صلوة لانه عليه السلام امره بالاعادة قلنا سندا  
لانه عليه السلام امره بابكرة بها فان لم يجد سعة يجز واحد بعد  
التحريم وان يساعد وفي وجه ومذهبهما لا لفوات فضيلة وحدوث  
الخلل في السابق فونه عليه السلام هلا انفصلت بالصفوف وجزيت  
الى نفسك واحدا وايضا تجز بجز المنفرد الثاني العلم بانتقال الامام  
الثالث الاجتماع في الموقف ليظهر الشعار فيصيح الاقداة في مسجد  
مطلقا حتى في بنائين وبينهما باب مغلق كالمنارة والسراداب فيه ورجة  
وسطحه ان كان منه لانه كشي واحد ولو غلق باب المرقى روى ان  
ابا هريرة صلى على سطحه بصلاة الامام فيه وفي مسجد ان انفصل الصف  
واذا حفر فيه نهر قبل مصيره مسجد اكل جانب مسجد لا اذا فتح ابواب  
المساجد بعض من بعض في منبسط ان حصل القرب عرفا ولو ملكا  
او وقفا او كليهما كالسطوح بان لا يزيد ما بين الصفين على ثلث مائة  
ذراع تقريبا على الاظهر وان تخلل بينهما طريق او نهر كبير كما لو كانا في  
فلكين لاعلى رايهما وفي بنائين ان انفصل الصف على ثلاثة اذرع  
خمس يبا خلفا والمناكب يمنة ويسرة بحيث لا تشع واقفا واحدا في الاسفل

41  
الاعلى بجز ولودون الركبة وان قدر بمعتدل قائمة بلا مانع الطرق او  
المشاهدة وفي وجه لا يضروا احد نحصول الاتصال من وجه قلنا  
المانع اولى اذ جانب المانع اغلب وقيل الابنية كالمبسط وعندهما لا يشترط  
الاتصال والمسجد ممن في منبسط ولو كان مملوكا كالصفين وفي وجه  
يعتبر القرب من اخر الصف فيه واجيب بانه غير معتبر فيه وكذا  
السرادات والفلكان المكشوفان ولولا شد ونخيم كالبيوت الرابع  
نية القدوة او الجماعة فلو تابع بلانية او شك فيها بطلت ولو جمعة  
لاشتغال القلب والتردد وفي وجه لا لانه انى بوجباتها وكذا  
لو تابعه فيما ينتهى ولا يجب تعيين الامام اذ المقصور لا يختلف فلو  
عين واخطأ بطلت صلاته كما لو اخطأ الميت في الصلوة عليه لان  
اعتقد معينا فبان خلافه على الارح او عين مأموم يجوز تركه  
النية في غير الجمعة ولا يجذب ثواب الجماعة حينئذ على الاظهر ان ليس  
للمرء من عمله الامانوى وندبت وتجب نداه لانه عليه السلام كان  
يصلى منفردا فجاء النس واقضى به **وعند** نية امامة النساء  
القياس على الرجال ولا يجب موافقة بينهما فيصيح اقتداء المفترض بالنقل  
لا عندنا لقصة معاذ وبالعكس والمودى بالقاضى وبالعكس لا في  
مذهبه والمنفرد الاقتداء في الاثناء لان ابا بكر لم يكن مقتديا حين  
استخلفه عليه السلام فافتتح بهم ثم خرج وجلس على يسار ابي بكر  
واتم به وبهم ولانه يجوز ان يصلى البعض منفردا ثم يصير اماما فكذا  
ههنا قيل **وعند** هم لا لقوله عليه السلام لا تختلفوا على امامكم قلنا  
حال القدوة ولقوله عليه السلام فاذا اكبر فكبروا قلنا محمول على



الابتداء وللمأمور المفارقة لانه فارق معاذ ولم يامر عليه السلام  
بالاعادة ولا نهاسنة فلا تلزم بالمشروع قيل **وعندهما** لقوله  
عليه السلام فلا تختلفوا **قلنا** محمول على زمن الافتداء قيل **ولساد**  
ان كانت لعذر كما عذر ترك الجماعة وترك الأبعاض **ولساد** لا يصح  
صلوة من يسمع التكبير ولا يرى الإمام ومن وراءه وفي رواية الأ  
في المسجد **ح** من نوافق صلاتهما نظما للتاني المتابعة  
فلا يقتدى المقتدى المكتوبة بالكسوف والجنازة وبالعكس وفي  
وجه يراعى كل نظم صلاته فينفرد عند المخالفة او ينتظر **الح** خلافا لم  
فيصح في الظهر بالصبح لا مكان المتابعة فيتم بعد سلامه كالمسبوق  
وله ان يقنت معه ان لم يفارق وبالعكس لانفاقهما في النظم وقيل  
لا لا فتقاره الى الخروج قبله اجب بانه لا محذور فيه ويفارق  
عند قيام او ينتظر وهو افضل كما لو ترك فرضا سهوا او يقنتان تبسر  
ولا تركه او فارقته وفي المغرب يفارقه للتشهد الاخير والعيد كالجنازة  
لا في وجه ولا يقتدى الجمعة بالمكتوبة وفي وجه يصح **السادس** الموافقة  
فلو خالف في سنة فاحشة المخالفة كسجدة التلاوة والتشهد الأول  
لا القنوت وجلسة الاستراحة بطلت لعدمه عن الواجب الى  
السنة فان رجع الإمام وهو في الهوى لضعف او غيره رجع لشروعه  
في الفرض السابع متابعة الإمام بان ابتداء بكل ركن بعده وقبل فراغه  
منه فلو ساووه في غير التحريم لم تبطل ولو سلا ما وتكره وتفتوت بها  
لفضيلة فان لم يتخلف بتمام التحريم او شك فيه او ظن تخلفه فخطأ  
لم ينعقد صلاته لقوله عليه السلام فاذا كبر فكبروا خلافا له كغيره

وفرق بانه ساووه فيه عند انتظام الافتداء فلو تقدم او تخلف بفعل  
عدم تبطل على الاظهر واشتميه ولذا تبطل لنا قوله عليه السلام  
لا تباروني بالركوع والسجود فما سبقكم به اذا ركعت تركوني اذا افتد  
فلو تقدم به عدم يعد الى المتابعة والابطال في وجه لانه زاد  
فعليا عمدا وفي وجه منصوص يعود ندبا وسهوا فخير على الاظهر  
وبتمام فعلين بلا عذر وبه باربعة طويلة فعالية كبطون القراءة  
والشكر فيها والرحام والنسيان والاشتغال بالتعود والاستفتح  
بطلت لكثرة المخالفة فلوركع الإمام وهو في الفاتحة لعذر اتمها  
على الاظهر ويسعى خلفه ما لم يزد السابق على ثلاثة منها وان زاد وافق  
ثم يتدارك ويصير كالمسبوق فلو خالف جاهلا لم يعتد به كالسأهي  
والمسبوق اذا خاف فوت الركوع لا يشتغل بسنة اذا الاشتغال  
بالفرض اولى فحينئذ يقطع الفاتحة لانه لم يدرك معه الا هذا وان  
اتمها لم يدرك الركعة وتختلف بلا عذر وان اشتغل به فربقدرها  
لتقصيره ولو يتيقن ادراكه المحسوب والاول من الخسوف فقد  
ادرك الركعة لانه عليه السلام ما امر ابا بكر بالاعادة لان شك  
اذا الاصل عدمه وقيل عدم الرفع وتذكر بتكبير وقصد التحريم للهو  
ايضا كما لو احرم بفرض ونقل او اطلق للتعارض وندب ان يكبر له  
وللانقال معه متابعة ولقيامه بعد السلام ان كان موضع جلوسه  
لجوانب مكته فان مكث في غيره بطلت لا لغيره على الاظهر ويقوم  
بعد التسلمتين وقرأ التشهد والتسبيحات معه موافقة وفي وجه  
لاوياني به بعد السلام اخر صلاته ورأى بها اولها فيعيد الأبعاض



ان ادركه ركعتي الرباعية نيلا للفضيلة **الباب السادس** في صلاة  
السفر وفيه فصلان **الاول** في القصر وفيه ابحاث **الاول** في سببه  
كل سفر غير معصية يقصد ستة عشر فرسخا ذهابا بالهاشمي وشرط  
عنده ثلث مراحل لا غير معصية لن اقله عليه السلام لا تقصروا  
الصلاة في ادنى من اربعة برد وابتدأوه بالعبور عن السور والعمرة  
ولو متصلا به خارجا لا الخراب في الطرف على الاظهر والبساتين  
والمزارع وعن الحلة وعرض الوادي بالضعود والهبوط ومقدار الحلة  
ان لم يكن معتدلات كطول الوادي ولو ترك القصير للقصر فقط  
لم يقصر على الاصح خلافا له كالهائم وهو رخصة لظاهر قوله سبحانه  
ونقل فليس عليكم جناح ان تقصروا ولا استحسنانه عليه السلام  
عائشة وقول انس وعنده عزيمة لرواية عائشة وابن عباس قلنا  
المراد بيان الجواز وعدم النقصان وسلم الاتمام اذا اقدى تمت  
والقصر افضل في ثلاث مراحل مداومته عليه السلام بخلاف  
الفطر اذا لم يتضرر لا اشتغال الذمة وانتهاء بالعود الى وطنه وان  
لم يقيم وبالاقامة مطلقا ولو في مفازة على الاصح لقصد قطعة لا عند  
لانه غير صالح لها او اربعة ايام صحاح لانه عليه السلام دخل  
مكة يوم الاحد وخرج بعد صبح خميس لا عنده خمسة عشر يوم  
الدخول والخروج نسا انه عليه السلام منع المهاجرين عن الإقامة  
وجوز ثلثة او لما لا يتوقع انقضاؤه ولو محاربا على الاصح فان توقع  
جاز الى ثمانية عشرة مدة ترخصه عليه السلام في حرب هو اذن  
قليل في القتال فقط قلنا السبب الاكثر فلا فرق وعندهم جاز الاكثر

مطلقا لانه عليه السلام قصر في تبوك عشرين ولانه لو لم يتجزأ لزيد  
قلت لعل الراوى عد الطرفين والاتمام اصل فلا يرفع بمحتمل وبنية  
الرجوع الى وطنه من قرب لا الى غيره على الاظهر لانه عرايب فيه  
وبتغير القصد فيبتدى السفر من حيث نهض كالعاصي اذا تاب و  
الناوى الانصراف اذا وجد عبدا او غريمه ووجه الإقامة اربعة  
في موضع واقامة **الثاني** محله فرض رباعى اذا انقل في غيره اداء  
او فأت سفره وقضى لوجوب سببه في الحالين قيل وعندهما وفي  
الحضر ايضا اذا الاصل المساوات قلنا نعم ولكن زال السبب وقيل  
لا اذ الوقت شرطه قلنا ممنوع ولا تساع القضاء اجيب بان المسارعة  
الى البراءة مقصودة لا مشكوكه اذا الاصل الا تمام فلو سافر وبقي من  
الوقت قدر ركعة فله القصر على الاصح لان السفر لا يمنع الاداء  
بخلاف طريق العذر في آخره فانه يقضى لان ما خلا من اوله كل  
زمان الا مكان وقيل فيه ما قولان بناء على ان الوجوب مستقر باوله  
او اخره **الثالث** شرطه اربعة الاول دوام سببه فلو شك في نية  
الاقامة او دخوله المقصديتم كما لو شك في انقضاء مدة المسح الثاني  
العلم بجوازه لتلايكون عابثا **الثالث** نيته جزما لا تذكرها ديمما  
او متعلقة بنية الامام لا عنده بناء انه عزيمة فلو شك ونوى الاتمام  
او قام الامام الى ثلاثة سهو ووطن الا تمام يتم لانه الاصل لان علم  
سهو كخفي ولو نواه المقيم بطلت لانه ليس من اهله الرابع لا يقتد  
بتم لان ابن عباس سئل عنه فقال تلك السنة ومشكوك سفر  
اذا الاصل عدمه بخلاف النية لحفائها والغالب القصر ومذهبه



لا يقتدى مسافر بمنتهى وبالعكس فلو اقتدى بمتم ولو في صبح وجمعة  
يتم على الاظهر لانها تامة في نفسها وان فسدت احدى الصلاتين  
**خلافا له** لانه التزمه بالشروع او بمن فسدت صلاته ولم يظهر  
انه نوى القصر على الاظهر احتياطا ومن بان انه مقيم ثم محدث  
لصحة القدوة ظاهر بخلاف العكس واقتدانه بمقيم عرف حدثه ان  
لاقدوة اصلا وتذكر حدث نفسه او شرعه مقيما محدثا ثم سافر  
لعدم الصحة بالشروع ولو استخلف اماما متهما وجب عليهم الاتمام  
كما لو نواه في اثائه **خلافا له** وعليه ان اقتدى به **الفصل الثاني**  
في الجمع وهو رخصة بين العصرين والعشائين بسبب القصر  
تقديمهما وتأخير الا عندنا لارواية ابن عمر ومعاذ وان قيل ومذهب  
بالقصر ايضا والقياس على الفطر والقصر بنفسه والافضل تركه  
وللنازل التقديم وللسائر التأخير وبالمطر والثلج والبرد الذائبين  
تقديم المصلين بالجماعة وياتي مسجدا بعيدا ينادي به **لا عندنا** لنا  
رواية ابن عمر قيل ولداه والتاخير ايضا قلنا دوام سببه غير  
مستيقن ومذهب **اختص** بالعشائين لا بالنسك على الاصح **خلافا**  
لها ولا بالمرض والخوف والوحل والرضاع والحديث الذي لا يجوز  
بترك الاوقات بما لم ينقل عنه عليه السلام وجاز لدها كما لمطر  
وفي وجه جوازها بالمرض والوحل لانه عليه السلام جمع من غير خوف  
ولا سفر ولا مطر ومذهب **بمرض** يخاف من زوال عقله في وقت  
صلوة وشرطه تقديم الترتيب لان الثانية تابعة ونية الجمع  
في الاولى لتمييز عن السهو ولو مع تحللها الحصول لغرض والمولات

على الاظهر

43 على الاظهر لمداومة عليه ولا يضر فصل يسير كاقامة وتيمم وطلب  
خفيف فلو تذكر ترك ركن من الاولى اعادها جمعا لبطا لهما ومن  
الثانية وقتها ان طال الفصل لبطان المولات وان لم يدبر موضعه  
اعاد كلا في وقته اخذا بالاسوء ودوام السفر الى الشروع في الثانية  
لا الى فراغها على الاظهر صيانة لها عن البطان بخلاف سبب القصر  
لان الاتمام لا يؤدي الى بطان فرضية ما اتى به ووجود المطر في اولها  
واخر الاولى على الاظهر ليتحقق اتصالهما به وتأخيرانية في وقت  
الاولى ما بقي قدر ركعة وحين الشروع ولا يرتبط بالثانية والا يتم  
وتصير قضاء ودوام السفر الى تمامها لان وقت الثانية للاولى  
بعد السفر وغيره فعند اجتماعهما ترجحت اقامته بخلاف الجمع  
بالقديم فان وقت الاولى للثانية من جهة السفر وقد وجد عند  
فيجمع لا الترتيب والمولات على الاظهر لان الثانية مستقلة وتقدم  
سنة العصرين عليهما ندبا اعترض بان وقت المؤخرة لا يدخل  
الابفعل الفرض فلا تقدم وبان وقت سنة العصر المجموعة بعد  
فعل الظهر الصحيحة فكيف تقدم بل الصواب لا تيان بسنة  
الظهر المقدمة فالظهر والعصر فالسنة المؤخرة فسنة العصر  
وفيه نظر وتوخز سنة المغربين وجوبا عند التقديم وندبا في المغرب  
ان قدمة الاولى وجوبا في العشاء عند التأخير الباب السابع  
في الجمعة والاصل فيها قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وفيه فضلان  
الاول فيمن تجب عليه وفيه بحثان الاول تجب على كل مكلف ذكر  
حر غير معذور ومقيم حيث تقام او بلغه نداء صيت قام على طرفه



الأقرب بلامانغ ومعين عند تقدير الاستواء لقوله عليه السلام  
 من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الأعلى امرأة ومسافر  
 أو عبداً ومريضاً ولقوله عليه السلام الجمعة على من سمع النداء <sup>ومذمومة</sup>  
 يجب السعي إليها من فرسخ فلا يجب على المغمى عليه والخنثى لاحتمال الأثرة  
 ومن بعضه خرو وقعت في نوبته على الأظهر لأنه رفيق وأهل الخيام  
 والمفازة إلا إذا سمعوا النداء لأنه عليه السلام ما امر قطعان البوادي  
 بها ومن لم يجب عليه مخير بينها والأظهر أنه لا ينصرف قبل الشروع  
 لا نحو المريض الحاضر في الوقت إن لم يتأذ بالانتظار لا بعد على الأظهر  
 لا نقعد الغرض ويجب على الزمن والضعيف أن قدر على الزكوب والاعمى  
 أن وجد قايده **خلافه** لنا قوله عليه السلام ما أجلك عذرا إذا  
 سمعت النداء **ولده** تسقط عن حضر العيد ولا يصح ظهر من وجبت  
 عليه حتى يعتد الإمام في الثانية على الجديد **خلافه** لأنه البديل  
 عنها فلا يعتد إليه الاعتدالتعذر وتصح من غيره وندب التأخير  
 إلى الفوات إن رجي زوال عذره وإلا فالقديم لدركه الفضيلة وندب  
 لهم الجماعة على الأظهر لا لغير معذور في مذهبه **وتكره**  
 عنه مطلقا لنا عموم الأدلة وإخفائها إن خفي العذر لدفع  
 التهمة فلوزال بعدها وقبل فواتها لم تلزمه لأنه أدى فرض وقته  
 إلا إذا بان الخنثى رجلا لأنه ظهر أنه غير معذور حينئذ الثاني  
 يحرم إنشاء السفر بعد الزوال إن امتنع أقامتها ولم يتضرر وإن كانت  
 طاعة لأنه مفوت للواجب كالبيع وقت النداء **لا عنه** إلا أن يتضيق  
 بناء على أنها تجب باخره والمباح قبله وبعد الفجر لأنها مضافة

اليوم ولهذا يعتد بغسلها قبله ومذهبه لا كالسفر قبل الفجر لا الواجب <sup>44</sup>  
 والندوب **ولده** يحرم في رواية لنا قوله عليه السلام لا ين  
 رواحه حين يخلف لو انفق ما في الأرض جميعا ما أدركت فضل  
 غدوته **الفصل الثاني** وفيه بحثان **الأول** في شرائطها وهي  
 ستة **الأول** الوقت وهو وقت الظهر فيشترط وقوع كلها بالخطبة  
 فيه وجاز لده من وقت العيد وفي رواية من أول الساعة لئلا  
 لنا أنه عليه السلام كان يداوم عليها بعد الزوال فلو خرج قبل  
 السلام يجب أن يتمها ظهر كاتمام صلوة السفر قبل ولده الجمعة  
 والمسبوق كغيره وفي وجه ولده يتمها لأنه تابع فلا يعتد بالنسبة  
 كالقدوة وفرق بأنها متعلقة بالإمام دونه لأن شك الأصل  
 بقاءه ومذهبه أن صلى فيه ركعة قلنا الأصل استمرار لشروط  
 قيل وعنده يستأنف الظهر لاختلافهما بدار الإقامة  
 فلا تصح إلا في حطة بلدة أو قرية وإن خربت وأهلها على عمارتها  
 وتصح على رأيهما حيث تقام صلوة العيد خارجا إن أنها  
 لم تقم في عصره عليه السلام وخلفائه في غيرها ولا تصح عنده  
 في قرية لرؤية على أنه عليه السلام قال لا الجمعة ولا شريق إلا في  
 مصر جامع قلنا إن ابن عباس أول الجمعة بعد الجمعة المدينة  
 الجمعة بقرية يقال له جوثا وأقامتها فيها أولى من دخول البلد  
 محافظة للشعار ورعاية للضعفة ولا في مذهبه إلا في جامع وفي  
 الطرف المتصلة به لا على سطحه ولا تصح من أهل الخيام في الصحراء  
 وإن أقاموا على الأصح لأنه عليه السلام ما أمر المقيمين حول المدينة



بها ان لا تسبق ولا تقارن في موضع براء نحر اخرى ليظهر الشعار  
وتنفق الكلمة ولهذا سعى السلف في التوسيع عند الارحام دون  
التعدد الا اذا عسر الاجتماع فيه وهو اظهر ما قيل في بغداد فان  
وقعتا معا او امكن استوفيت لعدم يتقن صحيحة وان التبت الشقة  
ولو غير معينة باخبار من لا تلزمه صلوا الظهر لبراة ذمة كل دونها  
لتيقن وقوع صحيحة وقيل الجمعة الجماعة ولو بغير اذن السلطان  
خلا فانه لنا ان عليا صلاها وعثمان محصور فتصح بامامة العبد  
والمسافر والضبي ومن بان حدثه ان تم عدد ها على الاصح دونهم  
لحصول عدد ها بصفة الكمال قبل لا بالاخير لعدم الجماعة اذ لا  
قدوة حينئذ بخلاف غيرها فانها غير شرط فيه قلنا عدم حصولها  
للجاهل ممنوع ومذهبه لا تصح بامامة العبد ولذا به بالمسافر  
ايضا وان بطلت الجمعة للامام فالجديد انه يستخلف هو والقوم  
او تقدم واحد بلا شرط استناف القدوة على الاظهر اذ المقصود  
ادامة الجماعة وجوباً في الاولى وندباً في الثانية من اقتدى به يتمكن  
من محافظة ترتيب صلاته ولو مسبقاً لانه بمثابة الامام والقوم  
يتمون الجمعة والخليفة الظهر ان اقتدى في الثانية لانه لم يدرك  
معه ركعة بخلاف مقتديه والقوم يفارقونه وينتظرون سلامه  
وان احدث في الخطبة او بينهما فاستخلف من حضرها جاز كما لو  
خطب واحد وام اخر كالعيد ومذهبه لا يجوز ان يخطب واحد  
وام غيره وان بطلت له غير جاز الاستخلاف وان لم يكن مقتدياً  
لا في الثانية وثالثة المغرب والرابعة بلا تجديد نية للقدوة اذ

لا مخالفة في الترتيب والمعتمد فيه قصة الصديق والمسبوق يراعى  
نظم صلاة امامه ان عرف والا فلا تصح لعدم امكان رعايته قيل  
يصح ويراقب القوم وتقديمهم اولى لانهم فيها وان اتهمها لا امام لم  
يجز لهم تقديم من يتم بهم وان لم تكن جمعة على الاظهر لحصول فضلها  
والمقتدى بعد ركوع الثانية ينوي الجمعة على الاظهر ومن زوحد  
عن السجود لزمه على ظهر غيره او رجله ان امكن لتمكده منه فلو لم يسجد  
عليه فتخلف بلا عذر ومذهبه يصبر لنا قول عمر فليسجد على ظهر  
اخيه والا انتظر التمكن بلا ايماء على الاظهر لانه عذر نادراً غير دائم  
فان تمكن قبل ركوع الامام يسجد فان فرغ ووجد لا امام قى ما فترا  
وراكعاً وافقه ويصبر كما للمسبوق على الاظهر لانه معذور وفارغا  
منه يقوم عند سلامه الى ركعة وفي وجه يراعى نظم صلاة لتخلفه  
بعذر ولا يركع معه لقوله عليه السلام فاذا ركع فاركعوا ولا يظهر  
ان له ركعة من ركوع الاولى وسجود الثانية وتذكر بها الجمعة  
لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من الجمعة فليضفها اخرى قيل  
وعنده يراعى نظم صلاة فلو جرى على ترتيب صلاته عالم بالمتع بطلت  
لجاهلها وناسيا ولا يعتبر الماني الى سجود الثانية وتذكر بها  
الجمعة ان وقع قبل سلام الامام لا بعده لانه لم يدرك معه ركعة  
تامة فيتمها ظهر ا على الاصح وان لم يقصدها ان قلنا انها ظهر  
مقصورة وكذا ان قلنا صلاة بجيا لها وهو الاصح اذ لا يجوز فعلها  
في غيرها يومها ولا فعل الظهر فيه على الاظهر لانها مسافر ضا وقت  
واحد والنسيان كالزحام وفي وجه لا لدور العذر الخامس



العدد فلا تصح الجمعة وخطبتها باقل من اربعين مكلفا ذكر امتوطنا  
لا يظعن الا الحاجة وعند تنقذ باربعة ولوعيدا او مسافرين ومذهبه  
لا عبرة لعدد معين لكن لا يصح باربعة لنا قوله عليه السلام لا الجمعة  
الا باربعين وقول جابر مضت السنة بان في كل اربعين فما فوقها  
جمعة وان كل من لا تجب عليه الجمعة لا تنعقد به الا بمثل المريض  
لكماله لا بالمتحول صيفا وشتاء وبالمقيم اربعة ايام فلو نقص العدد  
فيها بطلت لان ما هو شرط في الابتداء شرط في الذوام كالوقت وقيل  
لما بقي اثنان معه وفي القديم واحد لما روى انهم انقصوا عنه  
عليه السلام ولم يبق الا شئ عشرين قلنا ان سلم فلعلهم عادوا  
قريبا وقيل وعندهما ان نقص بعد الاولى لقوله عليه السلام  
من ادرك ركعة قلنا المراد المسبوق ولانه مثله وفرق بانه  
تابع لمن تمت جمعته بخلاف ههنا لا ان لحق بالقرب من سمع  
الخطبة وتم به العدد او لحق من يتم به قبل نقصانه ولو نقص  
في الخطبة لم يعتبر الماني بعد اذ الغرض منها الاستماع فلو عاد  
قريبا بنى ان لم يفهم ركن لا بد لهم اذ السير كالمعدوم لا ترى انه  
عليه السلام بنى حين تكلم فيها والا اعاد وان عاد وابتعد طول  
الفصل استأنف لرعاية الاولين المولاة قيل لا اذ الغرض حاصل  
قلنا ممنوع اذ الولاة اشمل المروع واشد تاثيرا وكذا لو نقص فيما  
بينهما وطال الفصل السادس تقديم الخطبتين بالعربية ان  
احسنها واحد ويجب تعلمها فان لم يتعلم بعد مضي وقت الامكان  
لا يصلونها وعند تكفي كلمة واحدة بان يسبح وغير العربية

مع القدرة واركناها لفظ الله والحمد لله لفظ الصلوة على النبي صلى  
الله عليه وسلم ثم الوصية بتقوى الله من غير تعيين لفظ على الاظهر  
كاطيعوا الله فيهما قسيل لا تجب التزيب بينهما وقرارة اية في احديهما  
خلافه والدعاء للمؤمنين ولو حكم الله في الثانية خلافا لهم وشرطها  
القيام للقادر لا على رايهما والاولى ان ينيب العاجز والجلوس  
بينهما مطمئنا بالقدرة لا عندهم والعاجز يفضل بسكنة لا اضطجاع و  
استماع اربعين كاملا ولو بالبعض صم والمولات لما مر على التحديد  
ستر العورة والطهارة على الحدث والخبث لا عندهم كالا ذات  
ودليلنا في الكل مواظبة عليه السلام وخلفائه الراشدين الثاني  
في سننها سن الغسل لمن حضرها وفي وجهه وغيره ايضا بناء على  
انه لليوم اجيب بان لها ويدل عليه قوله عليه السلام من جاء  
منكم الجمعة فليغتسل بخلاف العيد فانه للزينة ووقته بعد الفجر  
لانه عليه السلام قيد باليوم وقرب الرواح اولى ومذهبه متصل  
به وهو اكد الاغسال السنونة كغسل الكافر اذا اسلم ان لم يكن به  
جنابة والمجنون والمغني عليه اذا افاقا والغسل من غسل ميت اكد  
منه لتردده بين الوجوب والندب وقيل بالعكس لان الاخبار  
فيه اثبت فان عجز عنه يتم على الاظهر لا في مذهبه والبكورة  
للحديث والتطوف والتزيب باحسن الثياب لقوله تعالى خذوا  
زينتكم عند كل مسجد والبيض اولى لقوله عليه السلام احب الثياب  
الى الله تعالى البيض ثم صبغ غزله والطيب وان يزيد الامام  
في حسن الهيئة لفعله عليه السلام والترجل مع الهنية لقوله عليه



السلام وعليكم بالسكينة والاشتغال بالذكر والتلاوة والصلوات  
على النبي عليه السلام اذا حضر وقراءة الكهف يومها وليلتها  
وقراءة الجمعة في الاولى والمنافقين في الثانية فلو شئ عكس وجمع  
بينهما اذا شئ الجمعة في الاولى وعندكم يكرم تعيين سورة والتحول  
ان نفس لقوله عليه السلام فليتحول من مجلسه والدن من الامام  
وفي الخطبة الانصاف وان لم يسمعها كى لا يذهل اصواتهم اذا ت  
المستمعين قيل واجيب لظاهر قوله تعالى وانصتوا لقوله  
عليه السلام فقد لغوب قلنا محمول على الذنب لانه عليه السلام  
لم يذكر على المتكلم ورد السلام وفي وجه واجب لانه فرض فلا يترك  
لسنة اجيب بانه لانه مقصر مضيع كالمسلم على قاضى الحاجة و  
التسمية على الاظهر والتحية وتكره عندهما كغيرها لنا قصة سليك  
وترك غيرها والخطبة على منبر على عيين المحراب وسلام الخطيب على  
من يقربه والقوم اذا صعدوا قبل وكره عندهما على القوم لانه عليه  
السلام سلم بعد صعوده وجلسه الى فراغ المؤذن وكونه بينهما  
قد ر سورة الاخلاص والخطيب مستدبر القبلة ومشغلا يد  
بنحو عنزة واخرى بالمنبر وفي وجه يمينه به ويساره بها مبتدئا  
في النزول والخطبة بليغة قريبة الفهم قصدا وختمًا بقوله  
استغفر الله لى ولكم كل ذلك منقول عنه عليه السلام وكره  
تخطى الرقاب لا للامام ومن بين يديه فرجة والنفل بعد الجمعة  
بلافضل والبيع في المسجد وبعد الزوال وقبل صعود الخطيب حرم  
بعده ان شرع في الاذان والمزاينة في مجلس يعتاده شخص والالتفات

في الثانية الدق على المنبر والدعاء قبل الجلوس والمجازفة في اوصاف 47  
السلطين لا الدعاء لهم على المختار ولا لباس بحضور العجايز باذن  
الازواج مع ترك التطيب والتزيين الباب الثامن في صلوة الخوف  
والاصل فيها قوله تعالى فلتقم طائفة منهم لاية ان امكن ترك  
خرب لطائفة فان كان العدو في جهة القبلة ولم يكن بينهم حجاب  
صلى الامام بالقوم فاذا سجد في الاولى وافقة صف وحرس اخر  
وفي الثانية بالعكس كذا صلى عليه السلام بعسفان فلو حرس بعض  
الصفين او طائفة في الركعتين جاز وقيل لا لتكون خلفهم اجيب  
بانه لا يؤثر مع الفصل والافرقهم صدعين ويصلى بكل مرة كصلاته  
عليه السلام بطن النخل او بوجه الى العدو صدعا ويصلى بالآخر  
ركعة فيفارقه وابتوا وذهبوا اليهم حتى ياتي الآخر واقدوا به فاذا  
جلس قاموا وابتوا ويسلم بهم كذا صلى عليه السلام بذات الرقاع  
في رواية خوات وسهل بن ابى حشمة وهي افضل من بطن النخل  
وعنده اذا قام الى الثانية فارقه بلا تمام وذهبوا الى العدو وسكوا  
فياتي الآخر ليموتونها ثم لان ابن عمر روى صلاته عليه السلام هذا  
بذات الرقاع قلنا رواية خوات ارجح لكثرة الرواة وقلة المخالفة  
وموافقة القران وتصح على مقتضى روايته على الاصح بصحة ما رواه  
وعدم المعارض وان كانت رباعية صلى بكل ركعتين وبالحاجة  
بكل ركعة على الاصح وان كانت مغرية صلى بالاولى ركعتين  
وبالثانية ركعة وبالعكس والاول اولى لئلا يريد تشهد يصلي  
الجمعة بكل ركعة ان خطب باربعين من كل ولحقه الثاني على



القرب والامام يقرأ ويتشهد في الانتظار على الاصح وينتظر في القيام لانه  
 اليق بالتطويل وسهول محمول اذا بقيت قدوته وسهول الامام ملحق لمن  
 قارن قدوته او تقدم وندب حمل السلاح طاهر غير مانع من ركن  
 ومود للغير عند ظهور السلامة وقيل يجب لظاهر قوله تعالى  
 ولياخذوا اسلحتهم اجيب بانه في غيرها او محمول على الذنب ويجبان  
 لم يكن وكره حمل مود كالرمح وان لم يمكن فليصلوا كيف ما امكن رجالا  
 وركبانا وايماء وغير مستقبل القبلة وجماعة باختلاف الجهة كحول  
 الكعبة ويعذر في توالي الضربات عند الحاجة وقيل لا لكثرة الافعال  
 اجيب بانها معفوة كغيرها وفي امساك السلاح الملتصق للاحتياج  
 وفي وجه يقضى لندور العذر اجيب بانه عام بالنسبة الى المقاتل  
 لا في الضياع لعدم الحاجة فان الشجاع الساكت اهيب ويجوز  
**عند** التأخير عن الوقت لانه عليه السلام آخريوم الخندق قلنا  
 انه منسوخ بالاية او انه عليه السلام نسي ولهذا قال شغلونا ولا  
 يصلي ماشيا وهي حجة عليه ولا بالجماعة **قلت** اذا صحت استجبت  
 كصلوة الامن ونقام العيد والكسوف عند شدة الخوف لانهما  
 في معرض الفوات بخلاف الاستسقاء والحق بالحرب مع الكفار  
 كل قتال مباح كع اهل البغي وقطاع الطريق والصايل لا معصيته  
 كالعكس وقيل لا لديه عن مال غير حيوان واجيب بان الدب عنه  
 كالنفس ولهذا قال عليه السلام من قتل دون ماله فهو شهيد وهو  
 من عدو ولا اذا انهزموا الا اذا اخافوا اكينا او كرهتم او من حرق وغرق  
 فلو خاف المحرم فوات الوقوف صلى صلوة الخوف كما لو خاف هلاك

مال فانه كالحاصل وكالمعسر المديون ان ضرره لا ينقص عنه وفي وجه  
 يصلي متما لانه لا يخاف فواق حاصل كفوت العدد ويمكن اذنه في القابل  
 بخلافها وفي وجه يؤخرها كما يؤخر في السفر للشقة وركب  
 في اثانها مضطرا بنى لا احتياطا تقريرا للنصيبين ولو زال الخوف  
 لزمد النزول وبني لم يستدبر القبلة كالمرض تذيب يحرم على  
 الرجل والخنثى لبس الحرير والقز وما اكثره منه وزنا كوثب تحت  
 ابريسم وسداه غيره لا لعكس وافرشته لا ان بسط غيره والتدثبه  
 وجعله ستر كاللبس **وعنده** يحل غير اللبس كالافتراش ونوسه  
 وتعليقه **لنا** ما رواه خذيفة انه عليه السلام نهانا عن لبس الحرير  
 وان يجلس عليه ولوجود الخيلاء ويحل للنساء لا الافتراش وفي وجه  
 نعم لعموم الخبر والباس الكعبة والضبي لانه في رواية قبل سبع  
 سنين وفي وجه الى البلوغ ومطلقا ضرورة كالمفاجاة القتال  
 ودفع حروبر ودحاجة كحرب وحكة وقل ولو في الحضر لانه خضر  
 لعبد الرحمن والزبير والمطران ربع اصابع والمطرف المعتاد اذ كان له  
 عليه السلام جبة مكفوفة الجيب والكمين بالديباج والمرقع لانه  
 لا يسمى لبس حرير بخلاف ما اذا كانت البطانة حريرا وكره لبس  
 خشن مع الاستغناء اذ فيه تعذيب بلا نفع والمشى في نعل او خف  
 واحد والتقل قايم او اطالة الثوب والعذبة لغير الخيلاء ويحرم  
 لها واستعمال الاعيان النجسة لقوله تعالى والنجس فاجرها لا  
 جلد الكلب والخنزير للضرورة وتحليل الكلب وجلد الميتة للداة  
 والاداة والنجس لتسميد الارض والاستصباح كودك الميتة



والزيت النخس لقوله عليه السلام استصحبوا به وقيل لا انتشار  
الدخان اجيب بانه مفعولا الشيا المتبخسة الباب التاسع  
في المسنونة وفيه ثلثة فصول الاول في صلوة العيد والاصل  
فيها قوله تع فصل لربك وانحر وانه عليه السلام صلى الفطر  
في الثانية من الهجرة ثم واظب عليهما **عنده** واجبة لنا قوله  
عليه السلام للاعرابي لا الا ان تطوع وفي وجه **ولده** فرض  
كفاية لمشايتها الجنازة في التكبيرات قلنا بالجسوف اكثر  
لكونها ذات ركوع وسجود بلا اذان وهي ركعتان ولا يشترط شروط  
الجمعة على الجديد فيجوز للمسافر والمنفرد لا على رايهما ووقتها  
بين الطلوع والزوال والافضل التأخير الى الارتفاع واقامتها في  
المسجد الحرام وببيت المقدس والمسجدان وسع والاكراه وفي وجه  
**ولده** في الضحراء ان لم يكن عدز لانه ارفع بالناس في مذهب فيها في  
غير مكة وان خرج استخلف من يصلي بالضعفة كما فعله على  
ويستحب احياء ليلته بالعبادة لقوله عليه السلام لم يميت قلبه  
ويحصل بمعظمها وقيل بساعة والفصل بعد الفجر وجاز من نصفها  
رعاية لابتكار اهل السوار قيل ولده كالجمعة والطيب والترتيل  
لكل العجايز اذا حضرن وكره لغيرهن والبكور للقوم والتأخير  
للإمام لئلا ينتظرن وكره له التنفل قبلها وبعدها ولده لم ايضا  
ومذهب لا في المصلي **عنده** قبلها مطلقا القياس على سائر الايام  
والمشي ذهابا لا للعاجز والرجوع في طريق اخر وان يطعم في الفطر والاول  
التمر والوتر وفي الاضحية العكس حتى يفرغ متابعة له عليه السلام

وتجمل الاضحية ليستغلو بالاضحية وتأخير الفطر لاداء فطره قبلها  
والتكبير سبعايقين بين الاستفتاح والتعوذ في الاولى وخمسا  
في الثانية برفع الصوت منفصلة بقدر اية معتدلة يسبح ويهمل  
بين كل تكبيرتين لا في مذهب سراج وندبان يقول سبحان الله والحمد  
لله ولا اله الا الله والله اكبر واضعا اليمنى على اليسرى **عنده**  
ثلاثا في كل متوالية ومذهبهما ستا في الاولى لنا ماروت عايشة  
انه عليه السلام كبر سبعا وخمسا ولو تذكر في القراءة لم يندرك على  
الجديد خلافا له كالاستفتاح وقيل يكبر قبل الركوع لبقاء محله  
فالمسبوق لا يكبر الفات ولو كبر الامام سنا او ثلاثا تابعه على الاصح  
لقوله عليه السلام انما جعل الامام لمؤتممه وقراءة في الاولى  
واقتربت في الثانية ومذهبهما يسبح والغاشية لان عليه السلام  
قراها **عنده** لا تتعين سورة **لنا** رواية ابن واقد وبعدها ان  
يخطب خطبة الجمعة لا المنفردة لا يعظ نفسه ويفتح الاولى بتسعة  
تكبيرات متواليات والثانية بسبع وجاز فيها القعود بالقدرة  
كالصلوة وانه عليه السلام خطب على راحلته ويعلمه احكام  
الفطرة والاضحية واستماعها والتكبير ثلاثا نسقا اذا غرست  
الشمس ليلى العيد في نحو المنازل والطرق برفع الصوت الى  
حرمة الامام وقيل الى الخروج وقيل الى الفراغ وفي ليلة الفطر  
اكاد وصيغته الله اكبر الله اكبر ويكبر ويكبر والحمد لله كثيرا  
وسبحان الله بكرة واصيلا لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر  
والله الحمد لا للحاج فانهم يلبن **عنده** لا في الفطر لنا انه عليه السلام



يرفع به صوته به يومه ومذهبه لا في الليلة لنا انه تعالى امر به  
عند اكمال العدة حيث قال ولتكموا العدة وهو بالغروب قبل  
وعندهم مرتين لرواية جابر لنا معارض باخرى عنه فسلمت  
رواية ابن عباس وعقيب كل صلاة ولو نفلا وجنازة من ظهر  
النحر حتى صبح اخر ايام التشريق للحاج وغيرهم على الاصح متابعة  
لهم وقيل ومذهبهما وعليه العمل من صبح عرفة حتى عصر اخر ايام  
التشريق لرواية علي وعمار وجابر وعنده من صبح عرفة حتى  
عصر يوم النحر لغير المنفرد والمرأة والمسافر وعندهم لا خلف  
النوافل لنا قوله تعالى ولتكبروا الله من غير فرق والقياس على الفرائض  
ولو شئنا كبر اذا تذكر ولو طال الفصل لا على رأيهم اذا تكلم او خرج من  
المسجد تذييب تقبل بنية الهلال قبل الغروب فنظروا ونصلي  
اذا كان قبل الزوال وقضاء بعده وفي باقي اليوم اولى على الاظهر  
مبادرة اليه ومحافظة لليوم ولداه تقضي من الغد لفعله عليه  
السلام قلنا لا يدل على المنع ومذهبه لا تقضي لا بعده بالنسبة اليها  
والاعتبار بالتعديد دون الشهادة على الاظهر اذا ثبت به وان  
كان العيد يوم الجمعة فلاهل السواد الرجوع وان فاتهم الجمعة على  
الاظهر لقوله عليه السلام من احب ان ينصرف فلينصرف الفصل  
الثاني في صلاة الخسوفين والاصل فيها قوله تعالى واسجدوا  
لله وفسر بها وقوله عليه السلام فاذا رايتوها فصلوا وادعوا وهي  
ركعتان في كل ركعة قيامان وقرأتان وركوعان وعنده ركعتي  
الصبح لنا ما روى ابن عباس ولا يزداد ركوع عند التماذي وفي وجه

ولداه جاز لنا روايات الركوعين اشهر ولا يقتصر على واحد عند  
الانحلال ولا تكرروا المستحب قراءة البقرة او قدرها وما في آية ومائة  
وخمسين ومائة منها تقريبا في القيامات وتسبيح قدر مائة آية  
وثمانين وسبعين وخمسين منها تقريبا في الركوعات واقامتها  
بالجمعة في المسجد لعدم الازدحام لوقوعها بغتة وعنده لا في  
الخسوف القمر لنا حديث ابى بكرة وقول ابن عباس صليت بكم كما  
رايت الرسول عليه السلام ولا تطول السجدة كالشهادة وقيل  
نعم لثبوت صحة الحديث فيه ولا الجلوس والجمرة في الخسوف والاسرار  
في الكسوف ولداه الجهر لنا قول ابن عباس كنت بحجبه عليه السلام  
فاسمعت منه حرفا وما نقل عن عايشة مضطرب ايضا ثم الخطبة  
كما بالجمعة خلافا لهم لا للمنفرد لنا قول عايشة انه عليه السلام  
خطب الناس والحث على الخير والتوبة وتفوت بانحلال الكل لقوله  
عليه السلام فصلوا حتى ينجلي والكسوف بالغروب لذهاب سلطانها  
والخسوف بطلوع الشمس لا بالغروب لبقاء سلطانها لا بعد طلوع  
الفجر على الجديد لبقاء ظلمة الليل ومتى اجتمع اكثر من صلاة في وقت  
فان امن الفوات قدم الجنازة رعاية لحرمة الميت وحق الله تعالى  
وحذرنا من التغيير ثم الكسوف لخطر الفوات ثم العيد والجمعة  
والا قدم الفريضة ثم الجنازة ثم العيد ثم الكسوف ثم الوتر  
وسنة الضحى مراعاة للاكد ويكفي للعيد والكسوف والجمعة بعد  
بعد الخطبة مرة بذكر شأنه اعتراض بامتناع اجتماع الكسوف مع  
العيد اجيب بان الله تعالى قادر على كل شئ ولا عبرة لقول المنجم



شرعوا ونقل انكشافها الشاعر من ربيع الاول يوم موت ابراهيم  
وعاشوراء يوم قتل الحسين ولئن سلم فيحتمل العيد في الشام من  
والعشرين بان ثبت بالبينة نقصان ثلثة اشهر وكانت كاملة ولئن  
سلم فهذا على سبيل الفرض لتجديد الخاطر كما في الفرائض وندب الدعاء  
والصلوة منفردين لنحو الرياح الشديدة والزلزلة ولداه بالجماعة  
لان عليا صلى بها قلنا لم يثبت عنه **الفصل الثالث** في الاستسقاء سن  
عند الحاجة للمحتاج وغيره بالدعاء لاسيما خلف الصلوة وفي الخطبة  
وبالصلوة بالخطبتين كما للعيد لا عندده وبخطبة لداه ويستغفر  
بدل التكبير في الخطبة لا لداه وهي افضل لا عندده لنا انه عليه السلام  
صلى له ركعتين كما للعيد وعندده لاجماعه ولا يختص بوقت وفي وجهه  
مختصة بوقت العيد وفي وجهه تسبق ما لم يصل العصر واقامتها  
في الصحراء اولى متابعة له عليه السلام وان الغالب ان المسجد لا يسعم  
وتعذر ان تاخرت الاجابة وان سقوا قبلها خرجوا للوعظ والدعاء  
والشكر والصلوة ايضا والاحب ان يامر الامام الناس بالبر ووصوم  
ثلثة ايام والتوبة ورد المظالم ومصالحة الاعداء ويخرجوا في الرابع  
صائمين متخشعين متطهين في بذلة الثياب بلا تطيب بالمشايخ  
والعجايز والصبيان اذ دعاءهم اقرب اجابة والبهائم على الاظهر لقوله  
عليه السلام لولا صبيان رضع وبهائم رقع ومشايخ ركع لصب  
عليكم العذاب صبا وكره اخراج اهل الذمة اذ لا يؤمن اصابته شومهم  
ولا تمنعوا ان خرجوا ولو في يومنا اذ لعل الله تعالى يستجيب دعاءهم  
استعجالا لحظهم في الدنيا ويمتازوا وان يذكر كل ما عمل من خير

وجعله شافعا كما هل الغاروان يستقي باهل الضلال سيما من اثار به  
عليه السلام كما فعل عمر بن عباس وان يبالغ في الدعاء في الخطبة الثانية  
وان يجعل لداه اسفله ويمينه يساره وتركه الى ان نزع ثيابه لا عندده  
وكذا يفعل القوم تفاولا بتحويل الحال ونهيهما لا يجعل اعلاه اسفله  
لنا انه عليه السلام حوله فهدم بالتنكيس فهدم خيمته وان يدعو  
من الماثور وظهر كفه الى السماء لدفع بلاه وان يقف لاول الغيث ليجيب  
بدنه لفعله عليه السلام وقال انه حديث عهد بربه ويفضل في  
الوادي او يتوضا ويسبح عند الرعد والبرق ولا يتبع بصره البرق  
ويقول عند نزول الغيث مطرا بفضل الله ورحمته والدعاء عند  
نزوله الحديث الى امامه وكره مطرا بنوء كذا فان اعتقد انه للمطر  
حقيقة كفر وسب الریح لقوله عليه السلام فلا تسبوهما تنبيه  
من اخرج صلوة فريضته عن وقتها بعد رضى موسى وعما جاحدا رتد  
ان لم يكن قريبا لاسلام وكسلا وقتها ونا عن وقت الجمع وجب قتله  
بالسيف حدا بعد الاستنابة وجوبا بالامهلة ويجرى عليه احكام  
المسلمين فيدفن في مقابرهم بلا طمس ولداه كفر بعد الحكم به اذ ضاقت  
وقت الثانية في رواية والرابعة في رواية مهملة ثلثة وفي رواية  
حدا لقوله عليه السلام بين العبد والكفر ترك الصلوة قلنا محمول  
على الوعيد وترك الجود ولقوله عليه السلام من ترك صلوة متعمدا  
فقد كفر قلنا المراد استوجب عقوبة الكافر كقوله فقال المسلم  
كفر والقوله عليه السلام من لم يات بهن فليس له عند الله عهد ان  
شاء عذبه وان شاء دخله الجنة وفي رواية يخنس حتى يصلي او يموت



ونزل الوضوء كتركها أو تركه ستأمر تركها إلا الجمعة إذا لم يبدل  
وفي وجه يقتل إذا لا يتصور قضاؤها وعندك يحبس ويؤدب حتى يهمل  
في رواية ويحلى في رواية كسائر العبادات ولقوله عليه السلام من  
ترك صلاة فقد برئت منه الذمة **كتاب الجنائز** وفيه فصول الأول  
في آداب المحتضر يستحب لكل أحد أن يذكر الموت زهدا في الدنيا واطم  
حالتها قال عليه السلام أكثر وأذكر هادم اللذات والاستعداد له  
بالخروج عن المظالم والأقلاق عن المعاصي والاقبال على الطاعات  
لقوله عليه السلام مثل هذا فاعدا والمريض أولى به والصبر على  
المريض لقوله عليه السلام فاصبري فلا حساب عليك وترك الأتبع  
ما اطاق وكثرة الشكوى وكثرة في وجه والتداوى لقوله عليه السلام  
فتداووا وعيادة المريض المسلم والذخي القريب والجار غيبا لا تطويل  
ولا يكره في وقت إلا إذا شق عليه والدعاء له أن وجد أمانة البرء والا  
فالتغيب في التوبة والوصية وأن يطيب نفسه وأن يلقن المحتضر  
كلمة الشهادة دون محمد رسول الله على ألا يظهر بأن يذكرها أو يقول  
ذكر الله مبارك غير الوارث دفع التهمة ثم اشفقهم عليه لا أن يأمروا  
لقوله عليه السلام لقنوا موتاكم قول لا اله الا الله محمد رسول الله  
وان يقرأ سورة يس لقوله عليه السلام اقرأ يس على موتاكم وان  
يحسن الظن بالله ولمن حضر طبيعه في رحمة الله ويولى القبلة على  
اليمين ثم قفاه ووجهه واخصاه اليها وإذا مات غمض ارفق محارمه  
عينيه وشد لحية ليلا يفتح منظره وليلا يلبس الهوام ولين مفاصله  
تسهيلا للغسل ونزع ثيابه التي مات فيها وستر بخفيف ويجعل

اطرافه تحت راسه ورجليه لتلاينكشف لاثيابا زالما في يسرع  
اليه الفساد وضع على بطنه ثقيل غير مصحف لتلاين ويو على نحو  
سري واستقبل به القبلة والمبادرة الى قضاء دينه وتنفيذ وصيته  
ان تيسر في الحال وغسله وتجهيزه ان تحقق الموت وكراهة لقوله  
عليه السلام لا يمتنن أحدكم الموت والأكراه على شرب الدواء ولا بأس  
بأعلام موته وغسله والصلوة عليه ودفنه فرض كفاية اجماعا **الفصل**  
**الثاني في الغسل** وفيه بحثان الأول في كيفية واقله استغاب البدن  
بالغسل بعد إزالة النجاسة ولا تجب النية لأنه نفع الميت وجابها  
على غيره بعيد وفي وجهه **ولداه** تجب تعبد الله تعالى فيصم من كافر  
وبعاد للفرق لأنه لم يصدر عن المأمورين وفي وجهه لا أن المقصود  
حاصل وأمله ان يغتسل في خلوة كما في الحيوة في قيص بال أو تخفيف  
على نحو سرير مهيا له وعندهما الأولى ان يجرد لنا انه عليه السلام  
غسل فيه ولأنه استروكه للغسل النظير بالحاجة والمعين بلا  
ضرورة وحرما الى ما بين النرة والركبة ويجلسه ويمسح بطنه بليغا  
ليخرج الفضلات ويغسل سؤيته بيساره بلف خرقة ثم بلف أخرى  
على يمينه ويتعهد أسنانه ومنخرية ثم يوضيه مراعاة للمضمضة  
والاستنشاق خلافا لم ثم يغسل راسه وحجته بالسدر ويسرح  
شعره بمشط واسع يرفق ليقبل الانتاف ويرد اليه المنتف وعل  
رايها لا يسرح ثم يقول عليه السلام افعلوا بميتكم ما تفعلون بعروقكم  
ثم يغسل شقه الايمن المقبل عن صدره الى قدمه ثم الايسر كذلك  
ثم غير مسخن الا اذا احتاج اليه مع سدر وخطمي ثم يغسل منقرنه



الى قدمه ثلثا يسير كافر وفي الاخرة اكد دفعاً للموا بعد ازالة  
 السدروان لم ينق فخنس وسبع وعنده بالمسح اولى ولا يستعمل  
 الكافور وبالع في تنشيفه صيانة للكفن عن الابتلال ولو خرجت  
 نجاسة بعد يجبا زالتها لا اعادة الوضوء على الاظهر والغسل  
 محصول الفرض وسقوط الفرض ولداه يجبا عاداته سبعا ومن  
 تعذر غسله كالحريق ان يهوى به يم كالحى وتدفن حبشة بحالها  
 بخلاف جريح وان تسارع اليه البلى اذ المصير اليه ويجب ابقاء محرم  
 الاحرام **خلاف** لقوله عليه السلام لا تمسوه بطيب بخلاف  
 المعتد لزوال المحرم فلو طيبه عصي ولا فدية وجاز قلم واخذ شارب  
 وشعرابط وعانة غيره فقيلاً يباح وقيل يستحب وقيل وعندهما كره  
 كما لا تختل لنا ما من الحديث **الثاني** في الغاسل والاولى بغسله  
 الاولى بالضلوة عليه من الاقارب ثم الاجانب ثم الزوجة فتغسله  
 وان نكحت لا الرجعية لانها محرمة قبل الموت ثم نساء المحارم  
 والامة لا تغسل سيدها الزوال وفي وجه ولداه نعم كالزوجة وفرق  
 بان ملك النكاح لا ينقطع بالموت للتوارث ويغسلها نساء القرابة  
 واولاهن من لها محرمية ويقدم من في محل العصوبة كالعمة على الخالة  
 ثم الاجنبيات ثم الزوج ولو نكح اربعاً واختها **عنده** لا يغسلها  
 لنا انه عليه السلام قال لو مت قبل لغسلتك وان عليا غسل فاطمة  
 ثم رجال المحارم كزيتهم في الصلاة وغسل السيد الامة مطلقاً  
 ان لم تكن من زوجة او معتدة او مستبرة **عنده** لا الزوال الملك قلنا  
 حكمه باق ولهذا يلزمه مؤمنها والمسلم اولى بغسل مسلم والكافر

بكافر وغير قاتل وان مات رجل ولم يحضر الا اجنبية او بالعكس يم  
 لان فقد الغاسل كفقد الماء وفي وجه يغسل بعض البصر واذ اغسل  
 احد الزوجين الاخر لفخرقة على يده ولا يمسه وجاز للرجل والمرأة  
 غسل الخنثى استصحاباً بالحكم الضفر كالضغير ولداه يتم وينبغي ان  
 يكون الغاسل اميناً والتحدث له بما راه من خير مستحب ومن شر  
 حرام لقوله عليه السلام من ستر على اخيه ستر الله عورته وقوله  
 من غسل ميتاً فكم عليه غفر الله ومن مما يكون ذلك لا الشقاوة كاسوداد  
 الوجه لغلبة الدماء والتواء العنق **الفصل الثالث** وفيه بحثان  
**الاول** في التكفين فيكفن من جنس ما لبسه والواجب ثوب يستر  
 جميع البدن وفي وجه ما يستر العورت كالحى وهو حق الله تعالى  
 فلا تنفذ الوصية باسقاطه والمستحب له ثلاث لفاف بيض  
 متساوية لا من بيت المال ومن المسلمين لانه عليه السلام كفن  
 فيها ويباح له زيادة عمامة وقيص ولها وللخنثى قيصر وازر وخمار  
 ولفايفتان على القديم لان امر كلثوم كفت فيها وعلى الجديد ازار وخنثا  
 وثلاث لفاف وللميت والغريم منع ما فوق الواحد لا للوارث من  
 الثلاث وكره الزيادة للستر والحبر والمرغفر والمعصف والمخالات  
 لقوله عليه السلام لا تغالوا والندب ان يخبر بالمعروف ويذكر عليه  
 حنوط ثم يوضع عليه مستلقياً ويدس في يديه حليج بحنوط وكافور  
 ويستوثق ثم يلصق بمنافذ منه وتطيب مساجده اكراماً لها ثم  
 يلف عليه من لا يسر على الايمن ثم بالعكس ثم يشدد بشداد  
 ونزع في القبر وهو المونة على الزوج ولو كانت مطلقة حاملاً



وصغيرة وناشرة لالزوال بالموت وفي وجهه **وعندهم** لان الاستحفاذ  
 بالتمكين وقد نزل بالموت قلنا انه ثابت حكما اذا لامع منها بعد  
 ثم من تركته ثم على من عليه نفقته ثم من بين المال **الثاني** في حمل  
 الجنازة وهو فرض كفاية والا فضل حمل رجل بين العمودين واخرين  
 خلفها لانه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ وجماعة من  
 الصحابة كذلك فان عجزا عنه رجلان **وعنده** بدعة **ورايهما**  
 التبريع ومذهبه سواء وحملها مكرمه وبر ولا مولاه الا الرجال  
 والمشى قدامها قريبا **وعنده** خلفها ومذهبهما للراكب والماشي قدامها  
 لنا انه عليه السلام والخلفاء الراشدون يمشون امامها ولات  
 الشفيع يتقدم وجاز ان يتقدم عليها ويجلس وكره **عندهما** ولا يجلس  
 حتى يوضع ومذهبهما يكره حتى يوضع والاشراع بها الا اذا خيف  
 التغير لقوله عليه السلام اسرعوا بالجنازة واتباعها والمكث  
 الى الذفن سنة للرجال مكروه للنساء ونذب للمرأة اخذ ستره  
 كالقبلة والكفر في الموت وما بعده وكره الركوب في الذهاب الا  
 المذخور والقيام لها وفي وجهه يستحب لقوله عليه السلام فقووا  
 اجيب بانه منسوخ وان تتبع بنار وتكون عند القبر بحجرة والحديث  
 في امور الدنيا **الفصل الرابع** في الصلوة وفيه ابحاث **الاول**  
 لا يصلي الا على ميت مسلم غير شهيد وقت قتال الكفار بسببه فلا  
 يصلي على عضو الا اذا علم موت صاحبه فانه يغسل ويوارى ولو  
 ظفرا او شعرا **وعنده** لا اذا لم يزد النصف لنا ان الصحابة صلوا  
 على عبد الرحمن بن عتاب بمكة حين القى طائريه وعرفت بخاتمته

5 ولا على السقط وان بلغ اربعة اشهر الا اذا اختلج ويجب غسله  
 ودفنه وان بلغها ودفن الذمي وتكفينه كالاطعام وجاز غسل  
 كافر لا على مذهبه لنا انه عليه السلام امر عليا بغسل ابيه وفي وجه  
 لا اذ الذمية انتهت بالموت كالصلوة عليه لقوله تعالى ولا تصل  
 على احد منهم ولو اختلط من يصلي عليه بغيره كسليم بكافر وشهيد بغيره  
 ويجب غسل الكل والصلوة عليهم وميز بالنية والدعاء ونحوه على شهيد  
 ولو كان جنبا وحايطا والصلوة عليه وان لم يكن له اثر لا على رايهما  
 وعلى رايهما يغسل الجنب **وعنده** ولداه في رواية يصلي عليه لرواية  
 معسم عن ابن عباس قلنا رواية الحسن بن عماره وقد طعن فيه لنا  
 رواية جابر وانس انه عليه السلام ماصلي على قتلى احد ولم يغسلهم  
**وعنده** الضبي يغسل لنا القياس على غيره مع انه غير مخاطب بالطهارة  
 وتزال نجاسة لا بسبب الشهادة والاولى ان يكفن في ثيابه للمنظية  
 لقوله عليه السلام ويلوحم بكلومهم ودمائهم ولم يمنع وارث  
 من نزعها خلافا له وينزع الدرع والخفاق والفراء الا على مذهبه  
 لنا انه عليه السلام امر بنزع الحديد والجلود عن قتلى احد والجرم  
 اذا مات بعد انقضاء الحرب وفيه حيوة مستقرة يغسل ويصلي  
 عليه ومن قتل ظلما واسعى قيل فهو شهيد ايضا لكن يصلي عليه كالبطلان  
 والمنطعون والغريق والغريب والميت عشقا والميتة في الطلق **وعنده**  
 لا يصلي على من قتله اهل البغي لانه شهيد وبالعكس عقوبة لقتله  
 عليه السلام صلوا على من قال لا اله الا الله وبالقياص على القتال  
 والزاني المحص **الثاني** في من اولى بالصلوة يقدم الولي ولو على الوصي



بها لانه من قضاء حقه كالدفن والتكفين قيل **وعندهم** الوالى لقوله عليه السلام لا يؤمن رجل في سلطانه **قلنا** محمول على المكتوبة ولان حينما قدم سعيد بن العاص **قلنا** لاطفاء الثائرة وفي وجه ومذهبهما الوصى بها لانه حقه ورغب في صلاحه وقبول دعائه فنفذت به الوصية **قلنا** ممنوع بل حق الولى كولاية النكاح والاولى الاب ومذهب الابن لقوة العصبية **قلنا** دعاء الاب اقرب اجابة لمزيد الشفقة ثم ابوه وان على ومذهبهم يقدم الاخ على الجدم امر ثم الابن ثم ابنه وان سفل ثم العصابة بترتيب الارث ثم ذوى الارحام والاولى منهم اب الام ثم اخ الام ثم الخال ثم عم الام ويقدم الابن العدل على الافقه في درجة على الاظهر لانه اقرب اجابة لقوله عليه السلام ان الله يستحي ان يرد دعوة نبي الشبهة المسلم والخزولوا بعد على الرقيق كالعلم مع الاخ على الاظهر اذ له ولاية النكاح وعند التساوى بالتراضى ثم بالقرعة وسن ان يقف عند الراس الرجل وعجيزة المرأة **وعنده** عند الصدر مطلقا ولداه عند صدره ووسطها ومذهبهم عند وسطه ومنكبا لنا ان انسابنا الى فعله عليه السلام ولو تقدم على الجنازة لم نصح ويشترط ان لا يكون بينها والامام اكثر من ثلثمائة ذراع ومضى حضرت جنازة فاولى افراد كل بصلالة وتكفي واحدة بجنازته فان حضرت مختلفة دفعة فليقر ب من الامام الرجل ثم الصبي ثم الحنثى ثم المرأة لفعل ابن عمر وسعيد بن العاص بالتصويب ومتحد فالافضل بالورع وكونه اقرب من رحمة الله تعالى يغد بالقرعة او بالتراضى والحنثا توضع صفال ثلاث تقدم امرأة او رجلا ومرتبة فالسابق

ولا ينجى سوى المرأة لرجل وصبي ووليه اولى الحضرت دفعه فوف من خرجت قرعته **الثالث** في اعمالها واركانها سبعة **الاول** النية ولا يشترط التعرض لفرض الكفاية على الاظهر وتعيين الميت فلو عين واخطا بطلت ان لم يشر الى معين **الثاني** التكبيرات الاربع لان جابرا قال انه عليه السلام كبر اربعا وقرأ القرآن ولانه كبر على نجا شى والمسكينة اربعا ولا تبطل بالخامسة عمد الثبوتها عنه عليه السلام وفي وجه تبطل كزيادة ركعة وفرفق بانها غير ثابتة عند عليه السلام والمأموم لم يتابع فيها على الاصح اذا استمرروا لاتفاق عليها **الثالث** القيام للقادر **الرابع** الفاتحة بعد الاولى **وعنده** لا يقر ومذهبهم تكبره لنا ما من حديث جابر **الخامس** الصلوة على النبي عليه السلام بعد الثانية لقوله عليه السلام لا صلوة لمن لم يصل على خلافتها **السادس** الدعاء للميت بعد الثانية وسن **عنده** لنا قوله عليه السلام فاخلصوا الدعاء له **السابع** السلام خلافا له ولا يكفي لسلام عليك وسن رفع اليدين في التكبيرات **لا عندهما** في غير الاولى **ثاني** ان زيد ابن ثابت قال لرجل فعل ذلك اصاب السنة وعمر وابنه وانسا رفعوا ووضعها تحت صدره والتعود كالثامين دون الاستفتاح على اظهر الوجوه كما في غير الاولين والدعاء للمؤمنين واكثره للميت بعد الثالثة والمأثور اولى والطفل يقول اللهم اجعله فرطا لوالديه وسلقا وذخرا ووعظا واعتبارا وشفيعا وثقلا بموزنيهما وافرغ الصبر على قلوبهم **والرابعة** اللهم لا تخر منا جرح ولا تغننا بعد و اغفر لنا وله والسلام مرتين على الاصح لاداه والمسبوق



يقدر في شأنها ويراعى ترتيب صلاته وعنده اذا كبر الامام فلو كبر  
قبل شروعه في الفاتحة تابعه وسقطت وبعده قطعها ويجب الانبات  
بمافات بعد سلامه ولورفعت الجنازة وعلى رايهما ان لم ترفع وندب  
ان لا ترفع بالذكر والدعاء لانها ترفع بعد السلام **لنا** قوله عليه  
السلام وما فاتكم فاقضوا ولو تخلف بتكبير من غير عذر بطلت ومن  
شروطها الغسل فلا يصلي على من مات في موضع انهدم عليه وتقدر  
اخراجا ويسقط الفرض بواحد ولو صبيا ميمزا اذا الجماعة غير شرط  
وقيل بثلاثة لقوله عليه السلام صلوا **اجيب** بان الجمعية غير  
مرادة لا بالحناثا والنساء ان حضر ذكر ولا يجب عليهن حينئذ والا  
فجب ولا تعاد ان حضر رجالا لسقوطها ولا يستحب لهن الجماعة  
**خلافا** له ويجب قبل الدفن فلو دفن ثم صلو اسقطوا ثم اتوا تجوز على  
القبر لميز يوم موته لانه كان من اهل الصلوة وفي وجه لمن كان من  
اهل الفرض وفي وجه الى ثلاثة ايام وفي وجه ولده الى شهر لانه  
عليه السلام صلى على البرابر معروور بعد الزايد ما ثبت وفي وجه  
ابدا لا على قبر النبي عليه السلام لقوله عليه السلام لن الله اليهود لا  
**لا عندهما** لنا انه عليه السلام صلى على قبر المسكينة والغايب على البلد  
**خلافا** لما لنا ان الصحابة صلو عليه السلام فوجا فوجا ولا يستحب  
اعادتها وان صلى منفردا لانها لا تقع نفلا وفي وجه يستحب كغيرها  
وفي المسجد بلا كره لقصة سهيل **عندهما** لقوله عليه السلام من صلى  
على جنازة في المسجد فلا شيء له قلنا رواية مطعون او معارض برواية  
لا شيء عليه او محمول على نقص الاجر ويستحب ان تكون الصفوف ثلاثة

فضاعدا لقوله عليه السلام فيصلي عليه ثلاثة صفوف ومذهبه 56  
لا يصلي على من قتله حدا ولا اهل الفضل على اهل البدعة **الفصل**  
**الخامس** في الدفن والتغزية وفيه اجاث **الاول** اقل القبر حفرة تكفي راحته  
وتحرسه عن السباع ويستحب توسيعه وتعميقه قدر قامة وبسطة  
ثلاثة اذرع ونصف وقيل اربعة ونصف لقوله عليه السلام ووسعوا  
وعمقوا والاولى في المقبرة ودفنه عليه في غيرها صيانة له من الرحمة  
لو روي الخبر يدفنه في موضع فراشه فلو دفن بعض الورثة في ملك  
له فللباقى نقله لا في ملكه ولا يجبر قبله والمحدثان كانت لارض صلبة  
لقوله عليه السلام الحمد لنا ولانه وضع فيه وسن وضع  
راسه عند مؤخر القبر ووسل منه كما فعل به عليه السلام وعنده  
وضعه بين القبر والقبنة وادخاله عرضا والوضع فيه مختص  
بالرجل اذا وجع لانه محتاج الى قوة والاولى يدفنه الاولى بالصلوة  
ويدفنها الزوج ثم المحرم الاقرب ثم <sup>ثم</sup> الحصى ثم عصبة ثم ذوالرحم  
ثم الاجانب ويستحب ان يكون الدفن وتراوان عجز واحد **عنده**  
وستر القبر ووقته ثوب ولورجلا وعندهم ان كانت امرأة لناسترو  
عليه السلام قبر سعد بن معاذ ويقول بسم الله وعلى ملة رسول الله  
ويدفن نهارا ويضجعه على الايمن مستقبل القبلة حتما فينبش  
ان تركه ولم يتغير ونستدبر ذمية حاملة بمسلم ليحصل للحمل  
فدفن بين مقابر المسلمين والكفار كما اذا اختلط موت مسلمين  
بغيرهم وقيل في مقابر المسلمين لانها كالضندوق حينئذ وقيل  
في مقابر الكفار ويجعل تحت راسه نحو لينة ويفضي بوجهه اليه



ويسند ظهره الى لبنة وينصب على فتح اللحم ويسد الفرج ويحشى  
من ردف ثلاث حثيات لفعله عليه السلام ويقول مع الاولى منها  
خلقناكم والثانية وفيها نعيدكم والثالثة ومنها نخرجكم تارة اخرى  
ثم يمال التراب بالمساح ويلقن بعده لا عنده لانه لا يسمع لنا قوله  
عليه السلام لقنوا امواتكم لا تخو الطفل والوقوف بعد لحظة  
لفعله عليه السلام ويرفع القبر قدر شبر ليزار الا في بلاد الكفار  
وان لا يزيد فيه على ما اخرج منه ويرش الماء عليه لانه عليه السلام  
رش على قبر ابراهيم ويوضع عليه الحصى روى عن فعله عليه السلام  
بقبر ابراهيم ويوضع عند راسه نحو صخرة لوضعه عليه السلام  
على قبر عثمان بن مظعون ويدفن واحد في قبر الا عند الحاجة ورجل  
وامراة عند شدتها بحاجز تراب مطلقا وقدم الا فضل والاب والام  
على البنت والرجل ثم الصبي ثم الحنثي ثم المرأة والجمع بين الاقارب  
في موضع لتسهيل الزيارة وزيارة القبور للرجال لا في مذهبنا قوله  
عليه السلام فرورها ولقوله عليه السلام فانها تذكركم الموت  
وكره لمن لقلة صبرهن ولقول عليه السلام لعن الله زوارة  
القبور والتسطيع افضل وعند التسليم لنا انه عليه السلام  
سطح قبر ابراهيم وروى ان قبره عليه السلام مسطح الثاني يحترم  
القبر مثله في حيوته فكره الجلوس والانتكاء والاستناد وتوطيته  
الا الحاجة لقوله عليه السلام خير له من مجلس على قبر ولقوله لا  
تجلسوا والدفن في تابوت الا اذا كان الارض رخوة او ندية ولم  
يكن لها محرقة فتفقد الوصية به حينئذ والفرش تحته لا في وجهه

ورش ماء الورد على القبر وتخصيصه والكتابة والبناء عليه له فيه  
عليه السلام عنها وهدم في المسبلة لانه تضيق والميت فيها الوحشة  
وان يضرب عليه مظلة لانه عليه هتكها وحرم نقل الميت الى بلد  
اخر الا من قرب مكة والمدينة اليهما لا في مذهبنا فلا تضع الوصية  
به قبل مكروه والدفن على ارض حتى يبلى الثالث يجب للبشر على الاصح  
ماله يتغير ان دفن بلا غسل للانيان بالواجب خلافا له ولد بلا صلاة  
ايضا وجاز ان دفن في مغصوب ارض او ثوب على الاظهر وبلى  
الميت بزعم اهل الخبرة وحينئذ لم تجز عمارته في المسبلة او وقع فيه  
مال لا ان دفن بلا كفن لحصول الستر بالقبر وشق جوفه ان ابتلع  
مالا لغيره الا اذا ضمن الوارث احترام الماله لنفسه في وجهه  
لانه صار ملكا للوارث وفي وجهه لانه استهلكه في حيوته كما  
لو اشترى شيئا واكله وشق جوفها لجنين يرجى حيوته لجوز اكل  
الميتة المضطر لا في مذهبنا والترك حتى يموت في وجهه وفي وجهه  
وعند يشق ولده اخرجته القوابل ان امكن قلنا انه شبه عم  
فلومات في سفينة في بحر بعيد من الارض سديين لوحين والحق  
في البحر اذن ما وصل الساحل فوجد احديدهم الرابع سن تغرية  
لجميع اهله لا للشابة الا المحارمها بابا بالحمل على الصبر يوعده الاجر  
والدعاء للميت المسلم والمغري ثلاثة ايام لقوله عليه السلام من غري  
مصا بافله اجر مثله فيقول في تغرية المسلم به اعظم الله اجره والاهل  
الصبر وغفر لميتك وفي تغرية الكافر به اخلف الله عليك ولا نقص  
عدوك وبالمسلم غفر الله لميتك واحسن عزاك والاولى ما غري به الحضير



اهل بيته عليه السلام وكره الجلوس لها وبعد ثلاثة ويستحب تهية  
 الطعام لاهل الميت والمحامد على الاكل لقوله عليه السلام اجعلوا  
 الال جعفر طعاما واطعامهم الناس بدعة والمبادرة الى قضاء دينه  
 لقوله عليه السلام نفس المؤمن متعلقة بدينه حتى يقضى وجاز البكا  
 عليه لانه عليه السلام بكى على ابراهيم وحرمة تهية طعام للنسوة  
 يخزن لانها اعانة على المعصية والندب والجزع وضرب الحد وشق  
 الثوب ونشر الشعر لانه عليه السلام لعن الله الناحية والمستمعة  
 وقوله عليه السلام ليس من ضرب الحد ودود شق الجيوب ولا  
 يعذب بنياحة اهله لقوله تعالى ولا ترزوا رزة وزر اخرى ولقوله  
 عليه السلام ان الميت ليعذب ببكاء اهله محمول على الوصية  
**كتاب الزكاة** وفيه ثلاثة ابواب **الاول** في وجوب زكاة الاموال  
 والنظر في طرفين **الاول** في الواجب والواجب فيه والواجب قسمان  
**الاول** ما يتعلق بعين المال والاعيان التي تجب الزكاة فيها ثلاثة انواع  
**الاول** الحيوان خضت بالنعم لانها تؤخذ للنمالة **والثاني** يجب في  
 كل فرس دينار او ربع عشر القيمة ان لم ينحصر في المذكور **لنا** قوله  
 عليه السلام ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة ولداه يجب فيما  
 يتولد من الغنم والظباء **وعندهم** اذا كانت الامهات من الغنم **لنا** ان  
 احد اصلية ليس مما تجب فيه فلا عبرة لآخر كما لا يسهم للبغل المتولد  
 بين الفرس وغيره وشرط الوجوب فيها كونها نصابا باقيا **الحولا**  
 سائمه وهنا **الاجازات** **الاول** لا تجب في مادون خمس من الابل لقوله  
 عليه السلام لبس في مادون خمس من ذود من الابل صدقة فتجب

في كل خمس الى خمس وعشرين جذعة ضان ذات سنة ومعز ذات  
 سنتين ولو ذكرين وفي وجه ولداه ستة اشهر وسنة صبيحة  
 وان كانت ابله مراضا لانها في الذمة وعند ثنية منهما ومذ هبه  
 جذعة منهما ونجزي بعير عن خمس ولو انقص من قيمة الشاة ويقع  
 كله فرضا وعن اربعة وعشرين ايضا وفي وجه لكل خمس بعير لانه بدل  
 قلنا ممنوع لانه على مذهبه ما للورود النص بالشاة قلنا التخفيف المالك  
 لنا انه عليه السلام قال لمعاذ خذ البعيرة من الابل ولانه نجزي عن  
 الزايد فكيف لا عن الناقص ثم فيها بنت مخاض فان لم يكن في ابله  
 سليم فولد لبون او حق ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في ست  
 واربعين حقة ثم في احد وستين جذعة ثم في ست وسبعين بنتا  
 لبون ثم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وسند روايته  
 الصديق **وعنده** يستأنف من مائة وعشرين الى مائة وخمسين ففيها  
 ثلاث حقا ثم يستأنف الى مائة وخمسين وسبعين ففيها بنت  
 مخاض وثلاث حقا وفي مائة وست وتسعين اربع حقا واربعة  
 الى مائتين عفو ثم بعد المائتين تستأنف ويعفو اربع عن كل خمس  
 ويؤخذ من مائتين ما وجد باحد الحسابين بالتمام لا من كل صنف لدفع  
 التشقيص بخلاف اربع مائة وان وجد اثنين الا غبط للمستحق لقوله  
 تعالى ولا ياتمسوا الخبيث منه ولان رعايته اولى قيل الحقا اذ  
 العبرة في الابل بالسن اجيب بالمنع قيل بتخير المالك كما لصعود والنزول  
 اجيب بان ذلك لتخفيفه فان اخذ غيره بلا تقصير وتلبس وفتح  
 عنها ولو بقي لانه اخذ ما يجوز اخذه بالاجتهاد وفي وجه لانه



ظهرانه غير المأمور وصبر بشقص من الاغبط او النقد على الاظهر  
لدفع ضرر المشاركة والافلاوان لم يوجد شئ منهما حصل ما شاء  
لانه اذا حصل فانه كالموجود وفي وجه الاغبط كما لو وجد ونزل  
عن نبات اللبون او صعد على الحقائق بالجبر لا بالعكس لتضاعفه عند  
عدم الضرورة فلو وجد بعض كل كحقة وثلاث نبات لبون او بالعكس  
او بعض صنف كحقتين او بنتي لبون جعل احدهما اصلا ثم نزول  
او صعد ولو فقد الواجب وامكن النزول والصعود بدرجة من  
جهة المعدول اليها نزل او صعد اليها فقط ان لم يررض جبران ولا  
فالي درجتين فصاعدا واعطى الجبران او اخذ وجبر درجة بعشرين  
درهما او شاتين كالمخرجة من الابل بخيرة المعطى ولا يجوز تشقيقه  
اذا التخير بين القسمين دون ثلاث بخلاف جبرانين فانهما بمنزلة  
اطعام عن كفارة وكسوة عن اخرى وما اذا رضى المالك به وليس  
للمالك اخذه ان كانت ابله مراضا او معيبة اذ ربما يفضل قيمتها  
او صعد الى بنت لبون مع ابن لبون اذ لا ضرورة فيه او الثانية اذ الشرع  
لم يعتبرها وفي وجه له ذلك لزيادة سننها والاصل فيه قوله عليه  
السلام من وجب عليه جذعة ولم يكن عنده وعند حقه جعل  
معها شاتين او عشرين درهما ولا في البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها  
تبيع ذو سنة وجاز اخذ المسنة عوضا ثم في اربعين مسنة  
ذات سنتين ثم في كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين مسنة ومائة  
وعشرين كاتين من الابل لانه عليه السلام امر معاذ باخذ كذلك  
وعنده يجب بقسط ما زاد من اربعين الى ستين ولا في الغنم حتى

تبلغ اربعين ففيها جذعة ضان او ثنية معز ثم في مائة واحد  
وعشرين شاتان ثم في مائتين وواحدة ثلاث ثم في كل مائة شاة لان  
ابا بكر كتب ما فرض الله تعالى لانس كذلك ولا تؤخذ الكريمة والمناخض  
والربي والاكولة ولا تحل الغنمة الا برضاء المالك لتلا يتضرر ولهذا  
قال عليه السلام لمعاذ واياك وكرابهم امواهم ولكنه لا يعدل لانه  
غير فاقد ويؤخذ المريض والمعيب والذكر لا في مذمبه والصغير  
المتوسط رعاية للحقين من كل ان لم يملك سواه فيؤخذ من لفصيلان  
والعجول بالتفاوت كما يؤخذ من السخال ويؤخذ من السخال ويؤخذ  
من ست وثلاثين فصلا فوق ما يؤخذ من خمس وعشرين وفي وجه  
لا لانه يودي الى المساوات بين القليل والكثير واجيب بالمنع عند  
اعتبار التفاوت وكيف يتعلق به ما ليس فيه ولا بدله وفي وجه  
يؤخذ اذا كان التفاوت بالعدد وعند لا يجب في الصغار وان ملك  
كاملا ايضه اخذه بقدر ما يجده برعاية القيمة بان يكون ربع عشر  
ماله اذا قوم افراد او جملة او بان تؤخذ قيمة الفرض كاملا منه وغيره  
منه ثم ينظر الى نسبة كل الى مجموع ماله فيعتبر بتلك النسبة فلو ملك  
ثلاثين ابلان نصفها كاملا وقيمة بنت المخاض ثلثانة ان كن كوا مل  
ومائة ان نقصت فيخرج كاملة تساوي مائتين ولو تنوعت الماشية  
كالنخاني والعراب والبقر والجاموس والضان والمعا حرج ما جاء من  
النوعين باعتبار القيمة رعاية للجانبين وقيل من الغالب ثم الانفع  
للمستحق اذا قل تابع الاكثر وهو ممنوع ومذمبه من الاكثر ان كان  
الواجب واحدا وعند الاستواء من ايها شاء تنبيه خلطة



الاشتراك والجوار جميع الحول في نصاب من جنس لاهل الزكاة تجعل  
 المالكين ملك الخليطين وخليطهما كواحد ويشترط في الجوار ان لا  
 يتميز المالا اى المخلوطان في المشرع والمسرح والمرعى والمراح وفاقا  
 والرأى والفحل والمحب على الاظهر لقوله عليه السلام الخليطان ما  
 اجتمعا في الحوض وفي المنهل والفحل والرأى بالقياس على المراح لا الخلل  
 والمحب ونية الخلطة على الاظهر **وعنده** لا تاثير للجوار وفي **مذهب**  
 ان لم يبلغ ملك كل نصابا لنا قوله عليه السلام لا يجمع بين مفترق  
 ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فانهما  
 يتراجعان بالسوية وتوثيران في الثمار والزروع والنقدين واموال  
 التجارة ان لم يختلف الناطور والجريز ومكان الحفظ والحارس  
 والدكان لظاهر الحديث ونخفة المونة كما في الماشية قيل **ومذهبهما**  
 لا لقوله عليه السلام الخليطان الحديث قيل توثر الشركة دون  
 الجوار فتجب في ثمة اشجار موقوفة على جمع معين لا في ماشية موقوفة  
 اذ ملكهم ضعيف وان قلنا به ويرجع الماخوذ ولو باجتهاد  
 ككبرة من السخايل على مذهب والقيمة **عنده** بخلاف الماخوذ  
 ظلما كما خض الرزق فانه يرجع بحصة الواجب لانه اذا المظلوم  
 لا يرجع الا على الظالم ولو تنازعا في القيمة صدق المرجوع اليه لانه  
 غارم فلو خلط مائة شاة بخمسين واخذ الواجب من مائة المائة  
 رجع بقيمة ثلث كل لا بثلاثي شاة اذا القيمة مختلفة وثلاثين بقرا  
 باربعين واخذ بتبع من مائة ثلاثين ومسنة من الاخر رجع  
 بثلاثة اسباع مسنة وهو باربعة اسباع بتبع اذ المجموع كمال

واحد قيل لا رجوع اذا الماخوذ من كل هو المفروض عليه وتامل باقي  
 الصور ولو ملك كل اربعين شاة غرة المحرم وخطا اول صفر او ملك  
 احدها غرة صفر وخطا غرة ربيع فيجب على كل واحد شاة في السنة  
 الاولى تغليباً للانفراد قيل ومذهبه عليهما شاة نظرا الى اخرها  
 ولو خطا غرة صفر فعلى الاول شاة في الاولى ثم نصف وعلى الثاني  
 نصف دايما ولو كان له عشرون فثلث وكذا حكم من ملك كذلك  
 ولو ملك مسلم وذبح ثمانين اول المحرم ثم اسلم الذبي غرة صفر  
 فالمسلم كن انفراد باربعين بماله شهر او لو ملك ثلاثين بقرا ثم باع  
 نصفها بعد ستة اشهر مشاعا او معيناً واقبضه من غير تميز فعليه  
 نصف بتبع عند تمام الحول لانه لا ينقطع لاستمرار النصاب بصفة  
 الانفراد ثم الاشتراك لا على المشتري لنقصان النصاب ولو اخرج  
 من غيره لزوال الملك ولو طرأ الانفراد على الاختلاط زكى من بلغ نصيبه  
 نصابا فلو خلط نصابا ثم خلط ثالث نصفه ثم تميز احدهما قبل  
 الحول فتجب على كل من لم يميز والنالت نصف الواجب عند حول  
 كل لا عليه **تذنيب** في اجتماع الخلطة والانفراد فلو خلط عشرين  
 شاة بعشرين وانفراد باربعين فالاصح خلطة الملك لانه لا يتقاعد  
 عن الجوار فعليه ثلثة ارباع وعلى صاحبه ربع قيل خلطة عين  
 اذا السبب خفة المونة وهي من المختلطات فعليه شاة في وجه  
 تغليباً للانفراد وثلثة ارباعها في وجه تغليباً للخلطة وشاة الا  
 نصف سدسها في وجه جميعا بين حصة كل منها وعلى صاحبه  
 النصف ابدا ولو انفرد كل باربعين فعل الاصح عليه نصف وعلى كل



منهما ربع اذا اظهر انه يضم الى خليط خليطه وعلى غيره الخلاف  
وتفطن خلطة الابل والبقرهما ذكر ولداه لو كان اربعون بسدد  
واربعون باخي وبينهما مسافة قصر فعليه شاتان وان كان بكل  
عشرون فلا زكوة اذا التفرقة بالبلدين كمالك **الثاني في الحول**  
شرط مضي كله في الحول على النصاب بعينه لقوله عليه السلام  
لا زكوة في مال حتى يحول عليه الحول والنتاج الحاصل في شأنه  
يتبع الاصول اذا بلغت نصابا لان عمر وعليا امر اربعة ومذهب وان لم  
تبلغ ويستصح حولها ان هلك **عنده** ان لم يبق واحد لانه  
كان تابعا فزال بزوال المتبوع **قلنا** ممنوع ومنقوض بالذكر مع  
الانات **عنده** ويصدق المالك في حدوده ويحلف المتهم فلو زال  
ملكه ثم عاد استأنف حتى الضير في لانه ملك جديد قيل انه  
كالباردة بعروض التجارة **قلنا** التجارة في النقود ضعيفة نادرة  
والواجب فيها زكوة العين **وعنده** لو بارل بعض النصاب بجنسه  
او النقد به ومذهبه ان بارل بجنسه ولداه ان بارل جنسابه او  
نقدابه فلا وكره بيعه لسقوطها وقيل يحرم ومذهبهما يحرم وتؤخذ  
فلومضي حول من الشري ثم علم عيبا وجبت عليه لمضيه في ملكه  
وليس له الرد قبل ادائها اذ للساعي اخذها من العين ولا تبطل  
بالتاخير لانه غير متمكن منه قبله ولا بعده قهر ان ادى منه على  
الاصح قبل يرد الباقي بقيمة المخرج وله الرد ان ادى من غيره على الاظهر  
وان قلنا المستحق شريك اذ شركة غير محققة **وعنده** يضم الى  
النصاب ما استفاد في اثناء الحول النام في السوم شرط في الغنم

لا في مذهبه لنا مفهوم قوله عليه السلام في سائمة الغنم زكوة  
وقيس غيره عليه فلا زكوة في المعتلفة قصدا وان قل او قدر الولاء  
لتضررت ولو نفسها لانه مونة وفي وجهه **وراهما** في اكثر السنة  
لخفة المونة في غيره قلنا ذلك يعد مونة وفي وجهه مطلقا للمونة  
**قلنا** ما درنه غير موثر وتعتبر اسامة المالك فلا تجب في سائمة  
ورثها وتحوها ولم يعلم ولا في دين الحيوان لانها اسامة  
بخلاف ما لو شرد في الصحراء وفي وجهه لا يعتبر القصد لوجود الاسم  
وخفة المونة فيوش علف الغاصب وسومه كما لو بذر مغصوبا  
وفرق بان القصد لوجود الاسم غير معتبر ثمه ويرجع على المالك  
اذا الوجوب ترتب على سومه لا على الاول لعدم اسامة المالك ولا  
يجب في العوامل لقوله عليه السلام ليس في البقر العوامل صدقة  
ويجب في وجهه ومذهبه لعموم النصوص قلنا مخصوصة ولوجود  
الاسامة وفائدة الاستعمال لغيرها وفرق بانها كتاب للبدن وتباع  
الدار لعدم الاقتناء **النوع الثاني** في النبات خضت بقوة خضار  
وهو الرطب والعنب من الثمار وسائر الحبوب لا السمسم والخلبة  
وبذر الكتان والبلوط **وعنده** يجب في كل الثمار والحبوب والخضرة  
كقصب السكر وفي مذهبه فيما يعظم منفعته كالقطن والسمسم  
وحب الفجل ولداه في كل الثمار والحبوب القنكال وتدرج كاللوز  
والجوز والفسق والكموز والشهدايج وحب الخيار والبطيخ لنا  
قوله عليه السلام ليس في الخضروات صدقة ولانه قال عليه  
السلام لمعاذ وابي موسى لا نأخذ الصدقة الا من هذه الاربعة



الشعير والحنطة والزبيب والنروثبت انه عليه السلام اخذ من  
الذرة فحول في الافواق قياسي اذ الحاجة لا تشد الى غير ما قيل  
في الزعفران والقرطم وحب الفجل والزيتون ومذهبهما في العسل وعنده  
اذا اخذ من ارض العشر لنا قول معاذ لم يامرني النبي عليه السلام فيه  
بشيء يجب فيه اذا بلغ جنس ثمان مائة وضعفه ان ادخر في قشره  
كالارض والعسل تحديد على الاظهر لقوله عليه السلام ليس فيما دون  
خمس اوسق صدقة منقى جافا ورطبا ان لم يتجفف لانها غاية كماله  
العشر من كل نوع بقسطه ان سقى بخو المطر ولو بماء القناة وان كشرت  
موتها لانها لا صلاح الضيعة كالانهار ونصفه ان سقى بخو نضج ودولا  
وناور وشري ومغصوب المونة لقوله عليه السلام فيما سقيت  
السماء العشر وفيما سقيت بنضج نصف العشر وان سقى بهما قسط  
باعتبار النشول ظاهر الخبر قيل وعنده ولداه رواية يعتبر الاغلب  
وفي وجه باعتبار العدد النافع وان شكل فكا السواء نظرا الى الجانبين  
وفي وجه ولداه العشر رعاية للمستحق وفي وجه نصفه اذا اصل  
براة الذمة عن الزايد وصدق المالك في ماء سقاه وعنده لاعتبرة  
للنصاب لعموم قوله عليه السلام ما اخرجت الارض ففيه العشر  
قلنا مخصوص فيجب ثمرة في عشروا تنوع وعسر اخذ القسط جان  
اخذ الوسط رعاية للطرفين ووقته اذا اشتد الحب وبدا الصلاح  
في الثمر لانه عليه السلام بعث الخارص حينئذ ووقت الاداء بعد  
التفنية والجفان فلو باع الثمر قبل الصلاح في يد المشتري فلو  
اجب عليه اذ الوجوب يتعلق به في ملكه وعنده وجوب العشر

حق الارض

حق الارض فالزكاة على المكري دون المكري لتلايل زمة حقان قلنا  
مختلفان فلا يجب عنده فيما ائنته الخراجية لتلايل زمة الخراج والعشر  
قلنا حقان بسببين فلا يمنع احدهما الاخر كالقيمة والجزء في ائلاف  
صيد المملوك ونذب حرص الثمار بعد الزهوق وشرطان بخبر اهل  
الشهادة عالم به كل الاشجار واحد واحد للتفاوت الثمار وجاز خصر  
نوع واحد رفعة قيل لثان كالشاهد اجيب بانه كالحاكم بدليل  
انه عليه السلام بعث ابن رواحة وحده وما روى انه عليه السلام  
بعث معه غيره محمول على انه كان مرة اخرى والمعاونة ولا عبرة له  
عنده ويترك للمالك الثلث والرابع لاداء لقوله عليه السلام فاتركوا  
لهم الثلث والرابع قلنا محمول على ترك بعض الواجب في يده ليفرق  
على اقاربه وجيرانه فان ضمن المالك جافا وقبل التنفل الى ذمته  
وينفذ تصرفه في الجميع والا لم ينفذ في قدر الواجب اذا المستحق شريك  
فان تلف بلا تقصير فلا يضمنه لفوات الامكان وان تلفه بعد  
يضمن الجاف لشوته في ذمته وقبلة الرطب على الاظهر وعذرا  
والجاف لم يثبت وان ادعاه بسبب خفي وجلي اثبت او غلطا ممكنا  
كخمس من مائة صدق كالمودع باليمين ندبا وفي وجه حتما كدعوى  
الظلم على الحاكم وان تضرر الشجر ببقاء لثمر قطع قدر الحاجة باذن  
ندبا وفي وجه حتما وعذر ان علم وسلم الواجب اذ بقاء الشجر انفع  
تنبيهه تضم انواع جنس وثمره عام بعضها الى بعض كالبنجدة  
والتهامية ان طلع الثاني قبل جدار الاول لاجتماعهما على الخيل  
وفي وجه ولداه ايضا لانهما ثمرة عام وفي وجه لا ان طلع الثاني



بعد ظهر الاول لحدوثه بعد وجوبه لثمة عامين ومردبانه مكسور  
 بما لو تاخر زهوه عن زهوه فلو اطلع الاول قبل الجداد فلا يلزم  
 الضم الى الاول ويتسلسل اذن وكذا زرع عام كالذرة ان وقع  
 حصدهما فيه لاجتماعهما عند استقرار الوجوب وقيل زرعهما  
 لوجود الاختيار فيه بخلاف الحصاد وقيل كلاهما لانه زرع  
 عام وقيل باعتبار الفصل اربعة اشهر على الاقوال وقيل لامطلقا  
 وقيل ان زرع بعد حصده الاولى ولداه يضم بعض الجوب الى بعض  
 ومذهبه يضم البر الى الشعير والقطنية بعضها الى بعض لنا القياس  
 على الثمار لاختلاف الاسم والطبع فالعكس نوع بزو والسلت جنس  
 وفي وجه نوع منه وفي وجه من الشعير النوع الثالث فيجب في  
 خالص عشرين دينارا ذهب او مائتي درهم شرعي ورقا وما زاد ربع  
 العشر وعنده في المغشوش ان قل الغش اذا العبرة للغالب قلنا  
 ممنوع لنا قوله عليه السلام ليس فيما دون خمس اوراق من الورق  
 صدقة ولا في الزايد عنده حتى يبلغ الذهب اربعة دنانير والفضة  
 اربعين درهما لنا قوله عليه السلام حجة فازا بحسابه ولداه  
 لا يوثق نقصان حبتين ودانقين في رواية ومذهبه ما يتسامح به  
 والحديث حجة عليهم ما وشرط مضى الحول لما مر ولا يكمل نصاب احدهما  
 بالآخر لاختلاف جنسهما كالتمر والزبيب وعنده يكمل بالقيمة ومذهبهما  
 بالآخر وحكم انواعهما كالاقوات فلا يجوز اداء المكس عن الصحيح  
 ولو اختلط واشتبه افرض كلا الاكثر او ميز بالنار او اختر بالماء  
 لينج عن العهدة يقينا لان فرض الاكثر ذهابا لجواز ان كون الورق

اكثر ولا يعول على غلبة الظن وكره الامام ضرب المغشوش وللرعية  
 مطلقا وعزوا وهنا اباحت الاول الوجوب منوط بكونهما ثمتا  
 مستغنى عن الاستفاعة بعينهما اذا لا يتعلق بذاتهما غرض وهو مناسب  
 فلا يجب في حلي مباح كالعوامل ولقوله عليه السلام ليس في الحلي  
 زكوة ولو قصد الاجارة او اصلاحه اذا انكسر وامكن بلا صوغ و  
 القصد الطاري كالمقارن قيل وعنده بجوهرهما كالربا فيجب فيه لقوله  
 عليه السلام لليمنية ايسرك اذ يسورك الله بهما بسوار بن من نار  
 قلنا هو وامثاله محمول على الخطر ابتداء الاسلام او على الاسراف  
 ومذهبه تجب ان اتخذ لامرأة يتزوجها او الامة يشتريها اولد  
 سيولد ومذهبهما للاجارة ويجب في المحذور لعينه كالآوات او  
 للقصد كاتخاذ المرأة اله الحرب والرجل حليا ولوسن خاتم من ذهب  
 وعنده لا خطر في مفضض ومذهب الاناء والكرسي والسرير وحلقة  
 امرأة المرأة وحل للمرأة دون الخنثى لاحتمال ذكوريته التحلي بهما ولو  
 بالنعل والتاج ان جرت العادة به مالم يشرف كالحبال وزنه مثا  
 دينار لابل الدنانير والدرهم المثقوبة على الاظهر لانها لم تخرج عن  
 النقدية وجاز الباسه الطفل على الاظهر كالحرب وحل للرجل تحلية  
 اله الحرب مالم يسرف كالدرع والمنطقة والسكين والزائن والحف  
 ليغيط الكفار لا السرج واللبام وقلادة الدابة وبرة الناقة اذا لا  
 اختصاص لها بالحرب والتختم بالفضة لفعله عليه السلام وحل  
 لكل اتخاذ انف وانملة وسن منهما لامر عليه السلام لا عند  
 يسن ذهب لاصبع لانها لا تعمل وتحلية المصحف بالفضة اكراما



وبالذهب للنساء على اظهر الوجوه وعنده للكل وحرمة تحلية سكين  
المهنددة والمقلدة والذوابة والمرأة والمقراض والكتب والكعبة  
والمساجد وفناديلها بهما على الكل وفي وجهه جاز اخذ الميل منهما  
للتداوى وتشبيه النساء بالرجل وبالعكس للعنة عليه السلام  
ومكروهه كالمحظور **الثاني** في زكاة المعدن انما تجب في نصاب  
من نقد حصل منه **لا عنده** من معدن في ملكه وعنده فيما ينطبع  
كالحديد وردي بالقياس على غيره ولداه في غيره ايضا حتى النورة و  
النفط والقيرو منع بالقياس على الطين الاحمر بقوله عليه السلام  
لا زكاة في حجر ريع العشر قيل **وعنده** الخمس لقوله عليه السلام  
في الركاز الخمس وفسره وعورض بقوله وفي المعدن الصدقة  
وهو في **عنده** فلا يعتبر النصاب قيل ومذهب بالفرق بين مانا  
له بتعبه ولا كالمعشرات ولا يشترط الحول على الاصح لتحقيق الفائدة  
كالزرع ويضم ما وجد بدفعات كالثمار ان لم يقطع العمل بلا عذر  
كالمرض والسفر والا فيكمل بالاول كما يكمل تمامه لانه وان لم  
يبلغ نصابا ولو مال التجارة لتشابه متعلقهما وجوب الاداء  
بعد التميز فلو ادى منه قبله لم يجز كاداء الرطب ولم يجز بيعه  
بجهالة المقصود والمسلم منع من معادن الاسلام والركاز ان  
ليس له تسليط في داره ولكن يملك ما اخذه كالخطب والعلف  
**الثالث** في ركاز وهو لو اجد ويجب منه الخمس ان وجد بضرة  
الجاهلية في مواة ومحية وفي وجهه **ولداه** او مملوك لم يعرف  
ماله لقوله عليه السلام في ركاز الخمس وهو زكاة لانه حق

مستفاد من الارض كالزرع قيل وعندهم في وحكم كالمعدن **فتعين**  
لا يشترط نصاب ونقد لعموم الخبر قلنا مخصوص بقوله عليه  
السلام لا شيء في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالا وبالقياس على  
ما حصل من غيره وما وجد في شارع او مسجد او بلاضربها لقطعة  
ان لم يعلم مال الكد وفي مملوك فلما لكان ان ادعاه والافلن انتقل فيه  
الى المحي لانه ملكه او صار اولى به وفي موقوف فلصاحب اليد  
وعند التنازع صدق صاحبهما ان امكن بالتميز كالمستعير والمستأجر  
ولا يجب في غيرها الا في مال التجارة **القسم الثاني** فيما يتعلق بالقيمة  
وهو زكاة التجارة وما لها مال كالمعاوضة لها ولو اجرة وعوض  
بضع كصبغ اشتراه ليصبغ الثوب وشحم ليد من الجلود لها وان لم  
يقصد في كل معاوضة وحجر ينتها ولا تكفي القنية لانها امساك  
والاصل فيها قوله عليه السلام امرنا ونجتب لداه ايضا فيما ملك  
بنحو الانهاب والاحتشاش قلنا انه لم يعد منها وذهب انما تجب فيما  
ملك لها بنقد **لنا** القياس عليه ويجب فيه ربع عشر القيمة  
اذا تم الحول وهو نصاب في اخره وعنا الجاهات **الاول** ينقطع بالافالة  
والرد الا اذا كانا تاجرين لاستمرار الحكم قيل ربع عشر العوض لانه  
يملكه فقيل بخير بينهما اعتبارهما اجيب بانه انما ينعقد الحول  
عليهما وفي وجهه **ولداه** تعتبر النصاب في جمعه كغيره وفرف  
بان الحول ينعقد عليها ويعسر انضباطها الاضطراب الاسواق  
وفي وجهه وعنده في طرفيه للانعتاد والوجوب قلنا الانعتاد  
انما يتوقف على الشري وينقطع اذا انضما يقوم به ناقصا على الاظهر



لتحقيق النقصان وابتدأه من المعاوضة لابعين نصاب من نقد  
 فانه من حين الملك لان كل واحد منهما يضم الى الاخر في النصاب  
 والحول للتشابه فلو نقده عما في ذمته فلا انصرفه اليه غير  
 متعين وللزوايد عينا كالصوف والنتاج والثمار وزكاة حول  
 الاصل ما لم ينض بما يقوم به لانها تابعة وان نض به فلا على  
 الاصح لسقوط التبعية الثاني لو كان راس المال نقدا فقوم به ولو دون  
 نصاب لانه اصل ما في يده وعلى رايهما بما هو احظ للمساكين مطلقا  
 ونقدين بهما بالقسط كالصحيح والمكسور عرضا بالغالب ثم بما  
 بلغ نصابا ثم بالانفع للمستحق وفي وجه خير المالك لعدم  
 للزنية وعرضه ونقدا بالقسط ولو كان عرضا زكوا يغلب ماتم  
 نصابه او نقد محوله ثم زكاة العين لانها متفقة ولانها متعلقة  
 العين ورأيهما زكاة التجارة لانها انفع للمستحق فلو اشترى ثمار  
 فبدل الصلاح في يده يجب عليه العشر وستتألف بعد القطع  
 حولها ولو اشترى ارضا مزروعة او زرع او شجر امثرا فعليه  
 العشر وهو لا يمنع زكاة التجارة الارض والشجر وهي كالفطرة  
 لاختلافها سببها وعند يمنعها ليلاجتمع زكوتان قلنا لا محذور  
 عند تعدد الموجب ولده زكي الجميع زكاة القيمة الثالث زكاة  
 راس مال القراض وكل الربح على المالك ويحسب من الربح ان ادى  
 منه على الاظهر كما لمون قيل ورأيهما على العامل زكاة نصيبه بناء على انه  
 يملك بالظهور قلنا بل بالقسمة الطرف الثلثين تجب في ماله وهو  
 كل خر مسلم معين فيجب على خرا البعض ان ملكه تام وفي وجه مذهبه

لا لنقصانه وفي مال الصبي والمجنون وعلى الولي الاداء لقوله عليه  
 السلام حتى يأكله الصدقة لا عند لقوله عليه السلام رفع القلم  
 عن ثلث قلنا رفع عن انفسهما لا عن مالهما بدليل الوجوب في النائم  
 والقياس على العبادات ورفق بانفسهما من اعمال لبدن ونوقض بالعشر  
 والفطرة وعورض بالقياس على نفقة القريب والذية لافي مال الجنيب  
 على الاظهر اذ لا نفقة على حيوته ولا في مال المكاتب لقوله عليه السلام  
 لا زكاة في مال المكاتب ولضعف ملكه وعند تجب في زرع له اذ  
 كسائر الاموال ويجب على المرتدان عاد لا على رايهما لان الردة تبطل  
 العمل قلنا ممنوع وهما بحثان اول تجب في المغصوب والضال للمجود  
 والملقوطة والمدفون المنسي في الضم لتحقق الملك قيل وعند  
 لا لتعطل النماء وامتناع التصرف قلنا غير مانع لعروضه ومذهب  
 لا يركز عن المغصوب والملقطة الا عن الحول الاول بناء على ان التمكن  
 شرط الوجوب وهو ممنوع ويومر بالاخراج اذا عاد وفي الدين اللازم  
 ان لم يكن نغما ولو موجلا حالا ان سهل تحصيله كالمودع فانه  
 مقدور عليه وعلى رايهما بعد القبض وفي المبيع قبله على الاصح لقدرة  
 عليه وفي المرهون ويخرج منه ان لم يملك سواه بلا جبر وفي نصيب  
 الغانمين من الغنمة لو كان الكل صنفا واحدا زكوا يبلغ دون  
 الخمس نصابا ان مضى الحول من اختيارهم اذ الملك حاصل به لا في  
 مذهبه وفي المهر فلو اصدق نصابا من السائمة لزمها زكوتها  
 ولو قبل الدخول لحصول الملك بالعقد لا عند قبله بناء على انه  
 مضمون ضمان اليد وفيما تقر من الاجر لا غير لضعف الملك وقيل



في الكل اذ ملكه تام كالمهر فان توهم عوده بالارتداد او الطلاق  
لا يمنع فكذا بالانفساخ وفرق بانه في مقابلة المنفعة فان لم  
يحصل ارتفع العقد بخلاف المهر ولهذا يستقر بالموت قبل  
الدخول والتشطير ليس من مقتضى الاصداف بل بالطلاق فلو  
اكرى شيئا اربع ستمين بمائة وستين وقبضها يخرج كل سنة  
زكوه ما استقر سوى ما ادى ان ادى منها الثاني الدين لا يمنع  
وجوبها اذ المديون كامل الملك لنفوذ تصرفه ولانها ان تعلقت  
بالذمة فهي لا تضيق عن الحقوق وبالعين فهو لا يمنع الحق المتعلق  
بها قيل رايهما يمنع في مال من لا يفضل نصاب عن دينه لانه مشغول  
بحاجة اصلية كالج و فرق بان وجوبه غير داير مع المال لوجوبه  
على الفقير بمكة وعدم وجوبه على الضبي بخلافها وسببه ضعف  
المالك اذ للدين اخذه وفي وجه للحد من التثنية في واحد  
قلنا ما لان وقيل ومذهبه وفي الاموال الباطنة لعدم نماها بنفسها  
والفرق ضعيف وقدم عليه زكوة التركة لقوله عليه السلام فدين  
الله احق بالقضاء ولانها متعلقة بالعين وقيل الدين كالقصاص  
على حد السرقة اذ كل حق ادمي واجيب بانها حق المساكين ايضا  
وقيل ولداه يوزع عليهما لانها حق عباداة وعند لا تؤخذ منها  
ان لم يوص والا اعتبر من الثلث بناء على ان العبادة لا تورى بعد  
الموت ونذر الصدق بالمال او جعله اضحية او صدقة مانع على  
الاظهر لتعلقه بالعين قبل الوجوب بخلاف ما ارسل النذر  
في الذمة الباب الثاني في الاداء يجب على الفور عند الامكان

دفع الحاجة المستحق وعند على التراخي وامكانه بحضور المال والاخذ 66  
وتنقية الحب وجفاف الثمار وعود ما لم يكن في يده وفراغه مما يهيمه  
شرط لوجوب الضمان وهنا الجاحث الاول ولوتلف النصاب قبله  
لم يضمن لعدم التفريط بخلاف ما لوتلف ولو اجنبيا ولداه لا تسقط  
الامن المعصرات قبل قطعها كما لوتلفه والفرق بين وعنده تسقط  
ولو بعد امكانه قبل المطالبة كالعبد الجاني و فرق بان تسليمه غير  
واجب قبلها بخلافها ولوتلف بعضه لزم قسط الباقي في بناء على  
ان التمكن ليس شرط الوجوب قبل ومذهبه لانه شرط كالج والسقوط  
بالتلف قبله لانا لو كان شرط السقطة بالانلاف ولم يعتبر ابتداء  
الحول من تمام الاول بل منه والوقص عفو على الاصح فلا يسقط بتلف  
شيء كما لا يزيد به فلو اخره بعد عصي وضمن للتقصير وجاز انتظار  
القريب والجار والاجوج على الاظهر لينال الفضيلة فلوتلف ضمن  
على الاظهر لان جوارحه مشروط بسلامة العاقبة الثاني الزكوة متعلقة  
بالمال لقوله عليه السلام في اربعين شاة شاة قيل بالذمة كالقطرة  
والكفارة والمال مرهون بها وقيل وعنده به كارش الجناية فعلى  
الاول المستحق شريك بالواجب ويقدر قيمته من غير جنسه فلو  
باعه لم يصح في قدره ولو استبقاه ازحقه شايع متعلق بالكل كارش  
الجناية وفي وجه يصح ان استبقاه لان ما باعه حقه فان محله  
الاستحقاق قدر الواجب وقيل ورايها يصح اذ الملك له غير  
مستقر فيه لجوارحه عن غيره ولم يتكرر الوجوب بتكرر  
الحول على نصاب فقط والرهن كالباع وجاز عند دفع قيمة الزكوة



والكفارة والندب لنا انه دفع غير ما مور به **الثالث** تجب النية بالقلب  
وقيل باللسان نيابة عنه وكيفيتها ان ينوى المالك او وكيلها ان فوضها  
اليه والولى عن غير المكلف والسدطان على المتنع ولو تقدمت على الاداء  
كالصوم المشقة وحصول المقصد بخوف فرض الصدقة مالى او زكوة  
مالى على الاظهر اذ الزكوة لا تكون الا فرضا بخلاف الظاهر لا فرض مالى  
لشموله الندب والكفارة ولا صدقة مالى على الاظهر لتناولها لنافلة  
ولا يجب صرف الاموال لظاهرة الى الامام كالباطنة قيل وعنده  
يجب ومذهبه والباطنة ايضا ان كان عدلا لقوله تعالى خذ من  
اموالهم صدقة وكأجرا قلنا انه نائب المستحقين وليس له المطالبة  
بعد قبض المنوب والافضل ان يدفع الى الامام على الاظهر ان كان عدلا  
لا يندفع بالمستحقين وليس له المطالبة واقد ر على تفرقه وللخروج  
عن الخلاف ثم ان يفرق بنفسه ولداه مطلقا لانه اوثق بفعله وليل  
اجر التفريق ثم ان يدفع الى وكيله ولا يجب تعيين الموكى عنه فلو  
اخرج مطلقا حسب الماشاء من نقد ودين وابل وغنم وغايب عن منزله  
وحاضر ومقيد فبان تاليفه لم يقع عن غيره ولا يسترد بل يقع  
نقلا الا اذا صرح به بخلاف ما لو نوى عن الغايب ان يبقى والا فعز  
الحاضر لانه جازم بكونه زكوة ماله والتردد في الموكى عنه لا ان يراه  
او صدقة وبان تلف الغايب فانه لم يقع عنه كما لو قال ان كان مالى  
للغايب سالما فهذا زكوة او نافلة لانه لم يقصد الفرض خالصا الرابع  
يجب على الامام بعث الساعى لاختذها اذا اكثر الناس لا يعلم تفرقة ما  
وقت الوجوب في المعشر والندب له اعلام شهر لاخذ الحولى والحرم

لانه اول السنة الشرعية فمن لم يتم حوله ندب له التعجيل فان لم  
يدفع نصب نايبا او اخر الى قابل او فوض التفريق اليه ان وثق به  
وعدا النعم في مضيق قرب المرعى ليسهل عليه العدو ولا اخذ الذعاء  
لقوله تعالى وصل عليهم ان صلوته سكن لهم الخ وللترغيب في  
الخير والاحسان يقول اجر الله فيما اعطيت وجعله لك طهورا  
او بارك لك فيما ابقيت وكره الصلاة لغير النبي على غيره الاتبع  
لاختصاصها بالانبياء كعز وجل بالله تعالى وللتشبيه لاهل البدع  
وفي وجه الاولى تركها وفي وجه استحبابه عليه السلام صلى  
على ابي اوفى اجيب بانها كانت حقا له فله ان ينعم على غيره كصاحب  
المنزول والسلام على الغايك لصلوة الخامس في تعجيلها بجوز  
في المعشر بعد الزهو والاشتداد على الاظهر لتحقق الوجوب وفي  
وجه ولداه بعد الطلع وفي الحول بعد انعقاد حول المعجل لوجدان  
احد السببين **لا في مذهبه** الا يومين لنا انه عليه السلام رخص  
للعباس والقياس على الكفارة وفي الفطر من رمضان لوجود احدهما  
وعنده قبله ايضا ولداه قبل الفطر بيومين فلو ملك نصابا فجعل  
عن نصابين وحصل بالتجارة اخر الحول جازا اذا العبرة هنا بحزه  
وكذا بالمتوالد بالنعم اذ حول النتاج حول الاصل وفي وجه لانه  
قدم زكوة العين على النصاب لا بغيره خلافا له بناء على انه يضم  
الحاصل الى مامعه في الحول ولا عن عامين لانه لم ينعقد حول الثاني  
وفي وجهه وعنده ولداه في رواية نعم لاخذ عليه السلام  
عن العباس قلنا محمول على مالىن مختلفي الحول او على التعجيل



مرتين وهو محزان بقي المالك بصفة الوجوب الى اوانه والمستحق  
بصفة الاستحقاق وقته ولا عبرة بعروض المانع كالارتداد  
والاستغناء بين الاداء والوجوب على الاظهر لانه مستحق  
وقتهما **وعلى رايهما** العبرة بوقت الاداء فقط فلو تلف في يد الامام  
او المدفوع اليه ولم يوجد له مال وقبضه بلا سوال ضمنه من ماله  
على الاظهر لان المستحقين اهل رشد لا على **رايها** لان يده كيدهم  
**قلنا** لا ان اخذ بلا سوالهم وكذا لو فرط ولو قبضه بسؤال واحد  
حسب عليه لانه وكيله بسؤالهما على المستحق اذا المنفعة له  
كالاستعير وفي وجهه على المالك ان جانبه راجح اذا الدفع والمنع  
اليه وحاجة الاطفال كالسؤال لأحاجة البالغين على الاظهر  
لانهم اهل نظر واستقرضه كالتعجيل وان لم يحجز استرده ان شرط  
**خلافه** او علم القابض ذلك على الاظهر كالاجرة عند الانهدام  
ولو تلف النصاب لبطالان تعيين الجهة بلا ارش وزيادة منفصلة  
اذا استحقه يوم القبض على الاظهر كالموهوب وان انكر صدق ان  
الاصل عدمه والا فلا بل يقع نفلا كما لو اخرج عن الغائب وقيل  
يسترد مكن ظن دينارا فقضاءه اجيب بانه لا يمكن حمله على الفصل  
والاول راجح لانهما من باب واحد وقيل ان فرقه الامام تقريرا  
للتصديين للقرينة اجيب بانه يفرق غيره ويتطوع ايضا وان تلف  
استرد المثل او قيمة يوم القبض كالمستقرض فانه تملكه به وفي  
وجه يوم التلف لانه تمليك بان فساد اجيب بالمنع فلو عجل  
بنت مخاض عن نصابها فبلغت بالتوالد نصاب بنت لبون استردا

وان صارت بنت لبون لان ما اخرج غير الواجب والزيادة حصلت  
في ملك المستحق وجدد وان تم النصاب به كالزائد ولو تلف لانه  
كالباقي لا النعم على الاظهر اذا المسترد القيمة والنصاب لا يتم وعنده  
وجوب التجديد مع عدم رد الزايد المنفصلة والارش متنافيا  
لانه ان زال عن ملكه فلا تجديد لعدم بقاء النصاب والا لزم ردها  
لحصولها في ملكه اللهم الا ان يقال زال عنه حقيقة وهو كالباقي  
حكما **وعنده** انه كالتالف فلا يضم الا ما في يده فلا يجعل عن نصاب  
فقط **قلنا** هو في حكم ملكه كالدين وجدد الامام بالمرحعة البتة  
الثالث في الفطرة والصدقة ومستحق الزكاة وفيد ثلاثة فصول  
**الاول** في الفطرة وهي واجبة لما روى ابن عمر انه عليه السلام  
فرض زكاة الفطر وقتها غروب الشمس ليلة الفطر الى غروبها  
يومه اذا الفطر حينئذ قيل **وعندها** طلوع فجره اذا الفطر عدم الصو  
فيما يقبله **قلنا** بل عدمه مطلق او قيل هما لان الفعل يطلق على كل  
واحد منها فيجب لولد وزوجة وعبد ولو مغصوبا وبما توبعده  
لا ان حصلوا على الحر لكل مسلم بمونه صاع او ما يجز من غالب قوت  
بلد المخرج عنه او الخبز اذا فضل عن حاجاته حتى الخادم ودينه  
وقوت مونه يوم العيد حينئذ كناية حامل لا في مذهبه وامة  
الزوجة الخادمة لها ولداه من تبرع بمونه شخص شهر الرمة فطرة  
لنا انها تابعة لوجوبها وهما البحات الاول لا تجب على المكاتب  
كالزكاة ولداه نعم لانه مالك ولا على سيده اذا لا يلزمه نفقته وتجب  
على حر البعض وفي المشترك بالقسط ان لم يكن مهابة والا فعلى من



يقع في نفقته كالنفقة وعلى الكافر لقريبه وعبد المسلمين تطهيرا  
لها بخلاف العكس **وعند** بالعكس لنا انه ليس من اهله وتقيد  
عليه السلام بالمسلمين وبعبد مملوك لمسجد ورباط في ما لهما  
لقوة الملك لنفوذ التصرف بخلاف الموقوف **وعنده** لا تجب فطرة  
الزوجة والاصل والولد الكبير وعبد التجارة وفي المشترك لنا  
قوله عليه السلام ادا وصدقة الفطر عن تمونته ولا يجب لزوجة  
الاصل ومستولته وزوجة العبد بنا، على انها تلاقى المودى عنه  
اولا على الاصح لقوله عليه السلام على كل حرا وعبد والتجمل عنهما بعد  
الوجوب وهو مشروط باليسار بخلاف النفقة قيل يجب بناء على  
انها تلاقى المودى ولا تستقر في زمة المعسر وتلزم سيد الامة  
والحر على الاصح وجاز اخراجه بلا اذنه بيساره كالاب على الصغير  
لا الكبير **الثاني** لا تجب **عنده** ما لم يملك نصا بأكال زكاة ووفرى بانها  
تزيد بزيادة المال وبالعكس بخلافها ولقوله عليه السلام لا صدقة  
الا عن ظهر غنى قلنا المراد التطوع لنا قوله عليه السلام او كبير  
او غنى او فقير والقياس على الكفارة ومذهبه لو ايسر يوم الفطر لمنت  
لبقاء وقت الاداء قلنا العبرة بوقت الوجوب بخلاف الكفارة لثبوتها  
في الزمة وعند الضيق قدم نفسه على الاظهر لقوله عليه السلام  
ابدأ بنفسك ثم تقدم النفقة فلو فضل بعض صاع وجب اخراجه  
محافظة للواجب بقدر الاستطاعة وفي وجه لا كالكفارة ووفرى  
بان لها بدلا وان الفطرة تتبع بعض الجملة بخلافها وبيع جزء عبد  
يستغنى عن خدمته لفطرته والصاع خمسة ارطال وثلاث

والرطل مائة وثلثون درهما وقال بعض مائة وثمان وعشرون واربعة  
اسباعه وهو ستة دواينق **وعنده** ثمانية ارطال والواجب من البر  
ودقيقه او سويق او الزبيب نصفه ومن التمر والشعير صاع لنا  
قصة مالك والبي يوسف واعتبار احمد وقول ابى سعيد كما خرج  
صاعا من الطعام **الثالث** لا يخرج الا من سليم المعسر والا فطول بن  
والجبن في معناه ان لم يزرع زبده قيل **وعنده** لا من الاقطا ولا عشر  
فيه لنا حديث ابى سعيد فلا يخرجى المنعيب كالمسوس والدقيق  
والسويق والخبز اذا الحب يصلح للملا يتصلح وريهم ما جاوز الدقيق  
ولده لا الا من مورد النص قيل **وعنده** لا عبرة للغالبان او في قوله  
عليه السلام او ساعا للتخير قلنا لا بل للبيان كقوله تعالى ان يقتلوا  
او يصلبوا لنا انه عليه السلام امر باغناء الفقراء وانما يحصل بالقات  
**وعنده** التساوى خير والا شرف قوتا كالبر ثم الشعير ثم التمر ثم  
الزبيب افضل ولده التمر ثم الزبيب ثم البر ثم الشعير والاداء قبل  
الصلوة لا يجوز منه مما لو احد وجاز على رايهم لنا لو بعض لا يخرج  
صاعا من المذكور في الحديث وجاز للمحتاج اخذ ما خرج خلافة  
لاختلاف الجهة **الفصل الثاني** في الصدقة تستحب في رمضان  
وعند امرهم والكسوف والمرض والسفر ومكة وفي الغزو والحج  
الوقت الشريف اكد لقول ابن عباس فكان اجود ما يكون في شهر  
رمضان لمن فضل عنه وعن عياله ودينه وجميع ما فضل ان  
وثق بالصبر على الاضافة كما فعل الصديق ولا يجوز للمحتاج  
لنفقة او دين لقوله عليه السلام كفى بالمراء اثما ان يضع من يقوته



ولأنه حق واجب فلا يترك لنفل وفي وجهه يكره لقوله عليه السلام  
 ثم يجلس بعد ذلك يتكفف للناس إنما الصدقة عن ظهر غنى والأفقر  
 الصدقة على الأقارب الأقرب فالأقرب والجيران وقدم القريب في  
 البلد على الجار الأجني وأهل الخبر لقوله عليه السلام الصدقة على  
 القرابة صدقة وصلة ولقوله عليه السلام لامرأة ابن مسعود  
 لزوجك وولدك أحق من تصدقت وأخفاها لقوله تعالى وإن  
 تخفوها ولقوله عليه السلام صدقة السر تطفئ غضب الرب لأنه  
 أبعد من الريا بخلاف الزكاة ترغيبا للغيره ونفيا للهمة وإن يتصدق  
 بما يحبه لقوله تعالى لن تناووا البر حتى تنفقوا مما تحبون ويحل للغني  
 وكره له أخذها وحرمان ظهر الفاقة كسواله وبنى هاشم ومطلب  
 لأن فاطمة وعلياً تصدقا عليهما قبل أن يعموا قوله عليه السلام أنا  
 أهل بيت لأحل لنا الصدقة قلنا المراد الزكاة والكافر لقوله تعالى  
 ويتموا وأسيراً وينبغي أن لا تمتنع منها لقلتها لقوله تعالى فمن يعمل  
 مثقال ذرة خيراً يره ولقوله عليه السلام ولو بشق ثمرة وإن  
 يتصدق بطيب نفس وكره أن يملك مما تصدق من المصدق عليه  
 بمعاوضة وهبة وإن يتصدق بردي وبمال فيه شبهة وندب  
 للفقير أن يعفف عن السؤال ويقصد به أهل الصلاح وحرمان من  
 بها وبطل ثوابها **الفصل الثالث** في مستحق الزكاة والفطرة  
 وهم ثمانية أصناف لقوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية الأولى  
 الفقير من لا يقع ماله موقعاً من حاجته وكسب يليق به ولوله دين  
 موجد وما لا غيب مسافة القصر ومسكن وثوب يتجمل به وعبد

يحتاج إلى خدمته وكتب يحتاج اليها في النفقة الثاني المسكين من  
 يقع ولا يكفيه وعنده هو أو من لفقيه ومذهبهما من زاد فإن لنا  
 قوله تعالى أما السفينة فكانت لمساكين وإنه عليه السلام كان  
 يتعوز من الفقر ويسأل الله المسكنة للمكفي بنفقة القريب والزوجه على  
 الأظهر ولوناشرة لأنها قادرة عليها بتركه والمشتغل بعلم الشرع إذا  
 تشوش تعلمه بالكسب تركه لأب العباداة إذا الكسب أولى لقوله عليه  
 السلام الكسب فريضة بعد الفريضة لا المعطل في المدرسة  
 وغير المشتغل منهما ويصدق كل في دعواه لا في تلف المأل ويخلف  
 إذا تم ويطلب ببنيته الإعالة لسهولة تصرف اليه كفايته  
 سنة وفي وجهه كفاية العريان يدفع اليه ما يشتري عقاراً يحصل  
 منه كفايته غالباً وإلى المحترف ما يشتري له حرف والتاجر راس  
 مال تجارته ما يفي برجحه كفايته غالباً إلى البقي خمسة دراهم و  
 الباقلان عشرة والخباز خمسون والنقال مائة والطارق والف والبراز  
 الفان والصير في خمسة آلاف والجوهري عشرة آلاف **وعند**  
 لا يدفع مقدار النصاب ولا يدفع إلا من يملكه ولناه أكثر من خمسين  
 درهماً ولا يدفع إلى من يملكها أو مقدارها من الذهب لنا أنه عليه  
 السلام اعتبر الكفاية في قوله حتى يصيب سداداً من عيش **الثالث**  
 العامل الساعي الفقيه بباب الزكاة أهل الشهادة والحاسب والكاتب  
 والقسام والمحاشرو العريف لا الكيال والعاذلان كالألتوفية للوجوب  
 كوفية البائع وفي وجه نعم إذا إيجاب الأجرة على المالك إذا زاد للوجوب  
 اجيب بالمنع ولا الإمام والقاضي لعموم عملهما وكل أجر عمله فإن



زاد الثمن فالزائد للبقية وان نقص في كل منها اذا العمل لم او من سهم  
المصالح ان راى الامام وقيل منه الرابع المؤلفه ضعيف النية في  
الاسلام ويصدق فيه لان عليه السلام اعطى عينيه بن حصن  
والاقرع بن حابس وشريف يتوقع بمراقبته اسلام نظرانيه بالبينة  
فانه عليه السلام اعطى عدى بن حاتم والزرقان بن ندر قتل **عندهما**  
لا يعطيان لاستغناء الاسلام عن التالف وقوم قريو من الكفار  
او من مانع الزكوة وتالفوا على جهادهم وكان تالف قلوبهم بعطية  
اهون من بعث جيش ويعطى كل ما يراه الامام لان النضر عين المؤلفه  
سهما وهؤلاء اقرب الى مقتضى اللفظ قليل يعطون من سهم المصالح  
لعموم المصلحة **الح** مس الرقاب المكاتبون صحيحة العاجزون عن  
الاداء ويدفع اليه ولو كسوبا قدر دينه ولو موجلا اذ ربما يتعسر  
الاداء اذا حل بشاهدين وتصديق السيد على الاظهر والاستفاضة  
والاولى الدفع الى السيد باذنه احتياطا ولا يجوز بدونه لانه المستحق  
ولاله صرف زكوة اليه لانه يعود الى ملكه وجاز لاداء وله  
ان يتجر فيما اخذه طلبا للزيادة وينفقه ويؤدى الدين من كسبه  
وفي وجه ليس له الانفاق والغارم مثله فلو عتق بغير ما اخذه  
استرد ولو سلم ان بقى لانه لم يحصل المقصود لا ان ملكه غير السيد  
فانه يغرمه وان تلف بعد غرم لا قبله ولو ا تلفه وكذا لو عجز نفسه  
والغرم يتعلق بذمته لان ما اخذه كان برضا صاحبه وفي وجه  
برقبته ومذهب يشترى عبدا فيعتقون **ول** اداء جواز الامر في رواية  
لنا ان ظاهر قوله تفك في الرقاب يقتضى صرف اليهم كما في سبيل الله

السادس الغارم من استدان لنفسه ان اعسر ولو موجلا وكسوبا  
كالمستدين لعمارة المسجد وقرى الضيف لا لمعصية فان تاب دفع  
اليه كابن السبيل اذا تاب في الرجوع وفي وجه لا اذ لا يوم من ان يعود  
اولضمان معسر معسرا او موسرا بلا اذنه او لاصلاح وان غنى بالنقد  
لانه عليه السلام لم يفرق بين الغنى به وبغيره في حديث قبضة وفي  
وجه ان غنى به فلا لانه القياس وخولف في العقار اذ في بيعه هناك  
المروء اجيب بان المطلوب اطفاء الفتنة وهو مشترك وحكمهم في  
التعرف والعطا كالرقاب **سابع** سبيل الله الغازي المتطوع ولده  
الحاج ايضا في رواية لانه سبيل الله **قلت** اهل التفسير لم يملوه الا على  
لجها يعطى النفقة والكسوة ومونة السفر الى الرجوع ويملك الفرس  
والسلاح ويستاجر ويعار وان كان غنيا **عنده** لنا قوله عليه السلام  
اولغاز في سبيل الله فان لم يغز استرد منه ما بقى كابن السبيل ولو دابة  
**الثامن** ابن السبيل معسر من شى سفر او مجتاز على الاظهر لا لمعصية و  
**عنده** لا المنشى لنا القياس على المجتاز ويدفع اليه ما يحتاجه بحسب  
حاله الى الادب لا الإقامة او بلوغه الى موضع ماله وهى له المركوب  
ان طال سفره او لا يقدر على المشى وهنا البحوث **الاول** شرط في كل سهم  
الاسلام **ول** اداء جاز ان يكون المؤلفه والعامل كافرا لنا قوله عليه السلام  
تؤخذ من اغنياءهم وترد الى فقراءهم **وعنده** صرف الفطرة اليه وان لا  
يكون هاشميا ولا مطلبيا ولا مولى لهم وجاز لاداء ان يكون عاملا او غارما  
لاصلاح او غازيا لنا قوله عليه السلام وانها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد  
ولقوله عليه السلام مولى القوم من انفسهم **وعنده** ولده في رواية



بني مطلب لنا قوله عليه السلام نحن وبنو المطلب شيء واحد وقيل  
ان حرموا عن الجنس حل لهم لان سبب حرمانهم استغناؤهم كالمترقة  
واجب بالمنع لعدم استحقاقهم مطلقا ولا عبدا ولا ابا جاز عالمنا  
الثاني يجب استعابهم **وعندهم** جازا لا اقصارا على صنف لانه  
تكملة اضاف اليها بلام التملك فكانت مشتركة كهذه الدار لزيد وعمر  
والوصية والتسوية بينهم وعلى الامام استعاب الاحاد وله تخصيص  
بعض وبعض بالآخر والتسوية بينهم عند التساوي الحاجات وعلى  
المالك ان تيسر لا التسوية وجاز له الاقصار على عامل وثلاثة من كل  
لانها اقل الجمع ورايهم اعلى واحد ولو وقع باثنين غمرا اقل متمول  
بناء على جواز التفصيل بينهم وقيل الثلث من نصيب الصنف لانه  
لثلاثة فان فقد صنف او فضل سهمه على الكفاية ونزع على الباقي  
بالسوية على الاظهر ومن فيه وصفان ياخذ بواحد اعتبار الوحدة  
ولان العطف يقتضي التغاير يجب بان تغير الجهة كاف قيل  
وعنده اعتبار التعدد الوصف كذوى القربى الغازي وقيل ان لم  
يتجانسا كالغازي الغارم لنفسه او الغازي الفقير كاجتماع فرض  
وتعصب كابن عم اخ لام لا ان تجانسا كالفقير الغارم لنفسه والغا  
الغارم لاصلاح كاجتماع فرضين في واحد كاخت هي ام ومذهبها  
جاز دفع اصع من الفطرة الى واحد **لث** لا يجوز نقلها والفطرة  
من موضع المال والمودى عنه ولودون مسافة القصر لقصة  
معاد ولا نه يوحش مستحقه لامتناد اطاعهم قيل يجوز لعموم  
الاية قلت مخصوص بالحديث وقيل لا ويسقط الفرض كالتاخير

قلنا بل كالصرف الى غير المستحق وكره **عندهم** او وجبان فقد واو  
فضل عنهم وجاز نقل الكفارة والوصية والندرا لان اطاعهم غير  
ممتدة اليها فلو تفرقة الاموال بوردى قسط كل في موضعه وان  
وقع تشقيص ففي اي موضع شاء كشاة عن اربعين في بلدين ويستحق  
اهل البدن ومن معهم وان لم ينقل الى قرب البلاد حين الوجوب وان  
استقروا في مسافة القصر ان لم يميزوا والا فكل حلة كفرية  
فان قيل متى يستحقونها قلنا نص يوم الوجوب ونص يوم القسمة  
فحملوا الاول على ثا اذا انحصروا في موضعه والثاني على ما اذا لم  
ينحصر وفيه فلو مات واحد او غاب او ايسر بعد وقبلها لا يسقط  
حقه الثابت بتغير حاله في دفع الموارثة وان لم يستحقها ولو قدم  
غريب لم يشاركهم على الاول وعلى الثاني بالعكس لعدم ثبوت حقه  
ولا يجوز للامام والساعي بيع شيء منها الا ضرورة وبطل وسن  
وسم نعم الصدقة والفي وكره **عنده** لنا قول انس انه يسم ابل  
الصدقة وكتب عليها الله او زكوة او صدقة وعلى الفجرية او صغار  
والاولى في الغنم الاذن وفي غيره الفخذ وكره على الوجه لهية عليه  
السلام وفي وجه يحرم وجاز خضام ما يؤكل لحمه في الصغر لا في الكبر  
وما لا يؤكل **كتاب** الصيام والافضل فيه قوله تعالى كتب  
عليكم الصيام وفيه بابان الاول في الصوم وفيه فصول الاول  
في سبب صوم رمضان وهو شهوده لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر  
فليصمه ولا يثبت الا بالاستعمال شعبان او رؤية عدل الهلال  
لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته ويثبت بشهادة عدلين وفي



رمضان بعدل احتياط للعبادة لا في مذهبه لقوله عليه السلام  
فان شهدوا ذوا عدل فصوموا قلت مفهوم القبول ليس بدليل  
وبالقياس على هلال غيره ووفق بالاحتياط وبانه عليه السلام  
امر بالصوم برواية ابن عمر وحده واعرابي وعنده به في الغيم وبكثير  
في غيره فقل عددا القسامة وقيل اكثر اهل البقعة لنا القياس على  
الفطر ولداه برواية تقدير ليلة الثلاثين ان كان في المطلع غيم  
او قدر لقوله عليه السلام فاقدروا قلنا اكمال شعبان لان روى  
ايضا فاقدروا له ثلاثين والاصح ثبوت به شهادة الفرع كالزكاة  
واتلاف يوازي المسجد فلو ضمنا بشهادة عدل ولم نرى الهلال بعد  
ثلاثين لفطر لتمامه وفي وجه وعندهم لا اذ يلزم الافطار بقول واحد  
قلنا جاز ضمنا كالنسب في ضمن الولادة فان قيل عدم الرواية في الصوم  
تقدح في شهادته قلنا لا لعدم رؤية الجمهور وثبوت في موضع  
ليثبه لما دون مسافة القصر لانه حد البعد شرعا وفي وجه  
لمتحقق المطلع وفي وجه لذلك لا قليم وفي وجه وعندهم لكل اذ حكم  
واحد قلنا ممنوع اذ سير القمر يختلف باختلاف التباعد لنا قول  
ابن عباس كريب هكذا امرنا عليه السلام فلو سافر الى موضع  
روى فيه الهلال وبالعكس تجب الموافقة لانه صار من جملة  
وقضى يوما ان صام ثمانية وعشرين وفي وجه لا لزامه حكم  
منتقل عنه قلنا زال بالنقل ولهذا امر ابن عباس كريب بالصوم  
ولزمه الامساك ان عید ورواية الهلال بالنهار للمقبلة لرواية  
عائشة وكتاب عمر ولد هلال رمضان قبل الزوال للماضية في رواية

احتياط وفي هلال شوال روايتان قلنا لا احتياط قبل الثبوت ولا  
عبارة بقول المنجم مطلقا فلا يصوم وان على بالحساب انه اهل اذ  
تحكيمة فتج شرعا **الفصل الثاني** في ركنه وهو امر بالنية  
بالقلب فيجب ان ينوي لكل يوم قبل الزوال للنفل ويحكم بالصوم من  
اوله على الاظهر وقبل الفجر للفرض نية معينة جازمة كصوم الغد  
عن فرض رمضان ولا يشترط تعيين السنة والاضافة الى الله تعالى  
والاداء والاكمل ذكرها ومذهبه ولداه في رواية لوني ليلة الاولى  
جميع الشهر جازاذا المجموع عبادة واحدة قلنا ممنوع والا لوجب كذلك  
ولفساد الكل بفساد البعض كالصلوة ولما لم يزل على من اسلم في ثلثه  
او بلغ وعنده جاز قبل الزوال لفرض لم يكن قضاء وكفارة ونذرا  
مطلقا كالنفل قلنا انه اجدر بالتخفيف ولانه عليه السلام قال  
في عاشوراء ومن لم ياكل فليتم صومه وكان واجبا قلنا لانه لم يامر  
بالقضاء او وجب لنصف اليوم بخلاف غيره قلنا قوله عليه السلام  
لا صيام لمن لم يبيت ومذهبه للنفل ايضا لعموم الخبر قلنا خص بقوله  
اني اذا صائم قيل ولداه بعد الزوال للنفل لعدم الفرق كاجزاء الليل  
ووفق بان معظم النهار فايت بعده والخبر ما ورد الا قبله وعنده لا يجب  
التعيين في رمضان والنذر المعين فلو نوى غير المعذور في رمضان  
قضاء او نذرا او مطلقا انعقد عنه لانه يستحقه والمعدورات  
عقد عما نوى لنا القياس على صوم القضاء والكفارة فان قيل تعييز  
الوقت تعيين الوقت يغني عنه لاستحقاقه قلنا لا مدخل له في ذلك  
كالصلاة فلو نوى ليلة الثلاثين ان يصوم غدا عن رمضان وبان



منه لم يصح لانها ليست بجازمة واما اذا ظنه بقول صبية ذوى  
 رشد وامرأة او عبدا وباستصحاب كما لو نوى ليلة الثلاثين  
 من رمضان على التردد او باجتهاد او بعادة كانقطاع قنوت قبل الصبح  
 اذ غلبة الظن في مثله كاليقين ولا يختص بالنصف الاخير ولا يجب  
 تجديدها بعد الاكل والجماع والتنبية من النوم على الاظهر **الثاني**  
 الامساك عن الجماع عمدا والاستمنا والاستقاء وان لم يرجع  
 شيء لا قلع النخامة ولو من مخرج الحاء ودخول عين جوفه وان لم يكن  
 محيلا في منفذ ظاهر قصد اذ اكر الصوم وهنا البحوث **الاول** لو طلع  
 الفجر وهو مجامع فنزع صح لانه امسك ومذهبهما لا يوجب الكفارة ولده  
 لان النزع جماع لوجوده لا لتذاقلنا لابل تركه كن حلف ان لا يلبس  
 الثوب فنزع والفساد منوط به لا التلذذ فان قيل المفسد مقارنه  
 فلا ينبغي قلنا لا اذ النزع ليس جماعا وان استمر فلا وكفرا **عنده**  
 لانه لم يفسد به قلنا مع انعقاده به فصار كما لو افسد به ولفظ  
 الطعام كالنزع **وعنده** لا يفسد بالاستقاء ان لم يكن ملاء الفم  
 لنا قوله عليه السلام ومن استقا فليقض فيبطل بخروج المنى  
 بلسر وقيلة وتكره لمن لا يملك اربه لا غيره لانه عليه السلام  
 قبل وهو صائم لا يفكر ونظرو مذهب مفسد بخروج النظر  
 بالشهوة **ولده** اذا تكرر لنا القياس على الاحتلام ولقائل ان يفرق  
 بالاختيار **الثاني** يبطل بوصول الدواء الى المامومة او الجائفة  
**وعنده** لا اذا كان يابسا لنا ان الفطر قد دخل وبالحقنة والسعوط  
 ان بلغ الدماغ لا في مذهب مذهب وبالتقطير في الاذن والاحليل على الاظهر

كالسقوط والوصول الى الحلق لا على رايهما كالوضع في الفم وبطعنه  
 في جوفه او طعن باذنه **لا عنده** وبالابتلاع على طرف خيط والمحافظة  
 على الصلاة اولى فينزع او يستلعه اذ الصوم يسقط بالعذر  
 لا بالاكتحال **ولده** يبطل به ان وجد منه طعم لنا انه عليه السلام  
 اكمل في رمضان وبالفصد والحجامة ويكره **ولده** يبطل للحاجم  
 والمجروح لقوله عليه السلام افطر الحاجم **قلنا** منسوخ لانه عليه السلام  
 احبهم وهو صائم في حجة الوداع وبناروى انس وابوهرة والمراد  
 ابطال الثواب لانهما كانا يغتابان ويتشرب المساء وبغبار  
 الطريق وغريبة الذبقي ولو فتح فاه عمدا وبضبط المرأة وجومعت  
 وبالايجار مكرها او نائما او مغنى عليه وقيل ان كان لمداواته  
 يبطل اجيب بانه كغيره لعدم الاختيار وبسبب ماء المضمضة  
 والاستنشاق المشروعين ان لم يبالغ وماء غسل به الفم المتنجس  
**وعنده** يبطل لانه وصل الى جوفه بفعله لنا انه وصل بغير خيار  
 كغبار الطريق وبخا الصريق طاهر من معدنه ويوجعه بعلك  
 على الاظهر كما لو ابتلع متفرقا بخلاف محترقات القيود كجربه  
 بما بين الاسنان على الاصح والنخامة بقدره الملح فيهما واخراج  
 الحيط ثم ادخاله لا اللسان على الاظهر لانه معدنه **الثالث**  
 لو اكره فاكل او جامع فسد لانه اكل الدفع الضرر عن نفسه ولا  
 اثر له كالاكل والشرب للمرض والدواء قيل **لا ولده** في الاكل والشرب  
 كما لو اوجرو فرق بانه باشر اكرامه الا ان اكل قليلا ناسيا  
 او جاهلا قريبا العهد او نشاء في بادية ومذهب يفسده كترك



النية وفرق بانها من المأمورات وانه من المناهي كالإكلام في الصلوة  
لنا قوله عليه السلام من شئ وهو صائم فاكل وشرب فليتم  
صومه وكثيرا في وجهه ورايهما العموم الخبر قلنا انه نادر او جامع  
كذلك كالاكل ولقول ابن عباس قيل ولداه يفسد ويوجب  
الكهارة كالحج وفرق بانه اكد لاستواء العمد وغيره في محظوراته  
ويحكم عليه السلام بالكهارة بالاسوال عن نسيان قلنا لانه  
كان عمدا لقوله هلك وجاز التسمي بالاجتهاد وغيره للاستصفا  
والا فطار بالاجتهاد وفسدان غلط وحرمة بغيره وبطل اذا اصل  
بقاء النهار لا ان بان الصواب **الفصل الثالث** في شرايطه وهي  
العقل والاسلام والنقاء عن الحيض والنفس كل اليوم ولا باس  
بالنوم جميعه لانه يزول بالتنبيه والاغناء ان عدم في جزء  
ليتصور القصد اليه قيل في اوله رعاية لوقت الشروع وقيل  
في طرفيه رعاية للدخول والخروج **ومذهبه** في اكثره بعد الفجر  
وفي قول مطلقا وقيل كالنوم والفرق بين وقيل كالحيض ويحمل  
على المستغرق وقابلية اليوم لا العيد ولا ينغقد النذر خلافا  
له لنهييه عليه السلام والنهي يدل على فساد المنهي وايام  
التشريق لقوله عليه السلام لا تصوموا في هذه الايام ولداه  
يقبل الفرض في رواية قيل **ومذهبه** يصح صوم التمتع لان عايشة  
روت انه عليه السلام رخص وكره غيره **في مذهبه** ورمضان كغيره  
ويوم الشك لا يقبل نفلا لاسبب له وهو الثلاثون من شعبان  
ووقع في السنة رويته ولم يقل احد رايته او شهد عبيداو

نسوة اوفساق بها وعندهم يقبل وكره في مذهبه وعند الواجب  
لنا قوله عليه السلام من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم وجاز  
ماله سبب لقوله عليه السلام الا ان يوافق صياما كان يصومه  
احدكم ولا ينغقد النذر اذا المنهى عنه لا يكون عبارة **الفصل الرابع**  
في سننه وهي تعجيل الفطر اذا يتقن الغروب بتمر ثم ماء للحديث  
والتمحور لقوله عليه السلام تسحروا وتأخير لما روى ان بين سجود  
وصلوة الصبح قدر خمسين اية وغسل الجنابة قبل الضيق والكف  
عن نحو الكذب والغيبة والشهوات لانه سر الصوم لقوله عليه السلام  
فليس لله حاجة في ان يدع طعامه وشرابه لقوله عليه السلام  
فلا يرفث ولا يجهل وترك الحجامة والعلك وذوق الطعام ومضغه  
للطفل والسواك بعد الزوال وان يدعو اللهم لك صمت وعلى  
رزقك افطرت وان يفطر معه غيره ثم يعطيه ما يتيسر له لقوله  
عليه السلام من فطر صائما فله مثل اجره ولرمضان اكثر التلاوة  
والاعتكاف لاسيما عشر الاخير لطلب ليلة القدر وهي فيه  
وفي الاوتار اخرى وفي ليلة الحادي والعشرين والثالث والعشرين  
ارجى وحرم الوصال وكره في وجه **الباب الثاني** في الافطار  
وفيه فصلان **الاول** في مبيحه وهو خوف الهلاك كالعطش المبرح  
والاكراه ومرض يضر ربه معه ولو طرى لوجود الموجب وسفر  
القصر وان نوى لدوام العذر ولانه عليه السلام افطر بعد  
العصر لا ان طرى كالمسح في الحضر ثم سافر والاحرام بالصلوة في  
سفينة ثم سارت ولداه يفطروا لان زوال الزوال المرخص كما لو اقام



في الصلوة ولا افطار افضل ان تضرر لقوله عليه السلام ليس من  
 البر الصيام في السفر **الفصل الثاني** في مقتضياته وهي اربعة  
**الاول** القضاء فيجب على كل مكلف مسلم تركه او مرده حتى يحايض  
 لا الهرم الذي لا يطيقه على الفور ان تعدى به لقوله تعالى فعدة  
 من ايام اخر فيجب على من افاق من الاعماء لانه نوع مرض وانما  
 لم يوجب قضاء الصلوة لتكررها فيقضي في المشقة والضيق اذا  
 بلغ صايما وجبان يثمه والام يقضى لانه مشروط بوجوب الاداء  
 وكذا المجنون اذا افاق على الاصح ومذهبه يجب عليه كالمغني وفرت  
 بان يصح منه والمريض وعورض بالقياس على الضبي **عنده** اذا افاق  
 في اثناء الشهر لث القياس على ما لو دام الى آخره ومن اسلم في اثناء  
 النهار لا يجب قضاءه كالضبي وقيل يجب لانه كان مخاطبا به  
 من اوله بخلاف الضبي وعلى رايهما لا على المرتد لنا ما في الصلوة  
 ولا يجب التتابع فيه لقوله عليه السلام ان شاء فرقه وان شاء  
 تابعه ويستحب لقوله عليه السلام فليسرره ولا يقطع **الثاني**  
 الامساك يجب في رمضان تشبيها ويثاب عليه على الاظهر على  
 من لا يباح فطره حقيقة كيوم الشك اذا ثبت انه من رمضان  
 لوجوب الصوم حقيقة وقيل لا كالسافر اذا قدم وفرق بوجود  
 المرخص حقيقة مع علمه بانه منه والاصل في ذلك نداء عاشوراء  
 وايضا الامساك والنية واجبان فلا يسقط احدهما بفوات الآخر  
 لا على المسافر والمريض وان لم ياكلا لان ترك النية كالاكل لقوله  
 عليه السلام من قدم من سفره مفطر اكمل فطره والمجنون والضبي

٧٦ والكافر اذا زال عذرهم لانهم لم يدركوا ما يسع الصوم ولا امر به ويجب  
 على رايهما الارتفاع العذر قلنا لا عبرة لارتفاعه بعد الترخص كما  
 اقام القاصر في الوقت **الثالث** كفارة الطهارة تجب على من افسد  
 صوم رمضان بجماع تام اشده للصوم بالقضاء على الاظهر لقوله  
 عليه السلام واقض يوما مكانه قيل لا لحصول الجبر بها قلت جبر  
 الهتك حصل لا الصوم وقيل ان كفر بالصوم لا اتحاد المجلس والسند  
 فيها قصة الاعرابي وسببه هتك حرمة الصوم بالفحش الطرقت  
 ومذهبه كفارة مخيرة لرواية ابي هريرة مكملة بجملة وقلنا للبيان  
 لما ذكرنا فوجب على المنفرد بروية هلاله لانه حثك حرمة صومه  
 وبرؤية هلال شوال وجب الافطار ويخفى لثلاثتهم ولا يجوز على  
 رايهما لنا قوله عليه السلام افطروا لرؤيته وبيان غير المأني  
 لا **عنده** باتيان البهيمة قلنا انه الفحش لا بغيره ومذهب بالافطار  
 لا بنحو الحصات **وعنده** بافطار مقصود لث ان الشارع لم يعرض  
 لما عده والاصل عدمه ولان للجماع مزية ولهذا يفسد الحج ولا على  
 المرأة لانه عليه السلام لم يعرض لها ومذهبه ان طأعت فعليها  
 كفارة والا فعليها كفارتان قيل ورايها وعليها ايضا ان طأعت  
 لا لاشتراك السبب قلنا صومها غير كامل لبطلانه بالحض ولان  
 بطلانه سببا لدخول غايبا ولا على الاكل ناسيا وظن الفطر  
 فجامع كما لو جامع وظن ان الفجر طالع فبان خلافه ولا على المسافر  
 اذا افطر بالزنا لانه لم ياتم ولا على المراهق لنقصان حرمة صومه  
 والمكروه والناسي ولا تسقط بطريان المرض لحصول الهتك عند



عدم المرض وقيل وعنده بل لانه لم يفسد صوما مستحقا قلنا  
لا عبرة لطريان الرخصة بخلاف الحيض والجنون والموت على الاصح  
لانها منافية ويستقر في الذمة اذا عجز كجزاء الضيد قيل ولداه  
لانه عليه السلام لم يامر بها عند الميسر قلنا يجوز تاخير البيان الى  
وقت الحاجة ولا يجوز صرفها الى اهله كسائر الكفارات وفي وجه  
بلى لقوله عليه السلام للاعرابي اطعمه اهلك **اجيب** كان صدقة  
لا كفارة واذا افسد اياما به فكل كفارة **خلافا** له لنا ان كل يوم عبادة  
فلا تداخل كالحج ولداه لو وطى في يوم فكفر ثم وطى فيه فعليه  
اخرى قلنا الثاني لم يفسد الرابع الفدية يجب مدم من جنس  
الفطرة للفقير والمساكين لكل يوم في تركة من مات وعليه قضاء  
او نذر او كفارة وتمكن منه لرواية ابن عباس وابن عمر وعائشة  
انه عليه السلام قال فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا مدا قيل  
جاز ان يصوم وليه لرواية عائشة انه عليه السلام قال من مات  
وعليه قضاء او نذر او كفارة فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا صوم  
صام عنه وليه قلنا المراد انه يفعل ما يقع بدلا عن صومه لان رواية  
عائشة وهي افنت بالطعام وكالحج وفرق بان النيابة جائزة في الحيوة  
ولداه يصوم وليه لغير القضاء جمعا وعنده نصف صاع من تم  
او صاع من تمر او شعير ولداه مدم من تمر او نصف صاع من غيره  
**قلنا** المروي عنه عليه السلام مدم وهو كفارة تامة فجاء صرف امداد  
لي واحد بخلاف امداد الكفارة لا للصلوة والاعتكاف لان كلاهما قبل  
النيابة في الحيوة فكذا بعد موته بالاستصحاب ولداه يفعل الولى

منذورها وعنده لكل صلوة نصف صاع من تمر او صاع من غيره استحبنا  
قلنا الاصل عدم ما لم يثبت عن الشارع وعلى الهدومريض لم يرج لقول  
ابن عباس وابن عمر وابي هريرة بل لا نكير ومذهبنا لا سقوط الصوم كالجنون  
قلنا والاسلم فللبدل وعليهما القضاء عند القدرة على الاظهر كالمغصوب  
وعلى الحامل والمرضع اذا افطرتا خوفا على الولد ولو باجرة ولا ولا قيل  
وعنده يستحب وقيل ومذهبنا لا على الحامل لانها تخاف على نفسها  
بتوسط الحمل لنا قوله عليه السلام افطرتا وافدنا وعلى المنقذ من  
الهلاك اذا افتقر اليه كالحامل ويجب حينئذ وعلى موخر لقضاء قابل  
بالاعدل **عنده** لنا قوله عليه السلام لم يطعم عن كل يوم مسكينا ويتعدد  
بتعدد التأخير لوجود السبب وفي وجه لا لان وجوبه لا يخرج عن  
وقت القضاء وهو لا يتكرر **قلنا** ممنوع اذ كل ما بين رمضانين وقته  
وتستقر في الذمة **تذنب** يستحب صوم يوم عرفه كفارة سنتين  
وكره له لم يه عليه السلام وعاشوراء لقوله عليه السلام صيام  
عاشوراء يكفر سنة وتاسوعاء وست من شوال لقوله عليه السلام  
فكانما صام الدهر والافضل التابع وعنده التفريق وكره في مذهبه  
وعشر ذي الحجة والاشنين والخمسين وكره صوم الدهر لمن يضره  
او يفوت به حق وافراد الجمعة والسبت **خلافا** لها وافضل الاشهر  
للصوم اشهر الحرم وافضلها المحرم ولا يجوز لمرأة حضر زوجها ان  
تصوم نفلا بغير اذنه لو روى الاخبار ويجب اتمام الواجب كصلوة  
الجنائز والقضاء موسعا كالصلوة في اول الافروض الكفائية كالعلم  
والنفل لقوله عليه السلام المقطوع امين نفسه ولرواية عائشة



ويستحب تمامه والقضاء ان افطر وكره الخروج بلا عذر وعندهما  
يجب تمامه الا لعذر والقضاء ان افطر لا في مذهبه ان خرج لعذر  
لقوله عليه السلام لعائشة وحفصة اقضيا يوما مكانه قلنا  
محمول على الندب لقوله عليه السلام لامهاني ان شئت فاقضيه  
وان شئت لا تقضيه **كتاب الاعتكاف** وهو لبس مسلم  
عاقل غير جنب وحائض في المسجد زايدا على الطمانية بالنية مع  
الفرضية للفرض وفيه فصلان **الاول** في كفيته وشروطه وهو سنة  
فيصح اعتكاف ساعة وندب يوما صايما وعندهما لا بد منه بناء على  
اسقاط الصوم ولا يجوز لذات زوج ورقيق غير مكاتب بلا اذن لان  
منفعتهما مستحقة وجاز لحز البعض في نوبته ولو طرأ السكر  
والردة والحيض ان وسعه الطهر والجنابة لا باحتلام ونسيان  
الخروج بغير عذر باطله والجنون والجنابة باحدهما والحيض ان لم  
يسعه الطهر قطعه والنفاس كالحيض لعدم بقاء الشرط لا الانغاء  
فيحسب زمانه منه والمحتلم باذرا الى الخروج ان لم يتمكن من الغسل  
والا فله الخروج صيانة لكرمه ونص على ان الردة لا تبطله وان  
السكر يبطله فقل بتقرير النصين وفرق ان السكر ان خرج من اهلية  
اللبث بخلاف المرتد قلنا نص الردة محمول على انها لا تبطل ماضى  
من غير المتابعة والسكر على انه يبطل المتتابع وكره اكاثر المعاملة  
والعقود فيه للحرفة ومذهبه لا يجوز وجاز فيه الفصد والحجامة  
ان من التلوين وجميع المساجد متساوية لكن الجامع اولى للخروج  
عن الخلاف وليلا يحتاج الى الخروج للجمعة ولذا يتعين مسجد

يصلى فيه بالجماعة للرجل بناء على انها فرض قليل وعند جاز للمرأة  
الاعتكاف في المعتزل المهيم للصلوة لانه مكان صلاتها كالمسجد  
للرجل قلنا ليس بمسجد حقيقة ويتعين المسجد احرام والمدينة  
ولا قصي يتعين على الاصح لو روى الشرع بشدة الرجال اليها  
واحرام يقوم مقامهما والمدينة مقام لا قصي دون العكس  
كما للصلوة لا غير على الاظهر وجد رالية ان خرج لا ان عين  
زمان او خرج لما لا يقطع المتابع على الاظهر لشمولها جميعه  
وشروط الكف عن الجماع عدا لقوله تعالى ولا تبشروهن وانتم  
عاكفون وعندهم يفسد بجماع الناس قلنا النسيان في المحذور  
عذر كاكل الصائم وعن مقدماته بالانزال لخروجه عن اهليته قيل  
وعنده مطلقا لانها محرمة فيه كاجماع وقيل لا مطلقا لانها تبطل  
الحج ولا تضر الملامسة بغير شهوة لانه عليه السلام يد في راسه  
حتى ترجله عائشة لا الصوم لان عمر نذر اعتكاف ليلة فقال  
عليه السلام بنذرته ولقوله عليه السلام ليس على المعتكف صيام  
الا ان يجعله على نفسه ولما روى عن علي وابن مسعود وعندهما  
شرط لقوله عليه السلام لا اعتكاف الا بصيام قلنا المراد نفى الكمال  
توفيقا ولا لبت مخصوص فخره غير فريضة كالوقوف بعرفة وقلنا  
وقيل بموجبه **الفصل الثاني** فيما يتعلق بنذره وفيه مباحث  
**الاول** لو نذر ان يعتكف يوما هو فيه صائم لزم كذلك فلو اعتكف  
في رمضان اجزاء لوجود الوصف ولا ينفرد احدهما لعدم ولو نذر  
ان يعتكف صايما او بالعكس او يعتكف مصليا او بالعكس لزمه



الكل من الصلوة ركعتان والجمع في الاولى على الاظهر لتقاربهما  
ولان الجمع بينهما افضل بخلاف الثانية على الاظهر ولونذرا عتكاف  
مدة غير معينة كشهر لم يلزمه التابع ولو نواه على الاظهر كالصوم  
وفرق بتعدنا التابع فيه واجيب بان الفاصل ملغى وبالنقص عما  
نذرا متتابعوا ولزم **عندهم** كدة اليمين والعدة والاجارة وفرق  
بان المقصود هنا الايجاش وبرة الرحم والارتفاق بخلاف اليوم  
على الاظهر لانه لا يطلق على الساعات المتفرقة لان المفهوم منه  
الاتصال وقيل لانه اسم لما بين الطلوع والغروب فعلى الاول لو  
اعتكف في اثناء النهار وخرج بعد الغروب وعاد قبل الفجر ومكث  
الى مثل ذلك الوقت كفى ولو نذر في اثنائه دخل من حينه الى مثله  
ومعينة كشهر وجب والعشر الاخير لزم في القضاء ان لم يشترط  
لانه ضمنى ولو افسد اخره لم يستأنف ولو شرط التفريق لم يلزمه  
از التابع افضل **الثاني** في الاستتباع فنذر شهر يتناول الليالي  
ولو نوى احدهما فقط لانه المجموع بخلاف ما لو نذر يوما ولو نوى  
الليلة ايضا لانه مطلق ويزاد بليلة ويعتبر بالاهلة فان دخل  
في اثنائه فبثلاثين ونذرا يام ان شرط التابع لانها لا ينفك عنها  
وفيه نظروني وجه وان لم يشترطه كلياً الى العشر وفرق بان العشر  
يطلق على الكل وفي وجه لارعاية للفظ ونذرا العشر الاخير فقصر  
كفاه كنذر شهر بخلاف ما لو نذر عشرة من آخره لانه لا يسمى عشرة  
فلزمه قضاء يوم وبنذر يوم قدوم زيد لا يلزم ان قدم ليلا  
ونهار الرزمة الباقي بقضاء على الاصح اذا الوجوب من حين القدوم

17 وجاز الاستثناء من المتابع لمعين كعبادة المريض او لغيره كشتغل  
عن لي فخرج لغير النظارة والتزده ان كان مباحا في الصوم  
والصلوة والحج وقيل ومذهب لانه ينافيه فيلغوا الا ان قال  
الا ان يبدو الى لانه ينافي لنذركا لتحلل عن الصلاة والاظهر فساد  
الاستثناء **الثالث** انما ينقطع متابعه بمبطل لا بالخروج لقضاء  
الحاجة ولو بعيدا غير متفاحش كالغسل عن الاحتلام والاكل والشرب  
لان وجد الماء في المسجد على الاظهر لانه لا يستفيع منه بخلاف  
الاكل والحيض ان لم يسعه الطهر ومرض يخرج على الاصح ونسيان  
واكره والعدة ولاقامة الحدان لم يثبت باقراره وشهادة متعينة  
لم تبرز عند التحلل لوجوب الخروج بلا تقصير ونقض المستثنى  
ولا ان الراتب لانه كالمستثنى لانه اعتياد صعودها والناس استأنسوا  
بصوته وفي وجه ينقطع لعدم الضرورة لا مكانه في المسجد ومطحه  
وفي وجه لا مطلقا لانها من حرير فلو خرج لقضاء الحاجة فاكل لقما  
في الطريق او عاد مريضا بلا عدول وصى على جنازة بلا انتظار ووقف  
بقدرها لم يضر فانه عليه السلام لا يعود للمريض في اعتكاف الامارا  
لا ان خرج ليتوضا ان امكن في المسجد وقضى زمن العذر لا تمام المدة  
لاقضاء الحاجة لاستمراره ولهذا لوجامع فيه بطل اوله لانه كالمستثنى  
عن المدة والمستثنى ان لم يعين الزمان لا مكان حمل الاستثناء على  
نفي التابع والا فلا تعيين حمله على نقصان المدة ويجب لخروج للجمعة  
وبطل الاعتكاف لا مكان الاحتراز به في الجامع وريهما لانه لا بد  
منه كقضاء الحاجة وفرق بالتقصير فيجب ان يعتكف في الجامع



ان وقعت الجمعة في المدة لئلا يحتاج الى الخروج والمحرم اذا خاف الفت  
خرج وبطل الاعتكاف **كتاب الحج والعمره** فرضا مرة  
بلا عارض لجوابه عليه السلام اقرع الحج مرة وقوله عليه السلام  
للا بد قيل **وعندهما** العمره سنة لانه عليه السلام قال لا مانع  
عن وجوبها قلنا رواية ضعيف ولقوله عليه السلام العمره تطوع  
قلنا مرسل والمراد انها تسهل فتطوع بها النفس لنا قوله تعالى  
واتموا الحج والعمره وقوله عليه السلام الحج والعمره فريضتان **وعندهم**  
على الفور لقوله تعالى والله على الناس واتموا قلنا الامر لا يقتضي  
الفور وكالضوم لوجوب الكفارة بالافساد وفرق بان وقت مضيق  
لنا ان الحج وجب في سنة خمس واخر النبي عليه السلام الى سنة  
عشر ومذهب **لوجج** بعد سنة الامكان فقضاء وفيه اربعة ابواب  
**الباب الاول** في الشروط شرطهما الاسلام فيحرم على غير المميز من له  
ولاية التصرف في ماله ولو وصيا وقبلا اما وقيل تحرم حديث ابن  
عباس ويحضره المواقف وامره مقدوره **ولدا** لا يصح على الجنون  
**وعنده** عن الضبي لنا حديث جابر وابن عباس بالتميز فيحرم هو او  
المميز باذنه وزيادة ممن السفر وما لزم بالاحرام كالفدية  
والكفارة اذ عمده عمد على المتصرف لانه اوقعه فيه وقيل في ماله  
لان العبادات تحصل له كالمهر في النكاح وما لزم بالاحرام بارتكابه  
وفرقت بان النكاح لا يقبل التأخير لان الزوجة قد تقوت وعلى  
المميز لقضاء لوجود سببه قيل لا اذا العبادات البدنية لا تجب عليه  
فعلى الاول يصح نظر الى الاداء قيل ومذهبهم الا لانه غير اهل

للفرض وبالتكليف والحرية يقع عن الفرض لقوله عليه السلام فعليه  
حجة الاسلام ولو حصل قبل الوقوف وطواف العمرة يقع **وعندهما**  
لا الوقوع الاحرام حالة النقصان قلنا مستمر فيعيد السعي على الاظهر  
ولا دم اذ لا تقصير منه وقيل بلي لنقصان احرامه وبالاستطاعة  
الموجود وهنا بحثان **الاول** في استطاعة مباشرة وهي امور الاول  
وجدان الزاد والماء والراحلة والعلف بعوض المشل في منازل الغداة  
ومون السفر الى الاياب وشق محل المحتاج واللمرات في وجع مع شريك  
فان بذل الزيادة خسران فاضلة عن نفقة وكسوة عياله الى الرجوع  
ومسكنه وخادمه المحتاج اليه ودينه ولو موجلا ومون النكاح  
ان خاف البغاء وقت الخروج وفيما دون مسافة القصر لا تشتط  
الراحلة لقوى على المشي والزاد لكاسب كفاية ايام ومذهبهم يجب  
عليه ما مطلقا وعلى القادر على السؤال لنا انه عليه السلام فسر  
السبيل بالزاد والراحلة وايضا الجمع بين السفر وواحد منها مشقة  
عظيمة ويجب صرف المستغلات ورأس مال التجارة وان بطلت  
معيشة اذ لا احتياج حال او في وجه ولدا كالتخادم والفرق بين  
والذين الموجل وعلى المعسر وجدانها بعد خروج قافلة بمنزلة  
كالعدم **الثاني** من الطريق نفسا ومالا وبعضا فلزم ركوب البحر  
ان غلبت السلامة كالبر قيل لا لما فيه من الخطر وقيل بلي لعدم  
دلائل الوجوب وحرمان غلب الهلاك واستويا ولو ركبته حين  
لم يجب وتوسط فان لم يوجد في الرجوع طريق سواء او الذي يعنى  
اكثر جاز الرجوع والا فلا وان استوت الجهات على الاصح اذ لا فائدة



فيه ولو كان على المراد من يطلب ما لا لم يجب لانه حشران وبدل  
مكروه لانه يصير باعثا على التعرض بخلاف اجرة البدرة فانه من  
موان السفر لا ان دفعه لمراعات الطريق وشرط خروج محرم وزوج  
ولو باجرة على الاظهر او نسوة ثقات وان لم يكن معهن محرم لان  
الاطماع تنقطع عنهن ولا يكتفى بهن لداء وفي ثلاث مراحل عند  
وقيل تكفي واحدة لان كلاً يتفوى باخرى وليس لها السفر الى  
غير الحج بالنسوة على الاظهر اذ لا ضرورة اليه ولقوله عليه السلام  
لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم **ثالث** امكن السير المعهود  
بالرفقة وقته عادة فيجب على الاعمي ان وجد قايدها عند كالجها  
وفرق بانه ليس اهلا للقتال ويخرج الولي مع السفية او ينصب  
فيما لينفق عليه ولو احرم بعد الحج بالتطوع فله ان يحل له كالمحصر  
لزيادة النفقة ان لم يكن كسب يفي بها فلو خاف المستطيع تضيق  
وان مات او غضب بعد حج الناس استقر وعصى ولو شابا من اخر  
سنة الامكان والا يلزم رفع الوجوب وجواز التأخير وفي وجه  
للاجواز التأخير قلنا الى التقويت وان تلف ماله او اقبل اياهم  
فلا على الاظهر لانه لم يجد مونة الاياب بخلاف الموت قبله اذ  
الميت لا يفتقر اليها ويقدم فرضهما ثم القضاء لوجوبهما باصل الشرع  
ثم النذر لانه واجب ثم التطوع للمستاجر وان احرم بغيره ان عقد  
مرتبا وجاز عندهما التطوع وعن الغير او لانت لقوله عليه السلام  
هذه عنك ثم حج عن شربة ولو نذر صبروره ان يحج في هذه السنة  
فج فيها وقع عنهما لا تيانها التزم والا فعليه حجتان ولو احرم

شخص

شخص عن فرض المعصوب واخر عن قضائه او نذره في سنة جاز  
لان غيره لم يتقدمه وفي وجه لا لانه لم يتقدمه اجيب بان المعتبر  
عدم التأخير ولو احرم متطوع او عن المستاجر ثم نذر قبل الوقوف  
وقع عن نذره لا لزامه قبل الركن الاعظم ولو نوى قارن احد  
النسكين للمستاجر والاخر لنفسه او لاخر وقعا عند على الجديده  
لانه لا يفترقان **الثاني** في استطاعة الاثابة انما يجوز لمن  
او مريض ايساعن البر او كبر او من شاء للميت ولو بالتطوع لانه اليق  
بالمساحة في الواجب الحرام المكلف اذ غيره ليس اهلا له وفي النقل  
العيد والضبي ايضا عن المعصوب بلا اذن لانه اهل لنية ولداه  
يجوز للضحيح قلنا الاصل ان لا يجوز في العبادات البدنية ولم  
يثبت رخصة له ومذهبنا عن الحي لناقصة الخشعية وعندهما لا عن  
الميت بلا وصية ويسقط بالموت لنا حديث بريد ولقوله عليه السلام  
فاقضوا حق الله فلو استاجر من يرجو البر فمات او لا فبر لم يقع عنه  
على الاصح لعدم صحتها ولا اجرة لانه لم ينتفع به ولداه يقع وعنده  
العبرة بالمال وانما ويجب اذا وجد اجرة اجبر موثوق قادر برضى  
تمثله ولو ماشيا فاضلا عما في الفطرة لا عن نفقة مدة الذهاب  
والا ياب على الاظهر اذ يمكنه تحصيله او باذن طاعة ولو غير فزع  
وله الرجوع قبل الاحرام لا فرعا او اصلا ماشيا او معولا على الكسب  
والسؤال للعرة ولا باذل مال ولو اصلا او فرعا لعظم المنه ورايها  
لا يلزم واجد الطاعة لانه لم يجد الاستطاعة قلنا هي شاملة لها  
وتجب على الفور وان وجب بعضه على الاظهر لانه بالتقصير خرج



عن استحقاق التزفية ولا يجبر عليها على الاظهر لانه ليس من الحدود  
وحقوق العباد **تم** صح الاستيجار لهما عينا وقت الخروج وضمنه  
يحمل على السنة الاولى لم يعين وعلى رايهما لابل يرزق فلو استاجر  
فتواب النفقة له وسقط عنه التكليف والحج للاخير لئلا  
يقبل النيابة فكذا الاجارة كالزكاة كالجعالة وشرط علمهما  
بالاعمال لاتعيين الميقات على الاصح اذ ميقات البلد على غالب  
العادة متعين فلو تاخر الاجير واحصر او مات او افسد انفسخت  
اجارة العين للفوات لا الذمة ولو شرط التعجيل وخير المستاجر  
او الوارث على الاظهر ولو مات في اثنائه استحق قسطا من الاجر  
كالخياط قيل لا اذ المستاجر لم ينتفع به ومنع لانه حصل له ثواب ما  
عمله ويوزع على العمل والسير اذ الوسيلة كالمقصود وقيل على العمل  
وحده لا في مقابلة المقصود واجيب بانه مقصود بالغرض لا قبل  
الاحرام كالبناء اذا اقرب الة البناء وبعد الاركان وقبل الاعمال  
الكل والمحصرا اذا تحلل كمن مات فالدم على المستاجر اذ لا تقصير  
منه وفي وجه عليه ولو فات انقلب اليه وعليه القضاء ولا  
يستحق شيئا وكذا الوافد بجماع فعليه الاتمام والكفارة والقضاء  
عن نفسه قيل **وعنده** عن المستاجر لانه قضى ما لو افساده لوقع  
عنه قلنا هو قضاء الفاسد الواقع عنه ولو نوى صرفه الى نفسه  
لم ينصرف واستحق الاجر على الاصح لصحة العقد وحصول المقصود  
فلو احرم من دون الميقات فعليه دم وحط من اجرة ان لم يعد  
اليه لتركه الواجب بنسبته تفاوت ما بين اخرج من بلك

81 واحرامه من الميقات كانه واجر آخر منه واحرامه من محرم كتسعين  
فحط عشرة ولو احرم لنفسه من الميقات لاحتساب المسافة سهولة  
وخزونه على الاصح لانه قصد الحج الا انه اسيرج عمره وقيل ان لم  
يقيموا يجبر بالدم فلا حط اجيب بانه حق الله فلا يجبر به حق  
المستاجر ولو عين ميقاتا بعد من الشرعي فاحرم منه او شرط الاحرام  
من شوال فاخر او ان يحج ماشيا فركب وترك البيت والرمي لزمه  
الدم لان الحق وان كان لادمي لكن يتعين الشارع فله حق ايضا  
وحظ التفاوت على الاظهر لتفاوت الثواب واقرب فسد العقد  
اذ لا يجوز مجاوزته لمزيد نسك فلو خالفه في كيفية اداء فان  
فعل خيرا فقد احسن والاحط التفاوت والدم الناشئ من موافقة  
الامن على المستاجر ومن مخالفته على الاجبر كما لو مات بعد اذ كان  
وقبل الاعمال فلو شرط فيه لزوم الدم التمتع عليه فسد وكونه  
اشترى شاة مجهولة ولو امر به وهو معسر فالصوم على الاجير  
لان ثلاثه في الحج والمستاجر ليس فيه ولو ارتكب محرما فلا حط  
لانه اتم العمل **الباب الثاني** في المواقيت ووجوه ادايهما وفيه  
فصلان **الاول** في المواقيت وقت الاحرام بالحج من شوال الى غروب  
عرفة وليلة النحر على الاظهر لانها وقت الوقوف وقبله يقع للعمرة  
على الاصح **وراي** بما يومه لقول عباد له اشهر الحج شهران وعشر ليال  
**قلنا** لا تناول الايام ومذهب تمام ذي الحجة للآية **قلنا** ان بعض  
الشهر يسمى باسمه كقوله **تعالى** ثلاثه قروء وقولهم رايته سنة  
وتوقيته بهما من جهة الاحرام **وعنده** من جهة الافعال **فغندم**



الاحرام به في غير ما مكروه **لنا** لو كان من جهة الجواز اتيانها  
 فيها وبالعمرة جميع السنة الا للحاج قبل فراغه من اعمال المناسك  
 عن الاشتغال بها وكره **عنده** من عرفة الى اخر ايام التشريق **لنا**  
 كل وقت لا كره في ادائها وكذا الاحرام بها كسائر الايام ومذهب في شهر  
**لنا** انه عليه السلام احرم بها في الشوال وذى القعدة ورواية عايشة  
 ومكانه له مكة للمقيم بها وان قرن وللمتعمع ولمن توجه من المدينة  
 ذوالحليفة عن عشرة مراحل ومن الشام الحففة على خمسين فرسخا  
 ومن تهامة اليمن يلم ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن ومن المشرف  
 ذات عرق على مرحلتين وعموم منصوص على الاظهر لمحدث عايشة  
 وجابر وفي وجه اجتهاد عمر وغيرهم موضع يحاذي واحدا اولائهم  
 حيث منه مرحلتان ومن بينها مسكنة عن النسك جاوز بلا قصد  
 ولده لا يحاذي الا لمن تكرر دخوله **وعنده** لا للافاق وللأجير ماعين  
 ان كان ابعدا والافضل اوله وللشرق العقيق لقول ابن عباس وقت  
 عليه السلام لاهل الشرق العقيق ولكل دارة ولومكيا لان عمرو عليا  
 فسرا قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله به ولقوله عليه السلام من احرم  
 من المسجد الا قضى غفر له قيل ومذهب الميقات لفعله عليه السلام  
**قلنا** ذكر لبيان الجواز ومن ترك الاحرام من الميقات ثم وعليه دم  
 يسقط ان عاد قبل التلبس بنسك **ومذهبها** الا ان احرم لتأكيد الاسأ  
 ولها لمن في مكة اذ في الحل لامره عليه السلام عايشة والافضل  
 الجعرانة محرمه عليه السلام عن ستة فراسخ ثم النعيم محرم عايشة  
 على فرسخ ثم الحديبة على ستة فراسخ لانه عليه السلام قصد

83  
 الاحرام بها قصد المشركون فان لم يخرج صحت عمرته وعليه دم  
 كالاتفاق قيل لا لوجوب الجمع بين الحل والحرمان كالحج **يجب** بمنعه  
 فيه اذ حصوله على سبيل الاتفاق ولغيره ميقات الحج **الفصل**  
**الثاني** في وجود ادائها وهي الافراد ان يحج ثم يعتمر والمتعمع ان  
 يعتمر ثم يحج والقران يجمع بينهما او بالعمرة ثم يدخل الحج قبل الطواف  
 فيجب على المتمتع دم فان لم يجد ثمه وقت الاداء فصيام ثلاثة في الحج  
 وسبعة اذا رجعتم بشرط ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام وهو  
 من مسكنه من مكة دون مسافة القصر لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة  
 الى الحج فما استيسر من الهدى الاية **وعنده** دون الميقات ومذهب  
 اهل مكة وذى طوى **لنا** ان من كان دونها فهو قريب وان يحرم  
 بها شهره **ومذهبها** ان حصل التحلل فيها الرنم **وعنده** اذ حصل  
 اكثر افعالها **لنا** انه لم يجمع بينهما فيها التقديم لحرمانها وان كان الاصل  
 وان يقعا في سنة وان لا يعود الى مثل ميقاته لوقوعهما عن واحد  
 ولانية كالقران وفي وجهه بلى كالمجمع وفرق بان اشهر الحج وقتها  
 ايضا وهذه لا تعتبر في قسمه تمتع لصحة عن المكي وكذا لقران  
 خلافا له وفي وجهه تعتبر باحرام الحج وتقرر لانه حينئذ يصير  
 متمتعاً وجاز ذبحه من غير نافية بناء على انه دام جبراً كسائر  
 الدماء فلا ياكل منه **لا عندهم** الا يوم النحر بناء على انه هدى قلنا  
 لو كان لما سقط بالعود وبعد اعمال العمرة على الاصح لانه حق مال  
 تعلق بالفراغ منها وبالاحرام به لا الصوم لانه عبادة بدنية وجاز  
 على رايها ويجبان وجد قبل الشروع فيه لا بعده ويعتبر



الرجوع الى الوطن قيل **ورايها** الفراغ منه لنا قوله عليه السلام  
وسبعة اذ ارجع وسبعة اذ ارجعتم الى امصاركم ويجب قضاء  
فوايت **وعنده** يسقط ويلزم الدم ولداه لزماء وبفرق بين القضاء  
بتقدير الاداء سزا اعتبارا له قيل ولداه لا اذ التفرق فيه يتعلق  
بوقته كصلوة وفرق بان تفرقه يتعلق بالفعل ولومات الفاقد  
قبل التمكن سقط كرمضان وبعده من غير صوم يجب الغداء كرمضان  
فجاز صرفه الى فقراء غير المحرم قيل يعدل الى الدم لانه اقرب اليه  
فلثلاثة فصاعد دم ولما دونها بالقسط اجيب بان الدم بدل  
الصوم لم يثبت وانه اصل لا يصير بدلا وقيل لاشئ لان وجوب البدل  
للصوم خلاف الاصل اجيب بالمنع بجر يانه في صوم الكفارة ويجب  
**عنده** في القران طوافان وسعيان لنا انه عليه السلام قال لعائشة  
طوافك بالبيت وسعيك يكفيك بحج وعمرك والمجدد لا تدخل  
العمرة على الحج لانه اقوى **وعنده** جاز العكس وفرق بانه لا تاثير هنا  
والافراد افضل ان اعتمر في سنته لان اتيان بعلم التسكين بكما لهما  
وكره في غيرها ثم التمتع ثم القران قيل ولداه التمتع لانه روى عليه  
السلام حج كذلك ولقوله عليه السلام لو استقبلت من امرى  
ما استدبرت ما سقت الهدى قلنا ذلك لتطيب القلوب **وعنده**  
القران ثم التمتع لرواية عمرو بن لسان جابر روى انه عليه السلام  
افرد وروايته ارجح لانه اشد عناية بضبط المناسك وروى ذلك  
عن عائشة وابن عمر وابن عباس **الباب الثالث** في اعمالها وهي  
ثلاثة اقسام وفيه فصول **الاول** في الاركان للخمسة **الاول**

84 الاحرام وهو النية بالقلب معينا كما حرمت بحج او عمرة او بهما او بهما  
كما حرمت فبعين لما شاء بالنية ان احرم في شهره والاعتين للعمرة  
وكذا لو خاف فوته او فاته ولا يتعين بالفعل كالطواف والوقوف خلفا  
له والافضل التعيين لانه اقرب الى التحلص وقيل لاطلاق لانه عليه  
السلام احرم مطلقا ومقيدا كاحرام زيد فان عليا او ابا موسى احراما  
باحرامه عليه السلام بلا تكبير منه عليه السلام فان كان محرما فينقصد  
كاحرامه او لا وان كان فاسدا انعقد مطلقا على الاظهر فان عين  
قبل احرامه انعقد بهما على الاشبه نظرا الى اوله ولو احرم بها  
ثم ادخل فاحرامه بها فلو اخبر بخلاف ما في خاطره يعمل بخبره  
لانه اعرف فلو اخبر بها فبان انه احرم به تحلل ان فات الوقت  
ولزمه دم في ما له على الاظهر لان وجوبه بتعليقه والانعقد  
منهما وان علم به لانه جرم به موصوفا فلا ينتفى بانتفاء الصفة  
وفي وجه لا كما لو علق على احرامه ولم يكن والفرق انه غير جازم  
وان تعذر مراجعته او فصل ونسي قبل الطواف جاز ان يجعل  
نفسه قارنا ليل يلزم الفاء احرامه او الترجيح بلا مرجع وببرى  
منه لامنها لاحتمال احرامه به ولهذا لا دم عليه قبل مجتهدا ولا وان  
والقبلة وفرق بان لهما على مات ومعارض بالشدة في الركعات  
ولداه بخبر عمرة بناء على انه اجاز فسخها اليها وبعده يمتنع ان لا يتمكن  
ادخاله بعده فيمتنع وببرى منه لامنها لما روى عليه دم لانه حلق  
في غير وقته او تمتع لا على المكى اذ لا يلزمه دم التمتع فان لم يجد  
صام صوم التمتع احتياطا وان علق على احرام يتبعه وان قال



احرامى كاحرام زيد وعمر وفقار ان احرم واحده والاخر بها او قرن  
وعنده شرط لان عقاده التلبية او سوق الهدى لقوله عليه السلام ان  
امر اصحابي بالتلبية قلنا امر ندب والا يجب رفع الصوت وبالقيا  
على الصلوة قلنا المطلوب منها الذكر ومعارض بالصوم فلو احرم  
بمثليين لغى واحد كالتي لم يفرضين **وعنده** ينتقل الى ذمته كما لو  
افسد وفرق بان المفسد مقارن هنا وعن مستاجرين ومستاجر  
ونفسه يقع عنه اذ لا يمكن الجمع **الثاني** الوقوف وهو حضور اهل  
العبادة في جزء عرفات ساعة من زوال عرفة الى صبح الفجر ولوناثما  
وينشئ ضالة على مغى عليه ولكن غلطوا من زوال النحر الى الفجر  
اذ لا يؤمن وقوعه من بعد وفي وجه ولداه من الثامن كالغلط  
بالتاخير وفرق بانه غير نادر ولداه من صبح عرفة لقوله عليه السلام  
والى عرفات قبل ذلك ليلا او نهارا قلنا محمول على ما بعد الزوال لانه  
عليه السلام وقف بعده واجمع المسلمون على ذلك ومذهبه لا يكفي  
النهار لقوله عليه السلام ومن فاته عرفات بالليل فقد فاته الحج قلنا  
نخصيص الليل لبيان اخره اذا الفوات يتعلق باخره ومعارض بقوله  
عليه السلام ليلا او نهارا فقد تم حجة **الثالث** الطواف سبعا  
والاصل فيه قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وشرط فيها الطهارة  
عن الحدث والخبث وستر العورة لا عنده بل واجبة يجب اعادته  
بمكة ويجبر بالذم اذا فارقها لنا قوله عليه السلام الطواف صلاة  
ونفيه عليه السلام عايشة لما حاضت عنه وبنى عليه ان احدث  
على الاصح لاداءه في رواية والابتداء من اول الحجر الاسود بحيث

بئر عليه جميع بدنه وجعل البيت على يساره لفعله عليه السلام وقال ٨٤  
خذوا عني مناسككم وحكمه عنده كالطهارة وكونه داخل المسجد  
حتى السطح والاروقة خارج البيت وستة اذرع من الحجر والشاذروا  
لانها منه لقصة عايشة وفي وجه جميع الحجر فلو ادخل يده في مواضعه  
لم يصح على الاظهر لان بعض بدنه فيه **وعنده** لو اقتصر على اكثره وارق  
وما جاز لنا انه عليه السلام طاف سبعا ولداه تعين النية كالصلوة  
قلنا ركن فلا يشترط كاركائها ومعارض بالقياس على الاحرام والوقوف  
ولداه الموالاة كالصلوة وفرق بجواز تخلل ما ليس منه ولو حمل محرما  
محرما لم يطف وطاف به فان قصد به واحدا فذاك والا يقع عن الحامل  
لتعذر الاشتراك وهو اولى بفعله بخلاف لو حمل حلال ومن طاف  
محرمين او من لم يطف لمن حمل فانه يقع عنهما كراكي الذابة وان اطلق  
او قصد نفسه او الكل يقع عنه **الرابع** السعي سبعا **وعنده** واجب  
يجبر بالذم لنا قوله عليه السلام اسعوا فان الله كتب عليكم  
السعي ولو شرط الابتداء بالصف لقوله عليه السلام ابدؤا بما بدا الله  
تعالى به فالذم باب منه مرة والعود اخرى ولده النية والموالاة **الخامس**  
الحلق والواجب للرجل ازالة ثلاث شعرات من الراس وتقصيرها  
وللمرأة تقصيرها وقيل باحة محظور كالبس اجيب بانه عليه السلام  
علق التحلل عليه ولانه افضل من التقصير لقوله عليه السلام  
رحم الله المحلقين ثلاثا فلا يقع في المباحات لا في مذهب ولداه  
واجب يجب بالذم **وعنده** ربع الراس او تقصير قدر نملة ومذهبهما  
له الكل كالسح ولداه قدر نملة لها ولو نذر المحلق تعين فلا يكفي



غيره وجميع هذه الأركان ركن في العمرة إلا الوقوف والترتيب واجب  
إلا أنه جاز في الحج تقديم الحلق على الطواف والسعي بعد طواف القدوم  
**الفصل الثاني** في الواجبات وهي أربعة **الأول** لأحرام من الميقات  
الثاني الرمي وهو سبعون رمية سبعة من نصف ليلة النحر  
إلى الغروب إلى جرة العقبة وواحد وعشرون في كل يوم من أيام  
التشريق بين الزوال والغروب إلى كل جرة سبعة بالترتيب بحجر  
كالعقيق والفير وزج والزمرد على الأظهر لأنها أحجار لا اثم ذو مد  
ومنتطع والعاجز ينسب من لا رمى عليه ولا ينزل بالأغناء ولو ترك بعض  
أيام ولو يوم نحر تدارك سابقا إذا على الأصح كالرعاة بلادهم على الأصح  
وإن لم يتدارك فيجب في الكل وثلاث دمر ثم في كل مد كالحلق وقيل  
لكل يوم دمر لأنه عبادة تامة وقيل ليوم النحر دمر وغيره آخر إلا  
ختلافهما فإن التحلل يحصل بالأول ومن نفر في الثاني سقط ميتة  
الثالث ورميه ولو عاد لشغل لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا  
إثم عليه وعند جاز إلى طلوع الفجر لنا قوله عليه السلام فليقم  
إلى الغد **الثالث** المبيت بمنى ليل التشريق معظمها قيل العبارة  
بطلوع الفجر وقيل ساعة من النصف الثاني لفعله عليه السلام  
ويجب بتركه دمر وليلة مد كالرمي وقيل أنه مستحب **لا عند**  
فلادم بتركه الرابع طواف الوداع يجب على قاصد سفر القصر من مكة  
لا على الحايض بعد فراغه من شغله ويعيد إن اشتغل بغير أسباب  
الخروج والصلوة إذا اقيمت **لا عند** ولو أقام أكثر من شهر ويجب العود  
قبلها لا إذا ظهرت الحايض بعد مفارقة مكة إذ لها الانصراف بلا

طواف بخلاف المقصر ومذهب مستحب لنا قوله عليه السلام حتى يكون  
آخر عهدك بالبيت ويجب بترك واجب شاة تنبيه للحج تحللان وسبب  
الأول تبيان اثنين من رمي يوم النحر والحلق وطواف الأفاضة فيحل  
بهما ما حرم بالأحرام سوى الجماع والثاني لكل وعند الفراغ من  
الأركان والرمي ليس بمحل لنا قوله عليه السلام إذا رميت وحلقت  
حل لكم وقتها من وقت نصف ليلة النحر ولا نأقبت لآخر الحلق  
والطواف **وعند** هما من طلوع الفجر لنا أم سلمة رمت بأمه عليه قبله  
وتحلل العمرة بالفراغ منها **الفصل الثالث** في الهيئات سن للأحرام  
الفصل تنظيفا فالحايض تنوى ليحصل المسنون والعاجز يتم لينوب  
عنه وإن وجد ما لا يكفيه توضع بالتييم كدخول مكة بذى طوى  
والوقوف بعرفة ومدد لفة وغداة النحر ورمى أيام التشريق لاجتماع  
الحلق في هذه الأوقات وإن يلبد رأسه وقته ونظيب البدن والثوب  
على الأظهر ولو بما له جرم ومذهب كره مما يبقى رايحه وللراة خضاب  
اليدين الكوع تقيما ومسح الوجه بالخناء تستر البشرة ولبس الأزارو  
رداء أبيضين وركعتان قبله سورة الكافرين والأخلاص والتأهب  
له والتلبية لا في الطواف والسعي إذ لهما ذكر خاص بالأكل في شأنها  
غير رد السلام وكره فيه عند النية والسير وكل صعود وهبوط ومسجد  
وحادث برفع الصوت للرجل والاحبان لا يزيد على تلبسته عليه  
السلام وهي **لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك** إن الحمد والنعمة  
لك والمملكة لا شريك لك والصلوة على النبي عليه السلام وسؤال رضوانه  
والجنة والاستعاذة وإذا رأى معجبا يقول **لبيك** إن العيش عيش



الآخرة ولدخول مكة ان يدخلها من ثنية كداء ويخرج من ثنية كداء  
قيل هذا والغسل بذى طوى مختص بمن دخل من جانب المدينة وهو  
موجه واذا وقع نظره على البيت دعا بالماثور ويدخل من باب بنى شيبه  
وطواف القدوم ومذهبه واجب وتادى بطواف الفرض والاحرام  
بنسك لغير مريد قتل ومذهبه بما يجب للخارج عن احرام ان دخل  
حرالا لقتال وخوف بلا تكرار لطباق عليه قلنا لا يدل على الوجوب  
لفعله عليه السلام **وعنده** ان كان مسكنه فوق الميقات وللوقوف  
ان يخطب الامام ومنصوبه بعد ظهر السابع بمكة واحدة ويعلم  
المناسك ويامر بالغدو الى منى ويخرج بهم بعد صلوٰة يوم التروية  
ان لم يكن جمعة ويبيتوا بمنى وساروا الى عرفات بعد طلوع الشمس ويخطب  
بعد زوال خطبتين خفيفتين واذن المؤذن مع الثانية ليفرغامعا  
وصلى بهم جمعا ويقفوا عند الصخرات متطهرين داعين بلا افطار  
في الجهر مستقبلين الى الغروب والافضل راكبين على الاصح اقتدا  
به صلى الله عليه وسلم ثم يفيضوا الى مزدلفة بالسكينة فيصلوا  
جمعا وباتوا بها وارتحل الضعفة والنساء بعد انصاف الليل وغيرهم  
بعد الصبح مغلسين ويقفوا بالمشعر الحرام ودعوا الى الاسفار وياخذوا  
الحصى منها للرعى ومن وادى محسر يسرعون قدر رمية حجر والجمع  
بين الليل والنهار معرفة والمبيت بمزدلفة سنة يجبر بالدم  
وقيل ورايهما واجب بترك كل نجس دم وفي الطواف للرجل وركوبه  
عليه السلام للاستفتاء **وعنده** واجب واستلام الحجر الاسود  
وتقبيله والزرحة يمسه ولو بنخشة وسر الركن اليماني كل مرة

لانه على قواعد ابراهيم وفي الاوتار اكد وللنساء بالليل عند خلوة و  
تقبيل اليد بعد استلامهما والدعاء الماثور وهو افضل من القراءة  
والاضطباع في طواف بعد سعي الى اخيه لافي الركعتين والرمل  
فيه للرجل في الاشواط الثلاثة الاول والهيئة في الاربعة الاولى  
من البيت ما لم يفت الرمل ولا يسعد عن النساء وان افتقر الى ترك  
والمولات وركعتان بعد كالا حرام اذ ليس لها وقت الراتب ونادت  
بفريضة قيل **وعندهما** واجبتان خلف المقام ثم في الحجر في المسجد  
ثم حيث شاء واستلام الحجر بعد وفي السعي ان يخرج من باب الصفا  
والرفق قدر قامة عليهما ولدعاء والمشي في طرفيه والغدو في وسطه  
وحدود ذلك معلومة هناك والمولات بينه والطواف وفي الحلق  
البدء باليمين ثم الايسر **وعنده** بالعكس اعتبار اليمين الحاق والافضل  
حلق الجميع وامرار موسى على راس لا شعر عليه **وعنده** واجب لنا انه  
فات بفوت محله والعود الى منا قبل الظهر وفي يوم النحر الترتيب  
بين الرمي والذبح والحلق والطواف **وعندهم** واجب لنا قوله عليه  
السلام لا حرج ورمي يوم النحر بعد طلوعها والتطيب بين التحللين  
وفي الرمل رفع اليد واستدبار القبلة ليوم النحر واستقبالها  
لايام التشريق نازلا وفي الثالث راكبا وعند الفراغ من الرمي الاولى  
والثانية التقدم قدر ما لم يبلغه الحصاة والدعاء واقفا قدر  
سورة البقرة والرمي بمثل حصي الحذف وان يكون طاهرا ومع وفي  
طواف الوداع ان يقف عند الملتزم ويدعوا بالماثور ثم يصلى على النبي  
عليه السلام وان يتبع نظره البيت ما امكن وشرب ماء زمزم ودخل



البيت حافيا والصلاة فيه وسندها قوله عليه السلام او فعله وان  
يزور قبر النبي عليه السلام بعد الفراغ لقوله عليه السلام من زار قبري  
فله الجنة **الباب الرابع** في محظورات الاحرام وموانع النكاح وفيه  
فصلان **الاول** في محظورات وهي سبعة **الاول** حرم على الرجل ستر  
بعض الراس بما يعد ساترا لقوله عليه السلام لا تحمروا راسه كاللثخين  
من الطين والحناء والمرم لا خيط وحمل ومحمل قيل ولداه في رواية يحرم  
**ومذهبه** يحرم حمل متعة التجارة والاستئصال بالمحمل في البحر لغير  
المريض والمنازل وكراهة للساير الراكب لنا انه عليه السلام استظل  
حين رمى جمرا العقبة والبدن بمحيط كرداء بشرج وعري وعقده او  
اربط طرفه باخر او خله بخلال او مسلة لانه يصير بمنزلة القميص  
ولفازا على ساق وعقده وخريطة اللحية لانه يزار بتكة وحجره وشده  
برداء لا منطقة وهيمان اذ لا يسمى لبسا **وعنده** لا لبس القباء اذ لم يخرج  
اليدين من الكم كالمتوشح بقيص وفرق بانه لم يلبس معتاد بخلاف التوشح  
**وعندهما** ولداه في رواية يحرم ستر الوجه لرواية سعيد بن جبير عن  
ابن عباس انه عليه السلام قال في محرم حرا لا تحمروا وجهه ورأسه قلنا  
معارض برواية جابر بن زيد عنه فيه عن النبي عليه السلام حمروا  
وجهه ولا تحمروا راسه وهي اشتهر بالقياس على المرأة وفرق بانها مأمورة  
بخلاف العادة فانه روي عن ابن عمر احرام الرجل في راسه واحرام  
المرأة في وجهها ولا سراويل ان فقد ازار لقوله عليه السلام فليلبس  
الستراويل **وعندهما** تجب الغديّة بلبسه والخفان لم يجز نغلا  
ان قطع اسفل الكعب ولداه ان لم يقطع لنا قوله فليلبس خفين

وليقطعها

وليقطعهما اسفل الكعبين وعلى المرأة ستر الوجه لهيئته عليه  
السلام لا السدل وعليها لبس القفازين لهيئته عليه السلام  
قيل لا عليها لقوله عليه السلام حرم المرأة في وجهها اجيب بعد  
تسليم الحصر بانه مخصوص برواية ابن عمر وجاز عند الحاجة لحر  
وبرد ومداوات بالغديّة كالخلق **الثاني** التطيب قصدا بما يقصد  
رايحه لقوله عليه السلام ولا تلبسوا من لثياب شبنم  
زعفران ولا ورس كالصندل والكافور والريحان والنفخ ودهنه  
والزجس والمرزنجوش وكل طعم فيه رائحة لا لونه على الاصح لانه  
غير مقصود ولبس مطيب للاحرام مرة ثانية والنوم في مطيب لا  
مثل القرنفل والفواكه كالترنج وشتم ماء الورد والعصفر والحناء  
**خلافه** ورهر البادية والباقي ودهنه وحمل فارة ماشقت وقارورة  
سدت وعيق الريح لانه لم يقصد التطيب بخلاف ما لو احتوى على  
جمرة فلونا سياتى او جاهلا بتحرمة او تطيبه لابعقه لا يلزمه شيء كما  
لو تكلم في الصلوة او اكل في الصوم ناسيا **وعندهما** تجب الغديّة كالخلق  
وتقليم الظفر والصيد وفرق بانها من الاستهلاكات والتطيب  
من الاستمتاعا لنا انه عليه السلام لم يامر الاعرابي بالغديّة حين  
امره بغسل الخلق ولو انصق بطيب بنسيان او القاء ريح فعليه  
ازالة على الفور وقدمت على الوضوء اذا لم يكن الماء اذله بدل  
**الثالث** دهن شعر الراس واللحية وان حلق الماء فيه من ترجيله وخيشه  
والاصل فيه قوله عليه السلام الحاج اشعث لا موضع الصلع وذفن  
الامر لعدم ولا الخضاب والغسل لانه عليه السلام يغسل وندب



ان لا يغتسل بسدر و الخطنى للترين ولا كره وعنده حرام الرابع الحلق  
لقله تعك ولا تخلف واروسكم فيجرم ابانة الشعر اذ فيها ترف والظرف  
لا قطع ما هما عليه لعدم القصد بها استقلالاً ولا موزين كهدب  
داخل الجفن وظفر منكسف لدفع الصايل ولا احتراق بنار لم يكن  
نظيفتها فان شك نتفه بالمشط فلا فدية على الاظهر اذ الاصل براءة الذن  
عند عدم اليقين ويجب دم في ثلاث لصدق الحلق عليه **وعنده**  
ربع الراس ومذهبه في قدر ما يحصل به امانة الاذى وفي اقل لكل  
واحدة مدم من الطعام ولل بعض بالقسط على الاظهر لعسر تبعض الدم  
وجاز العدول اليه في الحيوان كجزء الصيد وهما في غاية الاقلية  
قبل درهم اذا شاة في عهدة عليه السلام تقوم ثلاثة وقيل ثلث دم  
بقسط الواجب ولو حلق محرماً او حلال شعر محرماً فالغدية عليه ان اذن  
او سكت لانه نشاء من تقصيره وان امكن او كان نايماً او مغنى عليه  
فعلى الحالق لانه تعدى وللحلق المطالبة به لانه ثبت بسببه قتل  
وعنده عليه لانه المنتفع وان حلق محرماً حلالاً فلا شىء عليه اى لاحرمه  
فازالته كالبهيمة **وعنده** عليه صدقة اعتبار الاحرامه ولو امر حلال  
اخر بحلق محرماً فالغدية على الامران لم يعرف حاله والا فعليه على الاظهر  
لانه مباشر مستعد الخامس الجماع لقوله تعك فلا رفث وعنده بعلم  
الحرمة يفسد العمرة قبل الفراغ والحج قبل التحلل الاول ولو في صبي  
والرق ويوجب الاتمام والقضاء على اى وجه شاء لاتفاق الصحابة  
على الفور بالاحرام من حيث احرام لا من حينه اذا شرع لم يعتبر به كالمكان  
ولهذا لا يتعين بالنذر وينادى به ما الاداء له فيصح في الصبي والرق

اعتباراً للاداء وبدنة لا على المرأة ككفارة الصوم ثم بقرت ثم سبع ٨٩  
شاة ثم طعاما بقيمتها ثم صياما لكل مديوم ومذهبهما تجب الغدية  
على المرأة ان طأ وعنه قيل **وعندهم** الجماع ناسيا وجاملا يفسد  
لان فيه معنى يعلق منه وجوب القضاء فلا فرق بين عمد وسهو  
كالقوات و فرق بانه يتعلق بارتكاب محرم والقوات بترك ما مورثا  
قوله عليه السلام رفع عن امة والقياس على الصوم **وعنده** لا يفسد  
بعد اربعة اشواط وانحج بعد الوقوف لقوله عليه السلام من وقف  
بعرفة فقد تهمججه **قلت** معناه امن من فواته فانه اخطار كانه لنا  
القياس على ما قبلهما **وعنده** لا يفسدان باتيان البهيمة وباللواط  
رواية لتقاصر المعنى قلنا هنا اولا لانه وقاع محرم ذاتا قيل ومذهبهما  
لا يصح القضاء في الرق والضبي لانهما ليسا من اهل فرضهما **قلت** فرض  
عارضى كما اذا احرموا ومذهبهما يجب القضاء على وجه افسد **وعنده** يحرم  
في قضائه من الميقات وقضائه من التسعيم قلنا كل موضع لزم قطع في  
الاداء فكذا في القضاء كما بين مكة والميقات ومذهبهما يجب مسمى  
والافضل بدنة ثم بقرة ثم شاة **وعنده** يجب شاة قبل الوقوف وبدنة  
بعد **لنا** القياس على ما بعده ولداه شاة فيها وبدنة فيه فلو جامع  
بين التحللين فعليه شاة كالمباشرة فيما دون الفرج قيل ومذهبهما بدنة  
لانه وطى محرماً كما قبلها و فرق بعدم الافساد هنا وكذا الوجامع ثانيا  
لبقاء الاحرام ولا يفسد به النسك قيل ومذهبهما يتداخلان كالصوم  
و فرق بانه لم يجب اتمامه لعدم بقائه بخلاف النسك وقيل بدنة  
كالاول و فرق بانه مفسد ولداه ان كفر على الاول فبدنة اخرى كالاول



ولا يسقط دم القرآن على الاظهر لان التزم بالشروع ويجب على الزوج  
زيادة نفقة زوجته في القضاء لانها نشأت من فعله وندب ان  
يتفرقا من حين الاحرام قيل ولداه في رواية وجب في موضع الوقاع  
ليلا يعود لان معهد الوصال مشوق والرذة تبطلها على الاظهر  
والعمر تابعة للرجل في القرآن صحة كان وقف ثم رمى يوم النحر وطاف  
وسعى ثم جامع اذ المفسد بعد التحلل لا يؤثر كما في تسلية الاولى وفسادا  
كان طاف للقدوم ثم سعى ثم حلق ثم جامع وفواتا على الاصح السادس  
النكاح لا الرجعة والاختيار لانهما استمرار النكاح فلا ينكح المحرم ولا  
تنكح المحرمة ولا ينقذ لقوله عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح وعند  
اللان ابن عباس قال انه عليه السلام تزوج ميمونة وهو محرم قلنا  
ممنوع ولهذا قال سعيد بن المسيب وهم ابن عباس ولقول ميمونة تزوجني  
عليه السلام ونحن جلالان وهي اعرف لانها صاحبة الواقعة وكذا روت  
صفية بنت شيبة والاسماء والمس والقبلة بشهوة لا تغيب  
فلو قبل زوجته بلا شهوة فلا شيء عليه وعدهما يوجب دما ومذهبهما  
اذا انزل بالمس فسد نسكه وفرق بانه يبطل بكل محذور بخلاف النسك  
ومذهبه ولو بالاسماء وتكرار النظر والفكر لانه استمتاع لا يتعلق  
به الحد فلا يفسد كما لو لم ينزل لتابع الصيد وقطع النبات وفيه بخاذ  
الاول يحرم بالاحرام وفي الحرم بان يكون الضايد والصيد فيه عدا  
تعرض حيوان مأكول يرى متوحش اصلا او يكون في اصله احدهما  
كسمع لقوله تعالى وحرم عليكم صيدا البر ما دمتم حرموا جزه كالجرح  
والقطع لقوله عليه السلام لا تنفروا صيداها وببيضه وعند غيره

المأكول ايضا الا الفواسق الخمس ونحو النمل والبرغوث ومذهبه مالا  
يبتدى بالايذاء كالسفر والموت والندب قتل الموزيات كالفواسق  
والاسد والنمر والذئب والذئب والنسر والعقاب والبقر والبرغوث  
والزنبور لقوله عليه السلام يقتل المحرم السبع العادي وما لا يظهر  
فيه منفعة ومضرة كره قتله كالخنفساء والرخمة وكلب غير عقور ولا  
يجوز قتل النمل والنمل والضفدع ويحرم على المحرم اثبات اليد على  
الصيد ابتداء فلا يصح تملكه اختيارا وهو كالمغصوب في يده فله منه  
ارسال ويزول ملكه به وما ورث لا استدلال منه كالصيد قيل لا  
كما لا يلزم تسييح الزوجة وفرق بانه ليس للذوام وعندهم لا في منزله  
ويزول عن ملكه على الاصح لا عندهم فلو ارسله غيره فلا ضمان فلو تلف  
فعليه الضمان ولو قبل امكانه وقتله وازمانه موجب للضمان ولو  
نسيان وجهل ومخنة وسببه المباشرة كارسال سهم مر بالحرم  
على الاظهر والتسبب كحفر البئر في الحرم ولو في ملكه ونصب شباك  
وارسال كلب وانحلال رباطه بتقصير في الربط وان عرض صيد بعد  
على الاظهر وتنفيذ فقرات او تعثر قبل ما سكن وامساكه فقتله حلال  
واليد كتلفه في يده فيضمن الحلال للماخوذ في الحرم بفرضه في الحلال وفي  
العكس الفرخ فقط اذا لا يحرم عليه الصيد في الحلال لان عمت الجراد فتخطاها  
لعسر الاحتراز اوصال لانه صار كالموزيات لا من عليه لان الايذاء ليس  
منه واخذ ليد اويه لانه اخذ لمصلحة فيده يد الوديعه قيل وعند  
يضمن كاخذ المغصوب من الغاصب لرده على المالك فتلف قبله او احر  
فجن ثم قتله على الاصح لانه لم يبق مكلفا وعلى المكرم لانه مباشر ورجع



على المكروه لانه نشأ من فعله وحرم على المحرم دلالة الحلال واعانته  
على الصيد والاكل منه ولا جرم باكله قيل ومذهبهم ما يلزم قيمة ما اكل  
ومذبوحه ميت على الجدي كذبجة المحوسى فلو اصطاد بدلالة فلا  
ضمان على واحد **وعند** يجب على المحرم ان كانت خفية ولما يجب  
مطلقا عليهما **لنا** القياس على دلالة قتل الانسان ويجل له صيدا  
الحلال ما لم يصد له او بدلالة لقوله عليه السلام لحم الصيد حلال  
لكم ما لم تصطادوا ولم يصد لكم ويحرم قطع او قلع نبات رطب حرمي  
الاصل ولو بصفه لا موزكا لعوسج وذات شلوك واذخرو لحاجة  
كالدواء على الاظهر لقوله عليه السلام لا تخنل خلاها قيل **وعندهم**  
لما يستثبت قلنا النضر عام وجازرعى حشيشة لا على رايهما **لنا**  
ان الهدايا في عصره عليه السلام وخلفاءه يشدا فواها فيه واخذ  
لعلف البهايم على الاظهر كالسريح وحرم المدينة ووج  
الطايق كالحرم لا في ضمان **وعند** لا يحرم لنا قوله عليه السلام  
ان حرمة المدينة وقوله عليه السلام اني احرم ما بين لابتي المدينة  
ان يقطع عضاهما ولقوله عليه السلام صيد وج محرم لله قيل  
ولما في رواية يجب الضمان قلنا ليس محل نسك كالحج وكنته  
نقل تراب واججار الحرم ولا يجوز قطع ستر الكعبة وبيعه  
ونقله وفي وجه ذلك يتعلق برأي الامام ويجب ضمانات  
حشيش حى النبي عليه السلام على الاظهر ومصرفه مصرف  
الجزية والزكاة وفي وجه بيت المال **الثاني** في الجزاء يجب لمثلي  
ثبت بنص او اثر او حكم عدلين وان قتلاه خطأ واضطر ارامثله

من النعم خلقه مذبوحا وعند اختلاو العدول يتخير على الاظهر  
او طعام بقيمة بمكة يصرف الى مساكين الحرم او صوم يوم لكل مذ  
وكل المنكسر اذ الصوم لا يتبعض ولفيره قيمته موضع التلف  
ويشترى بها طعاما او يصوم لكل مذ يوما والاصل فيه قول تعالى  
فجزاء مثل ما قتل من النعم الاية **وعند** قيمة الصيد فيصدق بها او  
يشترى بها ما يضحى به او طعاما واعطى كل مسكين نصف صاع  
برو غيره صاعا او صام عن حق كل مسكين يوما ومذهبه يقوم ان لم  
يخرج المثل فثل النعامة بدنة وجمار الوحش وبقرة بقرة والضبع  
كيش والارنب عناق والظبي عنز واليربوع جفرة وفي الجمار وما في  
معناه كالقواخت شاة وما اصغر منه واكبر من الصيور القيمة على  
الاصح ويفدى الصغير والكبير والمريض والمعيب مثله ان اتخذ العيب  
لا العضو فلا يفدى العرجاء بالعوداء وبالعكس والابن بالذكر كالزكاة  
لا قيل لا اختلا فهما خلقة قلنا مثله لا يوزن كاللؤلؤ لا العكس لان  
لحم الابن ارفع واطيب قيل بلى لان لحم الذكر اوفر والحامل بقيمة مثلها  
طعاما لئلا يفوت فضيلة الحمل بالذبح ونقصان الامر للجنين لا الميت  
بخلاف جنين الامة لنقصان القيمة الاربعيات به وجزء الصيد بجزء  
من مثله فلو جرحه ونقص من قيمة عشرة فدى بعشر مثله ونوازمه  
فعليه جزء كامل كما اذا من عبدا وفي وجه قدر النقصان لانه ما تلف  
بالكلية ولو جرح فغاب ثم وجد ميتا لم يجب جزاء كامل على الاظهر  
لامكان موته بسبب آخر فلو اتلفه محرومون فعليه هم جزاء واحد لاتحاد  
التلف كما لو اشترى جماعة في قتل صيد حرمي **وعند** هما على كل جزء تام



ككفارة القتل و فرق بانها لا تجزى فعلى القارن جزاء واحدا  
مرو عنه جزان لتعدد النسك قلنا معارض بالتحاد الاحرام فعلى  
هذا لو ابطال محرمان امتناع النعامة اتحاد الجزاء ولو فى الحرم ويجب  
فى الشجرة كبيرة بقرة وعند القيمة مطلقا وفى صغيرة بقدر سبعها  
شاة والقيمة فيما عداها على التخيير والتعديل كالصيد ومذهب جزاء  
يقطع شئ تنبيه لا تدخل فى فدية المحظورات الا فى الاستمتاع  
اذا اتحاد النوع والزمان عرفا وعادة لانه يعد فعلا واحدا **الفصل**  
**الثانى** فى الموانع وهى خمسة **الاول** الاحصار عن الوقوف او البيت  
بيح التحلل ان لم يمكن من طريق آخر ولو من سلطان ولو احدا ان احتج  
فى الدفع الى قتال او بذل مال والافضل ان لا يعجل ان وسع الوقت  
اذ ربما يزول والا فالتعجيل كيلا يفوت وفى وجهه ان كان من كفار لا يجوز  
الفرار منهم لا يبيح لوجوب القتال واجيب بانه انما يجب اذا قاتلوا  
والاولى مقاتلتهم ان كان بالمسلمين قوة نصرة للاسلام واتماما للجهاد  
فى وجهه ان احاط العدو ومن الجوانب فلا لعدم الفائدة اجيب بان  
الامن الحاصل من بين ايديهم فائدة وعنده من منع من البيت ليس  
بمحصن **الثانى** الرق فلا يستدامه بالتحلل ان احرم بغير اذنه لئلا  
يتعطل عليه منافعه والا فلا خلافا له كالتكاح **الثالث** الزوج منعها  
والامر به ان احرم بغير اذنه لانه حقه على الفور قيل وعندهم  
لا فى الفرض كالصوم والصلوة و فرق بان زمانها لا يمتد لنا قوله  
عليه السلام ليس لها ان تنطلق الا باذن زوجها وله حبس المعتقة  
لا التحليل الا اذا راجعها ولا للغير لكن له المنع من خروج الموسر ان حل

دينه **الرابع** للوالد المنع من القطوع **الخامس** المرض ليس للمريض التحلل به  
**خلافا** له الا اذا شرطه فى الاحرام قيل **وعندهما** هذا الشرط لغو كما فى الصلوة  
المفروضة و فرق بان زمانها غير ممتد لنا قوله عليه السلام لضباعة  
اهلى واشترطى ان محلى حيث حبستى و شرط لغرض آخر كضلال الطريق  
ونفاذ النفقة والخطاء فى العدد كالمريض ويحصل تحلل الشارب بوجود  
لشرط ان قال ان مرضت فانا حلال على الاظهر اعتبار الموجب اللفظ  
ولهذا يحل قوله عليه السلام من كسر وعرج فقد حل والافبالنية والخلق  
لا الدم ان لم يشترط والعبد بهما وعليه الصوم والسيد منعه منه  
وغيرهما بهما ويذبح شاة حيث منع وكذا دم الواجب بالاحرام والهدى  
ثم الطعام بقيمته ثم القيام بعدد الامداد حيث شاء بلا توقفه عليه  
لدفع المشقة ومذهب لادم لنا قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر  
من الهدى قيل **وعنده** لا يمتثل الى وجدان الدم لانه مقام الاعمال  
ولم يذكر البدل فى القران كدم التمتع **وعنده** لا حتى يذبح فى الحرم لقوله  
تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله قلنا موضع الحصر  
محله لنا انه عليه السلام تحلل بالحديبية و ذبح بها قيل ولده يده  
صوم التمتع كدمه و فرق بانه ترك الاحرام ابتداء بلا ضرورة ولداه  
لا حتى يذبح الهدى او يصوم وقد مر جوابه ولا قضاء عليه وان سلك  
طريقا اطول او صير ففات على الاصح **وعنده** يقتضى فى رواية **وعنده**  
المفرد بعمره نوا القارن بعمرتين لانه عليه السلام قضى العمرة قلنا ممنوع  
ولان الاحرام باحدهما لا يستلزم قضاء الاخر عند عدم الاتمام كما  
لو افسد لنا انه عليه السلام ما امر اصحابه به عام الحديبية ومن



فأما الوقوف تحلل بأعمال العمرة ولا تحسب من عمرة الاسلام وعليه  
 قضاء التطوع على الفور ودم التمتع معه على الاصح خلافا له وبقي  
 الفرض في ذمته ولداه يصير عمرة لنا ان احرامه الفقد فلا ينصرف  
 اليها كالعكس وعنده لادم لنا حديث عمر لابي ايوب بلانكير خاتمة  
 وفيها بحثان الاول لا يجزى من الدماء الا ما يصلح الاضحية الا في  
 الصيد وتجزى بدنة او بقرة عن سبع شاة فلو ذبح واحد بدل  
 شاة فالفرض السبع على الاظهر ودم الفوات وما الرزم بترك ما مور  
 مرتب كدم التمتع فلزم صاحبه ما الرزم التمتع على الاظهر وما الرزم  
 بارتكاب محذور سوى الصيد والجماع كاللبس والحلق مخير بين شاة  
 وثلاثة اصع من طعام يصرف الى ستة مساكين لكل مدان وصور  
 ثلاثة واخص ذبح ما الرزم بغير حصر بالحرم وصرف اللحم الى  
 مساكينه وجاز عنده الى غيرهم والافضل في الحج منا وفي العمرة الموقوف  
 لانفسا محل التحلل لا بوقت ووقت الهدى كالاضحية على الاظهر  
 ولداه ما وجد سببه في الحل جاز ذبحه ونفريقه فيه كالا حصار  
 قلنا العلة في الاصل نفس البيعة لنا قوله تعالى هديا بالغ الكعبة  
 والايام المعدودات ايام التشريق والمعلومات العشر الاولى  
 من ذى الحجة وعنده عرفة ويومان بعده ومذهب المدينة لنا قوله  
 عليه السلام والخذبه اولى لثلاثي زما التداخل ومكة افضل الاخر  
 ومذهب المدينة لنا قوله عليه السلام انك بخير ارض الله الثاني  
 في الهدى وهو ما يهدي الى الحرم تقربا ندب لمن قصد مكة لنسك  
 ان يهدي من النعم فانه عليه السلام اهدى مائه بدنه وان يكون

ويومان بعده ومذهب المدينة لنا قوله

سمينا لقوله تعالى ومن يعظم شعائر الله وان يقلد نغليين لهما قيمة  
 ويشعر الايمن ومذهب الايسر وعنده بدعة لنا ان ابن عباس قال انه  
 عليه السلام اشعرها كذلك والغنم بعري القرب لا عندها لنا انه عليه  
 السلام اهدى غنما مقلدة لا اشعارها لضعفها ولا يصير بذلك  
 مديا واجبا على الاصح فلو عطب تصرف في التطوع كما شاء وفي الوجوب  
 لزم ذبحه لانه خرج عن ملكه وضمن ان تركه حتى مات وغسل النفل  
 في دمه وضرب بها صفحة سناما اعلم من مر به انه هدى وليس  
 لاحد من رفقة الاكل منه ولو فقيرا لقوله عليه السلام لا تاكل  
 منها انت ولا احد من اهل رفقتك والله سبحانه وتعالى اعلم  
 بالصواب اخر ربيع العبادات **كتاب البيعة**  
 وهو لغة نقل شئ بشئ من الاضداد وكذا الشري وشر عاقل تملك  
 عين او منفعة على التابيد بعوض مالي وهو غير مانع لدخول القرض  
 وكذا الشري وجامع لمخرج بيع الدين ممن عليه والحالة وقيل  
 نقل ملك بعوض على لوجه الماذون وقيل مقابلة مال بمال وما  
 اشبه ذلك وهما غير مطردين لدخول الاجارة المؤبدة والاولى انه  
 مبادلة مال او منفعة غير موقوف على التابيد بعوض مالي بلا فرض  
 وفتح قال الله تعالى واحل الله البيع وفيه ابواب الاول فيما ينقر  
 اليه وهو ثلثة الاول الضيعة فلا ينقد ما ليس بضمي الا بها ليدل  
 على الرضاء المعبرة في قوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم  
 منهما وفي وثجة ومذهب ينقد بكل ما هو بعد الناس بيعا لعدم  
 نقل لفظ عنه عليه السلام وعن اصحابه ولانه موجود قبل الشرع



فعلق عليه لكاهما فيتبع العرف كالقبض ورايها بالمعطات مطلقا  
 قيل في المحقرات عادة كطل خبر له لا لها على الرضا قلنا الافعال  
 مترده بين المعاني لانها لم توضع لها بخلاف الالفاظ ومع صريحا  
 الايجاب وان قال ان شئت على الاظهر لان الاطلاق يقتضيه بخلاف  
 سائر الشروط كبعت وشريت وملكت ووهبت بكذا على الاظهر  
 اعتبارا للمعنى لا للسلمت في هذا على الاصح اذا العين لا تثبت في الذمة  
 والقبول ولو في بيعه من طفله او بالعكس لا من وارث المخاطب كقلت  
 وابتعت وبعني ونعم لجواب بعت واشريت ولو بالتامس المتوسط  
 لا الاستفهام كانشري واشترت او تبعني لانه ليس باستدعاء  
 وقبول قيل **وعنده** لا بالطلب لاحتمال استئانة الرغبة قلنا الطلب  
 يوافق الارادة غالبا وكناية ككتابة ولو الى غايب وخذ وتسلم  
 وارخلته في ملكك وسلطتك عليه بكذا لا اجته وفي وجه لا بها  
 كالنكاح لانها لا تدل عليه بالظهور وفرق بتعبدا الشهادة فيه ولا  
 اطلاع للشاهد على النية وعدم الدلالة عند القرينة ممنوع بشرط  
 توافقهما معنى والتوالي بان لا يتخلل فصل او كلام اجنبى وجاز **عنده**  
 القبول في المجلس بلا محله ولداه ما لم يشتغلا بما يقطع لا الترتيب  
**وعنده** لو باع بالف وقبل بالفين او قال بعني بالف فقال بعت بجمسمية  
 انقد قلناهما غير متفقين على ثمن الثاني العاقد بشرط التكليف وعدم  
 الكره الا بحق والصح في مذهب الاسلام من يشتري ويوهب ويوصي  
 له المصحف والحديث ومسلم لا يعتق عليه بعد ولداه وان عتق عليه  
 في رواية لا مرد وكتب الفقه التي فيها اثار التلف كالمصحف **عنده**

24 العرافين فيخرج بيعها وهبتها والوصية بها اتفاقا ولا يصح دفعا للذل  
 كما لا تنسخ سلمة من الكافر ولو بشرط العتق لانه لم يحصل بالشري وقيل  
**وعنده** يصح كالارث وفرق بانه قهري لا اسلام من يرتن ويستاجر له  
 ولو على العين على الاظهر كالمودع والمستعير لا تسليط على الرقبة وكره  
 اجارة العين من كافر وجاز استرداده والرد عليه ببيع على الاظهر  
 للضرورة واقالته لانها فسخ ويؤمر الكافر بازالة ملكه دفعا لسلطته  
 قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا يزول  
 ملكه به لانه يقبل النقل بخلاف ما اذا سلمت زوجة كافر وتكفي  
 الكتابة على الاظهر لقطع حكم السيد عنه واستقلاله لا التزويج  
 والاجارة وان ابى باعة الحاكم بثن المشل والى بيعه يحال بينهما  
 بالاستكساب وكذا المستولدة اذا النقل ممنوع والاعتاق تخير  
 والمدير على الاظهر لئلا يتضرروا لو اسلم مشتراة قبل القبض لم  
 يبطل على الاظهر كالايق قبله بخلاف ما لو تخمر نخز وجد عن الميالة  
 ولا يقبضه لانه تسلط بل الحاكم له الثالث المعقود عليه وله خمسة  
 شروط الاول كونه طاهرا او يطهر بالغسل لا بالمكثرة كالماء على الاظهر  
 اذ ظهره بالاستحالة كالخمر ويصح **عنده** بيع كلب غير عقور  
 والسرقين والزيت النجس لنا القياس على الخمر والعذرة وامره عليه  
 السلام باراقة الثمن الذائب وانه عليه السلام نهى عن ثمن الكلب  
 ومذهبهما الزوم القيمة باتلافه لنا قوله عليه السلام ان جاء يطلب  
 ثمن الكلب فاملاوه كفه ترابا وانما جاز اقتناؤه لصيد او ماشية  
 او ذرع او حفظ الذور على الاظهر **وعنده** جاز مطلقا لنا قوله



عليه السلام نقص من اجره قيراطان وجاز بيع الفيل وفيه رد وميت  
 اذ بقاؤه من مصالحه كنجاسة باطن الحيوان **الثاني** ان ينتفع به  
 شرعا اذ بذل المال لما لا ينفع فيه عبث كالنخل ولو خارج الكوارة على  
 وجهه كالنعم المسببه والقينه والعلق والقرد لانه يتعلم الاشياء  
 والمستاجر والمروءة والحق البناء ومجرى الماء **خلافا له** وعلى السقف غير  
 هادم للفرقة لا الحشرات والخطاف والخفافش وسباع لا تصيد  
 كالاسد والرنجة والغراب والاصنام والصور ولو من جواهر نفيسة  
 لعموم رواية جابر والسهم ان قتل قليله والسرطان لم يفسد للبيادر  
 وحمار من لا عبداز ينتفع باعتاقه والآت الملامهي وان عذر ضاها  
 مالا لانها آلة الفسق على هيئتها ومثل جتي برولر فردها الا الضمان  
 وملك بلا مروءة ان امكن تحصيله ومجرد الهوام وعند لا النخل ودود  
 القن وبزده لانها من الهوام كالزنبور وفرق بانه لا ينتفع به ولا شعر  
 ادمي ولبنه عندها ولداه في رواية كالعرق ولان جزءه مكرم لنا  
 القياس على لبن الشاة وكثرة بيع الشطرنج لانه ليس من المباحات المطلقة  
**الثالث** ان يكون في ولاية العاقد باصالة او نيابة ولو جهلها على الاصح  
 فيصح بيع مال مورثة على ظن حيوته اذ لا اثر للظن الخطاء فيبطل بيع  
 الفضولي كالابق ولقوله عليه السلام لا تبع ما ليس عندك وشراه بعين  
 المال الغير اوله في ذمته قبل وعنده ولداه في رواية ينعقد موقفا  
 لقصة عروة قلنا يحتمل ان كان وكيلنا مطلقا فالاصح بطلان تصرفات  
 الغاصب وان عسر تتبعها ويجري الخلاف في الاجارة والهبة والنكاح  
 والطلاق والعناق وغيرها **الرابع** القدرة على قبضه بلا قبض فيبطل

بيع الايق والاضال والشارد والمغصوب الا اذا قدر المشتري على قبضه  
 لحصول المقصود وله خيار ان يحجز او جهل لوجود الكلفة في الانزاع  
 والتمك في الماء ولو في حوض كبير وحمار خرج عن البرج او في كبير  
 منه اذ لا نفقة على عوده وللقب في اخذه وبعض معين من منقصر  
 القيمة بالفصل ولو من ثوب نفيس كجذع في بناء اذ قبضه بوجوب  
 نقص المال وهو غرر وعبد تعلق الارش برقبته قبل اختيار الغداء  
 لحق المجنى عليه وهو اقوى من حق المرتبة لتقدم حقه عليه قبل ورايها  
 لا وقد التزم الغداء بالبيع اذ تعلقه بالا اختيار ما لمك فلا يمنع من  
 التصرف قلنا ممنوع اذ التعلق مطلقا بمنعه ولا ينفذ اعتاق المعسر  
 كايلا له المامر وينقد لم يمكن تحصيله وقت الاداء لقدره على التسليم  
**الخامس** العلم بعينه ومعرفة او قدره او وصفه له لانه عليه السلام  
 نهى عن بيع الغرر الاول يحصل بتعيين يدفعه كبيع صبرة بعشرة  
 فيبطل بيع قطيع او عبدا او واحدا او بالعكس او ما في الكم لان المبيع  
 مجهول ولان العقد لم يجد موردا يثربه كالنكاح وعند جاز بيع احد  
 العبيد الثلاثة لا الزايد بشرط خيار التعيين كخيار الشرط وضعفه  
 بين و تراب المعدن كالمسك للمختلط وللبن المخلوط بماء اذ المقصود  
 مجهول وجاز في مذهب وعشرة من هذه الاغنام وان كانت معلومة  
 لاختلاف قيمتها وعشرة اذرع من دار او ارض او ثوب مجهولة الذرائع  
 لتفاوت الاجزاء غالبا بخلاف المعلومة خلافا له لا مكان تنزيلة  
 على الاشاعة ولو باع عشرة من مربعة بكل العرض الى حيث ينهي جاز  
 لان موضع الاستقاء معين وفي وجهه لا اذا انتهت غير معلوم



ولوباع صاعا من صبرة معلومة الصيعان صح في واحد على الاشاعة  
وفي وجه لا بعينه ومن مجهولها في واحد لا بعينه للعلم بقدر المبيع  
وان جهل المستقب في وجه لا لانه غير معين وموصوف كذراع  
من ارض اجيب بالمنع فانه كفضال الكفارة واجزاء الارض متفاوتة  
وقد بيع صبرة مجهولة الصيعان الا صاعا لانه مجهول عينا وقدا  
والمستقب معلوم والثاني بالمعاينة او التقدير جملة وتفصيلا فيفسد  
فلوباع او اشترى بزنة هذه السجدة او بماباع به زيد ثوبه ولم يعلم  
واحدا وبالرف من الدراهم او الذنانير او صحيح ومكسر لان القدر غير  
معلوم من كل ولو قال بعثك هذا الثوب او الارض او الصبرة او الاغنام  
كل ذراع وقفيز وواحد بدرهم صح ولو كانت مجهولة الكمية **لا عنده**  
الا في قفيز لنا ان المبيع مشاهد وتفصيل الثمن معلوم وكذا لوباع  
مجموع كل بعث كل واحد بدرهم ان تطابق ولو جهل القدر والآفلا  
للمنافاة قيل يصح تغليب الاشارة ويلغوا الوصف وكذا لو قال بعثك  
من هذه الصبرة عشرة اقفة كل قفيز بدرهم ان علم انها تبلغ عشرة  
لان قدر المبيع معلوم في الجملة بخلاف ما لو قال بعثك منها كل قفيز  
بدرهم لجهالة المبيع اذ من البعوض ولوباعها وتحتها ارتفاع والخفض  
او نحو السمس في ظرف متفاوتت الاجزاء وعلم ذلك بطل على الاصح الطرق  
لتعذر التحمين ولو قال بعثك كل صاع بدرهم على ان ازيدك صاعا فان  
اراد الهبة او ادخله في البيع فسد لانه لا يصح فيه شرط الهبة وبيع  
وان اراد انها ان خرجت عشرة ياخذ سبعة صح ان كانت معلومة  
الصيعان فكانه باع كل صاع وتسع بدرهم وعلى ان انفصلت فان اراد

انها ان خرجت تسعة ياخذ عشرة والصبرة معلومة الصيعان صح  
فكانه باع كل صاع بدرهم وتسع والابطل لجهالة المبيع او شرط الهبة  
كما لو جمع بينهما ولوباع نحو الثمن بظرفه كل رطل بدرهم صح ان علما وزنه  
والقارة مع المسك كالظرف ولو قال بعث هذه وهي عشرة بعشرة فكانت  
احد عشر وتسعة قيل صح بكل الثمن تغليب الاشارة وخير البايع ان لم  
يرض المشتري بعشرة وهو في نقصان وقيل لاجتماع الضدين ونظيرها  
بعثك هذه العبد وجارية هي او الفرس وهو بطل فيجوز القول ان لا يمكن  
المشتري علما والاصح ولوباعها بمائة دينار الا عشرين درهما فسد  
الا اذا علما قيمة الدينار به وكره بيعها جزافا على الاصح وفسد بيع عبيد  
جمع بثن وبمحصة الف موزع عليه وعلى غيره لجهالة الثمن وتعيين  
لقد الغالب ولو مغشوشا وبطله السلطان وحيث لا غالب وجب  
تعيينه الثالث فبرويدة اللابقة به لامن وراء زجاج لانه راي خياله  
بخلاف مروية السمك والارض في الماء لانه من مصالحها فبيع عين  
ماراها واحد لدى المشتري على الجديد فاسد كالنوى في الثمر ولانه  
غرا اذ لا يعلم بقاها او الوصول اليها قيل **وعندهم** لا لقوله عليه  
السلام من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا اراد قلنا راو يد عمر ابن  
ابراهيم الاهواري وهو مشهور بوضع الحديث وبعد تسليمه فمخول على  
استئناف العقد على نقصان ما راه قبله وللقياس على النكاح وقلب  
وانما جاز في مذهبه اذا وصف ولده بصفات السلم ويثبت الخيار  
الرؤية لا للبايع وفي وجه **وعندهم** كما لوباع معيافان صحيحا ويجزى  
القولان في الاجارة والصلح وراس مال السلم والهبة والخلع والصدقة



فلا يصح من الاعمال **خلافهم** وله ان يشتري نفسه ويوجرها لعلم بها  
او يعقد سلفا ان كان راس المال موصوفا ولو المسد لانه يعرف الصفات  
بالسمع وان يكتب على وجه لا يقض المسلم فيه لانه لم يمين بين حقه  
وغيره وتكفي الروية قبله فيما لم يتغير غالبا لحصول العلم ثم ان بان  
متغيرا خيرا كما لو نفذ وصفا مقصودا مشروطا وصدق فيه لانه ينكر  
العلم بالبيع على هذه الصفة كما لو انكر العلم بالبيع وفي وجه البائع ان  
الاصل عدمه فلوراي تو بين فرق واحد واشتبه ثم اشترى الاخر صح  
ان تساويا في الصفات اذا غرروا فلا وروية بعض ما يدل على الباقي  
كظاهر الضبرة من الطعام والجوز الدقيق والتمر والقوصرة والقطن  
والانمورج في المتماثلات ان فيه منه لا من البطيخ والرمان والسد من  
الفواكه للاختلاف وروية الضوان كقشر الرمان والاسفل من الجوز  
والاعلى منه ومن الباقلاء الرطبين على وجه اذا الرطوبة مقصورة منهما  
والمقصود بخلافه لاجل المذبح قبل السخ والفارة للجهل بالمقصود  
ولانه لا يتعلق بهما كثير مصلحة اللحم والمسك ولزم في العبد ما يباح  
النظر اليه من البدن والشعر واللسان والاسنان وفي وجه الاطراف  
والوجه اذا تفاوت فيه غالبا وتجارية كالعبيد وفي الدابة مقدمها  
وموخرها وقوائمها برفع ما عليها لاسنها على الاظهر وفي الزلا والديج  
المنقش كلا وجهيهما بخلاف الكرباس على الاظهر وفي الفقاع يساح وفي  
وجه ينظر بقدر الامكان وبيع الصوف على الاظهر الغنم باطل لهنه  
عليه السلام وجاز بعد الذكاه ان ليس يستيف جميعه ابلاد ولا يصح  
التوكيل بها فقط لانها مجرد راي كاختيار النساء وفي وجه كالتوكيل

بالشرائط اجيب بانها فيه تابعة **الباب الثاني** في البيوع وفيه  
فصلان **الاول** في الربا قال الله تعالى وحرمة الربا وروا ما بقي من الربا  
وقال عليه السلام لعن الله اكل الربا الحديث وهو ثلاثة اضرب ربا  
الفضل والنسية واليد في شرط في بيع مطعوم به ونقده لا في الاجارة  
الحلول والتقابض في المجلس ومذهبه بلاتراخ وعند التجانس العلم  
بالماتلة ايضا لدى العقد لقوله عليه السلام لا يتبعوا الذهب بالذهب  
الى قوله الاسواء بسواء عينا بعين يدا بيد ولانه عليه السلام نهى عن بيع  
صبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى منه والعلة في النقدين  
صلاحية الثمة الغالبة للمناسبة فلا يتعدى الى الفلوس وغيره  
وفي الباقي الطعم لا يمايد عليه السلام المسية بقوله الطعام بالطعام  
مثل مثل فيتعدى الى الفواكه والقبول والتوابل والادوية كالا هليج  
او السقمونيا وطين الارمني وعلى رايهما الجنس مع الوزن او الكيل  
فيتعدى الى الجص والحديد والقطن ومذهبه النقدين والقوت وصلا  
كالمح ولا يصح سلم شئ في غيره ان كان مشتركين في العلة لفقد التقابض  
في المجلس غالبا وعنده لا يشترط الا في الضرف وقوله عليه السلام يدا  
بيد حجة عليه ولذا شرط الحلول والتقابض في بيع بفلوس لانها  
تمزنته قلنا ممنوع ومذهبه كرم التفاضل والنساء فيها من الرويات  
الرعفران اذ المقصود الاعظم منه الاكل ودهن الورد وماء ودهن  
البنفسج والصمغ والماء وبذر الفجل والجوز والبصل والرنجيل والكان  
على الاظهر لادنه والسمك لانه لا يعد للاكل والحيوان لانه لا يוכל  
على هيئته والجلد والعظم وفي ربا الفضل لا في العرض اجاث **الاول**



المماثلة المعتبرة بالوزن في موزون عهد عليه السلام كالنقدين والانتاخ  
الكباير من المسلع على الاظهر نظر الى هيتها حالاً والمابع كالسمن الذائب  
واللبن وبالكيل في مكيده كالتمر والبر وما لا ينقل فيه ان كان اكبر فالوزن  
اذا الكيل به لم يكن معهوداً بالجواز ولا فعادة البلد الباع على اظهر الوجوه  
فلا يصح بيع الموزون بالكيل وبالعكس لقوله عليه السلام الذهب بالذهب  
وزناً بوزن والحنطة كيلاً بكيل فلو باع صبرة بصبرة جزافاً فسد لان  
باعها مكيالة او كيلاً بكيل او دراهم بدراهم موازنة او وزناً بوزن ونحو  
متساويتين او صبرة مكيلها من كبيرة ولو تفرقا قبل التقدير وبعد  
تقابضهما اذ ذكرهما لتحقيق المماثلة لا لتقدير المبيع فاستغنى القبض عنه  
ولو اشتمل عقد على جنس ربوي من الطرفين ولو في طرف ضمناً كالشريح  
بالسمن واختلف الجنس او النوع منهما او من احدهما كدجاجة ودرهم  
بمذود درهم او بمدين او درهمين او صاع بروصاع شعير بصاع شعير وبر  
او براوشعير او درهم وفلوس او بدرهمين او ثوب مذهب بمثله او مذ  
صيحاف ومذ برقي بمثلها او دينار صحيح ومكسر بصحيح ومكسر بصحيح  
او مكسرين او دخل فيه ماء بخل فيه ماء او من جنسه بطل لا عنده لنا  
انه عليه السلام امر فضالة بن عبيد بنزاع الذهب من القلادة حين اشترى  
قلادة فيها ذهب وحرير بذهب فقال الذهب بالذهب وزناً والعلة  
فيه ان العوض اذا وضع على المعوض يقضى الى المفاضلة او الجهل بالمماثلة  
لان باع داراً بذهب فظهر فيها معدن الذهب وداراً بدار فيها بير  
ماء او المعدن والماء غير مقصودين بالذات بخلاف السهم واللبون  
بمثلها او التمر بالتمر والنوى من مصالحه ولو باع البر بالبر وفيهما او

96 احدهما قصيل او زوان او تراب او شمير فسد لانه ياخذ شيئاً من المكيال  
لادقاق تبين او قليل تراب لانه لا يظهر في المكيال بخلاف بغير تراب  
في الموزون ولو باع براب شعير وفيهما او احدهما من الآخر لم يضر ان قل  
النشأ في شرط فيما تغير المماثلة حالة الكمال فكمال العنب والرطب في الزبيب  
والتمر بالنوى وخلهما وعصيرهما وكل الثمار في الجفاف كاللحم بلا عظم  
وفي عصيرها كغصب السكر والتفاح والرمان فلا يكتفى الرطوبة فيما لا  
يجفف على الاصح كالقرع والبارنجان والبقول والحب اذا كان منقى جافاً  
غير مبلول ولا مقل والجوز واللوز في حالهما ودهنهما واللبن في  
حاله والسمن والمخيض الصنف والسمن في حاله والشريح وكسب  
لم يخلط لابقى احوالها اذ لا يعلم مماثلتها تحقيقاً ولا فيما اثرت النار  
فيه كالسكر والفانيد على الاظهر لا للتمييز كالعسل ونحو بيع النخالة  
والسوس ان لم يكن فيه لب بمثلها او بالمطعومات لانها ليسا بمال  
الربا و**جاء عند** بيع الرطب به وبالتمر وكذا العنب والدقيق ونحو  
بالخبز مثلاً بمثل لانه اما جنس او جنسان قلنا جنس لا كمال له ونحو  
بالحنطة واللحم المشوى وان كان متفاضلاً ومذهب بيع الرطب والدقيق  
به وزناً ولدها بيع الدقيق بمثله اذا استويا نغومة والمطبوخ ونحو  
والرطب والعنب واللحم المزروع عظمه بمثله لت قوله عليه السلام  
انقص الرطب اذا جف الى قوله فلا اذن ومذهب ولدها في روايته جاز  
بيع البر بالدقيق **وعند** لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب ولدها في  
دار الاسلام ايضاً اذ لا امان بينهما قلنا لا يقتضي حل الربا تنبيه  
رخص النبي عليه السلام بيع العرايا فيما دون خمسة اوسق وهو بيع



الرتب على النخل على تقدير الخوص جافا مثله من التمر على الارض وقياس العبد  
عليه لانداه لا غير على الاصح لتعذر الخوص للتستر بالاوراق ولا يجوز في  
خمسه اوسق في عقد على الاصح اذا الرخصة فيها مشكوك ولداه في اكثر  
منه ايضا قيل ولداه لا يجوز لغير المحتاج اذا الرخصة في حقهم قلنا  
مخصوص السبب لا يخصص ولداه اختص بمن لا نقده وعندهما العزة  
افراد نخل او نخلتين فيهب ثمرتها الرجل حتى يجتنى كل يوم قلنا منافع الحديث  
ومذهب جازت فيما يجف من التمر وبيعه ان شرط اخذه عند الجداد  
بجنسه خرضا من المعري فيما دون خمسة اوسق **الثالث** في بيان  
الجنسية فمختلف الاصول اجناس كالادقة والخلول والادهان والالبان  
كن الوعل والمعز واللحوم على الاصح كالتمر مع الهندي والبطيخ مع الرق  
والزيت مع زيت الفجل لاختلاف الطعم والطبع والقضاء مع الخيار وكذا  
المانثلة اذا اختلف اسمها وهاكا السكر والفانيد وعصير العنب مع خله  
وشحم البطن مع الظهر والكبد والطحال والقلب الكرش الا اذا قلب  
التفاوت كالنبات والسكر والطبرزدلان اسم السكر تنيا ولهما  
والعلس والقمح فان اسم البر يشملهما واللحم الاحمر والابيض جنس  
كصفرة البيض وبياضه ولبن المعز والضأن ومذهب البر والشعير  
جنس وكذا الحوم ذوات الاربع والاحباز والالبان والخلول ولداه  
في رواية اللحوم والالبان **الفصل الثاني** في البيوع المنهية وهي  
قسمان **الاول** ما يقتضي النهي بطلانه لتعلقه بالعقد او بشئ من  
لوازمه فيبطل بيع الملامسة وهو بيع شئ على ان اللبس مقام الروية  
والاخيار عندها او جعله بيعا كقوله اذا المست هذا فهو مبيع

منه بكذا او المنابذة وهو جعل البند بيعا او بند الحصاة او ابيع على  
انه اذا بند فقد وجب والحصاة وهو ان يجعل رمية بايعا او تعيبا  
للبيع او خذ او بيع بشرط الخيار الى الرمي بها وبعين في بيعته وهو  
ان يقول بعث وبالف نقدا او الفين نسية الى سنة فخذ يا بهما  
شيت او على ان تبيعني فرنسك وحبل الجبلد وهو ان يبيع الى ان ينج  
نتاج النجاج او بيع نتاج النجاج وعسبب الفجل لانه عليه السلام  
نهى عن ثمنه وهو ضرابه او ماوه او الاجرة عليه ومذهب جواز  
استجاره له كلقح النخل ورفق بانه لا قدرة على التسليم واعارته  
له محبوبة وجاز قبول الهدية لصاحبه لقوله عليه السلام فلا باس  
لانداه كهر البغي ورفق بانها المباح ولو تراه بلا اذن لا يذمه الا ارش  
النقص والملاقيح ما في بطون الامهات والمضامين ما في اصلاص  
الفحول واللحم بالحيوان لانه ثبت لنيه عليه السلام برواية سعيد بن  
المسيب وسعد الساعد عروا بن عمرو ابى هريرة ومراسل ابن المسيب  
مستندة ولانه مويد بقول جماعة من الصحابة وعنده لانه باع  
ربويا بغيره اذا الحيوان لا يوزن عادة كاللحم بالجلد ورفق بعدم اللحم في الجلد  
قيل ومذهبهما ان لم يكن من جنسه لاختلاف الجنس كاللحم لنا عموم  
الخبر وقصة الصديق بلا كبير وفي معناه الشحم والسنام والنطمال  
والرئيه والكلية وجلد غير المدبوغ ولحم السمك على الاظهر والعربون  
والسلاح من اهل الحرب وبشرط فيه غرض لا يقتضيه العقد ولو  
الحق به قبل الزوم لانه محاكى حالة العقد لان النبي عليه السلام  
نهى عنه والرهن مثله وعنده لو حذف في المجلس انقلب صحيحا



لانه من حرمه **لنا** لا عبرة لفساد فكيف لحرمه الا في صور **منها**  
شرط الاشهاد وفيهما بلا شرط تعيين لحصول تفاوت الغرض وان  
عين فلا يتعين لعدم الاحتياج وفي الاول شرط اجل معلوم  
لثمن في الذمة لقوله تعالى الى اجل مسمى لا الى الف سنة لبعده  
بقاء الدنيا اليه ولا يسقط بالاسقاط فلو اجل بعد حلوله او زاد  
فيه قبله لا يتاخر كزيادة على اجل العاقلة **خلافا** للمهرن وكفيل  
معينين به لعموم الحاجة وتفاوت الغرض لا المبيع لانه ينافي  
مقتضى العقد بناء على ان البداية في التسليم عليه وجاز بعد القبض  
بلا شرط **ومدحه** جواز رهن غير معين **وعنده** احد العبدین فلو  
تعدى لوفاء او تعيب او وجد به عيبا قديما او امتناعا خيرا البايع  
لا ان تعيب او هلك بعد القبض ولا يجبر ان **ومن** شرط العتق لا  
عنه لقصة بريرة قيل **وعنده** لا كغيره وفرق بتشويق الشارع به  
**وعنده** لو اعتقه المشتري صح البيع وعتقه ولزمه الثمن وشرط الولاء  
للبيع مفسد ككسبه قيل **ولده** في رواية لا قوله عليه السلام  
اشترى واشترط لي لحم الولاء **لنا** ان ما تفرد به هشام لا يعتمد  
لان عليه السلام لا يامرهما لا يجوز لا التدبير والكتابة والوقف والعتق  
بعده على الاظهر وللبيع المطالبة به وان قلنا انه تعالى يستحقه  
على الاظهر كالمندور لانه سبب بسببه ويجبر عليه ولا يجزى ايلاد  
والاعتاق عن الكفارة كالمندور وله الاستخدام والوطى والاكساب  
وارش الجناية لا يبعده ولا شيء ان مات قبله **ومن** شرط وصف  
مقصود ككونه لبونا او حاملا لافيهما للزوم بيع الحمل واللبن

في الضرع اجيب بالمنع بل المقصود الوصف كالكتابة وفسد بيع حامل  
بحر وبيعها وحملها او ما في ضرعها لانها مجمولان ورونها كاستثناء  
عضو ولو باع ارضا او ثوبا على انها مائة ذراع او قطيعا على انها مائة  
ففقست صح على الاصح ان العدد كالوصف وخير المشتري الخلف  
الشرط وكذا ان زادت وخير البايع وقيل ان تخبيره وتخيره بعيد **ومنها**  
شرط الخيار والبراءة عن العيوب وبيع الثمار بشرط القطع وسياتي  
ذكرها ان شاء الله تعالى ومحرم التفريق بين الام والولد الرقيقين ثم  
ام الام والاب **لا في** مذهبه لوجود مزية الشفقة قبل سن التميز كالخبر  
بين الابوين قيل **وعندهما** قبل البلوغ لخبر عبادة **ولده** وبعده ايضا  
بالبيع والقسمة والهبة لقوله عليه السلام لا تولد والدته بولدها  
ولقوله عليه السلام من فرق بين والدته وولدها ولا يصح لان عليه  
السلام رده بيع ونهاه لان التسليم متعذر شرعا قيل **وعنده** تصح  
كالبيع وقت النداء فان النهي للضرر لا للمنع **قلنا** الضر فيه بخلاف  
النداء لا بالعتق والوصية اذ لا تفريق في الحال **ولده** لا يفرق لا بالعتق  
واذا رهن واحد ببيع او وزع الثمن على قيمتهما وقيمتها ويتعدى تخريم  
الى المحارم مطلقا في وجه **ورايهما** لا لانه عليه السلام قال لعلى  
رده **قلنا** امر ندب لانه عليه السلام وهب سرين لحسان ومسك  
مارية ولان قرابتهم غير مانعة من القصاص فلا يمنع من التفريق  
كابن العم وفي وجه المجندات كالام والاجداد كالاب وكثرة بينهما  
في البهيمية قبل الاستغناء لوجود التحنن الا لغرض صحيح كالذبح  
لان حرمتها اقل وفي وجه يحرم وهنا بحثان **الاول** جاز زيادة الثمن



والمثلن والاجرة والضدق والعوض والسلم وشرط خيار واجل  
وزيادة فما قبل الزوم اذا العقد غير مستقر فقد يحتاج اليها  
لتقريره وفي وجه لا لانه تمديدونها لا بعد **خلافا** له في غير  
المسلم فيه لاستقراره ولانها ان كانت كالمذكورة في العقد لزم  
الزيادة الشفيع وتشطرت بالطلاق والا يلزم استئناف عقد آخر  
او بدل مال في مقابلة ماله **الثاني** المقبوض بالفساد كالمقبوض  
فلا يرجع بما انفق على العبد ولو جهل فساده على الاظهر ولا يجبر  
المبيع لرد الثمن **خلافا** له الا ان الوطي شبهة فلا يجب الحد شبهة  
المسك بخلاف ما اذا كانا عالمين به واشترها بميته ودم لعدمها  
**ومذهبه** لا يلزم مرد عتته **وعنده** يملك بالقبض ان اشتريه بماله  
قيمة كالحز والحزير لتحقيق معنى البيع وينفذ تصرفه والمبايع  
استرداده بزوايده ان بقي في يده وان اشتراه بميته وحر بطل  
ويكون امانة في يده لنا انه مبيع يسترده بزوايده فلا يملك كما  
بالحر والدم والميته ولان القبض محظور لترتيبه على محظور فلا  
يفيد المملك **القسم الثاني** ما لا يقتضي الهى فساد له لعلقه بامر  
قارنه فيحرر التسعير لاني وجه ومذهبه في رواية في الغلار فوق الضغاً  
لنا انه عليه السلام قال فيه ان الله هو المسعر ولا يجرى الدواعي  
فيفضي الى القبط والاحتكار في القوت لقوله عليه السلام والمحتر  
ملعون والتريص بسلعة الباري فيما نعم الحاجة بلا التماسه ليغالي  
في بيعه لقوله عليه السلام لا يبيع حاضر لباد لا ارشاده اذا استشاره  
وتلقى الركبان يشتري متاعهم اذا لم يعرفوا السعروا ان لم يقصده

لقوله عليه السلام لا تلقوا الركبان للبيع وخير واعلى الفور ان غبنوا  
والسوم على السوم بعد قرار الثمن والبيع والشري عليه ما قبل الزوم  
بشرط علمه بالهوى والجش وهو رفع الثمن بلا رغبة وان لم يعلم بالهوى  
لان خديعة وحرمتها واضحة للكل ولا خيار ولو من موافات البايع  
لتقصير المشتري بخلاف القصرية ومذهبه البيع باطل لقوله عليه السلام  
لا تناجشوا والنهي لا مرقارن وهو اضرار الغير وتقويت الربح على الخلق  
والبيع من جميع ماله حرام وبيع العصير والغيب من يجذر اخرايقنا على  
الاظهر **لا عنده** ولداه لا يصح ويكره توها وبيع السلاح من يعصى  
الله كالبغاة والامرد من الفاجر والاقداح ممن يشرب الخمر ولداه يحرم  
والبيع من ماله حلال وحرام ومذهبه لو زاد اخر حرام بطل **وعنده** في  
رواية لا يجوز بيع ربيع مكة لنا ان الضحابة ومن بعدهم اتفقوا عليه  
**وعنده** يحرم بيع العينة لقول عايشة بنس ما شريت لام ولد زيد قلنا  
انه بيع تمام فيجوز من البايع من غيره وكما لو اشتراه بسلعة خاتمة  
وان جمع عقدين حلال وحرام كما له وما لغيره وخل وحز وحزوع عبد  
وشاة وكلب ومذكاة وميته صح بالقسط وان لم يتعين كشفقة لشقصر  
دون المنقول ولا قصار الفاسد على الفاسد كما في شهادة عدل وفاسق  
قبل **ولداه** في رواية لا اذا الضفقة لا لبعض قلنا يورث في القابل لا غير  
وان ثمنه مجهول حال العقد فكا البيع بحصة من الالف الموزوع على ملكه  
وملك غيره **قلنا** عند التوزيع يعرف **وعنده** لا ان جمع بين منقور وغيره  
كسع خمر وميته ويصح بيع منقورين كع المكاتب وام الولد والمدير  
والتوزيع على قيمة الجش عند من له قيمة وفي وجه قدر الخمر خلا



ويوزع بالاجزاء والميتة مذكاة والخنزير شاة وفي وجه بقرا ويوزع  
على قيمتها وكذا لو انفسخ فيما يفرز بالعقد على الاصح كتلف احد العبد  
وانهدام السقف وكذا لو جمع بين عقدين مختلفين على الاصح كالبيع  
والاجارة او السلم او النكاح ولو كان احدهما حراما كالبيع والكفاية  
لنسبة الثلث من المحاباة في بيع المريض فلو باع ما يساوي ثلاثين  
بعشرة يصح في نصفه بنصفها وما يساوي عشرين بها في ثلثه وفي  
نصفه ان اتلف خمسة وفي الثلث ان اتلف الكل وخير من لا يصل  
له جميع مورده ففي الحال ان جهل للتشقيص لا البايع والموجر للتفريط  
ويتعدد العقد بتفصيل الثمن كقوله بعث هذا دينار وهذا مائة  
ولو قبل مجالا لانه مرتب على الايجاب ويتعدد العاقل ولو مشتريا  
على الاصح كالبايع لا الموكل اذا احكامه لا تتعلق به وفي وجه بلى ان  
المسلك له **الباب الثالث** في جواز فسخ العقد وقواطعه وفيه  
**فصلان الاول** في جوازه وله اسباب **الاول** المجلس **لا عندهما**  
لنا قوله عليه السلام المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار  
اي بيعا شرط فيه الخيار وقبل الا اذا يتخارا قبل التفرق يثبت خياره  
في كل معاوضة محصنة كالضرف وبيع الطعام والسلم والتولية واصلح  
المعاوضة ولو مع طفله وفي وجه لا لعدم المتبايعين قلنا هو مقامها  
ولو التزم لاحد بقى الاخر وشري بعضه لا في وجه بناء على حكم المسلك  
وقته لا في الكتابة والحوالة تما فيهما من معنى الاستفاء والشفقة قيل  
ثبت فيها وبيع العبد من نفسه على الاظهر والمساقات والمسابقة  
والوارد على المنفعة كالنكاح والخلع وعوضهما ولو اجارة ليلا

لكثير الغرر وفي وجه نعم لانها في معنى البيع وقد عرفت الفرق  
وينقطع بالتفرق عادة طوعا ولو وليا او التخيير لقوله عليه السلام  
او يقول احدهما لصاحبه اختر لا بالجنون والاعفاء فينتقل الى قيمتهما  
ولا بالموت فالى وارثه وسيد المكاتب والمأذون والموكل بخيار  
العيب ولانه كسائر الحقوق المالية وخيار الشرط مثله ورايهما ينقطع  
به لانه ارادة وهي لا تقبل الانتقال لخيار القبول والرجوع في الهبة  
وفرق بانهما ثابتان شرعا بلا شرط فلو غاب فله الخيار ما بقي في فسخ  
الخبر كالمورث وفي وجه على الفور وعند التعدد فلهم الخيار  
اذا اجتمعا ولو غابوا اذ النيابة لكلهم الى التفرق عنه كان حضرا ولا  
ينقطعوا بمفارقة البعض لعدم تشقيصه وينفسخ بفسخ كالمورث  
وينقطع للمكره اذا فارق مكان زوال الاكراه ولما كثر ان لم يمنع من  
الخروج وغير الهارب ايضا ان تمكن من متابعته وفي وجه مطلقا  
لانه يتمكن من الفسخ وصدقنا في التفرق والفسخ بعد اذ اصل عدمه  
ولو باع بشرط نفى الخيار بطل لانه اسقاط ما لم يثبت قيل **ولناه**  
في رواية لا لقوله عليه السلام لا بيع الخيار اي الذي نفى عنه الخيار  
**قلنا** لا لقوله عليه السلام ما لم يتفرقا او يتخارا **الثاني** شرط الخيار  
ثلاثة ايام فماد ونها متصلة بالعقد ومن وقت الشرط ان يزيد  
بعد بلا ايهام للعاقدة وموكله واجنبى ولو بيعا او شرط لواحد فيما فيه  
خيار المجلس لا فيما شرط قبض العوض فيه لانه كالمسا في الجواز والشرع  
وحد فيمن يعتق عليه لحصول العتق اذ المسلك له حينئذ والاصل  
فيه قوله عليه السلام لحسان بن منقذ قال لا خلاية ولا يثبت



بذكرها الا اذا عرف معناها وجاز في مذهب بقدر الحاجة ولداه  
الزيادة بلا تحديد كالرجل وفرق بانه لا يمنع لزوم والتصرف  
لنا انه بخلاف القياس فيقتصر على ما رخصه الشارع قبل  
ابتداء من التفرق قيل ابتداء من التفرق لئلا يجتمع مثلاً  
اجيب بانهما سببان وذلك سايع في الشرعيات لنا ان الشرط  
وقت العقد سبب للخيار فلا يتخلف عنه وفيما يتسارع اليه الفساد  
قبله يبطله وفي وجه لا بل يباع ويقام ثمنه مقامه ويسقط بالاسقاط  
فلو اسقط خيار الاول سقط الكل لان العقد بعد لزومه لا يصير  
جائزاً او خيار الثاني بقى خيار الاول ومن خير فله الفسخ ولو عزل  
لا غيره مراعات للشرط **لا عند** بلا حضور صاحبه لتعلق حق كل  
بالعقد كالأقالة والوديعة والفرق ان الرضاء شرط فيهما دونه  
لنا القياس على الاجارة ولانه لا يفتقر الى رضاء صاحبه فلا يفتقر  
الى حضوره كالطلاق قبل **ورايهما** ان شرط لو وكيل او اجنبي فلكل  
منهما الخيار لانه نائب فلو مات الوكيل والاجنبي ينتقل الى من له  
العقد لانه كان من اجله **وعند** ان شرط الى الليل او النهار دخلاً  
لان الى تنجى بمعنى مع قلنا الظاهر انها للغاية وهنا بحثان الاول  
المسلك في وقت الخيار موقوف ان كان لهما كعتق المشتري المبيع  
وايلا له ووجوب المهر بوطيه والبائع الثمن ليحصل الجزم بالرضاء  
والافقى المبيع لمن خير لنفوز بصرفه كعتقه وايلا له وبيعه وحل  
الوطى ويجب بوطى غيره المهر لا لحد لشبهة الملك وفي الثمن لصاحبه  
قيل **ولداه** في المبيع للمشتري لان العقد يوجب والخيار لا يمنع

كخيار العيب قلنا المشروط ينافية قبل ومذهبه للبائع لنفوز بصرفه **103**  
ولقوله عليه السلام لا يبيع بينهما حتى يتفريقا قلنا ممنوع ان اكان  
المشتري وحده **وعند** ان كان لهما او للبائع فله وان كان للمشتري  
فوقوف لان الثمن لا يخرج عن ملوكة فلو ملك لزم اجتماع العوضين  
في ملك واحد قلنا لا فانه يملكه البائع حينئذ والرواية تابعة للملك  
ولا يجب تسليم المعقود عليه في ذمته ووجاز الاسترداد فلو تلف فيه  
بعد القبض الفسخ ان كان الملك للبائع فتعزم له القيمة والا فلا على  
الاصح لدخوله في ضمان المشتري ويبقى الخيار على ظاهره كبقاء  
التخالف بعد تلفه بخلاف الرذ بالعيب لان ضرره يندفع بالارش  
وعزم المشتري القيمة والاجنبي المتلف للمشتري ان تم والا فعلى  
البائع الثاني يحصل الفسخ والاجارة بقول صريح او مستلزم من  
قول او فعل فعتق البائع المبيع ووطيه وبيعه وهبته ورهنه  
بالقبض واجارته وتزويجه فسخ لدلالةها على الندم ظاهراً وصحيح  
كعتقه وفي وجه لا اذ باللفظة لا يحصل الامر ان ومنع ان كانا  
من جهتين والتمن اجارة ومن المشتري بالعكس فيهما لا لغرض على  
البيع والاذن فيه على الاظهر لانهما من الروية والاستخدام والمسر  
قبله بالشهوة وانكار العقد واذنه بوطى المشتري وصححه اجارة  
لاسكوة عليه واذا اجتمع الفسخ والاجارة منهما قدم الفسخ ومن  
واحد الاجارة اذ الامضاء اولى فلو باع عبداً بامه واعنتهسا معا  
نعين العبدان كان الخيار لهما لاستقلاله بعتقه او للمشتري  
ولم يجزوا لا نعتيت وان اعنتهسا المشتري فبالعكس **وعند**



يتعلقان لأن له اعتاق كل واحد قلنا لا إذ لا يمكن الجمع بينهما كاعتاقهما  
 مرتبا **الثالث** فوات وصف مقصود مشروط كاسلام المبيع وكفرو  
 ورايها لويان مسلما لا خيار لانه افضل قلنا لعله انقص قيمة لفقد  
 الرغبات وكونه فحلا للضعف القوة والبطش في ضده او خصيا  
 لفقد القيمة او محتونا او اقلف ان رغب فيه المحبوس في وجهه  
 او يهوديا او مجوسيا او عدلا وجعد الشعر بخلاف العكس اذ الجموع  
 زيادة وبكارتها لا شيئا بها اذ البكر افضل قيمة وفيه وجه اذ المشتري  
 قد يضعف من ازالها ولداه جاز الرذوا خذرش المعقود **الرابع**  
 نصرية الحيوان وهي حرام ويثبت الخيار ان لم يعلم خلافا له لقوله  
 عليه السلام وان سخطها ردها وصاعا من تمر على الفور كخيار العيب  
 وفي وجهه **ولداه** ثلاثة ايام لظاهر الحديث قلنا ذاك بناء على انه  
 لا تعرف قبلها غالبا وان علمها فخلبها ليخبرها فيرد مع ما كحل حلب  
 صاع ان لم يتراضيا برد اللبن ومذهب اوصاع من غالب قوت البلد  
 لنا اتباع الخبر سواء قل اللبن او كثر وان اعور قيمته بالمدينة وغيره  
 بالتراضي وكذا لو رده بغيرها والحق بها حبس الماء القناة والرحى  
 وتحجير الوجنة وتسويد الشعر وتجعيد وارسال الزنبور في الوجه  
 للتلبس لا ان لم يقصدها او لحفل لعدمه وفي وجهه بلى لتضرر  
 المشتري ولا تلطيخ الثوب بالمداد وعلف الدابة حتى يربا بطنها  
 وارسال الزنبور في ضرعها ولا العين كشرى زجاجة ظنها جوهرة  
 للتقصير ومذهبهما الغبن فوق الثلث بخير لنا انه عليه السلام  
 لم يخير حبانابه **الخامس** العيب يجب على من يعلمه ان يبينه لقوله

عليه السلام لا يحل لمن باع من اخيه بيعا يعلم فيه عيبا الا يبينه له  
 وقوله عليه السلام ليس منا من خشنا وهو ما ينقص العين او القيمة  
 مفقوة غرض غالب لعدم في امثاله اذا وجد قبل القبض او بعد سبب  
 سابق بالجهل كالزنا والسرقة واعتبار البول في الفراش اذا بلغ سبعا  
 وصنان مستحكم ونخر معدى لاهما في العبد عند اذ المقصود الاحتياط  
 قلنا منقص القيمة والنيمة وترك الصلوة والارتداد والاستحانة  
 والعدة والحنوثة والتزوج وقذف المحصنات والكفر في الرغبات  
 فيه على الاظهر وعند مطلقا والاحرام لافي العبد وكون امة  
 مجوسية او وثنية لعدم حل الوطى وحاملا لانه يخشى منه الهلاك  
 لا غير والذابة جموعا او عضوا او رهنبة لانها عيب فيها واعتبار  
 النزول في الدار وكون الارض ثقيلة الخراج لان كان ممن يعتق عليه  
 او محرما لاختصاص الحرمة او اقلف وعند اذ امكن الصغير من نفسه  
 لا يرد لانه نجده قلنا لعله يستمر اذا اعتاد فلو قتل بعد القبض  
 يرد او قطع بسرقة او انترغت بنكاح سابق في ضمان المقبض  
 فرجع بالعوض وعند خير في السرقة بين الرذو والامساك واسترداد  
 نصف الثمن وفي وجهه ولداه من ضمان القابض لان القبض سلطة  
 على التصرف فيرجع بالارش قلنا سبب التلف وجد في يد غيره  
 لا ان مات بمرض سابق لزيادة كل لحظة فان عيبه الاجنبي فله  
 الارش ان اجاز لا البائع وضمن له المشتري جزء من الثمن بنسبة  
 النقص ان عيب وتلف قبل القبض لا بسببه لاستقراره به **الفصل**  
 الثاني في قواطع خيار نقيصة وهي اربعة **الاول** التقصير متى عرف



العيب بادربالعادة كالشفعة بالرد على المالك او وكيله او رفع  
 الى الحاكم باشهاد ان امكن الى ان ينتهي اليهم ثم عليه الاشهاد دون  
 التلفظ بالفسخ على الاظهر وقيل قوله لم اعلم انه على الفور لانه يخفى  
 على العوام وليترك الانتفاع ولو سيرا كاسقني فيضع السرج والا كا  
 لا اللجام والعذار اذا تركهما لا يعد منه ولا ينزع الثوب في الطريق  
 لانه غير معتاد والركوب لعسر القود **وعند** الرد قبل القبض يفقر  
 الى حضور الخصم وبعد الى رضائه او قضاء الحاكم **لنا** القياس  
 على خيار الشرط **ولما** بخير بينه والارش **قلنا** يلزم تبعض العقد  
 في الثمن بالضرورة ولانه لم يرض بدون المسمى ويمكن دفع ضرر  
 المشتري بالرد ولانه عليه السلام ما خیر في المضرات كذلك  
 ولو رضيا به يتركه لان الحقوق لا يقابل بالمال كخيار المجلس  
 وجاز **عند**هما لانه اذا تعذر شئت الارش فجاز ثبوته بالتراضي  
 كالقصاص وفرق بان الذية بدل عن الدم بخلاف الارش ولم  
 يبطل به الرد ان لم يعلم فساده على الاظهر لان تركه لفرض لم يحصل  
 له **ولما** لا يبطل الرد بالتأخير ان لم يوجد ما يدل على الرضاء والفسخ  
 برفع من وقته ولو قبل القبض اذا المتأخر لا يؤثر في المتقدم فيرد بالحمل  
 وقته ولو انفصل لانه يعرف وياخذ قسطا من الثمن كالزوايد المتصلة  
 لعمل عبث الزرع الى السقوط لانه اعراض لا المفصلة كعمل حدث  
 بعده ولو متصلا وصوف مجزور لم يكن وقته والنابت من خواصل  
 الكراث لانه غير تابع فلو صبغ الثوب وعمر الدار وزادت القيمة فان  
 لم يطلب شيئا ردوا الا فالأظهر انه كحدوث عيباذا مطالبة البائع

101  
 بشي باضرار ومذهب خير بين الارش والرد ويكون شريكا بالزيادة  
**وعند** من اصل العقد فيرد بالزوايد قبل القبض والحاصلة من  
 العين كالولد والثمر يمنعه ومن غيرها كالسب والقلبة تبقى  
 للمشتري **ومذهب** بالزائد من جنس الاصل لا غير **لنا** عموم قوله عليه  
 السلام الخراج بالضمان والقياس على الغلة **وعند** وطى الشيب  
 يمنعه **لنا** انه لا يوجب نقضا كاستخدام وجاز رخصة عقد  
 دون اخر لانه رد ما دخل في ملكه في صفقة قبل **وعند** لا احد  
 المشتريين للتشقيص قلنا البيع منهما دال على رضاه به لا بعضه بالاختار  
 العقد **ولما** جاز رد المعيب فقط الا اذا كان التفريق محرم او منقضا  
 كصراعي الباب وزوجي الحنفى **وعند** لو اشترى عبد بن فوجده  
 باحدهما عيبا بعد قبضهما فله رد المعيب **لنا** القياس على ما اذا لم  
 يقضهما فلا ينفرد بعض ورثة به على الاصح لانه خليفة من لم يملك  
 ذلك الا اذا رضى البائع اذا المنع له **الثاني** تعذر له لتلفه حسنا  
 او حكما كالعتق ولو على عوض والاستيلاد والوقف والتخمر فيعتين  
 اخذ الارش وهو جزء من الثمن ولو عاد بالارش نقص ثم مثله  
 او اقل قيمتي يوم العقد والقبض ان لم يبق في ملكه لان ما زاد حصل  
 فيه فلا يغرمه للمشتري وما نقص نقص من ضمانه فلا يغرمه له  
 بنسبة ما نقص منهما على اصح الا قول لو كان سليما لان ما زاد زاد في  
 ملك المشتري فلا يغرمه البائع وما نقص نقص من ضمانه فلا يغرمه  
 له وان لم يرد فيه براعته ان طلب والا فلا على الاظهر وحيث لا  
 نقص لارش **وعند** لارش ان قتله او اكله ولو بعضا لانه زال



عن مملكه بفعل مضمون كالبيع و الفرق بانه لم يياس منه لنا  
القياس على العتق واعتقده على عوض اذ حبس البدل كحبس المبدل  
ومنع حيث لا علم لزوال المسلك او تعلق حق كالرهن والكتابة والاجارة  
ولا ارش اذ ولا باس عنده فانه اذا عاد ولو بغير مرد او زال التعلق  
رد لزوال المانع **الثالث** العيب الحادث يمنع الرد فلهذا دفعنا  
لضرر البايع فيرده بارشه حتما في ربوي بيع بجنسه على الاظهر  
كما لو استام ولم يتفق العقد حذرا من الربا او يمسه بارش  
القديم وعند النزاع يجاب طالب الامساك امضاء للعقد ولانه  
تقتضي ارش القديم دون الحادث وفي وجهه ومذهبه ما يخير المشتري  
بينهما اذ البايع مدلس قلنا بما اذا لم يعلم ومذهبه الرد بلا ارش  
ان دلس البايع وزوال الحادث بعد اخذ ارش القديم يمنع  
اذا الرد للرضا الا اذا رضى والقضاء على الاظهر للتاكيد والقديم  
بعد يقتضي رد الارش لزوال سببه ولو تعيب بحادث يتوقف  
عليه معرفة القديم ككسر الرابح وتقوير البطيخ فسدان لم  
يكن له قيمة كالبيضة المدرة لوروده على غير متقوم والارز بلا  
ارش على الاصح لانه لا يتوسل اليه الابه كنشر الثوب وحلب  
المصرات قيل **وعندهما** لا بل اخذه كما لو عرف عيب الثوب بعد قطعه  
و فرق بان معرفته لا يتوقف عليه **ولده** رد بالارش فلو تنازعا  
في عيب يحتمل الحدوث صدق البايع اذا اصل السلام واستمرار  
العقد ويخلفا على وفق جوابه وفي زوال قديم وحادث تخالفا  
للاحتمال بالامرج فان حلفا ان دفع الرد ولزم الارش قيل صدق

106 البايع اذا اصل عدم عود الرد ولزم الارش لثبوته والاصل عدم  
النقوط وفي قدر الثمن بعد الرد او وقت الرجوع صدق البايع  
على الاصح لان الغارم ومونته على المشتري بعد الفسخ والبيع في  
ضمانه والاقالة مندوبة لقوله عليه السلام اقال اخاه المسلم  
صفقة كرهها اقال الله عشرته يوم القيمة وهي فسخ قيل ومذهبه  
بيع جديد كالتولية **وعنده** فسخ في حقهما بيع في حق الغير  
لنا ان اللفظ بسني عنده وتجربا فيها لا يباع كالمسلم فيه  
والبيع قبل القبض واختصاصها بالثمن الاول وما كان فسخا في  
حق البعض فكذا في حق الكل فلا تجدد الشفعة ويجوز بعد تلف  
المبيع على الاظهر **خلافا** له كالفسخ بالخالف وبعضه وللورثة  
ولا يشترط ذكر الثمن وتفسد زيادته ونقصه والتأجيل ولزم  
المشتري الاجرة ان استعمله بعدها و جاز له حبسه لاسترداده  
الثمن **الرابع** شرط البراءة عن العيب لا يقطع لانه ابراء عن المجهول  
الا عن موجود في حيوان لم يعلم البايع لحفاء امره وكثرة عيوبه  
قيل **وعنده** يقطع لحصول الرضا باسقاطه ولده لا مطلقا  
كخيار المجلس لنا قصة عثمان بلانكير ويجري الخلاف فيما لو  
شرط ان لا يرده بالعيب ولا يبطل العقد لانه موكد **الباب الرابع**  
في القبض وفيه فصلان **الاول** في كيفية الرجوع فيه الى العادة  
فقبض العقار والشجر النبات والمر عليه بالتخلية بالتفريغ من  
امتعة البايع وتسليم المفتاح وامكان المضى اليه وان لم يحضر  
واحد والمنقول الخفيف كوثب باليد والثقيل بالنقل ولو ملك



موضعه او استأجرة حصل لا الى ملك البايع بلا اذنه وبالعقود والآلات  
واباخرة الطعام للفقراء واكلوا منه وبوضعه بين يدي القابض ولو  
قال لا اريد كالمغصوب لوجب التسليم لا للضمان ان خرج مستحقا  
بلا تصرف فيه لانه ضمان غصب وهذا القدر غير كاف له بالتفريق  
والتقدير بوزن او كيل او عدا وذرع ان بيع وجد للشاني لان  
استدام في المكيال لانه عليه السلام نهى عن بيع الطعام حتى يجري  
الصاعان لا بالوطي خلافا له لانه ليس شيئا للضمان وجعله في ظرف  
المشتري باذنه ولا يضمنه لانه استعمله في ملكه بخلاف المسلم  
فيه ويستقل به ان وفر الثمن واجله او نقله او الى ملك البايع بلا  
اذن او غير مقدر بما قدر فنقل الضمان **وعندهما** قبض المنقول بالتخية  
ايضا لحصول التسلط كالعقار قلنا غير تام لان عليه السلام  
نهى عن بيعه قبل النقل ومونة تقديره ونقل الثمن على البايع  
وتقديره على المشتري وللولي طرف في القبض والبيع والنكاح والرهن  
دون غيره لمزيد شفقتة وقبض جزء الشايح بالكل فلو اختلفا في  
التسليم فكل حبس عوضه ان خاف الفوت لا للبايع ان اجل الثمن  
ولو حل رضاء بالتاجيل تبرع به او اعاده لم يرد له لان اودعه والا  
فيجب البايع ان ثبت الثمن في الذمة لان ملكه مستقر وتصرفه  
فيه نافذ قيل **وعندهما** المشتري لان ملكه متعين بخلاف ملك البايع  
قلنا لا تسلط له عليه قيل يجبران للزوم الاقباض على كل والا فيجبران  
على الاصح فان ابادرا احدهما اجبر الاخر وان افلس او غاب ماله مسافة  
الفصر خير البايع لتضرره بالضرب والاجرة في مجموع ماله ويجري

17  
الاقوال في الاجارة **الفصل الثاني** في حكمه وله حكمان **الاول** انتقال  
الضمان الى المشتري فان المبيع قبل القبض من ضمان البايع وان ابراء  
عنده على الاصح لانه حق الشرع بخلاف ضمان الغصب وزوايد امانة  
في يد التابع كركاز وجد وما قبله من وصية وهبة ولا اجر على البايع  
لو استعمله فلو تلف قبله انفسخ كوقوع دزة في بئر او بحر وانفلات طير  
وصيد متوحش لا وقوع صحرة على الارض وعرق بحر لها ولبسها رمل  
على الاستئجة فانها عيوب ومونة التجهيز على البايع ومذهبها ان غير  
المقدر من ضمان المشتري لقوله عليه السلام الخراج بالضمان قلنا  
معناه كل من كان الشيء في ضمانه كان الخراج له لسان البايع التزم  
تسليمه عوضا عن الثمن فاذا تعدر سقط كما لو تفرقا قبله في الصرف  
وكذا لو تلف البايع ولو باذن المشتري على الاصح كاعتاقه موسرا  
شقص عبد باع بعضه لانه مضمون عليه بالثمن فاذا تلفه سقط لا  
الاجنبى على الاصح لبقاء قيمته بخلاف التلف بأفة سماوية وبخير  
ولدها اتلاف البايع كاتلافه واتلاف المشتري قبض كالمغصوب  
واتلاف الاجمعي وغير المميز بامر واحد كاتلافه والمميز كلاجنبى  
**الثاني** التسلط على التصرف فانه عليه السلام نهى عن بيع ماله يقبض  
لضعف الملك قيل لتوالي الضمانين ومنع بانه لا امتناع عليه ويفسد  
بيع الملك قبل القبض فيما يضمن بالعقد ولو من البايع **لانه** في  
العقار ومذهب في غير الطعام ولدها في رواية في غير المقدور استدلو  
بقوله عليه السلام من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه يحمل  
على المنقول والمطعوم والمقدر قلنا مفهوم اللقب غير حجة لنا



قوله عليه السلام انهم عن بيع ما لم يقبضوا وحديث زيد بن ثابت وقوله فلا تبعه حتى يقبضه وكذا الرهن والهبة والاجارة والكتابة على الاظهر كعين الثمن والاجرة وعوض البضع والدم والمشفوع والخون ثوب في يد صباغ قبل اداء الاجرة وجاز عنده التصرف في الثمن المعين قبله بناء على انه لا يتعين قلنا معين كالبيع والدرهم في الغصب والوديعة ويصح فيما لا يضمن بالعقد قبله كالاستعارة والودية ومال القراض ومطلقا العتق ولقوته والايلاء والتزويج والوقف والتدبير والوصية ودين الثمن كالمسلم فيه فلا يصح التصرف فيه قبله كالحالة به وعليه على الاظهر وابداله بغير نوع لقوله عليه السلام من اسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره ودين الثمن وغيره كالقرض والاتلاف يباع ممن عليه لا من غيره على الاظهر اذا لا قدرة على التسليم بشرط قبض العوض في المجلس ان اشترك العوضان في علة الربا لقوله عليه السلام لا باس اذا تفرقتما وليس ينبت كما ليس ولو كان احدا العوضين نقدا فهو الثمن والا فاما التصديق به الباء على الاظهر **الباب الخامس** وفيه فصول **الاول** في مقتضى اللفاظ وهي ثلاثة **الاول** المقتضى ما يطلق في العقد فقول المشتري لمن علم الثمن وليتك لعقد بيع جديد بالثمن **الاول** ان انتقل اليه او بقدره جنى او وصفا وقدرا ان كان مثليا بقبوله ولحقه الخط وحط الكل قبلها يفسدها لعدم الثمن واشتركت في معين صح بالقسط ومطلقا يحمل على المناصفة على الاظهر لان قضية الاشتراك ظاهرة **الثاني** ما يطلق في الثمن فلو قال بعث مما اشتريت برمج ده يارده زيد عشرة وبخطه

يارده حط واحد من احد عشر على الاظهر لتبقى نسبة ده يارده بين الاصل والمحطوط بعد الزوم **خلافا** له وبما قام على ان علمه ودخل فيه مونة نقصد بها الاسترباح كاجرة الكيال والحمام والذلال والقطا والطيبان اشتراه مريضا والمكس الذي ياخذ السلطان ومونة الختان لا الاستبقاء كالنفقة والكسوة والعلق المعتاد ومونة السائس وفداء الجاني والمغصوب كاجر عمله وغلामه وبيته ومستعارة ومتطوع لانه لم يرقم عليه فلو اشترى ثوبين فله بيع احدهما مباحة بالقسط من الثمن اذا وزع لا على **رايهما** لان التوزيع على القيمة تخمين لنا القياس على ما لو باع شقصا مع منقول يجوز الشفعة بالقسط ويجب ان يخبر صادقا بالثمن وبما قام وغرض قيمته كذا ان باع بلفظ الشراء والقيام والعيب وحدوثه والاجل والحناية والغبن على الاظهر والبايع ان كان مماطلا اشترى بدينه وولد الطفل وعلى **رايهما** والاب والابن الكبير ايضا التهمة كالشهادة له وفرق بانه لا تتمه هنا لان حفظ ماله او فرق كان بمنزلة الشهادة عليه بخلاف الشهادة له **لنا** انه اخبر عما اشتراه فيصح كصديق من الاجانب وعنده لان تعيب لانه لم يجتنب شيئا مقابلة الثمن **قلنا** كان في مقابلة سليم كما لو تعيب بجناية ولداه ان لم يخبره بالموجمل انعقد **موجلا قلنا** انه لم يرض بذمته كذا فان كذب في الثمن او ما قام او قيمة العرض بالزيادة حط كالشفعة قيل **وعنده** لا ويخير اذا البائع لم يرض بدون المسمى وعلى **الاول** لا خيار للبائع لتبليسه او تقصيره ولا للمشتري على لا صح لرضاه بالاكثر وبالنقص فان صدقه المشتري بطل لتعذر الامضاء



وفي وجهه لا كما بالزيادة بل له الخيار وان كذبه فللبايع تحليفه على  
 نفى العلم واذ انكل حلف البايع ويثبت للمشتري الخيار اذن وان ذكرنا  
 سمع دعواه وبينته والا فلا لانه نقيض قوله وبغير خير لدفع الضرر  
 وحط قدر النقصان بالجناية ان اخذ الارش لا الماخوذ قيل لا بل  
 حط التفاوت وكرم المواطات في المراجعة **الثالث** ما يطلق في  
 الثمن ويندرج في مطلق بيع الارض والعروة والساحة والبقعة  
 والقرية والدسكرة والباغ والبستان البناء كالرحى والشجر يثمر  
 غير مؤبر واصل بقل اديم النبات وينوره كالبنفسج والكرسف الحجاز  
 لانها لدوام الثبات كعدن الباطن قيل لا اذ اللفظ لا يتناولها  
 لا الزرع والبذر ونحو الفجل والبصل والقت لانها ليست للدوام  
 ولا تمنع صحة البيع على الاصح كدار مشحونة بالامشة والقبض  
 لحصول تحصيل الرقبة وخير ان جهل اذ فيه تفويت المنفعة لان  
 تركها له او قال افرغ الارض في زمن يسير فان اجاز بقيت الى اول  
 الحصاد بلا اجر على الاظهر وتكون مدة بقائها مستثناة كدة  
 تفريغ الدار عن الامتعة **وعنده** يجبر على القلع لان ملك المشتري  
 مشغول بملكه فعليه تفريغه كما لو كان فيه متاع **قلت** العرف  
 فرق بينهما وكلف قطع العروق المضرة كالقطن والذرة وتسوية  
 الارض اذ النقص لتخليص ملكه لا الشرب ومسيل الماء والمزارع واذ  
 قال بحقوقها والحجر المدفون ولزم البايع نقله وتسوية الحفر  
 بارش النقص واجرة مدة النقل بعد القبض ان جهل المشتري  
 ويخير حينئذ ان تضربه الا اذا تركه البايع بلا ضرره وهو اعراض

109 والدار الشجر والبناء والمثبت للبقاء كالواح الدكان ومفتاح المغلة  
 لمثبت وحجر الرحى بفوقاينة والدنان والاجانات المثبتة وخشب  
 القصار ومعجن الحجاز على الاظهر وير الماء لانها للثبات لا مائها  
 والسلايم والرفوف المنقولتان وفي الرفيق ملبوسه للعرف وفي رجة  
 لا اذ اللفظ لا يتناولها كالسرج وفي وجهه ما يستر العورة وفي الدابة  
 النعل والبرة لا من نقد لا المقود ولولو في جوف سمكة فان ثقب  
 فهو لقطة والافل الصياد وفي الشجر العروق والغصن لا اليابس  
 في الرطب اذ العرف القطع والورق حتى الفرساد على الاظهر وعلى  
 المشتري تفريغ الارض من اليابس للعادة والعرش خلافا له لنا  
 انه اصل فلا يتبع ولان الاسم لا يتناولها وعلى البايع ابقاء والورد متفتح  
 والكرسف المشتق الذي يبقى سنين والتمر الظاهر بعد تناثر  
 ثمره ان كان لقوله عليه السلام من باع نخلة بعد ان تور فثمرتها  
 المبايع الا ان يشترط المباع **وعنده** وغير المؤبر ايضا بالقياس  
 عليه وعورض بالقياس على الجنبين ومفهوما حديث حجة عليه  
 وتبعه غيره الا في الورد ان اتحادا باغا وجنسا وعقدا كبدا وضلاح  
 كعسر بيع كل عنقود **ولدا** لا ما لا يبدوا وعلى المشتري ابقاء الى اول  
 الجداد لان العرف يقتضي ذلك كما لو بيعت سفينة في وسط البحر  
 وفيها امتعة البايع وامة مزوجة **وعنده** يقطع حاله انقرضا بملكه  
 وللبايع السقي ان انتفع الترفقط وكل ان انتفعا وان انتفع به واحد  
 ويضر اخر فان نشا حافسح على الاظهر لتعذر الامضاء لانه لا  
 يمكن الا بالاضرار وان ضرر تركه سقى البايع او قطع التمر دفعا للضرر



**الفصل الثاني** في بيع الثمار والزروع لا يصح بيع ثمر بلا شجر ولو من  
ماله قبل بدو صلاحه لا بشرط قطع منتفع به لا جوز وسفرجل  
وكثرى وصح **عنده** دونه بناء على انه لو اشترى بدونه يجب  
القطع حالاً **لنا** لا وثوق على التسليم لان تمامه بالقطاف والعامة  
تعرض في الابتداء ولهذا نهى عليه السلام عن بيع الثمار حتى تجوز  
العامة لا في بعض مشاع اذ لا يمكن قطعه الا بقطع الكل فليزى الغرور  
في غير المبيع ويصح بعده كيف كان لرواية ابن عمر انه عليه السلام نهى  
عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ومذهبه بما يحدث قلنا بيع معدو  
**ومذهبه** الصلاح في نوع بمنزلة بدوه في جميع الاجناس وكذا بيع  
البطن والبقل وزرع لم يشد بلا ارض وما غلب اختلاطه كالبارنج  
وانما يصح البيع بعده اذا ظهر مقصوده او ما هو من صلاحه فلا  
يصح بيع الفح والعفس والسمس والذرة ونحوها في سنبها والجوز  
في القشرة العليا لا الارز لانه يدخر في قشرة لعدم العلم بقدرها  
وجودتها وروايتها قليل **وعندهم** صح لما روى انه عليه السلام نهى  
عن بيع الحب حتى يشد قلنا معارض بما روى حتى يفرك فحينئذ  
يكون لنا الاعلى او محمول على نحو الشعير وبالفياض على الرمان وروى  
بان قشره من صلاحه وعرض يبيع تراب الصاغة والكس بعد  
الكس وقبل التفقية وحيوان مذبوح وان وقع الاختلاط <sup>مؤد</sup> **الفح**  
فيما لم يندر اختلاطه وفيه ان لم يسمع البايع بما تجدد لعذر التسليم  
قل لا لبقاء المبيع وامكان الامضاء وخبر ان لم يصبه البايع ومجرباً  
فيما اذا باع مثلياً وانتال عليه مثله ولداه ان اشتراه بشرط القطع

ولم يقطع بطل ولزم البايع السقي لانه من تمتة التسليم لكل في المكمل 110  
ان العقد يقتضيه عرفاً فان تركه وتلف به الفسخ على الاصح لاستناده  
الى ترك المستحق له وان تعيب خيراً اذا تعيب به كالعيب القديم  
فلو تلف بعد التحلية فن ضمان المشتري على الجديد حصول القبض  
**ولداه** من ضمان البايع ان تلف بجايحه لا سرقة لانه عليه السلام  
امر بوضع الجوايح قلنا امر ندب لقوله عليه السلام قال ان لا يفعل  
خيراً **ومذهبه** فادون الثلث اذ لا بد له من كل طاهر وهبوا الريح  
قلنا هذا القدر لا يؤثر عادة ولا يبلغ ما حده **الفصل الثالث**  
في تصرف العبد كل تصرف صح من السيد صح باذنه منه كاجارة  
نفسه واستجارها لاجنبي بامره ورهنها وثبوت بالبينة او بالسماع  
من مولاه او بالشيوع على الاظهر لتعذر اقامتها لكل معامل  
لا باذن سيد دون اخر ولا بسكوتة وقول العبد خلافاً له وللماذون  
في التجارة لو ازمها كالرد بالعيب واجارة اموالها لانفسه خلافاً  
لانه لا يتناولها عرفاً **وعنده** له ان يستاجر الاجير او ياخذ الارض  
مزارعة ويشترك شركة العنان ويضارب قلنا التجارة لا  
تصدق عليها وهو كالوكيل لا في بيع بالعرض وبشري من يعتق عليه  
وزوجته لانه مناف للتجارة بخلاف ما لو قال اشتر فلوعين  
نوعاً او مدة تعين ولا يعامل سيده لان تصرفه له ولا يبيع بفن  
فاحش ونسبة ولا ينفق على نفسه منها ولا يتخذ عوة وباذن  
لعبد في احاد التصرفات لا في التجارة بلا اذن **خلافاً له**  
في الجميع بناء على انه يتصرف لنفسه **ولداه** جازله هدية



الماكول واعادة الذابة ونحوها ما لم يسرف لنا انهما ليسا بتجارة  
ولو ازمها ولا يضمن اليها ما يكسبه لانه ما سلم اليه ولم يحصل منها  
وفي وجه يضم ولوركتبه ديون لم يزل ملك السيد عما في يده خلافا  
له فلو تصرف باذنه وبالغرماء جاز والافلا وينفعل بالعتق والبيع  
وقول العبد به وان جحد السيد لا اعتقاد العاقد بطلابه **وعنده**  
نقويلا على قول السيد ومن علم انه رقيق لم يجز ان يعامل ان لم يعرف  
اذنه فان عرف فله الامتناع من التسليم الى اقامة البينة اشفاقا  
من انكار السيد ويطالب بديون معاملة لانه مباشر وكذا  
السيد اذا عقد له وفي وجهه لانه قصر طمع المعامل على ما في  
يده ودمته وهو منقوض بالمرهون وفي وجهه ان وفي ما في يده ويجري  
الخلاف في العامل والوكيل برب المال ورجعاهما لاهوان عتق لانه  
مستحق بالتصرف السابق وفي وجهه يرجع لانقطاع سلطنة  
السيد فلو اشترى في الذمة فتلف ما في يده لا يفسخ على  
الاظهر فان ادى السيد الثمن استمر والاخير البايع وتعلق  
الديون كالمهر والنفقة والضمان واتلافه الوديعة بمال  
التجارة وكسبه لا الديون به بعد الحرج على الاظهر لارقبته  
وبدنها والمهر فان الاذن لا يقتضيه **وعنده** ولذا في رواية يتعلق بها  
كالمرهون وفرق بان تعلقه به بالاختيار **لنا** انه دين ثبت  
عليه برضاء من له فلا يتعلق بها كالقرض **ولنا** مبدمة السيد  
لانه غير الناس بالاذن **قلنا** اذنه بالتجارة لا يستلزم الغرور  
ولو اتلف ما في يده او استخدمه لزم الاقل من الواجب قيمة

المتلف واجرة المشل وصح قبول وصية وهبة غير بعض السيد  
الذي تجب نفقته حالا وجزءه كما للطفل والمجنون وجوب الاجزاء  
لهما ان سري للتضرر بالسراية بلا اذن كالتخلع والاصطبار و  
يدخل في ملك السيد فهرالا النكاح والاستقراض والشرى  
لانه لا يملكه ولا السيد مجانا اذا العقد تقتضي العوض ولا به  
لانه يلتر منه بخلاف المفلس فانه اهل التمكن وفي وجهه **وعنده**  
اذا لاضرر للسيد ولا يملك بتمليك كالأرض وتمليك غيره ولانه  
كسائر الاموال قيل ومذهبه نعم لقوله عليه السلام من باع عبدا  
وله اضاف اليه **ولناه** روايتان **الفصل الرابع** في اختلاف المتعاقدين  
اذا اختلفا فهما او وارثهما في صفقة عقد معاوضة بعد انفاقهما  
على صحته ولا بينة لاحد او لكل بينة حلف كل على نفي مدعى الآخر  
ثم اثبات ما يدعيه في يمين اذ يثبت الاثبات بها وقضى على الناكل  
ولو من سولم خلف والاصل فيه قوله عليه السلام اذا اختلفت السلعة  
المتبايعان تحالفا وترادا وفي رواية **وعنده** **ولناه** اذا تلفت السلعة  
صدق المشتري بيمينه لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان  
والسلعة قيمة ولا بينة تحالفا قلنا وقد روى او نالفة والحديث  
حجة عليه وايضا ان كل واحد مدع ومدعى عليه فتصدق المشتري  
ترجيح بالامرج **وعندها** لا تحالفا اذا اختلفا في شروط العقد بل  
يصدق نافيها **قلنا** عموم الخبر والبداية بالبايع لتما ملكه  
بالعقد قيل **وعنده** بالمشتري اذا البايع مدعى الزايد والاصل عدمه  
وقيل متساويان اذا ترجيح لواحد فيخير الحاكم اذن وبالمسلم اليه



والسيد في الكتابة اذ كل بمنزلة البايع وبالزوج اذا اثر التحالف في  
المهر وهو باذله مندوبة وان نكلا فكلما لو حلفا على وجد وتوقف  
الامر على وجهه وكانهما تركا الخصومة وبعد فسخ من اراد منها  
او القاضى ان لم يتفقا وينسخ باطنا ايضا ان صدر من الحاكم  
والمسحق لينتفع به وفي وجه لا وفي وجه بلى كالفسخ بالعيب لا ان  
اختلفا في بدل الدم والعق والبضع واثر فيها رد البدل فيرد كل  
العوض ان بقي كله في ملكه بلا تعلق بحق بعينه لا الباقي ان تلف  
بعضه وفي وجه يرد به بقية التالف وان اوجر باجر المثل وارث  
النقص لا الزيادة المنفصلة والافقيته يوم الخروج عن ملكه على  
الاصح اذ ورد الفسخ على العين لو بقيت والقيمة بدل عنها ولو مثلبا  
وفي وجه يرد المثل بمثل كالمغضوب اجيب بانه لم يضمنه به وقت  
القبض ولفاضنه بالعوض بخلاف المغضوب وصدق الغارم في  
قدرها وقيمة الا بق للحيلولة على الاظهر اذ الفسخ ورد عليه والمكاتب  
والمرهون ان لم يصبر لانها تعلق حق الغير ولو اختلفا في جريان  
العقد صدق نافية وفي صحته مدعيها بناء على الظاهر وفي وجهه  
نافيها اذا الاصل عدمها وفي عقدين حلف على كل على نفى مدعى الآخر  
لتعدد المنازع فيه وقيل لو ادعى احدهما البيع والآخر الهبة صدق  
مدعيها لانفاقهما على انه ملكه اجيب بانه لم ينفقا عليه مجانا  
وفي ان المردود بالعيب هو مقبوض البايع في المبيع اذا الاصل ايضا  
العقد على السلامة وفي الثمن في الذمة والمسلم في المسلم فيلحق  
اشتغال الذمة دون البراءة وفي وجه العكس كالبايع وفرت

بان التزاع ثمه في سبب الفسخ والاصل عدمه لا على ما ورد عليه  
العقد بخلاف ما نحن فيه والمبتاع في الثمن المعين وفي نقصان  
يقع لامثله في المقدرا القابض وفي غيره الدافع لانفاقهما على  
القبض فدعى الخطاء يفتقر الى البينة قيل ومذهب القابض اذا اهر  
بقاء حقه وفي الخمر المقبوض البايع اذا الاصل بقاء الخلاوت وقيل  
المشتري اذا الاصل عدم قبض صحيح ويجريان في ما يعقبوض وجد  
فيه نجاسة في ظرف المشتري كتاب السلم والقرض وفيه بايات  
الاول في السلم وهو بيع بلفظ السلم او السلف على موصوف في الذمة  
ببدل يعطى عاجلا وفسره بقوله تع يا ايها الذين امنوا اذا نذائتم  
بدين الاية وشرايطه الزائدة على البيع ثمانية الاول قبض راس  
المال في المجلس جبرا للغير والعين ان كانت منفعة وان تفرقا  
قبل قبض بعضه بطل بالقسط كالصرف وبيع الطعام به ومذهبه  
جواز التأخير الى ثلاثة ايام ولا تكفي الحوالة به وان قبض فيه  
لان المسلم لم يود فيبطل بدين في الذمة لا يتعينه كالصرف وبيع  
الطعام به اذا المجلس حرمة فيكفي التعيين فيه وان فسخ رد وان  
عين اذا التعيين منه كابراد العقد وبدله ان تلف ولا نقدره في  
المعائن كالبيع قيل ومذهبهم الا بد منه كالمسلم فيه وعند في المقد  
ليمكن رده عند تعذر تحصيل المسلم فيه قلنا امر موهوم فلا  
عبرة به كالبيع الثاني كون المسلم فيه دينالا انه موضوع ولو اسلم  
بلفظ البيع او الشري كقوله بعث ثوبا صفتة كذا بكذا العقد بيعا  
وفي وجهه وعندهم سلما اعتبارا بالمعنى فلا يضيف الى قرية صغير



او باع لانه مناف للدينية بخلاف ما اذا اضيف الى فزية كبيرة او  
 ناحية لانها كالوصف ويصح حال لانه ابعد عن الغور وبالقياس  
 على الثمن **لا عندهم** لقوله عليه السلام الى اجل معلوم **قلنا** مبني  
 على الغالب والمطلق حال كالثمن وفي وجهه باطل اذا المعتاد فيه  
 التاجيل وهو مجهول **الثالث** كونه معلوما لاجل الحديث وادناه  
 عنده شهر ومذهب **ولده** في رواية جوازها الى الحصاد وقدوم الحاج  
 لنا انه يتفاوت كحي المطر وجاز بالنيروز والمهرجان على الاظهر  
 لانها معلومان كالعيد وبفطير اليهود وفتح النصارى ان علم  
 بلامراجعتهم وبالعيد والجمادى وتقر الحجي وحمل على الاول لانه  
 اول ما يقع عليه الاسم والى رمضان حل باوله لا في رمضان وفي  
 يوم الجمعة لانها جعل كالظرفا ولم يبين وقته بخلاف الطلاق  
 اذا غر فيه فلا يعتبر فيه العلم بالاجل ويحسب الاشهر بالاعلة  
 لانها للتبادر الى الفهم وتم المنكسر ثلاثين **الرابع** القدرة على  
 تسليمه وقت وجوبه ولو نقل من موضع اخر للبيع فلا يصح وقت  
 الباكورة في قدر بعسر تحصيله دفعا للمشقة **وعنده** لا يصح حتى  
 يوجد من وقت العقد الى المحل لقوله عليه السلام لا تسلفوا في الثمار  
 حتى يبدوا صلاحها قلنا رواية مجهول وان سلم فحمل على البيع  
 لانه عليه السلام اجاز سنتين وثلاثا في التمرو لو انقطع لم  
 يفسخ لا مكان الاداء بعد وقيل كتلف المبيع قبل القبض ووفق  
 بانه متعلق بالذمة ويخير المسلم في المحل اذا استحقاقه حينئذ  
 وكذا لو غاب من عليه ونقل المسلم فيه مونة فان اجاز فله

نفسه ان بداله كرفوعة المولى اذا رضيت وان انقطع من موضعه **113**  
 فعليه النقل فمادون مسافة القصر ان مكن **الخامس** كونه معلوما  
 القدر وبالعد في الحيوان وبالدزغ في نحو الثياب وبالوزن في غيره  
 كالبطيخ والرمان والسفرجل والبارنجان والخطب ولا يجوز في واحدة  
 او عدد منها اذ ذكره بالجيم بفضي الى غرة الوجود وتقريبا في اللبن  
 بالعد لانه يضرب عن اختيار **وعنده** لا بد فيه وفي الاجر من تعيين  
 المدين لا الوزن وجاز في صغير الجيم الذي يعاد كيلة كالجوز ان لم  
 تتفاوت قشوره به ايضا لا كبيرة كالبيض ولا بهما كالعد بالوزن في  
 الثوب لغرة الوجود **وعنده** لا بد في الثوب الحر من الوزن لانه  
 مقصود ونوقض بغيره **ورايهما** جواز في نحو بيض وجوز بالعد لقلته  
 التفاوت بين الافراد قلنا التفاوت ليسير بينهما قد يصير كثيرا  
 من جهة الجملة وان عين واحدا منهما لم يغير في القبض ومكيا  
 غير معتاد افسد لانه ربما يتلف فيتعذر الاداء لمعتاد على الاظهر  
 اذا غرر ويلغوا ولا غرض فيه **السادس** كونه منضبطا لصفة فيصح  
 في خز وعتابي وخبز وسمك مملع واقط واخل تمر وزبيب وشهد وديق  
 وسويق واجر والنورة والقصة وما ورد وتعليم القران ومربعة  
 من الاسطال والصرم وقطع الجلود ونقدين ان راس المال غيرها  
 للانضباط **لا عنده** فيهما اذ الثمن لا يصير مثنيا قلنا منقوض بما اذا  
 بيع احدهما بالآخر او بمثله **لنا** ان ما صلح كونه ثمنيا في الذمة  
 صلح كونه مثنيا فيها كالضدق لافي المعاجين والخفاف والقسي  
 والقر الذي فيه الذور والغالية والترياق المخلوط ومخيض فيه ماء



والزوس والاكارع قيل ومذهبهما يصح فيها كالحوان واللحم ولفرق  
بانه مقصود جملة وان لحم ساير الاعضاء اكثر منهما والبرام والكيزان  
والطسوس والجلود والعلس والارز بالكمال والزلال المنقوشة  
وانجباب والنبال والخبز والسكر والفانيه لعدمه ومذهبهما جواز  
في الخبر لنا القياس على العجين ولداه في النشاب ومعرض النار  
لا مكان الضبط قلنا متعذروا في وجهه في السكر والفانيه والخبز  
ولا في العقار لانه اذا بين تعيين ولا فيما بعز وجوده كجارية بولدها  
وشاة بسخلتها وحامل ولبون على الاصح واللال الكبار والكبير ما يطلب  
للتربين والصغير ما يطلب للتداوى وفي وجهه جوازه فيما وزنه سدد  
دينار ومذهبهم في جميع المصنوعات والمركبات واللحم المطبوخ والمشوى  
للداه في تولو السابع كونه معلوم اوصاف يتعلق بها غرض ظاهر  
بلغه يعرفها المتعاقدان وعدلان ليراجع اليهما عند التنازع فيه  
فيشترط فيه ذكر الجنس والنوع وفي الطير بعظم الجثة ان لم يعلم سنه  
والذكورة والانوثة ان اختلف بهما وفي باقي الحيوانات بالسن  
واللون والذكورة والانوثة والفحل والخصى كاللحم وامر السن على  
التقريب وفي الرقيق بالنقد والصفان وجد فيه اختلاف كترك  
قحاق وفي الجارية بالشابة والبقارة على الاظهر لا الدعج والحمل  
والسلاحه وتكلم الوجه على الاظهر ان الناس يتسامحون بها وعند  
لا في الحيوان التفاحش الاختلاف بين الافراد قلنا يقل بالتوصيف  
لنا انه عليه السلام امر بشري بغير بيعين وفي اللحم بانه من كبير  
رضيع معلوف سمين او غيرها الا في لحم الضيد كونه خصيا معلوفا

114 بالعضو لا في مذهبه ويقبل مع العظم المعتاد وان شرط نزعها لا يلزم  
قبوله وجاز في العقديد والملح والاليت والنشم والكلية والزينة كاللحم  
وعنده لا يصح فيه لتفاوته بالسمن والهزال وقلة عظم وكثرة قلنا  
يندفع بالوصف ولاول منقوض بالشحم قلنا انه مثلي مضبط الصفة  
فيصح كالتار وعموم الخبر واللبن والسمن والزبد فيما يتصور كاللحم  
تذكر العلف لان الغرض يختلف به وفي السمن بانه ابيض واصفر  
وفي الزبد بانه من يومه او امسه وفي الحبن بانه رطب او يابس  
وبلد وفي القطن بلونه وبلده وكثرة لحمه وخشونته وكونه عتيقا  
او اضدادها والمطلق على ما فيه الحب والجاف وفي الابرسم ببلده  
ولونه ودقته وغلظه وفي الثوب بالطول والعرض وغلظه والدقة  
كالقسطاس والنعومة والخشونة والرق والصفافة وراز في المقصود  
والمطلق يحمل على الخام والمصبوغ لا في المصبوغ بعد النسيج على وجه  
لجهل قدر الصبغ ولا ينع الخشونة ونوقص بمصبوغ قبله والغزل  
ولا في الملبوس لانه لا ينضبط وفي لحطب بدقته وغلظه وانه من  
نفس الشجر او اغصانه والمطلق محمول على الجاف وفي الخشب للبناء  
بطوله وغلظه ودقته والبيع بدقته وغلظه وفي الترو الخبوب  
بالموضع وصغر الحبات وكبرها وكونها حديثة او عتيقة وفي  
الفسل بانه جبلي او بلدي صيفي او خريفي ابيض واصفر وفي الخوف  
والوبر والشعر بالموضع واللون والطول والقصر وانه خريفي  
او ربيعي من ذكر او انثى الثامن تعيين مكان اداء الموجل ان لم يصلح  
موضع العقد له لمفازة وسفينة او كان لنقله مونة على الاصح



لتفاوت الأغراض لا لداه ان صلح كالباع وفرق بانه لا يقبل التأجيل  
ولو خرب المعين تعين اقرب موضع صلح له على وجه والمعين على وجه  
وللمسلم الخيار على وجه وما ثبت في الذمة كالتمن والاجرة كالمسلم  
فيه ولو عين موضع تسليم المبيع او الثمن المعين بطل اذا عين لا يقبل  
التأجيل وجاز شرط الجودة والارادة على الاصح اذ طلبه عند محضر  
وينزل كل على اقل الدرجات لا الرذات والاجود اذا فضاها غير  
معلوم فيفضى الى النزاع ولزم قبول الاجود لا الاردي ولا القبول  
والاردا في غير موضعه ومحل حيث للمتع غرض **الباب الثاني في**  
**القرض** وهو تمليك اهل التبرع ما لا يسترد مثله متى شاء وهو  
مندوب لانه من المعاونة على البر وكشف الكرب فلا يصح الا  
بالايجاب كاقترضتك واسلفتك او نحو ملكك على ان ترد بدله  
او خذ مثله والقبول كالباع وفي وجه لا يفتقر اليهما وفي وجه  
الى القبول لانه اباحة انتفاع بشرط الضمان فيما جاز سلمه  
معلوم القدر لا قرض امة تحل للمستقرض على الاصح اذ فيه خطر  
الوطى بملك ضعيف ومذهب لا في الامة مطلقا ولداه لا الرقيق  
**وعنده** لا في غير المشلى كالجوهر وعورض بالقياس على غيره الحديث  
والحجة وفي وجه ولداه جاز في الخبر لعموم الحاجة وفي منفقة  
في وجه لانها مال بلا طول فصل في القبض بعد التفرق وشرط  
جر نفعها الى المقرض لنهي عليه السلام فلو شرط رد زايدها  
وبعد شهر او زمان او ببلد آخر او الصحيح عن المكسر والجيد  
عن الردي او رهنا بدين اخر فسد وان شرط ما يجر نفعها الى

المستقرض كرد المكسر عن الصحيح او رده بعد مدة بلا غرض او يقرضه  
غيره فلا يصح على الاظهر ولغى الشرط لانه وعد مسامحة ومذهب  
جاز بشرط الاجل ويثبت ولو رد اجودا واكثر او ببلد اخر بلا شرط  
فهو اولى لقوله عليه السلام فان خير الناس احسنهم قضا. ولو  
شرط الرهن او الكفيل او الاشهاد او الاقرار عند الحاكم صح لانه  
من مصالحه وحكمه التملك بالقبض كالهبة وهو اقوى اذ له بدله  
ولنفوذ التصرف وجاز رده واسترداده على الاظهر اذا المطالبة  
به اولى من البدل باز ش النقص في المتقوم فيل تصرف من يسل  
يستقر بدله ويجوز الرجوع فيه اجيب بانه تمليك ضعيف فجاز  
نقصه كالهبة من الفرع وجوب رد المثل صورة لانه عليه السلام  
استقرض بكذا ورد باز لا وفي وجه رد القيمة في المتقوم كاتلافه و  
المقرض كالمسلم فيه في الاداء والصفة والزمان والمكان الا في جواز  
المطالبة بقيمة بدل الاقراض يوم المطالبة لا للحيولة على الاظهر  
ان وجد في غيره ولم يرص برد المثل ولنقله مونة بخلافه على  
الاظهر اذ لا يجوز اخذ العوض عنه ولا كثر في الهدية المقرض و  
الاولى التنزه لقصة عمر مع زيد ومذهب محرم ولداه هدية بلاعادة  
والاستجار منه باكثر والاجارة باقل والعمل خيب بخبر النس  
**كتاب الرهن** وهو لغة الثبوت والداوم وشرعا توثيق دين بعين  
والاصل فيه قوله تعالى فانهان مقبوضة وانه عليه السلام رهن  
درعة عند يهودى وفيه ثلاثة ابواب **الاول** في اركانه وشرائطه  
واركانه اربعة **الاول** الايجاب والقبول كما في البيع ولا يدخل في



رهن المرهون غير معنى اللفظ لضعفه على الاصح الاغصنه وورقه  
لانها جزء لا غصن الخلاف وورق الاس والفرد في رهنها لانها  
كالقمة والاحمله الموجود ولو حدث فلا ولا يباع اذن الى الوضع لتعد  
استثنائه وتقويمه **ومذهبه** يدخل في رهن الارض الشجر والعكر  
وعنده يدخل الزرع والبناء والفراس في رهن الارض والقربة  
والدار تبعانها على انه لا يجوز رهن الثمر والزرع دون الشجر والارض  
والشجر دونها وبالعكس لانصال المرهون بغيره فالتشبه المشاع  
لنا ان اللفظ لا يتناولها وما ذكره غير مانع وان بيع كل جاز فكذا  
الرهن قبل صوفه ولبنه كالغصن والورق ومنع لانه كالثمر اذ  
العادة جرت بالجزء والحلب **الثاني** فلا يصح لامن مطلق التصرف  
لامنه في حال غير المكلف والسفيه الا عند الضرورة او مصلحة  
بينه فرهن من امين ان اشترى نسبة بتوفير مساوى المرهون  
اذ فيه ما يخبر لو تلف او عقار او وقت نهب وحرق ولم يتها ادا  
الثمر حال او شراه بلا شرطه او استقرض لنفقة او توفير مال لزمها  
او الاصلاح ضاعهما ان ارتقب حلول دينهما او نفاق متاعهما  
او ارتفاع غلامهما وارتهن ان تعذر استفاء دينه او رث دينه  
موجلا او باع نسبة بغبطة او بهب او اقراض له وكذا حكم  
المكاتب والمأذون **الثالث** المرهون وشرطه ان يكون عينا تقبل  
البيع عند المحل فلا يصح رهن المنفعة اذ لا استتقاق بها لتلفها  
الى الاداء والدين على الاظهر اذ لا قدرة على تسليمه **ومذهبه** جاز ولو  
من غير من عليه **وعند** لا رهن المشاع من غير الشريك بناء على انه

بوجوب الجبس الدائم والمهايات بنفيه وهو ممنوع لنا القياس على البيع  
وجاز رهن نصيبه من بيت من دار مشتركة كالباع وفي وجه الاحتمال  
انه يقع في نصيب شريكه عند القسمة اجيب بان احتملاها بان كالتلف  
ورهن المرتد لا المستولدة والمدبر على الاظهر اذ السيد قديمون مؤثر  
فيقتق اذ الرهن لا يدفعه **والداه** يصح لجواز بيعه والمعلق عقد بصفة  
قد تقدم على الحلول لما فيه من الغور قيل **ورايه** ما يصح ان يعلم  
التقدم والتأخر اذ الاصل استمرار الرق وجاز رهن ما يتسارع اليه  
الفساد بالحال والموجل وعلم فساد قبل الحلول ان شرط بيعه وجعل  
الثن رهنه مكانه وان منع فلا المناقضة مقصوده وكذا ان اطلق اذ لا  
يمكن استفاء الحق منه عند الحلول قيل **ورايه** ما جاز وبيع عند  
التعرض للفساد كما لو طوى الفساد اذ الظاهر انه لا يقصد فساد ماله  
وجفف ما امكن تجفيفه ولو استعار للرهن جاز فلو قال رهن  
عبدك بدينى من فلان فكما استعار فرهن وحكمه حكم العارية قبل  
قبض المرتهن وبعده رهن بالنسبة الى المستعير وضمن بالنسبة  
الى المعير في رقبته كما لو اذن لعبد في الضمان قبل عارية كالعبد المستعار  
للخدمة فعلى الاول لا رجوع بعد قبض المرتهن ولا ضمان ان تلف في يده  
او جنى فبيع فيها ولا بد من ذكر جنس الدين والمعير ان يامر الراهن بالفك  
والمرتحن برد ماله او طلب دينه عند حلوله فان لم يتمثل ببيع بمراجعة  
ويرجع بما بيع لانه لم يقض منه الا ذلك وكره رهن المصحف **ولده**  
بيعه وكتب الحديث والفقه وعبد مسلم من كافر وقيل حرام ويوضع  
عند عدل والحسناء من فاسق ومن عدل لا اهل له **الرابع** المرهون



به وشرطه ان يكون ديناً ثابتاً لازماً في أصله كالمسلم فيه وعوض  
البضع والاجرة والثلث زمن الخيار والمنفعة في الاجارة في الذمة  
لا بالذمة على العاقلة قبل الحلول لانها في معرض السقوط بالاعسار  
ويجعل قبل العمل على الاظهر لان وجوبه غير ثابت قبله وجاز  
**في مذهبه** بالعين المضمونة كالمبيع **وعنده** بالمضمونة بالمثل والقيمة  
كالمستام والمستعار والمغصوب بتقرر الضمان وبالقياس على  
ضمانها ورفق بان ضمانها لا يجزى اذ عند عدم التلف بخلاف  
الرهن اذ دوام الحجر على المرهون ضرر لنا انه لا يمكن استفتاءها  
ومن ثمنه وبذلها لم يثبت بعد **وعندهما** بما يقرضه او يشريه  
اذ الموعود كالموجود قلنا ممنوع **وعنده** بنجم الكتابة لثبوت  
قلنا في معرض السقوط بالتجيز ولا له اذ اتعدنا استفتاءه  
فلا يستوفي من ثمنه فلا فائدة له وجاز مرجه بالمبيع ولم يكن  
والقرض ان اخطر فاه وبطل الاداء والرهن لظن الدين وظن  
صحة شرط في البيع ولم يكن ولا يجوز زيادة دين بمرهون اذ رهن  
المرهون باطل قيل **ومذهبه** يجوز كالعكس ورفق بانها اذ ياد  
للتوثقة هنا وجاز ان يفدى المرتهن بالاذن بشرط ان يكون رهناً  
بالفداء ايضاً لانه من مصالحه **الباب الثاني** في احكامه  
**الاول** لزومه انما يحصل بقبض مكلف لقوله تعالى **فرهان** مقبوضة  
ولانه عقد ارفاق فلا يلزم الابه كالقرض **ومذهبه** بالعقد كالمبيع  
ورفق بانها معاوضة **ولده** في معين لا قفيز من صبرة لا الراهن  
وعبد ولو مادوناً سوى مكاتبه لاستقلاله نيابة اذ الواحد لا يتولى

طرفه وكذا قبض المبيع وتعين الدين وبامكان سير من في يده الى المرهون  
وكذا البيع والهبة ولا يتوقف عليه على الاظهر ولا بد فيه من اذن  
الراهن اذ له حق الفسخ فلا يسقط الا باذنه ولو في يد المرتهن وكذا  
على الاصح لان يده ما كانت عن جهته ما فلا بد منه حتى يتميز عن جهة  
الغير وبطل ان رجوع عنه قبله او جن واعى او حجر عليه لحزوجه  
عن اهلية ولا يبرأ الغاصب عن الضمان به **خلافاً** لهم لا ينافيه فانه  
اذ اتعدى ضمن مع بقائه ولقوله عليه السلام على اليد ما اخذت  
حتى تؤديه وبالابراء ان بقي على الاظهر منافاتها فانه ايمان من  
المالك ولهذا يرتفع بالتعدي من كان يده ضماناً كالمستام و  
المستعير كالمغاصب فيفسخ قبل القبض بطريان ما ينافي الرهن  
كالتدبير والايلاء وكذا بالرهن والهبة بالقبض على قول اذ المقصود  
منه مناف لا يموت العاقد ولو راعى على الاصح ان مصيره الى الزوم  
كالمبيع زمن الخيار وبالجنون والحجر وبقبض قيم المرتهن ولا يسلم قيم  
الراهن ان لم يخف ففسخ البيع بالغبطة وباباق العبد وجنابته وبتمخير  
العصير على الاظهر بعد كتميره وتمخر المبيع قبله ولا بقبضه ويرتفع  
حكمه لحزوجه عن كونه مالاً ويعود ان صارت خلا كعود المالك  
بخلاف ما اذا مات المرهون فدفع جلد على الاظهر لان ما لسته  
حدثت بالمعاجة **الثاني** التوثقة بعد القبض فيمنع الراهن من كل  
تصرف يمنع بيعه او ينقضه او يقلل الرغبة فيه كالوقف والرهن  
والزواج وبطلان خالف وجاز **عنده** لانه صدر من مالها  
واوجارة ينقض بعد المحل من غير المرتهن والكتابة والوطى خوفاً



من الاحبال ولو صغيرة واية حسما للمادة وان خالف فعليه ارش  
البكارة اذا الافتراض انلاف جزء والمسافرة بها العظم الجبلولة كبرجة  
المملوكة وبجرح وقطع فيه خطر وانتفاع يضره وارتايه المنقص وعلى  
الافات ان حل بعد ظهور الحمل وقبل الوضع والغراس والبناء وزرع  
الذرة او ما يحصل بعد الحلول وان خالف فلا قلع اذن بما يقضى  
الدين من غيره اذا حل ولم يف قيمتها به وزادت به ولو تعلق حق  
الغرماء بافلاسه بيعا وزرع الثمن رعاية لحقهم وهنا ابجاث الاول  
للاهن التدبير والخنان ان لم يخف والذمل قبل الحلول وعليه كل  
ما هو مصلحة المرهون كالفسد والحجامة والتداوى وان امتنع منها  
لا يجبر عليه اذ الشفاء بيد الله تعالى وانه يحى من غير فسد ولا دواء  
وموته كاحضاره بعد الاداء او قبله ويجبر عليها استبقا لتوثقة  
مون الحفظ كاجرة البيت والحافظ ومون المداوات على المرتهن  
لان الامساك حقه والحفظ واجب عليه وعنده قوله عليه السلام  
له غنمه وعليه غرمه ولانه ليس بمالك الرقبة وينفذ ايلاده واعتاقه  
ان اسرفا فانهما يوثران ان في ملك الشريك فاولى ان يوثر في ملكه وغرم  
قيمة يومه ليقوم مقامه دفعا للضرر قيل ورايها ينفذان مطلقا  
لانها صادف المالك فكان كعتق المشتري قبل القبض والمستاجر  
قلنا حق الغير لم يفت قبله والعتق لا ينافى الاجارة **وعند ان**  
اعسر السيد سعى العتيق في قيمته ليقضى الدين وقيل لا مطلقا  
للزوم العقد فلو انفق او عاد لم ينفذ العتق لان لفظه لم يوثر وقت  
وجوده فكيف بعد كعتق المحجور عليه بالسفاه بعد زوال حجره قيل

ينفذ لزوال المانع وينفذ الايلاد على الاصح اذ الفعل اقوى لثبوته  
من المجنون والمجور والعتيق من المعسر ان وجد الوصف بعد الفاك  
على الاظهر لانه لا يبطل حق المرتهن فلو اجبها وماتت بالولادة  
لزمه قيمة يوم الاحبال على الاظهر لانه اهلكها بوطن ممنوع وكذا  
وعلى امة الغير بالشبهة لا الحرة لضعف السبب وفي وجه لزمه  
الدية اذ الضمان لا يختلف بالحرية والرقبة اجيب بان وجوب  
ضمان امة الغير بالشبهة بالاستتلاء والعلوق من اثاره والحرة  
لا تدخل تحت الاستتلاء لا بالزنا لان السبب لم يثبت منه ولا  
بتكاح لان الوطن مستحق وكل تصرف منع منه اذا اذن المرتهن نفذ  
اذا منع لاجله **وعند** لو باع به لزمه رهن ثمنه بالموجب او اداؤه وبالخال  
اذا اداؤه لنا القياس على الهبة والعتق وله الرجوع قبله وفي الهبة  
والرهن قبل القبض واذا نه بشرط رهن الثمن او اداء الدين باطل  
لفساد الشرط قيل ورايها لا بل لزم الوفاء كما لو اتلف المرهون وان  
اختلفا فيه صدق السا في اذا الاصل بقاء الرهن وكذا لو اختلفا  
في الاستتلاء والعتق والهبة والبيع قبل اللزوم **البحث الثاني** اليد  
في المرهون المرتهن اذ قوام التوثيق بها ولا يزال الا الانتفاع لا بجماعها  
وقته بالاشهاد ان لم يكن ظاهرا لعدالة خوف من المحجور **وعندهم** لا  
مطلقا بل منافع معطلة كالمبيع قبل القبض وفرف بان مونه على  
الراهن بخلاف البيع وبناء على ان موجب الرهن لاحتباس على الذوم  
لسا قوله عليه السلام الظاهر بركب بمنفعته ان كان مرهونا  
ولان الموتة عليه فله مغنمه لقوله عليه السلام لا يغلق الرهن له غنمه



وعليه غرضه ومذهب لو عاد الى الراهن بطل وجاز شرط وضعه عند  
اخر اذ ربما لا يثق احدهما بالآخر فان وضعه عند الاثنين مطلق  
فلا يستقل واحد على الاظهر وان رد على واحد بلا اذن الاخر  
ضمن له لتعديده ولا ينقل منه الا بوثق او مونة او فسقه او زيارة  
او عروض العداوة او ضعف الحفظ ولو تشاحا وضعه الحاكم عند  
من يراه وبيع بلا تجديد اذن على الاظهر اذ الاصل استمراره وهو  
وكيل الراهن فينقل بعزله **عندهما** ولو تلف الثمن من ضمانه لانه  
امينه **وعندهما** من ضمان المرتهن لان يده في الحفظ يد الراهن وفي  
المالية يد المرتهن ولو زيد قبل الزوم انفسخ لانه ظهر انه لم يبيع  
بثمن المثل ويده يدا مائة لا يسقط بتلفه شيء من الدين الا اذا  
استعار فانه يصير مضمونا **عنده** بناء على ان يدا المستعير امانة  
لنا قوله عليه السلام لا يغلق الرهن من صاحبة لان المقصود  
الثبوت والضممان ينافيان **عنده** يضمن بالافل من القيمة والذين  
لقوله عليه السلام الرهن بما فيه قلنا معناه مجبوس بما فيه ولقوله  
عليه السلام له ذهب حقت قلنا راوية مصعب وهو ضعيف  
وانه مرسل ولئن سلم فالمراد حقتك من الوثيقة ومذهب يضمن  
ان تلف بسبب خفي كسرقة لنا ان البعض امانة فكان الكل كالوعد  
فلو رهن بشرط انه عارية او يغير او يبيع بعد شهر ضمن بعده اذ  
فاسد كل عقد كالضحيح في الضمان وعدمه وصدق في التلف لا في الرذ  
وكذا المستاجر لانه اخذ لمنفعة نفسه بخلاف الوكيل والمضارب  
والاجير المشترك على الاظهر اذ الانتفاع بالعمل لا بالعين البحث

الثالث ليس للمرتهن التصرف فيه ولداه نه ان يركب ويحلب قدر  
الفقعة فوطيه زنا لا ان جهل الحرمه قريبا لاسلام او بعيد من اهل  
العلم ولو باذن لا ان جملها على الاظهر لحفانه على العوام فيجب  
المهر وقيمة الولد ويثبت النسب كما لو وطئها بالشبهة لا المهر  
ان وطئها طائفة باذن لا نضمام اذن المستحق بطوا عيتمه وولد طلب  
بيعه اذ احل ويتقدم بثمنه على الغرما ويتولاه الراهن او ناييه باذن  
فان اباه امره الحاكم به او البراء والراهن اجبره على قضاء والبيع وان  
اصر باع وان غاب اثبت فان لم يكن له بيتة او حاكم فله بيعه كمن  
ضفر بغير جنس حقه ولو اذن له باع بحضرته وفي وجهه **وعندهم**  
في غيبته ايضا كمال اخر **الثالث** بدل المرهون بالجناية رهن  
كارش البكارة ان لم ينفعها المرتهن وان نفاهم الراهن وانفقت  
بغيره مرد الى المقر وانما يخاصم فيه الراهن لانه المالك قيل  
**وعنده** المرتهن ايضا لانه وثيقة حقه قلنا بعد الثبوت وله  
الاقتصاص **لداه** بلا اذن والعفو مجانا على مال لا الا بره عنه  
نحو المرتهن ولقي منه وحده اذ لا ملك له ولا يبطل الرهن على الاظهر  
كما لو وهب المرهون لا الزايد المفصلة كهر تجارية اذا انعقد  
لم يتناولها **عنده** يسرى الى الحاصلة من العين والمهر لانها  
تابعة ومذهب الى الولد ولداه الى نمايه وكسبه واجرة ومهره  
وارش الجناية عليه لنا القياس على عدم تعلق ارش الجناية  
بها انها اقوى **الرابع** ينفع المرهون بفواته بلا بدل وسقوط الدين  
وفسخ المرتهن فلو جنى على غير السيد فيقتص منه او بيع في الجناية



بقدر الارش بطل الرهن لان حق مجنى عليه تعلق بالرقبة والمرتهن  
بالذمة فان تعذر بيع بعض او انقص بالتشقيص فكل والباقى  
يكون مرهونا فان فداء السيد والمرتهن استمر او على عبده او مورثه  
يقتض منه ولا يتعلق به مال له او بسببه اذ لا يثبت له مال عبده  
قبل يثبت لو ارثه اذ الجناية حصلت في ملك الغير وفي وجهه يثبت  
له ان مات المورث قبل الاستفتاء اذ المال لم يكن له ابتداء وينقل  
المال للمرتهن القليل او القاتل ان اختلف ديناه حلولا وتاجيلا او  
قدرا والقتل مرهون باكثرهما لاجنسا وينفك ان اتفقا والابيع وجعل  
التمن مقامه على الاظهر لان حقه في ماله رهن وعنه  
جناية الرهن على الراهن والمرتهن وما لهما هدر ولا ينفك بعضه  
باداء بعض كالمكاتب اذا ارى بعض النجوم الا اذا تعدد المسخوف  
او المديون **خلافا** له لا الوكيل على الاصح والعقد او مالك العارية  
او التركة فلو ارى بعض الورثة نصيبه لم ينفك على الاصح نظرا الى  
الابتداء بخلاف ما اذا تعلق الدين بها ولو قال للمرتهن بعه اولي  
او لنفسك وا قبض الثمن لنفسك اولى ثم لنفسك او امسكه فسد  
ماله لا اتحاد التقابض والمقبض ويضمنه بعد قبضه لنفسه  
وامساكه اذ القبض الفساد كصحة الضمان وصح غير ماله للاذن  
**الباب الثاني** في اختلافهما صدق الراهن بيمينه في اصل الرهن  
وقدر المرهون وبه لا في الرهن مشروط في البيع فلو صدق الراهن احد  
المدعين انه رهن عندهما عبدا بماية واقبضا هما او احدا بشرط يكثر  
فيه المدعى فنصفه رهن بجنسين وتقبل شهادة المصدق على المكذب

اذ لانه المصدق للمكذب حيث لا شركة وتغفلن حكم ما اذا تعدد  
المدعى والمدعى عليه ولو ادعى كل منهما على واحدانه رهنه بتمامه وصدا  
واحداهم تخلفه الاخر اذا المطلوب منه الاقرار وهو لا يقبل بعد  
الاول قيل **ولدا** يخلفه وان نكل المدعى وغرم القيمة له كما لو قال  
هذا الرهن بدل لعمرو فان صدقهما بلا تعرض سبق القبض او كذبهما  
ونكل وحلفا بطل التعذر امضانه كما لو زوج ولبان ولم يعلم سبق  
وان اختلفا في سبقة حكم للمصدق ثم صاحب اليد يمينه على الاصح  
وفي نفى القبض ولو في يد المرتهن ولو قال الراهن قبضه لا عن جهة  
الرهن اذ الاصل عدم الزوم والقبض لا يتعين عن جهة ولو انكره  
بعد اقراره قبل التحليف وان لم يذكر تاويا على الاظهر الغالب  
الاشهاد على الوثائق قبل تحقيق ما فيها والمرتهن في نفى العصب  
العقو والاستيلاء قبل القبض كالمستاجر والمشتري وفي الرجوع  
عن الاذن قبل التصرف ان ارجاه بعده لتعارض الاصلين والاصل  
الاستمرار ومنكر الجناية ولو قبل القبض ويغرم الراهن الاق من الارش  
والقيمة ان اسندها الى ما قبله لانه حال بين للجنى عليه وحقه وترد  
اليمين عليه ان نكل المرتهن اذ الحق له فلو بيع بعد حلفه وبقي شيء  
من الثمن لا يكون رهنا اذ المردودة كالبيضة والاقرار بانه كان جانيا  
ابتداء والعبرة في الاداء بنية المودى لانه اعرف بها وان لم ينو وقتها  
عين لما شا **كتاب التفليس** وهو النداء على المفلس وهو لغة من افلس  
الرجل اذا ذهب ماله خضر من ماله وشرعا من عليه دين لا يفي به ماله  
ووجب على القاضي حجه بطلبه او غريمه الزايد دينه ماله ولسفيه



او غير مكلف من تصرف مالي مفوت حالاً وفي وجه بطلب بعض  
وان لم يبلغ دينه على ماله ولا يجوز عند بل يجبس حتى يبيع ماله  
ويودي دينه لكن لو حجر عليه وامضاء حاكم نفذت لفرضه معاذ  
ونذب الاشهاد عليه كيلا يعامله الناس ويمنع عن السفر بالدين  
الحال لا بالموجمل وان قرب ولو مخوفاً ولا يطالب بكفيل ورهن ولداً  
يمنع حتى يوثق باحدهما وفي رواية لا يمنع ان كان مدة سفره اقل من  
الاجل الا في الجهاد ومذهب يطالب بكفيل ان حل قبل رجوع لنا  
انه غير مستحق حالاً ولا تحل الموجهة به قيل ومذهب له في رواية  
تحل لانه يوجب تعلق الدين بالمال كالموت قلنا مقصودنا  
من التاجيل التخفيف لا اكتساب وهو غير فاية هنا بخلاف الموت  
وله احكام **الاول** تعلق حق الغرماء بماله ولو حدث بعده فيبطل  
تصرفه بما يفوته كالعتق **لله** في رواية تشوق الشارع والمهبة والوقف  
والكتابة والبيع وله من الغريم قيل يوقف فان فضل نفذ كالمرضى  
وفرق بانه مجبور بحكم القاضي كالسفيه بخلافه ومذهب ما لا محاباة  
فيه بوقف على اجازة الغريم واقراه بدين معاملة لاحقه ولمن  
عامله الفسخ ان جهل على الاظهر وان اجاز فلا يراحم الغرماء وبزاعم  
بما لم يبلوا اختياراً كالارث وغرامة الاتلاف لانه لم يوجد منه تقصير  
لا التدبير والوصية والنكاح واستفاء العقوبة والعفو عنها  
والسلم والشرى في الذمة ولو بحال عينا والاقرار بعين ودين  
سوى ما ذكر ولو عن جنابة واتلاف قيل ومذهب لا في حق الغريم  
كيلا يتضرر لنا القياس على اقرار المريض واقامة البيتة والرد

121 بالغبة كولي الطفل وان منعه عيب حادث لم يجز له اسقاط  
الارث والخييار على الاظهر لانه ليس مستحدثاً ولو نكل المفلس  
عن اليمين مع الشاهد او المردودة لا يحلف الغريم على الجديد كما لا  
يقبل المهبة والوصية ولا يدعي اذ ثبوت الحق له تابع قيل بل لانه  
ذو حق كالوارث **الثاني** نذب للمحاكم ان يبادر الى بيع ماله ومال  
المديون الممنوع لئلا يطول الحجر ولا تقريظ كيلا يطمع فيه بمن يجسر  
بمضوره او وكيله ليكون ابعده من التهمة والغرماء كل نوع في  
سوقه قد ما يتعلق به حق غير ثم ما يخاف فساده وفي وجه بالعكر  
ثم الحيوان ثم المنقول ثم العقار ووجب بمن المثل من نقد البلد  
حلالاً وجاز تصرف غير جنس الدين ان رضى الغرماء الا في السلم ولا  
يسلم المبيع قبل قبض الثمن ويوزع بنسبة الديون الحالة الا اذا تعذر  
لقاته فيوخر الى ان يجتمع ولا يكلف بيعة ان لا غريم سواهم اذ لو  
كان لظهر مع استفاضة الحجر وان ظهر رجع بالحصة بلا نقص  
على الاظهر لحصول المقصود ومذهب ما تلف بعد البيع من ضمانات  
الغريم اذ المحاكم كناية ولو استحق بيع القاضي يسترد المشتري  
عين الثمن لانه ماله وان تلف قدم ببدله ولا يبرغب في شراء  
ماله وقيل يضارب به كسائر الديون وينفق عليه وعلى من زوجه  
نفقة الى القسمة ويكسوم بالمعروف ان لم يكن كسواً ويترك دست  
ثوب لا يبقا ولو طيلساناً وخف ويزاد في الشتاء جبة وغيره ان  
لبسه قبله وقوت يومها وسكناه ولبدأ وحصير اقل قيمتها الا خادماً  
ولو احتاج اليه على الاصح بخلاف الكفارة اذ الحقوق مبنية على



المسألة **ولدا** مسكنا وخاد ما يحتاج اليه والة حرقته وان لم يكن  
له حرفة فما يجرب له مونة ويوجر موقوفه ومستولده على الاظهر  
ان المنفعة مال لانفسه **ولدا** لا يوجر ويجبر المجنون على الكسب  
في رواية **ومذهب** ان كان ممن يعتاد ذلك لنا قوله تعالى وان كان  
ذو عسرة فظفرة الى ميسرة ولانه عليه السلام لم يستكسب معاذ  
او حجره لا يرتفع الا بالقاضي ولو انفق الغرماء كاستفيه فانه يفتقر  
الى نظره واجتهاد وفي وجه يزول اذا قسم ماله **الثالث** في الحبس  
يحبس المديون الى ثبوت عساره بحلفه ان لم يعهد له مال وبالبنية  
ان كان الشهود من اهل الخبرة الباطنة اذا الاموال تخفى وشهدوا  
انه ممن تحل له الصدقة او انه معسر ولا يحضون النفي وحلفه وجوبا  
وقيل ندبا لاحتمال تموله باطنا وراهما لا يحلفه معها ولو وجد له  
ظاهر وامتنع الاداء جاز حبسه في وجه وبه جرت عادة القضاة  
لانه عليه السلام حبس معتق شقص عبد في قيمة الباقي ولقوله  
عليه السلام الى الواجد بحل عقوبته وعرضه وفي وجه لا لانه  
يفضي الى تاخير حق المستحق اذ ربما يقعد بالحبس وضرب بالعناد  
لما مر **وعنده** لا تسمع بيعة حال بل بعد شهر في رواية وشهران في اخرى  
واربعين في اخرى **لنا** القياس على سائر البينات **ومذهب**  
لا تسمع اصلا لانها شهادة على النفي **قلنا** ممنوع بل تتضمنه وهو  
غير ضار كالشهادة ان لا وارث سواه **لنا** قوله عليه السلام  
حتى تشهدوا ان قد اصابته جائحة فحلت له المسئلة ويؤكل  
بالغريب من يجهل غمالة فيشهد ان ظن عساره كيلا يدوم حبسه

وعنده اذا ثبت عساره جاز للغريم ملازمته لقوله عليه السلام **لحقنا**  
الحق بده ولسان **قلنا** محمول على غير المعسر لنا قوله تعالى فظفرة الى  
ميسرة ثم ان وجد في يد ما للغريم اخذ الا اذا اقر لشخص صدقة  
وليس له تحليفه ان لم يواطه على الاظهر لعدم الفائدة لانه ان مرجع  
لم يقبل منه ويحبس الابوان لحق الولد كيلا يودي الى تضييع حقه  
وفي وجه لا لانه عقوبة واذا **وعنده** لا الا في نفقة الولد الصغير والرفز  
الرابع في رجوع صاحب المفلس الى متاعه يجوز للبايع الرجوع اليه  
بلا اذن على الفور كخيار العيبان بقي في ملكه بلا تعلق حق لا زمر  
برقبته ولو باع بعد الحرج جاهلا به اذا تعدى استفتاء ثمنه الحال ولو  
بعد بالافلاس بخون نقضه ورفعه لا لبيع والوطى والاعتاق  
لقوله عليه السلام ايمان رجل افلس فادرك رجل ماله بعينه فهو  
الحق به من غيره **لانه** ملك بالعقد فهو كسائر امواله والتمن  
كديون غرمائه **قلنا** ممنوع اذ حق البايع متعلق به دون غيره وفي  
مذهبهما اذا مات لقوله عليه السلام فان مات فصاحب المتاع  
اسوة الغرماء **قلنا** مرسل ومحمول على مونة موثر او رضى البايع  
بالاسوة ولانه بالموت انتقل الى الوارث **قلنا** نعم على الوجه الذي  
كان في ملك المورث كالمشفوع ولان ديونه تعلقت بالزكاة فاستوى  
البايع وغيره **قلنا** لحقه اكد كالمتره **لنا** قوله عليه السلام من مات  
او افلس فصاحب المتاع احق من متاعه لا في وجه **ومذهب** لو قدمه  
الغرماء او الوارث لزوال الضرر **قلنا** ممنوع لاحتمال ظهور غريم مزاحم  
ولدفع المنفعة **ولدا** ان قبض بعض الثمن لقوله عليه السلام ان كان



قد قبض من ثمنها شيئا فهو اسوة الغرماء **قلنا** امرسل او المعنى لا ينقص  
 بهادون الغرماء ولتضرر المشتري بتفريق الصفقة **قلنا** انما يلزم  
 لو لم يبيع للغرماء وخير في مذهبه وكل معاوضة مختصة كالقرض  
 والسلم والاجازة كالبيع وموجر الذابة اذا فتح نقل المتاع الى مامن  
 يضعه عند الحاكم والارض ترك الزرع باجر مقدم كصالح الحجر وان اراد  
 المفلس او بعض الغرماء قطعه بحاج ان كان للمقطوع قيمة والبايع  
 يبقية بلا اجازة المنفعة في البيع غير مقصودة بخلاف الاجارة و  
 للمستاجر في الذمة الفسخ ولا يفتقر حكم القاضي بالمنع منه لانه مجتهد  
 فيه وفيه نظروني وجهه **ولدا** ينقض لانه حكم بخلاف الحديث <sup>بب</sup> **وتمنع**  
 حق الشفع لسبقه ويدفع الثمن الى الغرماء وفي وجهه الى البايع  
 جميعا بين الحقيق وفي وجهه لا يمنع لزوال الضرر عنها لا الاجارة  
 والتزويج وتفرخ البيض ونبت البذر وتخلل ما صار خمر في يد المشتري  
 لانه حصل من عين ماله وفي وجهه يمنع لانه شئ جديد وخالطه  
 بمثله لا بالاجود على الاصح وعود المسك لانه في ملكه والبايع الاول  
 اولى لسبق حقه وفي وجهه يمنع لانه انتقل من غيره **ولدا** خلطه  
 وتفرخه وخبره وطحنه وزرعه ونسجه يمنع لتغير اسمه ووصفه  
 وكذا زيادة متصلة في رواية **لنا** انه من عين ماله **تنبه** لو تغير  
 بنقص عين كزيت وعصير غليا او وصف بجناية اجنبي او صاحبه  
 رجع وضارب بجزء من الثمن بنسبة نقص القيمة لا بكل الارش لانه  
 انه كل القيمة عند القطع اليدين لا المفلس لان جناية كجناية البايع  
 قبل القبض اذ المبيع غير مقرر في يدهما قيل انهما كجناية الاجنبي

لان اتلاف المشتري قبض ولا بارش النقص بغير جناية فلو بنى  
 احد الثوبين متساوي القيمة ونصف الثمن اخذ به على الاصح كرهنا  
 بمائة وقبض خمسين وتلف احدهما لان الافلاس سبب الرجوع  
 فلا فرق بين الكل والبعض فيرجع اليه مع بقاء الكل لانه اغبط  
 للغرماء او بزيادة فالمصلحة للراجع كالولد المجنن ولو عند العقد  
 او الرجوع والمنفصلة للمفلس كالحاصل بينهما **ولدا** للبايع وبذل  
 قيمة الولد في الشري وبيعا ويوزع الثمن عليهما وتاخير الثمن كان نقضا  
 واستناده كاتصاله فلو باع وادعى الفسخ قبل تاخير صدق المفلس  
 اذ الاصل عدمه وبقاؤه له ويستحق ابقاه الى الجدار واذا ضارب  
 بنقصان عين اعتبر اقل قيمتها يوم العقد والقبض لان ما نقص من  
 ضمان الراجع لا يحسب على المفلس وما زاد في ملكه لا يغرم واكثرهما  
 للباقية تقريبا للواجب عليه وفي وجهه قيمة يوم العقد ومثل  
 بالشجر والثمر ولو بنى او غرس واتفق الغرماء والمفلس على القلع  
 قلع ولزم تسوية الارض من ماله وارش النقص وقدم وفي وجهه  
 وضارب به وفي وجهه **ولدا** وان اختلفوا روعيت المصلحة وان  
 امتنعوا تملك بالقيمة او قلع وغرم الارش ولا يجوز ان يرجع بالابقاء  
 على الاصح للضرر ولو عمل ما جاز الاكثره عليه وظهر به اثره كالطحن  
 والخبز والذبح والقصارة وضرب اللبن وتقليم القران والحفظ  
 والحرفة ورياضة الدابة فشريك بما زاد به لحصوله بفعله قيل  
 لانه اثر محض كسمن الذابة بالعلف وعمل الغاصب وفرق بان  
 عمله لا يورث في السمين ولهذا لا يجوز الاستجارة عليه وعمل الغاصب



غير محترم وللراجع المنع من بيعه وبذل قيمة ما زاد كالغراس وفي وجه  
لا اذ الصنعة لا تقابل بعوض وللأجير حبس محل عمله كالمقصود  
والدقيق لأجره وسقط بالتلف في يده ولو فسخ فازاد به رهن به  
فيؤخذ منه ويضارب بالباقي والا فبالكل ولو صبغه فالنقصان على  
الصبغ ولو لغيره والزايد على قيمته له ولو صبغ به فله الرجوع ان  
زادت فلو نقص الزايد عن قيمته فالأظهر انه يقنع به او يضارب  
ولو رضى بذلك فسخ على مال لم يخر ولم يبطل حقه ان جهل ولو ظهر له  
اموال بعد الرجوع لم يحكم ببطلان **كتاب الحجر** لنفسه وفيه مجاز  
**الاول** المجنون والصبى مجوران من كل تصرف حتى الايمان لا الصبي من  
امصال الهدية واذن الدخول لقوله عليه السلام رفع القلم عن  
ثلاث وفي وجه **ولهما** يصح اسلام للمميز انه عليه السلام دعا عليا  
اليه قبل بلوغه قلنا ممنوع لانه كان ابن خمس عشرة سنة يومئذ  
في شهر الروايات وبعد المميز عن اهله ان ظهر الاسلام نذبا وفي  
وجه حتما كيلا يضلوه ومن كان له اذني تميز كالصبي ولا يضمنان  
المبيع والمقرض ان اتلفا كالتفاهة اذا مالك سلطهما على الاتلاف  
بخلاف تباع الصبيين اذ تصنيعهما لا يعد تصديعا والضمان  
عليهما ان باعا بغير اذن الولي والا فعليه صح تصرف المميز باذنه  
وبغيره انعقد موقوفا **عند** القياس على غير المميز قليل ومذهبهم يصح  
منه الوصية والتدبير اذ لا ضرر عليه في الحال ويرفع بالافاقعة  
وبالبلوغ رشد بلا فك القاضي على الاظهر بخمس عشرة سنة لقصة  
ابن عمر ولقوله عليه السلام اذا استكمل المولود خمس عشرة سنة

كتب ماله وما عليه ومذهب **بثمانى** عشرة سنة **وعندهما** للبلاد سبع  
عشرة للجارية وبالاختلاف لقوله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم  
ولانه دال على تمام النشور وصدق فيه باليمين وادنى المدد بعد  
سبع **وعنده** اثنا عشرة في الغلام وتسع في الجارية وبالحبس والنجل  
وانبات العانة امانة لصبية الكفار **لا عند** لنا انه عليه السلام  
موت زمر مراهقي بنى قريضة وفي وجه **ومذهب** للمسلمين ايضا لنا  
انه امانة ضعيفة لا تحتاج اليها اذ يمكن مراجعة الاباء وحلفان  
قال استعملت بالدواء والرشد صلاح في الدين مع اصلاح المال  
**وعندهما** اصلاحه فقط لنا ابن عباس والحسن ومجاهد افسر وقوله  
تعالى فان انستم منهم رشدا فمهما **عنده** اذ بلغ خمسا وعشرين يدفع  
اليه المال وان لم يونس منه الرشد ومذهب لا يدفع اليها حتى تنكح  
ولدها في رواية حتى تلدا وتقيم سنة مع الزوج لنا عموم قوله  
تعالى فان انستم منهم رشدا الاية فصرف المال الى الملابس والاطعمة  
النقيصة ليس بتبذير ويختبر مقدار ما يغلب على النظر رشده قبل  
البلوغ على الاظهر لقوله تعالى وابتلوا البنات فان بلغ غير رشيد  
يستمر الحجر من تصرف مالي لا وصية وتبذير وقبول هبة ومن اقرار  
به فلو حنت في يمينه كفر بالصوم فلو طرأ التبذير بعد يعيد  
القاضي على الاظهر لانه محل الاجتهاد **لا عند** لانه مكلف حر  
كالرشيد واذا حجره قاض فلا خسر رفعه لنا لقوله تعالى فان كان  
الذى عليه الحق سفيها الاية ولقصة عبدالله ابن جعفر وندب  
الاشهاد على حجره والنداء اذا اجتج ليتجنب الناس معاملته لا الفتوى



على الاظهر اذا السلف لم يجرى وا على الفسقة **الثاني** بلى امرهم الاب ثم  
الجدة وان جن بعد البلوغ لاصلية ولايتها ويعود بالافاق والنوبة  
لا غير ولمن صار سفيها بعد القاضي لزوال ولاية الاصل ثم الوصي  
ثم القاضي او منصوبه ومذهبهما **الاب** ثم الوصي ثم القاضي **عند** الوصي  
اولى من الجد لان انتقال ولاية الاب اليه ولا يتصرف في ماله الا بالمصلحة  
فيسحب ان يتصرف فيه فيجب حفظه واستنماؤه قدر الفسقة وموته  
ان امكن لقوله عليه السلام فليتجر وبيع المعد للتجارة والشرى له  
بالغبطة ان لم يشتر لنفسه وان تبرم نصب فيما باجر لا اخذه وفي  
وجه له ذلك ان قدره القاضي ان يتبرع احد بالعمل ويجوز ان يسافر  
به او يبعثه الى يد الامين ان من الطريق على الاظهر اذا المصلحة قد  
نقضت ذلك لا في البحر على الاظهر وان يضارب له ويشترى المال من  
ثقة وبني له بالاجر والطين لا اللبن والطين او الجص في وجه  
بعادة البلد ويبعده بالمصلحة فلو باعه الوصي والامين فلا يسجل  
القاضي حتى اقام البينة عليها بخلاف الاصل لعدم التهمة وصدق  
فيها لاهما على الاظهر اذا الاصل عدم المصلحة والغبطة وله اخذ الفسقة  
بالمعروف ان كان فقيرا ينقطع على كسبه بسببه لقوله تعالى ومن  
كان فقيرا فلياكل بالمعروف وفي وجه **لدا** الاقل من قدرها واجر  
المثل بلا ضمان على الاصح كاخذها الامام من بيت المال وظاهر الآية  
وخلط زاده بزاد نفسه ويواكله لقوله تعالى وان تخالطوهم فاخوانكم  
لاستفاء القصاص والعفو عنه وعن الشفعة لا المصلحة وليس له  
طلبها بعد البلوغ على الاظهر ان تركها لها والطلاق والكتابة

والعق **ولدا** له الكتابة والعق على مال بالمصلحة وللقاضي اقرضه  
بلا ضرورة من امين موثر لعموم ولا يند فيشق عليه حفظ الجميع  
لغيره ثم ايداعه من امين وعليه ان يخرج الزكاة وارش الجناية وان  
ينفق عليه ويكسوه بالمعروف وان يجبر الكاسب على الكسب والله  
اعلم **كتاب الضلع** وهو رفع الخصومة وفيه ثلاثة فصول **الاول**  
في اقسامه وهو على المدعى هبة او ابراء وعلى منفعة كالضلع على  
سكنى الدار عادة وعلى غيره بيع او اجارة ويصح كل بصيغة ولفظ  
الضلع بعد خصومة لا قبلها على الاظهر لانه لا يطلق الا بعدها  
ان اقر **عندهم** وان سكت وانكر لظاهر قوله تعالى ونضلع خير  
ودفعنا لخصومة **قلنا** بذل المال له رشوة ولانه ضلع مختار كالمقر  
وفرق بان ما اخذه عوض عن حقه الثابت بخلاف الفرع **الف** قوله  
عليه السلام الاصل احدا حراما او حرما حلالا والقياس على دعوى  
القتل معه وعلى من علم كذبه وعلى من انكر الخلع والكتابة ولو قال  
صالحني عن دعواك او عن الدار فلا اقرار الرجوع الى رفع الخصومة  
دون قصد التمسك بخلاف بعني ومع الاجنبي وكالة ان قال اشتر  
ووكلي فيه او انكر وهو مبطل ان كان المدعى دينيا اذ يمكن ادائه دين  
الغير ياذن بخلاف ما اذا كان عينا على الاظهر لو فوعد على منكر ولا  
يمكن تمليك عين بلا اذنه واحالة ان قال هو مبطل وانا قادر على  
انتزاعها على الاظهر لا مكان الاثبات وشرط كون المعقود عليه  
معلوم القدر والصفة فلا يصح عن ابل الذية لجهالة الصفة ورايها  
جوازه عن المجهول لنا القياس على المصالح عليه وبطل من **الف**



موجلا ومكسرا على مائة حانة او صحيحة والخط لانه لتحصيل امره  
يثبت وبالعكس لا الخط لانه مساحية وكذا من الف درهم ومائة دينار  
على الف درهم للزوم الربا لا في الزمة لانه مستوف لاحد الالفين  
ومعتاض عن الدنيا بالآخر ولا عن الفين فيها على الف معين على الاظهر  
فانه غير معاوضة لانه استوفى الالف وبراء عن الآخر **الفصل الثاني**  
في التزام على الحقوق وفيه بحثان **الاول** يمنع من التصرف في الشئ  
بغيره وبناء دكة لا مكان التضرر عند الازديحام وقتا وفي وجه  
لان وسع اذ لا ضرر في الحال وبما يضر بالمار وفي وجه لان  
ساباط يظلمه لا سداب محكم تحته واشترع الجناح وبناء سابات  
يمنعه من نصبها والحمل بالكنيسة ان وسع **وعنده** يمنع ان نازعه  
احد اذ له حق فيه لنا انه ارتفق بما لم يتضرر الغير كالمنشئ و  
الجلوس في السوق ولداه مطلقا ومن نصب الميزاب كالبنا على الطريق  
وفرق بوجود الضرر في الاصل لنا اتفاق الخلق على اشترع الروش  
في جميع الاعصار بلا تكبر وقصة عمر مع عباس ولا يجوز للذم  
في الشارع المسلمين لانه كاعلاء البناء على بناء المسلم ولا يجوز الصلح  
على شئ اذ الهواء لا يفرز بالعقد ولو انهدم الجناح فاشترع اخرجنا  
حالا لا يمكن معه اعادة الاول جاز كما لو قعد في الطريق للاستراحة  
ثم فارقوا السكة المنسدة ملك اهلها من باب كل الى راسها اذ ممره  
الى هذا القدر فلهم سدراسها ان تواطوا وقسمه صحنها ان لم يكن  
فيها مسجد فلا يجوز احداث بيرو وروشن وفتح باب ونصب ميزاب  
الا بالاذن لا على عوض ولدا مجاز الروشن والباب به فلو فتح بابا

ابعد من راسها او اقرب ولم يسد الآخر منع لانه اثبات مزيد والميزاب  
كالباب لا ان فتحه وسمره او فتح من دار الى اخرى على الاظهر اذ له حق  
المرو فيها والحابل خاص ملكه فله رفعة او كوة **الثاني** لا ينصرف في  
الجدار الخاص والمشارك بلا اذن الا في الاستناد واسناد متاع  
كالاستغلال وان منع على الاظهر قبل **ومذهبهم** مجاز وضع الجذع  
ويجبر عليه ان لا يضر لقوله عليه السلام لا يسمع احدكم جاره ان يضع  
خشبة على جداره قلت محمول على تاكد الاستحباب لقوله عليه السلام  
لا يحمل مال امر مسلم الا بطيب نفس منه ولداه على جدار المسجد في رفا  
ولو اعار لوضعه جاز الرجوع ويبقيه بالاجر او ينقص ويغرم النقص  
والمشارك يقسم بالتراضي في كل الطول ونصف العرض هكذا  
وبالعكس هكذا ولو هدم احد الشريكين الجدار بلا اذن اجبر على  
اعادته والقياس ان يغرم ارش النقص لانه ليس مثليا ولا يجبر احدهما  
على عمارة المالك كما لا يجبر على زراعة الارض المشتركة ولو بما يتضرر  
به قيل **ومذهبهم** ما يجبر دفا للضرر كعلف الذابة ورفق بانه لزم عند  
الافراد **وعنده** ولداه في رواية يجبر في النهر والفتات والبيرو والدولاب  
لعدم امكان القسمة بلا ضرر **قلت** وفي غيرها كذلك ولداه لو كان  
سطح احد الجدارين اعلى فعليه بناء سره دفعا للاشتراط والافعلها  
واجبر المتع ولا على تركها بالتمه ليصل الى حقه بخلاف النقص على  
الاظهر فانه تصرف في ملك الغير فان قيل كيف يجوز البناء على مشترك  
بلا اذن قلت لان له حقا قديما فيعند له وترك النقص واخذ بالبدل  
ان عمرو له منع المتع من الانتفاع لانه خاص ملكه لا من الماء لانه



ينبغي من ملكهما ومن ستكون لصاحب السفلى ان العرصة ملكه  
ولو كان للمبيع على المنهدم جذع فعلى المعيد تمكسه او نقض ما اعاد  
ليبنى معه ويعيده اذ ليس له ابطال رسومه ببنائه ولو اعاد بالنقض  
المشترك يعود مشتركاً ولو تعاونا على عادته وشرطاً زيادة لو احد  
لم يجز لانه شرط عوض بلا معوض ولو اعاد احدهما بشرط ان يكون له  
ثلثاه صح والسدس الزايد اجرة له ولو كان السقف لذى العلو  
فلذى السفلى تعليف الامتعة عرفاً كالقنديل والسفرة بلا اذن ولو  
كان بالعكس فلذى العلو الجلوس عليه ووضع الامتعة بالعادة ولا  
يلزمه الاستمرار لانه ليس بمالك ولو خرجت اغصان شجرة الى  
هواء ملك الجار فله طلب ازالته ثم تحويلها ان لم يمكن تعلقها بلا  
اذن الحاكم والعروق مثلها **الفصل الثالث** في التنازع لو ادعى على جليز  
عقاراً فصدق احدهما وصالح على غيره فلم يكذب الشفعة لصحة الصلح  
وفي وجهه لا ان ادعياه من جهة واحدة اذ لا ملك للمدعى برغمه لحيب  
بان لا بعد في انتقال ملك احدهما ببعضه شاركة المكذب ان ادعي  
ارثاً بلا تعرض قبض لانه يقتضى الشيوع وفي وجهه وعند ما ولو معه  
اذ الشيوع لا يختلف به قلنا ممنوع لانقطاع حق كل بعد القبض  
غما في يد الاخر او جهة مانعة من تقرير قسط احد دون اخرى  
كالشري والهبة صفقة بالقبض معا وفي وجهه لا اذ العقد يتعدد  
بتعدد العاقد قلنا مسلم ولكن هما متلازمان وبكاه سلم  
للمقر له ان لم يتضمن دعواه بما يتضمن الاقرار لصاحبه ولو تنازعا  
في جدار او سقف بين ملكيهما فاليد لهما الا ان اختص بناء

احدهما بالانصال ترصيف فان اليد دلالة دليل الملك **وعنده** في  
السقف لذى السفلى **ومذهب** بالعكس ولا مرجح بالوجد ووضع الجذع  
اذ لا دلالة لهما على الملك والحيولة علامة ظاهرة للاشتراك  
**ومذهب** يرجح بوضع الجذع **وعنده** جذعين لاستلايد او تصرفا  
وبالقياس على تنازع الراكب الدابة والمتعلق بلجامها فان اليد  
للراكب والحمل مثله وفرق بان الركوب أقوى لدلالة اليد للملك  
وكيد صاحب الجدار في الاس وفرق بان يد على الملك واليد بخلاف  
الجذع ولو كان الواحد حمل عليها ولا حر كوة فلا ترجيح واليد في المرق  
وموضع الحلب تحته لذى العلو لعود المنفعة اليه ظاهرة وفي  
وجهه بالعكس كسائر المنقولات وفي عرصة الخان لذى السفلى  
ان كان المرق في الدهليز وفي صدره فلهما اذ لكل حق فيها وفي  
وسط ماليه لهما وفيما وراءه لذى السفلى على الاظهر لانقطاع حق الاخر  
**كتاب الحوالة** وهي ابدال دين باخرو لأصل فيها قوله عليه  
السلام واذا اتبع احدكم على ملي فليتبّع وفيه بحثان **الاول** في شروطها  
وهي ثلاثة **الاول** رضی المحيل والمحال **لا** لداه ان ايسر من اهيل  
عليه غير مما طرأ ظاهر **لا** امر قلنا للندب ان الدين لا ينتقل الآبه  
كالعين بايجاب وقبول لا المحال عليه لانه محل تصرف غريمه كالعبد  
في البيع وفي وجهه **وعنده** لا بد منه قياساً عليهما وفرق بانه ليس  
صاحب حق **الثاني** ثبوت دين لازم لأصل مستقر على المحال عليه  
ولو متقدماً فصح بالتمسك من الخيار وعليه على الاظهر **لا** لداه لانه  
غير مستقر ولا يبطل بها على الاظهر وينجم الكتابة لاستقراره ولزومها



من السيد لا عليه لانه غير لازم على المكاتب ولا بالمسلم فيه ونبيه  
لانه غير مستقر ولا بالزكوة لا امتناع الاعتياض عنها **وعنده** يصح  
بالوديعة لانه اقدر على القبض **الثالث** علمهما بتساوي الدينين  
جنسا وقدر او وصفا لانهما عقدا رفاق كالقرض فلا يحال بايل الذينة  
وعليها على الاصح للجهل بصفاتها وفي وجه تصح على الكسر وصحيح والجيد  
والحال لانهما تبرع **الثاني** في حكمها وهو براءة المحيل وتحول الدين  
الى المحال عليه فلا يرجع المحتال بافلاشة مطلقا ومحمد لتقصيره  
بالتفحص كالشري بالغبن **وعنده** يرجع اذا مات مفلسا او محمد  
وحلف لانهما مقيد بشرط السلامة **لنا** لو جاز لما كان لتقيده عليه  
السلام بالملا فائدة وايضا ان صح بريت الذمة فلا مرجوع كما  
لو ابراء والا فالمطالبة باقية كما في الضمان وفي وجهه **ومذهبه**  
لو كان مفلسا وجهه له المحتال او شرط يساره **ولداه** لو شرطه يرجع  
للخسر كرم البيع بالعيب وفقد وصف مشروط وفرق بان الاصل الاثنا  
والسلامة ولو احوال بالتمش وانفسخ البيع بالرد بطلت على الاصح لان  
التمن حق التعاقد وانه خرج عن كونه محالا وتغليب معنى الاستفاء  
وقيل **ولده** لان فسخ بعد قبض المحتال لتاكدا الامر به وبراءة الذمة  
قلنا انما يلزم لو بقي المحال به فلو قبضه البايع لم يرده على المحال  
عليه لانه قبضه باذن المشتري وان اتلف غرمه والا فليس له  
ذلك لانه عاد الى المشتري فلو قبض لا يقع عنه على الاظهر لبطانها  
فلو احيل عليه فلا اذ الحق يعلق بثالث كما لو قبض البايع وسلم  
ولو احيل على ثمن عبيد فثبت جريته بطلت لان صدقة المتعاقد

دون المحتال وخلف على نفى العلم وحينئذ يرجع على البايع على وجه  
لانه قضى دينه وفي وجهه لا اذ المحتال ظالم بزعمهما ولو استحق  
المبيع بان بطلانها ولو ادى المحيل بعدها صح عن المحال عليه ولا  
يرجع لانه اذ اذن **وعنده** يرجع بناء على بقائه في اذمة المحيل كما  
تنبيه لو اختلفا في الوكالة والحوالة صدقنا فيها اذ الاصل استمرار  
الدين لان قال بالمائة التي لك على يزيد وتمنع القبض لانه انغزل بالانكا  
لا الطلب بدعواها ويتملك ان قبض قبل جحد وكذا ان انفقا على لفظ  
الحوالة واختلفا في المراد اعتبار القصد الالفاظ معنى يحتمل اللفظ  
وهو اعرف به وفي وجهه صدق مدعيها لظاهر اللفظ **كتاب**  
**الضامن** وهو التزام حق على اخر وفيه ثلاثة ابواب **الاول** في  
اركانه وهي خمسة **الاول** المضمون عنه ولا يشترط رضاه لجواز اذنه  
دينه بلا اذنه ومعرفة على الاظهر اذ لا معاملة بينهما فيصح عن  
الميت المفلس **لانه** لان الدين سقط بالموت قلنا ممنوع لقوله عليه  
السلام لعلى وفك رهانك كما فككت رهان اخيك ولانه  
عليه السلام امتنع عن الصلوة عليه حتى ضمن ابو قتادة **الثاني**  
المضمون له وشرطه معرفة لنفي التردد لتفاوت الخلق في المطالبة  
وفي وجهه **وعنده** رضاه وقبوله لتجدد ملك المطالبة قلنا ذلك لا  
يفتقر اليهما اذ ابقى الدين **الثالث** الضامن وشرطه اهلية للتبرع  
فيصح من الضامن لا السفية والعبد السيد وغيره بلا اذن  
ومن بعضه حر يضمن في نوبته في المهايات **دونه** **رابع** المضمون  
به وشرط كونه حقا ثابتا لازم الاصل معلوما كالزكوة والمنافع



قيل **وعندهم** جاز ضمان ما سيثبت للحاجة لنا انه لتوثيق الحق  
 فلا يسبق ثبوته كالشهادة فلا يصح ضمان نفقة الغد على الاصح  
 لعدم ثبوتها وجاز ضمان المعلوم بعد قبض البائع لو خرج المبيع  
 مستحقا او رد يا او معيبا او بالعكس او البع فاسد ونقصان  
 الضميمة لدعوى الحاجة وصدق فيه اذا الاصل بقاء حقه ولا يطاق  
 به الضامن اذا الاصل براءة ذمته الا اذا اعترف به او قامت بنسبة  
 والضامن ان نازعه عاقد المامر وشملها ضمان الذرك والمسلم فيه  
 لا راس المال للمسلم لبقاء حقه في ذمته المسلم اليه لو خرج المسلم  
 فيه مستحقا ولا يجوز بالنجوم على الاظهر كالرهن وبالجعل قبل  
 الفراغ وبالمجهول لانه اثبات مال في الذمة كالتمن والاجرة قبل  
**وعندهم** جاز لانه مبني على التوسع قلنا يفضى الى الغرر ولفوله  
 تقع ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم قلنا لعله كان معلوما  
 عند القوم كالوسق وصح من واحد الى عشرة على الاظهر لا تنقضاء  
 الغرر حيث وطن نفسه على الاقصى ولزمه تسعة كالاقرار وفي  
 وجه عشرة ولا ابراء عنه لانه تمليك لصحة ملكك ما في ذمتك  
 ولا يفتقر الى القبول اذ المقصود منه الاسقاط قيل **وعندهما**  
 اسقاط كالعتق فيصح عنه وجاز بابل الدية على الاظهر لانها  
 معلومة السن والغدد والرجوع في الصفة الى غالب ابل البلد  
 لاعن العاقلة قبل الحول لانها غير ثابتة حينئذ والبراء عنها  
 وعن الموجل حالا وبالعكس وثبت الاجل دون الحول **الخامس**  
 صيغة مشعره بالالتزام كالكفالة كضمنته او تكفلت به او تحمته

او تقلدته بهذا المال او باحضار الشخص كقيل او زعيم او جميل او  
 او قيل والكاتب عند القرينة على الاظهر لا اوردى او احضر لان وعد  
 ولادين فلان على الاظهر **خلافا** له ولا يجوز فيه ما شرط الخيار  
 لانه مناف لا للمضمون له اذ الحق له وبراءة الاصيل والتعليق و  
 ورايهما جاز والتاقيت كالبيع وكذا البراء وجاز تاخير معلوم في  
 الاحضار للحاجة **وعندهم** مجهول ايضا **الباب الثاني** في احكام  
 للمضمون له مطالبتهما اذ الغرض منه الوثيقة **الاول** لا يطالب  
 الضامن لا بالعكس اذ اسقاط الوثيقة لا يوجب اسقاط الاصل  
 كفك الرهن ومن مات منهما حل عليه لا على الحي لا تنفاقه بالاجل  
 ولو ضمن اثنان فله مطالبة كل بالجميع على الاظهر **الثاني** للضامن  
 بالاذن مطالبة المضمون عنه بتخليصه ان طوب لا بتسليم المال  
 لانه رجوع قبل الاداء ولا حبسه ان حبس على الاظهر **خلافا** له  
 وله مطالبة المضمون له باخذ حقه من تركته او ابرايه **الثالث**  
 للضامن او سيده قبل العتق الرجوع على اصله لاسيده وعبد  
 ولو اداه بعد العتق باقل ما بذل والترف لانه لم يغرم سواء ان ضمن  
 بالاذن متى حل وان وهب منه وفي وجه **ولده** او ادى لحصول  
 البراءة وفي وجه بهما اذ الغرم حصل بلا اذن اجيب بان العبرة  
 بالالتزام والاداء تابع ومذموم بما بدونه مطلقا لانه تبرع كما لو  
 اطعم عبده ولانه عليه السلام صلى على الميت حين ضمن على وابو  
 قتادة وقال الان بردت جلدة من الفارو للمودى به لا في وجه  
 ان لم يشترط لانه لا يستلزمه قلنا تقضيه عرفا وان ادى واحال



بمحضرة المستحق عليه او صدقة المضمون له على الاظهر لسقوط  
المطالبة به لاهو على الاظهر اذا الاداء لا يفيد ولو شهدوا لرجلا مستورا  
لا يظعن عن قريب ولو بان فسقهما لم يكن انما الحجمة باليمين ولا  
اطلاع لاحد عن الباطن وفي وجه لا يكفي واحد خوفا من قاض  
حنفي وصدق منكره على الاظهر فلو ادى العبد في رقة فالرجوع  
للسيد وبعده للعبد لانه ادى من ملكه وذكر ان السيد لو ضمن  
عبد باذنه يرجع ولو اداء قبل العتق وفيه نظر لانه يلزم ثبوت  
الدين على عبد في دوام الرق ضمان دين لا تبلغ تركه الاصيل ثلثه  
في مرض الموت مقتصر للدوران اخذ من تركه الضامن ولم يخرج  
من الثلث في اخذ المضمون له من تركه الضامن قدرا يزيد ثلثها  
نسبة الى كل ما اخذ كنسبة تركه الاصيل الى الدين فيزاد من  
الثلث عليه ما فوق الكسر الذي ناسب به تركه الاصيل بعدده فيزاد  
للنصف مثله وللثلث نصفه وللخمس ثلثاه فلو ضمن مريض  
تسعين وله مثله وللاصيل نصفه فان شاء المستحق اخذ من تركه  
الضامن ستين وورثته يرجعون بثلثين ومن تركه الاصيل  
خمس عشرة ولو كان له ربعة اخذ الاربعين ويرجعون بعشر  
ومن تركه الاصيل اثني عشر ونصفا ولو كان له خمس اخذ خمسين  
منها ويرجعون بعشرين ومن تركه الاصيل ستة عشر وان شاء  
اخذها وثلث تركه الضامن من **الباب الثالث** في الكفالة وهي التزام  
احضار شخص معين مستحق حضوره مجلس الحكم باذنه ووليه  
او عين يلزم موته ردها لا قيمتها كالكفيل والصبي والمجنون

واليت اذ يستحق حضورهم لاداء الشهادة والمجنون والغاي لا مسافة  
القصر اذ لا يلزمه حضوره لاهما **وعنده** ولو لعقوبة على الاصل لانه  
لانه تدرا بالشهادة **وعنده** لا يجبر عليها في الحدود والقصاص  
لا بحق الله تعالى فانه مبني على المساهلة والنجوم وجازت بعضو  
لا يعيش دون وفي وجه لا مطلقا كالباع وبر الكفيل الذي احضره  
موضع الشرط والعقدان اطلق بلا مانع او تسليم المكفول نفسه  
عنه وجاز قبوله في غير موضعه والامتناع حيث له غرض ولو غاب  
وعلم موضعه ولو مسافة القصر انظر مدة الذهاب والاياب فان  
لم يحضره حبس وان مات او توارى او هرب لم يلزمه المال على  
الاظهر لانه لم يلزمه ولو شرط حينئذ بطلت لانه ضمان معلق  
ولده ان تعذر المكفول به لزمه ما عليه لقوله عليه السلام الزعيم  
غارم **وعنده** لو تكفله على انه ان لم يحضره الى وقت كذا فهو ضامن لما  
عليه صح ولزمه ان لم يحضره ويورث من المكفول له بكامل الضمان لا في  
وجه لضعفها **كتاب الشركة** الاصل فيها ما روى عنه عليه السلام ان  
الله تعالى قال انا ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه فاذا خان  
خرجت من بينهما وفيه بحثان **الاول** انما تصح شركة العنان من اهل  
التوكيل والتوكل بصيغة دالة على الاذن في التصرف في مال مشترك  
لا يميز **وعنده** تصح شركة الابدان الا في نحو الاحتطاب والاصطياد  
**ودنه** عند اتحاد الصنعة ومكانها ولدها مطلقا لان سعدا وعمار  
وابن مسعود اشتركوا في سعد باسيرين قال النبي عليه السلام شرك  
كانا من غنايم بدل وهي مشتركة وان لم يجز شرط وتصح على يديهما



شركة الوجوه **وعنده** المفاوضة ان تساوي احربه ودينه او قدره من  
 المال ولا يملك واحد منها من جنسه غيره لقوله عليه السلام فاحسوا  
 المفاوضة قلنا لو سلم فالمراد المفاوضة في الحديث والمشاوره  
 والمناظرة **لنا** ان هذه مستلزمة للغرض من باع مال غيره لبعض  
 الربح فله اجر المثل ولو اقتصر على اشتراكنا لا يكفي لقصور اللفظ  
 عن الاذن ولا نريد على الشركة وهي لا تستلزم الاذن كما لو ورثا  
 وفي وجهه **عنده** يكفي لهما المقصود عرفا قيل **وعنده** لا تصح في المثليات  
 كالقراض وفرق بان حق العامل فيه منحصر وفيها الربح موزع على  
 قدر المالين **لنا** ان المثلي اختلط بجنسه وارتفع التميز كالنقد والمطوق  
 الشركة في المتقوم كغير المضروب والفلوس ان يباع بعض ببعض ثم  
 يعقد العقد **ودنه** ونداه في رواية جازت فيه ويجعل راس المال  
 قيمته قلنا القيمة مجهولة ولا يشترط الخلط **عندهم** ان المقصود  
 كون الربح بينهما قلنا لا تطلق الشركة قبله ولا اتفاق الجنس والصفة  
 على **رايهما** قلنا العلم بقدر الربح متعذر حينئذ والتساوي في قدر  
 المالين ومعرفة قدرهما غير شرط على الاظهر اذ عدمهما لا ينافيها  
 وكره مشاركة الفساق والكفار لعدم احترازها عن الربا وفي وجهه  
 جازت في المغشوشة عند رواجها **الثاني** في حكمها يتصرف كل الوكيل  
 وهي جائزة فتفسخ بموت واحد وجنونه وانما وبغزل احدهما لا  
 ينغزل العازل **ولده** لا ينغزل المغزول حتى ينض المال ويوزع الربح  
 والخسر بقدر المالين قيمة ولو تفاوتتا في العمل بطلت بشرط التفاوت  
 وجاز على **رايهما** بالتفاوت في الربح لجواز تفاصل عمل واحد لقوته

131 وحذقه لنا القياس على ثمار الاشجار ومنافع الذواب والخسرومتى  
 فسدت نفذ تصرف كل لوجود الاذن والربح والخسر بعذر على مالهما  
 وكل على صاحبه اجر عمله في ماله وكل امين فيصدق في الخسر والرد  
 والتلفان بين سببه الجلي وقدر راس المال ونية الشري ونفى  
 الجناية ان قدرها والا فلا تسمع دعواها الا في القسمة اذا اصل عدما  
 خاتمة لوباع احد الشريكين عبدا مشتركا بوكالة الاخر فادعى المشتري  
 تسليم الثمن الى البائع وصدقه الموكل صدق البائع فاذا حلف اخذ  
 حصة فقط لانه انغزل بتصدق الموكل ولا يقاسمه لانه ظالم بزعمه  
 فيما اخذ ولو ادعى تسليمه الى الموكل وصدقه البائع ياخذ حصة  
 منه لانه صدقه في التسليم الى غير مازونه ولا يساهم الشريك على  
 الاظهر لا نغزله عن قبض حقه بالتصدق **كتاب وكالة**  
 وهي تفويض اموال الى غيره والاصل فيها انه عليه السلام وكل عمرو بن  
 اميه في قبول نكاح امر حبيبة وفيه بابان الاول في اركانها الاول  
 الايجاب او ما يقوم مقامه كعب او اعتق والكاتب والرسالة لا القبول  
 لفظا كاباحة الطعام وفي وجه شرط ان اتى بصيغة العقد دون  
 الامر وتفسد المعلقة كالشركة والمضاربة وفي وجهه **ورايهما**  
 لا المسيس الحاجة وصح التصرف في الفاسدة عند وجود الشرط على  
 الاظهر لوجود الاذن وفايدة البطلان فساد الجعل المسمى والرجوع  
 الى اجر المثل نعم لو نجحها وعلق التصرف صح ولو ادارها ادار غزله  
 او كره في غير كل لانه لا يقتضي التكرار بخلاف كل ما تصح الموقفة **الثاني**  
 العاقد وشرط في الموكل ان يتمكن من مباشرة ما يوكل فيه الا الا على



بيعا وشرى للضرورة فلا تصح بطلاق من سينكها وباراء دين سيلزته  
 وعتق وعبد سيملكه وفي وجه جاز فغير المجبر لا يوكل في النكاح  
 قبل الاذن ويوكل الوكيل والعبد الماذون بعد امينان لم يعينه  
 رعاية للغبطة او عند قرينة كتفويض ما يعجز عنه ولا يليق بحاله ففيه  
 والثاني وكيل الموكل الا اذا قال وكل عن نفسك وفي الوكيل ان يتمكن  
 من مثله لنفسه كتوكيل العبد اجنبيا بشرى نفسه وبالعكس لا الف  
 في ايصال الهدية واذن الدخول كالمرأة في الطلاق اذ يجوز تفويضه  
 اليها لا في الرجعة والنكاح **خلافا** له اذ البضع لا يستباح بقولها  
 وكالفاسق والسفيه والعبد ولو بغير اذن في قبول النكاح لا في  
 الايجاب اذ لا يمكن لهم لانفسهم وفي وجه جاز لصحة عبارتهم  
 في الجملة ومنع استقلالهم لعارض **الثالث** الموكل فيه وشرطه  
 قابلية النيابة فيصح في كل عقد وفتح واثبات حق واستفائه  
 لقوله عليه السلام يا انيس اغدق ارجحها وتملك مباح على الاصح  
 ورجعة ووصية قتل **وعندهم** لا يستوفى العقوبة في غيبة الموكل  
 لاحتمال العفو قلنا منقوض باحتمال رجوع الشاهد **لنا** ان الحق  
 كسائر الحقوق لا في الاختيار والتعين للنكاح والطلاق والعتق  
 والعبارات البدنية اذ المقصود منها اختيار المكلف وتكميل ذاته  
 الا في الحج وركعتي الطواف تبعان لشرعهما التعيم البيت واثبات حق  
 الله تعالى لتساوي الناس فيه ولانه مبني على الذم والشهادة لانها  
 اعلام الحاكم عما علمه والايمان لانها مشروعة للزجر كاللعان والظهار  
 والتعليق كالتيدير لانهما كالايمان والالتقاط والمعاصي كالسرفة

132 والنصب اذ حكمها يثبت لم تكبها وباراء لان اخبار عن حق  
 كالشهادة وفي وجه **ورايهم** لا نه قول يثبت الحق كالشرى ولا يصير  
 به مقرا كالطلاق والابراء والعتق وفي وجه يصير اذ توكليه دليل  
 ثبوت الحق **وعنده** لا يلزم بالخصومة الا برضاء الخصم الا اذا مرض الموكل  
 او غاب مسيرة ثلاثة دفعا للضرر لتفاوت الناس فيها **ومذهبه**  
 ان كان الوكيل خبيثا سفيها **لنا** انه توكيل بخالص حقه كاستفتاء الذي  
 والعلم به نوعا لا يكثر غرضه كبيع اموال واستفتاء ديون واعناق عبيد  
 وتطبيق زواج لا بما ينسب الى من قليل وكثير وفي كل موكل او تصرف  
 في مالي كيف شئت **وعنده** تصح العامة كاتبع الى ما شئت كالقراض وفي  
 بان المقصود فيه الربح وفيها امتثال الامر ويشترى رقيق شرط ذكر  
 النوع كالتركي والهندي لا الثمن والصفى على الاظهر لا انتفاء اعظم  
 الفرير بدونهما وبداير المحلة والسكة وبجائز السوق وبما باع به  
 زيد علم الوكيل بقدره فقط اذ العهدة متعلقة بالابراء عكسه لان  
 الموكل لا يلبه فلا يوليه وفي وجه علم الوكيل ايضا **اجيب** بان الفرير  
 منتف ولا عهدة عليه وبالطعام لا يشتري غير البر **وعنده** الذيق  
 ايضا قلنا لا يتناول عرفا **الباب الثاني** في احكامها **الاول** لزمه  
 موافقة موكله نطقا او عرفا فالوكيل بالبيع يبيع بثلث او بتعازين  
 به كواحد في عشرة من غالب نقد البلد ثم الانفع ثم بما شاء حالا  
 لا غير **وعنده** جاز بالعرض والغبن والنسيئة قضية للطلاق قلنا  
 العرف يقيده كما في الشراء **لنا** القياس على الوصي ونداه له البيع  
 باقل من ثمن المثل والشراء ولزمه النقص والزيادة فلو خالف



لا يضمن الى ان يسلم المبيع وينسخ ان زيد في المجلس **لاداء** لانها  
مترتبة فلو قال بع بكم شئت فله الغبن وبما شئت بغير نقد البلد وكيف  
شئت بالنسية لا من نفسه وما ذونا وطفله ولو اذن فيه نفيا  
للتضاد **وعنده** لا ممن لا يقبل شهادته له للتهمة **قلنا** منتفية حيث  
باع بثلث المثل كن الصديق **ولده** جاز من نفسه باذن ويملك قبض  
الثلث على الاظهر لانه من توابعه والموجب باذن مستأنف وله للموكل  
المطالبة به **لا عنده** للموكل لانه اجنبى عن العقد وتسليم المبيع بعد قبض  
الثلث الحال وضمن قيمته ان خالف وقبل قبض الموجل ولو اذن في الاجل  
مطلقا فالعرف يقيد ان وجد ثمة والا فإيراعى الانفع وفي وجوب بطلت  
للجهل به وبالشراء مطلقا قبض المبيع واقباض الثمن ولا يشتري المعيب  
خلافه اذا الاطلاق يقتضى السلامة عرفا فلو اشتراه جاهلا يقع  
عن الموكل وفي وجهه لا ان لم يساوى الثمن كالمشتري عينا وفوق بان  
الفرق يندفع بالخيار بخلاف العين فانه لا يثبت له ولكل الرد لا الوكيل  
بشري معين بالعين على الاظهر وسقط ردة برضاء الموكل وتقصيره  
فيه لا بالعكس فلو باع ومرد بعيب او شرط الخيار ففسخ فلا بيع ثانيا  
**خلافه** وجاز شرطه لنفسه وموكله على الاظهر اذ له التصرف فيما  
فيه نفعه بلا مضرة للمشتري والبايع لانه خلاف معهود يتضمن  
ضررا ولو امر به امثل ويقبض الحق لا يثبت لانه لا يستلزمه وفي وجه  
يثبته لان القبض متوقف عليه **وعنده** ان كان دينيا وكذا عكسه على  
الاظهر وبخاصة لا يصالح ولا يبرى لانه لا يتناولهما ولا يقر  
**وعنده** يقبل القاضى استحسانا لنا القياس على النكاح والطلاق

والفصص وينعزل به لانه ظالم بزعمه لا وكيل المدعى بالبراء لانه لا يضمن  
الاعتراف بظلم المدعى لبطالته ولا تقبل شهادته فيما وكل فيه للتمتع لان  
عزل قبل الشروع ولا يستقل واحد ان لم يصرح به وبالجملة والصلح عن  
الدم على حمز او خنزير صح ان امثل لان عكس على الاظهر اذ لا اذن  
فيه ببذلها كما فعل الموكل اذ الفساد يتعلق بالعوض لا بهما وبالتصرف  
الفاسد باطل وببراء الغرماء والتصدق على الفقراء لا يبرى نفسه  
ولا يتصدق عليها ولو اذن باستفتاء دينه من زيد لم يطالب الورثة  
ان مات وبطلب حق الذى عليه طالبهم وباستفتاء منه فقال خذ  
عن الدين الذى تطالبني له او قضا على الاظهر ولو عين مشتريا او زنا  
او مكانا تعين لاختلاف الاغراض بتفاوتهما وفي وجه لا يتعين الكاذب  
اذا لم يكن فيه غرض اجيب بانه قد يكون ولا اطلاع للوكيل عليه ولو اذن  
بع بمائة في مكان كذا جاز بيعه بها في غيره وكذا ان عين جنسا وقدرا  
وله تغيير القدر ان لم يعين المشتري لجواز اذنه مساحته **والا**  
والحلول بالغبطة ان لم يره فلو وكل بشري شاة بدينا فاشترى ثاين  
به صح ان ساوى كل واحد دينار القصة عروة البارقي مع النبي عليه  
السلام او واحدة على الاقيس كما لو قال بع بمائة فباع باكثر ووقعنا عن  
الموكل كما لو اشترى بنقصان ما **وعنده** يقع واحدة للوكيل وكذا  
لو وكله بشري عبد بمائة فاشترى بها عبيدين او بشري عشرة افقرة بعشرة  
فاشترى بها احد عشر ولم يجز بيع واحدة بلا اذن كما لو اشترى واحدة  
ثم باعها بزيد قليل **ولده** جاز لتقريره عليه السلام عروة **قلنا** محمول  
على انه كان وكيلا مطلقا وجاز ذلك تبعا ولو وكله بيع او شري عبد



لا يعقد على بعضه ولو فيه غبطة للتشقيص وعند جاز بيع نصفه  
وهو منقوض بما اذا وكله بالشراء فلو قال بعه بالف فباع نصفه  
صح والا فلا يجوز ان الباقي كسرى الشاة الثانية ولو قال ابتعه  
بهذا الثوب فابتاعه بنصفه جاز للغبطة ومتى خالفه في بيع ماله  
او شري بعينه او سمياه فسد اذا لا يطالب وفي الذمة كاشترى العين  
فاشترى فيها يقع للوكيل ولو سمياه اذ سميت لا غنية **الثاني** انه امين  
اذا يد لغرض المالك كالمودع فلا يضمن الا اذا قصد في الوديعة  
الطلب او تعدي ولا ينفلج به على الاظهر اذ لا يلزم من ارتفاع امانة  
ارتفاع الاذن من التصرف لا ان باع وسلم لانه اخرج به اذن المالك  
ويعود ان رذ عليه بعيب ولا ثمن لانه لم يتعد فيه **الثالث** ان احكام  
العقد كخيار المجلس تتعلق بالوكيل لانه المباشر وان اذا اشترى  
فالمالك يثبت للموكل ابتداء كالباب اذا اشترى للطفل وفي وجده وعند  
الوكيل ثم ينتقل اليه لانه مخاطب قلنا لو كان كذلك لعق عليه اصله  
اذا اشتراه لموكله ولمستحق المبيع بعد تلفه مطالبة احدهما بالبدل وكذا  
للمشتري ان خرج مستحقا او رده بالعيب والقرار على الموكل لانه  
كالغار له وللمقرض مطالبة المستقرض ورسوله الرابع انها جائزة فيقول  
برو ال اهليته واحد كالسفة والفلس عما لا ينفذ معهما والاغماء  
كالجنون وفي وجهه ورايها لالا ان امده قريب ولهذا لا يولى عليه قلنا  
كيف ولا ينفذ التصرف معه وبغضه وعند لا ان كان وكيدا يطلب الخصم  
ليلا يبطل حقه قلنا ليس ثابت كما لو وعده ووكيده بالبيع بعده وعند  
لا ينفلج الوكيل في الغيبة بعد الشروع في الخصومة ومذهبه ان كان فيه ضرر

لنا انه لا يفتقر الى رضاه فلا يفتقر الى حضوره كالطلاق وعند ولده **134**  
في رواية لا قبل وصول خبره الى الوكيل كحكم الفسخ والقاضي وفرو  
بان امر الموكل لا يجب امتثاله وولاية القاضي عامة متعلقة بعلمه  
لنا القياس على ما لو جن الموكل او خرج الموكل فيه عن ملكه قبله ولما  
مزور بها الوكيل وانكار كل بالعلم غرض ويخرج الموكل فيه عن ولاية  
الموكل حتى بالاجارة والتزويج لقلة الرغبة بسببها لا يعق الوكيل  
وبعده على وجه لعموم الاذن وبقاء الاهلية كما لو وكل زوجته ثم  
طلقها وفي وجهه ينفلج لانه استخدم وفي وجهه ان وكله بصيغة  
الامر وان كان العبد لغيره فلا على الاظهر **الباب الثالث** في التنازع  
صدق الموكل في نفيتها وكيفيةها والمكية فلو اشترى جارية بعشرين  
وقال الموكل ما اذنت الا بعشرة وحلف فان اشترى بماله وسمياه او صدق  
البائع بطل والاي يقع ونذب ان يتلف الحاكم فيقول ان امرتك بشراها  
بعشرين فقد بعتكها ليجل له وطيه على الاظهر اذ التعليق لا يقدح  
لانه لا يتمكن منه الابن وان ابى فلا يملكها بل يبيعها وياخذ عشرين من  
التمن لانه ظفر بغير جنس حقه وكذا لو اشترى جارية فقال اذنت  
بشري غيرها ولو انكر اذن البيع موجلا فان اعترف المشتري بها بطل  
والا صدق المشتري وصح ان حلف على نفى العلم وغرم لموكله قيمته  
او مثله ان حلف واخذ الثمن عند الحلول وان رجع عن قوله الاقل  
من الثمن والقيمة لانه لا زرع عقد والتي غرمها وفي التصرف على الوجه  
المأذون اذا الاصل عدمه وقيل عند الوكيل قبل الغزل لانه امين  
قادر على انشاءه كالمجبر اذا اقربا لنكاح لا عند في النكاح لا مكان



اقامة البينة عليه لانه لا يعقد الا بشاهدين قلنا ممنوع انجاز بحضور  
فاسقين عنده ولا يثبت بهما وبقي قبض الدين ان ادعاه الوكيل بالتلف  
اذ الاصل بقاء حقه واذ احلف وقبضه من المديون لارجوع له على الوكيل  
لاعترا فبانه مظلوم وبقي قبض الثمن قبل التسليم ولو قال دفعته اليه وبعده  
ان كان موجلا او مازونا فيه قبله و لو كيل بعده ان لم يكن كذلك  
على الاظهر لانه لا ينسبه الى الخيانة والاصل عدمها وتبرازمة  
المشتري اذا حلف على وجه لانه صدق في استفاؤه وفي وجهه لان  
البمين للدفع لا للبراءة فان ردت بالعيب على الموكل واخذ الثمن منه لم يرجع  
على الوكيل لاقراره بعدم القبض وكذا بالعكس لانه لم ياخذ شيئا وبقي  
الوكيل للدفع لا للاثبات وان خرج مستحقا يرجع المشتري بالثمن  
على الموكل لانه دفعه اليه ولا رجوع والوكيل في تلف المال ورده على  
موكله ولو يجعل كالمودع لا على وارثه ورسوله لانهما لم ياتمناه كالقيمة  
وفي نفى قبض الثمن فان ثبت انه قبضه او المال لم يقبل قوله في الرد  
والتلف قبل الانكار للتناقض ولا يثبت لانه كذبا وفي وجهه  
فانه لو صدق لسقط الضمان فكذا بما وصدق في التلف بعد و  
يضمن لخيانته ونقبل بنية الرد كالغاصب ولا نسمع دعواها الا بعد  
بيان قدرها ومن لا يقبل قوله في الرد والاداء التاخير الى ان يشهد  
ولو رجلا مستورا كالغاصب وفي وجهه لان لم يكن عليه بينة بالغصب  
لا مكان ان يقول ليس عندي شيء ويحلف عليه وفي وجهه ولغيره  
ايضا لن لا يفتقر الى الحلف فان الامناء يحترزون عنه فضمن  
الوكيل لا المودع بقوله ان لم يؤد بحضرة الموكل ولو صدق لانه امر

135 بالدفع الى من لا ياتمه قيل وعنده لانه امينه قلنا بالنسبة اليه  
وله طلب اقامة البينة عليها وان اقر بها خوفا من انكار الموكل وله  
الدفع اذن فان حلف على نفه باضمن العين التالفة من اراد منهما  
ولا رجوع على الاخر لا اعترافه بانه مظلوم واخذ الدين من غريمه  
ولم يرجع ان تلف الماخوذ بلا تفریط قيل لا اعترافه باستحقاقه الاخذ  
اجيب بان المانع موجود وعنده لزم دفع الدين لاقراره بثبوت المطالبة  
من ماله بخلاف العين لانه اقر في مال الغير لا على الوارث ان اقر بمصو  
الياس بزعمه عن عود الميت والحولة على الاظهر لا اعترافه بانتقال الحق  
ولده صدق الوكيل في الاذن بالبيع نسبية وبقدر ثمن في الشرا  
كتاب لاقرار وهو لغة الاثبات وشرعا الاخبار عن واجب  
وسنده قوله نعم فليمل وليه وقوله نعم واخرون اعترفوا بذنوبهم  
وقوله نعم شهد الله ولو على انفسكم وقوله عليه السلام قولوا الحق  
ولو على انفسكم وقصة ما عروا الغامدية وفيه اربعة ابواب اول  
في اركان الاول الضيعة كعلي وفي ذمتي للدين وعندي ومعى للغير  
وبلى واجل و ابراتي وقضيت و صدقت وانا مقرب وانظري و لست  
منكر له ونعم على الاظهر للعرف ولا انكر ان يكون محقا فيما دعي عنه في  
جواب اليس في عندك الف ونعم لجواب اشتر ولا جواب للزوجة  
واعتقت قسطك للموسر اقرار نصيبه لا لعل وعسى واظن وانا مقرب  
ولا انكر لا مكان نقدير شيء اخره وزنه خلافا له وخذه واجعله في  
كيسك واختم عليه لانه يذكر في معرض الاستمراء واقربه لانه  
وعد وفي وجه اقرار لقريبة الخصوصية ومذهب اظن واحسب



او في ظني اقرار الثاني المقر بشرط كونه مكلفا مختارا يمكن مواخذته  
 حالا او مالا لا كالمختل والمغني عليه ومن اكره على شرب الخمر فيصح من  
 العبد ما يوجب العقوبة لانه غير متهم لامن السيد لا بالمال لحقه  
 الا اذا تعلق بذمته كدين الجناية او اقرار المؤذون بدين المعاملة  
 فيصح من المبعوض بقسط الحرية فلو اقر بسرقة يثبت القطع لا المال  
 على الاصح بل يتعلق بذمته **ولده** لا يقبل بما يوجب قصاص النفس  
 لحق السيد فلو اقر بما يوجب فاعفى على مال يتعلق بذمته على الاظهر  
 لان وجوبه بالعفو لا بالاقرار ويصح من الصبي المميز الماذون ومن  
 المريض في مرض الموت للوارث كاقرار الصحة ولا جنبي ولوارث  
 اخروا تلاف ودية قليلة **ورايه** لا للهمة كالوصية وفرف  
 بانها تبرع ولهذا لم يجز بالزايد على الثلث للاجنبي بخلاف الاقرار  
 ومذهبه لا لمن يتهم عليه قلت تزول حينئذ غالباً بالجديد وعند  
 يعتبر ارثه وقت الموت قليل ومذهبه ما وقت الاقرار الامنة بالجنة  
 للوارث في الصحة لانه لا يقدر على انشاؤها في الحال قبل يصح لامكان  
 صدقة وقدم الاقرار بالعين اذا اقرار الدين لا ينافيه لتفوز بصرفه  
 فيه وفي وجه ان اقر بالدين او لا فيتر احمان لقوة السبق والاضافة  
 الى العين **وعند** لا يصح في حق غرماء الصحة لتعلق حقهم به  
 قلنا ممنوع وانما يتعلق لو لم يكن ملك الغير وبالعقوبة في الصحة  
 على الدين لما امر لاقرار الصحة كما لو ثبت بالبينة **وعند** قدم هو  
 وما علم سببه لتعلق حق غرماء الصحة ولا تهمة فيما علم سبب  
 وجوبه قلنا الحق متعلق بالذمة ولا اقرار الوارث على الاظهر

اذا الوارث بمنزلة **ومذهبه** قدم **وعند** ليس له اداء دين بعض الغرماء  
 لان فيه ابطال حق الباقيين **الثالث** المقر له بشرط كونه اهلا  
 لاستحقاق المقر به في الجملة معيناً بوجه يتوقع معه الدعوى غير  
 مكذب كيت وعبد اذ لا يمكن تصور المعاملة معه بخلاف الذابة  
 الا اذا قال بسببها ويكون لما لكها وحمل انفصل دون سنة اشهر  
 منه او دون اربع سنين بلا دلى لتيقن وجوده قيل لا ان اضاف  
 الى ممتنع كبيع وقرض قلنا لا ينفيد كالف يلزم من قبله ان اطاق  
 اذا الغالب ان المال لا يلزم لا بمعاملة او جناية قلنا متى امكن  
 حمل اللفظ على محل صحيح لزم ذلك صوناً عن لغاية فان انفصل ميتا  
 فسئل القاضي حسبة ليصل الحق الى مستحقه ومسجد ومقبرة  
 لا كنيسة وبيعه اذ لا يجوز لهما الوقف والوصية فان كذب ترك في يده  
 لانها بالملك ظاهر وفي وجهه ياخذ القاضي ويحفظ لانه كاضايع  
 ويقبل رجوع المقر له حالة الانكار لبطلانه لا رجوع المقر له لذلك  
 وفي وجهه عكسهما لاثبات المقر حقه اجيب بالمنع اذا انكاره نفا الرابع  
 المقر به بشرطه ان يكون مما يستحق كدين باسم المقر له لاحتمال كونه وكيل  
 ولو مهورا او بدل خلع وارثا لا مكان النقل بالحوالة وان لا يكون ملكا  
 للمقر وقته اذ لا بد من تقديم المخبر على الخبر فلو على انه ملكه لم يصح فلو  
 قال مالي له بطل للتناقض ولو قال هذا له وكان ملكي الى ان صح ولغي  
 اخره بخلاف البينة على اقراره لاثباتها الحق على الغير فلا تسمع عند  
 التنازع بشرط نفوذه ان يكون في يده فلو اقر بجريته عبداً في يد غيره  
 فاشتراه حكم بعقده والظاهر انه فداء منه لا اعترافه بجريته فلا خيار



له بيع من البايع ويوقف ولاؤه ان قال اعتقه وله اخذ الثمن من تركته  
من نصيب المولى لانه ان كذب فكلها له والا فللبايع ولاؤه وقد ظلم  
بأخذ الثمن فله اخذ منها وان استأجره لم يجز استخدا منه لما هو للموثر  
المطالبة بالاجرة ولو قال غصبته من زيد فاشترته صح على الاظهر كما  
اقر بجريته وينفذ كما يمكن اشتاؤه كالمجبر ومن المرأة بالنكاح لا غير  
**الباب الثالث في الافراز مجهول** لا يمكن معرفة الا بالتفسير وحسب له ان  
امتنع منه على الاظهر لانه واجب كاداء الحقوق فان مات فوارثه  
ويوقف جميع ارثه لانه امارهن او يمكن التفسير به فلو اقر بشئ او كذا  
قبل بحق الشفعة والقصاص وحد القذف وبما يقتني كحبة بروقع  
بازنجان وكلب وجلد يقبل التعليم والذباغ وخمر محترمة لا ينحسر  
لا يقتني كالحنزير ولو قال غصبته او عندي شئ ينحسر مطلقا لصدق الائم  
وفي وجه لا ينحسر لا يقتني في عندي شئ اذا اللام للملك ونوقض بما لو قال  
عندي خنزير لا برد السلام والعيادة اذا لمطالبة بهما بخلاف قوله  
له على حق وفي وجه **ورايهما** لا يغير متمول عادة كحبة بروكف تراب لانه  
لا يثبت في الذمة وهو ممنوع لانه واجب ردة وبما لكثيرا وعظيم ونفسير  
او اكثر من مالي او اكثر من مال زيد او مما شهد به الشهود او قضى القاض  
له واضدادها متمول كستولدة لجواز الانتفاع بها والقليل من الحلال  
اعظم واكثر من كثير حرام لا ينحسر لانه ليس بمال **وعند** لا باقل من درهم  
لانه لا يعد ما لا عرفا وفي مال عظيم من الدراهم باقل من مائة درهم وفي  
رواية من عشرة ومن الدنانير باقل من عشرين ومن الابل الخمس وعشرين  
وفي اموال عظام باقل من ثلاثة نضب من جنس ما سماه اعتبار الادنى

الجمع وفي مذهبه لا باقل من نصاب السرقه وعند بعض نصاب الزكاة وفيه  
بكلب وجلد مينة **وعنده** في دراهم كثيرة باقل من عشرة لسان الموصوف  
بها اكثر واعظم من بعض اذ هما من امور الاضافية وشئ شئ وكذا  
كذا للتاكيد اذ لم يرد الاستناف وبالعطف شيان ولو قال كذا درهم  
على اي وجه كان لزمه درهم وفي وجه **ولداه** في الجرح منه لان كناية  
عنه وكذا وكذا وثم بلانصب درهم لزمه درهم لانه خبر للجمع او بيان  
وبه درهمان على الاصح اذ الظاهر انه تفسير لكل واحد **وعندهما** لا يقبل  
تفسير كذا وكذا درهم باقل من احد عشر وكذا وكذا درهم باقل من احد  
وعشرين وكذا درهم يحمل على عشرين وكذا وكذا درهم على مائة  
واحد وعشرين مراعاة للاعراب قلنا لا عبرة له في تفسير المهمات  
ولهذا لا يلزم في كذا درهم صحيح مائة والالف في الف درهم مجمل اذ  
لا يجب ان يكون المتعاطفان من جنس وكذا امانة في مائة وقفيز برا  
لانه لا يصلح تفسيرها وكذا النصف في نصف ودرهم ونصف على  
الاظهر للعرف ومائة وخمسة وعشرون او خمسة عشر درهما لانه  
تفسير للجمع **لا عنده** في معطوف المكيل والموزون والنقد لكثرة  
استعمالها لسان القياس على المتقوم **ولداه** من جنس ما ذكر مطلقا  
وفي وجه ودرهم ودرهم ودرهم صغير ستة دوايق كل دانق ثمانية  
شعيرة متوسطة وخمساها وقبل تفسيره بالناقص والغشوش اذ  
ذكر متصلا وبالعالم وان ذكر منفصلا على الاظهر اذ للعرف تاثير  
في تقييد الالفاظ لا بالفلوس لانه موضوع لمقدار من الفضة وفي مائة  
درهم عدد الزم الجمع لا تمام كل وفي مائة عدد من الدراهم لزمه العدد



لا الوزن والدينار وثنان وسبعون شعيرة وحكمة كالدرهم والأوقار  
بمظروف أو ظرف لا يكون باخر خلافا له كخاتم فيه فض وجارية في  
بطنها حمل وعبد على راسه عمامة وعكسهما اذا يصح تقدير لي وبخاتم  
وثوب مطر ز دخل فيه الفض والطراز لان كلا جزء المقررة فلو اقر بالف  
في هذا الطرف لزمه والاتمام ان نقص على الاظهر لجواز اخذه منه لان  
عرفه للحصر وجمع بين التعريف والاضافة وفي وجه لا يلزم شيء ان  
لم يكن فيه لانه لم يلزم شيئا وقيل له في هذا العبد او من ثمنه  
مائة بالارش وسري نصفه بها والوصية بها من ثمنه وبما صرف في ثمنه  
قرضا والرهن على الاظهر لتعلق الدين بالرهون وان قال على لزم  
وان نقصت قيمته ولو قال الف في ميراث ابى اقرار عليه وفي ميراثي  
منه وفي مالي وعد هبة وبدرهم في درهمين درهم ان اراد الظرف او  
اطلق وثلاثة ان اراد المعية ودرهمان ان اراد الحساب ان علمه **وعنده**  
درهم وخمسة في الاقرار بخمسة في خمسة واراد الحساب بناء على ان اثر  
الضرب في تكثير الاجزاء لا في زيادة المضروب وكذا الطلاق وهنا  
بجنان **الاول** التكرار فلو قال درهم درهم فصاعدا لزم واحد لاحتمال  
التكرار وكذا درهم درهم فدرهم لاحتمال انه اراد درهم لازما واجود بخلاف  
الطلاق لانه انشاء قيل **وعندهم** درهمان اذا الفاء للعطف كالواو  
**قلنا** قد تستعمل لغيره وكذا درهم بل درهم او لابل لجواز الاستدراك  
ولداه درهمان وكذا فوقه وتحتة او معه لجواز ان يوید بخلاف قبله  
وبعد ان يمكن اتصافه بالمكان دون الزمان فالقديم والتاخر لا يجمع  
الا الى الوجوب ومذهبهما درهمان **وعنده** فيما اذا قال فوقه او فوقية

مقتضية للزيادة قلنا وان سلم فيحمل على الجودة ودرهم ودرهم او غم  
او بل درهمان درهمان اذا العطف يقتضي التغير ودرهم ودرهم ودرهم  
ودرهم ثلاثة الا ان اكد الثاني بالثالث وعندى هذا القفيير بل هذان  
القفييران او على درهم بل ديناران لزمه الجميع اذا المعين وغير المحبس لا يدخل  
في غير لا يقبل الرجوع عن الاول وعلى ما بين العشرة ثمانية **وعنده**  
سعة **الثاني** في تعدد الاقرار وهي متحد او متداخلة ان لم يختلف  
جنسا ووصفا وسببا فتاريخين ويعتبر مطلق مضاف وقدرين  
واحد اذا تعدد الخبر لا يستلزمه تعدد الخبر عنه وهذا ثبت ولو  
بكل شاهد الا الانشاء كالبيع والطلاق **وعنده** لو اقر في مجلسين او  
كتب صكين بالاشهاد تعدد ومتعدده ان اختلف **الفصل الثاني**  
فيما يمكن معرفته بلا تفسير اذا قال لزيد على الف ونصف ما لعمرو ولعمرو  
لزم لكل الفان ولو كان الكسر ثلثه الف ونصف ثلثه ثلاثة آلاف  
والانصفه لكل الف الا ثلثه والاثلثه الف الاربعة والطريق ان  
يزيد ما فوق الكسر بعدده من المعين عليه بعدد الكسر في العطف ينقص  
مادونه في الاستثناء ان اتفق المعينان والكسران وكذا الحكم لو ذكر  
ثلثه فصاعدا او تضرب مخرج احد الكسرين في مخرج الآخر وتسقط  
من الحاصل الحاصل من ضرب عدد احد الكسرين في عدد الآخر اذا اتفقا  
في العطف والاستثناء وتزيد عليه ان اختلفا فيهما ويحفظ الحاصل  
ثم يزيد مثل كل كسر من الحاصل من ضرب المخرج في المخرج عليه في العطف  
وتنقص في الاستثناء ثم تنسب الحاصل الى المحفوظ او تضرب في المعين  
وتقسمه عليه فكل من المقدار بتلك النسبة او الخارج من القسمة



ان اتفق المقداران فلزيد مائة ونصف ما لعمرو وله مائة وثلاث مائتين  
 فالحاصل ستة والمحموظ خمسة وما حصل بعد زيادة النصف  
 تسعة ونسبة الى المحفوظ المثل واربعة ائمة فلزيد مائة وثمانون  
 وبعد زيادة الثلث ثمانية ونسبة المثل وثلاثة ائمة فلعمرو مائة  
 وستون ولوزيد مائة الى ثلث ما لعمرو وله مائة الا نصف ما لزيد  
 فالباقي منه بعد نقص الثلث اربعة ونسبته اربعة ائمة فلزيد  
 ثمانون وبعد نقص النصف ثلاثة ونسبته ثلاثة ائمة فلعمرو  
 وستون ولزيد سبعة ونصف ما لعمرو وله سبعة ائمة فلزيد  
 ثمانية وثمانون واربعة ائمة فلعمرو وله سبعة ائمة فلعمرو  
 الا واربعة ائمة فلزيد ثمانية وثمانون واربعة ائمة فلعمرو  
 وله الف ونصف ما لزيد فله شيء و لعمرو الف ونصف شيء فلزيد  
 الف وخمسون وثمان شيء معادل لشيء ثمة يعدل مائة وخمسين  
 فلزيد الف ومائتان و لعمرو الف وستة ائمة ولزيد مائة ائمة فلعمرو  
 وله مائتان الا نصف ما لزيد فله شيء و لعمرو مائتان الا نصف شيء  
 فلزيد خمسة وسبعون ونصف ثمة شيء معادل لشيء لا شيء فخمسة  
 وسبعون تعدل سبعة ائمة شيء ونصف ثمة ونصف ثمة  
 يعدل خمسة فلزيد ثمانون و لعمرو مائة وسبعون **الباب الثالث**  
 في تعقيب الاقرار بما ينافيه وهو نوعان **الاول** ما يرفع بالكلية فلو قال  
 على الف لا يلزم مني لزم و لفي اخر كلامه لانني ناقض اوله وكذا قضيت  
 او اضافة الى فاسد عقد كشرى بنحو وضمان بشرط الخيار قيل لا  
 يحلف لا تنظام الكلام ومذهب لا لوقال من ثمة خمر او خمر يلا ان

علق كان شاء الله لانه لم يجز مره ولداه لزم ان اخر التعليق كما في لا يلزم  
 و فرق بانه لا يبطل اول كلامه ومذهب الاستثناء بمشبهة الله لا يرفع  
 الاقرار وان اجل متصلا لفي بل قيل **خلافا** للاحتمال والاعتبار وكذا  
 لو قال من ثمة عبدان وصل ما سلم ولو منفصلا ومذهب لا وعنده  
 لان لم يعينه لانه ينافي الوجوب للجهالة از غير المعين لا يصلح عوضا  
 قلنا الاقرار غير انشاء فيحتمل الجهالة وكذا لو قال لفتت غير لفتي  
 وما فهمت باليمين ان احتمل كسائر العقود او كنت صغيرا ومجنونا  
 او مكرها عند وجود الامارة وكذا هذا لك عارية ان وصل ان الام قد  
 نجى للاختصاص وهبة بلا قبض للاحتمال ولو اقر بالقبض في الهبة  
 ثم انكر لم يقبل الا اذا اول بمحتمل فانه يقبل التحليف ولو قال على الف  
 ثم فسره بالوديعة قبل لانها واجبة الحفظ والرد ولعله قد تعدى  
 فصار مضمونة ولان على تستعمل بمعنى عندك قوله تعالى ولهم على ذنب  
 قيل ورايها لا لان على يقتضي الثبوت في الذمة وهي لا يثبت فيها  
 ولا يصدق في التلف والرد بعد لان على مشعر بالزمان وفي وجه  
 يصدق ولا يظهر انه يصدق فيها ان قال على الف وديعة ولو قال  
 في ذمتي او ديني لم يقبل على الاظهر ان المعين لا يثبت في الذمة ولكن  
 له تحليف المقر له ولو قال عندى او معى الف مضاربة ديني او وديعة  
 ديني فهو مضمون ولا يصدق في التلف والرد لانه من لوازم الدين ولو  
 قال دفعه الى واخذته منه ثم فسرها قبل لا عنده في اخذته اذا اخذ  
 قد يكون بلا رضاء ولو قال غصبت هذا من زيد بل من عمرو وهذا لزيد  
 بل عمرو وسلم الى زيد ويغرم لعمرو ولانه حال بينه وبين ملكه بالاقرار



كأباق المغصوب قبل لا كما لو كان في يد غيره و فرق بان شرط نفوذ كور  
المقر به في يد المقر وعنده لا في المغصوب ولو قال غصبت من زيد و  
لعمرو برئ بتسليمه الى زيد لانه ا قوله فلعله مرتين او مستاجر  
ولا يعزم لعمرو على الاظهر ولو اخرا الغصب اذ لا منافاة بين الاقرار  
**النوع الثاني** فيما يرفع بعضه وهو الاستثناء و شرط قبوله قصد اولا  
واقصالة عذم وعدم الاستغراق ولو اخرج عند صح بلا جمع مفروق  
على الاظهر قبله وبعد ان حصل الاستغراق ولداه لا يصح اكثر  
من النصف ودليله بجوابه مذكور في الاصول ومذهب لا يصح  
استثناء الاحاد من العشرات والمئات من الالوف فلو قال على مائة  
الاشياء لزمه احد وتسعون وعشرة الاف الاشياء تسعة الاف  
ومائة درهم الاشياء اربعة اخماسه وهو تحكم ومن الاثبات نفى  
وبالعكس **وعنده** ليس باثبات من النفي فله على عشرة الاتسعة  
الاثمانية الى الواحد لزمه خمسة لبقائها بعد اسقاط الافراد المنفية  
من الارواح المثبتة والطريق ان يجمع الاعداد المثبتة والمنفية  
وتسقطها منها فليس له على شيء الخمسة لزمه خمسة وليس له على  
عشرة الخمسة لا يلزمه شيء اذ المجموع اسم للخمسة وعلى عشرة الخمسة  
او ستة لزمه اربعة اذ الزايد مشكوك والطلاق كالافراد ويصح  
الجمل من مثله ومن المفسر وبالعكس ومن غير جدسه كقوله له على الف  
درهم الا ثوبا **لده** لانه اخراج ما تناوله اللفظ وفي رواية الاحد  
النقد من من الآخر **وعنده** في غير المكيل والموزون لنا قوله تعالى فيجاء  
الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس وهو من الجن وقوله تعالى لا يسمعون

فيها لغوا الاسلاما وقد جاء في الشعر ولان التقدير الباقي فيفسر بما لا  
يستغرق قيمته فان فسره بطل كما لو تلفظ به وفي وجه لا اذا تخلل  
في التفسير لا فيه ويصح من المعين **خلافا** له هذه الدار الا ذلك البيت  
او الخاتم الا الفص وهو لا العبد الا واحد منهم فلو ما تو اغير واحد  
قبل تفسير الاحتمال لا الاستثناء عضو كراس ويد لانه لا ينفصل  
الباب الرابع في الاقرار بالنسب وهو على ضربين الاول ان يقر على نفسه  
يثبت باقرار ذكر ولو عبدا نسب مجهول ممكن بتصديق مكلف ولو انكر  
بعد التكليف لانه لم يؤثر فيه كما لو ثبت بالنسبة ولو استلحق مينا ولو  
بالغا او مجنونا بلغ عاقلا لحقه **لا عنده** ان كان ذامال للثمة لنا  
ان امر النسب مبني على التغليب ولذلك حكم به بمجرى الامكان ولا عبرة  
للمثمة كما استلحق معسر صغيرا ذامال وفي وجه لان كان بالغ لعدم  
تصديقه اجيب بانه لم يعيد من غير اهله ولداه باقرار مرأة ولو ذات  
زوج في رواية **وعنده** ان لم تكن ولو استلحق مكلفا صدقة ثم رجع سقط  
النسب في وجه كما في المال وفي وجه لانه اذا ثبت لم يرتفع بالانقاف  
كما لو ثبت بالفراش ولو استلحق عبدا غيرا ومعتقه لم يلحق ان كان صغيرا  
رعاية لحق ولا السيد وان كان بالغ او صدقة ففيه وجهان ومن اقر  
بان احد ولدى امته ولد ثبت به نسب معينة ان لم يكونا من زوجتين  
او مستفرشتين ثم وارثا ثم القايف ثم يقرع للعقب فقط ولا يوقف  
الارث على الاظهر للياس عن الظهور **ولداه** يثبت بها النسب لا يرث  
قلنا لا تاثير لها فيها بايلاد امه انه قال علقت به في ملكي قبل وان قال  
ولدى منها اذا اظهر انه استولدها في ملكه اجيب باحتماله بالنكاح



او وطي شبهة وبان احدا ولا دامت عتق المعين والاصغر منه ان  
 ثبت الايلا بلا استبراء ويدخل في القرعة لا انحصار العتق فيه فلو  
 خرجت عليه الثاني ان يقر على غير ويثبت نسب المجهول باقرار الوارث  
 الحائز لا في **مذهب** ولا عنده ان لم يبلغ عدد الشهادة لانه لا يصح  
 نفيه فلا يصح اثباته كالايجاب ونوقض بانه لو اقر بابتين ثبت ولم ينف  
**وعندهما** يرث من المقر ان لم يكن وارث سواء **ولده** يرث مع المقر لنا  
 انه عليه السلام اثبت باقرار عبيدين زمعة وسودة لم تكن وارثا لانهما  
 اسلمت قبل موته وانما قال لها النبي صلى الله عليه وسلم احتجتي  
 عنه احتياطاً للشبهة بعته اولان الزوج المنع من الظهور لاجلها  
 والقياس على الارث والافقار بالدين والقصاص ويثبت باقرار  
 الامام لانه نائب المسلمين لا في وجه لانه لا يملك حق بيت المال  
 فلو اقر احد الابنين باخ وانكر الاخر لا يثبت الارث ظاهراً لانه  
 تابع للنسب وفي وجه **وعنده** يرث اذ له ولاية في المال وله اخذ  
 باطنا من نصيب المقر بقسطه اذ حقه شايع برعمه وفي وجه **وعنده**  
 نصفه للمساوات بينهما فان مات المنكر ووارثه المقر فقط او غير  
 وهو مقر ثبتنا اذ صار الارث له وفي وجه ولده لان نفاه الملقق  
 به لانه نسب حكم بطلانه قلت لا يقدح كاستلحاق المورث بعد  
 نفيه وانكار المجهول نسب المقر لا يؤثر فيه على الاظهر لنا لا يلزم  
 الدور ويثبت نسبه على الاظهر لصدوره من وارث حائز ولو اقر  
 باخوة ابنين دفعة فتكاذب اثبت نسبهما اعتبارا لافقار الاصل  
 وفي وجه لعدم حصول اقرار اخ وان صدق احدهما دون الآخر

ثبت نسب الصدق لا المكذب ان لم يكونا نوابين ولو اقر باخوة واحد  
 ثم اقر لثالث فانكر نسب الثاني سقط نسب على الاظهر ان المنكر صار  
 من الورثة ولو اقر الوارث بمن يعجب ثبت النسب لا الارث والاي لم  
 الدور وفي وجه يرث ويحجب اذ المعتبر كونه وارثا حين الاقرار و  
 تفسير الاخ باخوة الرضاع والاسلام لا يقبل الا انه خلاف الظاهر  
 ولو اقر بعض الورثة بدين فالحديد انه يلزم المقر بنسبة نصيبه كما لو  
 اقر بجناية عبد مشترك وقيل **عنده** الكل وفي اذ الدين مقدم على الارث  
 وان مات المنكر ووارثه المقر فقط لزم اداء الكل لحصول كل لثمة في يده  
**كتاب العارية** وهي اباحة الانتفاع بعين تبقى معه بلا عوض قيل **اولا**  
 هبة المنفعة مع استبقاء ملك الرقبة وعندهما تملك المنافع بلا عوض  
 مرة وثمة ولا نهما من التعاون على البر وسندها قوله تعالى ومنعون  
 الماعون وقوله عليه السلام العارية مضمونة موداة وفيه بابان الاول  
 في اركان الاول الضيعة فلا بد من لفظ من طرف وفعل من اخر كباحة  
 الطعام وفي وجه لا بد من اللفظ في الايجاب واعرتك ذا التغير في ذا  
 او تعلفها او تطين سطحها اجارة فاسدة نظر الى المعاوضة وفي  
 وجه اعارة فاسدة نظر الى اللفظ وخطوا غسل الثوب استعارة  
 البدن فلا يستحق الاجرة لانه لم يلزمها وفي وجه ولده ان كان  
 ممن يعمل في الاجرة استحقها اعتبارا للعادة كالحامي الثاني العاقدة شرط  
 المعير ان يكون من اهل التبرع مالكا للمنفعة كالموصى له بها والمستاجر  
 لا المستعير لانه غير مالك بها كالضيف وفي وجه وعندهما المستعير  
 بناء على انه يملكها وله استفتاءها بوكيله والمستعير كونه من اهل التبرع



عليه بعقد وهو المستبح لفرض نفسه لا الوكيل ان ركب باذن موكله  
لشغله او الرايض **الثالث** المستعار وشرطه ان يكون الانتفاع بقويا  
مباحا معلوما الجنس لا كونه معيناً كاعارة الفحل للضراب والكلب  
للصيد والمواشي للبن والشجرة للثمر وكأجنتك هذه الشاة لنسلها لقوله  
عليه السلام المنحة مردودة وفي وجبة لا اختصاصها بالمنفعة وبإتة  
الدرو والنسل لا يسمى عارية وولد الصغير ليخدم من يتعلم منه والاخر  
للزراعة والدابة للركوب او قال انتفع ما شئت وفي وجبة لا يشترط  
تعيين نفع الانتفاع ولا يصح اعارة الدارهم والدنانير لضعف منفعة  
التزيين بهما وفي وجه يصح ويحرم اعارة الامة من رجل غير محرم  
لخوف الفتنة وتفسد كالصيد من محرم فلو كانت قبحة او صغيرة <sup>ظاهر</sup> فالأ  
الجواز ويكره اعارة الاصل من الفرع للخدمة والمسلم من الكافر وفي وجه  
ومذهبهما يحرم **الباب الثاني في احكامها الاول** الاول العارية مضمونة  
بقيمة يوم التلف كالمستام ولغي شرط الامانة لقوله عليه السلام العادة  
مضمونة وعند امانة ومذهبه ان كان تلفها سبب ظاهر لقوله عليه  
السلام ليس على المستعير غير المغل ضمان قلنا راوية عبيد بن حسان  
ضعيف او محمول على الاجراء النالفة بالاستعمال ولان اللفظ مبني على  
الضمان قلنا منقوض بالتوم وبالقياس على المستعير من الغاصب  
وفي وجه باقضى القيمة اذ لو تلفت في تلك الحالة لزمّت الزيادة وفي  
وجه بقيمة يوم القبض ومنع بان يلزم تضمين الاجراء المستحقة بالاستعمال  
وهي غير مضمونة لانها من ضروراتها لا ان تلفت بالاستعمال كتلف  
الدابة بالركوب والحمل المعتاد على الاظهر لانه نشاء من مادون ولان

استعار من المستاجر او الموصى له بالمنفعة لانه نائب من لاضمان عليه  
بالنسبة الى المالك ولا حق للمؤوب في العين وولد المستعار امانة  
وتبعه بلا اذن مالك ولغنيه ولو ولد بعدك على الاظهر لوجود في صندوق  
مستعار لانه غير مستعار فلا يستعمل حينئذ فلو اركب فقير بصدقا  
ضمن وان ارد فله النصف لانه مستعير وفي وجه لا لانه قصد بالتقرب  
الى الله تعالى فلو وضع متاعا على دابة غير فان سيرها مالكمها بامر فهو  
مستعير بقسط متاعه وبدونه فلا وضمة اذ لم يهرج فلو قال ضع  
عليها ففعل فهو مستعير ولو قال مالك الدابة اعطني لاضع عليها  
فستودع لا مستعير ولزم مونة الرد عليه لقوله عليه السلام موزاة  
ولقوله عليه السلام حتى تؤدي **الثاني** للمستعير الانتفاع مادون وما  
ضرره دونه من نوعه ان لم يره فاذا استعار ارضا للبناء او الغراس جاز  
ان يزرع لابل العكس اذ ضررها اكثر ولا حد لها لا ينتفع بالآخر على الاظهر  
اذا ضرر الغراس باطنا اكثر والبناء ظاهرا فان استعمل فيما لم يجر فعليه جزؤ  
المثل وضمان ما نقص من الاجراء **الثالث** الجواز للمستعير الرجوع اذا اراد  
لا الى السفه في الحجّة ولا للدفن قبل الاذ من اس حرمة الميت ولا في مذهبه  
ان اقتاد دابة الى موضع معين او عبد البناء موصوف او يحفظ شئ  
وجاز عن الجدار لوضع الجذع في تخيز بين الاجر والقلع بارش النقص  
لا في وجبة ولداه لتضرر المستعير ولو اعار للزرع فزجع كلّف قطعه  
ان اعتيد كالقصيل والابقى على الاظهر اذ لا در اكرامد باجر كاعارة الدابة  
الى بلد فرجع في الطريق وفي وجه مجانا اذ منفعها الى الحصاد كالمستوفاة  
وان اقتاد فاحرا وحمل السيل البذر قلع مجانا على الاظهر والبناء والغراس



بشرط القلع قلع مجانا ولا يلزم التسوية ان لم يشرطها اذ شرط يستلزم  
الرضا بالحفر وبدونه يجيز بين الاجر والقلع بالارش والتملك بالقبض  
وفي وجه بين الاخيرين وفي وجه ان عار من شريكه تعين الاجازة  
حق في المملك وعنده قلع مجانا ان لم يوقت اذ المستعير غير معذور  
والا غرم ارش النقص لانه معذور قلنا ملك المستعير محترم فان امتنع  
كلف تعزيفها وان قلع سوى الحفر لانه قلع مختار وفي وجه لا اذ العلم  
بجوازه يستلزم الرضا بمحدوثه وللغير الدخول بعده والمستعير السقي  
والمرمة على الاظهر صيانة للملكه ولكل بيع ملكه من اخر وثالث ولو جهل  
المستعير بالرجوع واستعمله لم يلزمه الاجرة فان مات لزمه وارثه وعنده  
الرد الى بيت المالك واصطبله صحيح للعرف في العواري لتلك الامور  
المغصوب والمسروق الى بيته خاتمة لو ادعى المتصرف الاعارة والمالك  
الاجارة صدق ان مضى زمان لمثله اجره اذ الاصل عدم الاباحة فيختلف  
على نفي الاعارة واثبات الاجارة على الاظهر ويستحق اجرة المثل على  
الاظهر كما لو اختلفا في قدر الاجرة قيل وعنده المتصرف اذ الاصل  
براءة الذمة وفي دعوى العكس او دعوى المالك الغصب وصاحب اليد  
الاجارة او الاعارة او الوديعة صدق المالك لما مر **كتاب الغصب**  
وهو الاستيلاء على مال الغير ظلما والاولى الاستيلاء على حقه ظلما  
ليدخل نحو الخمر المحترمة وكلب الصيد وجلد الميتة والاصل في تحريمه  
غصب قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وقوله عليه السلام  
ان دماءكم واماكنكم عليكم حرام وقوله عليه السلام من غصب شبرا من  
ارض طوق الله تعالى من سبع ارضين يوم القيمة وفيه بابان الباب

148  
الاول في الضمان والنظر في امور الاول في اسبابه وهي ثلاثة الاول  
المباشرة وهي الاتيان بعللة اي ما يضاف اليه اضافة حقيقية كالقتل  
والاكل **الثاني** في التسبب وهو الاتيان بسببه وهو ما لا يكون كذلك  
ويقصد بتحصيله ما يضاف اليه اضافة حقيقية كالقتل والاكل **الثاني**  
التلف كالاكره والحفر في محل العدو ان فتح زقاقا فطرو  
سقط به او ذاب بالحر لانه معلوم الوجود ولانه مذوب لا يخرج بخلاف  
المبوب وان او قد غير وعندهم وان سقط بعارض كرخ وزلزلة اذ  
لولاه لما ضاع كما جرح انسانا فاصابه حشرات لتنا ان لا يقصد بالفتح  
كما لو الغي الهواء ثوبا في بناءه والجرح سبب للتلف دون الفتح او حل  
سفينة ففرقت وفتح عن غير عاقل فخرج حالا لانه يشعربانه تنفر منه  
قيل ومذهبهما واختياري وان خرج بعد اذ لولاه لما خرج قلنا توقفه  
يدل على الخروج باختياره قيل وعنده لا مطلقا لانه مختار فيه وفي  
وجه بضمن ان حل عن ابق لان دل مصادر او سارقا او فتح الخرز ففرق  
غيره او حبس المالك فتلغ ما شئته ان لم يقصد المنع منها لانه لم  
يتصرف فيهما او نقل صبيّا حرا الى مسبعة فافترسه السبع لان  
الهلاك يحال على اختياره وفي وجه اختياره وعنده بضمن لانه نشاء  
منه كالجمع به في مضيق ولو سقى ملكه فوق الحاجة وعلم دخول الماء  
في ملك الغير فدخل اليه ضمن لانه مفطر والا فلا **الثالث** اثبات  
اليده وهو في المنقول بالنقل وفي الذابة والبساط بالركوب الجلوس  
ايضا الحصول الاستيلاء عدوانا وفي وجه لا كما في البيع اذ لا يحصل  
القبض بهما اجيب بمغف من جهة الضمان وفي العقار بلا نزاع



او الدخول مستوليا وفي وجده ان ازيج ولم يدخل لم يضمن وان عكر  
ضمن النصف لانه في يدهما لا ضعف على قوى لانه لا يعد مستوليا وعنده  
لا غضب فيه ولا في الجلوس على الفرش لعدم ازالة يد المالك بفعل  
كما لو بعده عن المواشي لسان ان مجرد الانزلة كافية لا يفتقر الى النقل  
لقوله عليه السلام من غصب شبرا من ارض ولانه يضمن بالعقد  
فكذا بالغصب كالمنقول والايدي المترتبة على يدي الغاصب ايدي  
ضمان فان علم صاحبها او اتلف حتى البضع والمنفعة فالقرار عليه وكذا  
ان كانت ايدي ضمان فقرار ما يقتضيه لولا الغصب كالسوم والشري  
والعارية والهبة عليه وما سواه على الغاصب والاجارة والوكالة  
والرهن وارش نقص البناء ونقص ما ذبح بامر وقيمة الولد والمزوجة  
قيل **ولده** لو وهب من جاهل او قدم الطعام اليه ضيافة ترجع بما غرم  
لانه مغرور قلت ايده المتهب للمالك والمباشرة اقوى فاكل العبد جناية  
منه فيبرء الغاصب باكل المالك ضيافة لا **لده** ان لم يعلم وبالباع  
والقرض والاعارة منه وايلاد بالتزويج واتهابه وقتله لا دفعا لانه  
كاتلاف العبد نفسه او وارثه قصاصا لمورثه وباعاقه بامر او بالعكر  
ونفذ عنه ولو قال عني بلا غرم على الاظهر لنفوذ العتق عنه لا بالرهن  
والاجارة والايداع اذا التسليط غير تام **الثاني** الموجب فيه وهو  
المال المعصوم والمنفعة والمكاتب **وعنده** لاضمان في ام الولد لان  
ما ليتها غير متقدمة قلت ممنوع لانه يملك تزويجها واجارتها  
وقيمتها ان قتلت كالمدير فلا ضمان بكسر الهمزة كالمصنم والصليب  
لانها محرمة الاستعمال ويجب بالاحراق ضمان رضاها ونحوه الذي

والحرمة لانها غير مال كالميتة ولكن ترد وعنده لزم في الذل والحرمة  
والخنزير لذمي والنبيد والمنصف لمسلم ايضا ومذهبهم لو دخل خنزير ذمي  
خير بين الحر وقيمتها **وعندهما** في الكلب المعلم بنا على الف مال لثاقوله  
عليه السلام ان جاء بطلب ثمن الكلب فاملا كفه ترابا فيضمن منفعة  
الاموال بالقنوت والقوات لانها متقومة والام يفيض بها ولم يجز  
الاجارة عليها ولا انها تضمن بعقد فاسد كالاعيان **لغده** بها واستقل  
لانها ملك الغاصب لقوله عليه السلام الخراج بال ضمان قلت وروده  
في المشتري اذا رد المبيع لا الغاصب فانه لا يجوز له الانتفاع اجماعا  
فيضمن في عبيد يعرف صنابع اجرا علاها لا منفعة البضع والحر على  
الاطهر بالقوات لانها لا يدخلان تحت اليد ولا منفعة الكلب لانها  
غير متقومة وصيده والفهد والبازي للغاصب على الاظهر لانها الذل  
كالقوس والشبكة والعبد للمالك بالاجر على الاظهر اذ ربما يشغل بغير  
وكذا يلزم الاجر بارش النقص ولو باستعمال على الاظهر لا اختلاف  
الجهة واجرا لا بقو الضال بالقيمة للحيلولة على الاظهر لبقاء الغصب  
ومذهبهم لا لها وله حبسه ليستردها **وعندهما** زوايد المغصوب كالولد  
والثمر امانة في يده لسان ان يده عليها عدوان فلو نقل حر الى بلد لزمه  
مونة الرجوع ان كان فيه غرض **الثالث** عند التلف فيضمن المثل  
وهو ما يحصره الكيل او الوزن وجاز التسليم فيه كالدقيق والقطن  
والعنب والرطب والمسك والعنبر والتبر ونحو الحديد بالمثل لقوله  
تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولا اقربا الى التالف قيل  
ورايهما المقدر بالكيل او الوزن فان فقد باقصى القيم من الغصب الى



العود اذ وجوه كبقاء المفضوب وفي وجه ولداه بقيمة يوم العقد لا  
 وقت العدول اليها وفي وجه بالافصى من التلف الى الفقد لا نصار  
 واجبا **وعند** بقيمة يوم المطالبة لا للعرفة على الاظهر اذ تم القضاء  
 بالبدل كصوم الكفارة بخلاف قيمة الايق لا مكان الرجوع الى غير  
 المفضوب ولو نقله الى بلد طوب بالرد او القيمة فان تلف فيه  
 طوب بمثله في احد البلدين فان فقد غرم قيمة اكثرهما وان وجد  
 في غير بلد التلف طوب به ان لم يكن لنقله مونة كالدنانير والاقبالية  
 ان لم يتراضيا لا للحيلولة لما مروى في وجه لها كما لو ضل المفضوب  
 ولو حصل منه مثلي كالشريح من السمسم طال به المالك بما شاء منقوض  
 كالخل من التمر والخبز من الذيق بالمثل في وجه لانه اقرب الى المفضوب  
 وبقيمة الخل والخبز ان كانت اكثر في وجه لتعلق حقهما والا  
 بالمثل ويخير في وجه ولزم تحصيله باكثر من قيمته لانه قدر على اداء  
 الواجب كالعين وفي وجه لالان الموجود بالاكثركا للمعدوم كالماء  
 في الوضوء والرقبة في الكفارة وغيره باقصى القيم من يوم الغصب الى  
 يوم التلف من نقد بدله ولو كان من جنس المفضوب كالحلي لانه غاصب  
 في حالي زيادتها **وعند** هما بقيمة يوم الغصب **لدا** يوم التلف ان كانت  
 الزيادة لاختلاف السعر لانهما حينئذ يثبت في الذمة **وعند** لا تزداد  
 قيمة العبد على عشرة آلاف درهم ان قتل قلنا القياس على ما ازامات  
**ومذهب** لو زادت قيمة الحلي على وزنه فبغير ذلك دفعا للربا قلنا  
 لا ريب في الغرامات ومذهب من وجب عليه مواسات بشر ولم يفعل حتى  
 هلك كن جرح جائفة فحبس عنه ما يحيط به او امكنه انقاذ نفسه

١٤٩ اومال او لم يشهد او حبس الوثيقة او مرقها حتى اذا هلك الحق ضمن  
 تنبيه صدق الغاصب في التلف اذ نجا عن البينة لاني وجه  
**وعند** اذا اظهر بقاءه كما في الافلاس وفوق بانه يستدل عليه بامارة  
 بل يحبس الحاكم الى ان يعلم انه لو بقي لا ظهره ويعزم اذ حلف على  
 الاظهر اذ المالك عجز عن حقه بحلفه وفي قدر القيمة اذا الاصل  
 براءة الذمة وعدم الحرفة اذا الاصل عدمها وان ثوب العبد لانه  
 صاحب اليد والعيب الخلق اذا الاصل عدم السلامة دون الحادث  
 على الاصح فلو ادعى ان العبد المبيع له وصدق المشتري او كل اخذ  
 ولا يرفع بالثمن ان كذبه البائع وان صدق دون المشتري لم يقبل  
 عليه في غير زمن الخيار وان صدقاه اخذ ورجع لا بعد اعانة رعاية  
 لحق الله تعالى بل قيمته والقرار على المشتري ان لم يختص البائع بالنقد  
 الباب الثاني في الطوار وفيه ثلاثة فصول الاول في النقصان وجب  
 رد الباقي والغرم للتالف فنقص الجزء مضمون فقطع وجرح ماله ارش  
 مقدر من الحر يضمن من العبد المجنى عليه باكثر منه ومن المقدر لانه يضمن  
 قيل **ولدا** في رواية ارش النقص ففي قطع يد غرما لاكثر من نصف القيمة  
 والارش وفي يدين تمامها **وعند** خير المالك بين تركه بها واسترداده  
 بلا غرم لتلايلهما الجمع بين العوض والمعوض قلنا القيمة عوض عن  
 اليدين قلنا ان الجناية على ملك الغير توجب الارش بامساكه كقطع  
 يد فلو خصاه لزم القيمة لاني **مذهب** ان لم ينقص وان سقط بافة  
 فلا شيء ان لم ينقص فلو قتل حدا او قصا صا بسبب سابق لا يضمن على  
 الاخر اذا العبرة بسبب سابق لا يضمن على الاخر اذا العبرة بالسبب الا



يضمن ولو بعد الرد لانه وجد في يده ارش النقص لتقدم الجناية ولو جنى  
في يد الغاصب بما علق الارش برقبته فداء كالسيد ورده وان بيع فيها  
روجع بما اخذ وان تلف غرم لهما وللجاني عليه اخذ الارش مما اخذ السيد  
لانه بدل ما يتعلق به حقه ورجع به ان لم يسلم له وله رد التراب او  
مثله والطعم بلا اذن ان كان له فيه غرض لا الطعم لضمان الردى فقط  
لانه بدل ما يتعلق به حقه ورجع به ان لم يسلم برضاء المالك لانه يسقط  
على الاظهر ويجبر على استوية الحفر بلا اجر لا اعادة الجدار لانه متقوم  
ونقص الزيت بالاغلاء يضمن بالمثل على الاظهر وقيمته بالارش ونقصها  
بمثل الذاهب بارش الزايد عليه وكذا العصير على الاظهر وفي وجهه  
لا يضمن الذاهب لانه مائة لا قيمة لها ويجريان في العصير اذا صار خلا  
والرطب تمر **وعند** في قلع احدي عيني ماله اللحم والظهر ربع القيمة  
استحسانا ولداه في الفرس لقضاء عمر قلنا لعد الارش ذاك لنا  
القياس على غيره ولداه في رواية في قطع ذنب حمار القاضى تمام القيمة  
لان فيه وهما في الدين ولانه اتلف عليه عرضه لانه لا يركبه غالباً ونقص  
الصفة مضمون كالسمن لا المفطر ولو عاد لانه غير الاول **لا عند** ان عاد  
ولا **عند** لما حدث في يده والنخاء الامر **خلافا** له وكسر الاناء واعادته  
ونسيان حرف وسورة وان تعلم اخرى لانها غير الاولى الا ان تذكر  
لانسيان الامة للغناء لانه محرم وفي وجهه ضمن كما لو قتل عبدا مغنيا  
ولو صار لعصير حمز اعظم المثل لفوات المالية فلو تخللت رده لانه عين  
ماله المتعين وفي وجهه رده بالمثل لانه رزق جديد اجيب لانه يلزم  
الجمع بين البدل والمبدل ومذهب خير بين الحل ومثله عصيرا وكذا الوجها

146 في بيض تفرخ وبذر زرع وخر تخللت وجلد دبع وان اعرض المالك  
عنهما فلا يسترده ومذهب ملك الفرخ والزرع وغرم مثل البذر والبيض  
**وعند** اذا تغير بفعل الغاصب بحيث زال اسمه وعظم منفعة ملكه  
وضمنه كذبح شاة وشواها وطحن بروجع لجعل نحو الحديد سيفاً او اناء  
اذ فعله متقوم يجعل حق المالك تالفاً قلنا لانه محرم فلا يصير سبياً  
لملك ولداه لو عرفت الارض بافدة سماوية فلا ضمان ومذهب لو نقص  
بها خير بين اخذ بلا ارش وقيمته وبفعل الغاصب بينهما واخذ بالارش  
والاجنبى بينهما واخذ به منه **وعند** لو ذبح الماكول وخرق الثوب  
بحيث بطلت عامة منافع خير المالك بين ان يملكه ويغرم قيمته وبين  
اخذ بالارش ومذهب ملك المذبح بالقيمة ولو حدث فيه ما يسهل  
الى الهلاك كقفن البر بالابتلال وجعله هريسة وخبيصاعاً هالكا  
لان نقصانه غير منضبط قيل يرد بالارش لان عين ماله وقيل بخير المالك  
بينه وبين البدل لانه ما مصيره الى التلف في حق من لا يريده كالتلف  
وكذا اخلطه بما تعد من تميزه لانه لا يصل الى حقه لا ان تعسر كالبشر اشعر  
وله ان يدفع من المخلوط بالرضاء ان كان الخليط اردا قيل ولداه ان خلط  
بمثله لزمه الرد من المخلوط لانه قدر على رد بعض ماله كما لو تلف البعض  
وقيل مشترك ولو باجود وارداً وغير جنسه فباع الكل ويوزع الثمن  
ولداه وبغير المثل مشترك بقدر قيمتها ونقص القيمة بالكتا لا يضمن  
لان الفات مرغبات نعم لو غصب ثوبا قيمته عشرة فعاد الى خمسة ثم  
لبسه فعاد الى درهمين ضمن ستة لانه نقص باللبس ثلاثة اخماسه  
فيضمن ثلاثة اخماس **الفصل الثاني** في الزيادة فان كانت



اثر محضا كالقصاراة والضباغة والحياكة والغزل وضرب اللبن  
والطحين فلا شئ للغاصب لتعديبه ومذهبه لو طحن او صاغ حليا نزم  
المثل وخاط الثوب او شج الغزل او جعل الجلد خفا القيمة قلنا عمله  
غير محترم والمالك ان يكلفه الرد الى حالته الاولى ان امكن وارش النقص  
ان حصل به وان كانت عينه كالزراع والبناء والغراس والضبع فلان يكلف  
القلع لقوله عليه السلام ليس لعرف ظالم حق والارش ان نقص ولده  
خير في الزرع بين الابقاء الى الحصاد بالاجرة والتملك بالقيمة لترقب  
امده وان اراد المالك بالقيمة او تبقى بالاجرة ولا يجبر الغاصب اذ له  
القلع ولا المالك على قبول البدل ولو صبغ ولو بمغصوب فالنقصان  
على الضبع لانه حصل بسببه والزيادة مشتركة بنسبة المالكين لانها  
نماؤها وعندهما اخذ ورد قيمة الضبع ان زادت او غرمه قيمة الثوب  
ومذهبه ان نقص به اخذ بلا ارش او قيمته وعند السواد نقصان وفي  
وجه ولده يجبر المالك على قبوله ان تركه الغاصب كفعل الدابة وفرف  
بان المشتري غير متعدي وفي وجه وراهما لا يجبر على قلعه للضرر ولو بيع  
الثوب اجبر على بيع الضبع لانه لا يرغب فيه بدونه لا بالعكس على الاظهر  
لانه متعذ ولو ادبرج اجرا او خشبة في بناء ردان لم يتعفن وعند  
يملك ويغرمه القيمة دفعا للضرر قلنا لا يبالى به لانه نشأ من تعديبه كمالو  
بنى على حجر مغصوب منارة مسجد نقصها الرذة وغرمها له وان نظوع بها  
لمزوجه عن ملكه وكذا في سفينة ان لم يفيض الى تلف حيوان محترم او مال  
ولو للغاصب ان يمكن الوصول اليها بلا هلال ماله وغرمه القيمة للفرقة  
وفي وجه ينزع وان افضى الى تلف مال العالم به كالهدم لردّها ورفق

بان البناء للنابيد والمحيط لان خاط به جرح محترم يخاف هلاكه او 147  
محدورا يجوز العدول الى التيمم قبل ولده لو كان مأكولا للغاصب  
نزع ان يمكن ذبحه قلنا للحيوان حرمة فانه عليه السلام نهى عن ذبحه  
الا لما كلة وان مات نزع ولو بشر على الاظهر لعدم بقاء الروح والمراد  
غير محترم على الاظهر ونقص البناء لاخراج فضيل وكسر الظرف لتخليص  
مال وغرم الارش ان لم يدخل ماله ولو رد احد الحفين دون الآخر  
لزم ارش نقصها وان غصبه لزم نصف قيمتها كما لو تلفها رجلان  
وفرق بان المالك لا يتضرر هنا وفي وجه ارش النقص لان حصل بفعله  
**الفصل الثالث** في تصرفاته وهي باطلة فوطيه زنا فيجب الحد على العالم  
بتهمة والمهر ان جهلت او كرهت لا عنده والا فلا كاحرة ولقوله عليه  
السلام لامر بغيره قبل يجب لانه حق السيد قلنا بعد ثبوت الولد  
رفيق لا يجبر نقصان الولادة اذ الولد له وعند يجبر ان وقت قيمته  
به فيضمنه الا اذا انفصل ميتا على الاظهر ميتا على الاظهر لانه حياته  
غير متيقنة بخلاف انفصاله بجناية اذ الموت يحال الى السبب اظاهر  
فيلزم عشر قيمة الام وان جهل الحرمة فوطيه شبهة فيجب المهر والولد  
حر وتجب قيمته يوم الوضع لان الملك عنه بظنه حينئذ ويرجع المشتري  
بها على الغاصب اذ العقد لا يوجبها وبنماقات من المنفعة لانما استوفى  
وبالمهر على الاظهر لانه في مقابلة بضع استوفاه ورجح المغصوب  
للفاصب لحصوله بفعله ولده ولو اشترى في الذمة على احتمال  
للمالك **كتاب الشفعة** وهي حق يملك الشفص على شريكه  
المتجدد قهرا بعوض والاصل فيها نحو قوله عليه السلام الشفعة فيما



لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة وفيه بابان **الاول** في اركانها وهي ثلاثة **الاول** الماخوذ وهو كل عقار يجبر على قسمته بلا بطلان منفعة المقصورة منه بتابعه كالبناء والشجر والتمر غير الموروث وان صار مورثا و اصول بقول دايم النبات والميزان وجد اخر او امكن فتحه الى شارع **وعندهما** في الدار ايضا بتبعيته لا للغرس والاسان بيع الشجر والحايط معهما على الاظهر اذ الارض تابعة والبناء والفرقة بلا ارض وان كان السقف منها على الاظهر اذ لا ثبات له او كان السقف مشتركاً واخصت بواحد لا شركة فيها ومذهبه في رواية ثبتت في السفن لقوله عليه السلام الشفعة في كل شيء قلنا مرسل ولوجود ضرر القسمة قلنا سببها ضرر مخصوص وهو مونة احدثت الموافقة عند القسمة وهو لا يتابد في المنقول ولنا قوله عليه السلام لا شفعة الا في ربع او حايط **وعندهما** ولداه في احتمال في المونة تبعاً قلنا لا ينبغ في البيع فكذا فيها وفي وجه **وعندهما** فيما لا يجبر على القسمة كالحمام والطاحونة والبير والدور الصغار لعموم الخبر ودفع الضرر للشركة قلنا ضرر القسمة منتف هنا **الثاني** المستحق وهو شريك كوارث مريض باع بالمحابات لانه حايب الاجنبى دونه في وجه لا لوصولها وفي وجه لا يصح البيع لئلا يتناقض الاحكام والعبد الماذون لانه من التجارة والوكيل والوصى والقيم لا فيما باعاً للتهمة بخلاف الولى لمزيد شفقة فلو تركها بالغبطة فاذا بلغ فله طلبها والقيم للمسجد بالغبطة كالامام اذا كان الشقص لبית المال لا للوقوف عليه وان قلنا انه يملكه لضعف المالك **وعند** الجار ايضا قدم الشريك في المبيع ثم في حقه

148 كالشرب والطريق الخاص ثم الجار لقوله عليه السلام جار الدار احق بالدار في الارض ولقوله عليه السلام جار الدار احق بسقيتنا ان سلم من الطعن فيحمل الجار على الشريك لانه يقال للمرأة جارة رعاية للحديث الضحيح لنا انها مشروعة لدفع ضرر القسمة والمساكن فلا يلحق بهما ما قصر عنه **وعند** لا لزمى على مسلم لقوله عليه السلام لا شفعة لغيري قلنا غير مشهور وبالقياس على الاحياء وفرق بانه تبع للدار وانها للشركة لنا القياس على الرد بالعيب وعموم الخبر فلو باع ذمى بذمى بنحو خمر وترافعا قبل الاخذ بهما لم يحكم بها لعدم المال بعد لم يزد **وعند** له الاخذ بمثل الخمر بقيمة الخنزير والمسلم بقيمتها **الثالث** الماخوذ منه وهو من يجدد ملكه اللازم على ملك الشفيع في زمن الخيار للبائع لعدو نقر المالك قيل ومذهبهما وخيار المشتري ايضا لان لم يرض بلزوم العقد قلنا لاحق له لتسلط الشفيع عليه وله منعه من الرد بالعيب على الاصح ولورد قبل مطالبة على الاظهر لا مكان الجمع بين حقيهما **لا في مذهب** ومن رجوع البائع بالافلاس لا بالعيب ومن رجوع الزوج بالشرط على الاظهر لتقدم حقه ولا شفعة في شقص وصى لمستولدة ان خدمت الولد على الاظهر لخروجه عن العوضية ورايهما انما ثبتت في مبارلة مال به فلا شفعة فيما ملك بعوض البضع والدم والعنق وما جعل اجرة لانه انتقل بغير مال كالموهوب وفرق بانها عقود معاوضة بخلاف الموهوب ولانه لا يملك الاخذ بمثل العوض قلنا البذل كاف ولداه وجه انه يؤخذ بقيمته ولو كان الماخوذ منه شريكاً ترك عليه حصته على الاظهر لوجود الشركة فلو تساوق شريكان وادعيا سبق فان حلفا او بيتا او تناكلا



تساقط للتعارض والاحكام لمن بين او حلف **الباب الثاني** في الاخذ والنظر  
 في امور الاول يتملك بما صار منقولاً بنحو تملك واخذت بالشفعة  
 بتسليم العوض او رضاء المأخوذ منه بذمته ان لم يشترط قبض العوض  
 في المجلس لانها معاوضة فلا توقف على القبض وفي وجه لا اذ قول  
 الشفيع قبل التسليم كالوعد او قضاء القاضي لانه ينفي جواز التردد وفي  
 وجه لا اذ الحكم بالتملك قبل باطل وبالاستحقاق لا يؤثر لانه لا يستلزمه  
 اجيب بان حصوله به حالاً وعندك لا بد في اخذها من حضور المشتري  
 او حكم الحاكم اذا حضر لثانها منصوصة وحكم يعتبر في المجتهدات  
 لا بالاشهاد على الاظهر ولا يتصرف قبل القبض وله رده بالعيب ويشترط  
 روية على المشتري **الثاني** انه ياخذ بمثل ما بذل وبقيمة يوم العقد  
 لانه يوم اثبات العوض وفي وجه ولداه يوم استقراره وبمثل المسلم  
 فيه او قيمته ومهر المثل في عوض البضع ومتعه مثلاً والذية في الصلح  
 عن الذم وبمثل النجم او قيمته واجرة المثل في الاجارة والجعالة ومذهب  
 ان جعل الشقص عوض بضع او دم فبقيته قلنا العدول الى البدل  
 اولى وبقسطة ان عوض منقول او نقيب ما يفرد بالعقد كالحايطة والسقف  
 والعرصة بالاخيار للتفريق **وعند** ان تلف البعض بافء سماوية فبكل  
 قلنا هو في مقابلة المجموع ولو اجل الثمن اخذ به حالاً او صبر الى الحلول  
 قيل موجلاً كالمشتري وكذا في مذهبهما ان كان ملياً او ضمنه ملي قلنا  
 الذمم قد تتفاوت فلعل المشتري لا يرضى بذمته ولحقه حط البعض  
 قبل اللزوم على الاظهر اذ صار الثمن الباقي وعندك وبعده ايضا  
 ومذهبه ان بقي الثمن المثل لثان تبرع فلا يلحقه كط الكل وارش العيب

لنقرر الثمن على الباقي ولورد العوض بالعيب بعدها اخذ قيمة المشفوع **149**  
 لا للفرقة بالاحط التفاوت لانه ملكه بالمبدول والارش ان حدث  
 في يد عيب وروجع ان اخذ بقيته معيباً على الاظهر لانه من تمام  
 العوض وان تعسر الوقوف على قدر الثمن بطلت اذا اخذ بالمجهول  
 محال ومذهب لا تبطل بل ياخذ بقيمة الشقص ولا تسمع دعوى الشفيع  
 انه معلوم الا اذا قدره ولو خرج معينة مستحقاً بطلت بقسط المستحق  
 لبطلان البيع لا عوض الشفيع لانه غير مقصر في الطلب فيبدل وبطلت  
 في وجه اذا اخذ بما لا يجوز كالعدم وفي وجه ان كان معيباً وكذا لو  
 خرج زيفاً **الثالث** في تصرفات المشتري للشفيع نقض ما لا يقتضيها  
 كالوقف والهبة ولداه لا بل بطلت والخيار بينه وبين الاخذ من  
 الثاني فيما يقتضيها كالاصداق والبيع ولو بنى او غرس ولو بعد ان قاسم  
 الشفيع وظن انه وكيل شريك او وكيله والحاكم بغيبته فله ما للمعبر وعندك  
 له ان يكلف القلع مجاناً لانه بنى في محل من نعلق به حق الغير من غير  
 تسليط من جهة كالأمر ان قلنا تصرف في ملكه كالموهوب اذا رجع  
 الواهب بخلاف الرهن وعليه ابقاء زرع لان امده معلوم بلا اجراء  
 المنفعة كالمستوفات كالموابع مرزوعه وعندك لا يقطع استحقاقاً ونفي  
 بالاجر الرابع صدق المشتري في قدر الثمن لانه اعرف به ونفي الشركة  
 ويحلف على نفي العلم لانه كفعل الغير ونفي الشري فان اقر البائع اخذ  
 بالشفعة لثبوت حقه في نفس الامر او باقرار المالك وتسلم الثمن وان اقر  
 بقبضه قرر في يد على الاظهر وفي وجه مذهب لا شفعة الا حقه فرع  
 الشري ولم يثبت قلنا يثبت بالنسبة الى البائع والشفيع في نفي العفو



والتقصير الخامس هي للشركاء بقدر الملك لانها من قوا بعه كالمنافع  
قيل **وعند** بعدد رؤسهم اذ سببها الشركة ولهذا ياخذ الواحد وان  
قل نصيبه كاجر الصكاك قلنا لا بل الملك وهي من لوازمه لو رثتهم  
بقدر ارثهم على الاصح لانهم ياخذون له اولا ثم يتلقون منه **وعند** لا  
يورث ان مات قبل القضاء ولذا قبل اطلب لنا قوله عليه السلام  
من ترك حقا فلورثته ولانها حق كالرذ بالعيب ولا يقدم المشارك  
في سبب التملك فلو ورثا دارا ثم مات واحد عن ابنين ثم باع احدهما  
نصيبه لم يقدم اخوه على عمته لاشتركا في الملك قيل **ومذهب**  
يقدم لانه ملكه اقرب لانهما ملكا بسبب واحد قلنا لا عبرة بالنسب  
ولا اول المشتريين مشاركة الشفيع القديم ان عفى على الاظهر لتقرر ملكه  
اقرب لانهما السابق على الثاني ولا يفرق شقص عقد دفعا للضرر فجاز  
الاخذ من احد المشتريين خاصة او نصيب احدا لبايعين على الاظهر  
لعدم تفريق عقد ولذا اذا اشترى سقطين من ارضين صفقة فله  
اخذ احدهما **وعند** لو اشترى شقصا من ابنين صفقة فليس له  
اخذ حصته احدهما ولو عفا عن بعض سقط حقه على الاظهر ولو عفا  
واحد اخذ الاخر الكل دفعا للتشقيص وفي وجه القسط اذا العفو  
يقضي استقرار المعفو عنه وفي وجه سقط حقه ايضا كما لو عفا عن  
القصاص واذا غاب بعض فللمحاضر اخذ الكل والضبر الى حضوره على  
الاظهر فانه تاخير بعدد فاذا حضر الثاني قاسمه واخذ قدر نصيبه  
فان حذر الثالث اخذ نصيبه من في يده والغلة والزوايد تسلم لمن  
حدثت في يده لحصولها وفي ملكه وعهدة كل على من اخذ منه لجرى بان

الملك والتسلم بينهم وفي وجته **ومذهب** عهدة الكل على المشتري لانهم  
يستحقونها عليه **السالك** في سقطها وهي على الفور لقوله عليه السلام  
الشفعة كحل العقال وقوله عليه السلام الشفعة لمن وابنها قيل يتد  
ثلاثة ايام لتأمل الشفيع اجيب بانه كالرذ بالعيب وقيل قوله لم  
اعلم على الفور لانه لا يخفى على العوام ومتى علم واخبره مقبول رواية سعي  
في طلبها بالعادة بنفسه او وكيله ثم يشهد ويعذر في اثمانية الضلوة  
بلا تخفيف والطهارة والاكل وقضاء الحاجة والشرع فيها وقتها  
والحمام وابتداء السلام وكلام يتعلق بالعقد مثل بكم اشتريت او بارك  
الله في صفقتك **لا** اشتريت لانه فضول كلام فان ترك مقدوره لا توكلا  
فيه مونة او ثقل منة او باع او وهب ملكه او بعضه ولو كان جاهلا  
او طلب ثم امسك **لا عند** بطل حقه لان صالح عنها جاهلا على الاصح  
لانه تركه على عوض لم يحصله **ومذهب** صح عنها ويستحق العوض قلنا  
لا اختيار المجلس او كذب المخبر في جنسه **وعند** بطل ان اخبر بالفساد  
فبان بدناير قيمتها الف درهم او نوعه او في كونه حالا لا موجلا فغفا  
لانه يتمكن من التعجيل او زاد فيه او في المبيع او نقص عنه اذ له في التأخير  
غرض وتكره الخيلة في اسقاطها **ولذا** **كتاب** القراض وهو  
دفع المال الى الغير لينجز فيه على ان يكون الربح بينهما والاصل فيه قراض  
خديجه مع النبي صلى الله عليه وسلم ونفريه عليه شرط عباس وقصة  
عمر مع ابنه والقياس على المسافات وفيه بابان **الاول** في اركانه وهي  
ثلاثة **الاول** الايجاب كقارض وضاربت وعاملت وخذهذا **الذام**  
واتجر فيها بلا تعليق وتأخير تصرف والقبول بالاتصال كقبلت لانه عقد



معاوضة الثاني العاقد وشرط المالك اهلية التوكيل كالمصرف في مال  
غيره والعامل اهلية التوكيل ولو شرط له زيادة على اجر عمله في مرض الموت  
لم يحسب من التلف لانه لم يفوت ما لا يخلاف المساقاة على الاظهر  
اذ المشركا حاصل لحصوله بلا عمل ولداه يحسب منه وجاز التعداد  
من طرفين او واحد فاذا قارض اثنان واحد افيبتن نصيب العامل  
والباقي يقسم على نسبة ماليهما كما في الشركة وبالعكس جاز التفضيل  
والتسوية بينهما **الثالث** المعقود عليه وهو راس المال بشرط كونه نقدا  
خارجا خالصا مضروبا بمعينا معلوما القدير مسلما الى العامل اذ  
قيمة العروض قد تتفاوت والحلي والتسيكة والفلوس مثلهما ولداه  
صح بالعرض في رواية ويقوم حال العقد ومذهب بالسبيكة ان تعامل  
الناس بها وعند بالمغشوش ان لم يكن الغش اكثر لنا القياس  
على غير المخلوط فلا يصح على غير معين وان سلم في المجلس لانه غير  
متها للتعرف وعند صح ان قال قبض مالي على فلان واعلم به قرضا  
لنا القياس على من قال لديونة قارضتك على الدين الذي لي عليك و  
الجهل به يفضي الى الجهل بالرجح فلو شرط كونه في يد مالك او غلاما او  
مراجعة واحد فسد لانه تصيف للتجارة لا شرط عمل غلاما لكونه معينا  
له ولداه صح شرط عمل المالك في وجهه والعمل لتجارة لا مضيقا بالتعيز  
والتوقيت فلو شرط الحرفة كالطحن والنسج والصبغ بطل لامكان الاختيار  
عليها فلو فعل بلا شرط لم يضروا صا رضامنا به لا ثمنه وعليه ارش  
النقص فلو عين سلعة او متاعا نادرا كالياقوت الاحمر والخيل البلق  
او معاملا فسد لانه يضيقها ورايها لا ان عين سلعة او معاملا كالوكالة

وفرق بانها نيابة محضنة وعند لو قال يعدد واعمل مضاربة في ثمنه  
صح فلو عين مدة ومنع من البيع بطل اذ ربما لا يجد راغبا قبلها لا من  
الشرى على الاظهر اذ له المنع منه متى شاؤ ولو قال قارضتك سنة بطل  
على الاظهر لانه يشعر بانها نه عند مضيتها ولداه صح توقيته في رواية  
والرجح بشرط كونه مختصا بهما معلوما بالجزئية لثمر المسافات كقارضتك  
على ان الربح بيننا على الاظهر اذ لا اطلاق ينزل على المناصفة او على ان  
نصفه لك اذ الباقي للمالك بحكم الاصل لا بالعكس لانه لم يعين نصيب  
العامل وفي وجهه وعند ولداه في وجهه يصح لسبق الذهن قلنا  
ممنوع مع انه قد سبق الى غير مراد وعلى ان كله لك قارض فاسد رعاية  
للفظ وفي وجهه وعند قرض صحيح رعاية للمعنى وكذا في العكس وفي  
وجهه وعند ابضاع صحيح ومذهب قراض صحيح فبهما وكان احدهما  
وهب نصيبه وصح شرط جزء للمساكين او قال اعلم في هذا المال  
قراضا وحمل على العرف في مذهب فلو دفع الفاضل الفاواذنه في الضم  
الى الاول فسد في الثاني ان تصرف فيه اذ حكمه استقرار بالتصرف  
ومرجا وحسنا وكذا لو دفع الفاواذنه الى الفاضل فمالك على ان ثبت  
الربح لك وثلثيه الى او بالعكس لانه شركة لا عبارة بالعمل بخلاف ما  
لو قال الربح بيننا ولك السدس من نصيبى بالعمل واذا فسد نفذ بالتصرف  
لوجود الاذن وكل الربح للمالك لانه نمالكه وللعامل اجرة المشاوان  
لم يرجح لانه لم يرض بالعمل مجانا الا اذا شرط الكل للمالك على الاظهر  
لانه عمل بلا عوض ومذهب قراض مثله **الباب الثاني** في احكامه الاول  
العامل كالتوكيل في الصرف الا ان له المبيع بالعرض وشرى المعيب



ولو بقدر قيمته ورده عند الغبطة بمنع المالك وعند التنازع رويته  
اذا المقصود الاسترباح **وعندهم** له ان يسافر ان لم يئنه **وعنده** له  
ان يبيع ويشترى نسيئة ويوكل ويضع بلا اذن اذ يقصد بها الا  
الاسترباح قلنا فيها خطر التلف والنجود والافلاس وبقاء العهدة  
وان باع نسيئة باذن يجب الاشهاد وضمن بتركه واخذ ما لا يمكن  
التصرف فيه لانه مفطر به **وتجمل** لا عنده بمال المالك لو قارضه  
على ما لين وشري نحو الخمر وام الولد ولو جهل اذ الضمان لا يختلف  
بالعلم والجهل وانه لا يعامل المالك ولا يشتري باكثر من راس المال  
اذا الاذن لا يتناول غيره ولا من يعتق عليه بخلاف الوكيل لانه ينافي  
المقصود وفي الذمة يقع عنه وبما القراض بطل **لدا** صح لانه مال  
وعتق وضمن **ومذهب** لو اشتراه عالما موسرا عتق عليه وغرم قيمته  
وولاؤه للمالك وجاها لا عتق عليه ورجع العامل بحصته من الربح  
لنا ما مر والمالك غير راض به ظاهرا او باذنه عتق وغرم حصة  
العامل منه لانه كالا سترداد ولا احد زوجيه لتضرده برفع النكاح  
وفي وجه **لا عندهما** صح لتوقع الربح وان اشترى من يعتق على نفسه صح  
ولو فيه ربح لانه لا يملكه بالظهور **ومذهب** عتق على الموسر الجاهل  
بقيته وعلى العالم باكثر من القيمة والتمن راس المال الف فاشترى  
بعينه او في الذمة عبدا ثم اخرب عينه وبطل شراء لان الاول يقع  
عن القراض وصار الف مستحق الصرف اليه ولو قارض بلا اذن  
فسد الربح له على الجديد كالفاسب فان فرق بانه حصل بعمله  
بخلاف ما نحن فيه قلنا نائبه كفعله والثاني اجرة المثل عليه

152 وفي وجه كل له لانه حصل بفعله كالفاسب **ومذهب** للمالك لانه  
نماء ماله والقديم نصفه والباقي لهما **ومذهب** فهو بين المالك والعامل  
الثاني ان اتفق الجزان وان شرط على اقل مما شرط له فالزائد للمالك وعلى  
اكثر فيرجع الثاني على الاول بالباقي وصح ان يخرج من المبين والا  
فلا على الاظهر اذ العامل لا يصير مقارضا فالربح للمالك ولها اجرة  
المثل ولو سافر بلا اذن ضمنه والتمن وان عاربه **لا عندهما** ان امن  
الطريق وصح بيعه لا باقل من ثمن البديل الاول والمشرط للاذن  
فيه لا النفقة اذ انما لا يحصل الا قدرها **ومذهب** ان احتمل المال  
له نفقة مثله والركوب فيه والكسوة ان بعد وكذا ان قام غريب  
في موضع لاجل المال قيل له فيه بالاذن ما زاد بسببه لانه متجرد  
له بخلاف الحضرة **وعنده** لزمته نفقته وكسوته فيه بالمعروف كفعل  
ثيابه واجرة من يخدمه وعلف دابة يركبها وشرطها مفسد للجهالة  
**لدا** فله نفقة مثله طعاما وكسوة وصح **لدا** شرط الشري فلو  
اشترى امه له ملكها ولزمه ثمنها قرضا **ومذهب** لو اجل امه من مال  
القراض فالولد حر وتضير ام ولد للموسر بقدر نصيب المعسر  
من الربح وحيث لا ربح خير المالك بين كون القيمة في ذمته او بيعها  
وعليه ما جرت العادة بتولية العامل كالنشر والطى والذرع والادراج  
ووزن الخفيف وحمله وحفظ المتاع على باب الخافوت فان استاجر  
له فعليه الاجر واجر الكيل وحمل الثقل ونقله والدلال من مال  
القراض فان فعل فلا اجر لانه تبرع به **الثاني** العامل يملك الربح بالقسمة  
اذا العمل قبلها غير تام كالجعالة ولا ينحصار جبر الحسنة قيل ورايها



بالظهور كما في المسافات وفريق بان نقص الاشجار لا يجبر بالثمار ويحل  
ما شرط له قلنا غير موثوق لانه في معرض الجبرة ولو بعد القسمة ولهذا  
لا يجبر واحد عليها قبل الفسخ ويغرم المالك حصته ان تلف المال لانه  
كالاسترداد وهو يقرر حصته رجاء وخسر حتى لو كان راس المال مائة  
فربح عشرين ثم استرد عشرين فسد سه ربح تقرر نصيب العامل  
فيه ولم يجبر الخسر بعده وان خسر عشرين ثم استرد عشرين فعاد  
راس المال الى خمسة وسبعين ويورث قبلها الثبوت حق التملك  
ويجبر به النقصان بعد التصرف ولو بفوات عين بعد الشراء كغصب  
لا قبله على الاظهر والزوايد الحاصلة من العين كالثمر والولد  
وبالمهر والاجرة يختص بالمالك لحصولها بلا عمل وفي وجه انها  
من الربح وله المخاصمة والقصاص وان وجد ربح فلهما لا الوطى  
ولا مهر ولا على العامل بوطيها المحدث بعلم الحرمة حيث لا ربح والا  
فلا وعليه تمام المهر ويجعل في مال القراض اذ قد يحتاج الى الجبر  
**الثالث** انه جاز ومذهب لازم بعد الشروع فلو فسخ احدهما او فسخ  
بالموت والجحون والاعفاء لا باتلاف غير المالك اذ البدل يقوم مقامه  
فعلى العامل استيفاء الدين ليرد كما اخذ **عنده** حيث لا ربح لانه  
وكيل محض ونص جسد قدر راس المال وان ابطله السلطان بلا تأخير  
**ومذهب** جاز التأخير الى موسم الزواج قلنا حق المالك معجل وان لم  
يربح على الاظهر لا ان رضى المالك ولا ربح ثم لو ظهر بارتفاع السوق  
فلا شيء له على الاظهر لحصوله بعد الفسخ وله البيع ان طوبى على الاظهر  
وعلى وارثه ان مات باذن المالك ومذهب لا يفسخ بموت واحد بعد

153 الشروع وان لم ياذن فعلى منصوب الحاكم وجاز ان تقرر وارثهما  
او وارث احدهما بلفظ التقرير او التزك على الاظهر لانه يشعر بعقد  
مسانف ان كان المال نقدا لانه عقد اخر المال مائة وربحها مائة  
مناصفة فقرر الوارث فبلغ ستمائة فلكل ثلثمائة الزايع ان العامل  
امين كالوكيل يجعل فيصدق في التلف والرد لانه لا بد له من قبض لنفسه  
كالمتعير وفريق بانه غير امين وعورض بانه اخذ المالك ايضا وفي  
قدر الربح وعدمه والخيانة والنهي فلو قال ربحت كذا ثم قال غلظت  
في الحساب وكذبت لم يقبل لانه اقر بحق لا دعى وان قال خسرت  
بعد قبل اذا احتمل وفي نية الشراء لانه اعرف بها وفي قدر راس المال  
وجنسه اذ الاصل فيها العدم فلو قارض رجلين وقال راس المال الفاذ  
فصدقه احدهما وقال الاخر الف فان حصل الفان للمكرر ربع الالف  
والباقي للمالك وثلاثة الاف نصفه والاخر بين المالك والمصدق ثلاثا  
لاتفاقهما على ان للمالك ضعف ما لكل والمؤخوذ المنكر كالتلف وفي  
قدر المشروط من الربح تحالفا لانه نزاع في كيفية عقد وللعامل اجر  
المثل ورايهما المالك لان الربح يستفاد من جهته **كتاب المساقاة** وهي  
تسليم الشجر للتعهد بحجر من ثمره وفيه بابان **الاول** في اركانها **الاول**  
الايجاب كتحوسا قينك وعاملتك لا بلفظ الاجارة لانه صريح في غيرها  
فلا يجعل كناية فيها والقبول كقبلت **الثاني** العاقد وهو من جاز تصرفه  
فلوساقي مع شريكه صح ان مراد على نصيبه وان تساقيا فلا مدخله المالك  
في العمل **الثالث** المعقود عليه وهو النخل والكرم المعين المفروض المرى قبل  
بدو صلاح الثمر ولا يصح **عنده** لانه استينجار ببعض ما يخرج من عمله



فيشبه قفيز الطمان ولان الاجر مجهول او معدوم قلنا ممنوع فان  
 الثمر يخرج وان لم يعمل لنا انه عليه السلام ساقى على اهل خيبر على الشطر  
 واعترض بانه كان خراج مقاسمة بطريق المن والصلح قلنا لان راوي  
 قال ساقاهم النبي صلى الله عليه وسلم ولانه عليه السلام ملك  
 اراضيهم ولهذا قال عمر حبس الاصل وسبل الثروانه اجلاهم عنها وبالقياس  
 على المزارعة ورفق بجواز اجارة الارض لها لا الشجر وعوض بالقراض قيل  
 ومذهبنا تصح في كل مثل ذكر عموم الشجر في رواية الدارقطني وبالقياس  
 على النخل قلنا منقوض بالتوب ورفق بان النخل والكرم نيمان بالعمل  
 لنا انها اشجار يقبل العمل فاشبه الدلب والفرصاد لا مكان الاستيجار  
 عليه ولا ظهر جوانزها في ممرتها في النخل والكرم كالمزارعة ولداه  
 تصح على غير المغروس بالقياس عليه قلنا الفرس ليس من اعمالها كما ان  
 الصنعة ليست من اعمال القراض قيل ولداه في رواية لا تصح ان يبرز  
 الثمر لانه ظهر في ملكه ولانه لا تاثير لعمله قلنا لا يقطع العمل بالكلية  
 ومذهبنا تصح على الزرع والبقل والمباطح والحضروات ان ظهرت والعمل  
 الموقت بزمان يحصل فيه الثمر غالبا لا بادراكه لانه غير منضبط وفي  
 وجهه جاز لانه المقصود فان حصل قبل مضيه فعليه العمل الى انقضاء  
 بلا اجر وان انقضى قبل خروج الطلع فعليه العمل الى ادراكه وله نصيبه  
 وشرط فيه ان لا يضم اليه ما ليس من جنس اعمالها ولا شرط عمل المالك  
 والاستيجار عليه او بجزء من الثمروظيفة العامل الدهقنة لانه خلاف  
 موضوعها وجاز في وجهه اذ المالك قد لا يهتدى اليها وجاز شرط عمل  
 غلامه على الاظهر معاونا لا مدبرا ونفقته على العامل اذ العمل يقع عنه

فجاز ان يلتزمه مونة معاونة وان لم يشترط فعلى مالكة بالاستصحاب  
 ففي وجهه يجب تقديرها وفي وجهه يحمل على المعتادة وان يستقل القل  
 باليد ولا يضرب دخول المالك والثمر وجاز شرط تفاوت من كل نوع ان عرفاه  
 تحقيقا او تخمينا ومن كل شريك عنده معرفة نصيب كل لانقاء الجهالة  
 والسواقط من السعف تبقى للمالك **الباب الثاني** في حكمها الاول ما  
 يتكرر كل سنة ويفتقر اليه الثمر في صلاحه فعلى العامل كسفية  
 البير والنهر وادارة الدولاب وحفظ الثمر واجرة الناصور وحفظ  
 المال في القراض وفي وجهه عليه ما بقدر النصيبين والجداد والتجفيف  
 على الاظهر اذ الصلاح يحصل بهما ولداه الجداد عليه ما يقدر حقهما  
 وما لا يتكرر على المالك كالنور المنجل والمسحات والمعول والفاس و  
 الخراج ولداه اذ الحث وبقرة على العامل لاحتياج الثمار اليها قلنا  
 ليس من العمل ولا يكلف على رد الماء المنقطع ان امكن كالشريك والمكرى  
 وفي وجهه يكلف المستاجر على تسليم الثوب المعين الى القصار ويتبع  
 العرف في وضع الشوك على الخايط وردد الشم وتعريش الكروم وجعل  
 العنقود في قوصرة وهي على المالك لانه خلاف موضوعها ولا يشترط  
 تفصيل الاعمال بل العرف يفصلها **الثاني** انها لازمة لان مذهبنا  
 معلومة كالاجابة ولبقاء الشجر بعد العمل بخلاف المال بعد الصرف  
 في القراض ولداه جائزة لا تقتقر على تقدير مدة لقوله عليه السلام ليهود  
 خيبر نفرتم على ما شئنا قلنا انما قال ذلك دفعا لظنهم ان لا فسخ ملك  
 العامل نصيبه بالظهور فان هرب استاجر القاضى من يتم من ماله شم  
 يستقرض عليه ثم المالك يتم بنفسه وينفق بازائه ثم يشهد ليرجع على



الظاهر للضرورة والاستبرع ولو عجز عن الاستعداد كاجتنبي عمل بلا اذن او  
يفسخ قبل ظهور الثمرة لتعذر استيفاء المعقود عليه وان تبرع اجتنبي  
لانه قد لا ياتمه اجر مثل عمله كما لو خرج الشجر مستحقا للتغزير وبيع  
الحديقة التي ساقى عليها في المدة لا يصح قبل خروج الثمر للعامل حق  
في ثمارها فكانه استثنى بعض الثمرة وبعد صح في الشجر ونصب المالك  
ولا يفسخ بالموت الا اذا مات العامل والعقد ورد على عينه كالاجارة  
ويتم الوارث بنفسه او اجير ولا يجبر عليه ان لم يكن تركه وهو امين  
كالضارب فان ثبت خيانه يستاجر عليه مشرف ان امكن حفظه  
والافعال وجاز تضمين المخروض بعد بدو الصلاح جافا واحدا على  
الذمة فله ان يعامل غيره لينوب عنه في العمل **تنبيه** المخابرة باطله لانه  
عليه السلام لا لداه في رواية وكذا المزارعة لا تتبعينة المساقات فيما  
يخلل بين الاشجار اذا عسر افرادها بالعمل باتحاد العقد والعامل لقمة  
خير وفي وجهه وعند صاحبني ابي حنيفة وجازتان وفتوى اصحابه  
على قولهما العموم الحاجة والمزارعة جائزة لداه لانه عقد شركة بين المال  
والعمل كالقراض وفي مذهب بشرط التساوي في الارض والبذر والعمل  
والمؤنة بحسب الانصاف فلو كانت منها والبذر من واحد والعمل من  
اخر كذا جازت ان ساوى اجرة قيمة البذر وكذا ان كان البذر منهما  
والارض من واحد والعمل من اخر كذا ان كان العمل من واحد والعمل  
من اخر والارض من اخر والبذر بينهما لا ان كانت من واحد والبذر  
من اخر والعمل بينهما فان فعل فعلى بهما نصف البذر وعلى ربه نصف  
اجرتها والزرع بينهما مناصفة لئلا انها استجار ببعض ما يخرج من

١٥٥ عمله كقفيز الطمان ونجها لئلا يجر ولداه من سقط من الحب في المزارعة  
والاجارة ثم نبت فلصاحب الارض لان صاحبه اسقط حقه عرفا  
بالاعراض قلت ما خرج به عن ملكه ومذهبه حميل السيل لصاحبها  
اذ نبت بلا غرم **كتاب الاجارة** وهي تملك المنفعة مدة بعوض  
وسند ما قوله تعالى فاتوا من اجورهم وقوله عليه السلام اعطوا الاجير  
اجره وقصة موسى وشعب وفيه ابواب **الاول** في اركانها **الاول**  
الاجاب كالكريت واجريت وملكت منفعة واجرتها لا بعثا على الاظهر  
لانه مختص بالاعيان عرفا والقبول كقبول واستاجرت واكثرت  
الثاني العاقد وهو من يصح منه البيع **الثالث** المعقود عليه وهو قسمان  
**الاول** المنفعة وشرطها ان تكون محضة لا في قناة المزرع والبئر  
للاستيفاء والمرأة للرضاع للحاجة والاصل فيه الفعل على الاظهر  
لقوله تعالى فان ارضعن لكم ولان اللبن تابع كماء البئر في استيجار الدار  
فلا يصح استيجار الماشية للصوف واللبن والشجر للثمر والشمع للشعلا  
والبركة لا اخذ السمك لا الحبس الماء ليجمع فيه اذ العين لا يملك بها  
ولا الحمام بشرط ان مدة تعطها بالعمارة محسوبة على المكثري لانه تمكين  
من الانتفاع في بعض المدة دون بعض ولا على المكثري لانها نصير مجهولة  
ومذهب اذا استاجر دارا فيها شجر جاز شرط دخول ثمرته في الاجارة ان  
لم يزد قيمتها ثلث الاجرة مباحة فلا تصح للزوم بحمل الخمر لا للارادة و  
الذكان لبيع فيها ولتعلم التورية والانجيل متقومة فلا يصح بكلمة  
لا تعب وتقاحة للشم وجاز ان كبر المسك والرياحين والدرهم  
والدنانير والطعام للتزيين والشجر لتجفيف الثياب وجاز لداه والوقوف



في ظله وربط الدابة ونحو الغدليب لصوته والطاوس والبغا للونه  
 اذ لا قيمة لها والكلب للصيد والحراسة على الاظهر اذ لا قيمة لمنفعة  
 كعينه مقدورة التسليم حشا وشرعا فلا يصح استيجار الابوق والاعمى  
 للحفاظ والاخرس للتعليم ومن لا يعلم القرآن لتعليمه والارض للزراعة  
 ومطلقا وتوقفت بلا ماء ومطر كاف وان غلب حصوله جاز ولو بنداق  
 ومطر وثلج ومد وحرر وكذا ان علاها الماء ان رجا الخساره وقتها ولو  
 كدر بلا رؤية لانه من مصالحها ولا للزمان المستقبل في الاجارة العينة  
 كاجر تك من الغدا والذكان الايام دون الليالي بخلاف العبد والدابة  
 لانهما لا يطيقان العمل الا من المستاجر ان لم يؤجر واتصل بالاول كما لو  
 اجر صفقة قيل لا يجوز انفساخ الاول اجيب بان العارض لا يؤثر  
 وبعد سفر الحج واستعد للخروج ويصح على رايهما مطلقا كما يجوز مع غيره  
 وفرق بعدم التسليط عقيب العقد لا العين لنا القياس على البيع  
 وجاز كرى العقب بان يؤجر دابة بان يركب نصف الطريق ذوا نصفه  
 ذوا ويقع اذا اختلفا في ابتداء الركوب او يركب المكبرى نصفه ثم  
 المكبرى لا بالعكس لتعلقها برمان القابل ورايهما لا تصح اجارة المشاع  
 من غير شريكه لانه لا يمكن تسليم حصته بغير رضاه قلنا ممنوع كما لو اجر  
 النصف ثم توافقا على المهابة لنا القياس على البيع والهبة ولا لقطع  
 سن ويد سليمين والحايض لخدمة المسجد لا امتناع التسليم شرعا  
 ولا الحرة بلا اذن نزوحها على الاظهر اذ اوقاتها مستغرقة لحقه  
 وجاز له ولو لرضاع ولد وفي وجهه لا اخذها عوضا عن الاستمتاع  
 وعوضا للممكن فلا يستحق شيئا اخر ونوقض باستيجارها لغيره

156 ولو نكح مستاجرة فليس له منعها ولا يمنع من وطئها لانه مستحق بالنكاح  
 وفي وجهه ومذهب منع لاحتمال انقطاع اللبن بالحمل قلنا موهوم وللسيد  
 ايجار غير مكاتبه بلا اذن حاصلة للمستاجر فلا تصح فيما لا يجوز فيه  
 النيابة كالصلوة والصوم وقراءة القرآن وفي وجهه جاز لقراءة و  
 التدريس لا لتعليم ما يعلم لمعينين والقضاء والامامة ولو تراوحت جاز  
 لتفريق الزكاة وتجهيز الميت وتعليم القرآن اذ لا جبر غير مقصود بفعله  
 وان تعين واحد والاذان على الاظهر اذ يحصل له معرفة الوقت **عنده**  
 ولده في رواية لا يصح للاذان وتعليم القرآن لقوله عليه السلام  
 واتخذ مؤذنا لا ياخذ على اذانه اجر قلنا محمول على الاستحباب لقوله  
 عليه السلام اقرا القرآن ولا تاكلوا به شيا قلنا على نفس القراءة ومعنا  
 بقوله عليه السلام احق ما اخذتم عليه اجر كتاب الله **ولا عند**  
 حمل طعام مشترك ولا يجب شيء لانه عامل لنفسه ولده في رواية جاز  
 لتعليم الفقه اذ المعلم لا يختص ان يكون من اهل القرية كباقي المسجد  
 قلنا تعليمه غير منضبط وللامام استيجار الذي للجهد لانه ليس  
 بما مور بخلاف المسلم ولا تصح اجارة ما لا منفعة له في الحال كالحش  
 لان تعجيلها من مقتضيات معلومة العين والقدر والصفة فيقد  
 في العقار والرضاع والتداوى والتطيين والتخصيص بالزمان اذ لا  
 تضبط منافعتها وفي نحو الحج والركوب والحمل الى موضع وخطا طمعين  
 بالعمل وفيما يمكن باحدهما فيه كالتعليم ونصف القرآن لايهما على الاظهر  
 لاحتمال انتهاء احدهما قبل الاخر فيفضي الى الخبط ولزم تعيين  
 الرضيع وموضع الارضاع لاختلاف الغرض ومذهب يحمل على العرف



وموضع البناء وبين طول وعرضه مع موضعه وبسمكه وما ين  
به ان كان السقف واستاجر للعمل لحفر القبر ولا يلزم مرد التراب بعد  
وضع الميت **خلافا** له وفي الذابة تعيينها بالرؤية في العينية وفي  
الذمة للركوب جنسها ونوعها وذكورها وانوثتها وكيفية سيرها  
من كونها هلالا او قطوفا لا للمحل لحصول المقصود بلا اختلاف  
غرض الا اذا كان لنحو الزجاجة فيشترط بيان كيفية سيرها بذكر السبر  
والسري والمنزل فيها حيث لا عرف لتفاوت الغرض وان يعرف  
الموجر الرأب رؤية او وصفا يذكر ضخامته ونخافته على الاظهر  
اذا الوصف التام يفيد التحمين كالمشاهدة والمحمل والزاملة والترح  
والاكاف ان لم يكن ثمه معهود فلا بد من ذكر الوزن والوصف خلافا  
له والغطاء والوطاء رؤية او وصفا وقدر الطعام للاكل وكذا  
تفصيل حمل المعاليق وشرط حملها بحمل مفسد وعندهما لا بل يحمل على  
المعتاد قلنا الناس يختلفون فيها ولا تستحق حملها ان لم يشترط  
والمحمل رؤية وان كان في الظرف حقق قدره او امتحن باليد وان لم  
يحضر قدره بذكر الجنس الا اذا قال اجرتكها حمل مائة من ماشئت  
على الاظهر لانه رضاء باضر الاجناس لعشرة اقشرة لاختلاف  
الاجناس في الثقل مع الاستواء في الكيل وحمل مائة من دخل الظرف  
والحمل على الاظهر لا من برا عشرة اقشرة فيعرف همارونه ووصفا  
ان لم يكن عرف وللحراثة الارض رخاوة وصلابة وللدباس جنس  
ما يداس والاستسقاء موضع البير وعمقها والدلو وعدد الدلاء  
او زمان الاستسقاء في العقار يعرف تعيين المنفعة بالرؤية كالبيع

157 ففي الارض يعرف البناء او الغراس او الزراعة لا انواعها على الاظهر  
**خلافا** له لقرب التفاوت فلو قال انتفع كيف شئت لا فاعرها وان عيها  
بلا بيان قدرها على الاظهر وينتفع بالمعينة وبما ضررها ونها ومثلها  
وجاز تقدير مدتها بوقت يمكن بقاء المستاجر غالبا ولو وفقا فيوجر  
العبد الى ثلاثين سنة والذابة الى عشرين والثوب الى سنة وستين  
والارض الى الف واكثر قيل لا يزداد على سنة لانها عقد على معدوم وجوز  
للمحاجة وهي تندفع بها وقيل لا يزداد على ثلاثين والغالب تغيير الاشياء  
فيها اجيب بالمنع فلو قال اجرتك سنة فيمحل على ما اتصل بالعقد وفي  
وجه **ولدا** ان قال من لان والا فلا تصح كبعثك عبدا ورفق بان المهر  
لا يتبادر الى معين عرفا ولو قال اجرتك كل شهر بدينا من لان لم تصح  
لجهالة المدة قيل **وعند** تصح في الشهر الاول لانه معلوم ومذهبهما  
تصح ولكل الفسخ عند انقضاء كل شهر وان عليا استغنى له يودي كل دلو  
بمرة قلنا لا يدل على انه لم يبين العدد جملة **القسم الثاني** لاجر هو  
كالتمن بغيره قدر المعين غير شرط على الاصح اذ لا عبرة لعروض لانفساخ  
فان وردت على الذمة فشرط قبضه في المجلس كراس مال السلم فتمتع  
الحوالة به وعليه وبراء واستبداله قبله لا على العين لا على العيز  
كاستاجرته على الاظهر للاضافة الى مخاطبة جاز شرط تعجيله وتاجله  
ان كان في الذمة ويعجل عند الاطلاق ويملك بالعقد كالمهر لا عند  
فيستحق بشرط التعجيل او به او باستيفاء المعقود عليه اذا العقد ينقصد  
شيئا فشيئا على حسب حدوث المنافع قلنا ممنوع فانها موجودة حكما  
والا لم يصح لعدم المنفعة حينئذ ومنقوض بما اذا تعجل ولقوله عليه



السلام قبل ان يحف عرقه قلنا عند شرط التاخير فعنده ومذهبه في  
رواية تستحق قسط كل يوم وفي رواية الكل بمضى مذهبها وجاز ان يكون  
منفعة لا عند ان تفوق جنسها كمنفعة دار بمنفعة دار باخرى كحرمة  
النساء بناء على اصله ان الجنس الواحد بانفراد محرم للنساء قلنا لا وباق  
المنافع فيجوز ان يوجر حليا من ذهب به بلا قبض عوض في المجلس لا  
بالعمارة والنقد على ان يصرفه عليها والعلف والنفقة للجمالة وبالخير  
في الذمة لانه لا يثبت فيها وبجزء محل العمل بعده كالجلد للسلخ لانه مجهول  
لم يعرف فارقه وثخائنه والنخالة والذيق للطن والمرضعة بجزء من  
المرتضع بعد الفطام وبجزء من الثمار بعد القطاف اذا العين لا توجد ولانه  
عليه السلام نهى عن قفيز الطمان لا قبله اذ الشراكة غير مانعة منها  
كالساقاة ومذهبه يصح على الحصد والقطف ونقض نحو الجوز بجزء  
معلوم كالربع ومذهبه لا اجارة الارض بمطعم ومزروع لنهييه عليه  
السلام عن المحاقلة والمخابرة قلنا مفسرتان بغيرها ومذهبه ما تصح بالنفقة  
والكسوة ويحمل على الكفاية لقوله عليه السلام رحمه الله اخي موسى اجر  
نفسه على بطنه وعقبة فرجه ولفعول ابى هريرة قلنا العمل ذلك كان  
مقدرا وعنده للطير خاصة استحسانا وجاز تاجيل المنفعة في الذمة  
كما لو التزم في رجب الحمل الى مكة اول شوال كالسلم لان شرط عمل الاجير  
بنفسه اذ رما يموت ولانه يشبه السلم في شئ معين **الباب الثاني**  
في احكامها **الاول** الرضاع لا يستتبع الحضانة وبالعكس لا استقلال  
كل لجواز افرادها وفي وجه يستتبع توليها واحدة عرفا وفي وجه  
وعنده يستتبع الاول فقط لئلا يرد العقد على مجرد اللبن وجوابه من

وان استاجر لها وانقطع اللبن ينفسخ فيه فقط بالقسط وعلى المرضعة **١٥٨**  
ان تاكل وتشرب ما يدريه اللبن وتمنع مما يضره وتجب عليه ولا يجب  
الخبر والحنيط والذرور على الاجير اذا العين لا تستحق بالاجارة وقيل  
يتبع ولو شرط بطلت ان كانت مجهولات والا فطريقان ويجب على المكري  
تسليم الدار وبنو الحش والبالوعة ومستنقع الحمام فارغة لان امتات  
لانه حصل بفعل المكري ولا يجب تنقيتها بعد الانقضاء وفي وجه **عنده**  
يجب عليه ليتمكن الانقاع والمفتاح وتجديده ان ضاع اذا الانقاع موقوف  
عليه لا في وجهه وكسح الشج عن السطح والعمارة ولو بابا وميزابا بالاجير  
كانت راع المصوب والحرام والتفرو البرة والحظام والا كاف ويتبع  
العرف في السرج على الاشبه وان وردت على الذمة الوعاء ومونة  
الدليل والسابق والبدرقة وحفظ المتاع في المنزل والخروج مع  
الذابة واعانة الراكب بقدر الحاجة وانتظاره اذا نزل لها ورفع  
الحمل وحطه وشذ الحمل وحله والدلو والرشاء في الاستقاء واجرة  
الحمال لقصارة الثياب لانها من تمام عمله فان هرب المكري برجع  
القاضي لينفق عليها من ماله او يستقرض عليه او ياذن في الاتفاق  
ليرجع او يبيع بقدر ما ينفق على الباقي وله المنع من تبليغ راره بعد  
وصوله الى العمران لامن النوم في وقته المعتاد وعلى المكري المحمل  
وتوابعه كالمظلة والغطاء لارذ الدابة الى الموضع الذي سار منه  
بل يسلمه الى وكيله ثم الحاكم ثم امين ثم تستصحبها كالمودع وبيع  
الارض مطلقا لا يتناول الشرب وكذا استيجارها اذا اللفظ لا يتناول  
غيره الا عند اطراد العادة بخلاف البيع لحصوله ملك الرقبة دونه



وفي وجهه وعندئذ تستلزم لا فتقار الزمعة اليد فان انقضت المدة  
ولم يدرك الزرع لتقصير كالتأخير والابدال بما هو باطاً ادراكا واكل  
الجراد فزوع ثانيا اجبر على قلعه بعده بالتسوية لالحرا وبرد او كثرة  
المطر او اكل الجراد رؤسه فيبقى باجرة المثل ولا المدة لا يدرك بلا شرط  
وعليه اجر المثل للزيادة وان شرط الابقاء فسدت للناقض وجهالة  
المدة وللغراس والبناء مطلقا لا يقلع مجانا لانه محترمه فيخير بين  
ما للمعير ومونة القلع على المكثري اذا تفرغها عليه وفي وجهه وعندئذ  
يقلع مجانا لا نقضاء المدة وبشرط قلع بلا ارش وتسوية لتراضيهما  
به وبشرط الابقاء بطلت لما مر لا في وجهه يقلع مجانا لا نقضاء  
اذا الاطلاق يقتضي الابقاء فلا يضر شرطه وان ابدل البر بالذرة قلع حالا  
وخير بين المستمي والارش للزائد بزراعتها واجرة مثلها نظر الى الحالين  
وقيل تعين الثاني لانه عدل عما يستحقه كما اذا زرع ارضا اخرى  
وقيل الاول كما لو استاجر دابة الى موضع فجاوزه وبالفراس او بالبناء  
تعين اجر المثل الثاني استحقاق المنفعة وبديل الطعام للاكل  
ولو اكل البعض كغيره اذا تلف او باع والمستوفي بان يوجر او يوكل فركب  
الذابة مثله او اخف خلافا له ويسكن الدار من لا يزيد على ضرره كالحاجة  
بالرصاص والنحاس والمستوفي به على الاظهر كعين الثوب للخياطة  
والضبي للارضاع والتعليم والاعناب للرعي والطريق لانه ليس بمعقود  
عليه كالراكب والمستوفي منه في الذمة اذا تلف او نقيب لان كان  
معينا كالاجير المعين والدار والذابة المعينة لانه معقود عليه ونزع  
المابوس ليلا ان نام والفوقاني للخلوة والقيولة وفي وجهه وغيره

لان النوم ينفضه اجيب بان العادة تنفي وجوبه وجاز الامر بتداه  
على الاظهر اذ ضرره اقل لا اتراره لانه اضر منه واستثنى زومات  
الطهارة والصلوة وتوجعة عن مدة استيجار الشخص والسيوت  
اليهودي ان طرد عرفهم به **الثالث** المستاجر امين لاستيفاء  
المنفعة بدون اثبات اليد على المعين كالشجر المشتري ثمرة ولو بعد  
الانقضاء على الاظهر كالمودع ومذهب ضامن بعده اذ ليس الامساك  
قلنا بعد المطالبة ولانه اخذ لمنفعة نفسه كالمستعير ووفق بان له  
يؤخذ لغرض المالك اصلا وكذا الاجير والحامي كالمستاجر والعامل  
قيل ومذهب المشترك يضمن كالمستعير وجوابه مزوع على رايهما  
ان تلف بفعله كفرق السفينة عمده وتخرق الثوب من رقة والكسر  
بوقوعه قلنا غير موثر ان لم يقصد به التلف وضمن ان خر السقف على  
الدابة في وقت معهود فيه السير لانه لو سار لما خر عليها او تعدى  
كالضرب وكبح اللجام فوق العادة وعنده ودونها لان جوازها مشروط  
بسلامة العاقبة كضرب الزوجة قلنا ممنوع ووفق بان كان ناديب  
الارمى بغيره ولداه لا يضمن الزوجة ايضا بضرب معتاد او اركب  
اقتل والقرار عليه ان علم او ابدل مائة من الشعير بالبر وبالعكس اذ  
الشعير اعظم والبر اقل او عشرة اقفة لا العكس لانه اخف مع  
المساوات في الحجم واجرم مثل ما زاد ايضا او السرج بالعري وبالعكس  
او الاكاف للجمل بالسرج لانه اشق عليها لا العكس ان لم يكن اقل والركوب  
بعكسهما ولو حمل المكثري زايده ضمن قيمة كلها ان انفرد باليد ولو تلفت  
بغيره لانه ضامن باليد العادية وقسطها ان كان صاحبها معها لان



تلفت بغيره وكذا اذا زاد الجلاذ لا مكان التوزيع قيل نصفها كما في  
التلف بالجراحات اجب بان نكايته لا تنضب وكذا اذا حمله المكري  
بتلبسه جاهلا ولزم الاجرة ان دخل الحمام بلا شرط لانه منفعة العيز  
بسكونه لا لعمله وند على الاظهر لانه لم يلزمه ولداه لنوم اجرة المثل  
لمن يعمل بالاجرة كقصار وخياط فلو صبغ ثوبا او خاط قباء او اختلعا  
في جهة الاذن صدق المالك بيمينه واخذ الارش ولا اجر عليه كما  
لو اختلفا فيه وفي الوديعة والهبة ومذهبه لا يصدق في الايداع قبل  
ومذهبهما الاجير اذا الاصل عدم التجاوز عن الماذون ولا اجر له على  
الاظهر وقيل تحالفان اذ كل مدع ومدعى عليه واذا تحالفا فلا اجرة  
ولا ارش على الاصح وعليه الارش ان قال ان كفا في فاقطعه قيصا  
فقطعه ولم يكفيه اذ الاذن مشروط بالكفاية لا ان قال نعم لجواب من  
قال هل يكفيني قيصا فامر بقطعه اذ الاذن مطلق **الباب الثالث في الطوار**  
وفيه اجابات **الاول** الخيار في اجارة العين بالعيب المنقص للمنفعة  
ولو بفعل المستاجر لانها غير مقبوضة في المستقبل وبالغصب و  
الابق وانقطاع الشرب اذ المبادر التدارك قيل **وعندهما** تنفسخ بوجوبه  
بالغصب لانقضاء المقصود كالذار المنهدمة وفرق ببقاء الارض بجالها  
والاجارة بتمام المسمى بلا حط قسط الشرب على الاظهر ويرجع على الغاصب  
باجر المثل وله الفسخ بعدها ان رجاء زواله ولم يزل دفعا لتجد الضرر  
والفسخ بالقسط الموزع على اجر المثل وليس للمستاجر والمرتهن مخاصمة  
الغاصب كالمودع والمستعير وفي وجهه بلى لتعلق حقهما بالفساد  
الزرع اذ التلف لحقه كما لو اكرى فاحترق بزه وبجس المكري بلا تقدير

مدة على الاظهر كاستناع البائع من التسليم وبالا عذار كالمريض وترك الحرفة  
وتعذر الوفاء **خلافا** لاذ لا خلل في المعقود عليه كالباع الثاني تنفسخ  
بسكون وجع الضرر والعفو عن القصاص لتعذر الاستفاد شرعا وتلف  
وانلاف المعين من الاجير والمستاجر وحبه غير المكثري الى انقضاء  
المدة وبانهدام الدار وفساد الارض وغرقها بلا توقع الخسار مدتها  
وتعطل الحمام والرحا بنقص وعقود الولد والمدير يموت السيد اذ لا ولاية  
له بعد بفسط الاجران انفسخت في الاشياء يموت الاجير بعد الاحرام ولا  
يؤثر فيما مضى على الاظهر لا بتلف المستوفى به لجواز استبداله كما مر وفي  
وجه بخلافه لتعلقه بالمعين فان امتنع منه او عجز لم تستقر الاجر  
على الاظهر ولا يموت العاقد اذ الوارث مقام كالباع ولو متولى الوقف  
لانه ناظر لكل بخلاف ما لو اجر البطن الاول وانقرض لعدم الولاية  
بعد اذ المنافع للبطن الثاني من الواقف **وعنده** تنفسخ بموته اذ عقد  
لنفسه لا المتولى والوصى اذ لا نصير المنفعة او الاجرة مستحقة لغيره  
قلنا ممنوع لجواز انتقالها ولا باعناق العبد بلا خيار على الاظهر لانه  
نصرف في ملكه وبلا رجوع على السيد بحضة ما بقي على الاصح لانه  
نصرف في منافعة المستحقة ونفقته في بيت المال على الاظهر لزوال  
الملكية ولا يبلغ الاحتلام فلو اجر الضبي او ماله المصرف فيه بطل  
فيما زاد على سن البلوغ وقيل في الكل وفيما دونه وبلغ بالاحتلام لا تنفسخ  
اذا كان الولاية حين العقد كما لو زوج بنته ثم بلغت وفي وجه **وعنده**  
له الخيار لانه اعرف بمصلحته بعد البلوغ وفي وجه تنفسخ لانه زاد  
على مدة ولايته ومذهبه تنفسخ الا اذا غلب انه لا يبلغ في المدة وقد بقي



يسير ولو اوجر مال المجنون فافاق فكالبلوغ بالاحتلام **الثالث** اذا قبض  
المستاجر ولو حرا ولم ينتفع حتى <sup>مضى</sup> المدة او مدة امكان استيفائها فكيفها  
خلافا له تقدر المسمى واجر المثل في الفاسد لان المنفعة التالفة في يده  
كالاستوفاة **لا عنده** اكثر من المسمى ولو احرز في المسجد غلة لزومه اجر  
المثل لانه بضمن منفعة كعينه وصح اجارة المستاجر من مالكة  
على الاظهر لجواز شئ شئ ثم بيعه من بايعه وبيعه وهبته من  
المكترى كبيع الامة المزوجة ولا تنسخ على الاظهر لاستقرار ملك  
المنفعة بالاجارة ومن غير اذا استحقاقها لا يمنع بيع الرقبة كالزنج  
وقيل لا كبيع الموهون وفرق بان حق المرتهن متعلقة بالرقبة **وعنده**  
يوقف على اجارة المستاجر فان اجاز بطلت لا البيع اذا استثنى  
لنفسه المنفعة مدة لانه بغير مقتضاء قيل **ولما** جاز لان جابرا  
باع بغير امنه عليه السلام على ان يكون ظهره له الى المدينة **كثا**  
**الجمالة** وهي التزام مال لعل لا بطريق الاجارة وسند ما قوله تعالى  
ولمن جاء به حمل بعير وكان حمله معلوما حينئذ كالوسق وتقريره عليه  
السلام بعض اصحابه في الرقبة على المدوغ ولان الحاجة قد تدعو  
اليها وفيه فصلان **الاول** في اركانها **الاول** الايجاب وهو لعام كمن  
عبد او خاط ثوب او خاص كان مرد زيدا وشرط السماع لا القبول  
ومذهب لورد المعروف برد الضوال بلا اذن استحق اجر المثل وغيره  
ما انفق في الرذ **وعنده** من مرد العبد من مسافة ثلاثة ايام اربعين  
درهما استحسانا ومن اقل منها فبحسابه لقوله عليه السلام من رد ابقا  
فله اربعون درهما قلنا ليس ثابت عنه عليه السلام ولما عن ابن مسعود

قلنا غير حجة ولعله عرف التزام مالكة ولداه في رد ابقا دينار او  
اشي عشر درهما وفي رواية ان رد من خارج المصارر بعين درهما لت  
انه عمل بلا التزام فيكون متبرعا كره غير فلو رد غير المعين او من لم  
يسمع لا يستحق شيئا لانه متبرع ومذهب من اني بابق ثم اطلق عدا  
غير قيمته **الثاني** العاقد وشرط في الملتزم اهلية الاجارة لا كونه  
مالكا فلو الرزم غيره لزم وان اخبر كاذبا لم يستحق على احد لعدم التزام  
في العامل اهلية العمل **الثالث** المعقود عليه وهو العمل ولو معلوما كالنج  
فلو رد ما في يده ولا مونة او دل على ما فيها او اخبر فلا يستحق اذ لا كلفة  
فيها والجعل وشرطه ان يكون معلوما كالاجرة ويستحق بالفراغ فلو  
شرط مجهولا او مغضوبا او غير مال او فسخ الملتزم بعد الشروع لزمه  
اجر المثل لا العامل لانه ضيع حقه ومتى ردت عبدي فلك ثلثه  
فسدت ولزمه اجر المثل ولا يزدل عمل اكثر كره من ابعده لانه لم يلزمه  
وينقص منه بالقسط لنقصه كمن اقرب ورد احد العاملين او المعين  
احد العبدين ورده مع غيره ان لم يعاونه له لانه قد يحتاج الى  
الاستعانة فلو التزم لكل جعل لا فاشتركا فلكل قسط مما التزم له ولا  
يصح لعل معلوم في مدة معلومة لكثرة الفرز **الفصل الثاني** في احكامها  
وهو جائزة كالقراض ومذهب لازمة من الجماع بعد الشروع في العمل  
فتفسخ بالموت ولا شئ لعل بعدم موت المالك فلو زاد في الجعل ونقص  
فالعبارة بالاخير لانه فسخ وللعامل اجر المثل ان لم يسمعه فلو خاط  
نصف الثوب فاخرق او بنى بعض الحايط فانهدم او تركه او مات  
الابق او غصب او مرب قبل التسليم فلا شئ وليس له الحبس للجعل



اذا الاستحقاق بالتسليم فلو مات الضبي في اثناء التعليم او منعه  
ابوه له اجر المثل لما علمه فلو قصر في الحفظ ضمن كما لو خلى الدابة وما  
انفق تبرع وصدق الملتزم في انكار الشرط والرد والمعين والسعي اذ  
الاصل لعدم الرد في السماع لانه يتعلق به **كتاب الاحياء والاموات**  
وهي تملك ارض لا مالك لها بالعمارة وسنده قوله عليه السلام من  
عمر ارضا ليست لاحد فهو احق بها وفيه فصلان **الاول** في التملك  
بملك موات الاسلام ولو عمر جاهلية على الاصح لقوله عليه السلام  
عادي لارض الله ورسوله ثم هي لكم مني وموات الكفر الكافر والمسلم  
ان لم يذب عنه بالاحياء **وعنده** لا بلا اذن الامام لقوله عليه السلام  
ليس للمرء الا ما طابت نفس مائة قلنا محمول على بيت المال لعموم قوله  
من احيا ارض ميتة فهي له **ومذهبه** يفتقر اليه ان كان الموضع قريبا  
من العمران **وعندهما** **ولده** في رواية ما لم يعرف ما لملك به لانه بالاندر  
عاد مواتا قلنا لا لانه اما المسلم او ذمى او بيت المال **وعندهم** للذمى  
الاحياء كالاحتطاب والاصطياد وفرق بانه لا ضرر للمسلم فيها ولعموم  
الحديث قلنا مخصوص بقوله عليه السلام هي لكم ايها المسلمون والمرجع  
فيه العرف فلا بد في السكن من التحويل وتعليق الباب كالخظيرة والزينة  
للعمارة **لانده** مع تسقيف بعضه وفي البستان منه ما حيث جرت  
العمارة بالغرس وفي المزرعة من جمع التراب وتوحيدها وتكريها وترتيب  
الماء ان لم يكفها ماء السماء لا الزرع لانه انتفاع وقيل لا بد منه ليحصل  
ماله فيها وفي البئر من الوصول الى الماء مع الطين ان كانت رخوة وفي  
القناة من جريانه وفي النهر من انتهاء راسه الى النهر القديم لا جرى

الماء وفي وجه لا بد منه ولا يملك حريم المأمور به لان مالكه استحققه  
وهو ما يتم منافعه به فلقية الناري وملعب الصبيان والمرتكض والمنح  
ومطرح الرماد والسجاد ومذهب **والمختطب** المسرح ايضا وفي وجه  
المرعى والمختطب ولدار المرصوب الباب مطلقا ومطرح التراب والتنج  
ومصب الميزاب وان كانت محفوفة بالاملاك فلا حريم لها لتعارضها  
وللبئر موضع النزع والدولاب ومتردد البهيمة ومصب الماء وموضع  
يجمع فيه بحسب الحاجة وفي وجه حريمها قد عمقها من كل جانب  
**وعنده** اربعون ذراعا منه لقوله عليه السلام من احتفر بيرا فلا يرعون  
ذراعا حولها لعطش ماشية وللعين خمسمائة **ولده** للبئر العادية  
خمسون وللبدي نصفها لخبر ابي هريرة قلت ليس المراد التحديد بل محمول  
على قدر الحاجة لاختلاف الروايات وللقناة في المرات ما لو حفر لنقص  
ماؤها او خيف الانهيار وكل التصرف في ملكه ولو بخلاف العادة  
وكرهه ان يجعل دارة المحفوفة بالذوثر او حائوة في صف البرازين  
مدبغا او حماما او حائوت حداد او قضاير بلا منع ان احكم الجدار لانه  
متصرف في ملكه وفي وجه اختاره منع لقوله عليه السلام لا ضرر ولا  
اضرار **ومذهبه** لا يتصرف بما يضر جاره فيجب بناء سترة على من سطحه  
اعلا لدفع ضرر النظر وكرهه حضرا بالوعة فسد بها ماء بئر الجار وفي وجه  
اختاره **ومذهبه** لو فعل ضمن ولا ما يتعلق به حق المسلمين كالعرفاة  
لئلا يضيق عليهم وفي وجه لا يمنع اذ لم يتضيق والمسلم اذا استولى  
على ما يرعاه الكافر او اعلم من الموات قدر ما يقدر على احياؤه واقطعه  
الامام لا يملكه ولا يبيعه بل صار احق به ما لم تطل المدة واشتغل به



فان بادر به غيره ملكه كما في السوم وسند انه عليه السلام اقطع الزبير  
 حضر قوسه وعلقه ابن وايل ارضا فان استمهل امهله مدة قرينة  
 براه فان مضت بطل حقه وينتقل حقه بالموت الى وارثه كالشفعة  
 ومذهب يملك ما اقطعه الامام **وعند** مدة التجر ثلاث سنين لقول  
 عمر واذا ساله اثنان اقطع الاقوى على العماره ثم يفرع وللولاة ان  
 ان يحموا المصالح المسلمين كلنم الصدقة والجزية والضوال للفحل عمر  
 بالانكير وقيل لا لقوله عليه السلام لاحي الله ورسوله قلنا محمول  
 على ان يحمي نفسه فلورعي غير المستحق ماشيته فلا ضمان ولا التعزير  
 وينقضه الامام بالمصلحة على الاصح لا النقيع حتى النبي صلى الله عليه  
 وسلم لانه كالنقض خلافا له ويحرم اخذ العوض على الرعي في الحجي  
 والموت وحجى الماء **الفصل الثاني** في الحقوق المشتركة **الاول** الشارع  
 فنفقته للطروق وجاز القيام والقعود للمعاملة ان لم يقضي و  
 التظليل بما لا يضرب المارة لا بناذكة وللامام اقطاعه لان له نظرا  
 فيه لا في وجهه لانه لا يملك بخلاف الموت وقدم الاسبق ثم بالقرعة  
 ومن سبق للمعاملة احق بما يحتاج اليها وان طال مقامه لقوله  
 عليه السلام من امننا من سبق لا الجواز الى ان يترك حرفته او انتقل  
 او فارق زمانا انقطع الافة وفي وجهه ان جلس بلا اقطاع بطل حقه  
 بالمفارقة اجيب بان يفضي الى بطلان المقصود وجاز لغيره القعود  
 في غيبته على الاظهر لتلايضع منفعته في الحال وكذا من سبق  
 الى المسجد للتعليم والافتاء واصلوة فهو احق فيها ان فارق بعذر  
 على الاظهر وان لم يترك اذ امره لقوله عليه السلام اذا قام احد

16 من مجلسه فهو احق به اذا عاد اليه وكذا الاعتكاف ايام واستماع الحديث  
 والوعظ لا في غيرها من تعود الجلوس في موضع منه كرم لغيره من اجته  
 ومذهب من عرف بموضع منه لم يمنع من سبق اليه لنا عموم قوله عليه  
 السلام لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس وبقوله نعم سواء  
 العاكف فيه والباد وبقي حق الفقيه في مجلسه في الدرس لا طرد الغر  
 والى رباط مسبل الى قضا وطره وان غاب الحاجة والى مدرسة  
 وهو من اهلها لا ان طال التغيبة عرفا الى حصول مقصوده وان ترك  
 التعلم اخرج لا من الخافق لعدم الضبط فان عين الواقف مدة فلا  
 يزداد لغير اهلها الجلوس والنوم فيها والشرب من مائها ودخول  
 السقاية لا السكنى في بيوتها الا اذا نضر والنازل في موضع من بادية  
 احق به وبما حو اليه بقدر الحاجة الى الارتحال **الثاني** المعدن  
 كالظاهر كالنفط والبرمة والموميا والكحل والجص وحجر النورة و  
 الملح الجبلي ان ظهر بلا نقب لا يقطع ولا يتجر ولا يملك لقوله عليه  
 السلام فلا اذن وقدم السابق بقدر حاجته ثم بالقرعة ولو حفر  
 بقرية حفرة ملكها وما اجتمع فيها وللامام اقطاعها ولباطن وهو  
 الذي يظهر جوهره بالعمل كالذهب والفضة والحديد **الثالث** بلاتع  
 يملك به لانه جزء الممتلك لا يبيعه اذ المقصود متفرق وبالاخراج لا  
 بالحفر وقيل **وعند** وبه ايضا كالموت وفرق ببقاء العمل **الثالث**  
 الماء في موضع لا يختص بواحد مباح لقوله عليه السلام الناس شركاء  
 في ثلاثة فكل السقي وان قل فيسقى الاعلى فالاعلى ولو احتاج مرة اخرى  
 الى الكعب لا قدر الحاجة لما روى انه عليه السلام قضى به فيرسل ويقرع



عند التساوي وان تعدى واحد منع وان ضاق الشرع اقرع وفي وجه  
المحتاج الى الشرب اولى وعمارة النهر من بيت المال وجاز بناء القنطرة والوا  
عليه ان لم يتضرر صاحب ملك وان دخل في مالك واحد فليس لآخر  
اخذ ما دام فيه اذ ليس له دخوله بلا اذن فلو اخذ ملكه على الاظهر  
والمحرز منه في ظرف ملك وفي نهر مملوك فما لك احق به وجاز لغير  
الشرب وسقى الذواب على الاظهر وعمارته بقدر الملك على كل شركتهم  
فيه وفي وجهه **وعنده** لا ينتقل عن ملكه اذ المنفعة للباقيين وفي بير  
محفورة للارتفاق فالحافر احق به الى الارتحال وللملك او منع من ملكه  
كالقناة ملكه لانه نماء ملكه لافي وجه لظاهر الحديث ويجب بذل  
الفاضل حتى عن الزرع للرعاة والماشية لقوله عليه السلام منع  
الله فضل رحمة لا للذرع اذ لا حرمة له وفي وجهه ولداه له ايضا  
بلا عوض لانه عليه السلام نهى عن بيع فضله **وعنده** لا يمنع من  
التسقية وغسل الثياب والوضوء وشركة القناة والنهر بحسب  
العمل ويقسم الماء بنصب خشبة فيها ثقب في عرضها وجازت المحاباة  
وهي غير لازمة على الاظهر فلورجع واحد بعد استفتاء نوبته دون  
شريكه غرم اجر المثل اجر نصيبه منهما لما استوفى ولا يجوز بيع  
ماء البير والقناة لكونه مجهولا ولتعذر التسليم ولا يدخل في بيع  
البيرو والدار ماؤها الموجود حينئذ فلا يصح الا اذا شرط انه للمشتري  
لانفساخه باختلاط المائتين **كتاب الوقف** وهو حبس الاصل  
وتسبيل المنفعة وسنده قوله عليه السلام وصدقة جارية  
وعنده لا يصح في رواية لقول شيخ لا حبس في فرائض الله تعالى قلنا محمول

164 على حبس اهل الجاهلية ومنقوض بالمسجد والمقبرة وفي رواية لا يلزم  
الايحكام الحاكم او بالوصية **ومذهبه** القبض شرط لزومه لردّه عليه  
السلام صدقة عبد الله بن زيد قلنا كان الحايط لا يويده لنا انه  
عليه السلام قال عمر حبس الاصل وسبيل الثمرة فوقف وكان يلى  
صدقة حتى قبض وفيه بابان **الاول** في اركان **الاول** لا يجاب لانه  
تمليك وعلى رايهما اذا دفن بالاذن او صلى في موضع بنى على هيئة المسجد  
صار مقبرة ومسجد دلالة عليه عرفا قلنا دلالة للفعل عليه  
صرحا كوقفه وحبسته وسبيلت وجعلته موقفا او مسجلا  
للاشهاد فيه شرعا وعرفا وتصدق صدقة محرمة او موقوفة او لاتباع  
ولا توهب وكذا جعلته مسجدا لاشتهاره فيه لافي وجهه لانه لا  
يوجد شئ من صريح الفاظه وكناية كرمته وابدته لعدم استقلالها  
وتصدق في العامة على الاظهر وفي المعين تمليك على الاظهر كجعله  
للمسجد فلا بد من قبول قيمه وقبول المعين على الفور اذ يمنع ادخا  
شئ في ملكه بلا رضاه لافي وجهه **ولداه** كعتق العبد وفرق بانه رفع  
القيد **ومذهبه** شرط اختصاصه به لا لصحته وبطل حقه بالرد ولو  
غير بطن **الاول** لانهم يتلقونه من الواقف ولا يشترط قبولهم اذا استحقاقهم  
لا يتصل بالايجاب وفي وجهه ان يلقيه من الواقف شرط وان لم يتصل  
كالوصية وبطل بالرد والافلا **الثاني** الواقف وهو من له التبرع  
**الثالث** الموقوف وهو مال مملوك معين يقبل النقل ويقيد فائده  
مباحة مع بقائه ولو مالا وان لم ير بلا خيار ولو في مستاجر لانه  
مملوك يمكن النفع به كالشايع والمفوز والشجر للثمر والحيوان للضوف



والدين والفحل للضراب والحلى والمعلق عتقه بصفة كالمدير وعنه  
عند وجودها وبطل الوقف والمستاجر من المجر على الاظهر لا الحر  
والكلب على الاظهر لا غير مملوك والموصى بالمنفعة واحد العبدان و  
المستولدة والمكاتب على الاظهر لتعينهما للعق والدراهم اذا لا يعتد  
بتزيتها عرفا والملاهي والمطعمود والريحان اذ نفعهما في الاستهلاك  
وعنده لا يصح وقف المنقول اذا لا يتابد لنا قوله عليه السلام ابا خالد  
فقد احتبس ادراعه واعتده ومنقوض بالعرش والقناديل الرابع الموقوف  
عليه وشرطه كونه من اهل تملكه كالذمي والمسجد والرباط ودار موقوفة  
والمكاتب لانه من اهل صرف الزكاة لاني وجه كالقن والفرق بين لا حرند  
وحرني على الاظهر اذا لا بقاء لها وجنين اذا لا تسليط ونفس العبد وعليه  
مطلقا على السيد كما لو وهب منه بخلاف البهيمة لانهما غير قابل للتملك  
وفي وجه صح لما لكها ويصرف في علفها وعلى نفسه لانه لا يملكها وفي وجه  
ولداه يصح في رواية اذ مقصوده المنع من التصرف مع مغايرة الاستحقاق  
من جهة الوقف والملكة فلا يصح شرط قضاء دينه والاكل من ثماره و  
الانتفاع به ولداه صح لقول عمر في وقفه ولا جناح على من وليها ان ياكل  
منها او يطعم صديقا وكان في يده مدة حياته قلنا محمول على انه شرط  
لغيره بناء على ان المخاطب لا يدخل في الخطاب وشري عثمان ببردومة  
وشرط رشاه كرشاء المسلمين بامرهم عليه السلام قلنا الوقف العام مباح  
لكل بشرط افاد اباحة الانتفاع له كغيره فلو انصف بصفة الموقوف  
عليه كما لو وقف على الفقراء ثم صار فقيرا فله التناول كما يجوز ان ينفع  
بكتاب وقدر وكونه وقفا على المسلمين وفي وجه لا لان كونه واقفا

100  
اخرجه ولداه لو وقف على غيره واستثنى المنفعة لنفسه مدة ايام  
حياته جاز ولو بشرط التولية لنفسه واجر المثل استحق على الاظهر  
لانه لم يقف على نفسه ومذهبه لا يصح شرطها لنفسه وفي جهة علمه  
ان لا يكون معصية ككتبة التورية والكنيسة وقرر ما وقفوه  
قبل المبعث حيث تقرر فيصح على الاغنياء اذ المرعى فيه التملك وفي  
وجه ولداه لا اذ المرعى فيه القرية وفي وجه يصح على اليهود والنصارى  
والفساق لما مر قلنا لا تضمنه الاعانة على الفسق ويدخل في المنفعة  
مبتدئهم لاني وجه وفي لفقها من حصل شيئا وان قل ويصح على الصوفى  
على الاظهر وهو المشتغل بالعبادة في اغلب الاوقات المعرض عن الدنيا  
ولا عبرة بلبس الخرق من شيخ ولا يصح على عمارة القبور لانه لا توافق الموقف  
لانهم صابرون الى البلى **الفصل الثاني** في شرايط الاول ان لا يعلق  
كالهبة ومذهبه جاز مستقبل ولا يقف على المنقطع الاول من يولد  
او مسجد يبنى فانه باطل على الاصح لانه لم يصادف متعلقا ومذهبه  
يصح وكذا ان رد البطن الاول اذ استحقاق غيره مشروط بانقرضه  
ولداه اذا وقف على معين ثم على المساكين فرد المعين لم يبطل في حقهم  
**الثاني** التابيد بان لا يكون موقفا لانه مقتضى الدوام فيصح منقطع  
الوسط والاخر حصول المقصود في الحال قيل لا لعدم التابيد جيب  
بان عدم تعيين المصرف لا يقتضي عدمه واذا انقطع بقي وقفا ويصرف  
الى فقراء اقربا الواقف رحما يومئذ لا قضاء له الدوام قيل وعند  
ومذهبه في قول الى الواقف ثم ورثته لعدم بقاء الموقوف عليه قلنا  
كندر هدى مكة ولم يقبل فقراؤها وفي وجه ولداه في رواية الى المساكين



لان سد خلتهم اهم اجيب بان الصدقة على الاقارب افضل لانها  
 صدقة وصلة فيقدم ولد البنت على الغم قيل **ولداه** الى اغنياء  
 اقاربها ايضا لاستواء الغنى وغيره قلنا الغرض منه غالبا حصول  
 الثواب **ولداه** في رواية الى مصالح المسلمين وكذا ان لم يسم مصرفا  
 ثم الى الفقراء وكذا ان لم يعرف اربابه ورده بطن الثاني ومذهبه  
 ان لم يعرف اربابه صرف الى المساكين **ولداه** لو وقف على مجهول ثم  
 على من يجوز صرف اليه وعلى عبد ثم على من يجوز عليه صرف اليه وفي  
 رواية الى ورثة الواقف واقرب عصبة الى ان يموت ثم الى من يجوز  
 الثالث الا لزام في بطل شرط الخيار ورجوعه وبيعه متى شاء كالصدقة  
 لا في مذهبه وتغيير المصروف على الاظهر لان وضعه على اللزوم فتغيره  
 يفضي الى نقصه وابدأ اخر ويتبع شرط ان لا يؤجر كغيره وفي وجه  
 لا لانه يستلزم الحجر على الموقوف عليه ووفر في وجه بين منعه مطلقا  
 وزيادة على مدة فلو خصص المسجد بطائفة كاصحاب الحديث اختصر  
 اتباعا لشرطه وقطعا للنزاع في اقامة الشعار وفي وجه لا لانه في معنى  
 التحرير بخلاف المدرسة والمقبرة الرابع بيان المصروف فلو اقتصر على  
 وقفت بطل كالهبة ومذهبهما لا كذا التصديق والوصية وحكمه  
 كمنقطع الاخر ووفر بانهما للمساكين غالبا بخلافه وعلى اثنين ثم على  
 الفقراء نصيب الميت للمخى اذا انقضاهما شرط استحقاقهم وفي وجه  
 لهم كما اذا ماتا وفي وجه الى الاقرب اليه كمنقطع الوسط ومذهبه  
 نصيبه بما يقسم كالاجرة والثمرة لهم دون خدمة عبد وسكنى دار  
**الباب الثاني** في احكامه وفيه فصلان الاول فيما يتعلق

باللفظ فيتبع شرطه فيما لا ينافيه كالسوية والتفضيل ويمنع من تصرف  
 قاذح فيه وفي غرض الواقف والواو للتشريك على السوية لانها المطلق  
 الجمع ولو زاد ما تناسلوا او بطن بعد بطن لانه يحمل على التميم ثم ولا على  
 فالاعلى والاول فالاول والاقرب فالاقرب للترتيب لانه مقتضى  
 اللفظ وتناول الولد الابن والبنت والخنثى لا الحمل قبل الوضع لانه لا  
 يسمى ولدا والمنفى ما لم يستلحقه والحافد لانه لا يطلق عليه حقيقة  
 وفي وجه **ولداه** في رواية نعم لقوله تعالى يا بني ادم وقوله تعالى يوصيكم  
 الله قلنا بطريق المجاز يجوز النفي واولاد الاولاد ولد البنت ايضا  
 ومذهبهما لان الولد يشملهما والذرية **ولداه** والعقب والنسل  
 لا في مذهبهما الحافد لقوله تعالى ومن ذريته داود وسليمان الى  
 قوله عيسى لا في من ينسب الى البنون والبنات الخنثى على الاظهر  
 لانه لا يخرج عنهما لاحدهما ومثل بنى تيمم لانات على الاظهر لانه  
 اسم القبيلة وعترته وعشيرته وفي وجه ذريته وعلى اولاده وبعد  
 انقراضهم والاحفاد للفقراء منقطع الوسط لانه لم يجعل للاحفاد  
 شيئا وفي وجه يستحقون اذا شرط انقراضهم قرينة الادخال قلنا  
 لا بل شرط استحقاق الفقراء وعلى الموالي مطلقا وله معتق وعتيق  
 صح ويقسم بينهما الاطلاق الاسم عليهما وفي وجه للمعتق لانه احق  
 بانعامه وفي وجه للعتيق لاطراد العرف بالاحسان اليه وفي وجه  
 بطل للاجمال وامتناع حمل اللفظ على المختلفين قلنا لا لجواز ارادة  
 معاني المشتركة عند الاطلاق فان وجد واحد حمل عليه وللقيد  
 بالوصف ينتفى الاستحقاق عند انتقائه ويعود بعوده كبنى الفقراء



وبنا في الارامل واذا تقدم على الجمل المعطوف بعضها على بعض او  
 تاخر بالواو والاستثناء يعود الى الكل اذا اصل الاشتراك المتعلقا  
**الفصل الثاني** فيما يتعلق بالمعنى والموقوف ينتقل الى الله تعالى  
 كالعتق قيل ولداه الى الموقوف عليه كالصدقة وقيل اليه ان عين  
 لاضافته اليه واستحقاقه المنفعة اجيب بانه لا يستلزه الملك  
 قيل ومذهب لم يزل عن الملك الواقف لانه لو زال لما اتبع شرط قلنا  
 ممنوع وجعل مسجد ومقبرة كالتحريم ومونة الموقوف مما شرط ثم  
 المنافع ثم بيت المال ثم الموقوف عليه لا الفطرة كالذي على المسجد  
 والعمارة من الاولين ثم لا تجب كالمالك الخالص ولو اندرس شرط  
 الواقف قسم بالتسوية اذا ترجح لبعض واذا اختلف ارباب فيه  
 روجع ويملك الموقوف عليه المنافع كالصوف والتمر والغصن الذي  
 يعتاد قطعه والولد كاللبن وفي وجه كولد الاضحية والمستولدة  
 والاولاد رح لتمام الحكم ولداه الولد كالا موم مذهب النتائج كالاصل  
 ويبيع ذكر لم يجز الى الضراب وما انقطع دمه ونسله ويشترى  
 به اناثا وبديل البضع وقيمة ولد حر بشبهة غيره وهو احق بالجلد  
 وعاد وقفا ان دبر على الاظهر وجاز ذبح الماكول حين يقطع عوته  
 فيشترى بثمن لحمه جنسه وقيل فعل فيه الحاکم برأه بالمصلحة لا  
 الوطى وعليه الحد كالواقف ولو وقفت عليه زوجته ارتفع النكاح  
 وجاز تزويجه على الاظهر كالموجة تحصينها لها ويزوجها القاضي  
 باذنه ويشترى ببذل ما لزم بالجناية ولو فمادون النفس مثله  
 ليقوم مقامه كالمرهون وان لم يف به فشققت لاشترى الامه بقيمة

161 العبد والضعيف بقيمة الكبير وبالعكس لاختلاف الغرض وان لم يجز  
 الطبخير والرجل من مكسرها فيؤخذ مغرفة وقصعة ثم يوقف على الاظهر  
 ليتعدى اليه حكم الوقف وما وجب بجنايته يفدى الوقف باقل الامير  
 لانه بالوقف منع بيعه كام الولد وفي وجه من بيت المال لانه ملكه  
 الله تعالى وان لم يبق فوات لان جف الشجر او قلعت الریح وينتفع به  
 لبقاء عين الوقف وفي وجه يصير ملكا للواقف وفي وجه للموقوف  
 عليه اذ الوقف منوط باسم الشجر وفي وجه ولد يباع ويشترى مثل  
 واستار الكعبة ان لم يبق فيها نفع وجمال تباع لمصالحها وكذا الخاتنة  
 حصير المسجد وجدعة المنكر وداره المنهدمة لمصالحه وكذا اشترى  
 الناظر والموهوب عند الحاجة لا ما يحتاج اليه كالأجر والطين لان  
 في حكمه ولداه لو خرب المسجد في موضع لا ينتفع به بيع وجعل في مكان  
 ينتفع به اذ لا نفع في بقاءه وكذا غيره قلنا لا انتفاع بالصلوة في العرة  
 ممكن لنا انه كالعتق اذ امن وعموم لاتباع ولا توهب ولا يورث و  
 للحاكم نقض المسجد المعطل في خرابان خاف اهل الفساد وان يعمر ينقضه  
 مسجد اخر وينقل وقفه على عمارة وكذا الرباط لا يبرأ وحوضا كالعكر  
 اذ لا يجوز تغيير هيئته الوقف الا اذا فرض الواقف الى راي المتولي  
 ولو تعطلت القنطرة باخراف الوادي جاز نقل وقفها الى اخرى وعلى  
 المسجد او عمارة يصرف الى السلم والمكاسن والمساحي لانها تحفظ العمارة  
 لا الى النقش والتزيق والذهن والحصير والامام والمؤذن لا اختصا  
 باحوال المصلين بخلاف القيم لانه يحفظ العمارة وعلى مصلحة الى الكل  
 لا الى الاولين لانهما منهيان وعلى بوزر جاز وضع جميع الليل اذ انتفع



به احد لانه انشط للمصلين و جاز للامام قلع شجر المسجد ولا يجوز  
 قسمة العقار الموقوف اذ فيه تغير شرط الواقف وحق من بعدهم و جاز  
 المهاياة **خاتمة** التولية لمن شرط لقضه عمره وان لم يشترطه فللحاكم  
 لتعلق حق الموقوف عليه ومن بعده وفي وجه للواقف للاستعانة  
 اجيب بان تصرفه كان للملك وقد زال وفي وجه للموقوف عليه المعيز  
 اذ النفع له اجيب بانه لاحظ له في الرقبة و شرط المتولى الامانة والكفاة  
 وان اختلفت احدهما نزع الحاكم وللواقف عزله ونصب غيره كالوكيل  
 لان جعل توليته شرطا و شرط الامرشد و اثبتته جماعة اشتركوا  
 بلا استقلال وعليه العارة والاجارة وتحصيل الربع وصرفه  
 في مصرفه و امثال امر الواقف وله اخذ ما شرطه واجرمه ان لم يشترط  
 في وجه لا اخذ مال الوقف ليضمن ولا ضم الضمان اليه واقراضه  
 كاقراض مال الطفل ولو اجر بالغبطة فزيد فلا يفسخ كبيع مال الطفل  
 فزيد في ثمنه وفي وجه يفسخ لظهور عدمها في المستقبل اجيب  
 بان طريقتها بعد لزوم غير مؤثر **كتاب الهبة** وهي تملك  
 من غير نام بلا عوض مندوبة لقوله عليه السلام تهادوا تحابوا وقوله  
 عليه السلام فان الهدية تذهب بالصغار ومن القريب والجار  
 افضل فان قصد عا ثواب الاخرة فصدق واكرام المتهب فهدية  
 وهبة الدين ممن عليه ابراء فلا يفتقر الى القبول ولا تصح من غيره  
 ومذهبه يصح ولا يحتقر القليل ولا يستنكف عنه لقوله عليه السلام  
 لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرستاة و ندب للمتهكل الدعاء ثم  
 للمتهك ويحرم على اهل الولاية هدية رعاياهم وفيه بابان الاول في اركانها

71  
 الاول الاجاب والقبول المتصل كالبيع لا في الهدية والصدقة على  
 الاظهر لانه عليه السلام واصحابه يتصرفون في الهدية دون لفظ  
 وكالزكاة فيكفي فيهما البعث والقبض بلا تعليق وتاقت كاعتراف  
 وجعلته لك عمرك او وهبته عمرك او ماعشت او ارقبتك او جعلته  
 لك رقبتي على الجدي لقوله عليه السلام من امر شينا او ارقبه فبيده  
 الميراث وان زاد ان مت عاد الى اولى وارثي ان مت وان مت قبلك  
 استقر عليك اذ الشرط لغو لانه ليس على المعمر وفي وجه بطلت لانه شرط  
 ما ينفي الملك **وعنده** الرقبة عارية لضمن اطلاق الانتفاع لنا القباة  
 على العمري ومذهبه التعير هبة المنفعة دون الرقبة فبالموت يرجع الى  
 المالك او وارثه والرقبة باطلة لنا الحديث لا جعلته عمري وحياتي  
 على الاظهر لخروجه عن اللفظ المعهود ولا وهبت عمر زيد او بعثت بلا  
 ثمن للمنافات **الثاني** العاقد شرطه في الواهب اهلية التبرع وفي  
 المتهب اهلية التملك **الثالث** الموهوب وهو ما جاز بيعه لا غير **وعنده**  
 لا تصح هبة المشاع الذي يقسم من غير شريكه ولا الارض بلا زرع وبالعكس  
 اذ القبض شرط وجوب القسمة يمنع منه فلا تصح هبة دار من اثنين  
 قلنا القياس على ما لم يقسم ولقوله عليه السلام لا بني بكر حين وهب  
 حمار وحش اقسمة ومذهبه جواز هبة المجهول فلا تصح هبة ما يباح  
 النفع به من النجاسات كالكلب وجلد الميتة كالبيع و فرق بانه لا عوض  
 هنا وفي وجه اختاره ولدا يصح لنقل الاختصاص كالوصية **ومذهبه**  
 تصح هبة الصوف على الغنم والاجنة في بطون الامتقات والمرهون  
 الرابع القبض والملك به لقوله عليه السلام لا تصح الهبة الا بحوزة مقبوضة



وقال الصديق فيما نحل الغايشة والان هو مال الوارث ومذهب  
 بالعقد ويتم بالعقد لقوله عليه السلام العايد في مته كالعايد في قبه  
 قلنا ذلك بعد القبض لاخذ عليه السلام ما اهدى الى النجاشي قبل  
 الوصول وبالقياص على الوقف وفرق بانه ينقل الملك الى الله تعالى  
 ولداه في رواية بالعقد في معين كالثوب والعبد قلنا منقوض بغيره  
 كقفيز ودرهم من صبرة وقيل بتوقف عليه الملك كالوصية **وعندك**  
 لو قبض بلا اذن في مجلسه ملك قلنا لا كما في غيره فالرواية قبله للواهب  
 واتلاف المتهب ليس بقبض بخلاف المشتري لانه مالك يستحقه فلو  
 مات او جن او اغنى عليه خبر وارثه وقيمة فلو مات واحد لم يجز للرسول  
 التسليم بلا اذن جديد **الباب الثاني** في احكامها **الاول** ندب  
 التسوية بين الاولاد في العطية لسلا يودى الى العقوق وفي وجه  
 ان يعطى المذكور مثل حظ الانثيين ولداه يجب بين كل وارث بحسب  
 ارثه كالميراث وفرق بانه يستحق بالفرض والتعصب لنا قوله عليه  
 السلام لو كنت مفضلا احدا للفضل البنات وكره تفضيل اصل  
 بعض الفروع فيها وبالعكس لقوله عليه السلام اتقوا الله واعدوا بين  
 اولادكم ولداه يجب الرجوع حينئذ لقوله فارجه قلنا امر استحب  
 لقصة الصديق الثاني للاصل الرجوع فقط الامن مكاتب فرعه  
 لرواية ابن عمر وابن عباس انه قال عليه السلام لا يحل لواهب ان يرجع  
 فيما وهب الا الوالد فيما وهب لولد كمن اتفق به من المستحقين على  
 الاظهر لثبوت نوبته قيل ومذهبهما الامن الحافذ لانه ليس بولد حقيقة  
 قلنا في منزلته كما في العتق والنفقة لدخوله قوله حرمت عليكم امهاتكم

160 وبناتكم ولداه لا للام في رواية اذ لا ولاية لها ومذهب ولداه في رواية  
 لا ان يرغب فيه بالموهوب احد لتعلق حق الغير قلنا غير متعلق به وفي  
 وجه ومذهبهما لا في الصدقة اذ المقصود الثواب قلنا الخبر عام وكره  
 ان عدل الامن منصر معين على المعصية **وعنده** لغير المحرم لا لاحد الزوجين  
 والمحرم ان لم يزد من زيادة متصلة او لم يخذ عوضا لقوله عليه السلام  
 الواهب احق بهبته مما لم يثبت قلنا رواية ابراهيم بن اسمعيل ضعيف  
 ومنقوض بالمحرم لنا قوله عليه السلام العايد في مته كالعايد في قبه  
**وعنده** لا يصح الا برضا او حكم الحاكم لنا القياص على الفسخ بخيار  
 الشرط ان بقي في ملكه بلا تعلق حق لانه زيادة متصلة لا حمل  
 حدث لانه متميز حدث في ملكه بلا امرش نقص وان اسقط او زوج  
 او دبر او علق العتق او زرع الارض او اجر او تخلل او عجز المكاتب او  
 انفك الرهن او صبغ والمتهب شريك بالصبغ وقصر او طعن او شج  
 او بنى وغرس وخبر كالعارية لان استولدا وافلس او تعلق لارث  
 بلا فداء لتعلق حق الغير او يذرفنت وتفرخ لانه استهلك او عاد الى  
 ملكه على الاظهر اذ ليس له نقض ملك ليس منه ولا للجدان وهب المتب  
 من ولد لانه غير واهب منه وفي وجه نعم لانه في ملك من له الرجوع  
 بنحو رجعت منجز اذ الفسخ لا يقبل التعليق وارتفعت واسترددت  
 ونقضها لا بالبيع والوقف والهبة والعتق والوطى والاتلاف والصبغ  
 والخلط على الاظهر لثبوت ملك الفرع لنفوذ تصرفاته فيلغو الاصل  
 ولداه للاب تملك مال ولد ان لم يحفف به ولم يعط ولدا اخر لا ماتعلقت  
 به حاجته لقوله عليه السلام انت ومالك لا بيبك قلنا محمول على النفقة



والاعفاف الثالث الهبة المطلقة لا تقتضي الثواب لانه لم يلزمه  
كالوصية قبل ومذهبه تقتضيه ان وهب الادنى للعرف ولقول عمر  
فهو رد على صاحبها ما لم يثبت عليها وهو قدر قيمة يوم القبض على الاظهر  
كالنكاح والمكاتب هدية الا اذا طلب رد الجواب عليه وكذا غيرها  
ان كان مما لا يرد عادة كقوارير ماء الورد والا فامانة لا تستعمل  
وجازتنا ولها منه بالعادة وحينئذ يكون كالمستعار وان عين  
المصرف كالصرف الى الحمام والعمامة تعين ان قصد تحصيله وما  
يجمع خادما الصوفية لهم مملوكة لانه ليس وليا وكيلا لا يلزمه الصرف  
اليهم الا بطريق المروء ولهم منعه منه **كتاب اللقطة** والاضر  
فيها ان رجلا سئل النبي عليه السلام فقال فاعرف عفاصها ووكاها  
ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها فذاك والافشائك بها قال  
وضالة الغنم فقال هي لك ولا خيك او للذئب قال مالك ولها  
معها سقاؤها وخذاؤها ترد الماء وتاكل الشجر حتى يلقاها هاربها  
وفيه بابان **الاول** في الالتقاط وهو اخذ المال الضايع للمحفظ او  
التملك ندب لمن وثق بامانته كالوديعة قيل يجب لان حرمة مال  
المسلم كحرمة دمه قلنا في الانلاقات ولقوله تعالى والمؤمنون و  
المؤمنات بعضهم اولياء بعض قيل وعند ان غلب على ظنه وكره  
في مذهبهما لقوله عليه السلام لا يايى الضالة الاضال قلنا محمول  
على ضوال الكبار في الصحراء لئلا ان عليه السلام فليشهد عليها قلنا  
امر استحباب لم ينكر على علي وابي والاشهاد عليه لعدم امره عليه السلام  
في الحديث به ولانه غير واجب في الامانة قيل وعنده يجب لقوله عليه

السلام فليشهد عليها قلنا امر استحباب والا لما خبر بين الواحد  
والاثنين يذكر بعض الاوصاف ليكون فيه فائدة وفي وجه يذكر  
كلها ليشهد الشهود ان مات وفي وجه بلا ذكر شئ لئلا يدعي الشاهد  
او يواطى كاذبا قلنا في البعض لا وهنا امران **الاول** جاز للحر ولو بعضا  
ومكاتبها وفاسقا وذنوبيا وصبييا ومجنونا وسفيا قيل وريهما جاز  
للعبد كالاتحاط قلنا ليس من اهل الامانة والتملك وضمان ما ينقط  
بلا اذن وعلم سيده متعلق برقبته كالمغصوب وبذمة سيد المستوفى  
والاخذ منه التقاط مسقط لانه ضايع في يده واهله نايب المالك  
وكذا تقرير السيد في يده ان كان امينا والامعذ كما له فيتعلق بكل  
امواله ووقدم صاحبه في العبد على الغرماء ولا يصح تعريضه وتملكه  
بلا اذن على الاظهر كالشري وما التقطه من البعض مشترك ان لم يكن  
مهاياة والافلين وقع الالتقاط في نوبته على الاظهر وكره للفاسق  
وينزع القاضى منه ومن الذمى ويضع عند عدل لا على ربهما ويضم  
مشرفا في التعريف لئلا يخون قيل لانه اهل التملك بل يقتصر على  
مشرف والولى من غير مكلف وسفيه ويعرف لتملكه حيث يجوز  
الاستقراض له لانه مثله ويصح تعريف السفيه وراجع الحاكم  
ليبيع جزء اللقطة لمؤنة التعريف وان قصر ضمن كتقصيره بانزاع  
ما احتطب ولا فغير المكلف ان تلف لا ان اتلف على الاظهر كالوديعة  
**الثاني** الملقوط فاضاع بسقوط او غفلة معرض للضياع في دار  
دار الاسلام والحرب وفيها مسلم كدفين بضرب الجاهلية جاز لقطه  
لارقيق مميز في وقت امن لانه يستدل الى سيده لا في وجهه في حيوان



يتمتع من صفات السباع للاحاد فيه او التملك لاجارية يجعل له على الاصح  
 او وجد في مملوكة او حرمة مكة **وعندهم** يملك لعموم قوله عليه السلام  
 والافشائك قلنا مخصوص بقوله لا تحل لقطتها الا لمنشداى على الدوام  
 والا فلا تخصيص او حيوان يتمتع من صفات السباع كالخمار في الضحراء  
 في زمن امن وجاز **عنده** لنا قوله عليه السلام مالك ومعها سقاوما  
 ولداه لا لغير الامام مطلقا وضمن بقيمته مرتين ان كتمه وقيل في العرا  
 ايضا وفرق بان الايدي الخائنة تمتد اليه واحدا للخيانة والاولى  
 فيما لا يتمتع الامساك ثم البيع ثم الاكل في الماكول لا في العرا على  
 الاصح ان السهولة البيع وليفق باذن الحاكم ليرجع ثم يشهد وباع مستقلا  
 وان كان فباذنه على الاظهر وما يتسارع اليه الفساد باع او اكل  
 بالقياس على الغنم وان امكن تخفيفه جفف اذا كان الغبطة في بيعه  
 رطبا وباع ما يجفف به الباقي وجاز التقاط الكلب للاختصاص على الاصح  
**الباب الثاني** في اركانها **الاول** هي امانة ابداء كتمها لو باع الحاكم  
 ويجب عليه القبول ان رفعت اليه لان يده للمالك ولو بعد مضي مدة  
 التعريف لا ان اخذ للخيانة او تملك وفي وجه مضمونة بعد المدة وقبل  
 التملك لانه حمسك لنفسه اجيب بالمنع لاحتمال تغيير القصد الى  
 الحفظ ولا تاثير لقصد ها بعد الاخذ كالوديعة وفي وجه تصوير  
 مضمونة اذنية عدم الخيانة سبب الامانة والمودع امين كالوكيل  
 اجيب ابتداء والملتقط امين **الشرع الثاني** التعريف يجب لمتنول  
 قليل لا في مذهبه وهو ما يظن ان فاقده لا يكثر اسفه غالبا وفي وجه  
 وعنده دون نصاب السرقة وفي وجه دينار فدونه لقصة على قدر

ما يغلب على الظن اعراض مالكه وفي وجه سنة لعموم الخبر اجيب  
 بأنه لا يدور على طلبه سنة ولكن سنة **وعنده** مدته يغلب على  
 الظن اعراض صاحبه لا للحفظ لانه شرط التملك وفي وجه ختاره  
**ومذهبه** بما يجب لعموم الامر ولان كتمان موقوف على المالك ولو متفرقة  
 لتناول الاسم كذا في صوم سنة وفي وجه متصلة لتظهر فائدة بلا  
 فور لمطلق الامر وفي وجه ولداه عليه اذ وجد ان المالك اقرب ابتداء  
 في بلد في مجتمع الناس وموضع وجد فيه ويحرم في المسجد لقوله عليه  
 السلام لا رذها الله فان المساجد لم ينبت هذا المسجد حرام على الاظهر  
 للعرف ولانه مجتمع الناس وفي اي بلد شاء ان وجد في ضحراء وينبغي  
 ان يعرف الملتقط الا الوعاء والوكاء والجانس والقدر والوصف يتميز  
 عن ماله وندب ان تكتب وذكر بعض الاوصاف في التعريف وعليه  
 مومته ولو ظهر المالك ان قلنا بلزومه للحفظ فيراجع الحاكم ليودي  
 من بيت المال او يستقرض او بامر بهما ليرجع **الثالث** جواز التملك  
 بعد التعريف **اللداه** لغير نقد في رواية **ولا عنه** للغنى لكن ان شاء  
 تصدق فيمضي صاحبها وله ثوابها وغرم الملتقط او الفقير **لنا** قوله  
 عليه السلام لا يبي فاستمتع بها وكان موسرا وقوله عليه السلام  
 والافشائك بها من غير فرق بخو تملك لانه تملك من مال غيره ببدل  
 وفي وجه **ولداه** يدخل في ملكه قهرا كالميراث لقوله عليه السلام  
 فهي لك قلنا بعد التملك باللفظ وفي وجه بقصد **الرابع** وجوب  
 ردها بالزوايد ان قام الطالب البينة وفي وجه يكفي بعدل العسر  
 اقامتها ولو بعد كالمستقرض بزوايد متصلة وارش نقص بعد



وجاز ان وصف صدقه وفي وجد ومذهبها واجب لغير إقامة البينة  
عليها وقوله عليه السلام فادفعها اليه قلنا محمول على الجواز لقوله  
عليه السلام البينة على المدعى فلو دفع الى الواصف ثم بين اخر حوله  
اليه فان كانت تالفه غرم من شاء والقرار على الواصف ولو النقط  
اخر فعليه رده على الاول لتعلق حقه ولا مثلها وقيمتها يوم التلاذ  
ان تلفت **كتاب اللقيط** وهي صبي منبوز لا كافل ولو مسمى  
الاقتاره الى التربية وفيه بابان **الاول** في التقاطه وهو حضانه  
فرض كفاية لانها من التعاون المأمور ولا نقاذه من الهالك وعند  
ندين ان يغلب على الظن ضياعه ويجب الاشهاد عليه ولداه ندين  
في رواية وعلى مامعه خوفا من الاسترقاق التملك وجوازهم لمكلف  
رشيد عدل اذا الفاسق لا ياتمه الشرع حر لا بعض ولو في نوبته  
على الاظهر لانه لا يتفرغ لحضانه بعدها ولقط القن والمكاتب  
بازن السيد لقطه مسلم اذا كافر لا يلى امر مسلم وجاز للكافر لقطه  
كافر ويبحث عن ظاهر العدالة ويمنع من السفه حتى يتحقق ولو زعم  
قدم الاسبق اخذ ثم الغنى لانه اقدر على التربية لانه اكثر مالا و  
ظاهر العدالة ثم بالقرعة وقبل الاخذ سلم الحاكم الى من راي حتى  
غيرهما اذا لاحق لهما قبل ولا ينقل من بلدة الى قرية ومنها الى بادية  
اذا فيه تضيق المعيشة وتغير الجبله وجاز العكس ومن كل الى مثله  
لقارنهما وينفق الملتقط من ماله العام كما لو وقف على اللقطاء والخاص  
كدار وخيمة وجد فيها والموضوع فوقه ونحته والدابة المشدودة  
به او بيد عنانها لا المدفون تحته كما لو قعد بالغ عليه وفي وجب منه

موله ان وجد رقعة انه له للقرينة قلنا منقوض بوجدانها بالبعد  
بالقاضي ثم الاشهاد والاضمن ثم الحاكم من بيت المال على اللقطة  
غير بالارجوع على الاصح ثم يستقرض عليه من اغنيا الموضع قيل  
لينفقوا بالارجوع كالفقير المجنون والزمن وفرق بانه قد يكون له  
مال ويستقل بحفظ ماله ليحفظه لا بالمخاصمة ولو تبرم سلمه الى  
القاضي **الباب الثاني** في احكامه **الاول** يحكم باسلامه بتبعية الدار  
بان وجد حيث سكن مسلم ولو تاجرا او اسيرا تغلبا للاسلام ودينه  
فوق ثلاثة ولداه في رواية ان وجد في دار الكفر كافر ولا فيجعل  
من خير المسائل ان اختلف ثمه ولحق الذمي ان يستلحقه وتبعه في دينه  
ان اقام بيته والا فلا على الاصح اذا لا تبطله بمجرده دعواه وباسلام  
الصبي والبالغ المجنون وان بلغ ثم رجن بتبعية احد اصوله ولو  
ابعد مع الاقرب الكافر لوجود السبب في مذهبه بتبعية الام و  
الساجي اذا سباه منفردا عن ابويه في عسكر لانه صار تحت ولايته  
ومعرب الكفر بعد ان صار مكلفا مرتد على الاصح كن اسلم بنفسه  
وتابع الدار اصلي لضعف تبعيته قليل ورايها مرتد كتابع الساجي الثاني  
انه حرم ماله بيشترقه اذا اصل الحرية فارش المسلم في بيت المال  
لانه عاقلته وارثه له ونقص من قاتله لانه مسلم قيل لا اذا  
مستحقه عامة المسلمين وفيهم غير مكلف اجيب بالمنع فانه جهة  
الاسلام فالامام يستوفيه لان له استفتاء قصاص من لا وارث  
له على الاصح وباخذ الذية بالمصلحة لا ان بلغ ولم يظهر فنجب ومن  
قاطعه الامام لانه قد يري بالتشفي والعفو ويحد قاذفه على الاصح



الثالث نسبه يثبت من مستحقه لعسر البينة عليه لا من زوجته ان  
انكرت ولادة على الاظهر لجواز كونه من غيرها قبل لا من العبد ان كذبه  
السيد لتضرره بانقطاع الولاء قلنا غير معتبر كما اذا استلحق العتق  
وعنده الحر والمسلم اولى من العبد والذمى دفعا للضرر عنه قلنا لا  
مزيد لاجد في النسب لا من المرأة بل ابينة وفي وجهه وعند ولداه في  
رواية يثبت كالرجل وفرق بان اقامتها على الولادة غير ممكنة من طريق  
المشاهدة وفي وجهه ولداه ان لم تكن ذات زوج لعدم خوف الخوف  
وبينة متعرضة لحقه لا ان لم تعرض لفراشه على الاظهر وندب  
ان يقال للملقط من اين هو لك اذ ربما يتوهم ان الالتقاط يفيد النسب  
ولو ندعى اثنان حكم بالبينة لا باليد لانها لا تدل عليه بخلاف  
الحضانة ثم بالقاي فخلا فانه وتساقطت البينتان كما في الملك ولا  
ترجح باليد بخلافه لانها تدل عليه وقيل يستعملان بالتوقف وقيل  
بالقسمة وقيل بالقرعة قلنا اضرار للطفل للقرعة والقسمة فيه ولداه  
ان الحق بهما الحق لان عمر شارك بينهما قلنا الشراكة متمنعة وعند  
اذا وصف احدهما بعلامة في جسده فهو اولى لان علمه به دليل صدق  
قلنا لا اذ لا يراه الاجنبى ثم بميل طبعه ان يبلغ ثم ولد ان مات قبل  
فان الحق بواحد ثم باخر لم ينقل اليه اذ الاجتهاد لا ينقص به الحكم  
وعنده اذا لم يصف احدهما فهو ابناهما لا استوائهما الرابع تثبت رقية  
من لا تعلم حرته بدعوى صاحب اليه تعويلا على الظاهر لا بلفظ على  
الاصح اذ اصل الحرية قبل تثبت كاللقطة وفرق بان ملكيتها محققة  
ومجد بالغ ولو ميز منكر فيحلف المدعى وجوبا او بلغ فادعى الحرية

او اقر لغير الحكم بالرقية فلا ترفع الابينة او بحجة متعرضة للنسب  
كان ولدته امته اذ الحكم بالرقى خطير فلعل الشاهد توهم سبب الملك  
ولم يكن او عول ظاهرا ليد قتل ولداه لا متعرضة كما في الاموال فمن  
راى صغيرا في يد شخص يستخدمه جاز ان يشهد بالملك ان سمع ومن  
الناس انه عبه او باقراره ان لم يقر قبله بحرية لتاكدها باقراره  
ولا برق لغيره ولو كذب ثم صدق لبثت حرته بالتكذيب ويؤثر  
في كل حكم لا في تصرف سابق يضر بالغير لانه لا يواخذ باقراره كالاقرار  
على نفسه وغيره قيل ولداه في رواية في الكل لانه فرغ الرقية وعدم  
لتمه قلنا حيث لم يضر بالغير فيحكم بصحة التصرف قبله وببقاء كاخ  
المقرة وتسلم كالحرة وبحرية ولد سبق علوقه بلا قيمة وللسيد اقل  
المسمى ومهر مثلها امة اذ السيد لا يدعى اكثر منه والزوج لم يلزمه  
اكثر من المسمى وتعد للحياة عدة الحراير ولو وجبت بعد الاقرار لانها  
من مقتضى النكاح السابق ولل وفاة عدة الاماء لعدم تضرر الزوج به  
بانقاصها فانها حق الله وبانفساخ نكاح المرقوع عليه نصف المسمى  
وجميعه ان دخل بها فيودي من كسبه ومما في يده وكذا ديونه والفاضل  
من المال للمقر له ومن الدين في ذمته ويقص منه بالعبد وتعلق الامر  
برقبته على الاصح وان جنى عليه فالمقر له الاقل من الدية والقيمة كتاب  
الفرايض وهي قسمة الموارث والاصل فيها قوله تعالى يوصيكم الله في  
اولادكم الايزه وقوله عليه السلام تعلموا الفرايض ببدء بحق تعلق بعين  
بقدر المتعلق كسكنى المعتدة والدين بالمرهون والامرث بالجاني والرجوع  
بالبيع اذ امات المشتري مفلسا ثم مؤن تجهيزه بلا نفقة وتبذير ثم قضا



دينه والتركه كالمهرهون على الاصح فلا ينفذ تصرف الوارث قبله وان قل  
وجهل وان لزم الميت دين بعده كذبيبة ترد في بير عدوان وامتنع من  
الاداء فنسخ ثم وصاياه من ثلث الباقي ثم لورثته وفيه ابواب الاول  
في انساب الارث والورثه وهي النسب والنكاح والولاء وجهه الاملا  
حيث صرف الى بيت المال عند عدم ذى فرض مستغرق وعصبة ان وجد  
منضبطا بوجود امام عادل بشرط يورثه المسلمون بالعصبة على الامر  
كما يتحملون العقل ولقوله عليه السلام انا وارث من لا وارث له ثم يرد  
على ذوى الفروض النسبية ثم ذوى الارحام ورايها بيت المال مؤخر  
عنهما لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض قلنا محمول على  
الورثة بقدر ارثهم لانه عليه السلام استخار الله تعالى فانزل الله تعالى لا يرث  
للعمة والحالة وفي وجه ان لم ينضبط فلا يصرف اليهما اذ الحق للمسلمين  
فلا يسقط بعدم نايهم فان كان في نيا مدين صرف الى قاض بشرط القضاء  
ما ذون في تصرف الى المصالح وان لم يؤذن فيصرف اليه او صرف هو  
اليها والا فيصرف الامين ويفضي العجب من يفتي بتورث بيت المال في  
هذه الزمان مع علمه بحاله ما ذاك الا لعدم تعقله اياه ولعدم ديانته  
نفوذ بالله من تسويل الشيطان وعند يقدّم مولى الموالات لقوله  
تعالى والذين عقدت ايمانكم فاقومهم نصيبهم قلنا منسوخ ثم المقرنه  
بالنسب على الغير ثم الموصى له بجميع ماله على بيت الله وفيه ابحاث الاول  
اصحاب الفروض من له سهم مقدرو هي سنة النصف للزوج بفقد الوالد  
وولد الابن ولبنات بنت ابن واخت من الابوين والاب والربع للزوج  
بالولد وولد الابن ولزوجة واكثر يفقداهما والثلث لمن باحدهما ويرث

174 الزوجان في عذبة الرجعية لبقاء العلقه قبل ولده البتة في مرض الموت  
بغير سؤلها ترث قبل العدة ومذهبهم وبعدها ولو بالتامسها لانه متمم  
في الطلاق فيحكم بنفيض مقصوده كالقتل قلنا كيف وقد ارتفع السبب  
ولان عثمان ورث امرأة عبد الرحمن قلنا معارض بانكار لزيد والثالث  
لبنتين او لبنتي ابن واختين لابوين اولاب فصاعدا والثلث لولدى ام  
فصاعدا اولها بفقد الولد وولد الابن وكثرة اخوة وللمجد كما سيجي ولها  
ثلث ما يبق في زوجة او زوج وابوين لانفاق الضحان حين حكم عمر  
والسك للاب بالولد وولد الابن وللمجد باحدهما والام تمنع الثلث  
ولقربى بنات الابن المدلية بذكر بنت او بقربى منهن ولاخت من الاب  
باخت من الابوين ولو واحد من ولدا لام ونجدة واكثر لقصة ابي بكر  
وعمر لا فاسدة مدلية بذكر بين اثنين نسوي بين ذات جهة وجهتين  
كأم ام الاب وام ام الام وهي ايضا ام اب الاب ولدها ثلثة لذات  
قربتين لنا انها واحدة فلا ترث بفرضين كغيرها قبل ومذهبهم ام اب  
الاب وام من فوقه لا ترث ولدها لا ترث التي يقع في نسبها ثلاثة ابناء  
الثاني في العصبة من يرث الكل ان لم يوجد ذو فرض والباقي معه  
قال عليه السلام الحقوا الفرائض باهلها فما ابققت لفرائض فالاولى  
عصبة ذكر والعصبة اما بنفسه كالابن او بغيره كالبنات به وبنت  
الابن بابن ابن في درجتها واسفل منها ان لم يكن لها فرض والاخت لا  
من الام بالاخ المساوي في الجهة وبالبنت لقوله عليه السلام اجعلوا  
الاخوات مع البنات عصبة وبالمجد لا في الاكدرية زوج وام وجد  
واخت لابوين اولاب في حساب الزوج والام فرض لها النصف اذ



التعصيب للمقاسمة لانه كالاخ فحيث لا مقاسمة فتصح من ٢٧ واذا  
اجتمع الذكر بالانثى فله مثل حظ الانثيين وقدم الابن ثم ابنته وان  
اسفل ثم الاب ثم ابوه وان علا وولد ثم الاخ من الابوين والعصبة  
في الشركة زوج وام او جدة وولدى اميرت من جهة الام فان عمر  
شاركه حين قال وهب ان ابانا كان حمارا لسانا من ام قيل ورايهما  
لا اذ لم يبق شيء من الفريضة ثم الاب ثم ابن الاخ منهما ثم من الاب ثم  
العم منهما ثم منه ثم من ابن العم منهما ثم منه ثم عم الاب كذا ثم ابنته ثم  
عم الجدة كذا ثم ابنته كذا ثم المعتق ولو بالعوض كالكتابة والبيع منه لقوله  
عليه السلام الولاء لمن اعتق ثم عصبة بنفسه بترتيب الارث لو مات  
المعتق يوم موت العتيق في دينه لقوله عليه السلام الولاء لحمه  
لحمه النسب لقوله عليه السلام ليس للنساء من الولاء الا ما اعتق  
الحديث ولداه لاب المعتق او جده بالابن وابنته السدس كما في النسب  
وفرق بان ذلك من جهة الارث وقدم اخوه وابنته وعمه على جدة اذ  
النبوة اقوى في العصوبة وعند الجدة ولداه جده واخوه مستاويان  
كالنسب وابن عمه الذي هو اخ له لامه على اخز على الاصح بخلاف  
النسب ثم معتق المعتق ثم عصبة كذا وهلم جرا ثم معتق اصل من  
مس الرق احد ابائه دونه اذ المنعم عليه منعم على الفرع فالذي ابوه  
حرا الاصل لا ولاء عليه لموا الى الامر على الاظهر اذ الحرية الاصلية اولى  
بالدفع ثم عصبة وتجزئة الاب ولا غيره مقررا لانه تلوا  
النسب وهو الى الالباء وفي وجهه ورايهما اعتق الجدة برق الاب لا بحر  
اذا الاصل بقاءه لنا انه كالا ب ويقدم جهة الاقرب فاقر ب كل معتق

١٧٥  
لاب على معتق الجدة ثم ذكر كل معتق اب الاب على معتق ام الام ومعتق  
اب الاب على معتق ام الاب فلو اشترى اخ واخت اباهما فلها من تركه  
الاب بعد موت الاخ بالولاء ثلاثة اثمانها والنصف بالبنية ومن تركه  
عنيقة ثلاثة ارباعها ومن تركه الاخ الربع بالولاء والنصف بالفرض  
لانها معتقة نصف ابية فلو اشترت اخت الاب والاخرى الام فلكل  
ولاء على الاخرى فلو اشترتا الام وهي باجني اباهما واعتقاه فلاحدهما  
بعد موت الابوين النصف بالفرضية والسدس بالولاء ولا جني الثلث  
اذا يحصل له ضعف حاصلها في كل دور ثم بيت المال ثم الرد ثم دوا  
الرحم الثالث في مقاسمة الجدة وهو بالاعيان والعلات كاخ وعنده  
هو حاجتهم لانه اقوى فان الابن لا يسقطه قلنا يسقط عن العصبة  
وتدخل العلات بالاعيان وان لم ترث وله الخير من المقاسمة ان كانوا  
دون مثليه وثلث الجميع ان زادوا عليه بلا ذى فرض ومعد الخير  
منها كامر وزوجة وجد وتسع اخوات فن ٢٥ وثلث ما يبق كجد وخت  
منهما وعشر من الاب وست جدات فن ١٨ وسدس الجميع كبنات وزوجة  
وجد تسع اخوات فن ٢١ ثم للاخت منهما الى النصف والباقي للعلات  
كجد واخت منهما واختين منه فن ٢٥ وان لم يبق فيسقطون كجد  
واختين منهما واخ منه ولهما الى الثلثين ولا يفضل شيء كجد واختين  
منهما واخت منه فن ١٥ وان لم يبق السدس بعال المسئلة كجد وخت  
وبنتين وزوج الزابع في اجتماع جهتي ارث في واحد فيرث بفرض  
وتعصيب فيما امكن في الاسلام كزوج هو ابن عم او معتق وابن عم  
احدهما اخ من الام ولا يقدم على ابن عم اخر وان منع فرفضه اذ القرابة



غير متجانسة بخلاف الاخ منهما وبفرض اقوى في فرضين بشبهة او  
نكاح في فرضين بشبهة او نكاح مجوس اى ما يجب كينت هي اخت لاب  
او حجب اقل كام ام هي اخت لاب وان حجب الاقوى فبالا ضعف كام ام  
هي اخت لاب بام وفي وجه ورايهما ترث بقرايتين لو كانتا في شخصين  
لو رثا كينت هي اخت لاب بالقياس على ابن عم هو اخ من الام قلت معارض  
بالاخ من الابوين و فرق بامكان اجتماعهما شرعا كالاب بالبت  
**الحاصل** في كيفية ارث ذى الرحم وهو كل قريب ليس بذى فرض وعصبة  
وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن والجدة والجدة الفاسدان واولاد  
الاخوات وبنات الاخوة وبنوة الاخت من الام وبنات الاعمام والعما  
والاخوال والخالات ومن يدلى بهم فيرث كل صنف كن يدلى به الى  
الميت الا ان العمومة كالابوة بنات الاعمام والعما والخولة كالامومة  
قدم الاسبق الى الوارث من اى جهة ثم قدر المشبه به وارثا وقسم  
نصيب كل على من شابهه كارثه منه الا انه يسوى بين اولاد الام  
كابن وبنت من اخت منه وابام وابن وبنت اخ لام وبنت اخت منهما  
فتصح من ٣ بنت بنت وابن بنت النصف للاولى والاخر بينهما اثلاثا  
ابن بنت وبنت بنت ابن للاولى ثلاثة بنات بنت اخرى الثلث له  
والثلث لها والثلث لهن بنت بنت وبنت بنت ابن للاولى ثلاثة  
الارباع والربع للثانية ثلاث بنات اخوة متفرقين السدس لبنت  
الاخ من الام والباقي لبنته منهما ثلاث بنات وبنى اخوات متفرقات  
فتصح من ٥ ولو اجتمعوا من ٣ ابام الام وابام الاب فالتركة بينهما  
بالسوية ثلاث اخوال متفرقين فالسدس لخال الام والباقي لخال

١٢١  
الابوين ثلاث خالات متفرقات فالتركة بينهما على خمسة وان اجتمعوا  
فلثاها لخال والخالة منهما للذكر مثل حظ الانثيين وثلثها لهما من الام  
كذلك وفي وجه بالسوية ثلاثة اخوال متفرقين وثلاثة عمات  
ثلثها على ستة لخال من الام سهم والباقي لابوين وثلثها على خمسة  
لالبوين ثلاثة ولكل واحد بنت بنت وبنت اخت وعم من الام او عم  
فالنصف للاولى والباقي للابوين للعم او العمة ولا شئ لبنت الاخت  
اذا العمومة كالابوة فيقدم العم والعما على بنات الاخوة والاخوال  
والخالات على عم وعماها وفي وجه وعند يرث بالقرابة فيقدم لصف  
الاول ثم الثانى ثم الثالث ثم الرابع قدم الاقرب فالاقرب ثم لاسبق  
الى الوارث ثم المدلى بقرابة الابوين ثم لاب الباب الثانى في موافق الارث  
والشك فيه وفيه فصول الاول في موافق في نفسه وهي اربعة الاول  
اختلاف الدين بالاسلام والكفر فلا يرث كافر من مسلم وبالعكس  
لقوله عليه السلام لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ومن  
اسلم قبل قسمة التركة لساعوم الخبر ويرث اليهودى من النصارى وبالعكس  
اذا الكفر ملء واحدة لافى مذهبهما لقوله عليه السلام لا يرث  
اهل ملتين قلتنا محمول على الاسلام والكفر الذمى من الحربى على الاخ  
لعدم الموالاة بينهما والمعاهد والمستامن كالذمى على الاظهر لانهما  
معصومان ولداده يرث الذمى المستامن والحربى وبالعكس والمرئد  
لا يرث ولا يرث عنه وعنه يرث المسلم ما اكتسبه لنا القياس على  
ما اكتسبه الردة ومذهبه يرث المسلم من الرندى وعند اختلاف  
الدائر الدار مانع فلا يرث الذمى من المعاهد وبالعكس لانه لم يسكن



دار الاسلام قلنا العصمة كافية الثانية فلا يرث الرقيق اذ تمليكك متعذر  
وكذا تورث سيدة لانه اجنبي عن الميت ولداه يرث ان عتق قبل  
القسمة ولا المكاتب لانه يعود الى سيد ان عجز ولا يرث عنه ولا من  
بعضه الى حر لئلا يلزم تورثا لسيدا اذ تورثه وحده متعذر ولداه  
يرث بقدر الحرية لقوله عليه السلام يرث ويورث قلنا غير ثابت ويورث  
عنه وعندهما لا كما لا يرث قلنا منقوض بان العمة لا ترث ويرث ابن الاخ  
منها ولا شئ للمالك على الاظهر لانه سبب بعض لا يعلق به **الثالث**  
القتل لقوله عليه السلام ليس للقاتل الميراث ومذهب يرث قاتل الخطا  
الامن الذية اذ لا نعمة لنا عموم قوله عليه السلام لا ميراث للقاتل  
ورايهما كل قتل لا يوجب القصاص والذية والكفارة لا يمنع لنا عموم  
قوله عليه السلام لا يرث القاتل شيئا قبل واختاره ما لا يجوز تركه كالزعم  
لا يمنع لانه واجب عليه قبل قتل الصايد والباغي ايضا الرابع عدم  
العلم بتاخر موت احد المتوارثين معين كما لو غرقا او ماتا في غربة او تحت  
هدم فلا يرث واحد كالجنتين الميت المنفصل بعد موت مورثه ولداه  
يرث كل تليد مال الاخر لئلا لو ورث لزم الخطا لانهما ان ماتا معا  
لزم تورث ميت عنه ومرتب الزم تورث من مات او لا عن المناخر ولا  
يرث المنفي بالعان ولا ولد الزنا من الاب وقرابته لعدم النسب  
بخلاف الام وقرابته **الفصل الثاني** في حجب الحرمان من كان ادلاه الى  
الميت بنفسه لا يحجب وبغضه يحجب لا ولد الام ولداه لا ام الاب به لنا  
ان ادلاها بعصبة فلا ترث كالجدة بالاب **وعنده** وبالعكس بالقياس على  
الطرد وفرق بان الاب لا يتجهما فهي اولى وولد الابن بابن اعل وبنته

بنتين على ما لم تعصب والاخ والاخت بالاب والابن وابنه والعم  
معصبة من الابوين والاخت من الاب باختين منهما ان لم تعصب  
الاخفاف بالجدة وولد الابن وابن الاخ بالجدة والاخ وحاجبه وكذا  
قياس ترتيب العصبات والعصبة بدوى فروض مستغرقة ومن لا  
يرث لا يحجب الا في المعادة واخوين وابوين وجد وام ولديها او ولدا  
وولداها اولة وام واخ لها باخ له وزوج وام واخت لها باخ له وتورث  
نفعه الى الحاجب غير لازم فلام الام بالاب وامه السندس على الاظهر  
لانها تستحقه منفردة ويستوى الاخ لاب والجدة باخ لام **الفصل**  
**الثالث** في الشك في الارث وهو اربعة الاول الشك في بقاء المفقود  
والاسير المنقطع خبره فلا يقسم ماله حتى تمضي مدة تغلب على ظن  
الحاكم انه لا يعيش اكثر منها **عنده** حتى اذا لم يبق من اقربائه احد وفي  
رواية مائة وعشرين سنة ومذهب سبعون ولداه اربع سنين  
ان غلب هلاكه في سفره مكن فقد في طريق الحج وتسعون سنة ان لم  
يغلب كالناجر والسايع وقبل ذلك وقف نصيبهما بالاسوء احتياطا  
وفي وجه تقدري حياته اذا اصل بقاءه وفي وجه موته اذا استحقاق  
الحاضرين معلوم فلو ماتت عن زوج واختين منهما مفقود ففتح  
فيوقف **الثاني** الشك في النسب كالمحتاج الى القايف وحكمه كالمفقود  
**الثالث** الشك في الوجود كالحمل فيرث ان انفصل جيا بان فتح طرفه  
او تشاوب لان اختلج اعضاؤه لزم يمكن وجوده عند الموت **ومثله**  
لان لم يستهل المفهوم قول عليه السلام اذا استهل المولود ورث قلنا  
المراد علامة وجود الحياة فكل ما دل على حياة مستقرة بمنزلة وذكره



عليه السلام بناء على الغالب وعنده ان حرج اكثره ثم مات وورث  
فيوقف نصيبه وان ورث بتقدير كالمومات عن زوج واخت منهما  
وامراة حامل بالاسوء ولا ضبط لعدده ولداه نصيب ولدين به  
وفي وجهه وعندهما اربعة وعندك في رواية واحد لنا وجد عشر  
ابنا باربعة ابطن لشيخ باليمن وكيس بالانبار فيه اثنا عشر ولدا فنز  
زوجة حامل وابوين صرف اليهما ثمن عايل واليهما سدسان كذا  
لاحتمال كونه بنتين فتصح من ٢١٦ الرابع الشك في الذكورة والاثرة  
كالحمل وعنده صرف اليه نصيبه بالاسوء والباقي الى الواضحين  
لثبوت استحقاقهم قلنا لامعه ومذهبها نصف نصيب ذكروا  
قلنا ليس بنصيبه قطعاً لانه اما اقل او اكثر لنا انا نتوقف فيما نتردد  
فيه فلو مات عن ابنين وخنثى تصح من ١٤ ويوقف ٢ ويتعدد التقدير  
بتعدد الخناثي بزيادة واحد والطريق في تصحيح هذه الصور ان تصح  
على تقدير فيقسم احد المتماثلين واكثر المتداحلين وحاصل ضرب  
احدهما في وقف الاخر او في كل على تقدير فمن كان له شيء منه يضرب  
في اخر او في وقفه وبالعكس فيعطى كل وارث ما هو في وقف الاخر  
الاقل ويوقف الباقي مات عن اربعة اولاد خناثي واخ فالتقدير خمس  
من ٤٢ وعن اختين منهما وام وزوجة واخ منهما مفقود من ٢١٦  
ويوقف ٢٢ وعن بنت وخنثى من ١٨ الباب الثالث في اصول الخنا  
وفيه فصول الاول كل عددين تساويا فتماثلان والا فاما عدد ذلك  
فتوافقان وواحد فتباينان فاصل المسئلة عدد الورثة ان لم يكن  
دو فرض وقدر كل ذكر انشبين ان وجدوا وان كان مخرج فرضه وهو

العدد الذي واحد ذلك فان اختلف الفرضان فصاعدا وتاخلا  
فالاكثر كسبة في السدس والثالث وتوافقا فالحاصل من ضرب وفق  
احدهما وهو جزئساويا بمخرجه في الاخر كاثني عشر في الربع والسدس  
وتباينا فالحاصل من ضرب كله في الاخر اربعة وعشرين في الثالث والثلث  
والثلثين كما في الديارية وتسمى بكابية زوجة وام وبنتان واخت وانثى  
عشر اخا من اب والتركة ستمائة دينار فالاصول سبعة اربعة لا نقول  
الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية اذ لا تزيد اجزاء الفروض عليها  
ويقول الباقي ان ضاق المخرج عنها فالسنة نقول الى سبعة كزوج و  
اختين لامن الام للاجماع في زمن عمر وثمانية ايام وتسعة بولد بها دونها  
والى عشرة معها وهي الشريجة واثنا عشر الى ثلاثة عشر كزوجة واختين  
منه وام والى خمسة عشر بولدى ام والى سبعة عشر بام او جدة وابنة  
وعشرون الى سبعة وعشرين كالمبتزية زوجة وبنتين وابوين  
**الفصل الثاني في التصحيح** فان انكسر السهام على صنف فاضرب عدد  
رؤسهم ان تباينا وفق رؤسهم ان توافقا في المسئلة بعولها كزوجة  
وخمس بنين من ٢٥ زوج وام وست بنات من ٢٩ وعلى اكثر ولم يزيد  
على اربعة فتر ذكلا الى وفقه واتركه ان لم يوافق ثم قابل بين كل صنفين  
فاضرب احد المتساويين واكثر المتداحلين والحاصل من ضرب احدهما في  
وفق الاخر ان كان والا ففى كله ثم بين المجموع والثالث ثم بينه وبين الرابع  
ثم اضرب فيها بعولها كثلاث زوجات وثمانين اختا لاب واربعين  
اختا لام وعشرين جدة من ١٧ ثلاث زوجات ومائة وستين اختا  
لاب واربعين اختا لام وعشر جدات من ١٨ اثنتين وثلاثين



بنتا واشتت عشرة جدة وستة اعمام **فقره ١٥٤** اربع زوجات وثلاث  
 عشرة بنتا وخمس عشر جدة وثلاثة اعمام **فقره ٢٢٥** احد وعشرين  
 جدة وخمس وثلاثين بنتا وثلاثين اخنالا **فقره ١٢٦** زوجتين  
 وست جدات وعشرين بنات وسبعة اعمام **فقره ٥٤** زوجتين وثلاث  
 جدات وخمس اخوات لاب وسبع لام **فقره ١٧٤** اربع زوجات و  
 خمس جدات وسبع بنات وتسع اخوات **فقره ٢٥٣** فاذا اردت معرفة  
 ما لكل صنف فاضرب ما كان له من المسئلة في المضروب ومعرفة ما  
 لكل واحد منه فاقسم سهام كل على عدد رؤسهم ثم اضرب الخارج في المضروب  
 واقسم المضروب عليه فما خرج فاضرب في نصيب من قسمت عليهم فالحاصل  
 نصيبه **الفصل الثالث** في الرد وهو ضد العول فان كان فيه فرض  
 واحد فاصل المسئلة رؤسهم كبنتين والافساح ان لم يكن من لا يرث  
 عليه ام وبنت من ٢ ام واخت منهما من ١ وان كان فان ان قسم الباقي  
 من مخرجه على عدد من يرث عليه كزوج وثلاث بنات او على سهام بعد  
 التصحيح كأم واختين لام وزوجة **فقره ٤** فذلك والا فاضرب وفق  
 مسئلة من يرث عليه ان وافقت الباقي كزوج وست بنات والا فالكل  
 من مخرج فرض من لا يرث عليه كاربعة زوجات وتسع بنات وست  
 جدات **فقره ٢٢٥** ثم اضرب سهام من لا يرث عليه في المضروبات وسهام  
 من يرث عليه في الباقي او وفقه **الفصل الرابع** في قسمة التركة فان  
 نسب سهم كل وارث الى المصحح فيعطى كلامها بتلك النسبة كزوج  
 وام واختين لاب واختين لام والتركة ثلاثون دينارا او اضرب  
 سهمه منه فيها او في وفقها ان توافقا كالمسئلة المذكورة والتركة

احد وعشرون او خمسة وعشرون ثم اقسمة على كله او وفقه فالخارج  
 نصيبه او اقسمة عليه او وفقها على وفقه ثم اضرب الخارج في سهم  
 فما اجتمع نصيبه كثلاث زوجات او اربع اخوات لام وثمان اخوات  
 لاب والتركة اثنان وعشرون وعشرون ودين كل غريم كسهم كل  
 وارث ومجموعة كالمصحح وان كان فيها كسر فابسطها بان تضرب مخرج  
 في المصحح ثم مرده على الحاصل كزوج واختين منهما والتركة عشرة دنانير  
 وثلاث او ثمانية وثلاثة ارباعه فلو اخذ بعض قدر معلوما منها  
 فاقسم الماخوذ على سهامه من المصحح ثم اضرب الخارج فيه او اضربه  
 فيه فما حصل فاقسمه على سهام الاخر فما بلغ او خرج مجموعها فلو صلح  
 بعض على شيء فاسقط سهامه منه واقسم الباقي على بقية السهام كزوج  
 وام وعم فصالح الزوج على عبد فيقسم على ثلاثة للاول وللعلم **الفصل**  
**الخامس** في المناسحة اذ مات بعض الورثة قبل قسمة التركة  
 وورثته الباقيون وارثهم منه كاربعة من الاول قدر عدمه كان  
 مات بعض الورثة ثم مات بعضهم عن الباقيين او عن اخت منهما  
 واخت من الاب وزوج فنكح الاخت من الاب فانت او عن ام و  
 ولديهما واخت منهما وزوج فنكحها فمات عن الباقيين وكذا ان  
 كانوا بعضهم وهم عصبة في كل وغير الوارث ذو فرض كان مات عن  
 زوجة وبنين لامها او مات عن زوج وبنين لامه ثم مات ابن  
 وان لم يكن كذلك فان انقسم ما في يد الميت على مسئلته كان مات  
 عن زوج واختين من اب ثم مات احدهما عن الاخرى وبنت فذلك  
 والا فان كان بينهما موافقة فاضرب وفقها في الاولى والا كلها فيها



ثم اضرب من له شيء من الاولى في المضروب ومن له شيء من الثانية  
في وفق ما في يد الميت او في كله فان مات ثالث او رابع فاجعل المبلغ  
مقام الاولى والثالثة مقام الثانية وهلم جرا مثاله مات زوج  
وجده وامر وثلاثة اخوات لاب ثم مات الزوج عن ابنين وبنتين  
٣٠ زوج وامر وثلاث اخوات متفرقات فمات الزوج عن خمسة بنين  
وخمسة بنات ثم مات ابن عن اربعة بنين واربع بنات ففرقة ٢٧ زوجة  
وبنت وثلاثة بنين ثم مات البنت عن امر وثلاثة اخوة ففرقة ١٤٤  
زوج وامر وعم ثم مات الزوج عن ابنين وبنت ففرقة ١٠ واذا توافقت  
الانصبا فيختصر فبرد نصيب كل الى وفقة كزوجته وبنت وثلاثة  
بنين ثم مات واحد عن الباقي ففرقة ٢٤ ويختصر من ٦ اذا الانصبا  
متوافقة بالربع كتاب الوصايا والوصية تبرع مضاف الى ما  
بعد الموت مندوبة وكانت واجبة لقوله نعم كتب عليكم اذا حضر  
احدكم الموت فشيئت باية الميراث لابتمام الثلث لقوله عليه السلام والثلاث  
كثير وكثر الزايد عليه وبطلت به الزايدان لم يكن وارث لاهل رايهما  
واجبة برد الامانات واداء الحقوق كالزكاة والحج والديان لم يعلم  
من يثبت بقوله والاصل فيها قوله نعم من بعد وصية يوصي بها  
او دين وقوله عليه السلام ان الله اعطاكم ثلث امواتكم في اخر اعماركم  
زيادة في اعمالكم وقوله عليه السلام ما حق امر مسلم له شيء يوصي فيه  
يبيت ليلتين الا ووصية مكتوبة وندبان ينهي المريض اذا خاف فيها  
لقوله نعم وليقولوا قولاسديدا ولنهيه سعدا وفيه اربعة ابواب الباب  
الاول في اركانها الاول الايجاب صريحا كما وصيت واعطوه واجعلت

١٥١ له او ملكة او وهبت بعد موتى وكفاية كعينته له وهو له من مالى  
والكتابة لا وهبت على الاظهر لانه صريح في الهبة وقبول المعين بعد  
موته على التراخي كقبول الوصى ولداه جاز قبول الوصى قبله لنا القليل  
حينئذ كالعبد الوصى بعقده بالقياس على الهبة منه خلافا له ولا تجز  
بقبول سيده على الاظهر لانه غير مخاطب لانه قال اعتقوه اذ الله  
حق موكد في عقده فان مات قبل الموصى بطلت وبعد قبل وارثه لانه  
حق ثبت له كالمنفعة وعند ملكه الوارث بلا قبول للرؤوم بموته قلنا  
لانه فرع مورثه ولداه بطلت كالهبة وفرق بانها تمليك خاص والملك  
باحكامه قبله وبعد الموت موقوف فيوقف ملك بعض وقيل بعضه  
وقيل حصل بالموت اذا استحقاقه يتعلق به قلنا وبالقبول ايضا فانه لو  
ملك به لما ارث بالرد كالارث قيل وعندهم بالقبول قلنا يمنع بقاؤه  
للموصى وانتقاله الى وارثه ثم الموصى له التقدم الوصية على الارث  
فان قيل فله نروا ايام التوقف وعليه الموت وبطالب بها اذا توقف  
وللوارث مطالبة بالقبول او الرد ليستقر امره فان امتنع حكم عليه  
بالرد ولو قبل الوصية بابنه وارثه عتق ولم يرث وكذا من يعتق من  
الثلث كمرضى اشترى بعضه كيلا يصير العتق وصية للوارث وعندهما  
يرث ومن ثبت نسبه بشهادة عتيق الوارث من الارث دفعا للدور  
الثاني الموصى وهو المكلف الحر ولو بعضا قيل ومذهبهم ما نصح من  
الميراث لان عمر اجاز وصية صبي بلغ عشرة او عثمان احد عشرة قلنا العلة  
قد احتلم لنا القياس على الهبة والاعتاق بخلاف السفية اذ جهره  
محفظ ماله لامن العبد وان اعتق ثم مات على الاظهر لانه غير اهل



التملك حينئذ وعند نصح منه ان اضاف الى ما بعد العتق لانه اهل  
 بعد قلنا العبرة بالانشاء الثالث الموصى له وهو جهة عامة غير  
 معصية كعمارة قبول الانبياء والصالحين والعلماء لانها احياء لزيارتها  
 لاكتبة التورية والكنيسة وعند نصح لها او موجود معين اهل  
 للملك عند موت الموصى كسجد وحمل علم وجوده عند ها وانفصل حيا  
 ولو من غير ذات فراش قبل اربع سنين على الاظهر لندور حدوثه  
 من الشبهة والزنا ورايها قبل ستة اشهر وعبدان عتق عند الموت  
 كالمذبح والمستولدة والافلسية ولوعتق وقيل اذا القول بين الملك  
 ومذهبه له دونه ولمن بعضه حر لها حيث لامها بابة ولبعضه الرقيق  
 خاصة صحت على الاظهر ودابة شرط صرفه الى علفها فليصرف ولو  
 انتقلت رعاية لغرض الموصى ولا بد من قبول مالها على الاظهر ومرتد  
 وحربي وفي وجهه وعندده لا المفهوم قوله تعالى لا ينهاكم الله ان تبرؤم  
 وقاتل وعندده لا يجوز لقوله عليه السلام ليس للقاتل وصية وتنفيذ  
 بالاجارة قلنا محمول على الارث وقياسا عليه وفرق بانها تملك  
 اختياري بانها لا تمنع بالرق واختلاف الدين ووارث بالاجارة بعد  
 الموت كالزائد على الثلث ان عرف الجزء الزائد وقدر التركة والا فالاجارة  
 كالابرا عن مجهول قبل لا لقوله عليه السلام لا وصية لوارث اجيب بان  
 محمول على عدم الاجارة لرواية ابن عباس وعندده لا يجوز له وبالزائد على  
 الثلث وتنفيذ بالاجارة ومذهبه تصح لميت وتصرف الى دينه وكفارة  
 وان لم يكن فالى وارثه وانما تعتبر الوارثة والزيادة عليه وقت الموت  
 واجارة الوارث تنفيذ لقوله عليه السلام الا ان يجيزها الوارثة ولان

المنع لاجله قبل ابتداء عطية فعلى الاول يكفي لفظ الاجارة وقبول  
 الوصية لا على الثاني والوصية لكل وارث بقدر نصيب لا غنية وتغير  
 قدره مفتقرة الى الاجارة على الاظهر لتفاوت الاغراض بالاعيان ولو  
 باعها منه المريض ثمن المثل صح خلافا لاذ لا تبرع فيمكن اجنبي  
 والهبة والوقف والبراء في مرض الموت كالوصية ونصح بيع عين ماله  
 من اجنبي خلافا له لتعلق الاغراض بها وليس للوارث ابطال الوقف  
 الا في الزائد على الثلث او قدر حصته فلو وقف على ابنه الخاير دارا فلا يظلم  
 ما خرج منه وعلى ابن وبنت نصفين فلو رد الوقف في الربع لانه زائد  
 على نصيبها ويكون بينهما اثلاثا فيصح من ١٢ وفي وجهه في السدس لانه  
 من تمام حقه وعلى ابنه وزوجته كذا فعلى الاول رد حقه الى اربعة  
 اسباعه والباقي بينهما اثمانا ملكا من ٦ نص الوقف ٢ له ١ وله ١  
 الملك ٢ له ٣ وله ٢ وعلى الثاني الى تمام حقه وعلى ابيه ثلثها  
 وامه ثلثها فله رزقه في سدسها من الوقف ٣ والملك ٣ فلو اوصى لوارث  
 واجنبي ثلث ماله فله السدس وان رد الوارث لانه لم يوص له سواء  
 وعند الثلث ولكل منهما به ورث الزائد فله الثلث اذ عوده الى نصيب  
 الوارث اولى لان تمامه قابل له وفي وجهه ان رد الزائد منهما فله السدس  
 لبطان الزيادة وللوارث بما زاد على نصيبه تخصيص له بالموصى به وفي  
 وجهه بالزائد لاحتمال تخصيصه به لابل الموصى به فلو اوصى لزيد بالنصف  
 ولأحد ابنيه الخايرين بالنصف واجير فكل النصف كما لو اوصى لاجنبي  
 وقبل الابن الموصى له الربع والسدس والاخر نصفه لانها منجاء فيقسم بينهما  
 ولا أحدهما بالكل ولا اجنبي بالثلث فله الثلث مطلقا ولا يزاحمه ابنه الموصى



له لاستغناء وصيته عن الاجازة الرابع الموصى به وهو المقصود  
القابل للنقل بغير ارث حتى الابق والمغصوب والمبهم كاحد الثوبين  
لا لاحد الشخصين على الاظهر كساير التمليكات والمجهول والمعدوم  
كالمنافع لانها تقابل بالعوض وبثمر يحدث وحمل سيوجد لاني وجه  
وعنده اذ لا محل للتصرف قلنا منقوض بالمنفعة ونجس بقننى لانه ينتقل  
ان كان اذ شراه متعذر كشم الميته وجرو يتوقع النفع به ويعتبر الثلث  
بفرض قيمته ان لم يملك متمولا وفي وجه بالعدد والاففدت في الكل  
على الاظهر اذ قليله خير من كثير النجس وتصح بملك الغير فانه اولى من  
المعدوم وفي وجه لا وان ملكه لئلا يكون محالا لتصرف اثنين وبطل  
لهو يصلح لمباح ولو بتغير يسير لا بالحد والقصاص اذ ليس للموصى له الاهتم  
بالانتقام كالوارث ولو خرج ثلثا الموصى بثلثه مستحقا فالوصية  
بالباقى اذ المقصود الانفاق قيل **وعندهما** بثلثه للشيوع وهما اباحت  
**الاول** كل تبرع منجز في مرض الموت ومضاف اليه يحسب من الثلث  
كالوصية وهو ازالة الاختصاص عن نحو المال واليد بلا استحقاق  
كالعتق واقباض الموهوب والكتابة والمساحمة في المهر زيادة ونقصا  
وهي تبرع على الوارث وتحسب من الثلث ان مات قبله او هو قبلها ولم  
ترث كذمية او مكاتبه ومن راس المال ان لم يرث كعبد او مسلم نجح ذمية  
لعدم التفويت بل امتناع من الاكتساب واعتبر في الوارث لتفويت الارث  
فيجعل وصية له والاعارة والبيع نسبية وقد رتفاوت العتق في الكفاة  
المخيرة لانه غير متمم لحصول البراءة بدونه والتمن والسراية في شري بعضه  
ان لم يكن عليه دين وان كان صحيح على الاصح ولم يعق بحق الغرماء **لأرثته**

وقبول اثنتا عشرة او وثنية حتى وارثه اذ لا نفويت وفي وثنية تحسب من الثلث  
والمحابة لا في اجارة نفسه على الاظهر اذ لا يبقى منفعة للوارث ويحسب  
من الثلث جميع الاجرة في الاعارة والقيمة في الكتابة في المرض والبيع موجلا  
ولو باكثر منها ان مات قبل الحلول وعنده لو كاتب بقيته لا تحسب منه  
لنا انه فوت المنفعة واخر النجس ان كانت معاوضة وقل النجس والقيمة  
ان كانت في الضمة واعتقه في المرض او امراه او وصى له به لانه المتيقن  
لا الاستيلاء كاكل اطعمة لذينة ولبس ثياب نفيسة **وعنده** يحسب منه  
ان اقر به قلنا لا لقدرته على الانشاء وان ظهر مال نفذ ما دفع **الثالث**  
ان لم يف بالتبرعات قدمت المرتبة كسالم حر وغانم حر وفايق حر وكاعطو  
نزيديا بعد موتى ثم عمر مائة السابق فالسابق لانه لزم فلا يسقط بما بعده  
**وعنده** اذ اتقدم العتق على المحابات سوى لنا المتأخر غير لازم كالعكر  
والمخيرة على المعلقة بالموت لثبوت مقتضاها في الحال ثم يقرع في محض  
العتق ان وجدت دفعة في المخيرة وفي المعلقة مطلقا كسالم وغانم وفايق  
احرار وعتق ثلث كل منجز على الاظهر اذ عتق بعض مملوكه كعتق كله فلا  
يتجزى خلاف المعلق فانه لا يسري بعد الموت ولا فرعة **عنده** بل يعق  
من كل بقسطه لنا انه عليه السلام اقرع بين ستة فارق اربعة وعتق  
اثنين ولان المقصود تكميل حاله وبالتشقيص لا يحصل ويقرع على من  
مات قبل دخوله في يد الوارث فان خرج عليه رفق صاحبه وعلى غيره  
عتق ثلثاه اذ لا تسليط لوارثه على الضعف فلو علق عتق سالم بعتق  
غانم فانه لو خرجت عليه لم يحصل شرط عتقه فتعين غانم ووزع في غيره  
تساوى وقت اللزوم قيل ولذا يقدم العتق لقوته لتأثيره في السراية



قلنا انه لا يضيع حق الغير فلو بما له الحاضر لم يدفع شئ حالا لاحتمال  
ان لا يحصل الغير وفي وجهه ورايهما يدفع ثلثه لانه المتيقن قلنا تسليط  
متوقف على تسليط الوارث على ضعفه ولا تسليط له على شئ لا مكان حصول  
غيره **ومذهب** خير الوارث بين تسليمه وحبسه ويكون الموصي له شريكا  
بثلث التركة فلو دبر عبدا وبقى ماله غايب لم يعتق منه شئ على الاظهر  
ولو علق عتقه بصفة لا توجد الا في مرض الموت اعتبر من الثلث والاكثر  
راس المال كما لو علق ثم حجر لانه حين علق لم يكن منهما با بطلان حق الوارث  
قل **وعنده** من الثلث نظر الى وقت وجود الصفة **الثالث** اذا بلغ  
المريض بحيث يقطع بموته عاجلا لا عبرة بكلامه كما لو شق بطنه وخرج  
حشوه او شخص بصره وتغرغر لانه في خير الموتى والا فيمنع في المرض المخوف  
وهو ما يظهر معه خوف الهلاك من التبرع الزايد كذات الجنب والقولنج  
والرعاف الدائم والاسهال ان تواترا او خرج الطعام غير مستجيبا وبشرة  
وجع او معه دم والذق وابتداء الفالج على الاظهر وانتهاء السيل وفي  
وجهه **وعنده** ابتداءه وفي وجهه لا مطلقا والبرسام والقي تخلص والحج  
المطبقة والورد والغلبة يومين والضداع اليسير والربع والجرب الحق  
به ظهور الطاعون والوباء في البلد وهيجان الموج والتحام القتال الا في  
حق الغالب والوقوع في الشر كافر يعتاد القتل على الاصح لحصول الهلاك  
بها غالبا والتقدير للرجم والقصاص والطلق ومذهب ان مضت  
سنة اشهر على الحامل دخلت في الخوف وعدم سقوط المشيمة ويعتمد  
فيه على قول طبيين مقبولي الشهادة فان برأ من المخوف ظهر نفوذه وان  
مات من غيره فبالعكس لان مات فجأة او من نحو وجع الضرس **الباب**

**الثاني** في احكامها وفي فصول **الاول** في اللفظية فبالام دون الحمل ١٨٣  
جائز وبها مطلقا يتناول ولد لانه جزء منها كما في البيع وفي وجهه لا لانها  
عقد ضعيف فلا يتناول غير معنى اللفظ ولان الاصل النزول على المتيقن  
ودخوله في البيع لا امتناع بيعة وحده وبطل حمل على غير هو نصيحما لها  
وبعود على المهر على الاظهر لانه المتبادر الى الفهم عرفا ومن عيدياته ولم  
يكن ذلك فعلى غير لقريته التقييد وبقوس على الشاب والبل والجنب  
ومن قسي ولم يكن فعلى الجلا هو لان الذهن اسبق اليه ثم الندف ولا  
يستبع الوتر على الاظهر اذ اللفظ لا يتناول ولد وبشاة على غير السخلة والفتا  
اذ لا يطلق الاسم عليهما وقيل على غير الكباش والبشاة الشاة للاناث  
جيب بالمنع اذا التاء ليس للتاينث وبدابة على الفرس والبغل والحمار  
للعرف وفي وجهه على الفرس وحده وبغير على جمل او ناقة لا باحدهما  
على الاخر وبثور وكلب وحمار على الاثنى وبرقيق على الكل ويعتق واحد من  
ارقائه فانوا او قتلوا قبل موته بطلت وبعده انتقل حقه الى قيمة احد  
وان بقي واحد تعين والرقاب ثلاثة فان لم ينف الثلث يشترى نفيسا  
لا الشقص لانه لا يسمى رقية وفي وجهه بلى لتكثير العتق ولانه اقرب الى  
غرضه ويشترى ان وصى بصرف الثلث الى العتق اذ مقصوده صرفه  
اليه وبجمل هند فولدت اكثر من واحد سوى حيا او ميتا فالكل للمحى  
اذا ميت كالمعدوم وفي وجهه شطره اخذ بالاسوء وان كان حملها  
او ما في بطنها فاعطوه يقتضي التوحيد اذ التنكير مشعر لاني **مذهب**  
وفي وجهه سوى بين غلامين وفي بطنها غلام خص بالذكر فلو ولد  
غلامين خير الوارث كما في الموصى به ان اهتم وفي وجهه ونزع اذ لامرية



وفي وجه وقف الى الضلع والجيران واربعون من كل جانب وقسم  
على عددها لاسكانها **ومذهب** على من اشتهر المسكن به ونزوجه  
**وعنده** الملاصق **ومذهب** المتقابلون من اهل سكنه ايضا لنا قوله  
عليه السلام حق الجار اربعون دارا والقراء حفاظ كل القراء للعرف  
وفي وجه من يقرء من المصحف ايضا العموم اللفظ والعلماء اهل النفس  
والحديث والفقه للعرف وفي وجه المتكلمون ايضا واعقل الناس  
انزهدهم لانه اعرض عن الدنيا واشتغل بالآخرة واجملهم عبدة الوتر  
ومن المسلمين من يسب الصحابة وفي وجه المجسمة والامامية المنتظرة  
للقائم وفي وجه من يرتكب الكبار والعلمان والاطفال من لم يبلغ  
والفتيان والشباب من بين ثلاثين واربعين والشيخوخ من جاوز  
الاربعين **ولداه** الخمسين **ومذهب** الشباب من بلغ اربعين والكهول  
من عبرا اربعين والشيخ ستين ويدخل في الفقراء المساكين وب  
بالعكس لاطلاق اسم كل على الاخر عند الانفراد ولهما الرافض  
اليهما كالزكاة وسبيل الله والرقاب والغارمون من يصرف اليه  
الزكاة وجازت لجماعة متعينة غير محصورة كالعلوية والماشمية  
كالفقراء قيل **وعنده** لا اذ التعميم يقتضي الاستيعاب قلنا ممنوع اذ  
جاز الاكتفاء بثلاثة من كل صنف كالزكاة والاولى الاستيعاب  
ان امكن ولفقراء بلد بعينه يجب الاستيعاب والتسوية ان اخصوا  
وفي الجيران والزيد والفقراء فهو كاحدهم لاضافته اليهم فجاز ان  
يقصر على متمول ولا يمكن حرمانه للتفصيل وفي وجه **ورايهما**  
له النصف لاضافته الى جهتين كما لو اوصى لزيد وعمر وفي وجه

ومذهب **الربع** اذا قل الجمع ثلاثة فكانه اوصى لاربعة وله بدنيارو  
لهم بعشرة وهو فقير لم يعط لانه قطع اجتهاد الوصي بتقدير حقه  
ولا يجوز نقل نصيبهم على الاظهر كالزكاة ولزيد وجبريل والريح  
بطلت في النصف كما لو اوصى لابن زيد وابن عمرو ولم يكن له ابن وفي  
وجه **ورايهما** فالكل له وذكر من لا يملك لغو وله وللملائكة والرياح  
جاز اعطاء اقل متمول وله والله فالنصف له والباقي للفقراء اذ غالب  
حقوق الله لهم وفي وجه يصرف الى وجود الخير وفي وجه **ومذهب** الكل  
له وذكر الله للتبرك كما قوله تعالى فان لله حمسه ودخل في اقارب زيد  
اولاد اقرب جدي عذ قبيلة حتى قرابة الام لاطلاق الاسم عليهم لا الام  
والام لانها لا يعرفان بالقرب عرفا لقوله تعالى فلولو الدين والافرن  
وفي وجه **ورايهما** الاصل ولا فرع لعدم الاسم وفي وجه **ولداه** دخل  
الكل وفي **وجه** **ولداه** لا قرابة الام في وصية العرب لانهم لا يفخرون  
بها قلنا ممنوع لانه عليه السلام قال سعد خالي فليربي امر خاله **وعنده**  
لا الغني وغيره يقدم الاقرب فالاقرب وذو رحمه كاقاربه الا انه يدخل  
اقارب الام بلا خلاف وفي اقرب اقارب يقدم الفرع لقوة ارثه على الاظهر  
**ولداه** سوى بينه وبين الاب ثم الابوان ثم ولد الابوين ثم الاب والام  
فيقدم الاخ لا **لداه** وابنه على الجد على الاصح لقوة النبوة ثم اولادهم  
كذا ثم الجدودة ثم العمومة والحولة واولاد الاعيان والاخفاء متساو  
ويقدم بالقرب لا بالذكورة والارث فيقدم ابن البنت على ابن الابن  
ولا قارب نفسه لا يدخل الوارث على الاظهر لقربة الشرع اذ الوارث  
لا يوصى ويصح لال الرجل على الاظهر اذ له اصل في الشرع فيراعى مراده



ان امكن الاطلاع عليه بقرينة على والا فظهر المعاني واهل البيت كالآل  
 الا انه تدخل الزوجة واهله يحمل على من تلزمه نفقته وفي وجهه **وعنده**  
 على الزوجة فقط ولو رثته زيدات الوصي دونه بطلت لانه لا يرث  
 بخلاف عصبة **الفصل الثاني** في الاحكام المعنوية فبالمنافع تملك  
 كالسعين فيو جرو بعير ويورث ويد كالمتاجر ويسافر به على الاظهر  
 لثلا يتبعض عليه الانتفاع وفي وجهه لا كزوج الامة وافرقة بانه غير مالك  
 المنفعة **وعنده** عارية لازمة وواصيت بها حيوتك او بان تسكن  
 او يخدمك هذا العبد باحة وبخدمته سنة فالقنين الى الوارث  
 والسنة وبثمرتها فرض ولم يثمر فيها ففي المقابلة ولداه بطلت وللوصي  
 له الانتفاع المعتاد لا النادر كالموهوب والمملوق ومهر الامة لانه  
 عوض بضع لا يملكه بها وفي **وجته** ولداه لا يملك لانه من نمائها وولدها  
 مثلها وفي وجهه يملك لانه عليه السلام سمي الولد كسبا ولا تلزمه  
 مؤنة الرد وعلى الوارث نفقته لانه مالك الرقبة وفي وجهه **ورايها**  
 على الموصي له ان ابدل لانه مالك المنفعة مؤبدا كالزوج وله الاعتاق  
 لاعن الكفارة لانه عاجز عن الكسب لنفسه كالرهن وتسبق لا الكتابة  
 اذا كسبه لغيره وبيعه من الموصي له ومن غيره ان كانت موقته وبيع  
 الموصي بنتا جما لبقاء المانع والاقتصاص وان لزم المال يشترى به  
 مثله ليقوم مقامه كالوقف وفي وجهه له بدل الرقبة وفي وجهه  
 يوزع على الرقبة والمنفعة وله ارش الطرف لا مكان الانتفاع بالمقطع  
 وفي وجهه لها بالقسط للارش بطلت واستمرت ان فدى لا الوطى اذ  
 الملك غير تام وفي وجهه جازان لم تجبل لعدم خوف النقص بالولادة

ونحسب قيمته من الثلث ان ابدل لانه حال بنية الوارث كالغاصب وفي 185  
 وجد ما نقص منه اذ الرقبة باقية اجيب بامتناع تقويم المنفعة المؤبدية  
 وقدر النقص ان اقت على الاظهر ولو اطلق تابد ولو عمر الوارث الدار  
 الموصى بالمنفعة بالنة يعود حق الموصي له على الاظهر ولو وصى لزيد  
 بدinar كل سنة بطلت فيما بعد السنة الاولى لعدم العلم بخروج من  
 الثلث لجها لند وقيل لا لانهما غير مانعة وبانج اهل من موضع عينه  
 والا فميفانة وفرضه ولو مندور من مرس المال كالزكاة والدين والكفا  
**وعنده** ما سقط بالموت **وعنده** لو وصى به وبالكفارة من الثلث وان  
 اضاف الى الثلث يرحم الوصايا ثم يكمل من مرس المال له ثلثا ووصى  
 بمائة واجرة الحج فما يكمل به شيء فثلث الباقي مائة الا ثلث شيء له الخمس  
 الاسدسه وهو مع الشيء يعدل مائة فخمسة اسدسه خمسين والشي  
 ستين ولو قال حجوا عني بثلث مالي صرف الى ما امكن من واحد فصاعدا  
 والفاضل منه للوارث وان قال حجوا به حجة صرف الى واحدة امتثالا  
 لامره وللوارث ان يجمع عن الميت واداء دينه وكفارة المالبية ولو عتقا  
 من ماله في المخيرة لانه نايبه شرعا وكذا الاجنبي ولو بغير اذن لا العق  
 على الاظهر لا اضطراب امر الولاء وينفع الميت الدعاء لقوله تعالى ربنا اغفر  
 لنا والصدقة لقوله عليه السلام انقطع عمله الا عن ثلث ولقوله عليه  
 السلام نعم لجواب سعد وندب ان ينوي بها عن ابويه فانه تعالى ينالها  
 الثواب بلا نقص اجره لا الصوم والصدقة وقراءة القرآن **ولده**  
 ينفعه كل قرية جعل ثوابها له **وعنده** جاز لكل ان يجعل ثواب عمله لغيره  
 فانه عليه السلام ضحي عن امته **الفصل الثالث** في مسائل حسابية



فلو اوصى بمثل نصيب ابنه او بنصيبه او غيره ولو فرض ان زاد على المصحح  
ولو لم يكن وبنصيب من لا يرث ككافر وقاتل باطله لانه لا نصيب له  
وفي وجهه **وعند** بنصيبه بالملة لانه اوصى بحق الغير قلنا يقدر المثل  
تصحيحا لعبارة والاضافة الى نصيبه لبيان التقدير والوصية وردت  
على مال الموصى اذ نصيب له قبل موته فلو كان له ابن فالوصية بالنصف  
وابنان فالثلث ومذهب يعطى نصيبه على تقدير عدمها لان ذلك  
نصيبه فيعطى النكل والنصف فيهما قلنا المراد نصيبه بعدها ومثاله  
لضعفه وثلاثة امثاله لضعيفه واربعة امثاله لاربعة اضعافه واقل  
الانصبا ينصب احد ورثته ويخرج وحظ ونصيب وسهم وثلث ماله  
الاشياء قبل تفسيره بتمتول اذا اللفظ يحتمله **وعند** في السهم اخسر  
السهم والسدس ان نقص عنه ولا يزداد عليه ولداه السدس لانه عليه  
السلام اعطاه قلنا تحكم ويخرج يزداد من مسئلة الوارثة عليها بنسبة  
جزء الوصية الى باقي مسئلتها فالثلث وله ابوان وبناتان فن ٩  
ويزداد عليها جزء الوصية للربع يزداد الثلث وله النصف وله المثل  
فالربع وثلثه بنين فن ٤ او يجعل باقي المسئلة الوصية كالسهم  
ويخرج جزء الباقي كصنف ثم الباقي كالسهم ومسئلة الوارثة كصنف  
بعد زيادة نصيبان وجد فبالربع وثلث الباقي ونصيب ابن وابنان  
فن ١٢ ويزاد على مسئلة الوارثة نصيب ثم نصف المجموع ثم ثلثه  
وبالثلث وربع الباقي ونصيب ابن وابنان فن ٦ ونصيب وسكر  
ما يبقى وثلاثة بنين يزداد عليها نصيب ومثل خمس نصيب كل ابن اذ  
سدس كل شئ مثل خمس الباقي فالmaal اربعة انصبا وثلاثة اخماس

نصيب فيصير بعد البسط ٢٣ او يضرب في مخرج السدس ثم يزداد نصيب  
بعد اخراج السدس او يقال المال ستة ونصيب بقى خمسة بتاين ثلاثة  
تضربها في الستة والنصيب  $\frac{1}{6}$  والمال ٢٣ ونصيب ابن وثلث ما بقى  
من الثلث او الاثلث ما بقى منه وله ثلاثة بنين فثلث المال ثلاثة  
ونصيب لانه اقل عدد يخرج منه الثلث فثلاثة ستة ونصيبان فكل  
سبعة وثلاثة انصبا فنصيبان للابنين وفي العطف واحد للموصى له  
بثلث ثلث الباقي بقى ثمانية لابن الاخر فالنصيب والمال ٢٣ وثلث  
وفي الاستثناء يسترد واحد من الموصى له فهو مع تسعة لابن الاخر  
فالنصيب والمال ٢٩ والثلث ١٣ او بنصيب احدهم ونصف الباقي  
من الثلث الثلث وابنان فالثلثان نصيبان واربعة فنصيبان  
للابنين واربعة مع واحد لابن الاخر فالنصيب والثلث ونصيب  
احدهم الاربع الباقي بعد الوصية الباقي ثلاثة انصبا. نقص ربعها  
من نصيب بقى ربعه فالوصية به فبالبسط تبلغ ١٣ فالوصية بواحد  
وان رذ الزايد على الثلث قسم على نسبة سهامهم بتقدير الاجازة كابوين  
وابنين وبالنصف والثلث فن **لح** **وعند** اذا زاد على الثلث ورد  
الزايد فهو لا يعتبر في القسمة حتى لو اوصى بالنصف والثلث ورد الزايد  
قسم الثلث بينهما سواء بطلانها في الزايد لكونها وصية بما لا يستحقه  
**قلنا** لا يلزم من بطلانها فيه بالرد بطلان التفاوت بين الاجزاء لنا  
وجوب القسمة باعتبار الاجزاء كما لو ترد على الثلث رعاية لقصد الموصى  
وبالقيا على الوصية بمائتين وثلثمائة وله ستمائة وان رد بعض  
دون بعض تصحح على قدر اجازة الكل ورد فقسم احد المثلين واكثر



المتداخلين والحاصل من ضرب احدهما او وفقه في الاخر بالتقديرين  
فالتفاوت الحاصل بينهما لكل مجزئ لمن اجاز له كبا الثلث ونصف السدس  
وثلاثة بنين وبنين فقصمان من ٢٢ فحضر ثمانية فيها لان الاجزاء  
بين اربابها بالاثمان فتبلغ ١٩٢ وبها وابن وبنان فعلى الاجازة من ١٢  
والرد ٢٤ فحضر اربعة فيها فتبلغ ٩٦ وبالنصف والربع وابنان فز  
والرد من ٩ والحاصل من ضرب الاخر احدهما في الاخر ٧٢ وبالنصف  
والثلث وابنين فن ١٦ **الفصل الرابع** في الرجوع جاز عن كل تبرع  
علق بالموت لانه غير تام كالهبة قبل القبض كحده لانه اقوى منه لا  
لداه كسائر العقود وفرق بانه جاز كالوكالة وحرام عليه ولو ارثي  
والاقرار بانه مغضوب او حر الاصل والكتابة والتدبير لانه اقوى لعدم  
افتقاره الى القبول واجاب الرهن والهبة ولو قبل القبول واوصيت  
لزید بالذي اوصيت لعمرو ولا اشعار بالرجوع وتصرف يشعره كالابلا  
والعرض على البيع والهبة والرهن والتوكيل بها وبفعل بنى عنه كالطحن  
والبذر والعجن والذبح والغزل والنسج والضيق بخلاف الرزق وخط  
بربعينه ببرخر وجه عن امكان التسليم وخط صبرة وصي ببعضها بجر  
اذا الزيادة لا تتناول الوصية لا خلط الطعام ولداه والهدم حتى  
عن العرصة والانهام بحيث يبطل اسم الدار لزوال الاسم لا في العرصة  
ولا من تركي ولا ادري خلافا له لا مكان نسيانه واجازة الموصي  
بالرقبة والختان والتعليم والتزويج والنقل ولو الى موضع بعيد و  
العمارة ان لم يحدث بنا او بابا والاعارة والقصارة والخيطة خلافا  
وتجفيف الثمر واللحم والوطى لانه استيفاء منفعة كالاستخدام وفي

وجه ومذهب مرجوع بالانزال اذا ظاهر انه اراد الايلا قلنا ممنوعا  
لا يستلزمه ومذهب الرهن والعرض على البيع والضيق ولت السوق يميز  
ليس رجوعا فيحمل على التشريك كما لو وصى لها لا مكان قصده ونسيانه  
ولو رد احدهما فلا اخر الكل بخلاف الاصل ومنفعتها سنة ثم اجرها  
سنة ومات قبلها فان استغرقت مدة الاجارة السنة الاولى بطلت  
لا انتقال المنفعة الى الغير والا فبقيتها للموصي له وبثلث ماله فثلث لكل  
او تصرف فيه بيع او هبة لم يكن رجوعا اذ المعتبر ما يملك عند الموت  
وبخمسائة ثم الف فله الالف وفي العكس خمسمائة اذ يمكن ان قصد  
تقليل حقه وفي وجه الف وخمسمائة **الباب الثالث** في الوصاية وهي  
استنابة بعد الموت مستحبة في رد المظالم وتنفيذ الوصايا وامر  
الطفل والمجنون وفي وجه واجبة في رد المظالم وقضاء الدين الذي  
عجز عن ادائه حالا وفيه فصلان **الاول** في اركانها **الاول** الايجاب  
والقبول ولو معلقا وموقتا كنحو ائمتك مقامى في امرى اطفالى فلو  
قال فوضت امرهم له التصرف وان لم يتعرض اعتمادا على العرف وفي  
وجه ليس له الا الحفظ تنزيلا على المتيقن فلو اعتقل لسانه ففكر  
عليه الكتاب فاشارك في كالاخر **عند** الثاني الموصى بشرط الحرية  
في قضاء الدين وتنفيذ الوصية وفي امر غير المكلف الولاية وجاز للموصي  
باذن الولي **وعند** وبدونه ايضا كالجدة وفرق بان ولايته اصلية لنا  
انه يتصرف بالتولية فلا يملك التفويض الى غيره كالوكيل فلو قال اوصيت  
اليك فاذا مت فقد اوصيت الى من اوصيت او فوصيك وصي بطلت  
على الاصح لجهالة الموصى اليه ولا يجوز نصب الوصى في امره والجدي



كولاية التزويج وجازعنده اذ نائب مثله ومذهبهما لاولا لاية له في المار  
كالاخ وعورض بان كتاب **الثالث** الوصي وشرطه ان يكون حرا عاقلا  
عدلا مهتديا الى ما فوض اليه مسلما ان صدر منه ومذهبهما يصح  
الى العبد كالوكالة ورفق بانها لا تتعلق بغير مكلف ومنقوض بالفاقر  
وعنده الى عبد نفسه ان لم يكن في ورثته رشيد والى المكاتب لنا  
انه غير اهل للتصرف في مال ابنه فكذا الغريم كالجنون ولانه غير متفرغ له  
وعنده يصح الى فاسق وكافر كالوكالة وعلى القاضي اخراجها ورفق  
بانها في حق نفسه ولهذا يقر عليها دون الوصاية واعتبار هذه الشرط  
عند الموت لانه وقت لزومها كصفات الشاهد فتصح الى مستولدة  
ومدبرة وفي وجه عندها والموت وفي وجه منها اليه وجاز ان يوصي  
الى اعمى على الاظهر لانه قادر على الضبط والتصرف بالتوكيل والى الاما  
اولى لمزيد شفتها **الرابع** الموصي فيه وهو تصرف الى مباح لا ببناء  
كنيسة وكنبة التورية ومذهبهما جوازهما تزويج الاطفال لنا ان العا  
لا يلحقه بغير كفو والسلطان يختص بمزيد نظروا جهاد **الفصل الثاني**  
في احكامها فلا يتجاوز المرسوم وعنده اذا جعله وصيا في شهر يصير  
وصيا في الكل لنا انه متصرف بالاذن كالوكيل وله التوكيل فيما لم تجر  
العادة بمباشرة مثله فلو اوصى الى اثنين معا او بالترتيب بلا غل  
الاول وقبل لا يستقل واحد بالراي الا اذا صرح به وكذا الوكيل وكيل  
فان مات لا في مذهبهم ان لم يعجز الاخر او غاب او جن واحد نصب الحاكم  
لا بد عنه لا ان شرط استقلاله حينئذ واثنان فبدلين على الاظهر  
لانه لم يررض برأيه وحده وان قبل واحد انفرد بالتصرف لان قال

700  
ضممت زيدا الى بكر وقيل زيدا لانه لم يفزده بالوصاية ولو اختلفا  
في الحفظ قسم بينهما ان امكن والا فيحفظان ثم القاضي في المصروف  
عين القاضي من يراه وغير المستقلين في التصرف من يراه فان امتنع  
واحد ضم امينا وان امتنعا اقام بدلين نائبين عنهما فانها لا ينبغي ان  
وله عزل نفسه الا ان يتعين او يغلب على ظنه التلف لافي ماله به  
بعد الموت والقبول ولا عنده الا بحضور الموصي في حيوة لنا انه متصرف  
بالتفويض كقيم الحاكم وله شري خادم لمن يخدم به بالحاجة ولا يجب  
الاشهاد على بيع ماله وصدق في قدر النفقة لعسر البينة وفي سرفها  
بعد تعينها من يقضي الحال صدق وعدم الجناية بغير البيع وفي وجه  
وبه ايضا اذ الاصل عدمها والموصي عليه في موت الاب ومرد المال  
اذ الاصل العدم ورايهما يصدق في الرذ قلنا لانه غير موثقة  
**كتاب لا يداع** وهو توكيل بحفظ المال وسند قوله تعالى  
ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها وقوله عليه السلام اذ  
الامانة الى من ائتمنتك واركانه كالوكالة فلا يصح الا من جاز التصرف  
فلو قبل من غيره ضمن ولا يسقط الا بالرد الى المتصرف في ماله لا على  
وجه الحسبة على الاظهر ولو ادع صبيا ضمن ان تلفه الصبي  
كانت لافه غير الوديعة قيل وعندهما لا اذ المالك سلطه عليه كالبيع  
وفرق بانه لم يسلطه على الاتلاف والسفيه والعبد كالصبي ونذب  
القبول ان قدر على الحفظ ووثق بامانته لانه من المعاونة على البر  
ولقوله عليه السلام والله في عون العبد ما دام العبد في عون اخيه  
وان تعين يجب ان لم تتلف منفعة حرره ونفسه بلا عوض وخفف



ان عجز او لم يثق وفي وجه كره وحكمه التسلط على الحفظ والرذو  
 الجواز فيفسخ بموت واحد وجنونه وعزله والامانة ما لم يعجز  
 لقوله عليه السلام ليس على المستودع ضمان واذا الفسخ بقيت امانة  
 شرعية فعليه الرد عند التمكن كقوله يقع في داره وان لم يطالب  
 وان لم يرد ضمن وللجناية الموجبة للضمان اسباب **الاول** ان يودع  
 غيره بلا اذن وضرورة ولو قاصيا لانه لم يررض المالك به لانت  
 استعانة به وفي وجه لا يضمن ان اودع القاضى ومذهبهما له ان  
 يودع من يحفظ ماله عادة كزوجته وامته واجيرة في عياله وعنده  
 من عليه نفقته وزوجها والخازن وان نهى ان لا يسلم الى زوجته  
 لانه حفظها بما حفظ ماله قلنا هو راض بذلك لا المودع لنا  
 القياس على الغير واذا سافر رد اليه او وكيله ثم القاضى وعليه القبول  
 على الاظهر لانه نائب الغياب ثم الى امين لانه عليه السلام لما اراد  
 الهجرة سلم الودائع الى ام ايمن وامر عليا بردها اودفن باعلام امين  
 ساكن المدفن على الاظهر فان عجز سافر بها ان امن الطريق وكذا اذا  
 وقع حرق او غرق او هب او اشرف الحرز على الخراب ولم يجد غيره  
 ان كان احتمال التلف في الحضر اقرب قيل اودع امينا بالقاضى لم  
 يضمن لانه اودع بالعدو فاشبه القاضى وفي وجه ضمن ان سافر  
 بها عند العجز ايضا لانه الرمز حفظها في الحضر اجيب بان الضمان  
 منفرد عن قبولها ورايها لا يضمن بالسفر ان امن الطريق بلا نهى لانه  
 نقلها الى موضع مامون قلنا حرز السفر دون الحضر ولو اودعه  
 فيه لم يضمن لرضاه به **الثاني** ان يموت بلا اعلام مميز عن غيرها

عدلا

عدلا لان عجز عن اراد السفر اذ تركه تضيق لانه قتل غيلة او مات  
 فجأة او بين فقد لا مكان التلف قبل الموت ولو قال لفلان عندي  
 ثوب ولم يوجد ضمن لنقصيره بترك البيان وفي وجه لا اذن بما  
 تلف قبله وكذا ان وجدوا احد وفي وجه تعين تسليمه اجيب بان  
 التلف قبله ولو وجد كيس مكتوب عليه انه وديعة زيد لا يلزم اذ ربما  
 كتب تلبيسا او اشتراه كذا **الثالث** النقل لا عند من بيت الى اخر  
 من دار لنا القياس على النقل من دار الى اخرى لا الى اخر من اومثله  
 بلا نهى للضرورة كتهب فلوتركه عندها ضمن على الاظهر اذ الظاهر  
 انه قصد به الاحتياط لان قال لا تنقل وان حدثت ضرورة ولا  
 بالنقل على الاظهر لان قصده الصيانة وبلا تلف بسببه كالسرقة  
 والافساد لا الموت **الرابع** التقصير في دفع المهلك كترك تعريض  
 الثوب ولبسه للدود عند الحاجة ان علم به وان نهاه كره تركه لئلا  
 يضعف والعلف والسقي لان استلزام الحفظ يستلزمها لا عند  
 ان اطلق فان نهى عصى بالترك حرمة الروح ولا يضمن على الاظهر  
 كما لو امر بقتلها فان لم يظفر بالمالك راجع القاضى يستقرض عليه  
 او يبيع جزء لينفق على الباقي او يوجرها ثم ينفق بالاشهاد كالمستاجر  
 ولو اخرجها للسقي والطريق امن او امر امينا بهما لم يضمن وان امكن  
 السقي في المنزل لا طراد العرف به **الخامس** الانتفاع كلبس واخذ الحاجة  
 لا عند قبل الاستعمال لانه اخذ بقصد انتفاع عدوان كما لو  
 استعمله لان نوء على الاظهر لم يوجد منه فعل ومذهبهما جاز لمن  
 التصرف في النقد فلو اعاد مثله وتلف فلا ضمان وفصل الختم وفتح

7



القفل لانه هتك الحرز لاجل الخيط اذا قصد منه المنع من الانتشار  
لا ان يكون مكتوما فلورده الى موضعه بعد ترك الخيانة لم يعد امينا  
خلافا له كالسارق والمقرب بها بعد الجحد وخطب بما لا يتميز ولو بمالك  
المودع لانه خيانة ومذهب لا ان كان باجود او مثله فلورده الماخوذ  
لم يبرأ عن ضمانه ولا يضمن الباقي وان لم يتميز لوجود هذا الخياط  
قبل الاخذ وفي وجه يضمن ان لم يتميز لانه خلط مضمونا بغيره  
وبدل يضمن الكل ان لم يتميز لخلطه بماله وكذا ان اتلف بعضها متصلا  
عند اقطع بعض الثوب وعبد وان تميز فالباقي غير مضمون ويضمن  
اجرة المثل عن وقت التعدي الساكن المخالفة فلو تلف بها ضمن  
كرهه على الصندوق ونهيه فانكسر او سرق في صحراء من جنب  
يرقد هناك لانه لو رقد ثمة ربما لم يسرق لان قفل بني لانه نراد  
احتياطاً ومساكة في يد بامره بالربط فضاع لانه احرز لان غضب  
لانها احرز في هذه الحالة وبالعكس ولو امره بربط خارجا ضمن وكذا  
لو قال احفظه السابع التضييع بان طرحه في مضيعه او دل لصا او مضرا  
او ضيعه ناسيا على الاظهر لانه تقصير كما لو قال هي لاحدهما وقد نسيت  
وفي وجه ان صدقاه او حلف لا يضمن وتكون الخصومة بينهما كما ل في  
يدهما وفي وجه في يد ثالث فان نكل وحلفا اخذ منه العين وقيمتها  
ويقسمان بينهما او سلم الى ضالم مكرها والقراد عليه ويجب فعه بالانكار  
والاخفاء والامتناع ما امكن فان ترك قادر اضمن ويحلف **ك** اذا  
بالحفظ الوديعة ويكفر لانه كاذب ويقع الطلاق لقد مرت على الخلاص  
بتسليمها الشامن الجحد مع المالك بطلبه لانه خائن لادونه على الاظهر

لانه لم تمسكها لنفسه فلوانكر فاقمت البينة لم يصدق في الرد للناقض  
وصدق في التلف كالغاصب ويضمن وتسمع بينة الرد والتلف على الاظهر  
لا مكانة نسيانه واقامتها تقسط المطالبة لا الضمان ان قامت بعد الجحد  
على التلف بخيانه وان قال لا يلزمني تسليم شيء او ليس لك عندي شيء  
صدق فيهما اذ لا تناقض لانه بيان لما ذكره اولا او تاخير لتخية بالطلب  
كما لو قال رد على وكيلي فتمكن بعد الاشهاد ولم يرد عليه وان لم يطلبه  
على الاظهر وكما لو اخبر بعد التمكن وارث المودع او على ورثة المالك لا بعد  
كقضاء الحاجة والضلوة والحمام والطعام وملازمة غريم يخاف  
هربه والمطر او جنح الليل او تعسير الوصول الى الوديعة تنبيه صدق  
الامين في الرد على من ائتمنه فلو مات قبل حلفه ناب عنه وارثه وفي  
رد مورثه او التلف في يد لافي وجه وفي التلف قبل التمكن من الرد  
على الاظهر اذ الاصل برائة لا المودع على وارث المالك او وكيله لانه  
غير مؤتمنه لانه غير امينهما **ك** كتاب ما حصل من الكفار وفيه  
فصلان الاول في الفى وهو ما حصل منهم بلا ايجاف خيل وسركاب  
كالجزية وعشور التجار وتركه مرتد وذمى لا وارث له وما تركه جلا  
يخمس ثم يقسم خمسة خمسة اسهم هكذا يقسمه صلى الله عليه وسلم  
كان له في حيوة بصرف في مصالحه ويصرف الى مصالح المسلمين  
الاهم فالاهم كسذ التهور وعمارة القناطر والمساجد وارزاق القضاء  
والعلماء وفي وجه الى الامام لانه نايبه ورايهما يصرف كل الفى اليها  
ومذهب ما نراد على كفاية الامام باجتهاده اليها للذوق له **ك**  
ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فله الاية وثانيهما لذوى القرى



وهم منتسبون الى هاشم ومطلب لا الى عبد شمس ونوفل لانه عليه السلام  
لم يعط عثمان وجبير بن مطعم حين المتسا للذكر مثل حظ الانثيين ولا  
فرق بين الفتى وغيره اذا العباس كان ياخذ منه وعنده في رواية سقط  
النهران بوفاته عليه السلام في ثلث الخمس وثالثهما لليتيم وهو الضغير  
الذي لا اب له وشرطه في استحقاقه الفقر على الاظهر اذ لفظ بني عنه  
**وربهم** للمساكين ويصرف الى الفقير لانه اشد حاجة وخامسهما  
الى ابن السبيل ويجب قيمهم لعموم الآية وجاز التفضيل بين الاحاد  
الذين يستحقون بالحاجة لتفاوتها بخلاف ذوى القربى فان استحقاقا  
بالقربة والاخماس الباقية كانت له عليه السلام وبعده للمتصددين  
للجهاد لانهم بمنزلة في بضرة الدين وردع المشركين قيل ولداه في رواية  
للمصالح كخمس الخمس وقيل استحق الخمس لظاهر الآية فيعطى لكل كل  
سنة مرة او مرتين ولا يجعل مشاهرة المصلحة لتلايشغلهم عن  
الجهاد قدر حاجة وزوجاته ومن لزمه نفقته من اقاربة وعبد الخدم  
ان حصلت الكفاية به وعبيد تتعلق بهم مصلحة الجهاد ومن مات يعطى  
ابنه الى ان يستقل وبنته وزوجه الى ان تنكح لانه اذا علم انهم مضيقون  
بعد لا يشتغل بالكسب عن الجهاد وقيل لا لانقضاء استحقاقهم بموت  
المتبوع ولا يفضل بشرف النسب وسبق الاسلام والهجرة لتساوهم في  
السبب كالارث والغنيمة ولم يفضل ابوبكر وعلي وقال ابوبكر في جواب  
عمر انما اجورهم على الله وانما الدنيا بلاغ وفي وجه ولداه في رواية  
يفضل كما فعل عمر وعثمان وندبان يضع الامام ديوانا يحصيهم  
وينصب لكل عشيرة تقرىبا عرفيا كما فعله عليه السلام عام خيبر وان

191 يقدم في الاثبات ولا عطاء الهاشمي والمطلبى ثم الاقرب فالاقرب من  
الرسول عليه السلام من قرشي وهو ولد نضر بن كنانة ثم الانصار ثم  
ساير العرب ثم العجم ويقدم الاسن الا سبق اسلاما وهجرة ولا يثبت  
اسم من لا يصلح للغزو كالصبي والمرأة والعبد والاقطع ولا عمى وان مرض  
او جن ولم يرج نزوله محي اسمه ولا يمنع كفايته ومن مات بعد الحول  
وجمع المال فضيده لورثته وقبل الحول وبعد الجمع فقط على الاخ  
كالاجرة وعقار الفى يقفد الامام ويقسم كالمنقول ولو خسا او بيع  
او يقسمه بالمصلحة والفاضل عن حاجاتهم قسم بينهم على قدرها وجاز  
صرف بعضه الى السلاح والكرع والحصون على الاظهر لعود النفع  
اليهم ولا يؤخر قسمته خوفا من نزول نازلة وشرط حالي المال من المسلمين  
الاسلام على الاظهر اذ لا تسليط لكافر على مسلم الفصل الثاني في الغنيمة  
وهي ما يحصل من الكفار بالمحاربة فيعطى ولا سلب كافر مقبلا للحرب  
مسلم او لوصبيا او امرأة او عبد قتله او زال منعه كقفا عينيه وقطع  
يديه او رجليه او يد ورجل واسره على الاصح لانه ابلغ في القهر لان  
مرماه من صف او حصن او قتل غافلا او نائما او مدبرا بعد انهزامهم  
لا انهزامه او متخنا لانه عليه السلام لم يعط ابن مسعود سلب ابى  
جهم ولانه لم يحتمل الخطر وهو مامعه من ثوب وخف ورائين وآلة  
الحرب والرينة كمنطقة وسوار ومركب وسرج ولجام وجنيبة نقاد  
قدامه على الاصح لانه اقبل عليه طامعا فيما معه ومامعه من الذراهم  
والذنانير على الاصح لانه مسلوب لا الحقيبة ولا رقبته ان اسرق وابدله  
ان فادى اذ لفظ السلب لا يتناولهما وعندهما لا يعطى ان لم يشترطه الامام



كالنفل لنا انه عليه السلام اعطاه ابا قتاده وعموم ما رواه انس يوم  
حنين من قتل كافرا فله سلبه لداه الانفراد بقتله قلنا السبب  
كفاية شره ثم يخرج مؤن انقل والحفظ فالباقي بخمس فمئسة المستحق  
الفى لقوله تعالى والله للرسول الاية واربعة اخماسه لمن شهد الحرب  
للمنصرة بالسوية للفارس ثلاثة اسهم ولغيره واحد كريض لم يرج له  
وفى وجه بطل حقه كمن مات وفرق بانه لا ينتفع برأيه ودعائه واسير  
ولو من غيرهم ولم يقاتل على الاصح وكافرا سلم لانه قصد به اعلان كلمة الله  
ومتحيزا الى فئة قريبة وجاسوس ولو فارقه من المفاارقة لمصالحهم  
او مات فرسه في الاثناء لانه تابع لاهوله لا متبوع ولا المخذل والمرجف  
والخائن ومنعوا من الخروج فان خرجوا اخرجوا ولا من حضر قبل جمع  
المال على الاصح اذ لم يفد حضوره **وعنده** لامام قسمة العقار ورثة  
الخراج على الكفار واقفه على المسلمين ومذهبه ولداه في رواية يصير  
وقفا بالاغتنام ولداه له القسمة او الوقف بالمصلحة لانه عليه السلام  
قسم نصف خيبر ووقفه نصفها قلنا ممنوع قسمها ثمانية عشر سهما  
ولعله كان باختياره الغنائم لنا عموم قوله تعالى انما غنمتم والقياس  
على المنقول وندب قسمتها في دار الحرب لانه عليه السلام قسم غنائم بدر  
بشعب من الصعفر وبنى مصطلق على مياهها وحنين باوطاس **وعنده**  
يقسم فيها ومن حضر قبل انقضاء القتال لا يستحق فما جمع حضوره و  
كذا المنهزم قبل عوده **وعنده** من دخل دار الحرب استحق وان مات  
لنا العبرة بشهود الواقعة ويستحق التاجر والمحترف والاجير سبيلة  
الذواب وحفظ الامتعة السهم ان قاتلوا لخصولها بمقاتلتهم قيل لا

19 لأنهم لم يحضروا الجهاد **وعندهما** جاز للامام ان يفضل بعضا لقوله  
عليه السلام يوم بدر من اخذ شيئا فهو له ومذهبه جاز ان يدفع الى  
من يحضر الواقعة لانه عليه السلام اعطى غنيمة بدر ثمانية لم يحضروا  
قلنا انها لم تكن للغنائم يومئذ لتقدمها على نزول قوله تعالى واعلموا  
انما غنمتم ولانه عليه السلام فاضل في غنائم حنين قلنا انما فعل للمؤلفة  
قلوبهم فلعل كان ذلك من **الخنس** **وعنده** للفارس سهمان لما روى ابن عمر  
انه عليه السلام اعطى الفارس سهمين قلنا رواية عبد الله بن عمر العيمري  
وهو ضعيف ولنا رواية عبد الله اخيه عن ابن عمر انه عليه السلام اسهم  
للرجل وفرسه ثلاثة اسهم سهم ماله وسهمين لفرسه ونحو هذا روى  
ابن عباس وابو هريرة وعمر وطلحة ونزيير ولداه كراكب البعير سهمان  
في رواية ان لم يقدر على الفرس لقوله تعالى فما وجفتم عليه من خيل  
ولا ركاب قلنا غيره لا يصلح للكر والفر ولهذا لم يعط عليه السلام غير  
راكب الخيل ولداه لغير العتيق من البرزون والمجيبين والمفرق سهم لنا  
عموم قوله عليه السلام الخيل معقود في نواصيها الخير وبالقياس  
على الركب ولا عبرة بفرس لا غناء فيه كالاجحف على الاصح لانه كل على  
صاحبه ولداه يعطى سهم فرسين لما روى محمول انه عليه السلام اعطى  
الزبير بخيبر سهم فرسين قلنا مرسل ومعارض رواية ابن عمر انه عليه السلام  
لم يعط نزييرا الا لفرس وقد حضر يوم حنين بافراس وسهم المستعار  
للكاب وكذا المغصوب في غير الواقعة لانه احضره قيل ولداه لما لكه  
اذا المحرم كالمعدوم وفيها له لانه حضر واحضره ولو احضر فرسا  
مشركا لا يعطى سهم الفرس في وجهه اذ الكل لم يحضر بتمامه وفي وجه



يعطى وينصف وفي وجه يعطى سهم فرس لانه معه فرسا يركبه وشارك  
في غنمة السرية الجيش وبالعكس ان اجتمعوا في دار الحرب وفي وجه  
في حد القرب للنصرة لاستظهار كل بالآخر والكلاب يقسم ان امكن  
والا قرع والرضخ سهم نافض بقدره الامام برايه لمن لا كمال له وقت  
الانقضاء كالضبي والعبد والمرأة والاعمى والزمن والذمي وله التفضيل  
لانه مما يجتهد فيه لا نرم في الاخماس الاربعة لانه يستحق لحضور الحرب  
قبل من سهم المصالح كالنفل وقيل من الغنمة كاجرة النقل وان انفرد  
بالحرب وغنموا فيقسم بينهم كالرضخ وفي وجه كالغنمة وان كان معهم  
واحد من اهل الكمال فيرضخ لهم والباقي له ولا يخنس ما اخذه الذميون  
لانه واجب على المسلمين كالزكاة والنفل مال لا يزيد شرطه الا مير براه  
لمعاطي الخطر المتقدم على طليقه والتهم على قلعه زوى انه عليه السلام  
نفل في البداة الربع وفي الرجعة الثلث ومحلله مال المصالح المعد  
في شرط كونه معلوما لانه جعله او مما سيغنم في هذا القتال فجاز  
كونه مجهولا فيخرج من خمس الخمس لما روى سعيد بن المسيب وقيل من  
كل الغنمة كالاجرة وقيل من اربعة الاخماس فلو شرط الامام ان من  
اخذ شيئا فهو له لم يجز قيل ورايهما جاز لانه عليه السلام قال ذلك  
يوم بدر قلنا لان الكل كان له يومئذ والله اعلم **كتاب النكاح**  
وسنده قوله تعالى وانكحوا الايامي منكم الآية وقوله عليه السلام  
تناكحوا نكحوا فاني ابايكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وفيه باب  
الباب الاول في مقدماته الاول في خصائصه النبي عليه السلام  
وهي اربع الاول الواجب لزيادة الزلفي وهو الاضحية والوتر والسواك

لقوله عليه السلام كتب علي ثلث لم تكن عليكم والتعبد لقوله تعالى  
فتعبدوا وقوله في الليل الا قليلا غير الوتر على الاظهر لقوله عليه السلام  
الوتر وقيام الليل والضحي لقوله عليه السلام كتب علي ركعتا الضحي واخا  
على المصلي لدمه عليه السلام باسعيد على تركها متمسكا بقوله تعالى  
استجبوا لله وللرسول ولما نزل به من الانزال وقوله تعالى وشاورهم في الامر  
وتغير المنكر وجوبا لا يسقط بالخوف عصمته ومصابرة العدو والكثير  
لقوله تعالى والله يعصمك من الناس واداء دين الميت لمسلم المعسر وتخير  
نسائه بينه وبين زينة الدنيا لقوله تعالى قل لا زوجك وطلاق مرغوبة  
على الزوج لقصة زيد امتحانا لا ايمانه والاجابة عليها الثانية المحظورة وهو  
التوسل بالشعر لقوله تعالى وما علمناه الشعر والحظ لقوله تعالى النبي  
الاعمى وخائنة الاعين لقوله عليه السلام ما كان بنى ان يكون له  
خائنة الاعين والزكاة والصدقة لقوله عليه السلام لا تحل لنا  
الصدقة ولان اخذها يبنى عن الذلة والمن ليستكثر لقوله تعالى  
ولا تمنن تستكثر ومد العين الى ما تمنع به الناس لقوله تعالى ولا تمدن  
عينيك ورفع الصوت ونداء من وراء الحجر لقوله تعالى ولا ترفعوا  
اصواتكم وباسمه ونزع لامته حتى يقا تل لقوله عليه السلام ما كان بنى  
اذا بس لامة ان ينزعها حتى يلقى العدو وامساك كارهته لقصة  
المستعينة ونكاح الكاتبة لانه اكرهه غالبيا وامة لامة منه من الزنا  
ونكاح زوجته لقوله تعالى ولا ان تنكحوا ازواجه ولو مطلقة لعموم  
قوله وازواجه امهاتهم وفي وجه لا اعراضه عليه السلام بالطلاق  
وفي وجه لا غير المدخولة لترك العمر حرمه الله المستعينة وقد تزوجت



باشعث بن قيس اذا خبرتها غير مدخولة وامته المدخولة كالزوجة  
لا اكل المنتن ومتكيا والنسري بالامة ولو كتابية على الاظهر **الثالثة**  
المباح وهو الوصال لنهيته عليه السلام وصفي المغنم ومنه صفينة بنت  
جبي وحنس الخمس واربعة اخماس الفى وجعل ارثه صدقة ويزول عن  
ملكه ويصير صدقة لقوله عليه السلام ما تركناه صدقة وفي وجهه بقي  
على ملكه عليه السلام فينفق على اهله كما في جيوته اجيب بان خلاف الحديث  
وان يشهد ويقبل ويحكم لمن شاء من نفسه وبعضه لا انتفاء الربية  
ويحجى لنفسه وياخذ طعاما وشرابا المحتاج وعليه البذل بقاء لروحه  
قال الله تعالى النبي اولى بالمؤمنين والزيادة على اربع وشع على الاظهر  
لانه لا يظلم وان ينكح بالهبة لقوله تعالى ان وهبت نفسها للنبي ولا بد  
من لفظ النكاح منه لقوله ان يستنكحها وبلا مهر وولى لعدم الاحتياج  
الى النظر في نكاحه عليه السلام وشهود لان قوله حجة وبالا حرام لانه  
تزوج ميمونة محرما وان يزوج من نفسه وممن شاء بلا اذن لانكاح  
المعتدة وترك القسم والمكث في المسجد على الاظهر والتمسك بقوله  
عليه السلام يا على لا يحل لاحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك  
ضعيف لضعف عطية **الرابعة** ومنها انه نصر بالعرب على سير شهر  
واول من تنشق عنه الارض واول شافع واول مشفع واول من يقرع  
باب الجنة ويرى من وراء ظهره مكن قدومه ومن راه في المنام فراه  
حقا لقوله عليه السلام من راني فقد راني فان الشيطان لا يمثله  
بي ولا عمل مما يسمعه الراي مما يتعلق بالاحكام اذ النائم غير ضابط  
وتضوعه قاعا بلا عذر كقيام وولد بنته ينتسب اليه ونسائه افضل

النساء لقوله تعالى لستن كاحد من النساء وافضلهن خديجة وعائشة  
وافضلها خديجة في وجه لانه عليه السلام عدها من جملة سيده  
النساء والهدية حل له بخلاف غيره من الحكماء ولا يحتلم على الاظهر  
وعدم انتفاض وضوءه بالنوم لان قلبه لا ينام وانتفاضه بالمس على  
الاظهر **الثانية** يستحب النكاح لمحتاج بمجاهدة ويجب على رايهما  
ان خاف الزنا لاقوله تعالى وان تصبروا خير لكم وكره اذا عدما  
لئلا يشغل الذمة بغير مقدور بالحاجة والاولى كسر الشهوة  
بالصوم لقوله عليه السلام ومن لم يستطع فعليه بالضموم والا فضل  
في العكس الاشتغال بالنوافل لمحدث تعالى يحى لقوله وحضوره والقوا  
من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا على تركه ورايهما العكس لظاهر  
نحو قوله عليه السلام تناكحوا قلنا معارض بقوله عليه السلام خير  
الناس بعد المائتين خفيف الحاذ وندبان ينكح بكر حيث لا عذر لقوله  
عليه السلام نجابر هذا بكر اتلا عيها وبعد بلوغها الاصلحة ولودا  
لقوله عليه السلام تزوجوا الولود نسبية لقوله عليه السلام خضر  
الدم من بعيد لقوله عليه السلام لا تنكحوا القرابة القريبة ذات دين  
لقوله عليه السلام اذا ظفرت بذات دين نزيت يداك ثم ذات عقل  
وجمال اذ طيب العيش لا يكمل الا بهما بلا ولد الاصلحة لنهيته عليه  
السلام عن اللغوات وان لا يزيد على واحدة بلا حاجة في شوال الحديث  
عائشة وان ينظر وجهها وكفيها اذا رغب قبل الخطبة لقوله عليه  
السلام لمغيرة انظر اليها فانه احرى ان يورم بينكما وعندهما وقديما  
ايضا بناء على انهما غير عورة ولداه والرقبة ايضا لاقوله عليه السلام



للمغيرة في بعض الروايات الى وجهها وكفيها ومذهبها لا بد من رضاها  
لنا اطلاق الخبر وان تنظر اليه ثم بعث امرأة تناقلها وتصفها لانه  
عليه السلام بعث امر سليم ومحرر النظر بالشهوة والى الامر بالخوف لانه  
عليه السلام اجلسه من ورائه والى ما بين السرة والركبة بالاحاجة  
لا من زوجته وامته التي تحمل استمتاعها ونفسه حتى السوء بكرة  
وصغيره لا فرجها ونظر الفحل ولو مرافقا للمحبوب والعين والخصي  
والخنث الى الحرة الاجنبية ولو الى منفصل لا فلامه يدها لانه ليست  
بعورة لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ورايها لا التي لا  
تشهى والنشوها لعدم خوف الفتنة قلنا لكل ساقطة لاقطة وفي وج  
اختاره لا الى الوجه والكف ان لم يخف لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن  
الا ما ظهر منها ونظر الذميمة الى المسئلة لقوله تعالى او ساهن وهي ليست  
منهن لافى وجهه ويحتاج في المشكل وفي وجهه لا كما في الوضوء باللمس و  
جاز للطفل لقوله تعالى الذين لم يظهروا على عورات النساء والمسوح  
لقوله تعالى او النابعين غير او الى الاربة من الرجال ولعبدها لقوله تعالى  
او ما ملكت ايمانهن وقوله عليه السلام لفاطمة انما هو ابوك وغلامك  
وفي وجهه وعنده لا والمسك للنظر ولا يجوز مس بطن وظهر الام وعن  
رجلها وتقبيل وجهها وغمر البنت والاخت مرجلة ويباحان للمحاجة كالفد  
والحجامة بحضور زوج او محرم ولو كدها في السوء كما التحل شهادة الزنا  
على الاظهر والمعالجة ان لم يوجد لمعالجتها امرأة ومعالجته رجل ولا  
يجوز مضاجعة الرجل ياه والمرأة اياها للحديث واذ بلغ الصبي عشرة  
وجب تفريقه الثالثة نذب الخطبة لفعله عليه السلام والخطبة لها

من الطرفين وللعقد لقوله عليه السلام كل كلام لم يبد فيه باحمد لله فهو  
اجزم وتخلل الحمد والصلوة والوصية بين الايجاب والقبول وان يخط  
بما رواه ابن مسعود الحمد لله وحده ونستعين ونستغفر ونعوذ بالله من  
شرور أنفسنا ومن سيئات اعمالنا من هداه الله فلا مضل له ومن يضل فلا  
هادي له واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله  
واقول الله الذي شاء لون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا يا ايها الذين  
امنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون يا ايها الذين امنوا  
اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع  
الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما ثم يضيف اليها ما شاء واحضار جمع  
من اهل الصلاح والولى عرض موليته على اهل الفضل والصلاح والذعة  
للزوجين بعد العقد لقوله عليه السلام بارك لك وبارك عليك وجمع  
بينكما بالخير وكره بالزفا والبنين لانه من الفاظ الجاهلية وحرر لتصريح  
بخطبة المعتدة اذن بما تكذب في انقضائها اذا تحققت الرغبة والتعريض  
للرجعية لبقاء علقه النكاح لا البائنة على الاصح لا تقطعها والخطبة عليها  
بعد علمه بتصريح اجابة المجبر او غير المجبر والسلطان في المجنونة بطقا الا  
بالاذن لقوله عليه السلام لا يخطب الرجل على خطبة اخيه وفي رواية الا  
باذنه واجابها مثلها وجاز ذكر مساوى الخاطب لقوله عليه السلام اما  
معورة فصعلوك لا مال له واما ابوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه انكى  
امانة **الباب الثاني** في اركانها وهي اربعة **الاول** الايجاب والقبول  
على الفور فلا يصح الابلغ في الزوج والانتكاح كزوجت وانكحت وتزوج  
تزوجت وانكحت وتزوج وانكح وقبلت نكاحها وتزوج بها ومعناه وعنده



صح بكل لفظ يفيد التمليك كالبيع والهبة والصدقة ومذهبنا ان ذكر  
المهر لانه تمليك البضع لنا انه لا ينعقد بما ينعقد غيره كالا حلال ولان فيه  
قرينة وفي وجه **ولداه** لا بالمعنى ان احسن العربية قلنا العبرة به المعنى بخلاف  
التكبير اذ التلغظ به قرينة قبل **ورايهما** لو اقتصر على قبلت صح لرجوعه الى  
الايجاب قلنا لا بد من اضمن فيكون كالكتابة ولا يعلم الشاهد النية ولا  
نعم في جواب آزوجت وآتزوجت **ولداه** صح لان نعم جواب للسؤال قلنا  
للاستفهام ولا غيرهما بل انا قيت لانه عليه السلام نهى عن نكاح المتعة  
وتعليق كالبيع وبطل نكاح الشغار لنهييه عليه السلام **لا عنده** وصح لو قال  
زوجتك بنتي على ان تزوجني بلا جعل البضع مهر على الاظهر لانه ليس  
بشغار بل شرط عقد في عقد ولو قال تزوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك  
وبضعها صداق لا بنتي صح الاول وبطل الثاني وبضع بنتي صداق  
لا بنتك بالعكس وشرط حضور شاهدين ذكرين حريين عدلين سميعين  
بصيرين ناطقين ضابطين غير ولى ولو خشيتين با نازجلين ومستور  
العدالة لا الاسلام والحرية ومذهبنا الاعلان لقوله عليه السلام اعلنوا  
النكاح ولو بالذوق قلنا محمول على الذنب وكفى **عنده** رجل وامراتان  
وفاسقان لنا قوله عليه السلام لا نكاح الا بولى وشاهد عدل وعنده  
يصح بحضور زمينين في نكاح الذمية لنا ان ما لا ينعقد به نكاح المسلم  
لا ينعقد به نكاح الذمي كالعبد **ولداه** لا تشترط الحرية لنا القياس على  
غيره ولا البصر على رايهما لنا ان الاقوال لا تثبت الا بالمعاينة والسماع  
وصح بعدوى زوجين وابنيهما لانهما من اهل شهادة نكاح وفي وجه  
لا لتعذر اثباته بشهادتهما ولو ظهر فسق واحد بالحجة او تقار الزوجين

191 بان فساد على الاصح كما لو بان رقيقا لا باقراره ولو اقر الزوج ففرق  
بينهما فرقة فسخ على الاظهر اذ لم يثبت به الطلاق ولزمه المهر وودب  
الاشهاد على رضاها احتياطا **لثاني** الزوج المعين الواضح والمستقل  
به المكلف اخر الرشيد فيزوج الاب ثم الجد ثم القاضي حتما من مجنون بالغ  
واحدة بالحاجة لا جواز اذ النقي قيل والمختل المجنون ومن الصغير  
جواز الى اربع بالمصلحة لا غير الولى ولو غير كفولة اذ لا خوف من الزنا  
فلو عدل عن المعينة بطل ولو نزل على المقدر فالزائد يتعلق بدمته وماله  
يصح دونه وللسيد الفسخ وعنده يوقف لنا قوله عليه السلام انما ملوك  
تزوج بغير اذن مولاه فنكاحه باطل ولا يجبر السيد بخلاف الامة كالكتابة  
قيل **وعنده** نعم كالأمة وفرق بان له حق في مستمتعها ولداه للسيد  
قبوله للصغير ولا يجبر لا فضائه الى تشويش الملك قيل **ولداه** نعم كاجابة  
السفيه والفرق بين وليس للولى ان ياذن لعبد الطفل والمجنون والسفيه  
على الاظهر لئلا ينقطع عن الكسب ومذهبنا له ذلك بالمصلحة وبزوج  
الامة على الاظهر بالغبطة لا غيره على الاظهر والسفيه واحدة بالحاجة  
باذن الولى ثم السلطان ابى وبالعكس **ومذهبنا** لا حاجة الى اذنه ولا  
يستقل ان فقد على الاظهر فان عين المرأة تعينت ولم تزد على مهر مثلها  
والمهر تعين الاقل منه ومن مهر المثل فلو نكح بالزائد منه ومهر مثلها  
اكثر لم يصح لانقضاء الاذن بالزائد وتضرر هابه وان عينها فلو نكح باكثر  
ومهر مثلها اكثر بطل وبطل الاذن ان نقص مهر مثلها عنه وان اطلق  
كفى على الاظهر كما للعبد ويقتد باللايقة بمهر المثل فان زدد لغى الزائد  
لامتناع التبرع بماله ولا مهران نكح بلا اذن ووطى كما لو اتلف المبيع ولا اذ



زوج امته عبده او اعتقها في مرض الموت وهي ثلث ماله ونكحها اذ لو  
 ثبت للزما الدور وان كان مطلقا سري **الثالث الولي وعند العاقلة**  
 البالغة تزويج نفسها والولي الاعتراض ان تزوجت بغير كفو وغيرها  
 بالوكا لذكا لنصرف المالى و فرق بانفء لحوق العار فيه ولعمود قوله  
 تعك فلا جناح عليكم فيما فعلن في انفسهن قلنا المراد الرينة لنا قوله  
 عليه السلام لانكاح الابولى وقوله عليه السلام انما امرأة نكحت بغير  
 اذن وليها فنكاحها باطل الحديث ونقل الولاية الى السلطان عند  
 التشا جرد ال على ذلك ولقوله تعك فلا تعضلوهن فانها لو ملكت  
 تزويج نفسها لم يكن للنهي فايده ولا انها غير مأمونة على بعضها نقصان  
 عقلها فيزوج الامة سيدها بالملك لا بالولاية على الاظهر لانه مالك  
 الاستمتاع لا المكاتب بلا اذن لضعف الملك فيزوج الفاسق والمسلم  
 امته الكافرة كالبيع لا بالعكس لصعفه لوجوب ازالة التفرق وولى  
 السيد بنطقها والحررة الاب وان عتقت في مرض الموت والمستبضة  
 وهو السيد ثم الجدل مزيد شفقته ولها اجبار غير الموطنة ان انتفت عداوة  
 ظاهرة وندبان لا تزوج حتى تراجع بعد البلوغ **وعنده** لكل ولي اجبار  
 الصغيرة لا البالغة ونكاح الاب والجد لازم والغير جائز لها الخيار  
 اذا بلغت ومذهب الاجبار مختص بالاب لصغر وبكارة ولداه به لصغيرة  
 لم تستكمل تسعا ولثيب وبكر بعدها وبكر بالغة في رواية وفي رواية لا  
 لثيب وفي رواية لا البالغة لنا قوله عليه السلام لثيب احق بنفسها  
 من وليها والبكر بزوجهما ابوها ولقوله عليه السلام ليس للولى مع الثيبة  
 امر قيل الجد لا يجبر كالاخ و فرق بان له ولادة وعصوبة وولاية المال

197 كالا وب وعندها الموطونة بالزنا كالبر قلنا لا لدخولها في الوصية للثيب  
 واجبار المجنونة بالمصلحة ولو ثيبا وبلغت عاقلة شجنت ولزمهما  
 تزويجهما عند ظهور الحاجة ثم السلطان لعموم الولاية وليس في  
 اقرارها من له كمال الشفقة وشا وراقارها حتما في وجد وندبان في  
 وجه وفي وجه بالعكس اذ ولاية القريب ثابتة والمحتاج اليه رضاها  
 فلما تعذر منها قام القاضي مقامها وولاية المال مع البضع غير مطردة  
 ومنقطعة الجنون لا تزوج حتى تفيق وكذا البالغ المنقطع جنونه ثم  
 عصبتها بترتيب لامرث ومذهبهما لوصى يقوم مقام الموصى البالغة  
 بالاذن نطق الثيب وصمات البكر لقوله عليه السلام واذنها صماتها  
 لا فرعها بالفرعية **خلافا** لم لنا انه لا مشاركة بينهما في النسب فلا يلحقه  
 العاصر **وعندهما** قدم الاب لانه اقرب العصبات ومذهب قدم الاخ  
 وابنه على الجد ومعتقها بل وليها في حيوتها بلا رضاها اذ لا ولاية لها  
 وعصبتها بعد الموت ولا المعتق المشكل بل وليه باذنه احتياطا **وعنده**  
 ينعقد موقوفه بلا اذن لنا قوله عليه السلام لا تنكحوا الايامى حتى تستامر  
 ومن **وعنده** للاقارب الولاية بعد العصبه لوجود الشفقة فتزوج الام  
 والنخال وسائر ذوى الارحام الصغير وللصغير قلنا لا نسبة اليهم ثم  
 السلطان به من في محل ولايته لقوله عليه السلام السلطان ولى من  
 لا ولى له ويجب على الولي تزويج البالغة اذا طلبته من كفو وان لم يتعين  
 للخطر في الاهمال فان عضل او غاب مسافة القصر او فقدوا انقطع  
 خبره وتزوج او احرم فالسلطان لا وكيل المحرم وان لم ينزل با حرامه  
 فلو عين المجبر كفوا وعضلها من كفو عينته فله ذلك اذ ليس لها



اختيار الزوج لانها مجبرة ولانه اكمل نظرا وفي وجه اختياره لا لاجل  
تنفرها وميلها طبعيا فيفضي الى عظم ضرر وانتفاء الاعفاف ومذهبه  
من عينية المرأة اولى ممن عينته الولي ولو زوج بغيبة الولي ثم قدم  
الولي بحيث علم كونه قريبا عند العقد لم يصح ولو ادعت غيبة الولي  
لا تزوج الى ان قامت الحجة بالغيبة وخلوها عن النكاح والعدة نذبا  
في وجهه وواجبا في وجه احتياط الامر بالنكاح لاحتمال انه تزوجها  
ورايهما ان كانت الغيبة بعيدة منقطعة ومذهبهما ان كانت بعيدة  
انتقلت الولاية الى الابعد وكذا **لداه** ان عضل ومذهبه لو زوج <sup>بعد</sup>  
مع وجود الاقرب والحاكم المدينة مع غير المجرى صح **وعنده** جاز لا ين  
العم ان يزوج بنت عمه من نفسه فان اراد الحاكم تزوج من لا ولي لها  
زوجها منوبة او نانية **وعنا** البحاثة **الاول** في سوالب الولاية وهي الرق  
للنقص وعدم تفرغه للتخصر والضمي والجنون ولو منقطع الزوال  
الاهلية وفي وجهه لا المنقطع كالانغاء وفرق بانه اضعف واختلال  
النظر لهرما وخبل او سقم او الم شديد والسفيه واختلاف الدين  
لعدم الموالاة والشفقة الا ان القاضي يزوج الكافرة بالولاية العامة  
ولا ولاية للمرتد ويزوج الكافر الكافرة ان لم يرتكب محذور دينه وفسق  
غير الامام لقوله عليه السلام لا نكاح الابوي مرشد ولانه نقص  
قادر في الشهادة فكذا في الولاية كالرق <sup>ط</sup> **فيل** **وعندها** **لداه** في رواية  
لا لعدم منع الاولين الفسقة من التزوج واذا تاب لا بد من مضي  
مدة الاستبراء وفي وجهه لا ومتى وجد امر منها فالولاية للابعد  
لا الانغاء على الاظهر لقرب زواله والعمي والحرس اذا التخصر لا يتوقف

على البصر والنطق الثاني في اجتماع الاولياء فالاولى الافقه لانه  
انرف بشرايطه ثم **لاورع** لانه احرص على طلب الحظ ثم الاسن لزيادة  
التجربة ثم من خرجت له القرعة عند التزام ولو بادر غيره صح على الاظهر  
اذا القرعة لدفع المنازعة لا لسلب الولاية فلو قالت زوجوني شرط  
اجتماعهم على الاظهر لزيادة الاحتياط فلوزوجها وليان من شخصين  
بطلا ان لم يعلم سابق معين اذا الاصل رايها عن العلقه وان علم صح **وهذه**  
ان دخل الثاني فهو له لنا قوله عليه السلام اذا نكح الوليان فالنكاح  
للاول ووقف ان التمس الى ان يتبين وميراث زوجة ان مات واحد  
وميراث زوج ان مات الى الضلع ولا نفقة اذا الاصل لبراه وعدم التكر  
وفي وجهه يجب عليهما لانها محبوسة لهما قيل وكذا ان جهل السابق للعلم  
بصححة عقد اجيب بانه لا علم بها فان تقدمه غير كاف كغرف المتورثين  
لتعذر امضائه اذ لامرية لواحد واذا تنازعا لا تسمع دعوى احدهما  
اذا ليس في يده شيء حتى يدعى عليه وتسمع عليها فان انكرت حلفت <sup>ثم</sup> يمين  
في وجهه ويمينا ان حضرا وادعيا في وجهه فالنكاح لمن حلف فان اقربت  
لواحد قبل وللثاني تحليفها على الاصح ليغرمها باقرارها وبجلفه مهر  
المثل كرجوع الشهود **لداه** لا يقبل اقرارها ولا تحلف اذا الخصم غيرها  
قلنا ممنوع بل هي خصم ايضا وتسمع على مجبر على الاظهر لثبوت باقراره وان  
كانت البكر بالغه فيحلفان **الثالث** في التوكيل نعين الزوج غير شرط  
لانه لا يوكله لشفقته الامن يثق باختياره قبل شرط اذ ليس للتوكيل مسزيد  
شفقته فلوزوج من غير كفوا وغير الاشرف لم يصح الا اذا قالت زوجوني  
من شئت لعموم اللفظ وفي وجهه لا لانه مفيد بالاكفاء اجيب بان الاصل



عدم القيد وعلى الوكيل النصريح بالزوج بان يقول وكيل الولي تزوجت  
بنته منك او من فلان ووكيل الزوج قبلته له الرابع في الكفاءة وهي الشرف  
في الاسلام والعفة والنسب ولو في العجم والحريز والسلامة من العيوب  
المثبتة للخيار والحرفة معتبرة في حق المرأة **لا في** مذهب النسب فن له  
ابوان في الاسلام لا يكون كفوا للتي لها ثلاثة والفاسق للعفيفة والمبتغ  
للسنية وغير هاشمي ومطلبى الهاشمية والمطلبية وغير القرشي القرشية  
والعجمي للعربية وعنده قریش كفاء بعض لبعض لقوله عليه السلام قریش  
بعضهم كفاء لبعض قلنا حكم عليه السلام بان بعضهم كفاء بعض وهذا  
ليس بكل واحد منهما وكذا العرب لنا قوله عليه السلام ان الله اصطفى كنانة  
من ولد اسمعيل الحديث وفي وجه العبرة في النسبة الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم والعلماء والصالحين دون ارباب الدنيا والظلمة  
وعنده لا تعتبر السلامة الا في الجمال وفي وجه الشيخ ليس كفوا للشابة  
والجاهل للعالم والاعمى والافقع وفتيح الصورة لغيرها واليسار لانه  
عليه السلام اختار المسكنة لعدم افتخار اهل المراتب وفي وجه  
ولده في رواية نعم لقوله عليه السلام الحسب المال ولتضررها وولدها  
بالنفقة وعنده تعتبر في المال لقدر النفقة والمهر وفي الغنى لتفاخر  
الناس به ولا تجبر نفقة بفضيلة وهي حق المرأة والاولياء فلورضوا  
بغير كفوصح لا لده في رواية لانها شرط صحته قلنا لا لانه عليه السلام  
زوج بنته من عثمان وعلي وابي العاص وفاطمة بنت قيس القرشية  
من مولاها اسامة فلورضى القاضي معها لم يصح لانه نايب عن الاولياء  
فلا يترك نظرهم قيل واختاره كالولي ورفق بانه لاحق له اصالة ولتضررها

ان لم يوجد كفوا ولا ان رضی بعض اذ لكل حق خلافا قيل ولده يصح  
ولها الخيار اذا بلغت وعنده لوزوج بنته الصغيرة من عبد صح الرابع  
المرأة المعينة الواضحة الخالية عن موالیه كنكاح الغير وعدة وهذا  
بحثنان الاول يحرم على الرجل من نساء القرابة والرضاع غير ولد العمومة  
والخولة لقوله عليه السلام تعسا حرمت عليكم امهاتكم الى قوله وامهاتكم  
اللاتي ارضعنكم الاية كالمنفية ولو قبل الدخول لبثت نسبها ان الحقها  
لا ولد الزنا على الاب وان تيقن انه من مائة لعدم ثبوت شرعا كسائر الاحكام  
وكره في وجهه وعندهم يحرم لبثت المصاهرة لنا انها نعمة فلا يثبت به كالتب  
ولقوله عليه السلام لا يحرم الحرام الخلال ولا في الرضاع ام الاخ والاخت كان  
ارضعت اجنبية احدهما والنافلة كارضاعها اياه واخت ولدك و  
وجدته واصوله وفروعه وفروع اول اصوله واول فرع من كل اصل و  
بالعقد الصحيح زوجة الاصول لقوله تعسا وحلائل بناتكم واصول  
الزوجة لقوله تعسا وامهات نسائكم وبالوطى فرعها لقوله تعسا  
فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم والوطى في ملك اليمين يثبت  
المصاهرة والمحرمية وبشبهة المصاهرة كالعدة والنسب المحرمية اذ  
له الخلوة بالموطوءة فبامها وبنتها اولى قيل نعم كالعدة ورفق بدور  
المحرمية وبشبهها يثبت المهر لا التقيل والسن بالشبهة لمفهوم قوله تعسا  
اللاتي دخلتم بهن ولعدم ايجاب العدة قيل وعندهما ولده في رواية  
نعم للتدذد بالمباشرة كبا لوطى ورفق بانه اقوى لبثت المهر والاحصان  
والغسل به وكذا عند النظر الى فرجها ومذهبنا الى جسدها للتدذد لنا  
القياس على عدم بطلان الصوم وجوب الفدية ولو بالانزال ولده



التلوط بغلام يشبهها واذا طرأ على النكاح ما يشبهها قطعه كالرضاع ولو  
اشبهت محرمة من بعض عدل من جازان ينكح منهن فانه لو غصب ثاة في بلد  
لا يحرم اللحم والا فلا اذ يتقن التحريم عارض بيقين الحبل في عدد منحصرو الجمع  
في النكاح والوطى في ملك اليمين بين كل امرأتين ايتما فرضت ذكر اخر  
عليه الاخرى كاختين لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين وقوله عليه  
السلام لا تنكح المرأة على عمتها وخالاتها حذرا عن قطعة الرحم بوقوع  
العداوة بينهما ووقوع المعادة بين المحارم فان بانت السابقة واشترها  
او حرمت بزوال او التزويج او الكتابة لا بالحيض والاحرام والردة والعدة  
عن وطى الشبهة والزمن على الاظهر لانها ترزى الاستحقاق حلت الاخرى  
ورايهما لا مادامت في العدة لقوله عليه السلام فلا يجمع مائة في رحم  
اختين قلنا المراد ما ذكره والاتحاد بعد ما لم يبق العلقه وعنده  
لا بالكتابة والتزويج ولو ملك احدهما ثم نكح الاخرى صح وحلت النكحة  
لا المملوكة اذ النكاح اقوى لتعلق احكامه كالطلاق والظهار والنوا  
كما لو اجتمع السيد وزوج ومذهبهما لا لانه بسبب الفراش فلا يرد على  
فراش اخرى كالوطى وعنده لا تحل المنكحة حتى تحرم الموطوءة قلنا هي  
تحرم بنكاح الاخرى ولداه لو وطئها ثم باعها او زوجها ثم نكح اختها  
ثم عادت الاولى الى ملكه لا تحل واحدة قلنا حرمة المملوكة مستمرة فانها  
تحرم بنكاح من لم يجمعها وجاز الجمع بين المرأة وامر زوجها او بنته لاشقاء  
القربة والزيادة على اربع للحر لقوله عليه السلام لغير لان اخترا ربعا  
وعلى اثنين للعبد وهو في مذهبنا كالحرن اجماع الصحابة فلو نزل في عقد  
بطل في الكل وان كان اختان بطل فيهما لا في الباقيات والمطلقة ثلاثا

ولو ملك اليمين على الحر وشتين على العبد لان علقته بعقد حتى يطأها  
زوج اخر في نكاح صحيح لا في مذهبنا بكتابية بايلاج قدر الحشفة بالان  
لا في زمن الردة لا اضطراب النكاح ويمكن الرجوع الى الاسلام في العدة  
قبل الدخول لثبوتها باستدخال مائة وايتان غير المائتين لقوله تعالى  
فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولقوله عليه السلام لا حتى  
تدنو في عسيلته ويدنو في عسيلتك وفي وجهه لا يشترط الانتشار  
فيكفي اصابة الطفل لعموم قوله تعالى زوجا غيره اجيب بان المقصود  
حصول الغيرة ليمنع من الطلاق ومذهبنا لا بد من بلوغه قلنا المراد  
يحصل من المراهق قتل وعنده لو نكحها بشرط طلاقها اذا وطئها صح  
ولغي الشرط كان لا يتزوج عليها ولفرق بانه غير محمل بمقصود النكاح  
لنا انه كالموقت لمنعه دوامه وكره عزمه على طلاقها ومذهبنا  
باطل لقوله عليه السلام لعن الله المحلل ولذلك شبهه عليه السلام بالبر  
المستعار قلنا محمول على ما لو شرط فان الله تعالى وضع عن البشر حديث  
النفوس لنا امرهم للسكين بامساكها بالانكح ونكاح ملكه اذ ملك اليمين  
اقوى لانه مالك الرقبة والمنفعة لانه يوجب لكل حقا على الاخر والرفق  
ينافيه وملك مكاتبه لانه يصدد ملكه ابتداء واما وملك فزعه للحر ابدا  
خلافا لانه لان ملكه كملكه لوجوب الاعفاف ولو بعضا او علق بالنكاح  
سبق العتق وللحر مملوكة الغير ابتداء ان كانت تحت حرة ولو صغيرة او  
سرقاء او هرمة لا مكان مفارقة ولا نكاح عليه السلام نهى ان تنكح الامة  
على الحر وجاز في وجهه اذ الحاجة لا تندفع بها وفي مذهبنا ولو تحت  
حره ان خاف الرنا او وجد طولها المفهوم قوله تعالى ومن لم يستطع



منكم طولاً ان ينكح المحصنات الاية ولو كتابية على الاظهر واستبعد ان  
ارفاق الولد وذكر المؤمنات في الاية للغالب او راضية بقليل لا  
يجعل على الاظهر لجواز عجزه عند الحلول او مفوضة لمطالبها لوجود  
المحذور او لم يخف من الرضا لقوة تقواه لقوله تعالى ذلك لمن خشي العت  
منكم **وعنده** جاز سلقاً لا على حرة لظاهر قوله تعالى ما طاب لكم قلنا  
مخصوص بقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً الاية وبقوله تعالى  
فواحدة او ما ملكت ايمانكم قلنا التخيير بين العقد على حرة وبين الوط  
بملك اليمين ولقوله تعالى ولا ممة خير من مشركة قلنا المراد من مشركة  
غير كتابية واذا وجدت الشرايط جاز نكاح امة لا امتين لدفع الخوف  
بها **وعندها** الى اربع ونكاح امة كتابية لمسلم خلافاً لقوله تعالى  
من فتياكم المؤمنات ولوللعباد المانع كفرها لا مسلمة سيدها كتابي  
على الاظهر ومن بعضه رقيق كن رق كلاً خلافاً له فينكح المتبعض الا ممة  
مطلقاً وليس له جارية اشتراها وان اذنه السيد وجاز له لقوله  
تعالى وما ملكت ايمانكم وملكه تام والمتبعض لا ينكحها الا بالشروط  
ومن جمع بين حرة وامة وان حلت له او مباح وحرام صح في الاول على  
الاصح بمهر المثل والمسلم وطى الكتابية بملك اليمين لا الوثنية والمجوسية  
تشبيهاً بنكاح حرامهم والملاعنة والمحرم ولداه الزانية حتى تتوب  
وتنقضى العدة لقوله تعالى والزانية لا ينكحها الا ان قلنا منسوخ بقوله  
تعالى وانكحوا الايامي والمراد من النكاح الوطى لنا قوله تعالى واحل لكم  
ما وراء ذلكم وقوله عليه السلام لا محرم الحرام الحلال ونكاح كافرة كزينة  
لكافر ايضاً لبقاء علقه الاسلام لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات وان

كانت لها شبهة كتاب كالمجوس لقوله عليه السلام سنوا بهم سنة  
اهل الكتاب غيرنا كحسبناهم لا يهودية ونصرانية علم ان اول ابائنا دخل  
في دينها قبل التحريف وتجنبوا عن المحرف واسرائيلية قبل النسخ كسامرة  
وصابئة ان لم يخالف اصل دينهم ولا فلا نفرد بالجرعة ايضاً لقوله تعالى  
والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب ولا نساءها الى دين كان حقاً لا المنسكة  
بنحو الزبور وكذا وفي الجرعة اشد ويحرم المتولدة من كتابي ووثني تغليباً  
للحرمة كالمولدة من ما كول وغيره قيل ومذهب العبرة بالاب اذا لا نساء  
اليه **وعنده** يحمل لانها يجعل كخير كما لو كان احد لا يوين مسلماً وافرقي بان  
الاسلام يغلب والمتنقلة ومن انقل الى غير الاسلام مهادر لا يقبل منه  
غيره لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه قيل **وعنده** من انقل  
من اليهود الى النصر او بالعكس ننكح ويقر لتساوي الدينين قلنا لا  
لاحدانه ديناً باطلا بعد اقراره ببطلانه وقيل ان عاد الى الاول قبل  
قلنا لا لانه ابتداء ديناً فلو ارتد احد الزوجين رتفع لنكاح قبل لدخوله  
ويوقف على العدة بعده **لا عنده** لنا ان ضرباً به كاسلام احدهما **وعنده**  
ان ارتد امعاً لا يرفع كما لو اسلمنا تاثير ارتدادها اولاً لانه الفحش  
وكذا لو انتقلت زوجة المسلم واسلم احدهما قبل الاخر لا الزوج وزوجة  
كتابية واسلام احدهما يولي الطفل كاسلام احدهما ومذهب ان سبق  
اسلامه عرض عليها حالاً فان اسلمت حالاً اسمر والا ففسخ حالاً لنا  
القياس على اسلامها **وعنده** اذا سبق اسلام احدهما وهما في دار  
الاسلام عرض على الاخر ثلثاً وافرقي بينهما فرقة طلاق ان ابي وفسخ  
ان ابي وفي دار الحرب وقف على ثلاثة اقرا وان لم تحض ثلاثة اشهر



لنا انه عليه السلام قرر نكاح ابى سفيان وحكيم بن جزام وصفوا ابن  
امية وعكرمة ابن جهل وهي كالمسلمة في النفقة والقسم والطلاق وله  
اجبارها على الغسل عن الحيض والنفاس خلافا له لتوقف الاستمتاع  
وعن الجنابة كالمسلمة وكازالة النجاسة اذ النفس تعاف من جنب لا  
يغتسل قتل وعنده لا اذ لا مانع ويجبر ان على التنظيف ومنعها من اكل  
لحم الخنزير وشرب الخمر والنبيذ ولو كانا حنفيين اذ الحنفى يعاف ومن  
كل ما يتاذى به كالثوم والكراث على الاصح والبيعة والكنيسة ومذهبه  
نكاح من في فرض الموت باطل **الثاني** في نكاح الكفر وهو صحيح وان خلا  
من الشرايط او كان موقتا ابدوه او صحيحا افسدوه او غصبا اعتقدوه  
لا اهل الزمة فان على الامام دفع بعضهم عن بعض لقوله عليه السلام  
وولدت من نكاح قيل ومذهبه فاسد لانهم لا يراعون الشروط ومذهبه  
يقربها لوعقد في الاسلام لجاز وقيل لا يحكم بواحد فيوثق في المصاهرة و  
المسمى الصحيح والتحليل والاحصان فلو نكح اختين او حرة وامة فطلق  
كلا ثلاثا ثلاثا ثم اسلموا لم ينكح واحدة الا انحلل لوقوع الطلقات لا في  
مذهبه وان اسلموا معا او سبق اسلامه واسلامهما ثم طلق لم ينكح  
مختارة الاختين والحرة الا انحلل لوقوع الطلاق عليهما فقط مقرر بعد  
الاسلام لانه عليه السلام قال لغيره من زوجين اسلم على اختين اخراجهما  
وفارق الاخرى وقال لعيلان امسك اربعا وعنده لا ان لم يوجد الشروط  
واول الحديث بالاستئناف وهو مدفوع بقوله اختر او امسك بلا  
استفصال لان قارن مفسد بالعقد اسلام واحد كما لو نكح محرما او  
معتدة الغير والعدة باقية اليه بخلاف ما لو طر كعدة الشبهة والاحرام

ولو طر الى سارا وامن العنت وقت اسلامها ما لا واحد منهما الا وقت  
جواز نكاحها لا بقررد فعلا لارقاق الولد ولانه لا امد له في شبهة الخنا  
الطاري والمدفوع نكاحها مهر المثل ان فسد المسمى ونصفه ان لم يدخل  
فلو قبضته قبل الاسلام فلا شئ كالمفوضة ان اعتقد وان لا مهر لها  
اصلا وان قبضت بعضها فلها قسط الباقي منه باعتبار القيمة عند من  
له قيمة وفي وجه باعتبار العدد ويجب علينا الحكم بالحق بين الذميين  
وذمى ومعاهد برضا خصم ولو كانا من ملّة لقوله تعالى فاحكم بينهم  
بما انزل الله ولانا التزمنا الذب عنهم قيل ومذهبه لا لقوله تعالى او اعرض  
عنهم قلنا غير اهل الذمة لامعاهدين لانا لم نلزمه فنقرر نكاحا فنقرر  
لو اسلموا او بالعكس ويلزم النفقة ولو للمجوسية لا عند قيام المفسد واذ  
لم يترافع المجوس لا تنقض لهم وان علمنا ان فيهم من نكح محرما لان الضميمة  
لم يتعرضوا مع علمهم به فلو اسلم على زيادة عدد شرعى اختر اربعا  
ولو في الاحرام وعدة الشبهة لانه استمرار النكاح لا الودة لانها تان في  
الاختيار وعنده تعينت الاوليات ان نكح مرتبا والابطال نكاحهن لنا  
مامر ولان نوفل بن معوية فارق اقدمهن حين قال له عليه السلام فارق  
واحدة وواحدة من الاخوات والاماء ان لم يجد في العدة حرة يختار  
لاوليه بل يوقف الى الافاق والبلوغ ونفقهن في ماله لانهن محجوسات  
بسببه وتعينت الحرة الكتابية والمسلمة في العدة والبنت ان لم يدخل  
بالام لانها تحرم بنكاح البنت قيل من شاء ان لم يدخل بواحدة بنا على عدم  
صحّة انكحهم ولو اسلمت الحرة ثم ارتدت ثم اسلمت لانه اذ دفع نكاحها  
لتعين الحرة بعدما اسلمت والعقيقة قبل اجتماع اسلامها كالحرة فلو



فعتقت الاماء ثم اسلمن او بالعكس فهن كالحراير فلو اسلمت الحرة ثم الاماء  
بعد عتقهن يختار اربعاً ممن شاء وبعد دفع المتأخرة عن عتقها فقط  
لانها عتقت وتحت زوجها حرة فلو كانت تحت اربع اماء فاسلمت معه  
ثنتان ثم عتقت واحدة ثم اسلمت المستخلفتان ان اندفع نكاحهما بالعنف  
لانكاح الرقيقة المقدمة لان عتق صاحبتهما بعد اسلامهما واسلام  
الزوج فيختار واحدة وان اسلمت ثنتان معه ثم عتقنا وعتق المتخلفان  
ثم اسلمتا نعتقنا الحرتين ما وقت اجتماع الاسلامين وان دفت الاوليان  
لرقصا حينئذ انظر الى العتق وقت اجتماع الاسلامين لانه وقت  
امكان الاختيار كاليسار وخوف العتق والعبد ثنتين وهو كالحرات  
عتق قبل اجتماع اسلامه واسلام ثنتين منهن فلو اسلم على حراير فعتق  
ثم اسلمن او اسلمن ثم اسلم او اسلم وصح اسلمت واحدة ثم عتق ثم اسلمن  
اختار اربعاً لانه لم يجد عدد العبد حال الرق وان اسلمت معه ثنتان  
او ثلاث ثم عتق ثم اسلمت الباقيات فاشتتين من ايتين شاء وعلى اربع  
اماء فاسلمت معه ثنتان ثم عتق ثم اسلمت المتخلفات فاشتتين لانه  
وجد عدد العبد قبل العتق وتعينت الاوليان لانه غنى عن امه اسلمت  
بعد عتقه ممن اسلمت قبله الا اذا اعتقت الاخريات او واحدة بعد عتقه  
ثم اسلمتا لوجود الحرية عند اجتماع اسلامه واسلامهما ويجب الاختيار  
ويحصل بلفظ دال عليه صريحاً كاخترتك وامسكتك والتزاماً كالطلاق  
اذ المنكوحة تخاطب غالباً وان علقه تغليباً له والفسخ بتفسيره لا  
الظهار ولا الايلاء الاجنبية تخاطب بهما والوطى وفارقتك يدل على الفراق  
على الاظهر ولا تعليق الاختيار والفراق لانه ليس تعيناً وجاز الحصر

في بعض ويؤول بعض الابهام وتعينت المسلمات والكتابيات للنكاح  
والوثنيات للفراق واذا امتنع منه حبس له فان اصر عذروا مهل  
ثلاثاً بطلبه ولا يقوم وارثه مقامه فتعذر الحامل بالوضع والمدخول  
بها باقضي الاجلين احتياطاً وغيرها بعد الوفاة وتجب الاشهر من الموت  
والافراء من الاسلام لانها انما تجب لاحتمال فسخ نكاحها يومئذ ويوقف  
الارثان تحقيقاً الى الصلح وجاز بالتفاوت لا على غير التركة كان طلق  
احدى نسائه والتبست لاحدى كتابية ومسلم لاحتمال كون المسلمة  
مطلقة او تخلف اربع كتابيات لجواز اختيارهن ولو طلبت شيئاً قبله  
لم يدفع الا باليقين ففي ثمان سنوة لا يدفع الى اربع شيئاً لا مكان المختار  
غيرهن ويدفع الى خمس الربع للعلم بوجود زوجة عليهن وعليه نفقتهن  
اليه لانها في جبالته ونفقته مدة تخلفه ومردته لانه محسنة باراءه فرفض  
كالصوم لا مدة تخلفها ومردتها لاسانتهما وصدقت في انكار سبق  
اسلامها قبل الوطى اذا الاصل بقاء المهر وصدق في قدر تخلفها اذا الاصل  
استمرار كفرها وبراءة ذمته عن النفقة الباب الثالث في الخيار وامور  
شقي وفيه فصلان الاول في اسباب الخيار الاول يشتر على الفور  
كالبيع لا لداه لاحد الزوجين بالجنون والبرص والجذام وله بالرق  
والقرن ولها يجب لم يبق قدر الحشفة وان جنت على الاظهر كما لو  
خرب المستاجر الدار المستاجرة والمرض الذي لا يمكن الوقاع معه  
وايسزواله مطلقاً والعنة ولو عنها لا بعد الوطى لو صولها الى حقها  
ورجاء زوالها بخلاف الجنت لا عند الاب وبالعنة والخصاء لئلا انه  
عليه السلام مرد امرأة راي بكسحتها وضحاها لا لداه بالطاري بعد العقد



في وجه ولا في مذهب به لاله لا يمكن الخلاص بالطلاق بخلاف  
العكس في الحياة لا يغيرها كالغديرة والخوثنة والخصى على الاصح ان  
لا يفوت بها مقصود النكاح ومذهب يثبت بالنكاح والخصاء ولوليها  
بالمقارن من الثلاثة الاول لما فيها من العار كنع النكاح بخلاف غيرها  
لانه لا يعبر به ولا يفسخ الا عند الحاكم لانه مختلف فيه كالفسخ بالاعسار  
وفي وجه لا يفوت اليه كفسخ البيع ولا مهر به قبل الوطى وبعد يجب  
المسمى ان حدث العيب بعد كالردة لانه فتره والامهر المثل لانه لم  
يحصل له بذل المسمى في مقابلة وفي وجه ولداه المسمى لصحة العقد  
ولا يرجع على الغار على الجديد لانه استوفى منفعة البضع وقيل وندها  
يرجع لقوله عليه السلام فلها صداقها وذلك لزوجها غرم على وليها  
ولا نفقة والسكنى للمفسوخة في العدة وان كانت حاملا لا يقطع  
اثر النكاح بالفسخ وعندها وهو طلاق وصدق في نفى العنة اذا اصل  
السلامة فاذا حلف لم يطالب بالوطى اذ حق استيفاء المنفعة له فلا  
يجبر عليه واذا ثبت باقراره او بالبينة وعليه الاقرار او يمينها المردود  
ضرب القاضي بطلبها لا بسكوته سنة ومذهب للعبد نصفها قلنا  
انها مشروعة لا مرتبطة بالطبع كالحيض فزعا يتغير باختلاف الفصول  
وروى ان عمر اجمعه سنة وتابعه العلماء ولم تسمع دعواها على غير  
مكلف فان مضت ولم يطاها من غير امتناع ترفع ثانيا ونحوه فنحن  
وان وطها في نكاح سابق ولا عبرة بالفسخ والاجازة قبلها كاسقاط  
الشفعة قبل البيع ولا تحسب مدة سفرها ومرضها وحبسها بخلاف  
وسقط حقها برضاها وان راجعها لانها رضيت بعنفه في ذلك

النكاح لا ان جدد لانه نكاح اخ رقيق وعنده يسقط لعلمها بالعنة  
قلنا في غير ذلك النكاح او بالافتراض او بالاج قدر الحشفة لاني  
الدبر وصدق نافي الوطى ولو بعد الخلوة اذا اصل عدمه لان انت بولد  
ولم يلاعن ولا في العنة والايلاء لتعدنا قامة البينة عليه والاصل  
السلامة ولو حضا او مقطوعا ان اتته ببينة البكارة يمين وفي  
وجه بالاميين او اراد الزوج الرجعة فيهما بعد الطلاق والحلف لانهما  
للدفع للاثبات كما ان المورد يصدق في التلف ثم ان غرمه مستحق له  
يرجع على المورد الابينة وكذا في يد اثنين ادعى احدهما جميعها  
والاخر نصفها صدق الثاني فلو باع الاول نضيبه فلا يأخذ الثاني  
بالشفة الابينة دالة على الشركة وفي قدر الباقي في عدم المطاوعة  
اذا اصل دوام النكاح الثاني التغير المتصل فلو شرط في واحد  
وصف مقصود كالنسب والحرية والاسلاء والطول والجمال واليسار  
والشباب والبكارة واخذ اداهما فان خلاصه صح على الاصح كالباع يثبت  
على الفور ان بان دون المشروط فلو بان نسبه دونه فلها ولوليها  
الخيار قيل ولو وفقه ومثله للتغير وطمعا في زيادة شرفه قلنا لا يعبر  
به ونسبها فله الخيار وفي وجه لا تمكن من الطلاق ولا يعبر به ورف  
فلله الخيار ولا وليا لها ولسيد الامه وفي وجه لاله لتكافئها والولد  
قبل العلم حر لظن الحرية كالوطى بالشبهة لا عندها ان غر العبد وعلى  
المغرور قيمة يوم الولادة لسيدها ولو جرد لتقوية عليه بضد وعندها  
قيمة يوم المرافعة لان انفصل ميتا لعدم تيقن حياته وبجناية جات  
عشر قيمة الامر اذ جنين الرقيق بضمن به وفي وجه الاقل منه ومن قيمة



الغرة اذا الغرم ببثت بسبب الجنابة ويتعلق بدنة العبد وكذا المهر  
لانه لاجنابة منه وقيل برقبته لان ظنه انلفه كارش الجنابة وقيل كسبه  
كالنفقة وفرق بانها ليست من لوازم النكاح ويرجع على الغار بعد  
الغرم لوجوبها بسببه وهو وكيل السيد والمنكوحة وعليها بعد العتق  
ان غرت وعلى المكاتب في الحال وعليها مناصفة ان غر الالمهر لانه  
استوى بدله ولا اثر بخلف الظن ولو بان كتابية على الاصح كما اذا ظن  
عبد ايشريه كاتبا الثالث من اسباب الخيار عتق كل امة تحت عبد  
ولو بعضا ومكاتب بالامراجعة القاضي لانه عليه السلام خير بريرة لا  
عن مريض قبل الوطى وهو ثلث ماله والا يلزم مرد المهر فيفضي الى الدوا  
على الفور خيار العبد والمجنونة والصبي بعد الكمال قيل الى ثلاثة لانه  
قد يحتاج الى فكر وقيل ولداه الى ان يصرح باسقاطه او تمكن من الوطى  
لقوله عليه السلام لبريرة ان قربك فلا خيار لك ولقوله عليه السلام  
فهى بالخيار ما لم يبطاها وصدقت في الجهل بالعتق بالخلف ان لم يكذبها  
الظاهر وبثوته اذا الاصل عدم العلم فلا يسقط قيل نعم كالجمل بثوته بالعب  
وفرقت بانه لا يخفى على الاكثر بخلاف الجمل بالفور اذا العلم بثوته يستلزم  
غالبا وسقط ان عتق فنسخها على الاصح لزوال الضرر فلو طلقها رجعي  
او اسلمت وتخلف فلها الفسخ دفعا للرجعة واسمرار العقد وجاز تلخي  
اليها لانها في معرض البينة لا الاجازة اذا فائدة فيها في الحال ولو عتق  
العبد وتحت امة لا خيار له لعدم ورود النص فيما يخالف الاصل وفي  
وجه نعم دفعا لرق اولاده اجيب بامكانه بالطلاق وعنده لو عتقت  
تحت حرفها الخيار لما روى الاسود عن عايشة ان زوج بريرة كان حرا

قلنا منقطع ومعارض لما روى الاسود عنها وما روى عمرو عن ابيه عنها  
لو كان حرا لم يخبرها وما روى عن ابن عباس وابن عمر ولقوله عليه السلام  
لبريرة ملكت بضعتك فاخترى العلة ملكا لبضع قلنا المراد بضعتك  
تحت العبد لنا القياس على كتابية اسلمت تحت مسلم ويسقط المهر قبل  
الدخول ويجب المسمى للسيد ان دخل قبل العتق ومهر المثل بعد كحدوث  
العب وفي وجه المسمى لبثوته في عقد صحيح فاستقر حكمه **الفصل الثاني**  
وفيه ابحاث الاول حل للزوج والسيد جميع الاستمناعات لا اتيان  
الدبر لقوله عليه السلام لا تاوا النساء في اربارهن وقوله عليه السلام  
ملعون من اتى امرأة في دبرها وهو كاتبان القبل في الحكم كاستقرار المسمى  
ووجوب العدة وثبوت النسب واستفراش الامة والمصاهرة لا في  
التحليل اذ لم يحصل من طرفها ذوق العسيلة والاحصان لانه فضيلة  
لا تحصل الا بوطى كامل وفيئة الايلاء ونفى العنة واشترط استنطاقها  
لبقاء العذرة وجاز الغزل لقول جابر انا نغزل على عهدك عليه السلام  
فبلغ ذلك عليه السلام فلم ينه وايضا كان غزل والقران ينزل وفي وجه  
حرمانه لما سئل عنه فقال الود الخفي وفي وجه ومذهبهما محرم على  
الحرة بلا اذنها وعن امة غيره بلا اذنه لنهيه عليه السلام عن غزل الحرة  
بلا اذنها قلنا محمول على التنزيه وعنده الاذن فيه للحرة وسيدا لامة  
لانه مغل لحصول الولد وحرمان الاستمناء بيد لقوله تعالى والذين هم  
لفروجهم حافظون الاية ولقوله عليه السلام ملعون من نكح بده لاله  
لانه دفع فضلة كالفصد وبالقياس على يد الزوجة وفرق بانها محل  
الاستمتاع وكره التحدث بما جرى بينه وبين موطوءة ووصفا امرأة



لزوجها بلا حاجة وسن ان يلاعها ايناسا وان لا يعطها وان لا يطيل  
العهد بالوقاع بلا عذروا ان يقول وقته بسم الله اللهم جنبنا الشيطان  
وجنب الشيطان ما رزقنا الثاني اذا وطى اصل امه فرعه عصي و  
يجب التغرير حق الله والمهر لا المحدث شبهة الملك والاعفاف وثبت  
المصاهرة والولد نسب حر ولو سرقا على الاظهر كولد المغرور وملكها  
الحرك لا ولو معسر بالقيمة وتصير مستولدة على الاصح ولو مكاتبه بالعرف  
لا ان استولدها الفرع لانها لا تقبل الانتقال **وعنده** لامهر حيث لزم  
القيمة قلنا متعلقها متعدد ولا يلزم قيمة الولد على الاظهر فان العرف  
قادر ان ملكه اذا العلة والمعلول معا في الزمان والتقدم في العقل وسرى  
الى نصيب الشريك ان ايسر والولد حر لان نصيبه اذا عسر **الثالث** في  
الاعفاف يجب لكل اصل ومذهب اب حر فقد المهر والنفقة وخاف  
الغت او شق عليه الصبي بقوله بلا يمن اذ تحليفه لهذا الامر لا يليق بحاله  
ولو كان كافرا وتحتة صغيرة وعجوز ورتقاء لا تندفع حاجته بها على  
الفرع الموسر الا قرب ثم الوارث ثم يقرع لوجوب صيانة عن عقوب الدنيا  
والاخرة كالنفقة قيل **وعنده** لا كالعكس وهو منقوض بالنفقة وفرف  
بانه يختص بمزايد الرعاية والتزجيب بخلاف الفرع ولهذا يقتض من ولده  
لابن وابن ابن وان سفل ايضا وهو ان يهي لا ستمتعا بنكاح ولو كتابية  
لا امة به على الاظهر لانه مستغن بمال فرعه او ملك لاشوها ومونها وان لم  
يف مال قدم العصبية ثم الاقرب ثم يقرع وفي وجه العصبية الابعد مع ذلك  
الرحم الاقرب سواء لتعارض المعينين وليس للاصل تعيين النكاح وامة  
رفيعة المهر واذا اتفقا عليه فتعينها اليه ولزمه التجديد ان مات وانفخ

العقد كما لو سرفت النفقة او طلق بعد ترك شقاق ونشوز على الاظهر  
الرابع في حكم تزويج الاما فعلى السيد تسليم المروجة ليلا لا نهارا ولو  
مخترفة جمعا بين الحقيقين وفي المتاجرة العكس وليس له تكليف الزوج  
من دخوله بيت هنيه في داره على الاصح اذا الحيا والمروءة يمنانه من دله  
المسافرة كالعبد المزوج لانه الرقبة والزواج مصاحبها لانه مالك  
المنفعة وان لم يسلمها الا بالليل فلا نفقة اذ لم يوجد تمكين تام وفي وج  
ومذهبه يجب لوجود التسليم الواجب وفي وجه شرطها تزويجا على الرما  
وهو اقبس ولزم تسليم المهر اذ وجد تسليم يمكن معه الوطى وفي وجه  
شروطها تزويجا على الزمان لا كالنفقة وفرق بان وجوبها متعدد وهو  
للسيد وقيل الدخول يسترد ويسقط بقتله نفسها ومذهب لا كالموت  
وارتدادها ووطى المروجة من فرعه لفوات المال قبل التسليم ككف المبيع  
قبل القبض لا بموتها وقتل الاجنبي والحرية على الاظهر لانها مسددة بالعقد  
اذ للزوج منعها من السفر والمقصود من نكاحها التشابك وراثتها  
بخلاف الامة ولزم تسليمه بعد ولا يرتفع النكاح ببيعها وعنفها التحيز  
عليه السلام بريرة بعد شري عايشة ومهرها للبايع والمعتق لحصوله  
في ملكه بالعقد والعقيقة ان اوصى لها به ولا حبس لاحد للمهر فانها لا  
يملك ان الرقبة والمشتري المهر والعقيقة تملكه بالوصية دون النكاح و  
ان كان فاسدا فمهر المثل لمن وجد الوطى في ملكه ولو اعتق امته على ان  
تنكحه شرط قبولها متصلا لانه معلق على عوض ولزمتها القيمة لانه  
اعتقاق على عوض فاسد لا الوفاء اذ النكاح لا يثبت في الذمة **وعنده**  
ان وقت فلا قيمة ولزماه نعتق وتصير زوجة له ان حضر شاهدا ولو



اصدقهما القيمة وجهلها احد فسد على الاظهر لجهالة الله لان عتقت  
عبدها على ان ينكحها لانها لم تعتقه على عوض بل وعدته جميلا كما اعتقد  
على ان اعطيك الف الخامس في حكم تزويج العبد فالسيد بالاذن لا  
يضمن المهر والنفقة على الجديد لانه لم يلزمه وان شرطه وقتة الا وهو  
حينئذ كما ان الاب لا يضمن بالنكاح وعنده يتعلق برقبته ولداه بهما في  
رواية وبذمة السيد في رواية وان وطى في نكاح فاسد لاحد عليه  
ويتعلق بذمته مهر المثل وكذا الزايد على المعين كما اذا اشترى دونه  
وانلفه وقيل برقبته لانه بدل وطى متلف كدين الاتلاف ولداه  
برقبته في رواية وخمسا المسمى في رواية واذا ضمن بعد الوجوب جاز  
لانه ضمان دين لانهم ومتى ملك احد الزوجين الاخر او بعضه انفسخ  
النكاح لقوة ملك اليمين وسقط المهران ملكة قبل الدخول لحصول  
الفرقة بسببها وقيل نصفها لحصولها بسبب منها ومن سيد الزوج  
ايضا لا بعد على الاظهر اذ الملك الطارى لا يسقط الدين على الاظهر  
اذ للدوام قوة ليست للابتداء لان ملكها اذ الفرقة بسببه فلو ضمن  
السيد المهر فاشترته به صح والا فلا دفعا للدور فان نكح امة مورثه  
ثم ملكها او بعضها ف نصف المهر تركه قبله وكله بعد السادس لو  
ادعت الراضية بمعين محرمة بلا عذر كغلط او نسيان لم يقبل دعواها  
لان اذنها يتضمن اقرارها بحملها له فلا يسمع ما يناقضه والمجبرة صدقة  
يمين لاحتمال ما تدعيه بلا سبق تناقض كما لو قالت ابتداء هذا اخي من  
الرضاع وكما يصدق المالك في عتق عبده ووقف عقار باعده الحاكم في  
غيبته لامر يقضيه وفي وجه صدق الزوج ابقاء للنكاح وحسما

لطريق خروج الفاسقات عن قيد الا زواج ولو زوج امته ثم ادعى الجوز  
او القبي او الولي انه عقد هو او وكيله وهو محرم صدق اذ الظاهر وقوعه  
على الصحة والله اعلم **كتاب الصداق** وهو اسم لما يوجب الانثى  
على الذكر بالنكاح او الوطى وحكمه كالتمن والاصل فيه قوله نفث واوال نسد  
صدقاتهن نخلة ويستحب تسميته ولو زوج امته من عبده لانه عليه السلام  
لم يعقد الا وقد سماه ولان ادفع للمنازعة وتخفيفه لقوله عليه السلام  
خير من ايسرهن مهر او ان لا يزيد على خمسمائة صداق زوجاته وبناته فزوج  
عمرام كلثوم بنت علي بن ابي طالب وطلحة ام كلثوم بنت ابي بكر بمائة  
الف ولا ينقص من عشرة دراهم وعنده لا يجوز الا بما يبلغ قيمته عشرة دراهم  
لما روى جابر عليه السلام قال لا مهر دون عشرة دراهم قلنا رواية مبشر  
بن عبيد عن الحجاج بن ابرطاة وهما ضعيفان ومعارض لما روى جابر انه  
عليه السلام قال المهر جاز قليه وكثيره ومذهبه باقل من ثلاثة دراهم  
لنا انه عليه السلام رد على عبد الرحمن بن عوف حين اخبر انه تزوج على نواة  
من ذهب وان جابر اروي انه عليه السلام قال من اعطى في صداق امرأة  
ملا كفيه من سويق او تمر فقد استحل وقوله عليه السلام من استحل  
بدريهين فقد استحل وان عليه السلام زوج امرأة بخاتم من حديد فضة  
من فضة وفيه ابواب **الاول** في صحيحه وفاسده وفيه بحثان **لاوك**  
لا يصح الا فيما جاز ورود البيع والاجارة عليه وعنده الا فيما هو مال فلا  
تجعل منفعة الحر صداقا ولذا في رواية ولا تعليم القرآن على ذلك لان قرينة  
لا يقع الا لصاحبه كتعليم الايمان وفرق بانه واجب يتعين ومذهب  
كره في رواية ولا يجوز في رواية لنا قوله عليه السلام تزوجنكم امام معك



من القران والمعين في يد الزوج مضمون ضمان العقد لانه مملوك بعقد  
معاوضة كالمبيع قيل وعنده ضمان اليد كالمستام والمستعار وورق  
بانهما لم ينقلا بعوض فعلى الاول ولا يجوز بيعه قبل القبض وينسخ  
اذا تلف ويرجع الى مهر المثل ولو بعضا ولها الخيار في الباقي فان اجاز  
رجعت الى حصة قيمته من مهر المثل وتلفه وانلافه كالمبيع قبل القبض  
ولو نقيب فلها الخيار فان اجازت فلا شيء لها كرضي المشتري ببيع المبيع  
والمنافع التي استوفاه او الفايضة في يده غير مضمونة وان امتنع من  
التسليم ورأىهما اذا تلف لزوم المثل او القيمة ومذهب يملك بالعقد  
نصفه ونصفه يبقى على ملكه لانه لو طلقها قبل الدخول يرجع اليه  
قلنا لا يدل على بقاء ملكه لرجوع كله بارتدادها لنا قوله تعالى ولو  
النساء صدقاتهن نخله وايضا انه ملك البضع به فتملك عوضه كالشئ  
المبيع به ولها حبس نفسها الى قبض تمامه خوفا من اتلاف البعض ولو  
الصغيرة والمجنونة بالمصلحة لا الموجل وان حل لرضاها بدمته او لا وفي  
وجه نعم لاستحقاق المطالبة حينئذ واذا اختلفا في البداية يجبران  
على الاصح اذ لا مزية بان يضعه عند عدل وتومر بالتكين ومتى بادر  
واحد جبر الاخر فان امتنع فله استرداده اذ لم يحصل المقصود فاذا  
امتنع فلها الحبس ثانيا لا بعد الوطى خلافا له كتسليم المبيع بعد القبض  
وحبسها قبله لاستقراره وقد استقر ويجب الامهال الى ثلاثة ايام  
ان استمهل للتطيف والاستجدار لا لتهية الجهاز والسمن وانقطاع  
الحيض ولا تسلم الصغيرة والمريضة الى ان تطبق ولا يجب تسليم مهرها  
ويتقدر كله بالوطى ولو حراما وموت احدهما لا انتهاء العقد به وهو

وهو كاستفاد المعقود عليه قيل ورأىهما بالخولة ايضا لقوله عليه السلام  
من كشف قناع امرأة فظفر الى عورتها فقد وجب الصداق قلنا منقطع  
لما روى زرارة ابن ابي عن الخلفاء الراشدين ان من اغلق بابا وارخى  
سترا فقد وجب المهر قلنا محمول على وجوب تسليمه ولانه عقد على منفعة  
فيستقر بالتخلية كالاجارة وورق بان منفعتها تلف بمضي الوقت  
وهنا بالاستفاد لنا قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن  
الاية وعنده اذا تزوجت بدون مهر مثلها فلا وليا لها الاعتراض  
الثاني في فاسد فلا يؤثر في النكاح لجواز خلائه عنه بل يوجب مهر  
المثل ومذهب لا يجوز اخلاؤه وبشرطه يبطل وله اسباب الاول  
ان لا يكون ما لاله كحرو خمر وخنزير ومغصوب فلو اصدق صحيحا او  
فاسدا فلها خيار الفسخ والرجوع الى مهر المثل اذ لم يسلم لها المسمى  
واخذ الصحيح وحصة الفاسد منه وعنده يلزم قيمة المغصوب قيل  
ولداه في رواية ان خرج مستحقا او حرا او خمر فكذلك النسا ان المسمى فاسد  
فيجب مهر المثل كما لو كان مجهولا وعنده لو اصدق عبدا او فرسا او  
ثوبا هرويا صح ولزمه الوسط قلنا لالا انها مجهولة الصفة الثاني  
شرط الخيار فيه على الاصح لانها ليس محض عوض لما فيه من معنى المحبة  
وان شرط لا يها الف وبالف على ان اعطيه الفاعل الاصح اذ ظاهر اللفظ  
لا يدل على النيابة بل على تملكه ولداه جاز لقصة شعيب لقوله عليه  
السلام انت ومالك لا بيك وشرط يتعلق به عرض في العقد بخالف موجب  
ولا يخل بمقصود كان لا يتزوج عليها ولا يشتري ولا ينفق عليها ولا يستر  
بها او يطلق ضربتها ولا ينقلها من دارها ولا يقسم عليها ولا يجمع



بينها وبين ضررتها في مسكن لانه كعوض مضاف الى المسمى ويتعذر  
الرجوع الى قيمة الشروط فيتعين مهر المثل وهو لفظ لفظه عليه السلام  
كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولداه صح ان نفعها فان لم يف فلها  
الخيار لقوله عليه السلام ان احق الشروط ان يوفي بهما ما استحلتم  
بها الفروج قلنا لم يحصل الاستحلال به وعنده اذا تزوج على الف  
على ان لا يسافر بها ولا يتزوج عليها فان لم يف بالشرط فلها مهر المثل  
اذا لم يحصل لها ما فيه نفعها الثالث تفريق الصفة بان تح سنة او خلع  
بعوض لجهالة نصيب كل قيل ورايهما صح لان جملة صداقهن معلومة  
كما لو اشترى اربعة اعبدين وسيعلم التفصيل بالتوضيع على مجهوز  
وفرق بالتحاد الفارق هنا الرابع ان يقبل لابنه المجنون او الصغير  
باكثر من مهر المثل لا من ماله او زوج بنته بدونه لا ان رضيت العاقلة  
البالغة وصح عندهم لنا انه ما راعى مصلحتها فلا يصح لبيع ماله لها بدون  
ثمن مثلها فلو اصدق زوجة ابنه امه فسد الزوم الدور لانها لا تدخل  
في ملكها بعد دخولها في ملكه الخامس كونه معدوما كالذراهم الشرعية  
الآن لانه غير المقدور التسليم والجهل به كما لو زوجت بمجهول او قالت  
زوجني بما شاء فسد لان علم ما شاء على الاظهر للعلم بالمقصود فلو  
تعدت تسليمه كاصداق تعليم القران وغيره ثم بانت قبله وجب مهر  
المثل بعد الدخول ونصفه قبله تنبيه بطل النكاح بشرط الخيار  
فيه لا عنده ولداه في رواية ويلغولنا انه لا يثبت فيه فيفسد شرطه  
كالصرف وان لا تحل والطلاق وشرطها ترك الوطى لداه ويجعل  
رقبة العبد مهر زوجته الحرة لانه صح لانفسخه وبالنقض عظام

وعنه مهر المثل ان لم يعين المهر على الاصح لانه كلما مور حيث ذوبان يعقد  
المجهول بلا اذن بمهر المثل من معسر لانه تضبيع حقها والواجب ما وقع عليه  
العقد ولا سرا او علانية على الاظهر وحملوا نصيبه على الحالين قيل و  
لداه مهر العلانية الباب الثاني في التفويض وهو اخلاء النكاح  
عن المهر باذن من يستحقه بان تقول العاقلة البالغة الرشيدة لو يا  
زوجي بلا مهر فزوجها ونفى او سكنت او بدون مهر المثل او بغير نقد  
البلد او زوج السيد بلا مهر او سكنت ولزم بالوطى مهر المثل يوم العقد  
للفرق بين وطى النكاح والتفاح اذ في البضع حق موكد لله تعالى ولهذا  
لا يصير مباحا بالاباحة لابه لانه لم يتشطر بالطلاق ولان لها طلب  
الفرض قيل ورايهما الزم والاما استقر بالوطى قلنا منقوض بوطى الشبهة  
والنكاح الفاسد ولا يموت واحد لحصول الفرقة قبل الفرض كالطلاق  
قيل ورايهما الزم بالوطى ولقضاء عليه السلام في بروع قيل لم يتعين  
الراي واجيب بان الصحابة عدول كلهم فاختلاف لا يقدح في صحته  
قلنا لم يقبله بعض كعلي والمفوضة طلب الفرض لتعلم ما يتشطر وما  
يتقرر وحبس النفس له والقبض المفروض وفي وجه لا لانه راضيت  
بغير فلا يليق بها المضايقة وشرطه التراضي لا العلم بمهر المثل والحلول  
على الاظهر والتجانس والتساوي كالمسمى ولو امتنع فرض القاضي من نقد  
البلد حال اقدر مهر المثل رعاية لها لا اجنبي من ماله اذ وجوبه على غير  
العاقدة بعيد وفي وجه جاز كاداء الصداق وفريق بانه لا يزم ابتداء وفي  
البراء قبل الفرض لانه اسقاطه ما لم يجب ووجود سببه وجوبه غير  
كاف فيه واسقاطه لبقاء السبب كما في الابلاء والبراء عن مسمى فاسد



اذا الواجب غيره وفرضه وهو كما المسمى في التقرير والتشطير وفاسد  
لا يتشطر لخلو ابتداء العقد بخلاف المسمى للزوم مهر المثل وهو ما يرغب  
به في امثالها من نسب ونحو عفة وعقل وجمال ويسانر واضدارها  
وتعتبر نساء عصاباتا القربي فالقربي برعاية البلدان وجد بعض فيها  
اذعادة البلاد مختلفة في المهر كالاخوات منها ثم من الاب ثم بنات  
الاخوة كذا ثم العمت كذا ثم بنات الاعمام كذا ثم بنات الارحام القربي  
كالجدات والخالات ومروعية مسامحتهن لا واحدة بلاد دخول نقبض  
في النسب وفترة الرغبات حالا اذ عوض المتلفات لا يقبل التأجيل  
فيحط قدر التفاوت ان اجل مهورهن والوطى في فاسد نكاح وشري  
يوجب مهر مثل يومه كوطى الشبهة اذ لا حرمة لفاسد باعتبار اعلا  
احواله ويتحد ان تحدد كوطى الاب امة الفرع مرارا اذ شبهة الاعفا  
واحدة ووطى احد الشريكين المشترك ويتعدد بتعدد دها كما لوطن زوجة  
ثم اتمه او بعد مهما كان اكره امرأة على الزنا مرارا الباب الثالث  
في التشطير وهو رجوع نصف المهر فقهر الى الزوج وان اراد ولى المجنن  
او الصغير من ماله اذ له ان يملكها اياه والى المودى ان كان غيره اذ بدله  
لدوام النكاح ولم يتمكن من تملكها بفراق ليس بسببها في الحياة قبل  
الدخول كاللعان والخلع واسلامه ورذته وطريان الرضاع بغير فعلها  
وشراه لقوله تعالى فنصف ما فرضتم وجبر الايجاش وعنده لا يتشطر  
المفروض بعد العقد بل يسقط ولزومه المتعة ومهر المثل بالسمية الفاسد  
لنا عموم الآية والفرقة بسببها كفسخها بالعيب والعق وشراه يسقط  
كله كما في البيع وفيه اباحت الاول لو اعتق عبده او باعه بعد النكاح باذ

واراء المهر ثم انفسخ او طلق قبل الوطى يرجع كله او نصفه الى العتيق  
او المشتري لحصوله في ملكهما ولو كان صداق لامد رقبته وزوجها  
تبقى بعد الفراق لما لكها وان اعتقها لانه ما لكر يومئذ وليس للزوج  
اهلية الملك فلو باع زوجها واعتقه ثم طلق وانفسخ قبل الوطى فعلى  
البائع للمشتري لقوته عليه والمعق للعتيق لقوته عنده نصف قيمته  
او جميعها الثاني انما يرجع ان بقي في ملكها وان عاد بلا تعلق حق لانه  
كالوصية لعدم تاكد حق الغير وحزمت خللت وجلد ميتة دفع في ذميين  
ترافعا واسما لبقاء عين الصداق وفي وجه لا يرجع بشئ بخدوت  
المالية في يدها وصيديرجع الى المحرم كالارث ويجب عليه ارساله ان عاد  
كله لا النصف اذ لا يجب ارسال ملك الغير لان دبرته على الاصح اذ التدبير  
قربة مقصورة او علفت عنقه على صفة فلو وهبت عين الصداق من  
الزوج فله الرجوع كما لو وهبت من غيره قبل وعنده ولداه في رواية  
لأنها عجلت في تسليم حقه كالزكاة وتجيل الدين الموجل وفرق بانه  
تصريح ذكرهما غير مبطل وان ابرأت فلا على الاصح لأنها لم تؤخذ شيئا  
ولو ذهب البعض وتلف فيرجع بقسط الباقي في بدل غيره لانه شائع  
قبل الى نصف الباقي لانه وجد ما استحقه وقيل خير بين اخذ بدل  
النصف وبين اخذ نصف الباقي وربع البدل ففي الجميع فله كله ونصف  
مهر المثل وفي النصف له ثلاثة ارباعه ونصف مهر المثل ونخالعت  
بالنصف الباقي لها صح فلو اصدق تعليم القران وطلق قبله فلها نصف  
مهر المثل كتلف عين الصداق قبل القبض وان طلق بعده فله الاجرة  
ولا يعفو الولى عن المهر اذ لا حق له قيل ولداه في رواية جاز للاب والمجد



عن مهر البكر الصغيرة ومذهب للاب لقوله تع او يعفو الذي يبد  
عقدة النكاح قلنا المراد الزوج لقريئة وان تعفوا اقرب للتقوى الثالث  
في تغييره بنقصان صفة في يده فله نصف المعيب وفي يدها كزهر وغيره  
ونسيان حرفة فله الخيار بين نصف البدل ونصف المعيب بنصف  
الارش فيهما ان حدث بجنابة اجنبى لا غير كتعيب المبيع في يد البائع  
او زيادة فالمنفصلة تسلم لها كما في الهبة والبيع ومذهب الزيادة لهما  
والنقصان عليهما وعند ان حدثت قبل القبض فله نصفها ايضا  
وبعد من العين منعت الرجوع الى عينه والمتصلة تخيرها كالحراثة  
للزراعة والحمل والطلع واعادة الحلي بعد الكسر الى هيئة لانها زيادة  
حصلت في ملكها فلها ان لا تسلمها وتعطى قيمة الاصل بخلاف المبيع  
المردود بالعيب والافلاس فان سببه متحدد والفسخ محمول على العقد  
او بهما ككبر ينقص طراوة العبد وثمر الشجرة وحمل ولو من غير امة  
على الاظهر وتعلم حرفة ونسيان اخرى واعادة الحلي المكسور الى غير  
هيئة فلها الخيار ولا رجوع في شجر اثمروا مة ترضع ولدها الا رضاعها  
وفي وجه ان رضئ به وترك الثمار الى الجداد تخير لانه لا ضرر عليها  
اجيب بانها قد لا ترضئ بيده ودخول الحديقة وفي وجه لو وهبت  
منه نصف الثمن لزمه بقوله لانه زيادة متصلة كما لو لم تؤبر اجيب  
بان قبول ملك الغير لا يلزم للمنة وفرق بان المؤبرة في حكم المنفصل  
ومن التزم ترك السقي والرضاع لزمه لانه ترك حقه والتزم الضرر لهما  
لانه وعد فلو اصدقها شاة او امة حبلى فولدت ثم طلقها فلا رجوع  
الى الامان ارضعت كيلا يختل امر الرضاع ولا الى الامة وقت حرمة

الفرق والافيرجع الى نصفها ونصف الولدان رضيت والا فالى نصف  
قيمتها ولو رهنه او اجرة فله الرجوع الى نصف القيمة حالا او نصف  
مسلوب المنفعة مدة الاجارة ان قبضه ثم سلمه الى المرتهن والمستاجر  
وصبر لا ان قال اقبض ولا اصبر وبادرت الى تسليم القيمة دفعا لخطر  
الضمان ومتى ثبت الخيار لهما وامتنعت حبس عنها التعلق بقدر فان  
اصرت بيع ما بقى بالواجب وان لم يرغب في شري البعض بيع الكل وان  
لم يرد ثمن نصفه على نصف قيمته قضى له به اذا فائدة في بيعه ومتى امتنع  
الرجوع اليه لسبب يرجع الى مثله او اقل قيمة يومى الوجوب والقبض اذ  
الزيادة لها وغرم المنفصل لا يلزمها فلو تلف او تعيب بعد الفرقه فقيمة  
يوم التلف مع ارش النقص لحصوله تحت يد مضمنة ومذهب كل ما  
وهبها او وليها او وصيها قبل العقد لاجله فكالمهر في التشطير الرابع  
وهي اسم لما يعطى الزوج وزوجته بفراق غير مشطري الحياة بلا سببها  
جبر الا يحاشها وتبذلها واجبة لقوله تع ومتعوهن ومذهب مستحبة  
لقريئة قوله تع احققا على المحسنين قلنا ذلك لا ينافى الوجوب اذا ايفاء  
الواجب من الاحسان وعند لا يجب الا للمفوضة قبل الدخول ونداه  
قبل الفرض ايضا وفي رواية يجب بكل كل مطلقة سمي لها متعة مهر دخل  
بها وعند يستحب لكل مطلقة الا من طلقها قبل الدخول وسمي لها مهر  
وقيل لا متعة للدخول بها لقوله تع ما لم تنسوهن او تفرضوهن فريضة  
قلنا المفهوم مندفع لعموم قوله تع وللمطلقات متاع بالمعروف  
وقوله تع فتعالين امتعكن ولا استحققا مهر قلنا هو في مقابلة  
الوطى لا التبذل والابجاش ولا متعة لصغيرة زوجت من ذمى فاسلم



احد ابويها لان اسلامه كاسلامها ولا ان اشترى الزوج الزوجة على  
الاصح والا لوجب على المشتري لنفسه لحصولها في ملكه ولا ان المغلب  
في الفرقة جانب السيد لانه مستحق المهر وموجب البيع فان لم يتفقا  
على شيء قدره القاضي باجتهاده ما يليق بحالهما رعايتهما وفي وجوب ردهما  
بحاله لقوله تعالى وعلى الموسع قدره قلنا لا ينافي ما ذكره حازان يتراد  
على نصف المهر لعموم الآية لا في وجهه وعنده لانه بدل عنه وعنده المتعة  
درع وخمار وملحفة الا اذا نقص نصف مهر مثلها عن ذلك وندب ان لا  
ينقص عن ثلاثين درهما لاثنا بن عمرو بن عباس **الخامس** في التنازع  
فيه اذا ادعى احدهما التسمية وانكر الاخر تحالفا وكذا لو ادعى ولي الصغير  
الزيادة على مهر المثل وانكر او ادعت على ولي الزوج الصغير او اختلف  
وليا الصغيرين على الاظهر ان الولي مالك العقد ومستوفى المهر واذا  
بلغت فالتحالف معها لانها صارت من اهل اليمن وفي وجهه لا تحالف  
بين الوليين اذ لا يجوز لولي الصغيرة ان يزوجهما بدون مهر المثل  
ولا لولي الصغير ان يقبل باكثر منه ولو نقص واحد فلا تحالف لثبوت  
مهر المثل ولا اذا ادعى الزوج قدر ازيد عليه والولي اكثر منه لثبوت  
يرجع اليه ومذهبه اذا تحالفا قبل الدخول فسخ النكاح ولا مهر وبعد  
صدق في قدره ونداه اذا اختلفا في قدره صدق الزوج وعنده ونداه  
في رواية من يدعى مهر المثل ولو قال اصدقك اباك فقالت اتي تحالفا كما  
لو اختلفا في جنس الثمن ولزم مهر المثل وفي وجهه يصدق كل بيمينه على نفق  
ما يدعيه الاخر اذا المهر كعقد مستقل لم يتفقا عليه اجيب بالمنع وعنق  
الاب باقراره وان حلفت دونه عتقا ووقف ولأيه لانه لا يدعيه

واحد وان تكلا فلا مطالبة بالمهر ولو ادعت النكاح بمهر المثل فاقربه  
دونه مهر المثل كلف بالبيان فان قدرنا قصاصا تحالفا وفي وجهه يثبت  
بحالفها اذا الظاهر معها فان اصر على الانكار مردت عليها ولو اقامت  
بينه على الفين في عقدين لزم ما فلو حلف على نفق الاصابة فيهما او في احدهما  
سقط الشطر وعند لو خالع المدخول بها ثم نكحها في اعدة ثم طلقها قبل  
الوطى استحققت المسمى الثاني بالدخول السابق قلنا لا لانه نكاح عارض  
كالاول وان ادعى تجديد العقد فرقة وانكرت حلفت تنصيب وليمة  
النكاح سنة لانه عليه السلام ما تركها قط قبل واجبة لقوله عليه  
السلام اولم ولو بشاة قلنا محمول على الذنب واجابة المسلم اليوم ان  
خصن بالطلب فرض عين وعلى القاضي مستحبة على الاظهر وان كثرت  
الولايم ترك الكل كيلا ينقطع عن الكل لقوله عليه السلام من دعى الى  
وليمة فليأتها وقوله عليه السلام من دعى فام يجب فقد عصي الله وكروا  
قليل مستحبة اذا الضيافة اما التملك مال الغير ولا تلافه وهو بعيد  
وغيرها من الولايم كالعذار والعقيقة والحرس والمارية والوضيمة و  
النقبة والوكيرة مستحبة وكذا الاجابة على الاصح ونداه مباح و  
في رواية مستحب الصوم ليس بعدن لقوله عليه السلام ان كان صائما  
فليصل والاولى ان يفطر ان شق على الداعي لقوله عليه السلام افطر  
وانما تجب او يستحب عيم جيرانه وعشيرته لقوله عليه السلام وترك  
الفقر ودعى بالاحوف وطمع وحضور موز قدم الاسبق ثم الاقرب  
رحما ثم دارا فلو اعتذر ورضي صاحبها سقط الفرض ويحرم التطفل  
والزيادة على الشبع وحضور مجلس فيه منكر لا يرفع بحضوره لقوله



عليه السلام فلا تقعد على مائدة يدار عليها الخمر فان حضر ولم يعلم به  
نهى فان لم يقعد خرج ان امكن كفرش حرير وصور حيوان ولو على الوسايد  
لا على فرش وطبق وخوان وقصعة ومتكا وفي ممر لانه عليه السلام  
قال لعائشة حطياها واتخذى منها نمارق وفي وجه كره حضور مجلس  
فيه صور حيوان ويحرم تصويره واجره ولو على الارض واليابس لقوله  
عليه السلام يجلس المصورون يوم القيمة **وعنده** لا باس لغير المقتد  
ان يقعد في وليمة فيها غناء ولعب وان لم يعلم الرضاء به واطعام  
السائل والهرمة وجاز الاكل بالقرينة ولو من بيت صديقه في غيبته  
ان علم انه لا يكره والرجوع قبله والنثر واللقط لقوله عليه السلام  
اين طباقكم وفي وجهه ومذهبه ولداه في رواية يكره لنهييه عليه السلام  
عن النهبة والاولى ترك اللفظ ولا يؤخذ بمن اخذ او وقع في ذيله  
وان سقط ان بسط له وكره اجابة من غالب ماله حراما وشبهة وفي  
اليوم الثالث لقوله عليه السلام مرياء وسمعة ولن طمع في جاهه  
او معاوئته على باطل او اتقى شره وتزيين الحيطان بالثياب بالاحاجة  
والتفاوت بين الاضياف فيما يقدم اليهم والاكل من الوسط ومتكيا  
وبالشمال والشرب عن افواه القرب لا قائما والتفليس في الاناء وان  
تغيب طعاما وان يقرب منه من القصعة وندب الاكل لقوله عليه  
السلام وان شاء ترك وفي وجه واجب لانه المقصود وبثلاث اصابع  
وغسل اليدين قبله وبعد لما روى سلمان انه عليه السلام بركة  
الطعام الوضوء قبله والوضوء بعد وقوله عليه السلام الوضوء قبل  
الطعام ينفي الفقر وبعد ينفي اللحم والدعاء لصاحبه لقوله عليه السلام

افطر عندكم الصائمون ولحق القصعة والاصابع **كتاب** القسم  
والنشوز وفيه فصلان **الاول** في القسم وهو واجب للزوجات على  
زوج عاقل وولي مجنون بان يطوف به ان من منده ولم يضره الوطى  
ولا ينقص واحدة بوقت الافاقة ان ضبطوا لا فضى لما فيه من  
التفصيل ان بات عند واحدة لقوله عليه السلام فلم يعدل بينهما  
جاء يوم القيمة وشقه مايل او ساقط تستحقه من تمتع وطبها  
كالارتقاء والمرضية والحايض والمحرم والمولى عنها اذا المقصود الالفه  
والنصفه للناسنة والمعتدة الحرمه الخلوة بها وجاز الاعراض عنهم  
بكره ولداه يجب المبيت عند الحرمه ليلة من كل اربع والوطى في كل اربعة  
اشهر ان لم يكن عذر وليلة من سبع هذا للامة وفي رواية من ثمان  
ويندب ان يبيت عند واحدة والادنى من كل اربع ليلة وان يدور  
عليهم ولا يجوز ان يدعوا بعضا ويمشي الى بعض بلا عذر على الاظهر  
والاحبان لا يعطل الاماء دفعا لحدوث فساد وان يسوى بينهم  
لئلا يحقد بعض فلو سافرت سقط حقها لا لغرضه باذنه قيل وعند  
ولغرضه باذنه قلنا المانع منها ولا يجوز الجمع بين ضربتين في مسكن  
لم ينفصل مرافقة الابرضاهما والاصل في القسم الليل لقوله تعالى وهو  
الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه واليوم الذي قبله او بعد تابع وفي  
حق من يعمل فيه بالعكس كالانوفى والحارس وفي المسافر وقت النزول  
بدء بالقرعة على الاظهر والاولى ان ينوب ليلة ليلة اقتداء برسول  
الله صلى الله عليه وسلم ومذهبه ليس ان يزيد الابرضاهن ولا يجوز  
الزيادة على ثلاث على الاظهر خلافا له ولا الدخول في لاصل على غير



صاحبة النوبة الا لضرورة كمرض شديد وان مرضت نرجس وان يقسم  
عليها وكونها منزولا بها وفي غيره كاحتماع ووضعه وتسليم النفقة  
واذا دخل لها فله غير لو طي فان طال المكث قضى بقدره ولغيرهما نص  
وقضى ان طال الرمان لا الجماع على الاظهر لانه لا يدخل تحت الاختيار  
وهنا اباحت الاول في التفصيل فتستحق الحرة ضعف الامة لقوله عليه  
السلام مرسل مؤيد بقول على للمرة ثلثان من القسم والامة الثلث  
لنقصانها وحذر عن ارقاق الولد ومذهب في رواية سوى بينهما  
كالنفقة واذا عتقت قبل تمام ليلتها التحقت بالحرير فلو بدء بها وبات  
ليلة ثم عتقت استحققت الحرة ليلتين لا في وجهه والجديدة البكر  
سبعاً والثيب ثلاثاً ولا اذا الحشمة لا تزول بالمفرق ولا فرق في ذلك  
بين الحرة والامة على الاظهر ان المطلوب حصول الالفه وارتفاع الحشمة  
وهذا يتعلق بالطبع وسنده ما روى انس موقوفاً انه قال للبكر والثيب  
ثلاث فان سبغ بطلمها قضى لكل والا فالزايد لقوله عليه السلام لام سنة  
ان شئت سبغت عندك وسبعة عندهن وان شئت ثلاثه ودرت  
وندب ان يخيرها بين ثلاث بلا قضاء وسبغ به وعنده يقضى حق الجديدة  
والحديث حجة عليه ولا يتخلف بالرفاق بالنهار عن نحو تشييع الجنائز  
وعيادة المريض والجماعة واجابة الدعوة ولا يخرج بالليل اذ لا يجوز  
ترك الواجب لندوب الشان في الظلم والقضاء ويجب ولا من نوب  
المطلوب بها ولو بعد تجديد الاجتماع حق في زمتها فلو بات عند  
زوجتين من ثلاث عشرين ليلة استحققت الثالثة عشر اولاً فلو  
تزوج جديدة قدم حقها ثم يبيت عند المظلومة ثلثا عند الجديدة

قدم حقها ثم يبيت عند المظلومة ثلثا عند الجديدة ليلة ثلاث نوب  
ثم ليلة عند المظلومة وثلثا عند الجديدة فاذا تم بالليل خرج الى نحو  
مسجد الا اذا عذر الخوف نحو العسر فلو وهبت نوبتها فله المنع ان  
الاستمتاع له فان رضى وهبت من ضرة يبيت عندها ليلتين متصلتين  
ان اتصلتا لانه عليه السلام بات عند عائشة حين وهبت سورة  
نوبتها منها ومنه فله ان يخصن بواحدة ويصل ان اتصلتا وفي وجه  
لادفع اللوحشة والتحقد فيجعل كالمعدومة وجاز الرجوع اذ لم يحصل  
القبض فيما يعود الى المستقبل وما فات قبل وصول الخبر ضاع كباخة  
الثمار الثالث في المسافرة بمن فلو سافر لنقلة لا يجوز ان يسافر  
بعض لانه اضرار كل بالمتخلفات فلو غشى وقضى فلو نقل بعضا بنفسه  
وبعضا بوكيله قضى لمن نقله ولو بقرعة على الاظهر لا شرا كمن في  
السفر ولغيرها جاز بقرعة بلا قضاء لغير مدة الإقامة كما لو نكح جديداً  
في السفر لانه عليه السلام يقرع ولم ينقل انه قضى وفي وجهه لان  
قصر السفر لانه في حكم الإقامة ومنع لعموم الخبر وعنده وبغيرها  
والاولى القرعة تطيبها لقلوبهن ولا يقضى اذ لا حق لهن في السفر قلنا  
ممنوع وبغير قرعة قضى لانه ظالم لا عندهما ولو سافرا زوجتين فله  
ان يخلف واحدة بقرعة وباحدى جديدتين اندرج حقها في السفر  
لحصول المقصود وبقي حق الاخرى على الاظهر لانه ثبت فلا يسقط  
بالسفر **الفصل الثاني** في النشوز وبعامة كلام خشن وتعبير  
وجه وعظها وبتحققه هجرها في المضجع فقط وفي وجهه ولداه في  
الكلام ايضا ثلاثة ويجرم المحرم ان يمارا عليها الا لعذر شرعي كفسق



مجهور وابتداعه واصلاح دين واحد لقوله عليه السلام لا يحل للمسلم  
ان يهجر اخاه فوق ثلاث ولا يضرب لعدم تكرره قيل نعم وان علم انهما  
لا يفيد ان ضربها غير مبرح ان يجمع وضمن لان جوارزه للتاديب بسلامة  
العاقبة والاصل فيه قوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن  
الاية وان منع حقها الرمة الحاكم بالايفاء وان اساء الخلق او اذا هابلا  
سبب نهاء فان عاذ عزره وحال بينهما وان اشد الشقاق واشكل الحال  
فيتعرف من ثقة ثم اسكنهما بحجبه فيتفحص حالهما عنه ثم بعث برضاها  
حكيمين مسلمين عدلين حريين حتما لظاهر الاية وندباني وجهه والاول  
ان يكونا من اهلها لانه اشفق وهما وكيلا ان في صالحان او بخالعان  
اذ الولاية على الطلاق بعيدة قيل ومذهبه موليان من جهة الحاكم  
اذ الحكم غير الوكيل قلنا البضع والمال حقهما فلا يولى عليهما عند  
الرشد **كتاب الخلع** وهو فرقة بين الزوجين بعوض يلخذ  
الزوج والاصل فيه قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به  
وخلع حبيبة بنت سهل مع زوجها ثابت بن قيس بن شماس بامر عليه  
السلام وكره باسابة وسوء الخلق له وهو طلاق ينقص به عدده لانه  
فرقة ملكها الزوج كلفظ الطلاق ولنشط المهر قيل ولداه في رقاً  
بلفظه وفي اخرى ان لم ينو الطلاق فنسخ كشرى زوجته وهو منقوض  
بالخلع بلفظ الطلاق وفيه بابان الاول في اركانه الاول الصيغة  
فكل لفظ صريح في الخلع والمفادات وكاياته ولفظ البيع والشري  
والفسخ والاقالة كناية فيه وقيل لفظ الخلع كناية لعدم تكرره في القرآن  
قلنا شيوعه في عرف الشرع واستعمال اربابه يلحقه به وفي وجه

لفظ المفادات كناية لعدم شيوعه وتكرره قلنا وروده في القرآن كاف  
وفي وجه ان لم يجر ذكر المال فكناية وعدم ذكره يوجب مهر المثل كما  
لو خالع على نحو حمز ولا طراد العرف يجره على مال وفي وجه لا اذ لم  
يجر التزام وان جرى على نفيه فطلاق رجعي لا يفتقر الى قبول لاستبد  
الزوج به وفي وجه يفتقر اليه اذا خلعت يستدعيه كخلع النفيه  
وهو من جانبه اذا بدا معاوضة تجر به على مال ياخذ فيها شايبة  
تعليق لو فوج الطلاق على قبول مال وعنده تعليق طلاق بقبول فيقبل  
المعاوضة ان اتى بصيغة كخالعك بكذا فلا بد من قبول موافق  
باللفظ بلا فصل وان تخلل كلام يسير ككلمة الردة وجاز رجوعه  
قبله كالبيع فان قال طلقك ثلاثا بالف فقال فقبلت به واحدة صح  
بالالف على الاظهر لحصول المال والزوج مستقل بعد الطلاق بخلا  
البيع والتعليق ان اتى بصيغته بنحو مني واي وقت وزمان فلا رجوع ولا  
يشترط القبول باللفظ والاعطاء في المجلس لانها صريحة في جواز التاخير  
ومتساويان ان اتى بصيغة ان واذا فلا رجوع ولا يلزم القبول للتعليق  
ويشترط الاعطاء في مجلس التواجب اذ قرينة العوض مشعرة بالتعجيل  
والصيغة غير صريحة في جواز التاخير ولداه ان كتم ومن جانب القابل  
كقولها طلقني على الف معاوضة لحصول ملك البضع بالعوض وتشبه  
الجمالة لبذله في مقابلة ما يستقل به الزوج كالعامل فجانزها الرجوع  
قبل الدخول ولا بد من اتصاله وان اتى بصيغة التعليق كتم لقوة  
المعاوضة من جانبه فلو قالت طلقني ثلاثا بالف فطلق واحدة صح  
واستحق ثلثه لمعنى الجمالة كما اذا قال ردت عبيد الثلاثة فرد



واحد اولا ان مقصود ما حصول البيونة بخلاف ما اذا قال طلقك ثلاثا  
 بالف فقبلت واحدة بثلاث فلو لم يبق الا طلقة استحق كذا لفادة  
 البيونة الكبرى ولو قال خالعتكما على الف فقبلت واحدة لم يصح لعدم  
 الموافقة كالبيع بخلاف ما لو قال خالعتك وضرتك فقبلت لقبول  
 المخاطبة ولزم المسمى ولو قال تطلقنا على الف فطلق واحدة صح كقولها  
 من رد عبدينا فله كذا فرد واحد ولزمه مهر المثل على الاصح لجهالة  
 العوض ولو قالت طلقني بالف فطلقها بخمس مائة صح واستحقها  
 كالجعالة الثاني المطلق وهو من ينفذ طلاقه كالسفيه والمفسر  
 والعبد ولا يشترط قدر المال لنفوذ طلاقهم ويسلم العوض الى السيد  
 وولي السفيه ومذهبهما جاز للاب ان يخالع زوجة الطفل والقابل  
 وشرطه اهلية التزام المال باختلاع الامة بلا اذن نفذ بمهر المثل  
 على الاصح لفساد العوض وقيل المسمى ان كان على دين وبه على عين نفذ  
 بها وعلى دين مقدر تعلق بكسبها ومال التجارة والزائد على مهر المثل  
 ان طلق بذمتها واختلاع المكاتبه كاختلاعها ولو باذن اذ المال ليس  
 لواحد حتى تبرع به ومع السفيه والسفينة ولو باذن الولى طلاق رجعي  
 ان قبل اذا الصيغة يقتضيه كعقيقه على صفة فلو قال لسفنتين طلقكما  
 على الف وقبلتا يقع عليهما رجعيا ولطاقة وسفينة وقع باينا على  
 المطلقة بمهر المثل ورجعيا على السفينة ولا يقع ان قبلت واحدة لانه  
 معلق على قبولهما وان قالتا طلقنا على الف فاجابهما وقع على المطلقة  
 باينا بمهر المثل وعلى السفينة رجعيا وان احاب المطلقة وقع باينا  
 والسفينة رجعيا ومع المجنونة والصغيرة لغو لفساد عبارتهما وفي وجه

وعنده يقع على المميزة ان قبلت كالسفينة ووفق باعتبار عبارتها  
 في الجملة ومع المريضة بمهر المثل اودونه صح وحسب من رس المال  
 خلافا لما لو تزوج ابكارا بمهور امثلهن اذ له صرف المال الى غرضه  
 والزائد من الثلث فبعيد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فهو ان خرت  
 المحابات منه والا فان كان عليها دين مستغرق خير نصفه وبين فسخ  
 المسمى بالمضاربة بمهر المثل وان كان لها وصايا فان شاء اخذ نصفها  
 في النصف او فسخه وقدر بمهر المثل وان لم يكونا ولا مال لها سواء اخذ  
 ثلثه او فسخه وله مهر المثل وصح مع الاجنبي لانه التزام مال على وجه  
 الفداء وابوها كالاجنبي فلو اختلع بشرط ضمان المهر ان طوب او بما لها بالا  
 اذ انها استقلال لا لزم عليه مهر المثل كالمغصوب وبالنيابة او لولاية  
 لم يقطع الطلاق لانه معلق بلزوم مال لا يلزمها ومطلقا وذكر انه من  
 ما لها يقع رجعيا مع السفينة لتعذر التزام ما لها وفي وجه باين مهر  
 المثل كالمغصوب وكذا لو اختلع بالبرائة عن المهر وان ضامن برائة  
 عنه اذ ضمان البرائة ممتنع وكذا لو قالت ان طلقني فانت بري منه لان  
 تعليق الابراء لغوا ثلث بضع زوجة غير باينة كمرتدة عادت في  
 العدة قيل لا يصح للرجعية لزوال ملكه قلنا المقصود رفع جواز  
 الرجعة الرابع عوض متمول معلوم كالحمل وعلى غير مقصود غير متمول  
 كرحم وخنزير وميتة ومغصوب وشرط فاسد وبمجهول قدره <sup>اوجه</sup>  
 كما في كفها وبيتها بانت بمهر المثل كما في الضد اقيل ولذا في رواية  
 بالقيمة وعندهم على نحو خنزير بانت ولا شيء عليها لفساد المسمى  
 وعدم التزام غيره قلنا لم ير من يخرج البضع عن ملكه مجانا وعلى رقبته



أمة تحت حرا ومكاتب لا يقع لدفع الدور وعنده على ما في يدها أو  
بينها ولم يكن لم يقع ولا شيء ورأى ما على ما في يدها من الدراهم ولا شيء  
لزمه ثلاثة دراهم لأنه أقل الجمع وغير مقصود كالذي يقع رجعيًا  
وكانه لم يطلع في شيء وجاز على منفعة كما في الإجارة فلو خال على أن  
ترضع ولد وتحتضنه وتنفق عليه وتكسوه مدة معينة صح على الأصح  
أن كان ذلك مما يصح السلم فيه ووصفه كالمسلم فيه فلو كان الولد  
زهيدا أو غيبا فالزيادة له وعليه فلو مات قبلها انسخ لما بقي من  
الرضاع والحضانه فيستوفي بقية الطعام والامام والكسوة وحصة  
مهر المثل لما انسخ ولده اجر المثل وعنده يصح بنفقة الحامل عذتها  
ويبرأ عنها قلنا مجهولة فيجب مهر المثل فلو نقص وكيله عن المقدر لم يقع  
للخالفه وكذا ان اطلق الوكيل ونقص عن مهر المثل كما لو نقص عن ثمن  
المثل وقيل يقع بمهر المثل كما لو فسد العوض وقيل تخيير بين المسمى ومهر  
المثل وقيل بين الرضى بالمسمى وبين جعل الطلاق رجعيًا وقيل بينه ومنعه  
ولو زاد وكيلها على المقدار ومهر المثل ان اطلقت او خالف في العوض  
واضاف اليها نفذ بمهر المثل عليها لفساد عوضه ونفوذه من وكيلها  
لا وكيله لأنها لا تملك الطلاق فلا تؤثر مخالفتها فيه بل في المال والبنوة  
لأنه دفع بفساده وايضا ان وكيلها مستقل به بخلاف وكيله لأنه من  
جانبه تعليق على مقدار فاذا نقص لم يحصل المعلق عليه ومن جانبها ليس  
كذلك قيل بالاكتر منه ومما سمته ان مراد على المقدر ويطلب بماسماه  
ان ضمنه ولا يرجع بالزائد وان اضاف الى نفسه فالكل عليه وان اطلق  
فعليها سمته وقيل الاكثر من المسمى ومهر المثل ورجع به عليها ان اخذ منه

والزائد عليه وجاز توكيل المرأة وبالطلاق على الاظهر اذا انفوض اليها  
امامتيك او توكيل وای كان جاز التوكيل فيه والواحد لا يتولى طرفين كالباع  
وفي وجه جاز لا ينقصد بلفظ من طرف اجيب بان لا بد من المقابلة من  
قول او فعل والله اعلم **باب الثاني في مقتضى الالفاظ وفيه اثبات**  
**الاول لو خال فلا رجعة وبشرطها يقع رجعيًا للمنافاة بينها وثبوتها**  
**اولى لانها ثابتة شرعا والمال بالشرط قبل باينا بمهر المثل كشرط ان لا عدة**  
**ولا نفقة للحامل وفرق بانه لا ينافيها وعندهم بالمسمى ولو قال انت طالق**  
**او طلقتك وفي عليك الف بلا سبق طلب به وقع رجعيًا قبلت ام لا لان ذكر**  
**المال صيغة اخبار لا التزام بخلاف ما لو قالت طلقني ولك على الف فانه صريح**  
**الترام ولو قال اردت به على الف وصدقة وقع باينا به على الاظهر ان المعنى**  
**حينئذ ولي عليك الف عوضا عنه وعلى ان لي عليك الف او وقع باينا وفي وجه**  
**رجعيًا لانه صيغة شرط والطلاق لا يغلبه كانت طالق على ان لك على كذا وت**  
**طالق ان ضمننت لي الف او على الف ان شئت وقع به ان ضمننت وشئت ولو**  
**الفين في مجلس التواجب لا بنحو متى وطلعتي نفسك ان ضمننت وشئت وقع**  
**ان قالت ضمننت وشئت او قبلت ثم طلقت او بالعكس وفي وجه لا يكفي قبلت**  
**لانه ليس بمشيت اجيب بانه يدل على الرضاء والالتزام الثاني لو علق**  
**بالاعطاء بان بوضعها لا وكيلها في غيبته لانه لم يعلق عليه بين**  
**يديه ولو الفين لاشتمالها عليه بخلاف ما لو خال على الف قبلت بها**  
**لانه صريح عقد فلا بد من الموافقة ومملكه على الاظهر لانه لا يقع**  
**مجانا وبالسليم والاداء والاقباض وقع رجعيًا بالاخذ باليد لانه**  
**لا يبنى عن التمليك لا بالوضع لانه لا يسمى تسليمًا ويقع باينا باعطاء**



المعيب وغير الغالب لعموم اللفظ وبملكهما الزوج وله الرد وطلب الغالب والتسليم لأن تملك العوض من قبيل المعاوضات فينزل عليهما وفي وجه لا يملكهما ويجب عليها الإبدال وقيل مهر المثل بالنقص والغشوش إذا تعلّق كالإقرار بخلاف البيع لأن مبناه على العرف وفي وجه يقع لتناول اللفظ والتعلّق بإعطاء معين بابت به فان خرج مستحقا أو مكاتبا فله مهر المثل وموصوف بصفات السلم بإعطائه على الصفة فان وجد معيبا فله الرد وطلبه وقيل قيمته صحيحا وبأعطائه مملوك لها بمهر المثل لجهالة لامكان ومهرهون ومغصوب على الأظهر إذا أعطاه مبنّى على التملك ويقع به بإعطاء مغصوب وخنزير وخمر على الأظهر لأنه مضاف إلى ما لا يملك وبإعطاء هذا الحر بابت به وفي وجه يقع رجعيا وبإعطاء هذا الثوب وهو هروى فبان مرويا لم يقع لاستفاء الشرط ويقع باينا فيما لو قال ان اعطيتني هذا الثوب الهروى فاذا هومروى وبالعكس على الأظهر لأنها ليست صيغة شرط بل إخطاء في الوصف وفيما لو قال خالعتك على هذا الثوب فانه هروى فبان مرويا إذا اختلفت الصفة كعيب جديد فيه وله رده وطلب مهر المثل على الأصح فان لم يكن لتلفه فبقدر النقص منه لان قال خالعتك على هذا الثوب وهو هروى أو على هذا الثوب الهروى فبان خلافا إذا تعزير من جهتها وقوله وهو هروى وقع فيه بعد كلام تام بخلاف التعلّق بإعطاء الثالث لو التمس التلاق على مال فطلق بلا ذكره وإراد الاستئناف قبل الاستقلاله بخلاف نعم واشترت بجواب أطلقت وبعث منك وان طلبت عددا بالف فاجاب ويزاد استحقه والاقسط المذكور

وثلاثا به فطلق واحدة به وثلثين مجانا لم تقع الأولى لأنها صيغة عقد مستأنف وفي وجه يقع بثلاثة لرضاها به في مقابلة كل كالجعالة ولم يقع الاخرى بان قلنا رضاها بالجموع وان طلق واحدة مجانا وثلثين بثلاثة يقع كذا فلو قالت طلق يدي ونصف طليقة أو نصفى بابت بمهر المثل ان طلق لفساد صيغة المعاوضة وفي وجه بالسمي لأنه ينزل منزله الكامل وطلقتني غدا بالف ولك الف فان اخذته وقع رجعيا وان طلق فيه أو قبله باينا بمهر المثل لفساد صورة المعاوضة بالتعلّق وطلقتني في الشهر كذا فطلق وقع باينا بمهر المثل ويقع في انت طالق غدا أو اذا جاء رأس الشهر ودخلت الدار ان قبالت حالا وطلقتني غدا وان دخلت الدار عند وجود المعلق عليه بالسمي كالمجنز وان أعطيتني الفاحين القبول لزوم تسليم العوض عند الإطلاق وفي وجه عند وجود لتأخر المعوض اجيب بان تأخره بالتراضي دون العوض وقيل بمهر المثل لفساد العوض بالتعلّق اجيب بالمنع وانما يلزم ان كانت المعاوضة محضة خاتمة في النزاع صدق نافي العوض إذا أصل عدمه وبانت بقوله ومدعى طول الفصل إذا الأصل براءة ذمتها وبقاء الرجعة ولو اختلفت على ألف درهم ولا غالب في النقود ونوبان نوعا صح به بخلاف البيع لأنه لا يحتمل ما يحتمله الخلع كالتعلّق بإعطاء وكذا على ألف بلا ذكر جنس إذا المقصود اتفاقها على شيء وفي وجه لا لأنه أشد بها فلو قال اردنا بالدرهم النقرة وقالت الفوس نحالفها على الأظهر لأنه نزاع في الجنس فلو اتفاقا على إرادته واختلفا في إرادتها أو بالعكس بابت لا انتظام الصيغة وصدقت في إرادتها فلا شيء عليها



ان حلفت اذا الزوج لا يدعى الفلوس والنقرة انتفت بيمينها وفي وجه  
 لزوم مهر المثل في العكس لحصول البينة ظاهرة اجيب بالمنع لانه منكرها  
 ولو قال اردت النقرة وسكت عن جانبها او بالعكس لزوم مهر المثل  
 وفي وجه مخالفا اجيب بانه لا يدعى معيناً حتى يحلف والله اعلم  
**كتاب الطلاق** وهو دفع قيد النكاح فلا ينسخ وسنذكره  
 تعالى واذا طلقتم النساء وانه عليه السلام طلق حفصة ثم راجعها وفي  
 ابواب الباب الاول في اركانها وفيه فصلان الاول في اركانه الاول  
 الصيغة وهي لفظ دال عليه صريحاً كطلقت وسرحت وفرقت وللمشقة  
 منها كانت <sup>طالق</sup> مطلقاً ومسرحة ومفارقة وباطلاق وعندها ولداه  
 في وجه السراق والغراق كآيتان للاستعمال في غيره وعدم الاشهاد  
 فيه فلنا ورودهما في الشرع وتكرارهما في القرآن بمعناه كافٍ كلفظ  
 اشهر فيه كحل الله اوانت او الحلال لغلبة الاستعمال  
 وحصول التفاهم وفي وجه لا لعدم دلالة حضورها لتناول  
 كل حلال وكفى بمجواب اطلقت على معنى الانشاء على الاظهر فان  
 السؤال معاد في الجواب وكترجتها على الاظهر لشهرة استعمالها  
 وفي وجه لا ترجمة السراج والفرق لبعدها استعمالها فيه وكناية  
 تقترن باولها النية وفي وجه باخرها ومذهب الظاهرة لا يفتقر  
 اليها لنا القياس على غير الظاهرة وانها ملحقه بالصريح تقربيت  
 الغصب وسوالها وعنده بدلالة الحال ولداه قرينة الحال  
 تقوم مقامها لنا انه قد يقسط بخلاف ما تشعره القرينة كانت  
 الطلاق او طلاق وفي وجه وعندهم صريح لسبوعه كباطلاق قلنا

المصدر لم يوضع للاعيان واستعمالها فيها بالمجاز وانت نصف طلق  
 وبرية وخب وبتة وبتة وباين وحيلك على غاربات ولداه من برية  
 كيات ظاهرة يقع بها الثلاث لان ينوي دونها وكذا مذهبها  
 وانت حرام ايضا لا تقبل عدم ارادة ولا اقل من ثلاث في المدخول بها  
 وكاعتدى واستبرى رحمك واخفى باهلك ولا اندس سرك واعزب  
 واعزبي واذهبي واخرجي وتقنعى وستري وابعدى ودعيني وبريت  
 منك ولا حاجة فيك وانت وشانك وانت مطلقة وتجرعي وذوق  
 وتزودي وكل واشرب على الاظهر لا على رايهما لعدم استعمالها وزن  
 راطلاق رادم وكل لفظ يدل عليه مجازاً فالفاظ العتق كناية فيه بالعكر  
 خلافاً له وانا منك طالق ونوى طلاقها لا على رايهما اذ ليس عليه قلنا  
 النكاح يقوم بها ومذهب صريح واختارى ونوى تفويض الطلاق  
 فاخترت نفسها ونوت او محرماً لها او ازاها لا الزوج او النكاح لانه  
 عليه السلام امسكن حين اخبرته واغناك الله ببارك الله فيك وفي  
 وجه ولداه كناية لقوله تعالى يغن الله كلاماً من سعته وعنده لو اختارت  
 نفسها يقع باينا واقعدى وقومى على الاظهر واستبرجى منك ولاشاة  
 من الناطق على الاظهر اذ لا يقصد بها الافهام الا نادراً بخلاف كناية  
 ومن الاخر صريحة في كل عقد وفتح ان فهم كل وكناية ان فهم الفطن  
 والكناية كناية ولومنه لاحتمال امتحان القلم وانها احد الخطابين  
 لا من الاجنبى بامرهم كما لو امره بان يقول لزوجته انت باين ونوى قبل  
 لا مطلقاً لانها فعل وقيل لا في الحاضرة ولداه صريحة في رواية ولو قرأها  
 بعدها وقال اردت القراءة قبل على الاظهر ويدين وان قرأت كتابي



فانت طالق يقع بمطالعتها وفهم ما فيه وبقرأة غيرها الا ان كانت قارة  
على الاظهر كالتعليق على فعل من افعالها وينزل القاضي بالقراءة مطلقا  
واذا بلغك كتابي فبلوغ سطر الطلاق على الاظهر لانه المقصود و  
حرمتك وانت حرام لزوجه ان لم يشتهر فيه نفذ ما نوى من الطلاق  
والظهار وان نواها معا تخير لعدم الترجيح وفي وجه نفذ الطلاق  
لانه اقوى لانزاله الملك وفي وجه الظهار اذا الاصل بقاء النكاح  
وان نوى التحريم او اطلق لزم حالاً مثل كفارة يمين وان تعد الزوجات  
كما في تحريم الامة وروى انه عليه السلام حرم مارية فانزل الله تعالى  
يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك فامر عليه السلام كل من حرم على  
نفسه حلالاً ان يكفر ~~ككفارة~~ كفارة اليمين وقيل بلغوان اطلق لتعارض  
الاحتمال ولداه ظهار في شهر الروايات ولا مته ونوى العتق نفذ  
ونوى الطلاق والظهار لغو والازمت الكفارة لقوله تعالى قد فرض  
الله لكم تحلة ايمانكم لا ان كانت محرمة عليه بغير حيض ونفاس وصوم  
لصدقه في الوصف بالتحريم للمال لغو ورايهما يمين فلزمت كفارتها اذا  
انتفع قلنا اليمين لا ينقض بغير اسم الله تعالى وصفته وانت كالميتة  
والدم والخمر كانت على حرام وصدق لو قال اردت انها مثلها في النفقة  
والاستقذار ولم يلزم شيء **الثاني** القصد الى لفظه ومعناه فلا  
يقع بما يلفظ نائماً او مغنى او سبق لسانه ولا يقبل دعواه بلا قرينة  
ويدين او لقن غير لغته بلا فهم وان اراد معناه اذ لم يقصد حين لم  
يعرفه او قال باطالق للمسماة بلا قصد وباكراه من يقدر على محذور يهتد  
به بلا حق حالاً ويعجز المكروه عن دفعه مع غلبة ظن ايقاعه ولو امتنع

كالجس والضرب الشديد وقتل الولد والولد واخذ المال واتلافه و  
صفع ذي مروة والنفي عن البلد ولو ترك النورية ان اطلق على الوجه الذي  
اكره عليه كغير اسلام المرتد والحربي والرضاع لانه منوط بحصول اللبن  
في المعدة **وعند** يقع لانه اوقع في محله في مال اهلية وهو منقوض باقراره  
لنا قوله عليه السلام لا طلاق في اغلاو وقوله عليه السلام وما استكروا  
عليه وبيع شراب الخمر وكلمة الكفر والافطار والزنا والقتل وبوجبات تلاف  
المال ولا يشترط قصد ايقاعه فينفذ من الهازل والنكاح لقوله عليه السلام  
ثلاثة هن من جد الطلاق والنكاح وسائر التصرفات على الاظهر لصدورها  
عن مختار قاصد وفي وجه لا النكاح للاحتياط وهو خلاف الحديث ومن  
خاطب زوجته في ظلمة ولم يعرفها **الثالث** المطلق وهو كل زوج مكلف  
فلا ينفذ من يطلق عليه السكران عادة ان تعدي بالشرب ولو صار طالحاً  
طلاقه وتصرفاته لانه مكلف كالمضاحي قبل ومذموب ولده في رواية لانه  
لا يعقل كالمجنون ووفرى بانه غير متعده ومن المتعده بتناول مجنون على الاظهر  
ولداه من صبي عاقل في رواية لعموم قوله عليه السلام كل طلاق جائز  
الا المعتوه والمغلوب على عقله قلنا منحصر بقوله عليه السلام رفع القلم  
ولانه كالبالغ لنا لابل كالمجنون ومذموب ما وفي نكاح فاسد اختلف فيه  
لنا انه رفع النكاح وجاز تفويضه الى زوجته لانه عليه السلام خيرنا  
وهو تملك لتعلقه بفرضها فطلق على الفور لا ان طلق نفسه متى شئت  
وله الرجوع قبله عقد جائز لا عندهما ويلغو تعليقه كطلقى اذا جاء راس  
الشهر او اعلق طلاقك بكذا قيل ولده توكل كالى الاجنبى والفرق مامر  
فجائز التأخير وعنده الى اخر المجلس ما لم يشتغل بعمل اخر فلو ذكر كناية



ونوايا وقع والا فلا وعند تكفي بنية الزوج ولا يضر الاختلاف بالصريح  
والكناية ولو ذكر اعدا ونوايا وقع المتفق وان اختلفا الاقل اذا زائد لم  
يفوض ولم تقبل وعند لو زادت لا تقع شئ اذا الصيغة اذا فسدت في  
البعض فسد في الكل قلنا ممنوع لنا القياس على من ملك طليقة فطلق ثلاثا  
ومذهبه بالعكس لنا ان الاقل داخل تحت الاكثر ومذكورة ان اطلقت لان  
قولها جواب لكلامه ولو نوى عددا واطلقت واحدة على الاظهر اذا لم يكن  
تقدير المنوى فيه اذا التخابط باللفظ وكذا واطلق فقيدت الرابع المطلقة  
وهي زوجة غير باينة ولا يشترط قصد هافيقع على حفصة المجيبة وتارة  
على عمرة على الاظهر وعند اذا علق بنكاح اجنبية ومذهبه بمعينة او محضو  
صح لنا قوله عليه السلام لا طلاق قبل النكاح وكما لتعليق بغيره وصح تعليق  
العبد الثالث ان عتق قبل الشرط على الاظهر لانه مالك النكاح وعند  
يقع على المختلعة في العدة ان خاطبها بالصريح لنا انها غير زوجة كما  
بعد انفصائها ولو علقه على صفة ثم بانت ثم نكحها ووجدت لا يقع الا خلا  
اليمين ولو بعده وكذا لو علق العتق ومذهبهما لا تخل اليمين قبل ولده  
يقع ان وجدت بعده لوجود التعليق والصفة فيه وقيل وعند هما ان بات  
بدون الثالث اذا الباقى يعود بصفته قلنا ممنوع لتخل زمان بمنع وقوة  
ولانه تعليق سبق هذا النكاح فلا اثر له فيه بالطلاق وشرط اضافة اليها  
او جزاها او عضو كيد وقلب لا اذن ملتصقة وشعر لا نابت بعد السقوط  
وظفر ودم وشحم على الاظهر اذ قوام البدن بهما وروح ويقع عليه ثم يسرى  
كالعتق وفي وجه ولده ان ذكر الجزئي كالكل ولا تكفي الاضافة الى فضة  
كلين ومتى على الاظهر وجنين وصفة كحس وبصر وسمع وكلام وضحك

وحركة وسكون على الاظهر وعقل وحياة وفي وجه يقع لانها كالاجزاء  
ومفقود ولو بعد التعليق لعدم بقاء المضاف اليه وعند لا الى جزء معين  
لا يعبر به عن البدن كيد ورجل لان اضافة الى غير محله قلنا ممنوع كغير  
معين ولده لا الى شعر وظفر وسن لانها تزول ويخرج غيرها كالريق  
قلنا اضافة الى جزء استحبابه بالنكاح كاليد **الفصل الثاني** وهو  
بدعي حرام ايقاعه على المدخول بها في حيض ونفاس وطهر وطى فيه وفي  
حيض قبله واستدخلت واخر طهر لا حيض على الاظهر لاستعقابه الطهر  
بلاظهار حمل منه لاحتمال ندمه ان طهر وسنده قصة ابن عمر اختلافها  
ومذهبه الخلع في الحيض ممنوع لنا انه عليه السلام اذن لثابت بن قيس  
بلا استفصال وعلن بافتداء صاحبة الواقعة بنفسها بالمال على الاظهر  
فيحرم وان رضيت بالمال لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وقيل تطويل  
العدة وقيل تطويل العدة وقيل ان الافتداء لا يصدر الا عن ضرورة فلا يحرم  
خلع الاجنبى ولا تعليقه اذ لا ضرورة في الحال والعبارة بالوقوع ونثبت  
الرجعة الى الطهر الثاني لتلايكون للطلاق وللرواية المشهورة في قصة  
ابن عمر لا الوطى في الاول على الاظهر ومذهبه وجبت لقوله عليه السلام  
فليراجعها قلنا محمول على النكاح لانها استحابة بضع كالنكاح وسن  
ايقاعه على غيرها وعلى الحامل والايستة وغير المسوسة والفسخ لا اذا ولانا  
وغير البدعي واجب على المولى بعد العدة وعند الشقاق اذا راي الحكام  
ومحبوب ان قصر في حقها او لم يكن عفيفة ومكرهه عند الواقعة ولا  
بدعي في الجمع بين الثلاث خلافا لها ولده في رواية لانه عليه السلام  
لم ينكر على عويمر حين قال هي طالق ثلاثا وعلى زوج فاطمة بنت قيس



والاولى ان يفرق لبقاء امكان التلاقي ان ندم وانت طالق للسنة  
والبدعة او طلقة حسنة فيبحة او اجل الطلاق او افضلها احسن  
واقبحه او اسبحه ولا حدهما لمن لا يوصف به يقع حالا لسقوطهما بالتأخر  
وعدمهما ومن يوصف به حين وجوده اذ اللام فيما ينظر لقدوم الحاج  
للتاقيت كما في الوقت بخلاف انت طالق لرضاء زيدا والدخول فانها  
للتعليل وانت طالق ثلاثا لبعض السنة وبعض للبدعة يقع شتان اذ  
اطلق او اراد التشطير والافوض على مقتضى ارادة ولا يقبل ارادة التفريق  
في انت طالق ثلاثا مطلقا او للسنة على الافراء اذ لا بدعة في الجمع الا  
ممن يعتقد تحريمه والقييد كان دخلت الدار واذا جاء راس الشهر وشاء  
زيدا وشهر في مطلق التعليق لانها تنافي ظاهر اللفظ الا اذا وجدت فترة  
كنسائي طوالق عند التعاب بمجديدة وحل وثاقها وبدين في الكل لا في  
انشاء الله لانه يرفع حكمه راسا **الباب الثاني** في عيده وفيه ابحاث  
**الاول** لو نواه يقع منويه كما في انت طالق طلاقا او الطلاق وطلقى نفيتك  
ونواه فان المصدر في ضمن الفعل والمستحق ولانه عليه السلام رده سيمه  
الى دكانه حين قال ما اردت الا واحدة **وعنده** ولداه في رواية لا اكثر  
من واحدة بصرح لانه نوى لا يحتمله اللفظ فلفت النية قلنا ممنوع  
فانه لو لم يحتمله لما جاز تفسيره به **وعنده** ثلاث لو نواها في نحو انت  
باين بناء على انه يقع باينا اذ اللفظ مع المنوى يدلان على البيونة  
بخلاف ما لو نوى طلقين ويقع المنوى في نحو انت واحدة نضبا وفعلا  
كما لو قال وحدك وفي وجه ولداه واحدة اذ اللفظ ينافي فيه وكذا في  
انت واحدة اذ يحتمل توحيدها به وفي وجه ولداه واحدة لسبق الفهم

وثلاث في انت طالق ثلاثا ووقع الثلث بعد موتها لانه تفسير ما وقع  
او تاكيده وفي وجه واحدة كما لو وقع بعد جنونه وفرق بعدم اعتبار  
تفسير المجنون ولان وقوعها بعد خروجهما عن محل الطلاق واجب  
بالمنع وفي وجه **وعنده** لا شيء لطريان الموت قبل التمام والكلام الواحد  
لا يتجزى قلنا اوله مستقل بايقاعها بالنية وثلاث دليل عليها فكذا  
كما لو طلق ثم اقر بنيتها وفي انت طالق كل الطلاق واكثره وملا السموات  
والبيوت وانت طالق هكذا واثار باصبعه الثلاث اذ الاشارة تفسير  
واحدة في انت طالق ملا الدنيا والسماء او مثل الجبل واعظم منه  
واكبر الطلاق واعظمه واطوله وعدد التراب لا شيء واحد وفي وجه  
**ولداه** ثلاث لتعدد انواعه وذراته **الثاني** في التكرار فيتعدد بعد  
الدخول بتكرره وان اطلق على الاصح اذ لكل تاثير عند الانفرد فكذا  
حال الاجتماع لان اكد بلا فصل واختلاف اذ التاكيد معهود في  
الكلام فلو كرر لفظا ثلاثا واراد بالآخرين تاكيده لا اول يقع واحدة  
وفي طالق فطالق او فطلقة او بل طلقتان بخلاف درهم فدرهم او بل  
اذ الخبر اليق بالتاكيد والاستدراك وانت طالق طلقة بعد طلقة  
او قبلها طلقتان متعاقبتان المنظمة او لا على الاظهر اعتبار الترتيب  
اللفظ لا قبل لانها تبين بالاولى ومذهب يتعدد بتكرره اذ الكلام  
الواحد لا يتبع بعض ولداه في العطف بالواو لانها تقتضي الجمع دون  
الترتيب قلنا لا يقتضي المعية ايضا بل الانشاءات ترتب ترتيب  
اللفظ الا اذا قال انت طالق طلقة مع طلقة او فوقها او تحته طلقة  
لانها مقتضية للجمعية والمعية فيقعان معا بعد تمام الكلام كانت



طالق طلقين او علقه كطالق وطالق وطالق ان دخلت الدار وبالعكر  
 اذا المجموع معلق على الشرط معا وفي وجهه وعنده ثلاث الثالث  
 في تجزئته وهو لا يتبعض فذكر بعضه ككله لقوته وفي نصف طلقه  
 ونصفها ونصف طلقين على الاظهر ان نصفهما طلقه ونصف وثلاث  
 وسدس طلقه وان كررها بلا عطف اذ جميع اجزائها لا تزيد عليها  
 يقع طلقه وفي ثلاثة انصافها لا زيدا بالاجزاء عليها ونصف  
 طلقين وثلاثهما وثلاث طلقه ورابع طلقه طلقان وفي ثلاثة  
 انصافهما لان نصفهما واحدة وثلاث انصافها ثلاث وفي وجه  
 طلقان لاشتمالها عليها وثلاثها وربعها وسدسها لان اضافة  
 كل جزء الى طلقه وعطف البعض يقتضي التغير يقع ثلاث وفي وجه  
 واحدة لاحتمال التاكيد اجيب بالمنع عند العطف ولو وقع عليهم  
 او بينهم وزع قضية للاشتراك ويقبل ارادة بعضهم بعدد على  
 الاظهر لانه لم يخرج واحدة عن الطلاق وجاز التفاوت لا التحصير  
 لانه خلاف الظاهر فيقع واحدة ما لم يزد عليهن وثلاث ان نراد ولم  
 يتجاوزضعفهن وثلاث جاوز ولو طلق ثلاث او علق طلاقهن  
 ثم قال للرابعة اشوكك ونوى الطلاق صارت كاحداهن ان لم ينو  
 كيفية الاشتراك والظهار والايلاء بغير لفظ الله مثله فلو طلق  
 لاحداها ثلاثا ثم اشرك الاخرى ولم ينو عددا يقع واحدة اذ لا يمكن  
 الاشتراك في ايقاعه دون العدد الرابع في الاستثناء وقدم اكثر  
 احكامه في الاقرار ويرجع الى المذكور لا الى العدد الشرعي على الاظهر  
 اتباعا للفظ ففي خمسة الاثلاث يقع طلقان وفي وجه ثلاث لانه

مستغرق للعدد الشرعي ولا عبرة بالزائد ولذا ايضا بناء على عدم  
 جواز استثناء الاكثر واربع الاثنين طلقان على الاول وطلقه  
 على الثاني وفي ثلاثا الا نصفا ثلاثا اذا ناقص بكل وفي وجه ثنتان  
 اذ استثناء البعض كالكل وكل ما علق حقيقته على مشيئة الله تعالى  
 او عدمها لا ينفذ الا الظهار والفداء لانها غير معلومة كعلي مشيئة  
 غيره كانشاء الله تعالى ومتى والا ان يشاء الله او ان واذ لم يشأ ومثلا  
 ينفذ العتق والطلاق لانه لو لم يشأ لما جرى على لسانه قلنا ما جرى  
 عليه تعليق لا تطبيق ومنقوض باليمين ولانه رافع كالاستثناء  
 المستغرق وفرق بانه غير معلق فلا ينتظم الكلام بخلاف المعلق  
 بها وانت طالق ثلاثا وثلاثا انشاء الله لا يقع شيء بناء على انه يرجع  
 الى الكل وفي وعجته وعنده يقع ثلاث ويقع في با طالق ان شاء الله  
 او يا طالق انت طالق ثلاثا ان شاء الله طلقه اذا حصل لا يقبل  
 التعليق اذ النداء كلام مستقل وفي وجه لا اذ يا طالق وصف  
 بالثلاث ويرجع الاستثناء اليها وفي وجه يقع في انت طالق الا ان  
 يشاء الله لحصول الياس من مشيئة الخامسة في مشكوكه فلا يقع  
 اذ اليقين لا يرفع بالشك والورع لا يخفى ومذهبنا وشك في عدده  
 اخذ بالاكثر كنجاسة وقعت على ثوب واشتبه المحل وفرق بان قد  
 النجاسة غير معلوم حتى يستصحب عدمه بخلاف قدره وللأحتياط قلنا  
 بعد اليقين وان علقه رجلان بنقيضين محتملين لا يقع طلاق واحد  
 لانه لم يتيقن بالنسبة الى معين وكذا العتق في مشترك فاملك  
 واحد عتق نصفه لوجود الضفة بالنسبة اليه يقينا ولا يرجع



الثالث بالثمن اذا المرجوع اليه غير معين وان علق لهما طلاق زوجته  
يقع على واحدة فيمتنع عنهما الى البيان كان نسية المعية وكذا العتق  
لاشتباه المحضور بالمباح فلو علقا بهما في عبيدين فاجتمعا في ملك  
واحد منع من التصرف فيهما اليه واحدا كمالوا او حريوم بالتبيين  
والتعين لرفع حبسه عن زوال ملكه باللفظ لا الوطى على الفور وتسمى  
بالتأخير فان امتنع غررو في وجهه **وعنده** الوطى تعين اذا الظاهر  
انه بقاء من تحل له كالامة المبيعة من الخيار وفرق بان ملك  
النكاح لا يحصل ابتداء بالفعل بخلاف ملك اليمين ويلزم نفقةهما  
اليهما اذ حبسهما له ووقعه من الايقاع لانه نجره حينئذ وفي وجه  
من التعيين اذ محله غير معين قبله اجيب بانه لو كان كذلك لما امر  
بالتعين وان محله احدهما لا بعينه كخصال الكفارة والعدة منه  
ولو قال اردت هذه وهذه او بل هذه طلقا لا قراره بطلاقهما واذ  
حذف الواو ووردت هذه ثم هذه او فهذه تعينت الاولى اذا حرفان  
يقضيان الترتيب وفي وجه طلقا كما في اردت هذه وهذه وكذا  
عينت هذه وهذه او بل او ثم اذا المفسر لا يفسر وقيل في احدا كما طلق  
لزوجته بلا سوالها واجنبية اردت الاجنبية على الاظهر لاحتمال  
اللفظ وامكان الخطاب معها لا زينب غير زوجتي للتصريح باسمها  
وعنده لومات واحدة تعين الطلاق في الاخرى وان ماتا بطل  
التعين وله نصف ارث من تركته كل ولو ارثه البيان والتعيين في  
الطلاق كالاستحقاق وقيل لا كفي النسب باللعان ولان حق النكاح  
لا يورث وقيل لا ان مات الزوج او لا اذا اعرض له فيه لعدم اختلاف

ارث واحدة واكثر قلت قد يكون المقصور ايضا الارث الى مستحقه  
لا في العتق ولو علق سني ومعتزلي في حدوث الشر منه تعالى اورافض  
في تفضيل ابى بكر وعلى بنقضي معتقدهما طلق زوجة المعتزلي والرافضي  
لتيقن بطلانه لا شافعي وحنفى في تفضيل اما سيهما لعدم التيقن وان علق  
طلاقا وعتقا بنقضين ومات قبل البيان افرغ اذ الوارث متهم حيث  
عين الزوجة للطلاق ويورث في العتق فقط لا الرق على الاظهر فانها  
لا تورث فيما خرجت عليه فكيف في غيره قيل يبين كما في الزوجتين وفرق  
بانها لا تورث في الطلاق ولداه بقرع في الطلاق لقول علي وابن عباس  
وبالقياس على العتق وفرق بانه حل الملك ونجزي القرعة في تمييز الاملاك  
بخلاف الطلاق فانه حل النكاح ولا مدخل للقرعة فيه وانت طالق  
بعدد شعر ابليس لا يقع اذا علم بوجود شعره وفي وجه يقع واحدة  
لانها تنجز لا تعليق صفة الباب الثالث في التعليق وادواته ان ومن  
ومتى ومهما واي وكما وهو للتكرار نفيا واشباها فقط فثبت لا يقف  
الفور الا اذا علق بتحصيل مال بلفظ لا يشعر بضده او بمشيتها او بمنفى  
يغير ان يقع ان مضى زمان يسعه **المعنى** اي زمان لا يقع فيه كذافات  
طالق قيل وعنده ولداه في رواية اذا لم يكن للترخي كان وفرق بانه  
ظرف زمان وان لمجرد الشرط وقيل بهما يراد بان على الاظهر اذ يقوم مقام  
الاخروبان عند الياس فقبيل موت واحد وعلى نفى التطبيق قبيل جنونه  
المتصل به الموت والفسخ ان مات واحد قبل تجديد بطلاق لان كان للعتق  
عليه باينا لانه لا يتصور الوقوع للزوم الدور لا على نحو الضرب لانه معتبر  
فيه وبعد البيونة والغروب في ان لم اطلقك اليوم وانت طالق الى حين



وزمن وبعدهما بعد لحظة لا عصر وحقب وفي وجه بعد لحظة وهو بعيد  
وعنده توقف وان كانت زوجتي في الماء فامتنع حرق وان كانت امتي  
في الحمام فامتنع طالق وكنا كما ذكر عتقت ولم تطلق لانها لم تنق امة  
عند تعليق الطلاق ولو قدم الامه طلفت وعتقت لان كانت باينة  
لانها لم تنق زوجة عند التعليق وان للتعليل فيقع حالا لان لم يعرف  
اللغة اذا التعليق الظاهر منه قصد التعليق وفي وجبة لان قصد من  
لا يعرفها لوجوب حمل اللفظ على معناه اللغوي ما لم يبين مراده واذ  
كان وانت طالق ان او اذا طلقت فطلقان وفيه ابجاث الاول في  
التعليق بالزمان ويقع في انت طالق في شهر كذا او غرة اوله واستقبال  
اوراسه عند اول جزأ منه وفي نهارة اول يوم منه عند طلوع فجره وعنده  
حين الغروب وفي اخر شهر كذا في اخر جزء منه فانه للاخر مطلق وفي  
وجه في اول جزء من ليلة السادس عشر اذ نصف الاخير يسمى اخيره  
اجيب بالمجاز وفي وجه ولداه عند فجر اليوم اذ الاخير يحمله عليه وفي  
سلخه اخر جزء منه اذ الانسلاخ به وفي وجه اول يوم الاخر لوقوع  
الاسم عليه واول اخره اول اليوم الاخير على الاظهر واخر اوله اخر اليوم  
الاول ونصف يوم كذا يقع وقت الزوال لانه المتبادر الى الذهن ولو  
كان النصف الاول اطول لا يحتسب شرعا من الفجر وانقضاء الشهر عند  
غروب الخامس عشر وان نقص لانه المفهوم من مطلعته ونصف نصف  
الاول منه عند فجر الثامن ولو قال بالليل اذا مضى يوم اخر الغد وبالها  
مثل وقته واذا مضت السنة عند استهلال المحرم وسنة اذا مضى  
اشاعر شهر او تم المنكسر ثلاثين وعنده الجميع بالعدد اذا انكسر شهر

وليلة القدر اذا مضى ليالي العشر وعي افضل الاوقات وعرة افضل  
الايام وثلاثا في كل سنة او يوم طلقة وقعت واحدة حالا واخرى  
اول المحرم ان اراد العريية وصبيحة الغد وارت سنة بينهما او يوما  
قبل على الاظهر وقبل ما بعد رمضان اخر رجب ان اراد الشهر ولآخر  
جزء من التاسع والعشرين من شعبان ان اراد اليوم بليته وقبل فجر  
يوم الثلاثين منه ان اراد اليوم فقط وبعده ما قبله رمضان عند  
استهلال ذي القعدة ان اراد الشهر ويوم الثاني من شوال ان اراد  
الايام وفي شهر قبل ما بعد قبله رمضان في شوال ان كانت ما زائدة  
فتسقط قبل بعد لتناقصهما وفي رمضان ان كانت موصولة فتسقط  
بعد وعند الاطلاق يحل على زيادة وفي وجه في رجب وفي وجه في  
شعبان ان زيدت وفي رمضان ان وقعت وقبل موتى وقبله  
في اخر جزء من حيوة وقبل موتى او بعد قبله حالا لانه بعد قبل  
الموت وقبل ما لا يتحقق وجوده كمنحو الدخول ان وجد المعلق عليه وفي  
وجه في الحال كما لو قال قبل موتى وفرق بانه ربما لا يوجد بخلاف  
الاصل ولو علق بمحال عقلا كاحياء الميت وحقيقة وشرعا كنسخ الضوم  
وقع حالا لفساد التعليق لاعرفا كان سعدت السماء او طرت اوشا الحمار  
لا مكانه عقلا واسرى عليه السلام ورفع عيسى واعطى جعفر جناحين  
وفي وجه لا مطلقا اذ المراد الاستبعاد كقوله تعالى حتى يبلج الجمل  
في سم الخياط وفي وجه يقع مطلقا اذ المعلق عليه لم يترقب ويقع  
حالا في اليوم غدا او مس غدا وغدا مس اذ اليوم كذلك وبلا  
اضافة وقت بجزء غدا بعد ظرافا وكذا في اليوم او غدا لانه المتقزز



وغدا ليوم على الاظهر وفي امس والشهر الماضي والان طلاقا اثر فيه  
 حالا على الاظهر اذا الغاء الوصف لا يلغى الاصل كطلقت طلاقا لا  
 يقع وصدق بيمينه ان ادعى رجعيها فيه لا يابى في نكاح اخر او طلاقا  
 من غير ان لم يعرف ولم يقيم بينة لان صفة عن هذا النكاح خلاف الظاهر  
 وفي وجه ولده النكاح بلا بينة ان احتمل وقبل قدوم زيد وموته وان  
 اضربك بشهرو وجد بعد مضيه تبين وقوعه قبله والا فلا لانه  
 لا يسبق اللفظ الى شهر بعد مضيه لا ان يريد التخيير لقول ابن عباس  
 وعنده في الحال فانه لا يقبل التايت قلنا يحتمل تايت اي قاعه دونه الثاني  
 في التعليق بالجمل فلو علق به وقت ظهوره طلقت حالا ولا تبين وقوعه  
 ان وضعته لاربعة سنين لان وطبها ووضعته لستة اشهر فصاعدا منه  
 لا مكان حدوثة منه والاصل بقاء النكاح ونائب التفريق بين الزوجين  
 الى ان تستبرى وفي وجه ولده في رواية يجب يحرم الوطى تغليبا لطرف  
 الحرمة وبعدمه حالا لا ان علم بان لم تكن في سن يحتمل كالايسة وبالبيان  
 بان وضعته لا اكثر من اربع سنين او مع الوطى لستة اشهر منه على الاظهر  
 اذا الظاهر حدوثة او مضت حيضة او شهر لمن لم تحض ولو قبل التعليق على  
 الاظهر لحصول المقصود ان لم تلد قبل ستة اشهر لدالتها على براءة الرحم  
 وفي وجه ثلاثة اطهار كالعدة ويجب الاستبراء ومحرم الاستبراء وهو  
 الوطى على الاظهر اذا الاصل عدمه وان كنت حاملا بذكر فطلقة وبانثى  
 فلا يقع اذا المجموع لا اذا ولا تا بخلاف ما لو ولدت ذكرين او انثيين على  
 الاظهر اذا المفهوم حصره في جنس واحد وفي وجه لا اذا التكرير يدل على  
 التوحيد وان ولدت ولدا فولدت ولدين على التعاقب وقع بالاول وانفقت

العدة بالثاني ولا يقع بالاخير في كل ما وكذا في انت طالق مع انقضاء العدة  
 لحصول البينة وان ولدت ذكرا فطلقة وانثى فطلقتين فولدتا معا  
 يقع ثلاث وكذا ان ولدت ولدا فطلقة وذكرا فطلقتين فولدت ذكرا  
 لوجود الوصفين وان ولدت خنثى طلقة لانها المتيقنة ولو قال لاربعة  
 كلما ولدت واحدة فصاحبها او من طالق فولدت على التعاقب يقع  
 على الاولى والرابعة مثلث وعلى الثانية واحدة والثالثة طلقتان  
 وفي وجه لا على الاولى وعلى كل من الباقيات واحدة بنا على ان من طلقت  
 خرجت عن كونها صاحبة لغيرها وهو ممنوع فان من بقيت في عدة  
 الرجعية غير خارجة لدخولها في طلاق زوجاته ولو ولدت ثنتان معا  
 على الاولى مثلث والآخرتين مثني ولو ولدت واحدة ثم ثلاث معا على  
 الاولى ثلاث وعلى غيرها طلقة ولو ولدن معا او ثلاث ثم الاخرى على كل  
 ثلاث والنظر فيه على عدد صاحبة كل وانقضاء العدة بالولادة **لثالث**  
 في التعليق بالحيض ان حضت يقع بظهور دم مستأنق اذا الظاهر انه  
 حيض وفي وجه وعنده اذا مضى اقله لاحتمال فساد قلنا لا عبرة له  
 بك النسبة الى الصلوة وحيضة بتمامها المفهوم اللفظ وان حضت  
 حيضة وفي وجه بتمام حيضها سبق الفهم اليه وباليمن صدقت  
 في حيضها وبعضها في حقها لا غيرها لتعذر البينة لخلفائهما والتحليف  
 لغيرها كالضرة اذا الحكم على احد يحلف غيره ممتنع لا في افعالها لا مكان  
 الوقوف عليها وفي وجه تصدق في زناها الخفائة كالحيض وفرق بانه  
 لا يتعذر البينة عليه وفي وجه وعنده تصدق في ولادتها لقوله تعالى  
 ولا يحمل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن قلنا المراد الحيض ولا هنا



موتمة في رجمها لانها مصدقة في انقضاء العدة بالوضع وان حضنتها  
فانتمان طالقان فصدق واحدة طلقت المكذبة لثبوت حيضها  
في حقها لا المصدقة اذ لم يثبت حيض ضررتها في حقها ولو قال ثلاثا  
او اربع وصدق غير واحدة طلقت غير المكذبة لاشتتين وكلما احضت  
واحدة فانتم طوالق فصدق ثلاثا طلقن ثلاثا ثلاثا واحدة طلقت  
طلقة والمكذبات طلفتين وشتين طلقا طلفتين والمكذبات ثلاثا  
ثلاثا ولو كذبهن طلقن واحدة واحدة بخلاف ما لو قال فصولا حياها  
طوالق وتفظن سندها وان رايت الدم فيحمل على حيض للعادة لا في  
وجه رعاية للفظ الرابع في التعليق بمشية غير الله فلو علق بمشيتها  
بنحو ان مخاطبا يقع بمشية مكلفة باللفظ على الفور لانه يشبهه  
التمليك ولو كرهته وقع باطنا على الاظهر اذ العبرة باللفظ والامسا  
صدق الاجنبى فيها ومثله العتق والتدبير والايلاء ولداه على التراخي  
ايضا كسائر التعاليق وفرق بانه لا تمليك فيها لا بشت وان شئت  
غدا اذ التعليق ليس بمشية ومشيية غايبة او غير مخاطبة او نفسه  
او اجنبى فلا فور لبعد التمليك ولو جمع بين مشيتها ومشيية غيرها  
فلكل حكم وفي وجه ولداه يقع بمشيية من تميز كما في اختيار الابوين  
وفرق بانه ليس من التصرفات وكما لو قالت ان شئت وفرق بانه تعليق  
على القول لا بها وفي انت طالق ثلاثا الا ان يشاء فلان او تشاء واحدة  
بالعكس فشاء لا يقع كما الا ان يدخل زيد فدخل وفي وجه ولداه يقع  
ما استثنى اذ المفهوم الا ان يشاء ابوك واحدة فطلقين واحدة و  
منع لاحتمال عود الاستثناء الى اصل الطلاق وعنده في انت طالق

ثلاثا الا ان تشاء واحدة فشئت طلقت واحدة ولا في انت طالق  
لولا ابوك وفي ثلاثا ان شئت فشئت دونها اذ الصفة لم تحصل  
وبالعكس يقع نحصولها وفي انت طالق لزيد ولرضاة او الا ان شاء او  
يبدولي لا ندرفعة لا تعليقه وفي كيف شئت واني وجه شئت واذ  
لم تشاء على الاظهر حالا وفي الا ان يدخل زيد الدار قبل موته ان علم قبله  
اذ الياس حينئذ **خامس** في التعليق بالتطبيق وان متى او كلما طلقته  
فانت طالق فطلق لا ويكيد وقعت طلقان معا على الاظهر اذ الترتيب  
بين الشرط والجزاء عقلي كالعلة مع المعلول ومذهب ثلاث في كلما  
وفي كلما وقع عليك طلاق في ثلاث ولو خالع او طلق قبل الوطى فطلقة  
لعدم وقوع المعلق لمصارفة البيونة وان لم اطلقك اليوم فانت  
طالق ولم يطلقها فيه وقع في اخره لتحقيق الشرط ما لم يبق ما يسعد  
وفي وجه لانه اذا مضى لم يبق وقت الوقوع والتعليق مع الصفة  
تطبيق وايقاع ووقوع والصفة مع التعليق متقدم ووقوع لا ايقاع ولا  
تطبيق فلو قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال ان وقعت عليك  
طلاقي او طلقته فانت طالق فلا يقع بالدخول المعلق عليهما ومجرد  
التعليق لا شئ منهما وان طلقت عمره فحفصة طالق ثم قال عمره ان  
دخلت الدار فانت طالق ودخلت طلقا لا حفصة ان قال ولا عمره  
ان دخلت الدار فانت طالق لانه لم يوجد بعد تعليق طلاقها الا مجرد  
الصفة وان طلقت عمره فحفصة طالق ثم بالعكس فطلق حفصة طلقت  
طلقين لتقدم تعليق طلاقها ثم قال ان دخلت الدار فانت حرة فدخل  
عتق وطلقت لان قدم تعليق العتق لان مجرد الدخول ليس باعتاق ولو



قال لثلاث نكهن مرتبا ان طلقت الاولى فالثانية طالق والثالثة كالثالثة  
والثالثة كالأولى فان طلق الأولى طلقت الثانية لوجود الصفة لا الثالثة  
لأنه لم يطلق بعد تعليق طلاقها الثانية والا حدث تعليقاً والثانية  
طلقت الثالثة لا الأولى والثالثة طلقت الأولى والثانية لأن يمين  
طلاق الأولى متأخرة عن الإيمان والتعليق مع الصفة تطليق ولا ربع  
كلما طلقت واحدة ممكن فان طلق فطلق واحدة وقع عليها ثنتان  
لأن طلاقها معلق بتطليقها وعلى كل واحدة طلقة فان طلقت ثانية  
ثم لها وللاولى الثلاث وللثالثة والرابعة اذا طالق بالثالثة ولهن ان طلقت  
واحدة فعبد حر وتنتين فعبدان الى اربع ثم طلقهن عتق عشرة وفي كل  
خمسة عشر لان في الاربعة اربعة احاد واثنين مرتين وثلاثة مرة و  
اربعة مرة وفي وجه ستة عشر لشمول الاربعة واحداً اخر لانها  
مشملة على ثلاثة وواحدة اجيب بان داخل في احاد الاربعة وفي  
وجه سبعة عشر لانه عدد ثنتين ثلاث مرات ومنع لعدم عد الثلاث  
مرتين وان طلقته او وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا تعليق  
دوري باطل لا شتماله على المحال فيقع المنجز لانه اقوى ولانه لو وقع المعلق  
لزم عدم وقوعه وفي وجه صحيح يمنع الطلاق لزوم الدور وفي وجه  
ومذهب يقع المنجز وثنان من المعلق اذا المحال حصل من قبله فيلغو  
ومنه ان اليت او ظاهرت او راجعت او فسخت او حنثت في يميني او لاغت  
او راجعتك فانت طالق قبله ثلاثا ومنه ان اعتقتك فانت حر قبله وكذا  
ان وطيت وطيا مباحا فانت طالق قبله ثلاثا ولا يقع لانه لو وقع لم يخرج  
عن كونه مباحا ولو علق طلاقاً موارثاً بموته لا يقع على الاظهر اذ وقع

صادقاً لا نفساخ بالملك السادس في اشياء متفرقة والخالف ما فيه  
حث او منع او تحقيق خبر فلو علق به ولو باذيق بمحتمل كالدخول والخروج  
والكلام والضرر لا صلوع الشمس ونجى الشهر والحاج وعنده حلف  
لنا القياس على الحيض والطمهر واذا شئت ويتعدد بالمكر بعدد على  
الموطوعة لاهي لا خلال اليمين بالبينة وفي ان حلفت بطلاقك فمرة  
منك ما طالق لم تطلق عمرة لانه حلف بطلاقها لا بطلاقها وبكل مرة  
بكل كلها وبكل النصف ايضا طلقان وبكلمات ثلاث لانها اكتمت وانما  
وكذا الوغيف وبالبشارة بالخبر لاول الصدق السار ونحصل  
بالكتابة لا الرسالة اذ الرسول مبشر ولو بشرنا طلقنا ومحرزنا القيود  
خبر وبقدوم مزيد فقدم نهارا اطلقت من اوله لانه معلق يوم قدوة  
وفي وجه من حينه لانه معلق به واجيب بان معترفة وليلا لم تطلق  
على الاظهر لعدم الشرط وبان دخلت وان كلمت زيد بوجود واحد  
لتكرار اجزاء بتكرار حرف الشرط وبان دخلت وكلمت بهما اذا الواو للجمع  
وبان دخلت فكلمت بهما بتقدم الدخول اذ الفاء للترتيب وبان دخلت  
ان واذا او متى كلمت بهما ان كلمت ثم دخلت لانه تعليق التعليق كقول  
تعالى ولا ينفعكم نضحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم  
فلو عكست انحلت اليمين لان عقادها على المرة الاولى وبان اعطيتك  
ان وعدتك ان سالتني بالسؤال ثم الوعد ثم العطية وبان دخلت فانت  
طالق ان كلمت يستفسر لجواز كون كل شرط للاخر وانت طالق لا دخلت  
كان في كلام البغداديين والى في انت طالق ان كلمت زيد اذ حق يدخل  
عمر الى ان يقدم متعلقه بالشرط لا بالطلاق وتخلصت في ان لم يميز



دراهمك عن دراهمي او نوى عن نوى بالتبديد ان لم يرد النعيق وفي  
ان لم يخبرني بعد درجات هذه الرمانة قبل الكسر بعد ما يمكن ان لم  
يرد النعيق وفي ابتلاع ثمرة في فيها وقذفها وامساكها باكل بعض وفي  
ان اكلتها او لم تاكلها بالابتلاع وفي ان اكلت من الذي تبطنه بان وقد  
غيرها وفي ان انزلت من سلم او صعدت او وقعت بالطفرة او الانتقال  
الى اخر او باجناس السلم او بحملها لا بامرها وفي ان لم تصدقني في السرقة  
بسرقته وما سرقته لانها صادقة في احدهما وفي ان لم تخبرني برامي  
هذه الحجرة برمانة مخلوق لا بشرا لا مكان دم غيره والشك في المانع لا  
يمنع الحث وفي ان لم تخبرني بعدد الركعات المفروضة بسبع عشرة  
واحدى عشرة وفي ان لم اقل مثل كل كلمة كلمتي فقالت انت طالق ثلاثا  
بايقول انت تقولين انت طالق ثلاثا وانت طالق ثلاثا من الوثاق  
وفي ان قلبت ماء الكوز او تركيته او شربتيه بوضع خرقة فيه فقبلها  
به وان خرجت من الماء الراكد او مكثت بالحمل وفي الجارى لم تطلق مكث  
اولا لانه لا يفارقها بجر يانه وبمكروه ذكرته ينجر ان اراد المكافات والا  
فقليق واخس الاخساء من باع دينه بدينه غيره والخسيس من باع  
بدينه ويمكن ان من يتعاطى ما لا يليق بحاله عرفا والسفيه من انصف  
بما يوجب الحجر والقواد من جمع بين الرجال والنساء بالحرام والفرطان  
من يعرف الزاني بزوجه ويسكت وقليل الحمية من لا يفارق على اهل ومحرمه  
والقلال من يدوق للشري ولا يريده والديوث من لا يمنع الناس  
من الدخول على زوجته والنخيل من لا يودي الزكاة ولا يقري الضيف  
ولو قبل بازوج البقيعة فقال ان كانت امراني كذا فطالق ينجر ان قصد

التخلص من عارها والافتعالق والمسلم ليس من اهل النار والكافر  
ليس من اهلها الا اذا اسلم والسفلة من يعود افعال الدين والاحق  
من يفعل شيئا في غير موضعه مع علمه بقبحه وفي وجه من يعمل ما يضره  
مع علمه بقبحه وفي وجه من يضع كلامه في غير موضعه وفي وجه  
من نقضت مرتبة اموره عن مراتب امثاله نقصا بينا بلا سبب من  
نسب الى زنا فقال من فعل هذا فوضه طالق لا تطلق وان زني لانه لم  
يوقعه بل دم من زني وطلقت في سرقته فقالت لا فقال ان سرقته فان  
طالق لا قراره ومخالفة الهى غير مخالفة الامر وبالعكس وفي وجه الامر  
بالشيء منى عن ضده وهو ممنوع غايته يتضمنه والوكز والكز واللطم ضرب  
ولا يشترط فيه الايلام على الاظهر لانه يقال ضرب غير مؤلم لا العض و  
القوص والحق ونسف الشعر وقطع عضو ورايهما الكل ضرب لان اسم  
لفعل مؤلم ومذهب كل مؤلم ضرب كالسب قلنا ممنوع فان الاسم لا ينالها  
والصعود الى غصن خارج عن الدار خروج عنها ومس الميث وقذفه  
ورؤية بعض بشرته وفي وجه لا يدور رجل لا ضربه على الاظهر لانه لا يلام  
مثل الحى ولا عبرة بمس الشعر والظفر والرؤية في المنام ومساكنه رجب  
يتعلق بجميعه واعتبر في القتل في المسجد كون المقتول فيه وفي القذف  
اذا المقصود الامتناع عما بهتد حرمة والرؤية في الماء الصافي والمرى  
فيه اذا لصحة للصلوة فيه ومن وراء زجاج رؤية لحصول رؤية  
الجسم حقيقة لا في المرأة والماء بلا مري فيه لا خيال او مثاله ورؤية  
الغير الهلاك وتمازج العدد ورؤية ولو علق بالجمجمة للعرف ولو فسر بالمعانة  
قبل على الاظهر لظاهر اللفظ ومبيت نصف الليل مبيت وفي وجه اكثره



والكلام بالذهول وما منع من السماء كضجة ولغة كلام لا الهمن وإن  
سمع اتفاقا ومن مسافة بعيدة فخذ الريح ومع النائم والغبي عليه واصم  
مقدار ما لا يسمع مثله وفي وجه ولداه كلام وفرق بانها لم تكلم بحيث  
يسمع مثله وعنده مع النائم كلام وفي وجهه الا باللفظ فقال ان بداند  
بفانطلق فقالت ان بداندك به فعبدى حر فكما فاجابت لم تطلق ولم يفتق  
اذ كلام كل مسبوق بكلام الاخر وكل مسمي بعين عين والسراج نار والقدر  
بلا اختيار كالميت وجوع الصوم لاهما ولا عبرة لفعله وفعال مبال له  
شعور اذا الغرض في فعل غيرهما وجوده لا الحث والمنع مكرها او ناسيا  
او جاهلا او مجنون في الطلاق واليمين مطلقا لقوله عليه السلام رفع  
عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ولا يتخل قيل وعنده يعتبر  
لوجود المعلق به قلنا كالمعدوم ومذهبه يعتبر ان فعل ناسيا او جاهلا  
ولداه يعتبر في الطلاق والعق لا اليمين على اصح الروايات ولو علق  
بدخول طفل او بهيمة او سنود فدخلوا طلقت اذ لا قصد لهم ولا اثر  
لا كراههم ولو نخت خشبة فعلمت بعودها الى مثل هذا الفعل فختت  
من شجرة اخرى على الاظهر وكذا في ان دخلت الدار وشار الى بقعة منها  
فدخلت غيرها على الاظهر وفي لا ادخل دارها ثم ملكت دارا فدخلها  
وفي لا اضربها الا بالواجب فشتمه فضرها بالخشب ان التعزير لا يوجب  
الضرب به وفي وجهه لا لصدق ان استوفاه لا في لا اخرج الامعها فقدم  
بخطوات للعرف وفي ان لم تكوني او وجهك احسن من القمر لقوله تعالى  
لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم وفي ان اجبت كلامي فخطب غيرها  
فاجابت اذ لا جواب قبل الخطاب **كتاب الرجعة** وهي مرد زوج

لم يستوف عدد طلاقه او ولى مجنون ولو في الاحرام مطلقة معينة  
مجانا الى نكاحه في العدة لا الرد بلفظ منجز ولا صل فيها قوله تعالى ولا تز  
احق برذهن وقصة ابن عمرو فيه اباحت الاول في الصيغة فتجوز بصريح  
كرجعتك وراجعتك وردتها الى او الى نكاحي على الاظهر لقوله تعالى  
احق برذهن وامسكتك لقوله تعالى فامساك بمعروف قبل لا لاخفاف  
الامساك في البيت واليد ومعناها وبكتابة على الاظهر كزوجت ونكحت  
واعدت الحل ورفعت التحريم وكتابة بناء على عدم وجوب الاشهاد لانها  
في حكم استدامة النكاح ولهذا لا يفتقر الى الولي ورضاها ولقول عمران  
ابن حصين فليشهد الآن اذ لو كان شرط الماكان للاشهاد على ما سبق  
معنى قيل ولداه في رواية واجبا لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم  
قلنا امر ندب لا بانكار الطلاق وعنده لا بالكتابة الا باعتدى واستبرى  
رحمك وانت واحدة لنا القياس على ما سلم ورايها بالوطى ومذهبه  
ان قصد هابه وبمقدامة وعنده بالقبلة والمس بالشهوة بناء على بقاء  
المسك كالايلاء والعنة والوطى في زمان الخيار وفرق بان هذه المدة  
مضروبة فيها للفرقة لنا اننا قد رعى القول فلا يحصل بالفعل كما لو اشارت  
وعنده تسقط بشرط الاسقاط وبنا اننا تثبت شرعا فلا تسقط كحق الرجوع  
وصدقت الزوجة باليمين في انقضاء العدة بالحمل والقراء ان امكن وان  
خالف عاداتها لقوله تعالى ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن  
ولتعذر البينة لخفاها والزواج بالاشهر لانه مصدق في وقت الطلاق  
وامكان وضع الولد التام سنة اشهر لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون  
شهرا مع قوله تعالى وفصاله في عامين والصورة بمائة وعشرين يوما



والمضغة بثمانين يوما لقوله عليه السلام يجمع خلق احدكم في بطن امه  
اربعون يوما نطفة واربعون يوما علقة واربعون مضغة ثم ينفخ فيه  
الروح ويلحظتين لاماكان الوطى والولادة ومضى الاقل ان يخلق في  
الطهر بيومين وثلاثين وللأمة ستة عشر يوما بلحظتين فيهما وفي  
الحيض بسبعة واربعين وللأمة بيومين وثلاثين للحظة في الكل  
وفي كان طلقا بالولادة وللمتباداة بثمانية واربعين وللأمة بيومين  
وثلاثين للحظة في الكل وفي وجه اختياره لاتصدق ان حالت عاداتها  
للثمة وقلة الديانة في هذا الوقت فلو وطى الرجعية استأنفت غير  
الحامل العدة وتدرج بفيها ولو اجبلها الحصول المقصود واتحاد  
المستحق وجازت الرجعة في مدة الحمل على الاظهر لوقوعها عن العديتين  
الثاني يحرم وطئها وسائر الاستمتاع كالمتبوتة ورايها ما تحل ويوجب  
مهر المثل لا المرتدة غير مطلقة عادت الى الاسلام اذا اثار الردة يرتفع به لا  
اثر الطلاق بها وقيل فيهما قولان لوقوعه وقت الحيلولة للحلل وزواله الغر  
الا الحد والتغيز ان اعتقد حله او جهل تحريمه قيل الرجعي يقطع النكاح  
وقيل لا يرجح واحد الثالث في التنازع فلو تنازعا في وقتها بعد اتفاقهما  
في وقت الانقضاء صدقت اذا اصل بقاء الفرقة وفي وجه صدق الرجعة  
تعلق به ونوقض بدعوى الطلاق لاسقاط النفقة وفي العكس صدق  
على الاظهر فان قيل اليس هي مصدقة فيه قلنا بلي حيث لا تبطل حقا وهنا  
نبطل حق الرجعة وان لم يتفقا على واحد صدق السابق بالدعوى على الاظهر  
اذا الشرع يصدق والاخر يريد تكذيبه فلو ادعى اصدق ولو تنازعا  
قبل الانقضاء صدق على الاظهر لانه يقدر على انشاء ما جئنا وفي وجه

صدق سيد الأمة حيث صدقت الحرة فلو ادعاهما بعد ما نكحت بعد العدة  
فان اقام بينة فهي له ولها على الثاني مهر المثل ان دخل بها ومذهب فقهي  
لثاني جئنا والافله تخليفها فان اقرت ونكحت وحلف غرمها مهر  
المثل لتفويت البضع عليه بالنكاح ولا تجعل زوجة بخلاف ما لو ادعى على  
امراة تحت رجل انها زوجة فقالت طلقني ويحلف انه لم يطلق والفراف  
انهما لم يتفقا على الطلاق بخلاف ثم ولا اصل عدم الرجعة ولا تسمع الدعوى  
على الثاني لانها ليست في يده وفي وجه تسمع لانها على فراشه ولو رجعت  
لانكار الرجعة صدقت لاستناده الى النفي بخلاف ما اذا رجعت عن الاقرار  
بالنسب الرضاع لاستنادهما الى امرثبوتى فانه اقرب الى العلم وكذا لو  
رجعت عن انكار مرضى النكاح لان قولها الاول راجع الى النفي ولانها عادت  
الى اثبات حق الزوج وفي وجه لا اذا النفي يتعلق بها كاثبات كتاب لا يلا  
وهو حلف الزوج على ترك وطئ زوجته الممكن في القبل مطلقا او فوق  
اربعة اشهر في يمين وفيه بابان **باب الاول** في اركانها **اول** المحلوف به  
وهو اليمين بالله وتعليق العتاق والطلاق والصدقة والحج والصوم والصلوة  
بشرط لزوم شئ لو طى بعد اربعة اشهر لا طلاق اسم اليمين عليها للزوم  
الحق بالحنث فلا يصح ان وطئتك فله على ان اصلي هذا الاسبوع او صو  
هذا الشهر لا انحلال اليمين قبل مضي المدة ولا في وطئتك فانا او انت نرا  
لانه لم يلزم شيئا ونداه لا بغير اسم الله كالحلف بالبنى والكعبة ورفق  
انه لا يسمى يمينا ولهذا لا يحنث وعنده لا بالصلوة لانها مما لا يحلف بها  
قلنا ممنوع لنا انها كالصوم لوجوبها بالندز ولو قال ان جامعك فعبدا  
حرفات العبد ازال عن ملكه انحل الابدان لا يلزم بالوطئ شئ وان قال



فخر قبله بشهر يصير موليا بعد از الوطى لا يوثق قبله ولو باعد ولم يطأ حتى  
مضى شهر من البع النخل وان وطى قبله بان عتقه وفساد البع وعن  
ظهارى وقد ظاهر يصير موليا لا لزامه عتق المعين وتنجيد والا  
فيواخذ بهما ظاهر الاقرار بهما ويدين وعتق العبد عنه على الاظهر  
ازا المعلق كالمجنز ولو قال عن ظهارى ان ظاهره صار موليا بالظهار  
ويعتق ان وطى لا عنه لان التعليق سابق عليه وفانت طالق او طالق  
ثلاثا فعليه الطلاق وتغيب الحشفة والزرع عقيبها ووقع رجعا على  
غير الموطوءة لا فتران المسيس به وفي وجه تعين الطلاق از الزرع مما  
سنة محرمة وهو ممنوع لا نه ترك الوطى او ترك المحرم ليس معصية واذ  
لم ينزع فلا حد لان ابتداء كان مباحا ولا مهر ولا ربع والله لا اطاكن  
يصير موليا بوطى ثلاث عن الرابعة اذ لا حنث قبل وطئها قيل **وعندك**  
**ولده** في رواية حاله اذ قربا الحنث محذور قلنا لا يلزم به شيء فلو  
مات بعض قبل الوطى انحل لحصول الياس عن الحنث اذ الوطى ما  
وجد في الحياة لا ان طلق لا مكانه بعد البيونة ولا اطاكل واحدة يصير  
موليا عن كل للحنث بوطئها وتخل بوطى واحدة لانه لا يلزم به شيء بوطى  
الباقيات لا اتحاد اليمين لا في وجه لشمول كلمة كل وكذا لا اطا واحدة  
وان لم ينو التميم على الاظهر اذ النكحة نعم وان اراد معينة او مبهمه قبل  
لاحتمال اللفظ وبين وعين ولا اطا في سنة الاكذا لا يصير موليا  
على الاصح الا اذا استوفى وبقيت مدتها لعدم الحنث بالوطى ولا يصح  
بالكفاية كانت على حرام وان نواها ويقبل التعليق كاليمين الثاني  
المحلف الزوج المكلف ومذهب لو حلف على اجنبية ثم نكحها يصير

موليا قلنا لا اذ قصد الاضرار منتفوا يصح ممن شل ذكره او لم يق منه  
قدرا الحشفة او كانت زوجته مرتقا او قرنا لعدم تحقق قصد لا ينداء  
وقيل وعنده يصح لعموم الآية وكالمريض وفرق بان في معرض الزوال ولا  
يبطل بطريان الجب على الاصح لعروض العجز ووجود قصد المضارة ابتداء  
ومذهب لا يصح من كافر وخصي **الثالث** المحلوف عليه وهو ترك الوطى  
وما يدل عليه صريح النك وتغيب الحشفة والابلاج في الفرج وللبكر  
لا افضلنك يذكرى بلاندين اذ لا يحتمل غيره والجماع والوطى والاصابة  
وافقضاض البكر ودين لاحتمال غيره وكفاية كالمباشرة والمباشرة والملا  
والمباعدة والقربان والغشيان والافتراش والدخول والمضى اليها  
وجميع راسيها وسادة وابعدهنك ولا اغتسل عنك ولده من المباشرة  
الى الايتان صريح وعنده المباذعة قلنا لا لانها مجازات غير مشتهرة  
فيه حقايق في غيره الرابع فلا بد ان تزيد على اربعة اشهر لانه تعاربت  
الغبة والطلاق في اربعة اشهر والمرأة لا تقصر اكثر منها وعنده لا تشترط  
الزيادة بناء على ان الغبة اربعة اشهر ولو قيل بما يستقبل حصول فيها  
كنزول عيسى وحروج الدجال وطلوع الشمس من المغرب وموت واحد  
ولو غيرهما على الاظهر لانه كالمستبعد في الاعتقاد او بما علم نأخره عن المدة  
كقدوم زيد وجبل الاليسة والصغيرة فايلاء والا فلا وان مضت ولم  
تحصل على الاظهر اذ لم يقصد الايذاء ابتداء فلو علق بالعظام واراد وقت  
وبقيت المدة الى تمام الحولين واراد فعلة والضبي لا يحتمل الا بعد ما قول  
والافلا والنضان محمولان عليهما **الباب الثاني** في احكامه بمهر المولود  
اربعة اشهر لقوله تعالى تربص اربعة اشهر ولا حاجة الى القاضي لو رود



الفران فيه ويبدأ من الايلاء ومن الرجعة لانها في العدة مفارقة ورايها  
من الايلاء ومذهب للرفيق نصف ما للحر وعنده ولداه للامة نصف ما  
للحر كالعدة و فرق بان ما يتعلق بالجبل لا يختلف بالحرية والرقية كالعدة  
لنا عموم الآية وينقطع بالطلاق ورده احدهما لانها حرمت وتستأنف  
بعد الرجعة والعود لتوالي المضارة وفي وجه لبردة كمرضة اجيب بانه  
معدور فيه وكذا انما نفعها كعدة الشبهة وصغرها ونشورها وجنونها  
واحرامها وفرض صومها واعتكافها اذا النفل لا يمنع الوطى وفي وجه  
اذا طرات وزالت تبنى كما لو وطيت المعتدة بالشبهة فحلت و فرق بان  
توالي المضارة مقصود لا يحيضها اذا ذات الافراء لا تخلو عنها ونفاسها  
على الاظهر لانه كالحيض في اكثر الاحكام ولا يمانع كحبسه واذا مضت  
ولم يطاها فلها المطالبة من غير المجنون بالفية والطلاق بالقاضي متى  
ارادت لتجدد الضرر كخيار اعساره حيث لا مانع حينئذ فان وجد فيها  
كالصوم والحيض والاحرام فيحرر التمكن وتسقط المطالبة الى زواله  
وفيه شرعي كصومه واحرامه وظهاره فلا يلزمها التمكن للضرر ان لم  
يناثم بالوطى وطبعي كمرض وحبس لا يقدر على الخروج باراء دين يفى  
باللسان وعنده طلقت باينة تمضيها فان ابى طلق القاضي لانه تدخل  
فيه النيابة المستحق معين وهما ان ابرم فيعين او بين قيل ولداه في رواية  
لا لقوله عليه السلام الطلاق بيد من اخذ بالساق بل يحبس او يعزر  
الى ان يطلق ولا يمهل ثلاثة لئلا يلزم زيادة على ما قدره نعم وقيل  
بلى لانها بالقريبة قد تنظر نشاطا وقوة ولو غاب الزوج فلو كيلها المطالبة  
بالطلاق والرجوع فان مضت مدة امكانه فقال ارجع لم يكن وكلف

759  
بالطلاق لا وليها وسببها لاختصاص الحق بها ولا يجري فيه النيابة  
ويحصل الفينة بتغيب الخشعة في القبل ولو في الجنون ومكرها باستدلالها  
الذكر كان نزلت عليها لوصولها الى حقها وزوال الضرر وفي وجه لا  
بالاستدخال والاكرام لبقاء اليمين ولا حث والخلال اليمين فيها  
لانه لم يوجد قصد صحيح وقيل يخل بوطى المجنون لاعتبار فعله لنفون  
ايلاذه فلو قال والله لا اطاق خمسة اشهر فاذا انقضت فلا اطاق  
سنة فلو ترك المطالبة في الخامس لم يطلب الى اربعة اشهر من اليمين الثانية  
اذ لكل يمين مدة **كتاب الظهار** وهو تشبيه مكلف زوجة  
التي لم تصر باينة او جزئها بمحرمانى لم تحل له ابدان وان حرام لقوله تعالى  
وانهم ليقولون منكر من القول وزور وفيه ثلاثة ابواب **الباب الاول**  
في اركانه الاول الصيغة فالصريح نحو انت وجملتك ونفسك وجسمك  
وذاك وبذلك كظهر امي وشعرها ويداها ورجلها وبطنها وصدرها  
على الجديد لحصول التشبيه لا عنده بعض ولا يحرم النظر اليه لانه ليس  
في معنى الظهر لجواز النظر والمس قلنا في معناه من جهة حرمة الاستمتاع  
وشعره وبذلك وراسك ونصفك كظهر امي او يدها على الجديد لا عند  
فيما يعبر عن كل البدن لنا وقوع الطلاق بالاضافة اليها ولداه في  
الشعر والظفر والسن بناء على عدم وقوعه بالاضافة ومذهب التشبيه  
ببعضها كناية والكناية ما يذكر للاكرام كانت كامي وعينها وراسها  
ووجهها ولداه على كامي صريح وفي وجه ان طلق العين فظهارا ومنع  
لاحتمال الكرامة وجاز تعليقه ونافيته على الاصح لقصة سلمة ابن صخر  
فانت كظهر امي ان ظاهرت عن فلانة الاجنبية صار مظاهرا ان نكحها



الا ان اراد التلفظ وظاهر عنها على الاظهر فان ذكر الاجنبية لا للشرط  
 كلا ادخل دار يزيد هذه فباعها ولغى ان ظاهرت عنها اجنبية لانه علو  
 على محال لانه لا ينبغي عليها وكظهر امي سنة ظهار وايلاء وان لم تزوج  
 عليك فانت كظهر امي ومات بلا تزويج تمكن منه بان ظهاره لا عوده  
 على الاظهر وانت طالق كظهر امي طلاق وظهار ان قصد بكل معناه  
 وهو رجعي والافطلاق وانت على حرام كظهر امي ظهار ان لم ينوشيا  
 او نواه ولو قصد الطلاق بظهر امي اذ النية لا تؤثر في صريح صادف محله  
 وطواف ان نواه على الاظهر لا انضمام لفظه قبل وعنده ظهار لان  
 اقتران لفظه ما صلح له اقوى من النية قلنا لا اذ لفظ التحريم بالنية تساو  
 فيؤثر اولاهما ان نوى بالحرام الطلاق وبظهر امي الظهار ويخير ان  
 قصدها بالمجموع او بان حرام اذ لا يمكن اعمالها وابطالها ولا ترجيح وفي  
 وجه طلاق لانه اقوى وفي وجه ظهار لوجود لفظه وتقبل نية  
 تحريم ذاتها على الاظهر لموافقة اللفظ فلزمه كفارة يمين الثاني  
 المظاهر من نفذ طلاقه وعنده لا الذمي لانه ليس من اهل الكفارة  
 قلنا ممنوع لجواز ان يرث عبدا مسلما او ان يسلم عبده ومنقوض  
 بكفارة القتل والصيد في الحرام لنا عموم قوله والذين بظاهرون من  
 نسائهم وانه يصح طلاقه فيصح ظهاره كالمسلم الثالث المظاهر عنها  
 وهي من حقها الطلاق ومذهب يصح عن امته نخل لنا تخصيص الزوجات  
 بالذكر وبالقياس على الطلاق الرابع المشبه بها وهي من لم يزل محرمة  
 بنسب او رضاع او مصاهرة على الاصح لانها كالام في الحرمة لارضعة  
 وام الزوجة وربيبته الحاصلة قبل وطئ امها وزوجة الابن والمطلقة

والملاعة لعروض الحرمة ومذهبها التشبيه بهن ظهار لتأيد الحرمة  
 كالام قلنا جاز قصد تشبيهه بوقت الخلع كبالاجنبية ولا زوجات النبي  
 صلى الله عليه وسلم اذ حرمت من لبست بالمحرمة والوصلة وفي وجه  
 التشبيه بهن ظهار لتأيد الحرمة ولداه يجزیه التشبيه من الرجال  
 ومذهب بابنه وابيه ومملوكه ومذهبهما بالاجنبية ظهار اذ  
 الحرمة مؤبدة قلنا ليس محل الاستمتاع كالبهيمة الباب الثاني  
 في حكمه وهو وجوب الكفارة عند العود لقوله تعالى ثم يعودون لما  
 قالوا فتحرر برقبة وهو امساكها قدر ما يمكن مفارقتها اذ عود القول  
 مخالفة وعندهم الغرم على الوطئ قبل ومذهبهما الوطئ في رواية  
 وعنده لا يجب بل هي شرط لحله لنا فتحرر برقبة يقتضيه ولا عود  
 ان جن او اشتراها على الفور لقطع النكاح وفي وجه عايد لبقاء  
 الحل ومنع لانه زال وتجدد اخر ولا عن عنها اذ سبق القذف و  
 الرجعة على الاصح لانه امساك لا الاسلام بعد الردة اذ المفسو  
 منه تبديد الدين لا الحل ولا التجديد فلو علق بفعل غيره وامسكها  
 فعايد لا قبل العلم به ولا بفعله وقوله ناسيا كاليمين وفي وجه  
 نعم لانه غير معذور في نسيانه وفي الموقت عايد بالوطئ وفي وجه  
 بالامساك كالمطلق ورفق بان الامساك هنا الترتب الحل بعد  
 المدّة وتعدد بتعدد الزوجات لوجود الظهار والعود في حق  
 كل كما لو افرق قبل ومذهبها لان ظاهرها منهن بكلمة اعتبار اللفظ  
 كاليمين ومنشأهما ان المغلب فيه شبه الطلاق او اليمين والاول  
 اظهر وبكر اللفظ لا يقتضي التحريم كالطلاق لا في مذهبهم ان لم يرد



التعدد وقيل ولداه في رواية لا كاليمن وفرق بانها لا يقتضي لا  
اكدا واطلق متصلا ولا يصير به عايذا اذ المجموع ككله قيل يستأنف  
ان اطلق كالطلاق وفرق بان له عدد محصورا يملكه الزوج وحرمة  
المتع ما بين السرة والركبة حتى يكفروا ان اشترىها او جدد نكاحها  
لعموم الآية قيل وعندهم مطلق الاستمتاع كالطلاق وفرق بالنكاح  
ولعموم من قبل ان يتما ساقنا المراد الوطى لقوله تعالى من قبل ان تمسوا  
لنا انه محرر غير محمل كالحيض وعندهما ولداه في رواية ان كفر بالطعام  
جاز الوطى قبل اخراجه لانه غير مقيد بالتماس في الآية قلنا محمول على  
المقيد لعموم قوله عليه السلام لا تقربها او اعترلها حتى تكفروا والله اعلم  
**الباب الثالث في الكفارة** وتجب فيها النية اذ وجوبها للطهارة كالزكاة  
مقتربة بغير الصوم على الاظهر لا بعينها وعنده لا بد منه اذا اختلف  
جنسها كما في قضاء الصوم ونذره وفرق بوجوبه عند الانفراد ايضا لانا  
المقصود متحد وتعيين السبب غير لازم كما اذا اتحد فان عين واحدا  
لم يجز والذي يكفر بنية التميز تغليباً لجهة الغرامة لا التقرب وهي  
اعتاق رقبة مؤمنة سليمة هما يخل بالعلم كاملة الرق مجانا غير مستحقة  
العقوبات سبب آخر وعنده تجزى كافر الا في القتل لاطلاق الرقبة في الآية  
قلنا يحمل على المقيد بالقياس على القتل كما في اية الشهادة وعنده المقبر  
عما يزيد جنس منفعة لنا ان المقصود تكميل حاله ليتفرغ للعمل لنفسه  
فيجزي المجبوب والخصي والافرج والاعور والاصم لا الاعور والاصم  
والابرص في مذهبه والاحق ومريض مرجوفان برأ غيره بان الاجزاء  
وفاقد الاسنان والمرهون والجاني ان نفذ او مقطوع الاذنين والافق

235 واصابع الرجل والنخصر والبصر لا من يدا ونملة لا من الابهام والاخرس  
المفهم لا عندهما للنقصان غير محمل بالعلم والمعلق عنقه بصفة كالمدير  
لا عندهما لانه استحق العتق بوجه اخر قلنا وجد لا يستلزمه بخلاف  
ام الولد واعناق نصفى عبد بدفعين بنيتين كالاطعام في ازمة مختلفة  
ونصفى عبيدين باقية ما حر حصول الاستقلال والخالص وفي وجه مطلقا  
اذا الاشتقاق بمنزلة الاشتخاص فانه لو شارك مسلم ذميا في ثمانين شاة  
وفرق بان نصيبه نصاب وفي وجه وعندهما لا مطلقا اذ لا يطلق  
الرقبة عليهما كما في الاضحية والفرق قد عرفت وعبيدين عن كفارتين لكل  
نصف كل وتلفوا التجربة على الاظهر والموسر والمشارك ونصيبه ان نوى  
الكل لها للسرية حاله لا عندهما مطلقا فانه لا تجزى وهو ممنوع ولان  
عتق الباقي مستحق كما الولد وفرق بان نية الكفارة مقارنة لسبب  
الاستحقاق فان عتقه بسبب عتق نصيبه عنها بخلاف ام الولد ولذا  
للموسر كسرى القريب وقدم الفرق لا الاعمى والمهرم والعاجز والاشل و  
المستولدة وصحيح الكتابة لنقصان الرق وعنده تجزى ان لم يود شيئا قلنا  
رقبه غير كامل لاستحقاقه بالكتابة ومن به عرج بين او جنون غالب او  
بيع بشرط العتق او يعق بالتملك لاستحقاقه بالقرابة وعنده تجزى ان  
ملكه بالشرع او الاتهاب والموصى بمنفعته ومنقطع الخبر لان يقين البراة  
لا يحصل والجنين واعتقه عن كفارتك على ما ناله لانه مشوب بعوض ولزم  
على الاظهر لانه فدا وولاه للمعتق وفي وجه لبادله اجيب بانه لم ينفذ منه  
ثم صيام شهرين متتابعين للمعسر وقت الاداء باعتاق فاضلة عن النفقة  
والكسوة سنة وحاجة كعبد يحتاج اليه لنحو مرض ومنصبه ان كان



من اوساط الناس على لاظهاره لا يلحقه ضرر شديد وممكن وصنف  
وما شية تحلب وراس مال يتمسكن بصرفها ولا يباع نفيس عبد ودار  
مالوفين اذ مفارقة ما صعب بخلاف نفيس ثوب وفي وجهه يباعان لقلة  
بلا ضرر اجيب بان مفارقة المألوف ضرر وعندهما وجبا الاعتناق واز  
احتاج اذ العدول الى الصوم معلق على عدم وجدانه قلنا هو بالحاجة  
كالمدوم كما في التيمم عند العطش ومذهب لزم الشري لو اجد ثمنه ولو  
احتاج اليه من غاب ماله ولم يجد عبدا لا يعدل الى الصوم ولو في الظهار  
اذا الكفارة على التراخي ولا يلزم الشري بالغبن وفي وجهه لزم وندب قول  
هبة او ثمنه وجاز الاعتناق من المعسر لانه اعلى لالداه اذ الواجب عليه  
الصوم قتل ولداه يعتبر في الاعتناق وقت الوجوب لانها ظاهرة كالحمد  
قلنا الحاقها بالعبادات اولى فلو ايسر بعد الشروع في الصوم لم يلزم  
الاعتناق كما لو وجد الهدى بعد الشروع في صوم السبعة وعنده لزم  
كما لو وجد الماء قبل الشروع في الصلوة وحاضت المعتدة بالاشهر في الاثناء  
بانها مقصودة بالذات ولهذا لا تسقط بالطلاق وتسقط العدة بالرجعة  
والتيمم لم يشرع في المقصود ولا تجب نية السابغ على الاظهر لانه من  
الهيئات وينقطع التتابع بالمرض لانه لا ينافي الصوم قيل ومذهب لا لانه  
يتعلق باختياره ولا لداه المخوف قلنا الافطار باختياره وبالاكل مكرها  
لا لداه وبالسفر على الاصح ونسيان النية ليلة وبرمضان ويوم العيد  
والتشريق لا في مذهبهما بالنسيان والخطاء ولا لداه بسفره وبافطار المرضع  
والحامل خوفا على نفسها لا باحتة وجوابه مر وبرمضان لوجوب الصوم ويؤ  
العيد والتشريق لوجوب الافطار قلنا هو مقصر بشرعه لا بالحض اذ اذا

236 الاقرار لا تخلو عنها والنفاس والجنون والاعماء والايثار مكرها لعدم  
الاختيار وعندهم يوطى المظاهر عنها ليلالوجوب الصوم قبل التماس بقوله  
تعالى من قبل ان يتماسا قلنا المحذور باق لانه لو وجب استناده لوقع كله  
بعد التماس ضرورة وان لم يجب لوقع بعضه قبله وهو اقرب الى المأمور لنا  
انه لا يؤثر فيه فلا يقع كوطى غير المظاهر عنها ثم تملك ستين مسكينا مستحقا  
للزكاة كالا ماذ من جنس الفطرة ولو اوارى الهرم او مرض لا يرجى برئه او زيارته  
او شبق مفطر وعنده جاز تغذيتهم ونعشيتهم لصدق الطعام لنا القيار  
على الكسوة والزكاة وصرفه الى واحد ستين يوما بالتجدد استحقاقه  
لنا انه تعالى اعتبر العدد فلا بد من رعاية كالمسكنة والى الذمى اذ المقصود  
سد الخلة قلت للمسلم الزكاة ولداه من خبز او مدبرا ونصف صاع من غيره  
لقوله عليه السلام فان مدى شعير مكان مدبر وعنده نصفه من بر  
وصاع من غيره او قيمته لقوله عليه السلام سلمة بن صحز فاطم ستين  
مسكينا وسقا قلنا محمول على الجواز ومعارض بما روى فاطم منها ستين  
مسكينا وكل بقيتها لاحديث الاعرابي وانه عليه السلام اعطى سلمة  
مكلا فيه خمسة عشر صاعا وقال اطعمه ستين مسكينا وعنده جاز  
دفع من بر ومنبرين من غيره ومذهب في المدينة مد بمد عليه السلام  
حبا في غيرها بمد هشام وهو ازيد من مد عليه السلام ولا يجوز الدقيق  
والسويق والخبز كالفطرة وجاز **عندهم** وفي وجهه جاز للمرض يدوم  
شهرين لا لشبق وحديث الاعرابي ينافيه وكفارة رمضان والقتل  
كالظهار لا القتل في الطعام لا قصاره تعالى على الصوم **كتاب**  
اللعان وهي يمين مؤكدة بالشهادة واللعن والغضب نفيا للولد



او دفعا للحد او التعزير وعنده بالعكس فلا تصح الا من اهل الشهادة لا  
 تعالى استثنى انفسهم عن الشهاد والمستثنى من جنس المستثنى منه  
 ثم قال فشهادة احدى اربع شهادات **قلنا** انما استثنى لانها تقوم مقام  
 الشهادة وتسميتها شهادة لوجود كلمتها ان اسمها يطلق على اليمين  
 كما في قوله تعالى تشهد انك لا اله الا الله فقله تعالى اتخذوا ايمانهم جنة وانه  
 عليه السلام قال لجلال ابن امية حين نزل في حقه والذين يرمون المحصنات  
 ازواجهن الاية احلف بالله وامر عليه السلام عويم العجلان باللعان وفيه  
 بابان **الاول** القذف نسبة شخص الى فعل ممكن يوجب حد  
 الزنا او التعزير بالفاظ مخصوصة فصرحة زينة ويا زاني ويا زانية  
 ويزني بدنك وتوروسي ونكت واوجت في الفرج المحرم ولطت ولاط  
 بك زيد **اعنده** ولا عبرة بلحن التذكير والتانيث **خلافه** لانه لا يمنع  
 الفهم ولا يدفع العار وكايتة نحو يا بنطي للقرشي ويا فاجر وفاسق وخيش  
 وخبيثة وانت تحبيني الخلوة ولا تردين يد لامس وزنات في الجبل  
 لا مكان ارادة صعوده وفي البيت صريح ورايهما صريح اذا العامة لا تفهم  
 الا القذف ولم اجده عذراء ويزني عينك ويدك على الاظهر اذا المفهوم  
 منه النظر واللمس ولست ابني اذ يراد لست على طريقتي ومن الاجنبى صريح  
 لا المنفى باللعان ان قصد نفية شرعا ووطيك زيدا وفي وجه صريح اذا  
 يراد لست على طريقتي ومن الاجنبى صريح لا المنفى باللعان ان قصد نفية  
 شرعا ووطيك وفي وجه صريح اذا العرف يحمل عليه ويا بن المحرم لا التعزير  
 نحو يا بن الحلال واما انا او امي ليست بزان اذا للفظ لا يحتمله ومذهبهما  
 قذف لنا انه عليه السلام لم يجعل لمن قال امراتي ولدت غلاما اسود

237  
 معرضانها فانها وزينت بك وانت ازني مني لجواب الزوج او الزوجة  
 يا زانية وزاني كناية وانت ازني من الناس وفيهم زناة او من زيد وهو  
 زان او ثبت او علم فصرح **الثاني** في موجباته فنجب بقذف مكلف مختار  
 محصنا مسلما حرا عفيفا عن وطى يوجب الحد او يحرم بنسب ورضاع  
 فتبطل حصانة الفاعل والمفعول باتيان الدبر وبطريان الزنا بعده لانه  
 يورث الشبهة لانه لا الردة **وعنده** نعم كالزنا ورفق بانها لا تدل  
 على سبقها غالبا اذا العقائد لا تخفى بخلافه لانه يكتم لا بوطى زوجته  
 المعتدة عن الشبهة وامته المعتدة او المروجة وجارية الابن وفي النكاح  
 الفاسد والرجعية وفي الاحرام الحد وهو حق الادعى يسقط بعفو المستحق  
 لا بعض ويورث كالمال على الاظهر **وعنده** حق الله لكن لو قذف ميتا  
 استحق وارثه ومذهبه مشترك لنا ان استنفاء موقوف على مطالبته  
 كحقوقه وللقاذف تحليفه انه لم يزن لاسقاطه اذا اقر وقيل لا اذ اليمين  
 لا تعهد على نفى الكبار اجيب بالمنع حيث تعلق به حق بشر ولاه عليه السلام  
 ما حلف شريك بن سحاما انكر قلنا سقوط الحد باللعان فان نكل وحلف  
 القاذف سقط الحد عنه ولم يثبت حد الزنا اذ اليمين للدفع لا للاثبات وغير  
 التعزير ولو على سيده وله الاستفاء بعد الموت لانه اخض الناس  
 لا لولى غير المكلف قبله اذا الانتقام يتعلق بنظر صاحب الحق **الثالث** جاز  
 للزوج قذف زوجته انتقاما للظلمة فاشه وتبريها منها واللعان لهما لا  
 للوارث نفيا لولد يمكن منه وحد او تعزير تاذيب ويباح له القذف اذ يفتن  
 زناها في نكاحه او غلب على ظنه باقرارها مع ظن صدقها او بالسمع ممن  
 يشق به الروية معه تحت شعار على هيئته منكورة او مرات كثيرة او الاستفقاء



بمخيلة كالروية معه في خلوة ان لم يكن ولد وان كان وتيقن انه ليس منه  
بان لم يطاها او انت به لدون ستة اشهر واكثر من اربعين سنين  
من الوطى <sup>لن</sup>يجب نفيه باللعان لئلا يلحقه من هو منفي عنه فقال عليه  
السلام اي امرأة ادخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شئ  
والرجل مثلها وقد فيها ان شاهد زناها والا فلا يجوز لامكانه من وطى  
شبهه او زوج اخر وان لم يتيقن وولدت بعد استبراهما بحبضة لاكثر  
من ستة اشهر منه وفي وجه من الزنا لانه مستند اللعان وجب قتلها  
ونفيه ان راي بعد مخيلة لغلبة الظن انه ليس منه وفي وجه يباح  
وان لم يرها اذا الاستبراء يدل على انه ليس منه لانتفاء النسب في ملك  
اليمن به ومنع بان الحامل قد ترى الحيض والا فلا يجوز لقوله عليه السلام  
احجب الله عنه وفضحه ولا القذف حيث لم يجز نفي الولد على الاظهر  
كيلا ولا بالغرل الماء سباق ولا بان لا يشبه الابوين لقوله عليه  
السلام لعن عرقا نزع وفي وجه جاز ان شابه المتهم به او وجد بمخيلة  
الزنا لا اعتباره عليه الشبه حيث قال ان جاء على نعت كذا فهو لشريك  
ابن سحما وللواطى شبهة او في فاسد نكاح القذف واللعان لنفي  
ولدممكن من الوطى خلافا له لا مكان للمحوق به كما في صحيح نكاح ولا تلاغر  
في مقابلة لعانه على الاظهر لانه لنفي النسب فلا يثبت عليها الحد به وجاز  
ان قذف بالزنا مكرهة او جاهلة او نائمة او شبهة لا لنفي الولدان  
صدق الواطى بها وامكن منه اذ يمكن عرضه على القابض او امتنع منه  
او انكر القذف لا ما زينت فيجد لا قراره بعفتها فلو قذفها ثم بان  
لا عن لانه وجد في النكاح لا عنده لزوال الزوجية قلنا العبرة

بالقذف حال وجودها وكذا بالعكس لنفي الولد لا على رايهما وصح مع  
الرجعية وفي الردة ان عادت في العدة ولا لعان الولد لا يمكن منه كمن  
ولد قبل ستة اشهر من العقد والغرب وهو بالمشرق او دون عشر  
سنين او مسموح لانه لا يلحقه قطعا ولا لنفي العقوبة ان ثبت زناها  
وعفت ولم تطلبها لانها مشروعة للضرورة ولا القذف مضاف الى ما قبل  
النكاح لنقصيره بذكر التاريخ وفي وجه يلاعن لنفي ولا في سن لا يحتمل  
الوطى وفي وجه له ذلك ولا لنفي الولد ملك اليمن ولو احتمل ان لا ضرورة  
لا مكان نفيه بالاستبراء الباب الثاني في كيفية اللعان واحكامه  
وفيه فصلان **الاول** في كيفية انما يصح من مكلف يقول بامر  
الحاكم اربعة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيتها وفي الخامسة  
ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تقول المرأة اربعة اشهد  
بالله اني لمن الكاذبين وفي الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من  
الصادقين والترجمة وان احسن العربية بترجمانين ولا مرتبا بذكر  
الولد مرتبا ويصح من الاخرس بالاشارة المفهومة لو الكتابة كالبيع  
خلافا له ومن رجي نوال اعتقاله امهل ثلاثة على الاظهر وندب  
تغليظه بعصر يوم الجمعة وباشرف الامكنة كبين الركن والمقام بمكة  
وبين المنبر والمدفن بالمدينة او يصعد عليه لانه عليا السلام لا عن بين  
العجلا في وزوجه وعند الصخرة بيت المقدس ومقصورة جامع غير  
وللحايض بابيه والمشارك يمكن من المكث فيه ولوجنبا وحايضا والكينة  
والبيعة للذخي وبيت النار للجوى لا بيت الصنم بحضور اربعة فصاعدا  
الا في حق الدهري والزنديق لانه لا يعظم شيئا منها وفي وجه نعم



لينال شومه وان يخوفهما القاضي بالله لا عند الخامسة ويقول  
 عذاب الآخرة اشد من عذاب الدنيا ويقرأ ان الذين يشتركون بعهد  
 الله وايمانهم ثمنا قليلا ويضع رجل يده على فيه وامرأة على فيها ويقول  
 صاحب المجلس ان الله فانه موجبة للعذاب ويتلاعنا عن قيام  
 الفصل الثاني في احكامه وهي فصول فرقة فسخ وحرمة مؤبدة  
 وسقط العقوبة عند وجود الحد عليها ولو زمت ان رضيت  
 بحكما وانتفاء النسب بلعانه وسقوط حدها بلعانها وعنده فرقة  
 طلاق لنا انها تحصل بغير لفظ كالرضاع والردة وعنده لو كذب نفسه  
 له ان يتزوج بها لنا قوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابد وعند  
 قذفه لا يوجب الحد لكن حبس امتنع من اللعان لقوله تعالى فشهادة  
 احدهم اربع شهادات فانه تعالى لم يوجب غير اللعان قلنا حينئذ لا يجسر  
 لنا عموم قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولداه الفرقة والحرمة ومثله  
 وانقطاع الميراث ايضا لا يثبت لا بلعانهما لقوله عليه السلام المتلاعنان  
 لا يجتمعان قلنا القياس مخصص مفهومه وهو ان الفرقة تعلقت بسبب  
 فلا يتوقف على وجوده منهما كما في الفرق وعنده ولداه في رواية مع حكم  
 القاضي لما روى انه عليه السلام فرق بينهما قلنا محمول على الحكم لنا ان  
 لعانه يمنع من بقاء النكاح اجماعا فلا يفتقر الفرقة الى حاكم كالطلاق وذا  
 لا يجب عليها الحد بلعانه فان نكلت حبست حتى تقرا وتلاعن ان لم يثبت  
 زناها قلنا ممنوع فان لعانه كالبينة لنا قوله تعالى ويدرونها القذا  
 ان تشهد ولا معنى للحبس لانها ان كذبت فعليها الحد دون وان صدقت  
 فلا شيء عليها وتسقط حصانها بالنسبة الى الزوج اذا لعن لانه

كالبينة لان لا عنت ثم قذفها بزنا اخر اذا لا تأثير للعان فيه وفي وثبة  
 يسقط كغيره وذكر الاجنبى في اللعان يسقط حقه لا عندهما لنا ان لعانه  
 حجة كلعانها لا اتحاد الواقعة قيل ولداه وان لم يذكر لان هلالا لم يذكر  
 شريكا قلنا لا يدل على سقوطه وانما لم يستوف عليه السلام لانه لم يطلب  
 ويجب على القاضي اجبار المقذوف كيلا يضيع حقه ولانه عليه السلام بعث  
 اينسا الى المقذوفة قيل لا لانه عليه السلام لم يجز شريكا قلنا العدة قد علم  
 ويتعدد الحد واللعان بتعدد من قذف لا عنده بناء على انه حق الله فينزل  
 قيل لان اتحاد اللفظ اعتبارا ولانه من جنس واحد كحد الزنا قلنا لا  
 لانه حق العباد كالديون فلو قذف بكر افترت زوجت باخر ثم قذفها بعد الوطى  
 ولا عناد ونها فجلد ثم ترجم على الاظهر اذ لا يدخل الاختلافها ونفى الولد  
 على الفور لانه دفع ضرر كالمشقة والرد بالعيب لا يسقط بالتأخير لعذر  
 قيل وعنده يمهل ثلاثة للنا مل وجاز نفى الحمل ولو بعد البينة لان  
 هلالا انتفاء ورايهما لا لانه لم يتيقن قلنا ذلك لا يمنع وجاز تأخير الحد  
 الوضع لاحتمال عدمه لان قال عرفته على الاظهر اذ معرفة به كالعلم بانقضاء  
 ولو نفى احد التامين او كليهما ثم استلحق واحدا حقا ان حقوق واحد يستلزم  
 لحقوق الاخر ولو مات الولد قبله فله النفي لقطع النسب لا عنده ان لم يكن له  
 ولد ولو استلحق بعد الحق لا الحمل لداه كامين ونعم لجواب متعلك الله بولد  
 لاجزاء الله خيرا او بارك الله عليك او رزقك مثله او اسمعك ما يسرك  
 وعنده حق للدعاء قلنا لا يتضمن الاقرار لا مكان مكانة الدعاء به كتاب  
 العدة وهي مدة تربص الزوجة لبراءة الرحم والتفجع على الزوج وفيه  
 ابواب الاول في عدة الحياة وفيه فصلان الاول في عدة فرقة الزوج ولا



عدة على غير الموطوءة لقوله تعالى فإلکم علیہن من عدة و يجب ان يعتد بالعدة  
ولو مظنونة او عتقة الرجعية في العدة بفرقة زوج حي وطبها واستد  
منه كالصبي والخضى وتعليقه الفرقة ببرائة الرحم بقينا اذ المقصود  
ظهورها وشغل الرحم خفي نيط بسببه وهو الوطى او الاستدخال  
بثلاثة اقراء وان حبلت من الرنا على الاظهر اذ حمله كالمعدوم لقوله  
تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء وهي اظهار نحوشر  
بالحيض لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق في الحيض محرر فلا  
يومر به ولقوله عليه السلام لعمر فتلك العدة التي امر الله ورايها ثلاث  
حيض كاملة لقوله عليه السلام طلاق الامة طلقان وعدتها  
حيضتان قلنا رواية مظاهرين اسلم ضعف ولانه تعالى اقام ثلاثة  
اشهر مقام الحيض في قوله تعالى واللاتي ينشئن من الحيض الينة والنقل  
الى البديل انما يكون عند عدم المبدل قلنا مقام ثلثة اطهار محتوشة  
به ولان المقصود براءة الرحم وانما تحصل به قلنا ذلك لا يستلزم اعتداد  
فان بالولادة تحصل البراءة والاعتداد بما تقدمها ولا نها لو كانت  
اطهارا لما انقضت بقراين وبعض قلنا قد تطلق الثلاثة على اثنين  
وبعض كقوله تعالى الحج اشهر معلومات وكاستبراء الامة وفرق بانه  
لاباحه الوطى والعدة لاباحه النكاح وعنده لو انقطع دمها لمادون  
اكثر الحيض فلا بد معه غسل ثم تم او مضى وقت صلوة قلنا ليس في الكفا  
والسنة ما يدل عليه والامة والمبعضة بقراين لقول عمر ولان القراء  
لا ينصف ويحسب بقية الطهر الاول ومن لم يحض ولو ولدت ذات جنفا  
والايسة من بلغت ياس عشيرتها من الابوين لقرب المزاج قبل جميع النساء

احتياط اثنتان وستون سنة بثلاثة اشهر تمام المنكسر لقوله تعالى فعدة من  
ثلاثة اشهر فان حاضتا تستأنفا لبثلاثة اشهر قبل الفراغ كالمستيم اذا وجد  
الماء قبله وتنقل الايسة قبل النكاح لظهور انها قيل وبعد ايضا لما  
مرو فرقا بانها شرعت في المقصود كالمستيم اذا وجد الماء بعد الشروع و  
قيل لا بعد الفراغ كالمبتدأة والفرق عدم ظهور فساد عدتها ومن انقطع  
حيضها تصبر الى سن الياس ثم تعتد بثلاثة اشهر لانها ليست من اللاتي  
لم يحضن او ينسن قيل ومذهبهما ان انقطع بلا علة كالرضاع والمرض تصبر  
تسعة اشهر لنفي الحمل ثم تعتد بالاشهر دفعا للضرر عنهما والناس بثلاثة  
اشهر اذ لها حيض كل شهر غالبا فلو وقعت الفرقة وقد بقي اكثر الشهر حسب  
قرا اذ فيه طهر والا فلا يحسب صلا لا مكان حيض كله ولا منه المتبعضة  
بشهر ونصف لا مكان التجربة قيل ومذهبهما بثلاثة اشهر وقيل ولداه في  
رواية بشريين والحامل يوضع حمل تام لقوله تعالى ان يضعن حملهن كحمل  
الملاعنة وزوجة الخصى والمجوب لا الضبي خلاف له لانه منفي عنه يقينا  
ولا بالعلقة لانها لا تسمى حملا ومذهب تنفضي بها ولا باحد التامين اذ الرحم  
مغشول وشرط ان لا يتخلل بينهما ستة اشهر وتنفضي باللم على الاصح لصد  
الحمل عليه لانداه ولا يثبت به الايلاد والعزة على الاصح لانه لا يسمى ولدا  
فلو ولدت المعلقة طلاقها بولادتها ولدين بينهما ستة اشهر طلقت  
بالاول ولم تنقض عدتها بالثاني للعلم بان علوقه لم يكن في النكاح والمرناة  
بالحمل في العدة او بعدها وبان بطل نكاحها للتردد في انقضائها والا  
فلا على الاصح اذ الشك لا يبطل الحكم بانقضائها وان ولدت لمادون اربع  
سنين من الفراق لحقه للا مكان ورايها لان اقرب بالانقضاء ثم



ولدت بعد سنة شهر ولو نكحت صحيحا او وطيت بالشبهة بعد العدة  
وامكن من غير الاول لحقه لانه رفع فراش الاول وفاسدا او وطيت  
بالشبهة فيها الحقه القايف اذ لكل مزيد رجحان ونحسب مدة الامكان  
في الصحيح من العقد والوطي في الفاسد اذ لا عبرة له وفي وجه من العقد  
كالصحيح وفرق بانه لا يؤثر الا في شبهة وعدته من التفريق لان زوال  
الفراش حينئذ وفي وجه من الوطية الاخيرة وصدق الزوج في وقت  
الطلاق والزوجة في وقت الولادة كما في الاصل وان ادعت تقدم الطلاق  
فقال لا ادري حلف جرما او نكلا وبالعكس فله الرجعة اذ لا عبرة بشكها  
وعدة وطى الشبهة كعدة الطلاق **فصل الثاني** في اجتماع العدتين  
فان كانتا لشخص نفقتا بالحمل على الاظهر وان لم يكن اندرجت الاولى  
في الاخيرة لوحدة المستحق وله الرجعة الى الوضع والى الاخيرة ولشخصين  
تعد لكل وعندهما تداخلتا لنا انهما حقا رجلين كالدينين وانش  
عمر وعلى ونص على تداخلهما الحسين لضعف حقهم ولهذا سقط  
بالاستيلاء قدم الحمل لانه لا يقبل التأخير ثم الطلاق والوفاء اذ عدة  
النكاح اقوى وفي وجه عدة الشبهة ان تقدمت لسبقها ثم السابقة  
وللزواج الرجعة في عدته وقبلها على الاظهر وقبل الوضع لبقاء علة  
النكاح وفي عدته التجديد وقبل وضع الحمل المشتبه وبعده لتيقن الوقوع  
فيها والوطي لانها زوجه ولا مانع وعليه نفقتها ان الحق به وينقطع  
بالوطي ونكاح فاسد على الاظهر اذ لا حرمة له ولا تحريم على النكاح موبدا  
اذ الشبهة لا تقتضي الحرمة كالوطي في نكاح بلاولى وشهود قبل  
ومذهبه ولداه في رواية يحرمله لانه استعجل الحق كقتل مورثه وفرق

بانه سبب الارث ونكاح الزوج وبمعاشره الرجعية الحاييل لا مستقرة  
بها وفي وجه لا مطلقا لحصول المقصود بمضي المدة بلاوطي كترك  
الاحداد وملائمة المسكن اجيب بالمنع في الرجعية فبني كان طلق  
قبل الرجعة وتسانف ان طلق بعدها قيل ومذهبه ولداه في رواية بني  
ان لم يطاها لقوله نكح ولا تمسك من ضرار قلنا محمول على قصد الطلاق  
بالرجعة وكان جد نكاح البائنة بلاوطي وفرق بانها عادت بالرجعة  
الى نكاح وجد فيه الوطى كما لو اسلمت المرتدة ثم طلقت ويكفي للحامل  
حينئذ الوضع لا عنده لنا ان البقية اليه عدة مستقلة وله الرجعة  
فيما بقي من الاولى والى الوضع ولو نكح البائنة ثم طلقها قبل الوضع  
لزم اتمام الاولى فقط وعنده الاستيناف لنا ان نكاح جديد بلاوطي  
فلا يوجب عدة كما لو نكح غيرها **الباب الثاني** في عدة الوفاة فتعد  
الحامل بالوضع لقوله تعالى ان يضعن حملهن ولقوله عليه السلام  
لسبعة حللت فانكى والحاييل الحرة وان لم يكن موضوعة باربعة اشهر  
وعشر والامة بنصفها وتنقل عدة الرجعية اليها لا البائنة خلافا  
له لانقطاع العلة كالمختلعة ومبهمة الطلاق باقضى الاجلين اى  
العدتين احتياطاً والقديم ومذهب زوجة المنقطع خبره تبرص  
اربعة سنين ثم تعد عدة الوفاة ثم تنكح وكذا الداء اذ كانت غيبة ظاهرة  
الهلاك لمن فقد من بين اهله او مفارزة مهلكة لا للتجارة وطلب  
العلم ولان عمر وعثمان حكاه بلا نكير ولدفع الضرر قلنا نقل عن علي  
خلافه لنا قوله عليه السلام امرأة المفقود امراته حتى ايتها يقين موة  
او طلاقه وبالقيا س على فتمة ماله وعنتق امروله ولان النكاح



معلوم فلا يزال لا يمثله قيل ومذهبها لو ظهر المفقود بعد دخول الثاني  
خير بين انتزاعها منه واخذ منه مهر المثل لحكم عمر ويجب الاحاد فيها  
لقوله عليه السلام المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر الحديث ولقوله  
عليه السلام لا يحل لامرأة تؤم بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت الاعلى  
الزوج اربعة اشهر وعشرا واجمعوا على انه استثناء الواجب من المحرم  
وندب في عدة الحياة للباينة قيل وعنده ولداه يجب كالمتوفى زوجها  
وفرق بان الفرقة بالموت بلا اختيار والمتفجعة به اولى وعنده لاحاد  
على كافر لمفهوم قوله عليه السلام تؤمن بالله قلنا غير حجة عنده وغير  
مكلفة لانها غير مخاطبة قلنا يجب على الولي ان يمنعها مما تمنع المكلفة  
لنا عموم الخبر والقياس على العدة وهو ترك التزين بالحلي كاللالي او  
خاتم الفضة على الاظهر ويلبس المصبوغ له كالديباج المنقش لاما سيج  
على لونه الاصل كالدبق الابيض وفي وجهه يحرم المنسوج من البرسم  
على لونه ويحظر الحضاب والتطيب بما يحرم على المحرم ودهن شعر الراس  
واللحية والاكتحال بالامثد والصبر لانه يحسن العين فلا فرق بين الاسود  
وغيرها وجاز الاكتحال عند الحاجة بالليل وتمسحه بالنها لامر عليه  
السلام اسلمة وعند الضرورة نهارا او بالتوتيا والتنظيف ودخول  
الحمام والتزجيل اذا زينة والتزين في الفراش والاثاث ولو تركته  
وملازمة المسكن عصت وانقضت لانها من الهبات الباب الثالث  
في السكنى وتصحقة المعتدة عن نكاح صحيح كالمتوفى عنها زوجها والمثلا  
لقوله تعالى من حيث سكنتم ولو عن غير طلاق كالمطلقة لا الصغيرة  
والناشرة والامة اذا استخدمها السيد ومذهبه بتحقة الصغيرة

ولداه لا البايئة لانه عليه السلام لم يشته لفاطمة بنت قيس قلنا ممنوع  
بل انه نقلها الى بيت ام مكوم لانها تستطيل بلسانها على بيت احماها  
او كانت في مسكن وحش لنا عموم قوله تعالى اسكنوهن قيل ورايها  
لا للمتوفى عنها زوجها كالفقعة اذا ملكنا نقل الى الوارث وفرق بان  
السكنى لتحصيل الماء ولان عليا نقل ابنته ام كلثوم بعد قتل عمر بسبع  
ليال قلنا لانها كانت دارا لامة لنا قصة فريضة فيجب عليها ملازمة  
مسكن الفراق ولو تبرع وارث من لا تركه له فلا يخرج ولا يخرج وان  
توافقا لقوله تعالى لا تخرجوهن الاية وللحاكم لمنع من اخرج لانه حق  
الله تعالى كالعدة وكذا الزوج ووارثه وجزان خافت على نفسها  
او مالها او تنادى من الجار والاحاء تاذيا شديدا وبشرى لطعام و  
لقطن وبيع الغزل والهجرة واقامة الحد والى دار الجيران للغزل واخذ  
واخراجها لو كان في اسنانها ذرابة تستطيل على احماها لقوله تعالى  
الا ان ياتين بفاحشة وعلى الزوج ان ينقلها ان كان في دار تسع جميع  
والا فالاحاء ولو انتقلت بلا اذن ثم وقع الفراق عادت الى الاول وبه  
لازمت الثاني ولو قبل وصولها اليها لانها مأمورة بالقيام فيه لا قبل  
مفارقة العمران ولعبارة في الانتقال بالبدن كحاضر المسجد المحرام  
وعنده بالامتنع والمأذونة في سفر غير النقلة ان خرجت عن العمران او  
احرمت ثم وقعت البيسونة خبرت اذ في قطعة مشقة ظاهرة وان خافت  
من فوت الحج خرجت اليه لسبق الاحرام مع حصولها ولا تحرم ان لم تزل  
العدة او لا عليها الا نضار بعد قضاء الحاجة ومدة الاذن ولاعتكا  
ومدة المسافر ان اطلق او خرجت معه لغرضه ان وجدت رفقة



بلا خوف الطريق ولو انقضت البقية فيه على الاظهر لالداه ليكون اقرب  
الى موضع العدة وللدوية ان ترتحل باهلها ولو في الباقي عدد وقوة  
على الاظهر اذ مفارقتهم موحشة والمقام بقربة حيث لها الرحلة لانه اليو  
واحسن ولو تنازع في الاذن او في كيفية صدق يمينه على الاصح اذ الاصل  
عدمه وانه اعرف بينة وصدق ان نارعتها الوارث على الاصح اذ ظاهر  
الحال يرحح جانبها وانه اعرف بما جرى ولو كان المسكن نفيسا فلدان لا يرضى  
او خسيسا فلها فيجب ان ينقلها الى اقرب ما يليق بها كما لو انتحت الاجارة  
او الاعارة ولم يوجر مالك باجرة المثل ولو كان ملكها فله اطلب  
المقل اذ لا يوجب عليها بذل اجارة او اعارة وفي وجهه لا بل لها طلت  
اجرة ولا يجوز له ان يساكنها او يدخل عليها الا اذا كان محرم  
مكلف من الرجال او له محرم من النساء كزوجة وجارية او بحشمتها  
او افراد احدهما بمسكن تنفرد مرافقة حيث لا امر بينهما ويجوز ان  
يخلو رجل او رجلان باجنبية لقوله عليه السلام لا يخلون رجل  
بامرأة الا بشقتين والفرق ان استحياء المرأة منهما اكثر وجاز بيع  
المسكن ان اعتدت بالاشهر كالمستاجر والا فلا لجهالة المدة ولو حرم  
بالافلاس ضارب باخر الاشهر ومدة الاقراء والحمل ان استقامت  
عادتها والا فبالاقل اذ استحقاق الزايد مشكوك وفي وجهه بالعادة  
الغالبة نظر الى الغالب ترجع بالباقي ان يسر على الاظهر كباقى  
الديون وعلى الغرماء بحصة الزايد على مدة المضاربة على الاظهر  
لظهور الاستحقاق ولو غاب ولا مال هنا استقرض القاضى عليه  
ثم هي وترجع ان شهدت وتسقط بمضى المدة بلا طلب على الاصح كنفقة

القريب بخلاف نفقة الزوجة فانها في مقابلة تمكين وجد لا بالاستسقاء  
لانه يجب يوما بيوم الفصل الرابع في الاستبراء وهو مدة تربص لانه  
عند حدوث ملك اليمين ونزول الفراش او ارادة تزويجها ان وطيت  
بشبهة او حل وفيه فصلان الاول في انه واجب وموجب ثلاثة  
اولها حصول ملك امة تحل له ولو بالزدة والاقالة والرجوع في الهبة  
خلافا له ونزول الكتابة الصحيحة لتجدر الملك فانها تستحق للمهر  
بوطى سيدها ومردة واحد على الاظهر لنزول ملك الاستمتاع لانيهما  
على ياهما والعود بالخيار لنزول الملك كطلقة لا زوجة على الاظهر  
لا استمرار التحل وندب ليمزول النكاح عن ملك اليمين وكشري الشريك  
المشتركة ولو ملك من زوجة او معتدة او محبوسة او وثنية او مرتدة  
يجب بعد الطلاق والعدة والاسلام كالمعتدة اذا وطيت بالشبهة  
قيل ولداه لا اذ الموجب حدوث الملك عند مظنة الاستحلال قلنا  
لا بل مطلقا ومذهبه ولداه في رواية لا ان لم تكن ممن توطا لنا عمو قوله  
عليه السلام في سبايا اوطاس لا توطا حامل حتى تضع ولا حائض حتى  
تحيض ويحرم وطى المسببة لصيانة الماء والاستمتاع بغيرها الى حصول  
اذ قد يكون حاملا وشاينها زوال فراش السيد بموته واعتاق الموطوءة  
ولا عبرة للاستبراء في ام الولد قبلها لان فراشه اشبه بالنكاح و  
يعتبر في الموطوءة قبل العتق ولو اعتق ام الولد او مات عنها وهي في نكاح  
الغير او في عدة لا في عدة الشبهة لا يجب لانها ليست فراشا للسيد  
وتعود فراشا له بعد العدة بدونه لا القنة على الاظهر وشاينها ارادة  
تزوج الموطوءة من غير فحرم قبله خلافا له للامن من خلط المائتين



كوطى الشبهة ولقوله عليه السلام لا تسق ممانك زرع غيرك ويكفى  
 الاستبراء له قبل البيع على الاظهر لجوازه قبله لا قبل العتق على الاظهر  
 لانها ملكت نفسها به وللمعتق ان يتزوج بها قبل الاستبراء على الاظهر  
 كالمعتدة عن نكاحه او ووطى شبهة **الفصل الثاني** انما يحصل بعد  
 لزوم الملك للحامل بالوضع ولو من زنا على الاظهر لا طلاق حديثا وطلاء  
 ولانه ادل على البرائة وللحايض يحيض تام لقوله عليه السلام حتى تحيض  
 حيضة وان ووطى وانقطع بالحمل لتامه وقيل بطهر كعدة ووفرقت بتخلل  
 الحيض فيها ولمن لا تحيض بشهر لانه بمنزلة قمر قبل ولده بثلاثة اشهر ان  
 الحمل لا يظهر في اقل منها وعنده لامر الولد اذ امانات سيد واعتقها بثلاثة  
 اقراء او اشهر لانها حرة وقت الوجوب كالزوجة ووفرقت بان النكاح اقوى  
 لنا انه لزوال الملك كما لو ووطى امته ثم اعتقها ويحصل قبل القبض لا زنا  
 الخيار على الاظهر اذ الملك غير تام وصدقت بلامين في الحيض لعسر البينة  
 والسيد في خبرتي بتامه لانه مفوض الى تقواه ولم يطامورني وانا  
 بعد الحيض بميمنه على الاظهر وانا مطلقا بلامين وعليها الامتناع ان  
 علمت انه لم يتم وبالوطى نصير الامه مستفرشة فان ولدت ولدا يمكن  
 منه تحقه لان ادعى الاستبراء بعد ولدت لستة اشهر لنفي عمر  
 وزيد بن ثابت وابن عباس بلاكثير ولو انكرته صدق بميمنه على الاظهر  
 فيخلف على نفية كما في ولد الحرة وفي وجهه على الاستبراء وفي وجه عليهما  
 وعنده لا استفراش بالوطى ولا يلحقه الولد الا اذا استلحقه لنا  
 انه عليه السلام اثبت الفراش لزمنه والحقه به بلا استلحاق وعنده  
 اذا استلحق ولد امه تحقه سايرا ولادها وضعف بين ولا ينفية بالفراش

244 اذ الماء سباق ولو اشترى زوجته وولدت ولدا يحتمل ملكين لحق  
 بملك اليمين ان اقر بالوطى بلاد عوى استبراء مع ولادة لسنة اشهر  
 وتصير مستولدة على الاظهر اذ للمعتق بملك اليمين يستلزم الابلاد  
**كتاب الرضاع** وفيه ابواب الباب الاول في اركانه الاول الموضع  
 وشروطه ان يكون امرأة حية ولو بكرا لا في مذهبه صغيرة لا يوطى مثلها  
 ويثبت ان حلب في حياتها او اجر بعد موتها على الاظهر نظر الى وقت  
 الانفصال وعندهم وان ترضع بعده لحصول النشوء والغذاء قلنا لانه  
 لم يجعل غداء كلين الميته لنا انه حرام قبل انفصاله فلا يثبت التحريم  
 كلين الرجل ولقوله عليه السلام الحرام لا يحرم الحلال ونضعف حرمة  
 بالموت كاعضاء الميت والقياس الى وصوله الى جوف ميت وفي تشكك  
 يوقف الى الظهور الثاني اللبن الذي وصل الى معدة حتى ورد ماغده  
 او ما حصل منه كالحبن والاقطوان تغير او شيب وغلب وشرب الكل  
 ان لم يتحقق وصول البعض وسنده قوله لا رضاع ما انبت اللب وان شرب  
 العظم لا بالحقن والتقصير على الاصح اذ لا يحصل التغذي بهما قبل ومذهبه  
 لا بالمغلوب لانه كالمعدوم كالنجاسة اذا استهلكت في ماء كثير والطيب  
 في الطعام قلنا الكثرة دافعة للنجاسة واكل طعام استهلك فيه  
 الطيب لا يسمى تطيبا لنا وصول اللبن الى الجوف ولا ان خلط بطعام الحرام  
 بالطعام محرم فكذا ما هنا وعنده لا ان خلط بطعام اذ اللبن صار  
 تبعا او بماء ودواء ولبن شاة وغلب كاليمين ونحو الحبن لانه لا يسمى  
 لبنا ووفرقت بان مبني الايمان على العرف لنا المقصود ما يحصل به التغذي  
 ولا لده بلبن در بلا تقدم حمل وهو مناف لعموم الآية والحديث خسر



دفعات تامة عرفا يقينا ولا يتعدد بلفظ الثدي والتقامه وبالحول الى  
 اخرو في وجهه وعندهما دفعة لعموم الالية والحديث قلنا مخصوص  
 بقوله عليه السلام لا تحرم المصاة والمصتان وبناروت عايشة كان فيما  
 انزل عشر رضعات ثم نسجن بحمس ولو حلب خمساً او جرد دفعة او بالعكر  
 فرضعة نظر الى وحدة الانفصال او الايجار فلو حلب خمس نسوة واجر  
 حسب من كل رضعة ولو خمس مرات على الاظهر قيل ولدا يتعدد بتعدد  
 الايجار اذا الثدي كالاناء قلنا اذا اللبن يحدث فيه شيء فشيء الثالث  
 المرتضع وهو صبي لم يبلغ حولين يقينا لقوله تعالى حولين كاملين  
 ولقوله عليه السلام لا رضاع الا ما كان في الحولين وعند ثلاثين  
 شهرا لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا قلنا سته للحمل لقوله  
 وحمله وفصاله في عامين **الباب الثاني** فيمن يحرم بالرضاع تثبت  
 به الحرمة بين الرضيع والمرضعة ومن ينسب اليه الولد الولد الذي نزل  
 عليه اللبن ولو لو اطي شبهة لازانيا وملاعنا وتنتشر الحرمة الى اصولها  
 وفروعها واطرافها وفروع الرضيع نسباً ورضاعاً ومرضعة الرضيع  
 ورضيعهما ولو بان لقوله تعالى وامها تمم الذي ارضعنكم ولقوله  
 عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لقوله عليه السلام  
 لعائشة حين احتجبت من افلح يلج عليك فانه عمك فلو ارضعت خمس  
 مستولدات او اربع وزوجة بلبانه طفلا صار اباً له على الاظهر  
 لوجود العدد في حقه والابوة غير تابعة للاموة لابنات واخوات  
 على الاظهر اذ الجدودة والحولة تابعة او متفرقات لاختلاف جهة  
 القرابة فلو ولدت ولديمكن من اثنين فالرضيع تابعة في النسب فان

ايس عنه ينتسب الرضيع بميل الطبع بالايجار للرضاع تاثير في الخلق  
 والطبع قيل ولداه لا كما لا يعرض على القايف ابناً قلنا ممتنع ان نسب فرع  
 نسب الولد ولا ينقطع نسبة اللبن فان طال المدّة او انقطع ثم عاد  
 الا اذا ولدت من غيره فانه تابع للولد قيل ان انقطع مدة طويلة ثم عاد  
 وامكن من الثاني فهو له اذا الظاهر انه نازل على الحمل ومنع بانه ليس  
 غداً له وقيل لها وقيل ولداه ان زاد بالحمل فهو لها نظر الى الاصل فظاهر  
**المحال** **الباب الثالث** في رضاع يقطع النكاح وكل امرأة يحرم على الرجل  
 نكاح بنتها اذا ارضعت ذواته الصغيرة انقطع نكاحها فلو ارضعت  
 ام الكبر او جدتها او اختها اندفع نكاحها وله نكاح من شاء والكبرة  
 او بنتها حرمتا مؤبداً لا الصغيرة ان لم يكن الكبرة مموسة ولو ارضعتها  
 امته الموصولة حرمتا مؤبداً ولو نكحت المطلقة صغيراً وارضعته بلبن  
 المطلق حرمت عليه ايضاً لانها زوجة ابنه ولو زوج مستولدة من  
 عبده الصغير فارضعته بلبنه حرمت عليه ايضاً المأمور ولو ارضعت الكبرة  
 صغيراً تحته حرمن مؤبداً لا الصغير حيث لم تكن مدخولاً بها وحينئذ  
 فان اوجرت لبناً في المرة الخامسة معاً اندفع نكاحهن وعلى الترتيب اندفع  
 نكاح الاولى بارضاعها والاخرين بارضاع الثالثة لانه صيرهما  
 اختين اذ لا اولوية قيل اختص بالثالثة اذ بارضاعها يحصل الجمع  
 بين الاختين كما لو نكح اختاً على اخت وفرق بانه طار ومجربان فيما ارضعت  
 اجنبية صغيرتين على التعاقب ولو كانت تحته اربع صغير فارضعت  
 ام واحدة الباقيات انفسخ نكاحهن لصيرورتهن اخوات لا اربع  
 اخوات كل واحدة واحدة اذ لا يحرم الجمع بين بنات الخالات فلو ارضعت



امهن الرابعة انفسخ نكاحهن لانهما صارت خالة الباقيات وغيرها  
انفسخ بالتي قبلها وتغرم المرضعة والموجرو لوكرها بعدد الايجار على  
الاظهر اذ دفع النكاح يتعلق بالعدد للزوج اذ البضع يضمن كالمال  
لا في مذهبه ولا عنده اذ لم يقصد الفسخ بنصف المهر لغير الموطوءة لان  
لا يغرم الا النصف قيل تمامه اذ تقويت البضع يوجب قيمته ولها تمام لما  
لورجع شهود الطلاق وقيل لا غرم لها اذ لا قيمة لبضعها كما لو انفسخ  
بارتدادها و فرق بانه لا يقصد به الفسخ غالبا ولوديت الصغيرة وانفسخ  
من نائمة سقط مهرها اذ لا انفساخ بفعلها ولزم للزوج في مالها نصف  
مهر المثل او كله لتقويتها البضع عليه خاتمة في النزاع في الرضاع ولودعا  
الزوج وانكرت فرق بينهما وتستحق المسمى والمدخول بها كله وله تخليفها  
لا بعد الدخول ولم يكن اكثر من مهر المثل وبالعكس صدق وفي وجه  
صدقت ان جرى العقد بلامرضاها ولا تستحق المسمى بزعمها وان  
قبضته فلا يسترده بناء على زعمه ولها مهر المثل ان جرى الدخول ولا  
يقبل الرجوع عن الاقرار به خلافا له كالطلاق ويقبل شهادة المرضعة  
ان لم تدع الاجرة اذ لا تهمه وفي وجهه لان تعرضت لفعلها كما لو شهد  
القاضي بعد الغزل على حكمه والقسام على القسمة و فرق بان فعلهما  
مقصود ويتضمن تركية النفس وامر الزوجة وبناتها ولو حسبه لان  
ادعته للثمة ولا بد من تفصيل الشهاد وتعرضه للشرائط على الاظهر  
اذا المذاهب المختلفة ولو وصول اللبن الى الجوف على الاظهر كذا ذكر  
الايلاج في شهادة الزنا ولو بالقرين كالنظام الشدي وامتناعه  
تحريك الحلق بالجماع والامر ذرا لا ان يعلم انها ذات لبن على الاظهر

كتاب النفقات وسبب وجوبها الزوجة والقرابة وملك  
اليمن وفيه ثلاثة ابواب الباب الاول في نفقة الزوجات وهي واجبة  
لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن ولقوله عليه السلام خذي ما  
يكفيك وولدك بالمعروف والاجماع وفيه ثلاثة فصول الاول فيما  
يجب على الزوج بالتمكين وهو سنة الاول النفقة فتجب صريحة كل يوم  
على المعسر والمكاتب ومن سنه الرق ولو بعضا اذ ملكهما غير تام  
تمليك مد وعلى المتوسط من يسكن بمدين على الاظهر بنصفه وعلى  
الموسر مدان من حب غالب قوة البلد ثم اللابقي به مع مونة الاصلاح والى  
الطبخ والشرب وللشريعة الظروف من الخاس لان شبهة تعالى قدر الكفاي  
بنفقة الاهل في قوله تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم مع ان كالا يستقر  
في الذمة واقل ما وجب فيها مدوا اكثر مدان لانه عليه السلام امر كعب  
بن عجرة في كفارة الاذى بان يتصدق بفرق طعام على ستة مساكين قيل  
وعندهم قدر الكفاية لقوله عليه السلام خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف  
قلنا المراد من المعروف ان لا تاخذ في الاعسار ما تاخذ في اليسار  
وبالقياس على نفقة القريب و فرق بان وجوبها للحاجة ولا تستقر  
في الذمة وعلى الكسوة و فرق بعدم وقوع المنازعة في قدرها بخلاف  
النفقة وعندهم العبرة بحالهما لتا قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته  
الاية ولداه الواجب الخبز لانه المنقاة غالبا لتا ان الحب انعم نفعا كما في  
الكفارة ويسترد ان نشرت والمستقبل ان مات وطلقها كالزكاة  
المججلة لا عنده وتملكها على الاظهر لتا في ما يراه الحاكم من الادام  
الغالب المناسب الفواكه في اوقاتها اذ المعاشرة بالمعروف موقوفة عليه



واللم بحسب العادة فان قيل نص على رطل على المعسر لا سبوع بنصف  
على المتوسط ورطلين على الموسر قلنا محمول على موضع يعز فيه كصرو لا  
يلزمه الابدال ان تبرمت على الاظهر ولها ذلك وان لا تاكل وسقطا  
ان اكلت معه للعادة وحصول المقصود لا الصغيرة بلا اذن  
قيمها وفي وجهه لا لانه لم يؤد الواجب بل تطوع بغيره وتسمى في  
مرضها **الثالث** الكسوة لقوله تعالى وكسوتهن بالمعروف فيجب  
اول الضيف والشتاء قدر كفايتها في قص وخمار وسراويل ومكعب  
بجبة في الشتاء من قطن وكان وحرير على عادة البلد بحسب مقدرة  
وللخادمة ما يليق بحالها مع خف وملحفة لانها تحتاج الى الخروج  
ومضرة وثيرة بلحاف شتاء وما يفرش بحسب حاله والوقت والواجب  
فيما يستفيع به مع بقاء عينه حتى الظرف والمشط التملك كالنفقة  
وفي وجه الامتاع كالمسكن وفرق بانه لا يدفع اليها فعلى الاول لا  
يلزم الابدال لو تلفت ولا يستردان وقعت الفرقة ولداه يسترد  
**الرابع** آلة التنظيف كالمشط والدهن والغسل عادة والمرتك للصناد  
واجرة الحمام ان كانت ممن يعتادون دخوله وفي وجهه الا اذا اشتد  
البرد وثن الماء اذا اغتسلت من الجماع والنفاس او توضأت من لمسه  
اذ السبب من جانبها لا عن الحيض والاحتلام على الاظهر ولا الدواء  
واجرة الطيب <sup>والفضة</sup> وآلة التزيين وجاز اخذ العوض عن الكل كالقرض و  
الميراث وفي وجهه لا كالمسلم فيه والكفارة وفرق بان المسلم فيه غير  
مستقل لاحتمال انقطاعه ومستحق الكفارة غير متعين فلا عبرة  
لتراضيهما لا الخبز والدقيق عن الحب وفي وجهه جاز لانها تستحق

واصلاحه وقد فعله قلنا يفضى الى الربا الخامس اخذ امر حرة شريفة  
ولو باينة حاملا لخره او امة لانه من المعاشرة بمعروف ومذهب  
بعدد من تخدم في بيت ايها لنا المقصود يحصل بخلافه اذا انفاق  
على خادمتها من جنس طعام وادام المخدمة فعلى الموسر مد وثلاث  
وعلى غيره ولو متوسطا مد وان يكسوها على ما يليق بحالها وليس  
لها آلة التنظيف الا اذا تاذت بالوسخ والهوام ولا للمخدمة طلب  
شئ ان خدمت نفسها ولا للزوج خدمتها لانها تغير وفي وجهه له  
فيما لا يستحق وفي وجهه له ذلك مطلقا اذ له ايفاء الحق بنفسه  
وبغيره واتبع اختياره فيها ابتداء على الاظهر وله تبديل ما لو فيها  
بان ظهرت خيانة او ريبية والمنع من دخول غير خادمة ابويها  
وولدها من غيره لا في مذهب ولا من الخروج لقضاء حق ابويها  
ايضا ومن التقصير بما يضرها ومن اكل مومض وغيرها ان احتاجت  
لمرض او زمانه بقدر الحاجة **السادس** سكن يسكن يليق بها اما باجأ  
او اعادة او ملك **الفصل الثاني** في موجب الواجب ومسقطه وقوة  
التمكين على الجديد والامسا سقط بالنشوز كالمهر والقديم بالعقد  
لوجوبه للمريضة والرتقاء قلنا انه اوجب المهر فلا يوجب غيره  
اذ الواحد لا يقتضي عوضين مختلفين واستحقاقهما بالتمكين من  
باقي الاستمتاع لعروض المانع بخلاف الضيعة ويحصل بلوغ  
خبر التسليم ونزوجة الغايب ولو ناشزة ومرتدة عادت في غيبة  
ترفع الى القاضي ليكتب الى قاضي بلده ليعلمه ثم يفرض بعد مضي  
امكان الوصول ومن مجنون ومراهقه بعرض الولي فلو سلمت المراهقة



ونقلها الزوج استحققت فصغرهما مانع لعدم التمكين لأصغره فقط  
على الأصح إذا المانع منه ويسقط بالنشوز ولو بعض يوم ومجنونة  
ومراقة كالأمتناع من الاستماع بلا عذر كرض ويضرها الوطى  
وعبالة الزوج والخروج بلا إذن بالضرورة كالانهدام والانزعاج  
لا إلى بيت قاربها الزيارة أو عيادة في غيبة أو لغرضها دون ذلك على الأصح  
لأنها غير ممكنة ويحبسها وينفل الصوم والصلوة ويقضاهما الموح  
وينذر المطلق ويأمر معينة بعد النكاح وصوم الكفارة لأنه على  
التراخي بمنعه في الكل وله امرها بالافطار وباجارة عينها قبل النكاح  
لا بالرواتب على الأظهر كصوم عرفة وعاشوراء وبالفرضة في أول  
الوقت على الأظهر لأنه مخصوص بزيادة فضيلة ولا بأحرامها ولو بغير  
إذن ما لم يخرج منها تحت يد وله تحليلها وللرجعية في العدة الواجبة  
لبقاء علقه النكاح لا آلة التنظيف إذ الزوج ممتنع عنها وللباينة  
والحامل لأن مات زوجها لأنها كالحاضنة وتسقط نفقتها بالموت  
وفي وجهه تستحق فإنها لا تنتقل في عدة الوفاة إلى الوضع يوم ما يوم  
على الأصح لقوله تعالى فانفقوا عليهم حتى يضع حملهن وعنده  
للحامل أيضا لأنها في العدة قلنا لا علقه لنا أنه عليه السلام قال لفاطمة  
بنت قيس لا نفقة لك عليه ومفهومه قوله تعالى وإن كن أولات حمل  
فانفقوا عليهم حتى يضع حملهن قيل للحمل لدوران الوجوب معه  
وجودا وعدم ما قلنا هو سببه لهما لنا لو كان له به لم تكن النفقة  
مقدرة ولما وجب على المعسر قيل ولا للمفسوخ نكاحها بسببها  
كالمهر قبل الدخول وقيل لا بسبب قارن العقد كالغيب والغرور

بخلاف عارض كالرضاع والردة لا للحامل عن نكاح فاسد وعن وطى  
بشبهة إذا الزوجية وتسقط عن الزوج إن حبلت منه لفوات الاجتماع  
وفي وجهه لأنها معدومة وفي وجهه إن كانت مكروهة أو نائمة  
بخلاف ما إذا ظنت أنه زوجها إذ لا تأثير للظن في الغرامات ولا للحامل  
المتوفى زوجها إذ لا يلزم الميت شيء بسبب تولد ويستتران بأن لا  
حمل لأن النفق على من نكحها فاسد لأنه في مقابلة استمتاع الفصل  
الثالث في عساره إذا ثبت عجزه عن نفقة المعسر حاله من الماضي  
أو غاب ماله مسافة القصير مهل ثلاثة أيام على الأصح لتحقيق عجزه  
ثم يفسخ الحاكم بطلبها لأنه محل الاجتهاد لا بطلب الولي والسيد  
كالغيب وله أن لا ينفق عليها حينئذ حتى تضطر ولا يمنع أو ياذن لها  
صبيحة الرابع وإن تبرع أحد لقوله عليه السلام في الرجل لا يجد  
ما ينفق على امرأته يفرق بينهما ولقول ابن المسيب في يفرق بينهما  
فقبل سنة فقال نعم وبالقياص على الغنة قيل وعنده لا كففة لها  
وفرق بأنها صارت ديناً ولأن تفويت حقه أعظم ضرر من تأخر  
حقها ومنع إذا البدن لا يبقى بلا قوة وفي وجهه لا أن نسج ثوباً في أسبوع  
نفى أجرته نفقته وفي وجهه لا أن قدر على نصف مد أو طعام الواحد  
يكفي الاثنين وعن الكسوة على الأظهر إذ لا بد منها وعن المسكن ففي  
وجهه إذ يمكن أن ترى موضعاً مباحاً كسجد أجب بأنه غير كاف كالسؤال  
في النفقة وعن المهر بطلب السيد لأنه محض حقه بخلاف النفقة  
قبل الوطى لأن عساره عند العقد لأنه عجز عن تسليم العوض  
مع بقاء المعوض كصاحب المفلس قتل وبعد أيضاً إذ البضع لا يتلف



بوطيه وقيل لا مطلقا اذ ليس في فوائده عظم ضرر لا عن نفقة الخادمة  
 لسهولة الضرب عليها ولا عن الأدب اذ البدن يقوم بدونه وفي وجه نعم  
 اذ الصبر عند شديد ولا بالعجز عن العمل المرض يرجى زواله ثلاثة ايام ولا  
 بالامتناع لا مكان التحصيل بالحكم وفي وجه تفسخ اذا تقدر تحصيل  
 النفقة في غيبته ولو سلم نفقة الثالث يبنى على لا يظهر لئلا يتضرر  
 بطول المدّة والرابع تفسخ في الخامس وان رضيت لا بالمهر ثم بدالها  
 تمكن منه ليجدد الضرر وتسايف المدّة لتعدد السبب بخلاف الإبداء  
 لأنها منصوصة غير متوقفة على طلبها ورضيت ابداء وعد لا يلزم الوفاء  
 ولها الخروج مدة الامهال لتحصيل النفقة وترجع بالليل وما لزم  
 يصير دينا في ذمته لا مؤنة السكنى على الأصح والة التنظيف وفي  
 وجه مؤنة الخادمة لا عنده النفقة الا اذا فرض القاضي بناء على انها  
 صلة كفقة القريب وتسقط عنه بالموت ولو بعد الفرض اذا الضلّا  
 لانتم الا بالقبض لنا ان حق واجب في مقابلة التمكين كالدين بخلاف  
 نفقة القريب ونفقة الامة للسيد ولها حق الوثيقة ولها الاخذ  
 والتناول للعرف وصدق فيه ولو انكر السيد وله الاخذ والتصرف  
 ان ابدل الباب الثاني في نفقة الاقارب الاول في مناط الوجوب  
 يجب على حر فضل شيء من قوته وزوجته يومه وليت او قدر على الكسب  
 لفرع ليس له ما يكفي من مال وكسب لا يبق النفقة والادم والكسوة السكنى  
 قدر الكفاية ومؤنة الخدمة عند الحاجة لقوله تعالى فان ارضعن لكم  
 فأتوهن اجورهن ولقصة هند وبالعكس لقوله عليه السلام فكلوا من  
 أموالهم وقوله عليه السلام كلوا من كسبكم وفسر الصديق قوله عليه السلام

249 انت وما لك لا يبتك بالنفقة وعنده لكل محرم بشرط اتفاق الدين في غير  
 الاصل والفرع لقوله تعالى واولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض قلنا  
 المراد في الإرث ولداه تجب على كل قريب يرث بفرض او عسوة لقوله تعالى  
 وعلى الوارث مثل ذلك قلنا المراد لا يضارب لأم ولأنها لو كانت بحسب  
 الإرث لوجبها عليها مع الأب وفي رواية للفرع والاصل وان لم يرث لنا  
 انه عليه السلام لم يارب بالنفقة على المحرم حين قال انت علم به ولداه للقادر  
 على الكسب اذ يقع التكليف به قلنا انه غير محتاج وقيل للاصل لقادر عليه  
 اذ التكليف به ليس من الصحبة المأمورة بقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا  
 معروفا ومذهب لا الا للابوين والبنات وابن غير مكلف او بلغ ذمنا او  
 اعنى اذا اولاء من سواهم بالغير قلنا غير مانع كما في الفتوى وبه الشهادة  
 ومذهب يجب الزوج الام ان طرأ عساره ولداه لزوجته من تلزم نفقة  
 ولا يثبت في الذمة الا بفرض القاضي او اذنه في الاستفراض وتستقل  
 ام الطفل باخذ ماله والاتفاق عليه ومن مال الأب اذا غاب او امتنع  
 لقصة هند وفي وجه لا وقضيةها محمولة على قضاءه عليه السلام لا بالانقضاء  
 عليه على الاظهر ولو انفقت الام من مالها بقصد الرجوع رجعت ان شهدت  
 والا فزجهان وان عجز القريب كالجدة عن القاضي فله الاستفراض ليرجع  
 ان اشهد ويلزم الام ارضاع الباء اذ الرضيع لا يعيش دونه غالبا ولها  
 اخذ الاجرة كبذل طعام المضطرب ثم لا رضاع ان لم يوجد مرضعة وكذا  
 الاجنبية ان لم يوجد غيرها بقاء له للرضيع ولو رضيت الام باجرة لمثل  
 تعينت لا ان مرضى غيرها بدونه اذ بذل الزيادة غير لازم وفي وجه وعنده  
 لا يجوز للاب استجارها لانه تستحق المتع في المدّة لقوله تعالى



فاتوهم اجورهم ولا اجرة ان نقص المتع بالارضاع وله منعها في  
نكاحه للاستمتاع ان وجد مرضعة بكره لا في وجه ولداه لانها اشفق  
ولبها اوفق ولا تجبر الام للارضاع ومذهبهم ان كانت ممن ترضع  
ولداه عادة لقوله تعالى والوالدان يرضعن خبر بمعنى قلنا محمول على  
الندب لقوله تعالى وان تعاسرتما فسترضع له اخرى الفصل الثاني  
في ترتيب الاقارب ثم في اخذ الفرع المختص بمنزلة عجز لمرض او رضاع ثم  
الاقرب ثم الوارث وفي وجه الاب والجد على ابن الابن لعظم حقهما  
وفي وجه لزم التسوية ثم الاصل الاقرب ثم الوارث ولو كان الاعد  
زمنافهوا ولي وللتساوي ووزع وللقليل ارفع وفي الاعطاء الفرع  
الاقرب لانه اليق بالخدمة وفي وجه ولداه الاب ثم الوارث ثم يوزع  
بالسوية ثم الاصل كذا والاب واباؤه على الام وفي الاخذ بالعكس على  
الاظهر لزيادة عجزها وعظم حقها فانه عليه السلام قال لمن سال ابرامك  
مرتين ثم ذكر الاب ولداه الوارث وعند يوزع بقدر الارث وكذا  
لداه الا ان الاب يختص به ويجب على من بعضه حر نفقة تامة لقريبه  
وبالعكس بقدر الحرية ولداه على المعق نفقة عتيقه لانه وارثه قلنا  
الموجب القرابة الفصل الثالث الحضانه وهي القيام بمصالح من لا  
يستقل بامرهم وشرطه في الحاضن العقل والامانة اذ لا يعتمد على من لا  
يتصف بهما والاسلام للمسلم اذا كفر لا يؤمن ان يفته عن دينه لا عند  
لانه عليه السلام خير بين المسلم والكافرة قلنا منسوخ او محمول على انه  
مختار المسلم بسبب عانه عليه السلام وقصد بالتخير استمالة قلب الام  
والحرية كلا اذ العبد مشغول بالسيد وله بقدر الرزق ومذهب لحرية

الام وارضاع ام ذات لبن الرضيع وفي وجهه وعند لا وعلى الاب  
ان يستاجر مرضعة قبل تحصيل من ينقل الى بيت الام عسر والخلو  
عن مرض لا يرحى بره شاغل عن التدبير والمرأة عن نكاح من لاحضانه  
له لقوله عليه السلام الام احق بولدها ما لم تزوج ولانها مشغلة  
بحقه ولا ينقل الى اجد ان رضيت الام بالاب والزوج يكون عندهما  
وينقل ان امتغت على الاظهر فان طلقت عاد حقها الزوال للمانع  
لا في مذهبهم ولا عند الرجعية في العدة لبقاء العلقه قلنا المانع حق  
الاستمتاع وقد حرم وله المنع من دخول بيته ولا باس بان نكحت جد  
الطفل او عمه وابن عمه على الاظهر ان رضيت لثبوت الحق والشفقة ولقصة  
بنت خمر وللأب والجد اجبار البكر البالغة على ان تسكن معهما او  
مع امها كما لا يجبر على النكاح لا في وجه لانها مالكة امرها لكن تكره  
المفارقة اذ لا يؤمن عليها ولا لاخ والعم على الاظهر ومن له ولاية التزويج  
والام منع الثيب من الانفراد عند الرية فالحرم يضمها الى نفسه ان  
راى وغيره يسكنها موضعاً يليق بهاد فعا للعار وكذا منع الامر منه  
عند خوف الفتنة وان تراحموا على غير مميز قدمت الام لقوله عليه  
السلام انت احق ما تنكح ثم امهاتها المدليات بالاناث القربى فالقربى  
لانها اليق بالاناث ثم الاب ثم امهاته كذا ثم ابوه ثم امهاته ثم ولد الابوين  
ثم لاب ثم لام وفي وجه وعند العكس لادانها بالام قلنا الاخت  
من الاب رجحت بقوة الارث ثم الخالات كذا ومذهب تقدم الحالة  
ثم ام الاب عليه ثم ولد ولد الابوين ثم الاب ثم بنت ولد الام ثم ولد  
الجد لابوين ثم لاب ثم العمة لام ثم بنات الخالات ثم بنات العات بالترتيب



وفي وجهه لاحق لها ثم ولد العلم والتي تشتهى لا تسلم الى ابن العم بل الى  
امرأة ثقة وقدمت بنت الاخت على بنت الاخ وانثى كل صنف لا الخنثى  
على الاظهر لضعف القرابة ولو تراحم اثنان في درجة اقرب وعلى ميمز خير  
بين الاب والام ثم الجد ثم العصة على الاظهر بالترتيب لكن الانثى لا تسلم  
الى ابن العم بل عند الام وام الام والمخالة والاخت كالام عند فقدها لا  
عندهما فعند الغلام عند الام وامها الى ان ياكل ويلبس ويستنجي  
بنفسه والحارية الى ان تبلغ ومذهب الغلام الى ان يبلغ في رواية  
والى ان يتغفر في اخرى والحارية الى ان يدخل بها الزوج اذا ظاهرانه  
يميل الى من يساعده الى هواء لسانه عليه السلام خير غلامين بين ابيه  
وامه ولقوله عليه السلام خذ بيديهما شئت ولداه احق بالانثى الاب  
لانه اولى بالحفظ والذكر ايضا في رواية والام في اخرى وله الرجوع  
لا ان كثر فتحول الى الام كما اذا لم يختر واحدا على الاظهر وان اختارهما  
يقرب والاب فلا يمنع الام من الزيارة عادة والذكر من زيارتها والانثى  
من العيادة والام اولى بالتريض لانها اشفق واحدا اليه والام تلازمها  
والاب زيارتها والذكر يابى اليها لئلا ياتي الاب نهارا ليودبه  
ويعلمه امور الدين والمعاش لوجوبهما على النصرف في ماله ويبعث  
الى المكتب والحرفة ولو سافر احدهما غير نقلة وهو مع المقيم لما فيه  
من الخطر والضرر ونقلة فعلى الاب خلافا له ان امن الطريق والمقصد  
ليسهل عليه القيام بمصالحه ولا يخفى نسبه وفي وجه ولداه لان  
لم يبلغ مسافة القصر في رواية لانهما كالمقيمين قلنا ممنوع والعصة  
كالاب وابن العم لا لمشقة ولا ينزع من الام والاخ والعلم وينقله

وهناك ابن اخ او ابن عم لان من على حاشية النسب بقرب بعضهم  
من بعض وان تدافعوا فعلى من عليه النفقة الباب الثالث في نفقة  
المملوك يجب على السيد بنسبة حاله للعبد لا للمالك لا استقلاله  
قدر كفايته من غالب القوة والادم والكسوة للمالك ثم لقوله عليه  
السلام للمملوك طعام وكسوة بالمعروف ولا يكلف ما لا يطيق ومثلا  
كشري ماء الطهارة على الاظهر وندب ان يدفع اليه مثل ما يتعمد ويشكو  
بين العبيد ويفضل ذات الجاه والقرابة على الاظهر ويجلس على طعامه  
او يروغ له لقمة كبيرة لقوله عليه السلام فليقعده معه والا فليأوله  
اكلة والاول اولى ولا يكلفه ما لا يطيق على الدوام واذا عمل بالليل  
اراحه بالنهار وبالعكس وفي وقت القيلولة صيفا وله استعمال طرفي  
النهار شتاء بالعادة وعليه بذل المجهود ولا يلزمه ما ضرب عليه  
خراجا ولا يجبر عليه ولو عجز عن نفقة ام ولد فعليه ان يخليها لتكتسب  
ثم من بيت المال وفي وجهه يجبر على عتقها او تزويجها وله اجبار لامة  
على ارضاع ولدها وغيرها ان فضل اللبن وعلى العظام قبل الحولين  
وبعدهما لان لبنها ومنافعها له لا على التسليم الى مرضعة اذ فيه تفريق  
فلبس الحره وزوجها الفطام قبلهما والرضاع الابطوان ويجب  
علف جيران محترم كدور القز وسقيه قدر الكفاية او التخلية ليرعى  
ابقاء للروح ولقوله عليه السلام عذبت امرأة في هرة فان ابى  
اجبر لا عنده على البيع او الاجارة وفي المأكول على الذبح ايضا  
ثم تغليه او تجر وتترك ثم من بيت المال كما للعبد وبقي للخل والعسل ويجوز  
غصب العلف ان لم يوجد غيره لا ترف اللبن ان اضر الشاج وكره



ترك عمارة الاملاك وسقى الزرع والشجر لما فيه من اضاءة المال والله  
 تعالى اعلم **كتاب الجراح** القتل بغير حق من الكبار ويعلق به  
 القصاص والدية والتغريم الكفارة لقوله تعالى كتب عليكم القصاص  
 وقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة  
 الى اهله وفيه ابواب الباب الاول في القصاص وفيه قسمات  
 الاول في موجه وفيه فصول **الاول** في موجب قصاص النفس  
 وهو عمد محض عدوان مزهق للروح من حيث هو فالعمد قصد الفعل  
 والشخص المحض بما يهلك غالبا كقتل مشرف وضرب مريض ظنه  
 صحيحا بخفيف او ظنه قاتل مورثه او عبدا او كافرا على الاصح لتقصيره  
 في التفحص لا في دار الحرب وصفهم ولا دية على الاصح لوضوح بالعدو  
 والسحر باقراره ومنعه من الطعام والشراب مدة يموت غالبا لان  
 كان به بعض الجوع والعطش بلا علم على الاصح لانه لم يقصد اهلا  
 فيجب نصف الدية اذ الهلاك بالجوعين قيل كلها ولا ان اخذناه  
 او زاده في مفارقة اذ لم يحدث منه صنع وانها سحبة او عقرب يقتل  
 غالبا كاقامى مكة وثعالب مصر وعقارب نصيبين وقيل نادر الا ان  
 رماها اليه فانها تهرب غالبا وجمعه بسبع في مضيق لا ان اغراه  
 او عقورا في واسع فانه يتوحش وحث ضارب طبعه كالعرض على سبع  
 يقتل غالبا ولا ضمان في رقبة العبد وما لغير المميز على الاظهر لانه  
 كالالة والقاء في مغرق فالتقه الحوت وغرق لا الساب يتوقع على  
 الخلاص وان عرض ما نفع فثبه عمد ولا عنده مطلقا لنا قوله عليه  
 السلام من غرق غرقناه او كثير اخرج كسقي دواء لتاثيره في اغشية

الباطن وغر زبرة في مقتل وغيره يورم ولم يظهر اثره وفي وجهه وعند  
 وبلاهما كالجرح بغيرها لعدم ضبط النكابة قلنا لا يفضى الى الهلاك  
 غالبا كالضرب بالسوط الخفيف وحينئذ شبه عمد مباشرة ما يؤثر  
 في الرهوق ويحصله كالجراحة السارية ويسمى علة او سببا ما يؤثر  
 فيه ويحصله كالاكراه مما يخاف منه التلف وتعد شهادة ولا قصاص  
 على الشاهد ان اقر لولى بكذبه لانه لم يلجأ وبيعار مسموم يقتل مثل  
 من اوجر غالبا والاكراه على تناوله على الاصح ان لم يعلمه واضافة غير  
 مكلف واجمعي يعتقد لزوم الطاعة في كل شئ وردنه في طعامهما  
 لا مكلف لانه اكله مختارا فوجب الدية على الاصح فانه اقوى من الشرط  
 قيل ومذهبهما واختاره ولو اهدى اليه وجعل في ماء في الطريق لانه  
 اوقعه في الهلاك بتغيره ولانه عليه السلام اقصر من يهودية اهدنه  
 بشاة مسمومة لبشر وعورض برواية ومجربان في قبطية ببر النمر ولا  
 يقتصر بالشرط ما لا يؤثر فيهما ولم يحصل الهلاك لولاه كحفر البير ولو  
 امكنه دفع المهلك ولم يده فغركان وقف في النار ولم يسج في الماء فلا  
 قصاص ولا دية على الاصح لانه اهلك نفسه بخلاف ما لو ترك دواء  
 الجراحة لعدم ينقن البرء وعندك لا يقتصر بمن قتل بغير محدد وانار لقوله  
 عليه السلام كل شئ خطأ الا السيف قلنا جابر الجعفي وقيس بن الربيع  
 ضعيفان ومعارضهما روى ان لكل شئ خطأ الا السيف اذ به الغالب  
 ولقوله عليه السلام لا ان في قتل الخطاء قتل السوط والعصا مائة  
 من الابل قلنا لا يحصل العمد بهما الخفة ما غالبا لنا عموم قوله تعالى  
 ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وان يهوديا اوضح



راس جارية فقتل بين حجرين بامر عليه السلام ولو كان لاجل نقض العهد  
لقتل بالسيف والقياس على المحدود وان لا يجعل اهل الفساد ذريعة  
الى القتل ولا تأثير للشرط مع المباشرة فيجب القود والضمان على القاتل  
لا الممسك ومذهبه ولداه في رواية عليهما ان امسكه للقتل ولداه في آخر  
على الممسك الحبس مؤبدا ولا سبب المغلوب معها كالالقاء من شاهق  
بالقتل في الهواء فلا شيء على الملقى لانه صار كالشرط وفي العكس انعكس  
الحكم كتعمد شهادة الزور بجعل الولي واذا تساوى اياكالاكره وامر من  
يسطوان خولف فعلى كل وان كان احدهما غير كفوا وصبيا او جاهلا  
بانه بشر فعلى الآخر على الاظهر ولا قود ان اكره بقتل نفسه على الاصح  
لان المحذور ليس اعظم منه وعليه نصف الدية ولا اذا اذ ان في القطع  
فسر ولا ان اكره على صعود شجرة ونزول يرفانه شبه عمدا اذ لا يقصد  
بهما الهلاك غالبا وفي وجه يجب قيل وعنده ولا على المكره كالصايل  
وفرق بانه متعدد مهدر لنا انه قتل ظلما الاستفاء نفسه كالمضطر  
اذا قتله للمخضعة وفي وجه لادية ايضا وعنده ولا كفارة ولو قال  
اقتل زيدا او عمرا فلا قود على الجبر اذ للقاتل اختيار في التعيين ولو  
صدر فعلا من هقان من اثنين فعليهما القود واختص بمن ذفف  
فعلة دون الآخر كخزجريح مستقر الحياة وعنده لو قطع واحد من  
الكوع والآخر من المرفق اختص القود بالثاني اذ الهلاك بفعله لنا ان  
الكل قطع موثر كما لو اجاف واحد ثم وسع اخر الفصل الثاني  
في شرط وجوبه شرط له عصمة القاتل من الفعل الى التلف قيل ولداه  
لا بينهما لنا تخلل عدمها شبهة والضمان والكفارة لدى الاصابة

والتلف بايمان وامان فالمرتد معصوم على مثله على الاظهر لا على الذمى  
لانه مباح الدم والذمى عليه على الاصح لانه كفره اسود والرائي المحض على  
الذمى والمرتد لا على المسلم على الاظهر اذ يباح له دمه صيانة انساب المسلمين  
ومن وجب عليه القتل بترك الصلوة مثله والقاتل ويد السارق على  
غيره مستحق وكون القاتل ملتزما لاحكام فلا يجب على الحربي وغير المكلف  
وصدق ان ادعى الضعيف بالامين والنجون ان عهد له بهما يفضل لذى  
الاصابة بايمان وعنده يقتل المسلم بالذمى لانه عليه السلام قتل به قلنا  
ابن السيلاني ضعيف ارسل او منسوخ بعمود قوله عليه السلام لا يقتل  
مسلم بكافرا ولا ذوعهد في عهد وعطف الخاص لا يخصصه وحرية  
وعنده يقتل بعبد غيره لقوله تعالى ان النفس بالنفس قلنا مخصوص  
بقوله عليه السلام لا يقتل حر بعبد وبالقياس على قطع العضو فلا يقتل  
من بعضه حر ولو قتل بالمبعض على الاظهر لئلا يودي الى استيفاء الحر  
بالريق ولا المكاتب بابيه المملوك له على الاظهر اذ السيد لا يقتل بعبد  
ولا يجبر نقيصة بفضيلة لاختلاف الجهة وحدوث الاسلام والحرية  
بعد الحرج لا يمنع على الاظهر اذ العبرة بوقته فيستوفي لامر من اسلم  
بطلب وارث الذمى واصلية فلا يقتل الاصل بالفرع ومذهبه يقتل  
ان تعمده قتله لنا قوله عليه السلام لا يقاد الولد بالولد ولانه سبب  
وجوبه فلا يصير سببا لعدمه ومن ملك هو او فرعه شيئا من القصاص  
سقط عنه ويوقف في قتل احد المنداعيين مجهولا الى ثبوت نسبه فلو  
قتل احد الاخوين الاب والآخر لامر فلكل القصاص على الآخر لا على من  
قتل او لاحال بقاء الزوجية لانه ملك قسطيند به وفي وجه بالفرقة



ثم بها ثم يقتص وارث الاخر ويقتل جماعة بواحد حسما لاراقة الدماء  
كضرب كل سوطا حفيفا بتوافق وقطع واحد كفا والآخر ساعدا وفي  
العكس بالاول ثم بمن حزبت قرعته ولو عبدا كمين واصبع منها ويؤخذ  
من تركته دية الباقيين وقسط كل ان قتله او لياؤهم ولا يجابون اليه  
ولداه نعم ولو بارد رولى غير الاول استوفى حقه ولا غرم عليه وغرم  
وعندهما بالجميع ولا شئ ولداه ان اتفقوا لياؤهم لنا القياس على قطع  
الطرف وشريك غير كفو خلا فالا ومستوفى القود وقاتل نفسه على  
الاصح والسبع لوجود الموجب وانتفاء المانع قيل لا اذ فعله لا يصد  
عن فكهو والمداوى العالم بسم وخايط في لحم حي بما يهلك غالبا كشربك  
النفس وفي وجهه كشربك الخاطي ومذهبه نعم كشربك الاب لنا ان  
الزهوق لم يحصل بالعقد المحض ولهذا لا يقتل من جرح جراحتين احديهما  
لا توجب القود ولا شريك الضبي عندهم بناء على ان عدم خطأ **الفصل**  
**الثالث** في قصاص ما دون النفس وفيه بحثان الاول في انه كقصاصها  
الا انه مشروط بانضباط الجناية ولا نه لا يلزم بسراية الجسم لا مكان  
القصد الى تقويته ابتداء بخلاف الروح ولداه يلزمه وعنده فيه بين  
الذكر والانثى والعبد والحر والعبد لنفى التماثل لتفاوت البدل  
قلنا لا عبرة له كالنفس ومذهبه لا فيه بين كل شخصين يجري القود في  
النفس من جانب واحد فلا يقطع يد عبد بحر وذمى مسلم لنا ان  
كل من قتل بغيره قطع طرفه بطرفه عند السلامة كالحرين ويقطع و  
يوضح من كل بواحد ان اشتركوا في اجزاء القطع كالنفس لا عند  
كسرة اشنين نصا باو فرق بان الله تعالى حقا في القطع فيها فيلزم

في وضوح عظم ولو على غير الراس والوجه وشق وقطع ما يسهل ضبطه  
كبعض الشفة واللثة والذكر لا فيهما وعنده ولداه في بعض اللسان  
والاذن لان لصقت قبل الامانة على الاظهر وتسقط الدية ايضا  
كالا فضاء اذا اذمل ويقطع بعدها الدم ظهر والفرق عسر والجفن  
والمارن والالية والحلمة وفي العين لقوله تعالى والعين بالعين لا  
عنده وقلع سن مثغورة او بان فساد منبتها كالدية وان عادت كفلقه  
اللسان والجافية والموضحة قيل **ورايهما** لان عادت كغير المثغورة  
قلنا عودها نعمة جديدة من الله تعالى بلاعادة لا في صحيحة بمكسورة و  
في الطرف من المفصل كالمكب والفخذ ان امكن بلا اجافة وفي الحوائز  
والبطش والمشى اذ لها محال مضبوطة يتمكن اهل الخبرة من ابطالها  
فان لم تنزل مثل فعله انزيلت بالمعالجة كقريب جديدة محمالة لا في  
الحارصة والدامية والباسعة والمتلاحمة والسمحاق ولزم فيها في  
مذهب والهاشمية والمنقلة والمأمومة والدامغة وقطع بعض كوع و  
قدم على الاصح لاختلاف وضع الاعصاب والعروق والعقل اذ لا تشبه  
بما يزيله وكسر العظم اذ لا يمكن ضبطه فيقطع من اقرب مفصل خلافا  
له بحكومة الباقي ولداه لا قود بل الدية فلو قطع من الكوع لم يكن من  
لفظ الاصابع ومن المرفق من الكوع لا مكان رعاية المماثلة وان بودى  
الى زيادة تعذيب وله قطع الباقي على الاظهر لانه يستحقه لا طلب  
الحكومة فلو كسر العضد قطع من المرفق او الكوع لانه ترك بعض حقه  
بالعجز عن استيفائه لا في وجه لانه من اقرب محل الجناية كسر العضد قطع  
من المرفق او الكوع لانه ترك بعض حقه بالعجز عن استيفائه لا في وجه لانه



من اقرب محل الجناية كما لو امكن من محلها وله حكومة الساعد على الاظهر  
لانها تدخل في ذية اليد من الكوع **الثاني** في لزوم المماثلة في المحل والقدر  
والصفة والعدد فيوضح بقدرها اوضح طولاً وعرضاً ولا عبرة بالعمق  
اذا المقصود وضوح العظم ويتم الايضاح بالناسية لجوانب اذ كل الرأس  
عضو لا الجهة بها والرأس والساعد بالارش كالناقص بحر بخلاف  
ما قطع يدا أطول اذ الزايد لا يسمى يدا **وعنده** لا ارش وخير بين  
قصاص الناقص وتماثل الارش **لنا** ان ما لم يوجد اخذ ارشه كما لو  
قطع اصبعين وليست له الا واحدة لا بالقفاء والكف والعقد ولو  
كان رأس الجاني اكبر اوضح منه بقدرها اوضح من موضع اختاره المستحق  
اذا جميع راسه محل الجناية ولو زاد خطأ لا باضطراب الجاني غير ارش  
موضحة على الاظهر لانه موضحة وعمدا يقتصر منه وتقطع السليمة بالاعم  
والاعرج وعليه الاظفار لا عديمها والاشتم والاصم اذ الحاسة ليست  
فيهما الا بالمستحقة كالصحة والسلا قيل يقطع لبقاء الجمال وجمع  
الاصوات ورد الهوام وذكر الفحل بالحنث والحصى بالعين اذ لا خلل  
فيه بل في الدماغ والقلب **عندهم** ولا يقطع اليمنى اليسرى والسبابة  
بالوسطى وبالعكس وزايدة باخرى عند تفاوت المحل والحكومة ولا  
الصحيح من البدن والرجل والذكر والسبا بالاشل والاخرس وجاز العكر  
برضاء المستحق ان السنت افواه العروق بلا ارش ولا العين الصحيحة  
بالعميا وكاملة بنا قصة باصبع بل تليق الاربع بحكومة الكف على  
الاظهر بخلاف ما اخذ ذية اليد لانها من جنسها فتدخل فيها ولو كان  
للجاني ست اصابع اصلية فتعادل اليد لقطع خمسة بسدس ذية يد

255 بخط شئ اجتهاد الاستيفاء خمسة اسداسها في صورة خمس  
كوا مل لا ان التبت الزايدة لتلايفضي الى قطعها بالاصلية فان  
لقطعها غرر ولا شئ له عليه يجوز كونها اصليات ولو جنى المعتدل  
قطعت يده ولزمه شئ للزيادة فلو قطع اصبعاً بوخذ سدس ذية  
لا القود لتلايلزم استيفاء الخمس بالسدس واصبعين فضل ثلثها  
على خمسها وقطعت وتعدد الاثملة كتعدد الاصبع فتعادل الاثملة  
لقطاة ثملة من اربع بنصف سدس ذية اصبع اذ التفاوت بين الربع  
والثلث به تذييب يصدق باليمين مدعى بقاء حياة الملفوف وحرز  
المقتول والمقطوع والمقدوف واستصحى بالاصل وقيل الجاني  
اذا الاصل براءة ذمت وسلامة ما ستر مروة وفي وجه وجوب العصر  
اقامة البينة وبقائها مطلقا اذ لاصل استمرارها قيل **وعنده**  
الجاني مطلقا اذ لاصل ان لا قود وقيل ولده المجنى عليه مطلقا  
اذا الطاهر السلامة ورفع الحاجزين موضعين بعد الاندمال  
ان طال الزمان اذ لاصل ثبوت الذيتين ولا يثبت الثالث على الاظهر  
اذا اليمين للدفع لا للاثبات ابتداء والموت بعده في قطع يديه  
ورجليه ان امكن او بسبب اخر قبله على الاظهر اذ لاصل بقاء  
الذيتين ومنكر السراية في قطع يد لا ان ادعى الجاني موت بسبب اخر  
**القسم الثاني** في الاستيفاء وفيه فصلان **الاول** في استيفاء  
ومستحقه الورثة كالارث ولقربيه المسلم ان ارث دفنات لانه  
بدل النفس كالذية ولقوله عليه السلام فاهله بين خيرتين ومذهب  
عصبة النسب لقوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا قلنا **المراد**



المستحق والماثل للابن والاخ ولانه لدفع العار كولاية النكاح  
قلنا ممنوع ومنقوض لثبوت للضعيف والمجنون وينتظر حضوره وتكليفه  
**لا عندها** كما في النكاح وفرق بان لاحق لغير المكلف فيه وقتل  
الحسن بن مسلم بلا انتظار ونكير قلنا لوجوب قتله لسعيه بالفساد  
لوالكفر وعندها ولداه في رواية للولي استيفانه كالذية وفرق  
بان الغرض التشفى ويقع اذا ارد حمو القادرين قيل للعاجز ايضا  
لينيب لانه صاحب حق ولغير من خرجت قرعته المنع ولو بار واحد  
فعليه القود على الاصح لسقوطه لقبله على الاصح اذ له حق فيه  
فيغرم الزايد لورثة الجاني لانه بالنسبة الى حق غيره كالاجنب  
قبل لبقية الورثة كانه استوفى حقهم وعلى الاول قسط ديتهم  
في تركته ولا يستوفى الا بعد رفع الامر الى الولي لانه محل النظر  
ويفوض القتل اليه ان رآه اهلا لا القطع والحد على الاظهر اذ رما  
يعذبه فان اقصر بدونه يقع الموقع وغرد وكذا لو فعل غير ما دونه  
عمدا وخطا عزل ويستوفى من المسلم باذن الكافر واجرة الجلال  
على الجاني لانه يبرأ بالتسليم كاجرة الكيال وفي وجه وعندها  
على المقتصر لانه يبرأ بالتكفين كاجرة نقل الطعام والمحدود لانها  
من تمة الحد وفي وجه في بيت المال لانه لا يستقر في الذمة ويخرج  
من المسجد صيانة من التلوين ولداه لا يقتصر ولا يقيم الحد في  
الحرم ممن لا ذليه لقوله تعالى ومن دخله كان امنا قلنا محمول على  
غير الجاني لقوله عليه السلام لا يعيد عاصيا ولا فارابدم وعنده  
لا في النفس بل ضيق عليه ليخرج لنا القياس على من قتل فيه وقصاص

الطرف ويؤخر الى وضع الحمل وارضاع اللبن ثم وجود مرضعة وما  
يعيش به وترضعه حولين فلو بار برقات الطفل لزمد القود على الاضرب  
كالمنع من الطعام وصدقت في دعواه احتياط لا في وجه الاصل  
عدمه والحد الى الفطام وكافل لقصة الغامدية ولو قتل الحامل بلا  
اذن الولي عزرو لغرة عاقلته وبه والجلاد فعلى عاقلة الولي لان  
اختص بالجمل لانه مقصود في وجهه على عاقلة الولي ان كانا عالمين  
او جاهلين لقوة المباشرة وياثم من ظنه موكدا ومن اخرج قصاص نفسه  
حبس لاحد اذ حق الله مبني على المساعدة وينتظر سقوط اثملة العليا  
للوسطى بلا اخذ الارش للجيلولة وجاز لولي المجنون على الاصح ان  
افتقر وهو عفو لا يصبي على الاصح اذ لرواى الضبي مد وكشف حال  
المشكل بخروج مناسب من فرج لا بالثدي واللبن ثم سبقه ثم تاخره  
ثم اخباره ما لم تكذب لولادة لا بعد اجناية على لا ظهر للثمة ان قطع  
شخص ذكره وانثيه وشفريه وصرف قبل العفو الرجل اقل حكومة  
الشفريين بفرض الذكورة ودينهما بحكومة الذكر والانثيين لانه متيقن  
والمرأة بحكومة الذكر والانثيين بفرض لا نوثه للزوم هذا القدر  
لا المشكل لتوقع القود وبعده صرف كل اقل لما مر ولو قطع مشكل ذكر  
رجل وانثيه او بالعكس وامرأة شفريه لا يصرف شيئا قبل العفو  
وفي عكس العكس صرف كل حكومة ما قطع لعدم توقعه وصدف  
الجاني في ان المقطوع قربانه امرأة على الاصح اذ الاصل عدم الرقود ويقصر  
بسيف او بمثل فعله ولو جايفة سرت ان امكن كقطع ساعد بكف يبتا  
بلاكف لا بمثله وفي مذهب نغم وبسحر ومسموم ولواط وايجار حمر



وبول على الاظهر لانها محرمة وعنده ولداه في رواية لا بغير السيف  
لقله عليه السلام لا قود الا بالسيف قلنا نحمل على ما اذا قلنا به او  
على الغالب لنا قوله نعم فعاقبوا مثل ما عوقبتم وقوله نعم مثل  
ما اعتدى عليكم وقوله عليه السلام من حرق حرقاته ومن غرق غرقاته  
ويقطع متواليا وان فرق ويزداد في التجويع والخنق والضرب والمكث  
في الماء والنار ان لم تمت كما لو قتل بضربة ولم يكن قتله الا بضرتين قبل  
لا لانه زيادة على فعله وفي وجبة فعل ما هو الا هو لا الجرح والقطع  
بل حزا واخر الى السرية وموت المجنى عليه بسرية قطع يد بعد القود  
بخير وليه بين الحر وعفوه على نصف الدية وفي يد بن الاشعث ان عفى  
لانه استوفى ما يقابلها والجاني بعد بها هدر وعنده تلزم الدية  
لنا انه نشأ عن مستحق كقطع السرقة فان مات او لا لا يقطع يقع  
قصاصا لانه لا يسبق الجناية ففي تركه في موضحة الدية الا نصف  
عشرها وفي قطع يد الا نصفها وفي وجبة يقع لانه مائة بفعل المجنى  
عليه اجيب بانه هدر ولا من الخاطي وغير المكلف ولا في سرية  
العقل والجسم لا مكان القصد اليهما بالوسط بخلاف المعاني وعنده  
لو قطع اصبع افسر الى اخرى لا قود في واحدة لان حكم السرية لا ينفرد  
عن الجناية قلنا ممنوع لوجوبه قبلها فلا يسقط بها فلو طلب مستحق  
اليمن اخراجها فخرج اليسار لا قود فيها لان صاحبها سلطة الا اذا  
اخرجها بدهشة وعلم المستحق انها يسار غير مخبر على الاظهر اذ لم  
يوجد منه تسليط ولزمت ديتها لا ان اخرجها اباحة وان سكر الى  
الفسل لانه باذنها ويبقى قصاص اليمين لا ان قطعها عوضا فلزمت

ديتها ويقع عنها في حد السرقة بدهشة او ضمن الجواز حصول المقصود  
ولانه حقه نعم مبني على المساهلة والمجنون كالمدهوش **الفصل**  
**الثاني في العفو وهو مندوب وموجب العمد القود لقوله نعم**  
**كتب عليكم القصاص وقوله عليه السلام العمد قود ولان**  
**الاصل في البدل المجانسة قيل ولداه هو والدية لقوله عليه السلام**  
**فاهد بين خيرتين قلنا لا يدل على اصاله الدية فعلى الاول الدية**  
**بدل عند ان عفى عليها ولزمت ان مات الجاني او سقط طرف وعندهما**  
**لا يعدل الى المال الا برضاه وسقطت مائة اذا العدول الى غير الجنس لا**  
**يجوز الا بالراضات كسائر المتلفات وفرق بوجوبها في الخطاء لنا قوله**  
**نعم فمن عفى له من اخيه شي فاتباع وقوله عليه السلام فاهد بين خيرتين**  
**فلو عفى على غير جنسها او اكثر منها صح بالرضا والاعف وبقى القصاص**  
**على الاظهر اذ لم يحصل له العوض ولو عفى مطلقا لادية لعدم ثبوتها والعفو**  
**لا يثبت ما ليس ثابت قيل وجبت لقوله تعالى فمن عفى له اجيب بانه**  
**محمول على العفو عليها والمفلس ووارثه والمبذل العفو مجانا على الاظهر**  
**وعن الدية لغولها لم يثبت فلو عفا عن عضو فسر لا قود بالسرية لانها**  
**تولدت عن معفو ويجب دية غيره وان ابراعا سيحدث على الاصح لانه**  
**لغو قبل الثبوت وعليه القود ان حر بعد ولو قبل الاند مال على الاظهر لحو**  
**الزهوق بغير والعفو عن قود النفس او الطرف لا يسقط الاخر اذا سقط**  
**احد الحقين لا يسقط الاخر فلو استحق قود بقطع طرف فعفى عنه فله حر**  
**الرقبة على الاظهر اذ ترك احد طرفي الاهلاك لا يقتضي ترك الاخر وفي**  
**العكس يسقط قوده لانه بالسرية صار طريقا للقتل معفو وبطل العفو**



بعد الرمي وقبل الاصابة ان تلف به ولزمت الدية لانه معصوم وقت  
الاصابة والتلف وبعد قطع يدان سري والاصح ومذهب لوقتل الجاني  
بلا قطع و قطع الولي يد متعديا لزم قصاصها ولداه ديتها وعنده  
ديتها ان عفى لسانه قطع من مباح دمه فلا يلزم شئ كالقطع عن مرتبة  
وتأثير العفو فيما يبقى لا فيما استوفى فلو قطعت يده عن مسلم فمات بالسراية  
وعفا وليه على المال فله خمسة اسداس دية مسلم لان ما استوفى  
نصف دية الذمى وهى ثلث دية المسلم وفى وجه النصف اذا اليد نصف  
الجملة وفى اليدين ثلثا دية لانه استوفى يقابل ثلثها وفى قطع يد امرأة  
برجل كذا ثلثة ارباع دية لانه استوفى ما يقابل ربعها ولو اقض الوكيل  
بعد عفو الموكل او عزله جاهلا لزمته الكفارة على الاظهر ودية مغلظة  
حالة عليه على الاصح لظهور انه اقض بالحق معتمدا ولا يرجع على الموكل  
على الاصح لانه محسن بالعفو لا القصاص للشبهة ولو تزوج المستحق الجانية  
على القود صح وسقط فلو طلقها قبل المسيس رجع اليه نصف الدية وقيل  
نصف المهر **الباب الثانى** فى الدية وهو بدل نفس الحر او طرفه وفيه  
فصول **الاول** فى الموجب وهو ما يحصل التلف به خطأ بان لم يقصد  
الفعل والشخص كان خر على صبي فمات او رمى الى شجر فاصاب بشرا بصفحة  
خفيفة او شبهه بان قصده بما لا يحصل التلف به غالبا كان صاح على  
طفل غير مميز او صيد فخن او ارتعد وسقط من علو لعظم تأثيره فيخلاف  
البالغ ومن مات بلا سقوط على الاظهر والمجنون والمعنوه والنائم والمرأة  
الضعيفة كالطفل وشهر السلاح كالصياح وكفرق صبي سلم اليه ليعلم  
السباحة لتقصيره لاداءه كالبالغ والفرق بين ويجب الضمان باجهاز

الجنين فزعموا خلافا لاقول على ارمى عليك الدية وباتباع بشر يسيف  
فانخسف به سقف فى همة لانه لجأ اليه كما اذا وقع فى بئر مغطاة وفى وج  
لالا غير مشعور به كما لو عرض سبع فافترس او وقع فى ماء او نار لانه  
اوقع نفسه وبايقاد نار على السطح يوم ريح ويرعد وكأخفى فى ملك مشترك  
بلا اذن وفى ملكه بسعة فوق العادة وفى شارع لا فى واسع مصلحة عامة  
او لغرض باذن الامام وفى وجهه يجب لانه مشروط بسلامة العاقبة وفى  
المسجد كالشارع ولو بنى فيه او نصب عماد او طين جدار او علق قنديل  
او فرش حصيرا باذن الامام او متوليه فلا وبطرح تراب او قمامات البيت  
والقش فتعثر جاهلا فى الطريق على الاظهر ورش ماء فيه جاهلا لا لعمامة  
مصلحة وبناء دكة على به ونحوه لانه او ضربها من اقصه وعلى رادها ان  
اتلف فى الرد وجاز اشراع الجناح والبناء ما تلافان تلف به ضمن لانه  
مشروط بسلامة العاقبة كالحفر والشارع فلو بنى مستويا فالمرجى ان  
تمكن من الاصلاح على الاظهر لانه بنى فى ملكه ولم يحصل الميل بفعله وعند  
يجب استحسانا ان طولب بنقصه واشهد عليه فلا ينقصه فى مدة تمكن  
لانه لزمه تسليم هوا المسلمين ودفع الضرر المارة ومجرى ان فيما لو سقط فلم  
يرفعه حتى تلف به شئ ونوسقط بارز الميزاب ضمن الكل كالاشرع وكله  
ونصفه لانه تلف بمباح مطلق ومباح مشروط بسلامة العاقبة قيل  
ومذهب لاضمان لانه من ضرورات البناء قلنا ممنوع لا مكان الميل فى الخياط  
ويختص بالاقربى كتردية وحفر وناول الشطين كحفر ونصب سكين فيه  
لانه لجأ الى الوقوع فلو حفر او نصب سكين متعديا ووضع اخر حجرا  
متعديا فتعثر به ماش فالضمان يتعلق بوضعه فلو وضع حجرا واخران



حجرين فيهم ولا ضمان ان وصفه حربى اوسع اوجابه السيل فان جفر  
وعمق اخر فيهما مناصفة على الاظهر بجراحات فلو تعثر في طريق ضيق  
بقاعد هدر دمه ولزم على عاقلته دم الماشى وبقائه عكس على الاصح  
اذا الوقوف من مرافقة عرفالا القعود ولو تردى في بئر ووقع عليه  
اخر فاتا فضا منها على عاقلة الحافر وتطالب عاقلة الثانى بنصف دية  
الاول لانه مات بشقله وبوقوعه ورجعوا على عاقلة الحافر اذ وقع  
الثانى نشاء من الحفر ولو نزل فجذب اخر وهو ثالث ووقع بعضهم  
في بئر فدية الثالث على عاقلة الثانى نشاء من لانه مات بجذبه وهدر  
نصف دية لانه جذب الثالث والنصف على عاقلة الاولى لجذبه  
اياه وهدر ثلث دية لجذبه اياه وهدر ثلث دية لجذبه الثانى والثالث  
على عاقلة الحافر والثالث على عاقلة الثانى لانه جذب الثالث ولو  
اصطدم حران وماتا ففي بركة كل كفارتان وفي الحاملين اربع  
ونصف قيمة دابة الاخر وعلى عاقلته نصف دية الاخر مغلظة ان تعمد  
ونصف غرة وفي وجهه ان تعمد ففي بركة اجيب بانه لا يفيض الى  
الموت غالبا وعندهم تمام القيمة والدية اذ تلف كل مضاف الى صاحبه  
قلنا لا بل بفعلهما وعند هدر درهم من وقع منكبا اذ الانكباب انما  
يحصل بفعله قلنا هو اثر صدمتها وفي وجه هدر ان غلب المركوبان  
اذا لا اختيار للراكب اجيب بان التلف من مركوبهما وكذا لو انقطع  
بتحاديهما حبل او عصاه ولو ارخاه واحدا فاحذف اخر بنصف دية  
على عاقلة المرعى ولو قطعه قاطع فعلى عاقلته ديةهما ولو اركب غير  
مكلف من لا ولاية له فالحالة عليه لا على الولي ان اركبه لمصلحة على

الاظهر اذ لا تقصير منه وعبدان هدر اذ لا يد وحر وعبد ف نصف قيمته  
في تركته اخر ويتعلق به نصف دية لانه بدل الرقبة ومستولدان فعلى  
سيد كل الاقل من قيمة مستولدة اخر اذ بالايلا دكا: الزم الفداء  
وتقاصا لو تساوت قيمتهما ولو تساوت واحدة مائتين والاخرى مائة  
فضل لسيد النفيسة خمسون وان كانتا حاملين وغرة كل اربعون  
فتلاثون فياخذ من سيد الخسيسة والفلان كالدابة والملاح كالراكب  
الا ان تعمد الاصصدام بما يفيض الى التلف عمد محض وغلبة الموج والنج  
يهدر اذ لا اختيار كالتلف بصاعقة قيل لا كغلبة الدابة ولفق بامكان  
ضبطها وصدق الملاح فيها اذ الاصل براءة ذمته ولما ضمن كل  
سفينة الاخر وما فيها وانجدم لا المصعد ومذهب لا ضمان عليها ان لم  
يتعمد ويحجب الفاء ما لا روح فيه بخلاف ذوى روح من الفرق ثم الذابة  
لبشر وضمن ان القى بلا اذن المالك ومذهب ما طرح فهو بين اهلها على  
قدر ما لهم ولا غرم على من لا مال له فيها ولا يضمن ان لم يلحق من لم يطعم  
المضطر ولما يضمن ان لم يطعمه ولو قال القى متاعك وعلى ضمانه اوان  
ضامن ضمن ان خاف الفرق لانه التمس ان لا يفرغ من صحيح لا ان اخضر  
النفع بالملقى وانا وركبانه ضامنون حصته وعليهم حصتهم ان ارادوا  
ضمانا سابقا وصدوقه لا النشاء عنهم وان رضوا القعود لا توقف  
وفي وجهه ان رضوا لزمهم وان ضامن وركبانه وانا ضامن وهم ضامنون  
الجميع على الاظهر لتقدم ضمانه كما لو قال ناوهم ضمنا واصحى واحصله  
من ما لهم والقى متاع فلان وعلى ضمانه ان طالبك فهو على الملحق لانه  
المباشر لو رموا حجر المنجنيق واصابوا من قصدوه قادرين فعمد محض



وفي وجه شبه عمد وغير قادرين شبهة وغير خطأ ولورجع عليهم  
هدر من كل دم فسطه لاداء بناء على ان فعل المقتول بالنسبة اليه ملغى  
ولزم الباقي عاقلة الاخرين **الفصل الثاني** في الواجب وفيه ابحاث  
الاول في دية النفس فللذكر مسلم حر لذي الموت لا لنفسه وعبد عند  
الاصابة ولو مكاتباً قتل اباه بعد شراء مائة صحيحة سليمة من لزمته  
او غالب ابل البلدان وجدت بثلث المثل ثم اقرب بلد منه لانه عليه السلام  
قال في النفس المؤمنة مائة من الابل ثم قيمتها ما بلغت لانه عليه السلام  
كان يقومها على اهل القرى قبل الف دينار واثنى عشر الف درهم وذهب  
مائة ابل على اهلها والف دينار على اهله واثنى عشر الف درهم على اهله  
لانه عليه السلام قضى بذلك قلنا على سبيل التقويم **وعنده** هي والف  
دينار وعشرة الاف درهم لقضائه عليه السلام **ولذاه** هي والف دينار  
واثنى عشر الف درهم او مائتا بقرة او الف شاة او مائتا حلة لقضاء  
عمر بن لاكبر قلنا ذلك جرى تقويماً ان ثبت خمسة عشر دون بنت مخاض  
وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون  
جذعة **ورايهما** ابدال ابن لبون بابن المخاض لرواية ابن مسعود انه  
عليه السلام قضى كذلك قلنا رواية الحجاج ضعيف وخشف مجهول  
ومعارض بما روى انه ذكر مكان بنى المخاض بنى اللبون في رواية  
اسماعيل بن غياث ويحيى بن سعيد لانه عليه السلام ودي قيل القنا  
بالصدقة وليس فيها ابن مخاض في قتل الخطأ ولو جرح مسلماً  
فامرتد ثم جن الجاني او سراً هدرت السرابة لزم الاقل من الارش  
ودية النفس على الاظهر ولو جرح حربياً او مرتداً فاسلم او عبد

فاعتق فلا دية على الاظهر اذا جرح غير مضمون فكذا اما تولد  
منه فلو تخلص الارتراديين الجرح والموت لزم تمامها على الجرح  
لو وقع عساً في حالة العصمة وكذا لو اسلم او اعتق عبد بعد  
الرحى وقبل الاصابة نظر الى الاصابة **لا عند** نظر الى الرمي  
فلو جرح عبد ثم عتق ثم سري فلا سيد اقل ما لزم اخر الجناية  
الملك او لا وارث الجناية او قيمته بخبرة الجاني لا ما وقع في  
ملكه لم يقتض الا ذلك وما زاد فبالعتق وقيل الاقل من  
لزم اخر اباً بجناية على الملك او لا ومثل نسبته من القيمة  
نظر الى حالة السرية فلو عتق بعد قطع يديه او فقاء عينيه  
فله الاقل من قيمته وكل الدية وبعد واحدة فله الاقل من  
كل الدية ونصف القيمة ولو قطع واحديهما فعتق ثم جرح  
اخران وسري فله الاقل من نصف القيمة وثلاث الدية وان  
عاد الاول فجرحه فله الاقل من سدسها ونصف القيمة  
ولو جرحه اثنان فعتق فجرحه ثالث فله الاقل من ثلثها  
وارش جنايتي الرق ولو اوضحه واحد فعتق ثم قطع يده  
اخر فله الاقل من نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة ولو  
قطع يده فعتق ثم جرحه اخر فعلى الاول نصف الدية  
وعلى الثاني القصاص لانه كفوكشريك لاب ومثلثة ثلثون  
حقة وثلاثون جذعة واربعون خلفه بقول اهل الخبرة  
ويتدارك ان اخطأ الرواية ابن عمرو بن شعيب في العمد معجلة  
على الجاني كغيرها من الغرامات **وعنده** موجلة في شبه موجلة



على عاقلته وعندها ولداه في رواية مربعة بنت مخاض وبنت لبون وحقة  
وجذعة لقول ابن مسعود والسائب بن يزيد كانت الديّة على عهد  
عليه السلام ارباعا قلنا ليس بدليل او شهر حرام مكة رمية او اصابة  
اول قتل محرم لقول ابن عمر وعثمان وابن عباس بالانكير **عندهما** وفي  
وجه ولداه في الحرم والاحرام والشهر الحرام والمحرم دية وثلاث واذا  
اجتمعت فديتان وثلاث لا ترهم موزعة على عدد الجناية ولو شاركوا سبعة  
او مداويا وخايط جرح في لحم حي لامرضا والجراحات المختلفة حكما و  
اليهودي والنصراني ثلثها لقوله عليه السلام دية اليهودي والنصراني  
اربعة الاف درهم ومذهبه نصفها الرواية عمر بن شعيب انه عليه السلام  
قال دية المعاهد نصف دية المسلم وعنده كلها لا يروى انه عليه السلام  
قال دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم قلنا معارض برواية الثلث  
عنه وهو ثابت اتفاقا والاصل عدم الزيادة ومفهوم قوله عليه السلام  
في النفس المؤمنة يدل على النقص **ولداه** ان قتله مسلم عدا فكلها لقضاء  
عثمان والافا لنصفه للجبوس والزديق وعبدية وثن وكوكب ومن لم  
يبلغ دعوة نبي او نبينا وبديل ثلث عشرها وان لم تبدل فدية ديتيه  
على الاظهر وعنده للجبوس تمامها ومذهبه ثمان مائة درهم وكذا الداه  
في الخطاء وفي العمد الف وستمائة لنا شيوع قول عمر وعثمان وابن  
مسعود وزيد بن ثابت وابي عبيدة بالخالف ويراعى في ديتهم التعليل  
ففي دية الذمي عشر حقا وعشر جذاع والباقي خلفات والجبوس حقتان  
وجذعتان وخلفتان وثلاث والتخفيف ففي دية بنت مخاض وثلاث  
في البواقي والطفل اكثر الابوين دية والمرأة والمشكل نصف دية الذكر

لقوله عليه السلام دية المرأة نصف دية الرجل وقول عمر وعثمان وعلى  
والعباد لئلا تكبر قيل ومذهبهما انها تساوي في اطرافها وجراحاتها  
الى الثلث ثم النصف ففي ثلاث اصابع ثلاثون ابلا وفي اربع عشرون  
لقوله عليه السلام عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى الثلث من ديتها قلنا  
مع انه غير مشهور مرسل ولقول ابن المسيب هكذا السنة قلنا اراد سنة  
المدينة ولداه للمشكل نصف ذكر وانني لاحتمالهما وللريق قيمة لانه مال  
وعنده تنقص عن دية الحرة عشرة دراهم وخمسة لامة ومذهبه لا تزد على  
دية الحر في قول الثاني في دية مادون النفس ففي الجلد واللسان لم  
يخرس ولو لطفل لم يبلغ وقت النطق وفي وجه لا اذ سلامة غير معلومة  
وعنده للسان وذكره وعينه الحكومة اذ لم يعلم صحتها قلنا الاصل  
السلامة وعنده للسان الاخرس ثلث الديّة وفي حركة والصوت والنطق  
لقول ابن اسلم مضت السنة بايجاب الديّة فيه والمضغ والذوق وتوقع  
على الخلاوة والخوض والمرارة والملوحة والعدوينة وفي قوة الامناء  
والاحبال والحشفة حتى للعنين والخصي وعنده في ذكرهما الحكومة  
ولذة الجماع والطعام وسد مسلكه والافضاء وهو رفع الحاجزين  
مسلك الجماع والبر وفي زوجته وعندهم بين مدخل الذكر والبول  
وعنده الحكومة ورايهما لضمان له على الزاني ان طاوعت لتولد  
من مادون وعلى زوج وطبها وقت احتمالها لاستحقاق قلنا لابه  
ورايهما على الواطئ بالشبهة ثلثها ان استمسك البول مع مهر مثلها  
شيبا ولزم ارش البكارة لا للمطوعة ولا على الزوج ولو ازالها بغير  
الة الجماع على الاظهر لانه مستحق اخطا في طريق الاستيفاء ودخل



في دية الافضاء على الاظهر لوجوبهما للاتلاف بخلاف المهر فانه للاشتماع  
وفي المارن والعقل القسط ان انضبط نقصه وجرب في الخلوات ولا يخلف  
لنجابة في الجواب قيل وعنده دخل الاقل من الارش وديته في الاخر كالروح  
في زوال التكليف وكضوء البصر من حيث الجمال لنا انه غير حال في محل  
النجابة كما لو اوضح راسه فذهب بصره بخلاف الروح دية النفس ورايها  
في شعور الراس والحية والحاجبين تمامها لفوات منفعة الجمال قلنا  
لا منفعة فيها كسفر البدن وفي اذن ومنفعتهما منع الهوام وفي وجه ورايها  
جمع الاصوات فلو ضرب عليها واستحشفت لرمت ديتها على الاول لان  
قطع المستحشفة وعلى الثاني بالعكس وفي سمعها وبصر عين ولو من الاغتر  
والاخفش ومذهبهما تمامها للاعور لنا ان كيدا لا قطع وفي شتم منخر ويد  
باطشه ورجل ماشية من الكوع والقدم وبطشها وشفة الى الشدين  
وسائر اللثة وان شئت بالضرب ولحي وخصية والية وهي قدر الثاني على  
استواء الظهر وشفر وهو قدر الثاني عند الانطباق وحلمة امرأة قيل  
ولداه وحلمة الرجل كالمرأة وفرق بان نفع حلمته غير مقصود بنصف ديتها  
وقسط نقص الحواس ان ضبط وحلف ان ادعاه لانه لا يعرف الا من جهته  
ويمتن بصوت بغنة وتقريب حية او حديدة ومقرور وايح حادة وفي  
وجه راجع اهل الخبرة في ضوء البصر وحلف ان ادعى نصف المعاني لانه  
لا يعرف الا من جهته وفي الجايفة وهي الواصلة الى الجوف محيل الغذاء  
والدواء كالمامومة وثغرة النحر والدماع والمثانة وداخل الشرج لا باطر  
الاحليل والانف والفم على الاظهر وفي كل طبقة من المارن حتى الاخشم  
ثلثها وفي وجه في كل طرفيه نصفها وفي الوتر الحكومة ومذهبهم في ذهاب

الانف والشم بضرية دية وبضريتين ديتان وفي جفن ربعها ومذهب  
فيه الحكومة وفي موضحة وماشمة ومنقطة على الراس او الوجه او اذنة من  
الابهام وماظهر من سن مثغورة ولوفات منفعتها بالاسوداد او بان  
فساد المنبت نصف عشرها فلو اوضع واحد وهشم اخر ونقل ثالث  
وامرابع فعلى كل نصف العشر وعلى الرابع تمام ثلثها ويتعدد الموضحة  
والجايفة بتعدد المحل على الاظهر والفاعل بان وسعها اخر ورفع خارج  
والحكم بان يكون البعض عمدا والبعض خطأ او قصاصا على الاظهر والقوق  
بان يبقى اللحم والجلد على الاظهر للاختلاف فلو رفع الجاني الحاجز قبل  
الانذمال او تاكل عادت الى واحدة وان حلف ان بعد لرمت ديتان  
اذا الاصل ان لا تدخل الا الثالثة اذا اليمين لا يثبت ولو نزع خيطا من  
جايفة بعد التامها ظاهرا فانفتحت فعليه ديتها ولا يسقط بان بطشت  
الضعيفة بقطع القوية ويسقط بعود المعاني كاللام لانه بان عده  
زوالها وفي اذنة ثلث عشرها وسند معظم ما ذكرنا نقل عنه عليه السلام  
واكثره ما كتب في كتاب عمرو بن حزم ولو قطع بعضا من عضوله دية لزم  
قسطها وتوزع دية النطق على ما يحسن من حروف لغته اذ كلامه مفهم  
وفي وجه لا على حروف الخلق والشفة وفي وجه على جميع الحروف اذ  
النطق مقدر بها واجيب بان ضعفه لا يقتضي نقصا كضعف القوى  
وتقطع بعض لسانه وذهاب بعض كلامه لزم قسط اكثرها دية وحط  
عنهما ما لزم بجنابة غير ونقصان جرمه لدية دية غير النفس تدخل  
في ديتها اذا سرت الجنائيات وكذا لو حز الجاني قبل الانذمال على الاصح  
اذا الكل قتل واحدا لان اختلاف اصفة على الاظهر اذا بداخل لا يناسب



الاختلاف وجراح الرقيق من قيمته كالحرم من دينه على الاصح ومذهب  
قدر النقص الا في الموضحة والجائفة والمنقلة والمأمومة الثالث  
في الحكومة وهي جزء من دية النفس بنسبة ما نقص من قيمته بغرض الرق  
بعد الاند مال وقبيله ان لم ينقص على الاظهر بشرط نقصه باجتهاد  
الحاكم عن دية عضوله ارش مقدار ان وردة الجناية عليه والا فغن دية  
النفس فينتقص حكومة الهدب والعضد والقضية عن حكومة الجفن  
والمارن والاصابع والظهر والكف والفخذ عن دية النفس وكذا  
الساعد وفي وجه عن دية اليد كال كف و فرق بانها تابعة بخلافهما  
للزوم حكومة مع الدية وتقدير حية المرأة لحية عبدان فسد المنبت  
والشين في ما حول الى ما لا مقدره ينفر ديا الحكومة على الاظهر ودخل  
في ارش ماله ذلك وان امكن تقدير الاول بالثاني لزم الاكثر من  
القسط والحكومة فيجب في غير ما ذكر اذ لا نقل عن الشارع كقطيل  
السمع والنطق والبطش والمشى والمتلاحة ولسان الاخرس وشارغية  
واصفار واخضر ارسن والاشل من الذكر الذي لا ينقبض ولا ينسط  
وعين عيا وقوة الارضاع وذكر بلا حشفة وثدى بلا حجلة ويد مزاييد  
بان لا تبطش ثم بانخراف ثم نقص اصبع وفي سن من نحو ذهب التفرير قبل  
ولده في كسر الضلع والرقوة جمل لقضاء عمر ولده في رواية في الشلاء  
من اليد والرجل والشفة والذكر والعميان العين والسوداء من السن  
ولسان الاخرس ثلث الدية كل لرواية عمر بن شعيب انه عليه السلام قضى  
بها وقضى عمر قلنا محمول على الحكومة لعدم بقاء منفعتها كاليد الزائدة  
الفصل الثالث وفيه ابحاث الاول فيمن يجب عليه دية الخطاء

وبشبه

وشبه وهم العاقلة كل مكلف ذكر يرث بالعصوبة من الفعل الى التلف  
يفضل عن حاجته وقت الاداء فوق قدر ربع دينار فان فضل عشرون  
فغنى والا فوسط ولو عصبة المعتق في حياة لا بعض الجاني ولو ابن ابن  
ابن عم ولو معتقا والمعتق على الاظهر لان عمر قضى على علي بعقل مولى اصفية  
عنته لا على ابنها الزبير بل انكسر بالترتيب ان حصل الواجب من الاقرب  
وعنده اهل الديوان ان كان الجاني منهم ثم قبيل لقضاء عمر قلنا  
محمول على الاقارب منهم لانه عليه السلام قضى على العاقلة ولم يعرض  
لهم وعندهما ونداه في رواية يدخل فيهم الالباء والابناء قلنا انه عليه السلام  
ابره ولد العاقلة وقوله عليه السلام لا يحني عليك ولا يحني عليه وعنده  
الجاني المكلف الذكر لقول عمر عليك وعلى قومك الدية قلنا اذ الحين لم  
يحصل الوفاء او ازال عليك واجبا وعلى قومك تحملا والمعتقون كواحدة  
وكل من عصبة كل مثله كالنكاح وفي وجه لا تحمل عصبة المعتق في  
حياته اذ لا حق لهم في الولاء وتحمل الذمي وان اختلفا مدة اذ الكفر مدة  
واحدة لا عن الحربي لا لقطاع المناصرة ثم بيت المال للمسلم قبل ومذهبها  
مادون ثلث دية النفس وعنده مادون ارش الموضحة انما يؤخذ من  
الجاني لقضاء عمر قلنا انه عليه السلام قضى بالغرة على عاقلة وبالدية  
فصل ثم الجاني لئلا يتعضل حق الغير لا في وجه ولده بناء على انها  
واجبة عليهم ابتداء كالدين قلنا لا بل عليه وعليه ما اقرب ان جحدوا وما  
مزاد بعد الاسلام والعق والردة وجرا لولاء بالجناية السابقة لانه  
لا عاقلة له منها الى لزومه فلو حفر يراعد وانا ثم عتق ثم تردى شخص  
فالدية عليه ولو قطع يد انسان فاعتقه سيده ثم سري الى النفس فعلى



السيد الاقل من نصف الدية وقيمته وعليه نصف الدية ولو وقع من د  
معتق ام يدا ثم عتق ابوه ثم سري اليها فنصف الدية عليه قيل ومذهبهما  
بدل العبد عليه حالاً لانه مضمون بالقيمة كغيره من الاموال ولقول  
عليه السلام لا يحمل العاقلة عمدا ولا عبدا قلنا غير ثابت عنه عليه السلام  
بل موقوف على ابن عباس لنابدل آدمي كالحرم وعنده بدل ما دون نفسه  
عليه وبدلها على العاقلة **الثاني** في كيفية اخذها يؤخذ لكل احد  
قدر ثلث دية كاملة اخر كل سنة من الموت والجرح وسراية منهما حتى  
من الجاني لانه عليه السلام قضى بها على العاقلة في ثلاث سنين  
**وعنده** من قضاء الحاكم وفي وجه من حين الرفع اليه لانه منوط باجتهاد  
قلنا لا بل كالدين وفي وجه ولداه في السراية من الاند مال من كل غني نصف  
دينار ورابعة من المتوسط اذا المساوات لا تحصل بدونه او قسط ما قل  
ومذهبهما ما يراه الحاكم **وعنده** لا يزداد على اربعة دراهم وفي رواية  
على درهم وثلث ومن مات واعسر اخر السنة عدما لا ان غاب لا مكاذ  
مطالبة لتؤخذ دية الذمي في سنة والمسلمة في سنتين على الاظهر  
وديات ثلاث في ثلاث لانه مختلفة بمسحقهما وفي وجه في تسع  
اذا الثلاث مدة دية ودية الدين والرجلين وقيمة العبد اذا بلغت ديتين  
في ست نظر الى قدر الواجب وفي وجه نظر الى بدل نفس **الثالث**  
في ارش جنانية العبد وهو يتعلق برقبته خلافا له لا بالولد ولا بتابع  
الى الوضع وذمته على الاصح ولما يتعلق برقبته كدين المعاملة ولو  
قطع طرف عبد جنى ثم جنى على اخر ثم مات فارش نقص الطرف للمجنى  
عليه ولا اذا اخر لا يستحق ارش ما لم يكن وقت جنايته والباقي لهما

بالقسط والفاضل من الطرف للسيد والباقي للاخر وخير السيد بين  
يسلمه لبيع او يفديه باقل من الارش وقيمته وان جنى جنابات لانه الواجب  
عليه قيل بالارش اذ انما يشتري باكثر من قيمته وعنده بين ان يدفعه  
الى الولي او يفديه بالارش ولو فدى شعر جنى فداء او سلمه ولزم ان  
اعتقه او قتله او منع من التسليم فهرب او مات ولا ولد بقيمة  
يوم الجنابة اذا يلاذه صار مانعا من البيع وجناباتها كواحدة وان  
فدى القيمة فجنحت ثانيا وهلم جرا استرد بالقسط ان لم تقف القيمة  
بالكل اذا يلاذد كالاتلاف قيل **ومذهبهما** فدى بالكل كاللخن وعنده  
ان اعتقه او وهبه او دبره او رهنه او باعه او ولد العلم بالجنابة بالقل  
وبعد بالارش لان اختاره او وطى على الاظهر **فصل الرابع** في  
الجنين فيجب ثمانية ثمانية بالجنابة على امه في حياتها كشرب دواء وجوع  
وعطش بالصوم وتخوف ولا عمد فيه على الاظهر لانه لا يتقن حياته  
لظهور ميت بد في بعضه التخليط ولو خفي احرم مسلم ولو ذمية اسلم  
احدا بويه ثم اجهضت اذ المعتبر في الضمان المال بخلاف حريته لعدم  
عصمتها ابتداء عبدا وامة سليمة من مثبت لرد مميزة لم تضعف بالهرم  
تساوى خمس بل على الاظهر **وعنده** عشر قيمة امه ثم هي ثم قيمتها ان لم  
توجد والاصل فيه قصه الهذلية وفي وجه ومذهب شرط تمام الانفصال  
قلنا المقصود يتقن وجوده وانه لا يتوقف عليه وعنده لا يجب ان  
انفصل بعد موت الام اذ يمكن موته بالانحناق قلنا وان سلم فناش  
من الجنابة وفي وجه لو ضرب ميتة فالقت وجبت لاحتمال حياتها  
بعد موتها الجيب بان موته بحال على موتها التقدم على الضرب وفي وجه



لا يؤخذ عبد بعد خمس عشرة سنة لأنه لا يدخل على النساء وأمة  
بعد عشرين لأنها تتغير اجيب بأنه عليه السلام لم يفصل في غرة الهذلية  
والقت راسين وأربع أيد فغرة لا مكان الزيادة وبدنين فغرتان إذ  
لا يمكن أن لواحد وفي وجه غرة لاحتمال أن يكون لهما راس ولو ضرب  
فالقت يدا ثم آخر فالقت ميتا بلا يد قبل الاندمال فالغرة عليه ما بعده  
فعلى الأول نصفها وعلى الثاني تمامها ولو اعتق أحد الشريكين  
نصيبه من أمة بعد جنائته عليها ثم القت جنينا فعليه نصف الغرة  
لو ارثه على الأظهر لأنها لا تتحقق إلا عند اللقاء ونصف عشريمة  
الأم لشريكه فان أيسر فالغرة ولو خلف زوجة حبلى وأخا من أب وعبد  
قيمة عشرين فضربها فالقت مينا غرمة ستون وسلماء انعكس قدر  
ملكهما لتعلق ثلاثة أرباع نصيبها من الغرة بنصيبه من العبد و  
ربع نصيبه منها بنصيبها منه والابقابل ما يرث كل بما يملكه فله ثلاثة  
أرباعه يتعلق به ثلاثة أرباع الغرة وله ثلثاها فذهب الثلثان ب  
بالثلثين يبقى نصف سدسها وبجنين ذمي ومستامن غرة قيمتها  
ثلث غرة مسلم ولخو المجوسى ثلث خمسها كالدية وهو كخير الأبوين و  
تصرف الغرة إلى وارثه وارثه إلى ورثة مورثه ولو فبق عشريمة  
الأم يوم الجنابة على الأظهر تغليظا عليه ولأنه وقت الوجوب وعنده  
لذكر نصف عشريمة لأنه بدل متلف فيعتبر بنفسه كسائر المتلفات  
وفرق بأنه لا قيمة له لنا أنه فارق أمة لا يختلف ضمانه بالذكورة و  
الأنوثة كجنين الحرة وأيضا أن تقويم قيمتها ميتا متعذرا لأنه مبني على  
الهيئات والصفات الحاصلة في الحياة وتقدر الأمر رقيقة ومسلمة

وسلمة مثله على الأظهر لأنه المقصود بالتقويم لانا قصة على الأظهر أن  
قد يكون نقصه من أثر الجنابة ويجب للشين حكومة بالغرة على الأظهر  
لأنه لا موصدق الجاني في أنه سقط مينا وترج بيتة الوارث لمزيد  
علم وأن أنكر سقوط جنابة صدقت الحامل أن جهضت عقيبها أو  
بقيت متاملة إليه لأنه سبب طاهر والأصل عدم غيره خاتمة يجب  
على كل من قتل معصوما لم يرخص قتله كحرمة كفارة بلاء تجزئة على الأظهر  
ولو لنفسه وعبد كالتزوي في يرب بعد موت الحافر لا النساء وصبي  
أهل الحرب أحرمة قتلهم لمصلحة المسلمين لأهم ولخو الصابيل والباقي  
لا على الحربى لأنه غير ملتزم وعنده لا يجب على ذمي وعبد وغير مكلف  
لنا عموم الآية والقياس على الدية وعنده لا بالنسب وفي الجنين لنا  
أنه قتل بوجوب الضمان فيوجب الكفارة كما في غيره وعندهما ولداه  
في رواية لا في العمد المفهوم قوله تعالى خطأ قلنا المفهوم إنما يكون  
حجة أن لم يكن دليل بخلافه ولم يكن لذكرها فائدة سوى نفى الحكم  
عماد المنظوم لنا قوله عليه السلام في خبر واثلة اعتقوا رقية بعق  
الله بكل عضو منها عضوا منه من النار وجوبها فيه أولى لزيادة الأثم  
كما في جزاء الصيد وعندهما لا بكاف لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا لنا  
قوله تعالى وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ولأنه معصوم كالمسلم  
ومذهبه يستحب لذمي وعبد وفي العمدان عفى كتاب دعوى  
الدم والنقاسة وفيه فصلان الأول في الدعوى شرط كونها  
مفصلة بأن قتل عمدا أو خطأ أو شبهة منفردا أو بشركة بمصر الشراك  
لاختلاف الأحكام لا في العمدان القود لا يختلف فإن أجمل استفضل



القاضي على الاظهر احتياطا لا وجوبا فلو فصل بغير ما ادعى لم تبطل اصل  
اذ قد يظن ما ليس بعد عمد او بالعكس قيل يبطل لانه ظهر كذبه قلنا في  
الوصف لا في الاصل غير متناقض كالفرد ثم شركة كالشهادة لها ويؤخذ  
من صدقه على الاظهر اذ الحق لا يتجاوزهما وتعين المدعى عليه فلو قال  
قتله احدهم لم نسمع للابهام وفي وجه نعم دفعا للضرر وهم لا يتضررون  
باليمين الفصل الثاني في القسامة وهي حلف من يستحق دم المقتول  
كالسيد والمكاتب وسيد ان عجز قبل كوله كوارث المستحق ولو  
في العبد الموصى بقيمته ومذهب لا قسامة في عبد وكافر يستأنف ان  
عزل القاضي على الاظهر ووارثه ان مات خمسين يمينا ولو متفرقة وفي  
غيبه المدعى عليه كالبينة ان ادعاه قتلا وجد معه لوث اماراة تغلب  
على الظن صدقه كقتيل في قبيلة او قرية صغيرة او محلة عدوه او جمع  
محصور او صف الخضم او صحراء برجل معه سكين ملطخ بدم او على  
ثوبه اثر الدم وقوله امرضته بسحري ومات بسبب اخر ان بقي متالما  
الى موته على الاظهر او شهده من يقبل روايته ولو جاور دفعة وفي  
وجه ولو واحد وصبية وفسقة واهل الذمة اذا اتفقهم غالبا لا يكون  
الا عن حقيقة وفي وجه لا عبرة لقولهم او عدل وشاهدان بان القاتل  
احدهما الا ان شهدوا بانه قتل احدهما او تكاذبا برمان ومكان ووصف  
كحزوقه على الاصح للتناقض او كذب وارث ولو فاسقا اذ تكذيبه يدفع  
اثره قيل لا يوثق كما في غيرها وفرق بان الحق لا يثبت فيه بيمين المدعى ابتداء  
باللوث ولا تكاذب ان قال وارثه قتله زيد واخر لا اعرفه وقال اخر  
عمرو واخر لا اعرفه فيقسم كل واحد واخذ ربع الدية او حلف المدعى

عليه بغيبته ونقض الحكم ان ثبتت هي او مرض وحبس بعد معد القتل  
ومذهب قلنا يزيد لاشهادة النساء والصبيان لوث قلنا لا يعتمدان  
قد يكون عدوه ولا قسامة في قتل من لا وارث له اذ ليس لديمته مستحق  
معين وعنده لا قسامة ان لم يكن جرح قلنا قد يحصل القتل بخنق وعصر  
خصيه وضرب شديد وعنده لا عبرة باللوث ويمين المدعى بل يحلف  
خمسون رجلا من خيار موضع القتل كل يمينا فان حلفوا وجبت الدية  
على من بناه ثم اخذت الدية من مكانه والاحبسوا قوله عليه السلام  
يحلف منهم خمسون رجلا قلنا امرسل ولقضاء عمر بالاحلف قلنا لم  
يثبت ولئن سلم مخالفه ابن الزبير لنا قول عليه السلام البينة على  
المدعى واليمين على من انكر الا في القسامة وقوله عليه السلام في قضية  
عبد الله بن سهل تحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم وتوزع  
الايمان على مستحقى الدم على الامر لما روي ان المدعى به واحد بقدر نصيبهم  
كالمراث ويكمل المنكر ولداه لا النساء ومذهب في العد فلو نكل او غاب  
بعض حلف غيره خمسين واخذ نصيبه فلو غاب اثنان من ثلاثة حلف  
الحاضر خمسين واخذ ثلث الدية فان قدم الثاني حلف خمسا وعشرين  
لا مكان نكول الثالث فاذا قدم حلف سبعة عشر وغير المكلف كالغائب  
وحلف الخنثى الاكثر واخذ الاقل احتياطا ويؤخذ الباقي ويوقف ان  
حلف المنتظر كاخ لاب بولد اخنثى ولو ارتد المستحق ثم حلف صح على  
الاصح لصحة يمين الكافر وملك الدية كالصيد والخطب ولداه لا قسامة  
على اكثر من واحد في العمد ومذهب لا يقسم الواحد ويغلظ اليمين بالعد  
في دعوى الدم كيمين المنكر والرد مع الشاهد لقوله عليه السلام فتوكم



يهود بخمسين يمينا وحرمة الدم كالقسامة قتل وعنده لا كاليمين  
في الدعاوى وفرق بان الاهتمام بشان الدم اعظم وفي الاطراف و  
الجراحات على الاصح لانها كالنفس في القود والدية بلا توزيع على المذ  
عليهم قيل توزع عليهم كالمدعين وفرق بان كلام المدعي عليهم ينفي  
ما ينفيه الواحد لو انفرد بخلاف المدعي فانه يثبت تمام الدية عند  
الانفراد وحصة عند التعدد وحكم القسام لزوم الدية على العاقلة  
في الخطاء وفي العمد على الجاني لا القود لانه عليه السلام لم يتعرض له حيث  
اماند واصاحبكم واما تاذنوا بجر من الله لانها ضعيفة كالشاهد  
واليمين قيل ومذهبهم ما نعم لقوله عليه السلام ونستحقون دم قاتلكم  
قلنا المراد دية الدم وبالقياس على لزوم الرجم على المرأة ببلعان الزوج وفرق  
بانها متمكنة من دفعه ببلعائها فان رددت اليمين على المدعي بعد نكوله  
عنها حلف على الاصح لانها غير ما نكل عنه لثبوت القود بها **كتاب**  
**الجنائيات** وفيه ابواب الباب الاول في الامامة وهي مذكرة في  
كتب الاصول شرط في الامام اهلية القضاء وكونه شجاعا قويا لقوله  
عليه السلام الائمة من قرين شتم كانيا شتم من ولد اسمعيل شتم عجميا وفي  
وجه جرمها ويحب نضبه شرعا وطاعة فيما لم يخالف الشرع ونصيحته  
بحسب القدرة ويحرم نصب امامين في وقت وتنقذ الامامة ببينة  
اهل الحل والعقد من العلماء والروساء ووجوه الناس الذين يتيسر  
حضورهم صوفين بصفات الشهود كمامة الصديق وباستخلاف  
من قبله ولولبعضه كمامة الفاروق ويجعله شور كمامة عثمان  
بقبول المولى الى موته بالقهر والاستيلاء ولو فاسقا او جاهلا او عجميا

وينعزل لقاهر يقهر اخر عليه وغيره ايضا بالعمى والصمم والحسن والمرض  
الذي ينسيه العلوم والجنون لان جعله بلا سبب وبغزله نفسه بلا  
عذر على الاظهر وبالفسق يخوف لفتنة الفصل الثاني في البغي وهو  
مخالفة فرقة ذي شوكة يمكنهم المقاومة بمطامع الامام العادل بتاويل  
الباطل ظنا لمن خالف الصديق في منع الزكوة وعليه لا المرند كطائفة  
طليحة ومسلمة ارتدوا في زمن ابي بكر والخوارج صنف من المستدعة  
يعتقدون كفر من اتى كبرة واستحقاق الخلود في النار ويضعون في لائمة  
ويتركون الجمعة والجماعات لفساد شبهتهم قطعوا وان لا تكفرهم وما نفع  
حق الشرع وفي وجه شرط ان يكون لهم امام لتلاي تعطل احكامهم قلنا  
لم يكن لاهل النجمل والنهران ومنهما لم يجدوا مستعدا فيحكمون في  
القضاء وتجب مقاتلتهم لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الاية  
نزلت في طائفتين من الانصار حال ان لم يكن باهل العدل ضعف ويقتل  
نذيرا امينا فطنا واصحابا فان عليا بعث ابن عباس الى نهروان ولا ينظرون  
ان خيف اجتماعهم وان بذلوا اموالا ورهنوا اولاد اذن بما قويت  
شوكتهم ولا يتبع مدبرهم خلافا لقوله عليه السلام لا يتبع مدبرهم ولا  
المتحيز الى فئة بعيدة وفي وجه وعنده يتبع ولا يقتل المتحيز ولا سير  
خلافا لقوله عليه السلام ولا يجاز على جريحهم ولا يقتل اسيرهم  
ولا اقصاص ان قتله على الاظهر للشبهة ويطلق من ليس للقتال وبعد  
واهلكه وزرد سلاحهم وخيولهم بعد الامن ولا يجوز استعمالها الا  
للضرورة وعنده جاز ما بقيت الحرب ولا يقاتل بما يعظم اثره كالمجنوق  
والنار وارسال السيول الا اذا خيف الاضطلام ومذهبهم نعم ولا تستعير



عليهم بالكفرة اذ لا يجوز تسليط الكافر كالجلاذ والوكيل بالفور ولو استعانوا  
بالحرب نفذ عليهم امانه على الاظهر لانهم امنوه لاعلينا لانه مشروط بترك  
القتال وان قال ظنتهم المحققين فنبلفهم لما من ولا يتبع المدبر وبالذم  
انتقض عهده وان جهل الحق على الاصح الا اذا ابدى عذرا وضمن ما التفت  
وان اكره فحكمه كالباعى وقضاء من يستحل دم العدل نافذ لا عند  
ان لم يكن على اعتقاد العدل وكباب حكمه وسماع البينة وشهادة مقبولة  
كالعدل للضرورة ولجهلهم بسبب التاويل وما اخذوا من الحدود و  
الحقوق كالزكاة والخراج والجزية وصرف سهم المرتزقة الى جندهم صحيح  
لانهم جند المسلمين ولا ضمان لما اتلف العادل بسبب القتال ضرورة  
وكذا الباعى لعدم المطالبة به في عصر الضميمة ولئلا يستفرغ عن العود الى  
الطاعة قتل ومذهبه ضمن لانه مبطل كقاطع الطريق مع الرفقة وفرق بانه  
مبطل قطعاً ومجرى ان يضمن له لا تاويل وفي العكس ضمن لانه اقض من ابن  
مبلم الباب الثاني في الردة وهي كفر المسلم المكلف بقول او فعل عنادا او  
اعتقادا او استهزاء صريحا كالكافر وتكذيبه وسبه واعتقاد قدم  
العالم ومجداية من القران وجمع يعلم انه من دين الاسلام ضرورة ويا  
كافر لمسلم بلا تاويل لانه سمي الاسلام كفرا ولقوله عليه السلام فقد باء به  
احدهما والغرم على الكفر والترديد فيه والرضا فيه كالاكراه عليه والسخرية  
بامره تعالى او وعده او وعيده ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
من جوع ولا اخاف القيمة وان شئت توفيتني مسلما او كافرا ولا ادرى  
لمن قال ما الايمان ونسبة عائشة الى الفاحشة لان الله تعالى اخبر  
عن براتها والقاء المصحف في القاذورات والسيجود لصنم وكوكب وغير

عبادة لا خصوصاً وتذلل الا وسحر يستلزم عبادة ورايها تصح مرده الميزة  
بناء على صحة اسلامه ويثبت بشهادة مطلقة كغيرها وفي وجه لا بد  
من التفصيل لاختلاف المذاهب في موجبها ولو ادعى الاكراه صدق  
بيمينه ان وجدت قرينة كالاسر على كلمة مرده مطلقا فانه لا يكذب  
الشاهد لا تكذبه او انكر ولو اقر بعض المورثة بموت مورثه مرتدا  
فنصيبه في قيل يصرف اليه ان لم يفصل لاحتمال انه ظن ما ليس بكفر  
كفر اقل يوقف الى ان يفسر فلو اقلت اسير ارتد كرها ولم يجد ر بعد  
العرض بان ان ارتداده باختياره يومئذ ومختارا ثم صلى في دار الحرب  
حكم باسلامه بخلاف الكافر الاصلى لبقاء علاقة الاسلام لا في داره  
لاحتمال النقية ويستتاب من ارتد وجوبا لانه كان محترما قيل  
وعنده ندب لانه مهدر قلنا لانه كافر بلامهلة ومناظرة لانزاله شبهة  
فيسلم ثم تزل لانه عليه السلام امر بقتل امرؤمان ان لم يتب حالا  
وعندهم يمهل ثلاثة ايام لقوم عمره اربع سنين ثلاثا وتقبل توبة لغمو  
قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلفوا وفي وجه  
وعندهم لا توبة الزنديق اذ لا ثقة لا مكان النقية قلنا الاحتياط اول  
لنا عموم قوله عليه السلام فاذا قالوها عصموا مني وقوله عليه السلام  
لا سامة هلا شفتك عن قلبه ولا لده توبة من تكررت لقوله تعالى  
لم يكن الله ليغفرهم ولا يهديهم سبيلا قلنا المراد ما لم يبت لقوله تعالى ثم  
ازداد وكفرا ولا تقبل توبة من سب النبي عليه السلام من بدل دينه  
فاقتلوه وعنده لا تقتل المرأة بل تخبس الى ان تسلم او تلتحق بدار الحرب  
لانها لا تقتل بالكفر الاصلى فكذا بالعارض وفرق بان الاصلى اخف



اخف لجواز تقدير الرجل بالجزية لنا عموم الخبر وقصة امرومات  
وولد مسلم وان سفل لبقاء علقه الاسلام قبل ولده كافران علو  
بعد ردة الابوين لانه متولد من كافرين فقبل مرتد تبعا وقيل اصلي لانه  
لم يباشر الردة وولد المعاهد اذا انقض العهد يقرب بالجزية او يلحق بالمازن  
اذا بلغ وعنده يجبر على الجزية ويوقف ملكه كالنكاح بعد الدخول وقيل  
لزوال عصمته كالدوم ونوقض بالحربي وبالقياص على النكاح قبل الدخول  
وفرق بانه لا يعود بالاسلام وقيل بقي على ملكه كالزاني المحصن وفرد  
بان الكفر اغلظ وامتناع التورث منه فتقضي منه ديون ولو بالتلاف  
في الردة وينفق عليه وعلى من لزمته نفقته ويوقف تصرفه قبل الوقف  
كالوصية والعق والتدبير ويبطل غيره كالبيع والهبة الباب الثالث  
في الزنا فيجب الحد لا على من جهل الحرمة قريبا لاسلام او بعد عن اصل  
العلم بايلاج فرج في فرج محرم قطع العينه مشتهى طبعها بلا شبهة  
وكره وملك وطنه وتحليل مجتهد كما لو طاط ولو بعد على الاصح بخلاف  
زوجته وامته لانهما محل استمتاع او وطى محرمان لا امته المحرمة  
على الاصح بخلاف زوجته وامته لشبهة او المشتركة او المروجة او المجوسية  
او الوثنية اذ حرمتهم غير مؤبدة او مينة على الاظهر او بهيمة على الاصح  
لتنفر الطبع السليم فلا يفتقر الى الزجر او في نكاح متعة او بلاولي وشهود  
وعنده يجب على الواطي بشبهة اذ لا اثر لظنه قلنا منقوض بليلة الرفاف  
وبما اذا شرب ما ظنه غير خمر وعنده لاحد اذ وطى محرمان اذ العقد  
شبهه قلنا لا اذ حرمته مقطوعة كالملاعة والمطلقة ثلاثا او  
استاجر للزنا او اباحت الوطى او مكنت عاقلة بالغة مجنون او مرافقا

او زنى بامرأة له عليها القود او في دار الحرب لنا ان هذه الامور لا  
تورث شبهة فلا تدفع وهورج المحصن المكلف الحركة المصيب في  
نكاح صحيح قدرا خشفة بعدهما الحصول من كامل وفي وجد ولو قبلها  
قيل وعنده شرط ان يكونا كاملين قلنا احصان الكامل لا يتوقف  
على الاخر وعندهما شرط الاسلام لنا انه عليه السلام مريم يهوديين  
ولده في رواية يجلد ثم يرمي جمعابين الكتاب والسنة ولما روى انه  
عليه السلام الثيب بالثيب جلد مائة والرجم قلنا منسوخ بفعله عليه  
السلام فانه مرواه جابر لم يجلد ما غراو الغامدية ومائة جلدة ولو زنى  
مرارا قبل الاستيفاء كما لو شرب او سرق كذلك لقوله تعالى ما تجلدة  
وتغريب عام ولا لغيره ان كان حرا لقوله عليه السلام او تغريب عام  
وقصة العيسف الى مسافة القصر اى جهة شاء الامام على الاظهر  
ولو قوفها اذ المقصود الايحاش بالبعد عن اهل والوطن وبغرب  
الغريب الى غير بلده والمسافر الى غير مقصده فانه رجع منع وعنده  
انه تغريب لاحد فيه فلا تقدير فيه التغريب لانه تعالى يذكره في الآية  
قلنا ثابت بالسنة ومذهب لا تغريب المرأة محافظة لها قلنا منقوض  
بالج لانا ان ما هو حد للرجل حد لها كسيار الحدود ولا تغريب لا تحرم  
او تزوج على الاظهر وان من الطريق ولا يجبر ولا جرة في مالها وفي  
وجه في بيت المال لانه حق الله تعالى ونصفهما ان كان عبدا ولو  
بعضا لقوله تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب وفي وجه  
ولده من نصفه حر فخذ خمسة وسبعون قيل ومذهبها لا يغرب  
العبد لانه عليه السلام لم يذكره حين سئل عن زنى الامه ودفعها



لضرر السيد قلنا لا يلتفت اليه في العقوبة كارتداده وقذف قيل  
 ومذهبه ولداه في رواية يرمي اللوطي مطلقا قيل وعنده يغرب عن ان  
 بهيمة لنا قوله عليه السلام اذا اتى الرجل الرجل فيهما زانيان وهنا  
 بحثان **الاول** انما يثبت الزنا وايتان بهيمة بالاقرار مرة لان  
 عليه السلام امر اينما يرمي المرأة اذا اعترفت بلا ذكر عدد ولداه اربعا  
 وعنده في اربع مجالس لا نه عليه السلام اعرض عن ما غرثا ثلثا قلنا  
 لا يرتب في علقه لقوله عليه السلام فليست ترى ستر الله لا بطله تركه  
 والامتناع والهرب على الاظهر اذ لم يصرح بالرجوع لكن يخلى لقوله  
 عليه السلام في خبر ما غرهما لا ما تركته والسرفيه امكان الرجوع ولا  
 بالتوبة على الاصح لئلا يتخذ ذلك وسيلة الى اسقاط الحدود او  
 بشهادة اربعة لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة وقوله ثم لم  
 ياتوا باربعة شهداء وسقط ان شهدت اربع انها بكر **لا في مذهب**  
 واحد على الشهود وقاذفها لا مكان عود البكارة ولو اختلفوا في  
 الزوايا لم يثبت خلافا له لانهم لم يتفقوا على زناه ويحدون للقذف  
 على الاصح لانه لم يكمل عددهم وكذا في الاختيار والاكراه لانه لم يكمل  
 عددهم وكذا في الاختيار والاكراه ولو اقامت اربعة اكرهها على  
 الزنا وشهد اربع انها غدا ثبت المهر لثبوتها مع الشبهة لا الحد لها  
 رافعة **الثاني** في استيفاء الحد وهو الامام او من فوضه اليه  
 والسيد ايضا بقدر الملك وفوض المنكر الى شريكه خلافا له ولو  
 فاسقا وكافرا وامراة على الاظهر اذ لم يحق التأديب حتى في قتل الزوجة  
 وقطع السرقه وحد القذف لنا قوله عليه السلام اقيموا الحدود على

ما ملك ايمانكم وقوله اذ زنت احدكم فيلجدها لا على المكاتب يخرج  
 عن قبضته وحر البعض وله سماع البينة ان علم حكم الحد وصفه الشا  
 وله التغريب والتغزير وفي قيمة ووليد وجهان وهو اولى على الاظهر  
 ليكون استروا عند التنازع فالامام لعموم ولايته وندب حضوره  
 والشهود وبدوهم بالرحم وعنده يجب وبد الامام ان ثبت بالاقرار  
 والا فالشهود ثم الامام ثم الناس **لنا** انه عليه السلام لم يحضر رجم  
 ما غر والغامدية والقياس على سائر الحدود والاستيفاء بحضور  
 اربعة فصاعد لقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين  
 والحفرة للمرأة الا ان ثبت باقرارها على الاظهر لم يكن الهرب ان رجعت  
 وتأخير الجلد وقطع السرقه لشدة حر وبرد والحد وقطع استوفى  
 ومرض يرجى برؤه وخشية الهلاك وفي وجه اختياره يجب احتياطا  
 فلا يضمن الامام ان يجعل لان التلف ناشئ من واجب ثبت بالنقض بخلاف  
 الختان وايضا انه غير مفوض اليه في اصله فيشترط سلامة العاقبة  
 لا الرجم والقصاص وحد القذف ويرجم باجماع معتدلة وان لم يرج  
 براه او كان ضعيفا الخلقة ضرب بعثكال عليه مائة شتم **خلافا له**  
 فان كان عليه خمسون ضرب مرتين بحيث يصبه الماء الكل فانه عليه  
 السلام امر بذلك وكذا بالنعال واطراف الثياب فان برء بعد لا  
 يقام ومذهبه يكره للامام ان يصلي على المرجوم **لنا** انه عليه السلام  
 صلى على الغامدية ولا يدخل حد البكر في الرجم لاختلاف العقوبتين  
 كحد الشرب وقطع السرقه وفي وجه ومذهبه نعم لانها عقوبة جرمية  
 واحدة كما لو زنى مرارا وهو بكر وعلى الاول لا يغرب على الاظهر



الباب الرابع في حد القذف وهو ثمانون جلدة لكل محصن وان  
تعد القذف على الحر لقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة وعنده  
اذا قذف جمعا لزمه حد واحد لنا العبرة بتعدد المقذوف كاقامة  
غير الامام حد الزنا او شهد ثلاثة بالزنا على الاصح فان عمر حد ابابكة  
وناغيا نفيها حين شهد على المغيرة بلانكير لا ان شهد اربعة مسلمون  
احرار مجلس الحكم ولو فسقا على الاصح اذا فسق انما يعرف بالظن  
والحد يدرك بالشبهة ولو كان زوجها واحدا منهم حد والان شهادة  
عليها بالزنا غير مقبولة لدلائلها على العداوة ولا على الاصل كالتصا  
ويسقط عنه ان ورث فرعه ومذهبه يجب وكراهته ولا على المكروه  
وعلى الشاهد باقرار الزنا ولا على من ايجله القذف الباب الخامس  
في السرقة وهي اخذ مال الغير خفية فيجب رده وبذل ان تلف ويطلب  
ماله قطع يمين المكلف المختار الملتزم من الكوع ثم رجله اليسرى  
من الكعب ثم يساره ثم اليمين ثم غرض بقدر ما يساوي قدر ربع دينار  
خالص مضروب يقينا كخاتم قيمته الربع ووزنه دونه محرز بلا حق  
وشبهة للسارق ودعوى ملك الملتزم وهنا الجاث الاول عنده  
يسقط ضمان التالف بالقطع وبالعكس لقوله عليه السلام اذا قطع  
السارق فلا غرم عليه قلنا سعد بن ابراهيم مجهول ومسور عن عبد  
الرحمن مرسل ومذهبه لا غرم ان كان معسر لنا القطع نحو الله تعالى  
والفرم حق الادمى فلا يسقط احدهما الاخر كذا العين مع القطع  
وعنده ولده في رواية لا قطع في المرة الثالثة والرابعة لرواية على  
انه عليه السلام لم يزد على قطع اليد والرجل قلنا ممنوع لرواية ابى

حريرة ونقص الاصبع او زيادتها غير مانع ومن لا يمين له قطع رجله  
اليسرى لان سقطت باقة او جناية بعدها وقطعت الشاة ان انقطع  
الدم واكتفى بقطع اليمين ولو سرق مرارا لم يكن شربا ومنى مرارا ويكفى  
على الاظهر لحصول الايلاء وبالاصلية من كفين ان امكن وان لم يتميز  
قطعتا لانهما في حكم واحدة وفي وجه واحدة ثم اخرى ان سرق ثانيا  
ونذب غنم موضع القطع في دهن او زيت مغلى لتندفوا العروق  
وهو حق المقطوع على الاظهر اذا المقصود معالجة ودفع الهلاك عنه  
فموتته عليه وتعلق المقطوعة في عنقه تكيلا وزجرا ورواية فضالة  
ويقطع من الذمى فهو اسرقة مال مسلم كالحزب زنا مسلمة وبمال ذمى  
بالتراخي لا من المستامن فيهما لانه غير ملتزم كالحربي قيل ولده  
نعم كالقصاص وحد القذف وفرفق بانهما محض حق العباد وقيل نعم  
ان شرط عليه ويجرى الخلاف فيما سرق مسلم مال الثاني نصاب السرقة  
عنده ما يساوي عشرة دراهم لقوله عليه السلام لا يقصع الا في عشرة  
دراهم قلنا حجاج بن اسرط مطعون ومذهبه ولده في رواية ربع  
دينار وثلاثة دراهم والعروض تقوم بها ولده في رواية باحدهما  
وفي رواية الاصل الدراهم فقط لانه عليه السلام قطع لترس ثمنه ثلاثة  
دراهم قلنا لانه يساوي ربع دينار يومئذ لنا قوله عليه السلام تقطع  
اليدين في ربع دينار فصاعدا ولا قطع الا في ربع دينار وفي وجه ولده  
يقطع في ربع دينار وان لم تبلغ قيمة مضروب بلوغه قدر النصاب  
كما في الزكاة قلنا اسم الدينار لا يقع الا على المضروب ولا بشرط العلم  
بالقدر فيقطع بدراهم ظنها فلوسا وشوب رث في جيبه دينار ولم



يشعر به على الاظهر لاخر اجه نصابا من الحرز خلافا له وبأخراج ثقتا  
بدفعات ان لم يتخلل علم المالك على الاظهر وكذا لو نقب في وقت و  
اخرج في آخر ونقب الكذروج وان شيا له شيئا فشيئا على الاظهر  
لهنك الحرز وتتفويت المال وبذر ارض محرزة على الاظهر لانها حرز  
واحد بخلاف ما لو اخرج نصابا من حرزين ولو سرق اثنان ما لم  
يبلغ نصف دينار لم يقطعا اذ حصة كل دون نصاب ومذهبهما  
قطعا كما لو قتلوا واحدا و فرق باشرط نصاب لقطع كل الثالث  
لا يقطع ممن سرق ماله في يد الغير ولو مشترك على الاصح والموهوب  
قبل القبض وما طرأ ملكه قبل الاخراج وعند وبعده ايضا لنا  
قوله عليه السلام لصفوان قبل ان تاتي وما ادعى ملكه وبعضه ويدين  
ولو كذبه وشريكه ولو انكر لاحتماله ويقطع من المنكر لانه لا يدعى  
شبهه ولا ممن له حق كالفقير من بيت المال والغني المسلم من المصالح  
ورب الدين من مديونه المجاحدا والمماطل لاخذ حقه ولو غير  
جنسه والمسلم من حصير المسجد وقديله الذي يسرج ولداه يقطع  
وعنده لا ببابه وجذعه وتاريخه وعموده قلنا لا حق له ويقطع بسر  
الكعبة على الاصح لانه محرز لا على رايهما وموقوف وامر ولد نائمة  
او مجنونة وانا فيه خمر لانه سرق نصابا وفي وجهه وعند لان  
ما فيه مستحق المراقبة وبالة الملاحى على الاظهر لاخر اجه على وجه  
غير جاز لان قصد الكسر ولم يبلغ رضاها نصابا وبما ل احد  
الزوجين لعموم الآية قيل وعندها لا لاتحادهما عرفا وعنده  
لا بالطعام لقوله عليه السلام لا يقطع في الطعام قلنا مرسل

والتمر والرطب وما يتسارع اليه الفساد كالشوا والهريسة والغالونج  
والجند والشمع المشعل لقوله لم لا قطع في شمر ولا كثر قلنا محمول على  
غير محرز اذ بسايتين المدينة لم تكن محرزة لنا لقوله عليه السلام فعليه  
القطع ومباح الاصل كالحطب والماء والصيد لنا القياس على الساج  
والسبر والنقد ولا بالمصحف والكتاب لا يضرهما غالبا ولا بفرون  
الحيوان لنا عموم الآية والقياس على باقي الاموال ولا بسرقه مال ذي رحم  
بناء على لزوم النفقة ولذا يقطع جاحدا العارية الرابع يختلف الحرز  
 باختلاف الاموال والاحوال فيعتبر فيه العرف خلافا له فأتوسد او  
نام او انكأ عليه في صحراء ومسجد وشارع وسكة محرز لان زال وانقلب  
والموضوع فيها محرز بدوام لحاظ مبال به بلا توليد ظهور ونوه ودعواه  
وزحام شاغل على الاظهر ولو في دار منفصلة بحافظ متيقظ مبال  
وفي وجه بنائهم ايضا ان غلقت ومتصلة بغلقها مع حافظ مطلقا  
وبلحافظ متيقظ ولو فتمت لان اغفل وبغلقها نهارا وقت لامن و  
الخيمة بشد الاطاب وارسال الازبال بحافظ لغير اضيف فيهما  
وعنده لا قطع على من سرقها وفي الحواشي بنظر الجيران لالهيم وما  
يعتاد وضعه في عرصة الخان كالقطن لا الساكنة والاصطبل حرز  
للذواب والاكاف وعرصة الدار وصفها للاواني والنياب البذلة  
والبيوت للنقد والحلى وكل ما هو حرز للادنى لا بالعكس في المواشي  
في الابنية المغلفة المتصلة بالعمارة محرزة وفي برية بحافظ وفي صحراء  
براع ما يراه والقطار تسعة بقايد في صحراء وسكة مستوية ان نظرت  
اليها كل ساعة وفي غيرها واحد وعند واحد مطلقا والمسوق امام



السابق به ومركوب الراكب وما امامه وواحد خلف به وما على الدابة  
المحرزة محرز لا عنده من غير وعاء وحرز الكلب كالذابة والكفن الشرعي  
بقبر في بيت او مقبرة حرز لا يقبر ضايع على الاظهر وعنده لا يقطع  
النباش لقوله عليه السلام لا قطع على المختفي قلنا المراد الخاين والمختار  
لنا من نبش قطعناه وغيره كالتابوت وما زاد على خمسة غير محرز به  
في مقبرة لانه غير له وخصمه الوارث ان كفن من التركة والمالك له على  
الاظهر كما في التركة والاجنبى ان كفن والحاكم من بيت المال ولا قطع  
ان سرق ولو اجنبى من حرز مغصوب لانه غير حرز للغاصب وكذا  
لو سرق اجنبى المسروق والمغصوب على الاظهر اذ ليس له احرازها  
او سرق المالك مال الغاصب من محرزها على الاظهر اذ له دخوله  
لاخذها ولا من دخل الحمام مستحيا لانه ليس حرز في حقه ويقطع  
من موجر الحرز ومعيه على الاظهر لحرمة دخوله على قصد السرقة  
واجرا الحايط محرز بالبناء خلافا له الخامس يختص القطع بالخرج فلو  
نقبا واخرج واحد قطع ولداه قطعا ان دخلا وعنده ان خرجا معا  
لنا ان من لم يخرج غير سارق ولو وضعه واحد على وسط النقب  
فاخذ الاخر فلا قطع اذ لم يحصل تمام الاخراج من واحد قبل ومذهب  
قطعا لتعاونهما عليه ولو اخرج صغير او مجنون بامر الناقب فعليه  
القطع اذ اخرجهما كاخراجه ولداه ان قرب واحد من النقب واخرج  
الاخر قطعا ويحصل الاشتراك فيه بالتعاقب على الاظهر لحصول  
التعاون عليه وهذا غير كاف في قطع اليد ولو اخرج بمجنن قطع  
لا عنده ان لم يكن النقب ضيقا لنا انه اخرج من الحرز كاخراجه

باليد من الجوالق ولهذا قال عليه السلام رابطة يجر قبضته في النار  
وقطع بوضع على ماء جار وراكذ حرز ودابة سائرة او سيرها لاستلزام  
النقل لا ان سارت على الاظهر اذ لهما اختيارا وبالعرض على الريح  
وبابتلاع جوهره خرزت منه وفي وجهه لانه صار كالمستهلك  
وبالرمي من بيته الى عرصة الدار المفتوحة او الخان وباجراج بعير  
تام عليه عبد من القافلة على الاظهر لانه مسروق بخلاف اخر  
وبحمل عبد صغير او ابجدى من حرز دار سيده وان اكره حتى خرزت و  
في وجهه لانه خرج كما لو ضرب الدابة لانه خرج بفعله فهو غصب  
لا قوى وان نام لان حرزه قوية ولا ان دعا ميمز اخذ عا ولا حرا ولو  
صغيرا معه لانه محرز في يده ومذهبه ولداه في رواية قطع بالحرز  
كالعبد وفرق بانه يدخل تحت اليد ولا ان نقل من زاوية الى اخرى  
ولا ان تلف في الحرز كان اكل او خرج بعض المندبل السادس ثبت  
بالاقرار مرة ولداه مرتين لنا انه عليه السلام لم يعتبرهما حين قال  
اقنا عليه حد الله تعالى والقياس على القود وحد القذف ويقبل  
رجوعه في القطع على الاظهر كالزنا في المال على الاظهر لانه حق ادمي  
ولا يقطع في غيبة المالك على الاظهر اذ من باباح له وللقاضي التعريف  
به فيما يوجب عقوبة كقوله ما اخالك سرق او بعلك غصبت او  
اخذت بالاذن او قبلت او لمست او لم تقلم انه مسكر كذا قال عليه  
السلام وفي وجهه لا بعد الظهور لقوله عليه السلام اقنا عليه حد الله  
تعالى وشهادة عدلين مفصلة لاختلاف المذاهب والمال بعدل  
وامر ائتين او بشاهد وثمانين وسمعت حسبة في غيبة المالك على الاصح



لما فيها حق موكد لله تعالى وتعاد للمال اذ شهادة الحسبة لا تثبت  
وفي وجهه لا لشبهة تبعوا باليمين المردودة كالقصاص وفي وجه  
لا القطع لانه حق الله تعالى قلنا غير محض بخلاف حد الزنا البتة  
السادس في قاطع الطريق مكلف مسلم يعتمد القوة في المغالبة  
بالبعد عن الغوث ولو نسوة لا عنده ولو فيهم امرأة لنا القياس  
على السرقة وشرط لداه شهر السلاح لنا ان النفس تقصد بنحو  
الحجارة والعصا كالسلاح وعند ان لا يكونوا في العمران ومذهب  
ان يكونوا في ثلاثة اميال منه ولداه توقف ولا صحابة وجهان  
لنا عموم قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله والاية ولان  
تعرضهم في العمران اعظم جراحة وفسادا ومن دخل دار اليا ولا واخذ  
المال مكابرة ومنع الاستغاثة بقوة السلطان قطاع على الاظهر  
اذ المنع عنها كالبعد عن الغوث لا المنتهية المختلس والضعيف الذي  
استسلم له القوى في اخذ نصاب السرقة ولو لجمع كالمسروق على  
تقطع يمينه ورجله اليسرى ولا كالقود مع قطع الطريق لامع السرقة  
او ما وجد ثم الاخرى ان او فقد تاو بالقتل يجب قتله وان عفى على  
مال لا قطع من قطع على الاصح اذ التغليظ لا يناسب والغالب فيه  
معنى القصاص فيقع قصاصا باحكامه فلا يقتل بغير كف ولو  
مات توخذ الدية من تركة او عاقلة ولا تضرب لانه تابع وبها  
القتل ثم الضرب ثلاثا هكذا فسر ابن عباس قوله تعالى ان يقتلوا  
او يصلبوا الاية بذلك وعند خير الامام بين القطع من خلاف  
والقتل وبينه والضرب لانه وجد موجودهما قلنا لو كان كذلك

217  
لما خير قيل وعنده يصلب ثم يقتل لانه عقوبة مشروعة فتقام  
في حياة قلنا المقصود منه زجر الغير وفي وجهه يصلب حتى تهوى  
ويسيل ودكه ولداه لا تاقت له لنا ان الشهرة المطلوبة تحصل فيها  
فان خيف التغير قبلها ينزل على الاظهر وفي وجهه وعنده لا يصلي  
عليه استهانة به ومذهب كره الامام لنا ان فروض الاسلام  
لا تسقط الا بالكفر ومن اخذ دون نصاب او امر عبدا غرو وفي  
وجهه ولداه في رواية ينبغي الامام الى حيث يراه لقوله تعالى او  
ينفوا من الارض قلنا المراد تشريد اذ اهرى او عنده يجب على  
الرد على المباشرة حتى لو كانوا مائة وقتل واحد واحد او اخذ  
نصابا قتلوا وقطعوا تعلقها بالمحاربة كاستحقاق الغنمة  
وفرق بان الغائب كاهل الحرم يستحقها وفي الاية اضرار وثمة  
يقتل ذوراي ويقطع ذوقه وحبس غيرهما لنا انه حد كالقصاص  
وباقى الحدود وقوله عليه السلام لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى  
ثلاث وان تاب قبل الظفر سقط حق الله تعالى كالقطع ونحو القتل  
والصلب على الاصح لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا  
عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم لا بعده على الاظهر ولا القود  
الغرم تنبيه اذا اجتمعت عقوبات قدم غير القتل بالاموال  
وان طلبها مستحق القتل حذر من الموت بهائم للبشر اذ حقه  
مبنى على المضايقة وفي وجهه قدم حد الشرب على القذف لانه اخف  
ثم الاخف فالأخف ثم الاسبق بالقرعة ومذهب تسقط الحدود  
بالقتل وكذا عنده الاحد القذف لانها للزجر ولا فائدة في زجر



من يقتل قلنا منقوض بحد القذف والمقصود زجر غيره ايضا  
ولده حد الشرب والزنا والسرقة به لنا انها تثبت باسباب  
فلا تدخل كالموت يكون قتل وعنده لا ترتيب بين حد الزنا والقطع  
وقد ما على حد الشرب لشوتهما بالقران قلنا لا يقتضي التقديم  
فلو اخر القطع مستحقه جلد وصبر مستحق الجلد والقتل صبرا  
الباب السابع في حد الشرب والاصل فيه قوله تعالى انما الخمر  
والميسر لآية فيجب على مستتر حرمة مسكر يشربه باختياره وان  
قل كالمثروديه ودرديه خلافا لا المعجون ولو حنفيا بشرب البند  
لا الذي يشربه الخمر على الاظهر لا الاساغة لقمة وضروعة عطش  
وجوع وعذرتاوم وان حرم لشبهة الاختلاف وفي وجهه  
لا يحرم للعطش وفي وجهه وعنده ولا للتداوى اذ المقصود رفع  
المحذور قلنا انه يشد العطش ودفع المرض غير موثوق به لقوله عليه  
السلام لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم فان قيل منقوض بالاعياذ  
النجسة لجواز التداوى بها قلنا خض به تغليظا لانه امر الخبائث  
وفرق بان قليله يدعوا الى كثيره وعنده لا يحرم المثلث والسبب  
الا قدر السكر على من ظنه غير مسكر وهو كالمغنى ان سكر او جهل حرمة  
لا الحد لقرب عهد بالاسلام ان اقر او شهد عدلان ولو مطلقا  
على الاظهر لا ان تقيا الخمر او وجد السكر والرايحة لاحتمال كونه  
مكرها او غالطا اربعون سوطا ان كان حرا لامره عليه السلام  
وعنده ولده في رواية ثمانون لضرب عمر بعد الاستشارة بقول علي  
قلنا الزيادة تغير على الاظهر بدليل ان عليا جلد امر بعين

273 وعشرون ان كان عبدا وجاز بالابدي والنعال واطراف الثياب  
على الاظهر لضرب الصحابة بامرهم عليه السلام ولا بد في المجاورة الاغلا  
والفرقة على البدن لا المقتل وفي وجهه وعنده لا الراس لانه يخاف  
العمى قلنا المعتدل لا يؤثر لنا المعتدل لا يؤثر لنا قول ابى بكر اضربوا  
الراس والمولاة لتعصيل التنكيل وجاز في الزنا ضرب خمسين كل يوم  
ويجلد الرجل قايما والمرأة جالسة وثيابها ملفوفة عليها بلا تجريد  
عن ثوب خفيف وشديد المجلود ودفع اليد الجلاذ فوق الراس ولا يبقا  
الحد والتغزير في المسجد خوفا من التلوين وفي السكر خاتمة للامام  
ونايبه ان يعزر من ارتكب معصية لاحد ولا كفارة فيها بما يراه من  
لزوم حبس وصفع واشهاد وحلق راس لا نحية وجلد ينقص عن  
ادنى حد بلا فرق بين المعاصي وان عفى عنه اذ فيه حق الله تعالى  
يتعلق بنظر الامام لا عن الحد اذ مقداره لا يتعلق به ولا اصل فيه قوله  
عليه السلام ففيم غرام مثله وجلدات نكال وفي وجهه يراعى بما يناسبها  
فما ان يزيد لمقدمات الزنا ووضي لا يوجب حدا على حد القذف و  
الايداء والسب على حد الشرب وفي وجهه يجب ان ينقص على عشرين  
جلدة مطلقا وفي وجهه لا يزداد على عشرة لقوله عليه السلام لا يجلد فوق  
العشرة الا في حد اجيب بانه منسوخ لاجماع على خلافه ومذهب لا نقية  
فيه فجاز القتل والزيادة على الحد لنا انه اهون من الحد وجاز تركه  
خلافا لقوله عليه السلام اقبلوا ذوى الهياض عثراتهم والشفاعة فيه  
بخلاف الحد لقوله عليه السلام الا في الحدود لا لادى طلبه كالفصاح  
وفي وجهه جاز ولده من استمنى بيد حذر من الزنا لاشي عليه السيد



لحقه وحق الله تعالى على الاظهر والاب والام وما ذونها ان يعذر  
الصغيرة والمعنوه ولين الصبي في كفالة **كتاب اسباب الضمان**  
وفيه ابواب الاول في ضمان الولاية فيجب الضمان ان سري التغير بخلاف  
له لانه بان انه جاور المشروع على عاقلة المغرر لا الحد ولو للشرب لان  
تعالى قتله فلو زاد عليه كما زاد في الشرب يجب قسط الزايد اذا تلف  
بالمجموع وقيل النصف كما خرج نفسه جراحة واخر جراحات وفرو  
بان نكايته لا تنضب لثاثيرها في الباطن بخلاف السياط ولو اخطأ  
الحاكم في حكمه تضمن عاقلة كخطائه في غيره وقيل بيت المال لانه ناظر  
المسلمين فلا يهلك ماله ومال عاقلة ولو اخطأ في القضاء بشهادة  
عبدین او ذميين او مرهقين او فاسقين فعليه الضمان ان قصر في  
البحث والقود على الاظهر لانه ممنوع من هجوم القتل اجماعا ولا يرجع  
عليهم على الاظهر اذ ليس عليهم افشاء حالهم واخفاء ما علموه الا على  
فاسق مجاهر على الاظهر لو جوب امتناعه عن الاداء وفعل الجلاد كفعله  
لانه كالالة وان علم ظلمه او خطاه واكره ضمنا والاف الجلاد كالشافع  
قتل حرا بعبد باذن الخفي ولا ضمان على من جرم او فسد او قطع سلعة  
باذن من يعتبر اذنه وللعاقل غرق نفسه ان لم ينبج من النار الابه لانه  
اهون لا الاهلاك للالم وقطع سلعة باذن من يعتبر اذنه وللعاقل  
او عضو متاكل ليس اخطر لنفي المحذور والاب والجدران كان بقاءها  
اخطر لمزيد شفقتهم لاللامام ولكل فصد غير المكلف وحجامة قطع  
سلعة بلا خطر وختانه بلا ضمان ان افضى الى التلف على الاظهر لانه  
مانع منها الا اذا ختن في سن لا يحتمله او حرو برد مفطر والواجب

فيها النصف على الاظهر لحصول التلف من مستحق وغيره وسن  
الختان في السابع ان احتمله لانه عليه السلام ختن سبطيه فيه  
ولا يوم يحسب يوما لولادة على الاظهر ثم في الاربعين ثم الستة  
السابعة اذ فيهما يوم مر بالصلوة ويجب بعد البلوغ لامره عليه السلام  
وفي وجهه وعندهما سنة لقوله عليه السلام الختان سنة في الرجال  
ومكرمة في النساء قلنا لم يثبت رفعه اليه عليه السلام وان سلم  
فالمراد الطريقة كقوله عليه السلام عليكم بسنتي او امراد ان اظهاره  
سنة في حق الرجال واخفائه مكرمة في حق النساء ولا يجوز ختان  
الختن اذ لا يجوز القطع بالشك ويحصل بقطع كل قلفة ذكر عامل  
وما يطلق عليه الاسم من المرأة ومونة الختان في مال المختون البنا  
الثاني في الصايل وجاز دفعه ولو لغير المصول عن كل معصوم  
ولو ما لا لقوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولقوله  
عليه السلام انصرا خالك ظما لما بلا ضمان وعنده لزم للبهيمة والمجنون  
والصبي لنا ان قتلهم مباح بالصايل فلا ضمان كالبالغ وتضمن  
جرة مطلية لا يمكن دفعه الا بالكسر على الاظهر اذ لا اختيار لهما وبهيمة  
تمنع الجايح من الطعام ككل المضطر طعام الغير وانها لم تقصد اتلافه  
ويجب ان امن نفسه ولو لا احاد عن البضع والمعاصي ولو بالسلاح  
نهيا عن المنكر وفي وجهه لا الاحاد خوفا من الفتنة ودفع البهيمة  
والكافر عن النفس لا المسلم لقوله عليه السلام ولا تكن عبد الله القاتل  
قيل يجب لقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ولا المراهق والمجنون  
ابقاء المحترم ورضى بالشهادة قيل يجب دفعهما اذ لا نراجر لهما العود



انهم بما بالتدريج كحرب وصياح ثم ضرب اخف فالأخف ثم جرح  
ثم قطع ولو عض يده فمخلص بفتك الحية ثم ضرب شديد فيه ثم سل  
ولا ضمان ان نذرت اسنانه ثم بنحو عصر خصيه وفقاء عينيه  
ومن نظرو لوامرة الى حرم انسان ولو مسترة او اليه وهو مكشوف  
العورة من دارة من ثقبه او صير باب او سطح او منارة لا كوة واغ  
او باب مفتوح ان لم يعلم انه نظر اتفاقا او مخيطا جازى رمى عينه  
بتخفيف كحصاة وسندقة لاسم ان لم يكن له محرما وزوجة او متاع  
فيها ولو قبل الانذار وان عمى او اصاب حول عينه ففسر ولا ضمان  
وعنده لا يجوز ويجب الضمان لنا قوله عليه السلام لطعنت به في  
عينك ولقوله عليه السلام ما كان عليك وقدم الانذار ان فتح الباب  
الباب الثالث فيما تتلف بهيمة ان لم يكن معها احد لا يلزم  
ضمان متلفها نهارا ان لم تشرح جوار مزرع اذا العادة حفظ الاموال  
فيه ولزم ليل لا خلافا لنا قضاء عليه السلام بذلك لا في محوط غير  
مغلق او مزرعة فيها صاحبها اذا التقصير منه وانفلتت اذ لا تقرب  
من مال كها ولو جرت عادة موضع بارسال المواشي ليللا وربطها  
او بحفظ الزرع ليللا انعكس الحكم على الاظهر مراعاة لها ومن اخرجها  
الى مزرع غيره ضمنه وضمنها المخرج لا مسيبة المالك وان لم يمكن الا  
به صبر وضمن صاحبها وضمن ان ارسلها في البلد فانلفت شيئا  
على الاظهر لانها لا ترسل وحدها او ربطها على باب في الطريق ولو  
واسعا اذا الاتفاق فيه مشروطة بسلامة العاقبة وان كان فعله  
الضمان ان لم يقصر صاحب المال ولو حصل التلف بعض ورمح

وخط لا بعض عقور ورمح في دار المالك او اظلم النهار بهيجات  
فوقعت المواشي في الزرع اذ الراعي مغلوب وعنده لا يضمن الراكب  
والقايد متلفها برجل وذنبا القياس على السابق وعلى السابق  
والقايد بالسوية وما تلف بالنخس على الناحس وعلى الراكب ان كان  
باذنه لا ببول وروث وغبار ورش بر كض معتاد وابل مقطرة اذ الطريق  
لا يخلو عنها ولا لتمرق ثوب مستقبل او مستدبر يتنبه به بخط حيث  
لم يكن رخام او ضمن ان جملة على ظهره او دابة فاحتك ببناء فاسقط  
او دخل السوق به وقت الرخام ومن رد دابة فانلفت شيئا في الانظر  
ضمنه وما يتلفه هر عهد منه الا تلاف يضمن للزوم ربطه اذ وفي  
لا اذ لا يعتاد ربطه ولا يقتل على الاظهر الا عند الدفع اذ التحرز عن  
شبه سهل كتاب السير وفي ابواب الاول في الجهاد والاصل  
فيه نحو قوله تعالى كتب عليكم القتال وقالوا المشركين وجاهدوا  
باموالكم وانفسكم وكانت غزواته عليه السلام خمسا وعشرين وقيل  
سبع وعشرين وهو فرض كفاية ان استقر الكفار في بلادهم ولو في عهد  
عليه السلام لقوله تعالى وكلا وعد الله الحسنى كل عام مرة كالحيا  
الكعبة بالحج والعمرة والمسجد الحرام بالاعتكاف والصلوة ومنى  
بالرمي والمبيت الا لضرورة كضعف المسلمين او عدو كعزة الزاد والعنف  
وتوقع اسلام قوم اتباعا لاثره عليه السلام في اهم الجهات ان لم يمكن  
بعث جنود فيها وان خيف من طلائع الكفار والمتلصصين ومن فروض  
الكفايات اقامة الحج الدينية وحل المشكلات ودفع الشبهات والقيام  
بعلوم الشرع والفتوى في دون مسافة القصر والقضاء والامر



بالمعروف والنهي عن المنكر وان علم انه لا يفيد ان لم يخف على نفسه والاد  
او مفسدة اعظم لا انكار منكر اختلف فيه ودفع الضر عن المسلمين  
كواسات الموسر بما زاد على كفاية سنة وتحمل الشهادة لا ان ادعى له  
الا المعذور بخومرض وحبس او لمحضرة او لفاضل شهد على ما اثبت  
وكتبه الصكوك على الاظهر والامامة والضاعات المهمة كالبيع  
والكنس والحراثة والطب والحساب والحجامة والنحو واللغة و  
النصريف واسماء الرواة والمخرج والتعديل واختلاف العلماء وانفاهم  
وتعليم الطلبة وجواب السلام على اكثر من واحد بترك كل اثم كل  
مكلف لا ان جهل بعيدا ولا لاني به مزية على الا في بفرض العين لانه  
يسقط الا اثم عن نفسه وغيره وبترك الجهاد كل مكلف حر ذكرو بصير  
يحد السلاح والنفقة كما للرجل لا الخنثى لاحتمال الا نوثه غير عاجز مريض  
وعمي وعرج بين وان قدر على الحرب راكبا لا ان منعه رب دين حال  
او اصل مسلم لقوله عليه السلام ففيهما فجاهد ولو جدا وجدة  
ورقيقا لوجود الشفقة كمنعه من سفر البحر والبادية المخطرة للتجارة  
ولو كافرا الا لطلب العلم ولو فرض كفاية ولو اذنا اثم رجعا وجب  
الرجوع ما لم يخف من ماله وانكسار قلوب المسلمين على الاظهر  
وان لم يتمكن منه اقام في قرية وان حضر الحرب فلا يجوز على الاظهر  
وفرض عين على كل قادر ان قصدوا بلاد الاسلام ونزلوا على بابها  
وان دخلوا خرابها او اسروا مسلما يرجي خلاصه على الاظهر اذا استلأ  
عليه اعظم ويرتفع المنع لا على من بعد مسافة القصر لو خرج من فيهم  
على الاظهر ومن فروض الاعيان صحيح اعتقاد التوحيد وصفات الله

تعالى كما ورد الكتاب والسنة وظاهر علم صنعة وجواب من سلم  
ولو صديا على واحد متصلا وفي وجبة لا ان سلم صدي بناء على انه لا  
يصح اسلامه وندب ان سلم عند المفارقة لا ندعا لالتحية وفي  
وجه تسليم تنبيه سن السلام على الكفاية عند كل لقين ويكفي عليكم  
السلام لحصول المقصود بكمه لاني وجه لا نصيغة الجواب ولزم  
الرسول ابلاغه لانه امانة وندب ان يرد عليه ايضا ولو قال عليكم  
السلام يكون جوابا والاولى ادخال الواو وفي وجه لا ولو سلم كل  
واحد على اخر حصل الجواب به لاني وجه لا على المصلي ويجب الاشارة  
ندبا والاكل وفي الحمام وحالة الاذان والاقامة ويجب ندبا وقاض  
الحاجة وكره الاجابة ولا للرجل على شاة اجنبية وبالعكس وكره  
الرد ولا على مبتدع الا لعذر ولا يجوز على الذمى ابتداء ويسترد  
ان ظهر ولو سلم لا يرد الا عليك ولا على فاسق على وجه وندب ان  
يسلم الراكب على الماشي وهو على الجالس والطائفة القليلة على الكثيرة  
والصغير على الكبير واذا دخل بيتا لا احد فيه ان يقول السلام علينا  
وعلى عباد الله الصالحين ولا يترك بظن عدم الرد وكره السلام  
على الملبى وتخصيص طائفة به والتشميت لقوله عليه السلام فان لم  
يحمد الله فلا تشمتوه ويقال لذمى يهديك الله ويكره ان لم يعلم انه  
مركوم وجوابه والمصافحة ولا باس بعد الصبح والعصر وزيارة  
الصالحين والاخوان والجيران والاصدقاء والافارب واکرامهم  
وتقبيل الاطفال شفقة وتقبيل وجه القادم ومعانقة وغيره  
مكروه وندب القيام لمن فيه فضيلة اكراما لا اعظاما وتقبيل اليد



لزهده وعلم وشرف لاذنه عليه السلام اعرا بياو كرمه انحاء الظاهر  
الباب الثاني في كيفية الجهاد وفيه اثبات الاول كره الغزو بلا اذن  
الامام ومنصوبه ولداه لا يجوز الا اذا فاجا العدو ولا مبارزة من ثور  
بنفسه على الاظهر لما فيها من اظهار القوة وفي وجه ورايهما لا يجوز  
اذ للامام نظر في تعيين الابطال لنا ان عبد الله بن رواحة وعوف  
ومعوز ابارزوا يوم بدر بلا اذن عليه السلام ولم ينكر عليهم وقتل  
القريب والمحرم اشتد فانه عليه السلام منع ابي بكر من قتل ابنه عبد الرحمن  
وخديجة من قتل ابيه عتبة لا ان ذكر الله ورسوله بسوء لانه عليه السلام  
لم ينكر على ابي عبيدة اذ قتل باه حين سمع انه يسب عليه السلام ونقل  
رؤس الكفار على الاظهر لان ابا بكر انكر حين نقلت اليه بالانكسر واتلاف  
مال ظن حصوله للمسلمين بلا حاجة وندب الامام ان يؤمر على السرية  
ويامرهم بطاعته وياخذ البيعة حتى لا يغزوا والخروج اول الخميس وان  
يعقد الرايات وان يحرض الناس على القتال والصبر وينبغي ان يراعى  
النصفة في المناوبة وله الاستعانة بالكفارة ان من خيانتهم وكثر  
المسلمون بحيث يمكن مقاومة الكل لانه عليه السلام استعان يهود بني  
قيقاع والمراحم والعبيد بالاذن ولكل ترغيب به ببذل الالهة ولو  
اخرج اهل الذمة قهرا فلهم اجر المثل من خمس الخمس وان لم يقاتلوا  
فاجرة المذهب لا المسلم وان لم يتعين عليه لانه يقع عنه وان عين شخصا  
لغسل الميت ودفنه فاجرة في تركته ثم بيت المال ثم سقط ويحرم قتل  
صبيانهم ونسائهم ومجانينهم والمشكول ورسولهم وعبيدهم اذ لم يقاتلوا  
لنهيهم عليه السلام وقصة رسول مسيلة لا غير قيل وعندهم يحرم قتل

الراغب والعصف والاعمى والزمن ومقطوع الاطراف والمخترق والهم  
ان لم يكونوا ذوى راي لقوله عليه السلام لخاند لا تقتل عسيفا وقوله  
عليه السلام لا تقتل النساء ولا اصحاب الضوا مع قلنا انما نهى عن قتلهم  
ابتداء لتلايتشاغلوا عن المقاتلة بغيرهم لنا عموم قوله تعالى اقتلوا  
المشركين وقوله عليه السلام قتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرهم  
ولا نهى كفارا حرار مكلفون وجاز نصب المنجنيق واضرام النار وارسال  
الماء وتبئتهم لفعله عليه السلام قيل لا بلا ضرورة او فيهم مسلم لانه  
قد نصيبه ونزوال الدنيا اهون من قتل مسلم قلنا ذلك يفضي الى تعطيل  
الجهاد ان امسكوا مسلما وان ترسوا بنسائهم وصبيانهم لا للدفع  
ضربوا وقيل له ايضا كضرب المنجنيق ولو اصابهم ولو بالمسلمين جاز  
عند الضرورة على الاظهر ويتوفى المسلم بقدر الامكان لا كافرا مسلم لانه  
لا يزيد على الاكراه وجاز الخروج عن الصف لتحريف القتال وتحويله الى  
فئة ولو بعيدة من غير كسر لعموم قوله تعالى او متحيزا الى فئة وجاز ان  
لا يقاتل معها ان بدا من تحيز الى فئة قريبة يشارك ما غنوه بعد  
ذهابهم على الاظهر لبقاء نصرته الى بعيدة ولمرض عجز معه او لم يبق معه  
السلاح او مات فرسه وهو لا يقدر على الحرب راجلا ولزيادة على الضعف  
لقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ولا يجب الانهزام  
بل ندب ان غلب على ظنهم الهلاك وفي وجه يجب وجاز لمسلم من كافرين  
في غير الحرب لامانة بطل من مائتين وواحدة على الاظهر لمقاومتهم لو ثبتوا  
ولا لمن يظن انه يقتل لعموم قوله تعالى فاثبتوا وفي وجه نعم لقوله تعالى  
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اجيب بانها مفسرة بالفرار من الرخف



الثاني خيرا لامام في الاسير الكامل الرجل الحر المكلف بين القتل  
والاسترقاق ولو بعضا والمن والغداء بالمال والرجال بالمصلحة وجبر  
الى ظهورها وفداهم ورقابهم غيمة وعند لاسن ولا فداء لنا قوله تعالى  
فاما منابعد واما فداء وانه عليه السلام من على ابي غرة الحجي وابن العاص  
بن الربيع وفادي رجلين ورجلين واخذ المال في فداء اسراء بدر ولو  
قتله مسلم او ذمي قبله غرر وهدر دمه لانه حرم مباح الدم ومتى  
اسلم بعد الظفر عصم دمه وخير بين الباقي وقيل تعيين الرق وقبله  
ولد الطفل ولا ينفك المجنون لقصة ثعلبة واسيد وعتيقة على الاصح كذا  
يبطل الولاء وماله لا عند العقار ولا في مذهبه ما في دار الحرب اذ  
اسلم في دار الاسلام لنا عموم قوله عليه السلام عصمو امنى دماهم  
واموالهم وقوله عليه السلام ان القوم اذا اسلموا احرزوا دماهم  
واموالهم لا زوجة على الاصح لاستقلالها والنكاح يرتفع باسباب  
بخلاف الولاء ولا يرق حملها ان اسلم ابوه لانه مسلم كالمفصل  
وعند يرق تبع الام فلو سبيت رقت ولو بمسلم وذمي وحاملا لمسلم  
ويرتفع النكاح وكذا لو استرق احد الزوجين الحرين او كلاهما  
ولو بعد الدخول لا عند ان اسبيا معا لنا قوله عليه السلام يوم  
او طاس الا نوطا حامل حتى تضع الحديث ولم يفرق لا احد الرقيقين  
او كلاهما لعدم حدوث الرق بل انتقال الملك وغير الكامل كقهور  
الحر يرق بالسبي ولو عتيق ذمي لجواز استرقاقه بعد النقص والوقوف  
بدار الحرب فعتيقه اولى وفي وجه لا كعتيق المسلم فلو وقع صبي او  
امراة او مشكل او عبد فقتل وجبت القيمة لانه صار بالاسر مالا

ودين المسلم والذمي على السبي يقضى من ماله المغنوم بعد سبي ولقطة  
على الغنمة وعند يسقط لا نقلا به عما عليه ونوقض بما على المرتد وفي  
وجه ومعه كقدم الدين على حق الوارث قلنا حق الغانمين يتعلق  
بالمال فيقدم على ما يتعلق بذمت والتركه رهونة ثم في ذمته ويسقط  
لحربي اذ المديون لم يبق حربيا له حكم على نفسه كعك لزوال الملك  
المستحق ومن عليه غير ملتزم ولو اسلم حربيا او قبلا الجزية او اوثنا  
او المديون بقي دين عقد كالقرض والمشاء لا نحو خمر او اتلاف مال على  
الاظهر كما لو اتلف حربيا مال مسلم لانه لم يلتزم شيئا ولا سلام يجب  
ما قبله ويبقى اجارة المغنوم والمسبي مسلم ولا يجوز اهلاك مواشيه  
وعقرها الا الخيل عند الحاجة وجاز الذبح للاكل وعندهما جاز مطلقا  
مغايرة لهم لنا انهم عليه السلام نهى عن تعذيب الحيوان ونجس غسل  
ثم تمرق كتب يحرم الانقاع بها كالهجوم والفخ والتورية والابخيل  
الثاني جاز للغانم قبل القسمة التيسر قدر الكفاية وان لم يكن محتاجا  
فيما يوكل ويشرب ويعلف غالبا كالاقيات والفواكه ولو يابسة  
والحيوان المأكول كالابل والبقر لا ضمان ولا اصل ما روى ابن ابي اوفى  
وابن عمر لا نحو المسكر واطعام الصقر ولا يملك كالضيف اضافة لغانم  
واقراضهم بدل في دار الحرب لانه لم يزل عن يده الا في وجه لا اذ  
المستقرض من اهل الاستحقاق ايضا وللغير كالمغضوب ويجب د  
المجلد وما فضل الى المغنم وبعد القسمة الى الامام وجاز لكل ووارثه  
وسيد الاعراض عن الغنمة قبل القسمة والاختيار ولو مفلسا كما لو  
وهب فلم يقبل اذ لا تقويت او فيها بعضه وافرز الخمر لانه لا يعين



الحقوق لكل ذوى القربى على الاظهر لانه تعالى منحهم من غير معاناة  
ولا لسفيهه وصبر وعبد عن الرضخ اذ الحق للسيد ولا للسلب عن السلب  
على الاظهر لانه ملكه كالارث والمعرض قدر عدما ولا ملك قبل  
الاختيار لجوانزالاعراض وفي وجه **ولده** ومذهب في قول يملك  
بالاستيلاء لانه غير معصوم سبب الملك ومنع وفي وجه موقوف  
كالملك من الخيار وفرق بان اللفظ مملوك لا ايجاب المدة ويورث لثبوت  
حقه **لا عنده** ان مات في دار الحرب ويجب تمام المهران وطى امة لا الحد  
لشبهة الملك وفي مذهب يجب الحد ويصير نصيبه امر ولد كوطى الاب  
امة الابن وقيل لا اذ العلوق لم يمكن في ملكه بالسرية ان يسر والولد  
نسيب حرا خلافا لما فيهما كما لو اولد الاصل وامة الفرع كله ولو اعسر  
على الاظهر ولم يرق قيمة حصه الغير في الامة المشتركة ولو اسر من يعتق  
على بعض الغانمين لم يعتق **ولده** عتق نصيبه وسرى للموسر الرابع ارض  
العراق وقف من عبادان الى حديثة الموصل طولا مائة وستون فرسخا  
ومن حلوان القادسية عرضا ثمانون فرسخا ففتح عنوة وفي وجه  
وعنده صلحا وملكها عمر بعد قسمتها على الغانمين ووقفها الا المشاكز  
والمنازل على الاظهر لانه لم ينكر شرها وسكاها اجماعا ولشلا يفضى  
الى خرابها وقد مر آخيه عثمان ابن ابى العاص وعتبة بن غرवान من  
البصرة **لا عندهما** ومذهب الارض الماخوذة عنوة تصير وقفا بالاستيلاء  
واجر من سكانها موبدا باجر منجم يودى كل سنة للمصلحة فانه بعث  
ابن حنيف ما سحا ففرض على كل جريب شعير درهمين وبرايرة وشجر  
وقصب السكر ستة والنخل ثمانية والكرم عشرة وجاز النقصان

والزيادة ورايهما يوخذ من كل جريب شعير قفيز ودرهم **ولده** من بر  
مثله **وعندك** قفيز ودرهمان وفي وجه باعها بثلثي نجم كذا وهو اثنان  
وقيل ستة وثلثون الف الف جريب ومكة ملك ففتح صلحا **وعندهما**  
عنوة لنا قوله تعالى واخرى لم تقدر واعليها ولانه عليه السلام لم يقتل  
ولم يسب لم يقسم مالا **الباب الثالث** في الامان فيصح من مكلف مسلم  
مختار كالمرأة فانه عليه السلام نفذ امان زينب وامها في لا اسير كالمكره  
وفي وجه **ولده** صح من اسير لم يكره لانه مختار مكلف وفي وجه  
ومذهبهما صح من صبي مميز قلنا لا عبرة لقوله **لا عنده** من عبد لم يؤذنت  
في القتال لنا عموم قوله عليه السلام المسلمون تكافى دماهم يسعون بدفهم  
ادناهم ولقوله عليه السلام واما جاز لمحصورين كما لو نسوة  
اذا الاسترقاق في حقهن كالقتل وفي وجه لا لان فيد ابطال حق المسلمين  
لا بعد الاسر للاحاد وقولهم امانهم قيل لم يقبل لانه شهادة على فعلهم والامان  
ولغيرهم لا لمن يتضرر به كالجاسوس اربعة اشهر فقط لقوله تعالى فيسحق  
في الارض اربعة اشهر وقيل سنة بلفظ صريح كمن اجرتك ولا باس ولا خوف  
عليك كناية كانت على ما تحب وكن كيف شئت او رسالة او كتابة فان عمر  
انفذه بلا نكير واشارة مفهومة وبقبول كذا الا بالاستكوت ويصبر ما سوا  
بما معه من اهله وماله ان شرط وفي وجه وان لم بشرط اذ المقصود دفع  
الايداء قلنا اللفظ لم يتناولها وفي وجه اختاره بما معه من ملبوسه  
واله حرقة ونفقة مدته ومركوب لا يستغنى عنه مطلقا للعرف وغيره  
ان شرط وان ظن الاشارة اما او صحته ممن لا يصح منه الحق بما منه لان  
قال ما فهمته حيث قيل وفي طريق دار الحرب وان اطلق في محل ولايته



المؤمن وان كان من الاحاد في موضع يسكنه وان نفض ورجع الى دار  
الحرب فإله في ان رق على الاظهر وان مات فلوارثه وطلبه يومئذ  
وجاز الدخول للسفارة ولسماع القرآن مطلقا وصدق فيه كادعائه  
الدخول بامان مسلم على الاظهر وللتيجارة باجازه الوالي في المباشرة  
ولو شرط الكف الى اخر القتال وجب الوفاء وجاز قتله ان اتخن  
كما فعل على وحمزة بعثه او ولي واحد لانه اخر القتال او اعين  
بلا منفعة ومنع من التذيف وان شرط ان لا يمنع لفساد ما تضمن  
ضرارا ومنها بحثان **اول** اذا عاقد الامام علجا ليدل على قلعة تجارية  
يعطى منها ولو مهمة صح للحاجة لا مسيلا لوجوب الجهاد عليه وفي وجه  
جاز كالكاfer واجيب بان الغر لا يحتمل مع الملتزم فان فتحناها ببدل  
لا غيرنا ووجدناها ولو وحدها سلمت اليه بخيرة الامام وان مات  
او اسلمت بعد الظفر فله قيمتها لانهما حصلت في يد الامير وقيل اجر  
المثل بناء على ان الجعل مضمون ضمان العقد والافلاشي اذا عطاؤها  
مشروطة بوجودها عند الظفر والفتح بدلالة قيل ان مات قبله  
لزم بدلهما ولو نزل نزعيم القلعة بامان وهي منه فان رضى بتسليمها  
فله القيمة من بيت المال وان لم يرض ولا العليج بالقيمة رد الى مامنه  
ونفقات رعاية لشرط المتقدم ولو شرط امان مائة فعدها جاز قتله  
كما فعل ابو موسى الاشعري لانه ما وراء المائة وان نزلوا على حكم مكلف  
حر ذكر مسلم عدل عالم بالمصالح وجاز سنده انه عليه السلام استنزل  
بنى قريضة بحكم سعد بن معاذ وكره كونه حسن الراي فيهم واستنزلهم  
على ان يحكم بكتاب الله اذا الحكم غير منصوص فيه وجاز ان يكون

اشنين فلو اختلف لم ينفذ الا اذا اتفق طائفتان على حكم واحد ولا  
يحكم الا بما فيه حظ المسلمين ونفذ حكمه على الامام فلا يزيد الامام  
عليه في التشديد فلو حكم بغير القتل لم يقتل وبه ان يمين لا ان  
يرق على الاظهر لانه ذل مؤبد وبالاسرافاق لم يمين الا برضا الغانمين  
لانه صار ما لا لهم وبقبول الجزية او الفداء اجبر على الاظهر للرضا  
بحكمه او لا فلو اسلم الحكم عصم ماله ودمه ولم يجز اراقتهم وبعده  
دمه ولم يجز اراقته ان حكم بالقتل وجاز ان حكم به على الاظهر لانهم  
نزلوا على حكمه **اولا** الثاني المسلم اذا قدر على اظهار دينه في دار الكفر  
ندب له الهجرة والا فجب ان قدر لقوله عليه السلام ان ابرئ من كل  
مسلم مع مشرك فعلى الاسير الهرب وان حلف وطلق مختارا حث  
ووقع الطلاق على الاظهر لانه مختار وبعث ثمن ما اشتراه طوعا ولا  
فيعينه على الاظهر كما لو اكره مسلم على الشري ويحرره الرجوع ولو شرطه  
وندب بعث الفداء ان شرط طابعا قيل يجب حتى يتقوا اجيب بان التزام  
مال بلا حق وله قتل تا بعد دفعه لا غيره ان امنوه ولو قيل اطلق على  
الف لزمه ان اطلق ولا يرجع ان لم يكن بسوا له ولا يملك الكفار مال  
المسلم بالاستيلاء لانه معصوم كام الولد والمكاتب ولانه عليه  
السلام اخذ ناقته الغضباء من امرأة انت بها ولزده عليه السلام  
عبد وفسر ابن عمر وعندهما ولداه في رواية يملكونه ان احرزوه لا  
في دارهم لقوله عليه السلام فانت احق بالثمن ان اردته قلنا حسن بن  
عمارة وعبد الملك الزماد ضعيفان **الباب الرابع** في عقد الجزية  
وهو اذن الامام او نايبه لكاfer مكلف حر ذكر له كتاب او شبهه لاجل



كالمجوس والتمسك بالصحف والزبور القرار في دار الاسلام بمال  
يودية كل سنة وانقياد الاحكام وفيه فصلان **الاول** في اركانه  
**الاول** الايجاب كافررت او اذنت والقبول كقبلت ورضيت او قر  
لى بكذا ولا يشترط كفى اللسان عن الله ورسوله على الاظهر لدخوله  
في الانقياد ولا يصح موقفا على الاصح ولو قال اقركم ما شئت فسد  
لانه موضوعه للتأبيد بخلاف الهدنة وقوله عليه السلام اقركم على  
ما اقركم الله محمول عليها وصح ان قال ما شئتم لانه جاز من طرفهم  
ولو اختلف شرط لا يغتال ووجب على من اقام لكل سنة دينار ووجب  
اجابتهم الا اذا خيف غايلتهم **الثاني** العاقد فلا يصح من غير الولي  
لانه من امور كليت تفتقر الى نظر فلو عقد غيره لا يغتال لانه يتضمن  
الامان ثم لو اقام سنة لم يؤخذ منه دينار على الاظهر لان قبوله بغير  
اذنه لغو **الثالث** المعقود له كتابي لم يعلم ان اول جده اختار دينه  
بعد شتمه وفي وجهه وبعد التحريف ايضا ولو اسلم اثنان ثم شهدا  
بكفره يغتال لانه مدلس وان توش الحق بالما من ومذهبه يؤخذ  
من كل مشترك لا مردد وعنده من وثني من العجم لانه يسرق كتابي  
وفرق بان دينه كان حقا لنا قوله نعم من الذين اوتوا الكتاب حتى  
يعطوا الجزية ولداه من عبد ذمى لنا قوله عليه السلام لا جزية على  
العبد ولداه لا ممن تمسك بالصحف والزبور لنا ان لهم شبهة كتاب  
كالمجوس ورايها لا من زمن وفقير لا كسبه وهم واعى وعندهم لا من  
الزهبان وعنده لا من المفلوج لانهم لا يقتلون ولا يقاتلون لنا  
عموم قوله نعم حتى يعطوا الجزية وقوله عليه السلام خذ من كل

حالم وبقي في ذمة الفقير ولا جزية على الخنثى لاحتمال انوثته  
ويؤخذ عن الماضي ان بان ذكورة على الاظهر الرابع موضع القرار  
فيمنع الكافر من الحرم مطلقا لقوله نعم فلا يقربوا المسجد الحرام  
بعد عامهم هذا لا من الاجتياز عنده وان جاء لمناظرة او رسالة  
خرج الامام او بعث من يسمع كلامه وتحمل ميرة خرج المشتري وكل  
مسلم يقبض حقه فان مرض فنقل وان خيف وان دفن نبش ومن اقامه  
الحجاز اكثر من ثلثة ايام صحاح خلافا له ولو في الطرف لا من الاجتياز  
وهو مكة والمدينة واليمامة وقرها الوج والطائف وخيبر والبصرة  
ومذهبه اراضي العرب من فارس الى الروم لقوله عليه السلام لا يخرج  
اليهود والنصارى من جزيرة العرب ثم لم يعش ولم يتفرغ ابو بكر  
واجلاهم عمر وجزيرة العرب محمولة عليه لقوله عليه السلام اخرجوا  
اليهود من الحجاز ولا يؤذن في الدخول الا المصلحة كما في غيره وان مرض  
وشق النقل او دفن ترك ومن دخول المسجد بلا اذن مسلم ويؤخذ  
لسماع القران والحديث لعلم والحاجة الى مسلم وبالعكس  
**الخامس** الجزية وهي دينار واكثر او ما يساوي فيؤخذ الى كل  
سنة وجه دينار واثنى عشر درهما وعلى رايها اثني عشر  
درهما على الفقير المحترف وثمانية واربعون على الغني واربعة وعشرون  
على المتوسط لاخذ عمر وعثمان وعلى بلا نكير قلنا رايها ما كسوا افرضوا  
ومذهبه اربعة دنائير واربعون درهما على الغني ودينار او عشرة  
دراهم على الفقير لنا قوله عليه السلام لمعاذ خذ من كل حالم دينار  
ولانه عليه السلام اخذ من كل احد مجوس هجر دينار مع تفاوتهم



وكذا من يضارى مكة واهل ايله وعنده يؤخذ اول الحول لقوله  
تعالى حتى يعطوا الجزية قلنا المراد من الاعطاء الضمان لنا انها حق  
مالى شرط مضيه كالزكاة ويلتقط ايام الافاقة على الاظهر ولا عبرة  
لسيرجنون كساعة في شهر وعندهم تسقط بالاسلام لقوله عليه السلام  
لاجزية على مسلم قلنا في وقت اسلامه وعنده بالموت لنا انها كالديون  
فتسويها على الاظهر ولا تدخل لو مضت سنون خلافا له ولو مات  
او اسلم او جن في الاثناء اخذ القسط لانها لازمة بالاقامة وقد استوفى  
البعض كالاجارة قيل لا كما في الزكاة ولا مطالبة قبل الحول به على الاظهر  
اتباعا للسلف وندب للامام ان يماكس حتى ياخذ من الغنى اربعة  
دنانير ومن المتوسط دينارين فان قبل ان يتم استغنا فقد نقض العهد على  
الاظهر والاوجب قبول دينار ولا يؤخذ من سففيه اكثر منه وفي وجه  
نعم لحقن الدم كما لو عفى عن القود على اكثر من الدية وفرق بانه لا يحصل  
الا به بخلاف ما نحن فيه وان يزيد على غير ضيافة مسلم يجتاز وان لم  
يكن من اهل الفى ثلاثة ايام فادونها ان ذكر العدد وقدر الطعام و  
الادام وجنسها والعلف والمنزل ورعاية التفاوة وسنده انه عليه  
السلام شرط على اهل ايلة وجاز ابدالها بالنقد لاهل الفى على الاظهر  
لا بغير رضاهم لانها قد تكون اسر ولا مطالبة للضيف بمافات ولو تزاحم  
الضيفان خير الذمى ويعكس في العكس وان كثروا فالسابق احق ويقع  
عند التساوى وان يهينه الاخذ بان يفقد وياخذ لحيته ويضرب  
في لهاذمه قايما مطاطا الراس في الاداء لقوله تعالى وهم صاغرون وفي  
وجه بدعة ان لا نقل عن النبي وخلفائه بل تؤخذ برفق والمراد من الصغار

في الآية التزام احكام الاسلام وجريانها عليهم وجاز اخذ ضعف زكاة  
اموالهم بدلا عنها بالمصلحة لفعل عمر بنصارى العرب بلانكير ويزاد ان لم  
يف بد دينار لكل ولا فرق بين العرب والعجم ورايهما خص بالعرب اذ لهم  
مزية واقصا راعى ما نقل عن عمر قلنا المصلحة لا تختلف ولا يضعف  
الجبران على الاظهر كيلا ينكر التضعيف وقدرها وبعضها ان وفي وهو  
جزية فلا يؤخذ من اموال صبيانهم ومجانينهم ونسائهم ونذاه زكاة  
فيؤخذ من هؤلاء وعنده يؤخذ من النساء لوجوب الزكاة عليهن قلنا  
الحقيقة لم يختلف باختلاف الاسم ولهذا قال عمر هؤلاء حتى ابوا الاسم  
ورضوا بالمعنى واحد العشر وقل واكثر بالمصلحة من بضاعة تجار الحجاز  
واهل الحرب في السنة مرة ولو عاد الى دار الحرب وحط الكل على الاظهر  
اذا انتساع المكسب مقصود ومصالحة اهل الجزية عنها على ان امراضهم  
لهم يودون خراجا كل سنة وهو جزية فلا ينقص عن دينار لكل ولو باع  
من مسلم انتقل الى البايع وعنده الى المشتري وسقط عن اسم خلافا له  
وعلى ان تكون لنا وسلمت اليهم بخراج فهو اجارة فيؤخذ لارض غير مكلف  
ونسوة **الفصل الثاني** في حكمه فيجب علينا الكف عنهم وعن اطفالهم  
ونزواتهم على الاظهر واموالهم حتى الحمر والخزير ما لم يظهروا من كمل  
يستأنف العقد او بالشرط عن نسوة الاقارب واطفالهم ومجانينهم  
وهؤلاء من المصاهرة ملحقون بالا قارب على الاظهر ومن كل يستأنف  
العقد وفي وجه ونداه يكفي لصبي بعقد ابيه قلنا لانه حد غير ملتزم  
ودفع الكافر ولو انفرد وابلدة على الاظهر ان لم يشرط في العقد عدمه  
لانهم معصومون كالمسلم وان شرط فسد العقد ان كان مرور الكفار



على المسلمين لانه يتضمن تمكينهم منهم وان لم يدفع حتى مضى حول لم يجب  
جزيته وعلى الذمى ان لا يحدث بيعة الا في موضع فتح صلحا على ان تكون  
الارض لهم ولنا بشرط احداثها والقديمة تبقى في بلدنا ان شرط وجاز  
عمارتها ولو ظهر اراضيها لا توسيعها على الاظهر ان الزيادة بكتا  
جديدة وان يبني اخفض من بناء جاره المسلم ليحصل التميز وان لا يهدم  
عال ملك وان لا يركب الخيل والسرير وفي وجهه ومذهبه ولا البغلة  
النفيسة وان يركب عرضا على الاكاف بركاب خشب وان لا يفلد السيف  
ولا يحمل السلاح ويترك صدر الطريق عند الانزحام ويشد الزنار ويلبس  
الغار ولو امرأة والاولى باليهود الصفر وبالنصارى الانزرق والاكه  
وبالمجوس الاسود والاحمر وفي الحمام جلجلا او خاتما في عنقه من  
نحو حديد لا نقد ويخز شعر الناصية ولا يرسل الصغيرة اظهرا  
للصغار ولا يجوز للذمية دخول الحمام مع المسلمين على الاظهر  
لانها اجنبية عن الدين وتجعل خفيها لوني ورايها ان لا يتعم ويتطير  
وعنده وان يجعل على بيوتهم علامات ليلا يدعولهم سائلهم بالمغفرة  
وعليه كف اللسان والامتناع من اظهر المنكر كالسماع المسلم شركهم  
ومعتقدهم في المسيح وعزير عليهما السلام والخمر والخنزير والناقوس  
وعبيدهم وقراءة كتبهم ودفن ميتهم والنوح واللطم وسندها كتاب  
عرفان اظهر غرروا ولا يعلو صوته على المسلمين وان يعينهم اذا استغاثوا  
بما لا يتضرر به وان لا يستذلهم في مهن الاعمال ولو باجرة وانما ينقصر  
عهده بالقتال ومنع الجزية والتمرد عن الاحكام وبالشروط ان زنى بمسلة  
او اصابها بنكاح او قتل موجب قودا وقطع الطريق او قذف مسلما

او دعاه الى دينه او اطلع على عورات المسلمين وانفبها الى دار الكفر  
لا تباينه بما فيه ضرر وفي وجهه لا كاظهار الخز وفرف بان لاضر للمسلمين  
فيه او اوى عيناهم او ذكر الله والرسول بسوء لا يعتقد كالا زنا وقدحه  
في نسبه او طعن في الاسلام والقران **لا** عند منع الجزية والزنا مسية  
وسب النبي عليه السلام ومذهب ينقض باكره مسلمة على الزنا وتقطع  
عورات المسلمين مطلقا ومن انقض عهده بالقتال يغتال وبغيره  
يخير الامام بين قتله واسترقاقه والمن والفداء لانه كافر لا امان له  
قبل يلحق بالمؤمن من دخل بان صبي ومذهبهما يقتل حاله فان سلم قبل  
الاختيار لم يجر استرقاق لانه لم يحصل بالفقر ومذهب لا يسقط القتل  
باسلامه ولا يبطل امان غير الكامل بطلان امانهم على الاظهر لشوته  
بلاجنانية منهم فلا يجوز سبيهم وجاز تعريقهم في دار الاسلام وان طلبوا  
الرجوع الى دار الكفر اجيب النساء لا الصبيان اذا عبرة لا اختيارهم  
وان طلبهم مستحق الحضنة اجيب ومن بنى العهد الحق بالمؤمن لباب  
الخامس في المهادنة وتسمى موادة ومعاهدة ولاصل فيها قوله تعالى  
الى الذين عاهدتم من المشركين وقوله تعالى وان جنحو للسلام فاجح لها  
وفيه بحثان **الاول** انما يجوز بالمصلحة من الامام او ما ذونه لاهل  
اقليم ولو اليه لاهل بلدة او قرية لخطر امرها وترك الجهاد الى اربعة  
اشهر كما دنته عليه السلام صفوان بن امية رجاء اسلامه فاسلم  
قبلها لقوله تعالى فسيحوا في الارض اربعة اشهر ولضعف بالمسلمين  
الى عشر سنين كما دنته عليه السلام اهل مكة بالحديبية وفي وجه  
جازت الزيادة بحسب الحاجة وعندهم المدة مفوضة الى راي الامام



قلنا لم يحز ترك القتال لما لم يثبت عنه عليه السلام وجاز تفويضها الى  
مشية مسلم عدل ذي رأي لا الى الله تعالى اذ لا اطلاع لنا على مشية  
تعالى بخلاف النبي عليه السلام فانه قال ليهود خيبر اقركم على ما اقركم  
الله تعالى وبطل العقد المعلق والمطلق لانه يقتضي التايد وقيل يحل  
على اربعة اشهر عند القوة وعشر سنين عند الضعف والمفيد بشرط  
فاسد كترك مسلم وماله في يدهم ورد غير مكلف وامرأة اسلمت والتزمت  
مال لا خوف ولا فداء اسير تقسر انقاده لسروعه عليه السلام بمنع  
الانصار ويجب بذله عند الضرورة ولا يملك الماخوذ لانه بغير حق  
وفيما نزل على المرة الثانية في احكامها فيجب في الفاسد انذارهم ثم  
قتالهم وفي الصحيح الكف عنهم وان مات الامام او عزل الى الانقضاء  
او النقص بايواعين وكثابة اهل الحرب وقتل مسلم واخذ مال وحينئذ  
جائز في دار الحرب نبيتهم واغارتهم والسكوت على النقص نقض  
لجعل عليه السلام نقضا من قريش وبني قريظة وعند جاز بنده  
مطلقا لبذه عليه السلام عهد قريش قلنا حصل الانتقاض بسكوتهم  
لنا قوله تعالى فاقموا اليهم عهدهم الى مدتهم وقوله تعالى فاستقاموا  
لكم فاستقيموا لهم وجاز بنده بامارة الخيانة لقوله تعالى فانذروهم  
على سواء ولزم الانذار حينئذ وابلغ المامن والوفاء بالشروط الصحيح  
كعدم رد من جازهم منا على الاصح لا المرأة لقوله عليه السلام لسهيل  
ومن جاء منا فاسحقا سمحا ورد ذكر مكلف حر ذي عشيرة طلبته خلافا  
لها لانه عليه السلام شرط ورد ابا جندل على ابيه سهيل او قادر على طاله  
فانه عليه السلام لم يمنع ابا بصير وله قتله كما فعل ابو بصير وجاز

الرشادة اليه كما ارشد عمر ابا جندل لا مسلمة لقوله تعالى فلا ترجعوا  
الى الكفار ولا يغرم مهرها لانه بشرط وقيل يغرم لانه عليه السلام  
غرمه اجيب بان عليه السلام شرط رد هاتم لسنخ بالاية وكذا لا يغرم  
العبد وغير مكلف على الاظهر وفي وجه رد العبد ومن لا عشيرة كالغير  
قلنا ليس لها من يدفع الاهانة وان غلب العبد على نفسه ثم اسلم وهاجر  
او اسلم ثم غلب وجاء قبل الهدنة عتق لا بعدها اذا موالم محرمة حينئذ  
فيباع ان لم يعتق وعلى الامام منع المسلم والذمي فقدمهم وعليهما ماض  
نفسهم ومالهم والتغزير بقذفهم ورد مالهم اذا استنفذ من الحرب لبقا  
في ملكهم خلافا لوعدهم باتلاف مالهما الضمان وبالقتل القصاص  
وبقذف المسلم الحد والذمي التغزير **كتاب الصيد والذبائح**  
وفيه فصولان **الاول** في اركان الذبح والجرح **الاول** الذابح وهو مميز  
جاز ان تناكحه وامته كتابية لقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب  
حل لكم وعند تحل ذبيحة المتولد بين كتابي ومجوسي او وثني لانه تابع  
لخير قلنا في دينه ويغلب المحرم على المباح كالمتولد بين ماكول وغيره  
قيل العبرة بالابا والنسب به قيل تحل ذبيحة مجنون وصبي غير مميز  
اذلها قصد في الجملة اجيب بانه فاسد ومذهبهما لا من السكران وغير  
مميز ولو اشترك مسلم ومجوسي في الذبح او الارسال والرمي حرم  
الا اذا وصله المسلم الى حركة المذبوح ولو اخذه كلبه فقتله كلب  
المجوسي حرم وعليه ضمان لانه افسد ملكه ولو رده كلبه فقتله كلب  
المسلم حل خلافا له كما لو امسك مجوسي فذبح مسلم وغير معلم ومرسل  
كلب المجوسي وتكره ذبيحة الاعمى لانه قد يخطئ الذبح ويحرم ما اصطا



على الاظهر اذ قصد غير صحيح **الثاني** الذبيح حيوان مأكول لا يحل  
ميتة وكره ذبح السمك ونذبه كبير يطول بقائه على الاظهر ولا تقطع  
فلقة منه لما فيه من التعذيب ولو قطع حل على الاظهر ومذهب  
لا يؤكل الجراد اذ مات **الثالث** الذبيح وهو قصد انرهاق حياة  
مستقرة ولو مظلونة بامارة كحركة شديدة وانفجار دم وصوت  
حلق لا مشكوكه على الاظهر تغليباً للحرمة وكره لئلا لاحتمال الغلط  
بمخض قطع تمام الحلقوم والمرى **لا في مذهب** من مقدور ومذهب  
**ولداه** في رواية بالودجين لقوله عليه السلام ما انهر الدم واقرى  
الادواج فكلوا قلنا محمول على الحلقوم والمرى اذ لا يحصل قطعها  
غالباً الا بالودجين **وعند** بثلاثة منها لانها اقل الجمع قلنا لو  
لو اعتبر لوجب قطع الكل لعموم الادواج وفي رواية بقطع اكثر من  
كل فانه يقوم مقام الكل لنا ان قطعها ليس مرقها اذ قد يسلان ويقتل  
الحيوان كسائر المروق فلو قطع عن القفاء عصي فان بقيت حياة  
مستقرة حل **لا في مذهب** لانه عدول عن ذبيح ما مور وجرح معجز عنه  
او ارسال معلم اليه كصيد وانسي تو حشر او تردى وفي وجه يحل  
بغير تردى بارسال كلب وفي وجه لا ومذهب لا الانسي لا بقطع  
الحلقوم لنا قوله عليه السلام كل انسية تو حشت فذكوتها ذكوة  
الوحشية وقوله عليه السلام وما غلبكم منها فاصنعوا هكذا ولقوله  
عليه السلام لو طعنت في خاضرتي يحل لك فلو جرح صيداً فادركه وفيه  
حياة مستقرة فتركه حتى مات او تعذر ذبحه بتقصير بان لا تكون  
معه مدية او نشبت او غصبت او سقطت منه واشتغل بتخديدها

251 حرم ولا يشترط العدو وبعد الجرح وفي وجد نغم **وعند** لو ادركه  
حيوا ولم يدرك زمان الذبح حرم لانه صار مقدوراً قلنا لا عبرة له  
ولو ابان عضو بغير مذهب وسري حل البدن لا العضو على الاظهر  
وبه الكل كما لو وقع بنصفين لانه صار مذكاً لا العضو على رايهما  
لقوله عليه السلام ما ابين من حي فهو ميت قلنا مخصوص بغير  
**ولداه** لو نصب سكيناً او منجلاً فتعقره الصيد ومات حل لنا ان  
الجرح لم يحصل بفعل احد وفي وجه **لا في مذهب** من مقدور ومذهب  
فاغراه صاحب فراد عدوه حل لظهور اثر الاغراء قلنا لم ينقطع الا  
استرسال فيغلب لانه محرم والاغراء في الوسط كالعدم وحل ان اصاب  
السنم باعانة الرمح او انصدامه بنحو حائط او انقطع لوتر فارتمى  
او ظن بشراً او خنزيراً او ثوباً او حجر لقوله عليه السلام كل ما رده  
عليه قوسك وفي وجه ومذهب **لا في مذهب** لانه لم يقصد الصيد والذبيح  
قلنا قصد العين كاف بلانيتها او قصد سرباً او واحداً ولو اصاب  
غيراً من سرباً او خروان مال السهم والكلب اني صوب اخر لوجب قصد  
الصيد وفي وجه ومذهب حرم غير المعين لا ما قصد لا ان رمى  
لاختبار قوة او الى هدف فاصاب صيداً لانه لم يقصد او في ظلمة  
وان توقعه اذ قصده غير صحيح وفي وجه **وعند** نغم لقصد قلنا بعد  
مثله عبثاً او قصد حجراً او خنزيراً فاصاب صيداً او جرح غير مذهب  
فغاب ثم ادركه ميتاً لقوله عليه السلام وما علمت ان سهمك قتل  
فكل ولا احتمال انه مات بسبب اخر قيل حل ان لم يوجد في ماء او اثر  
اخر لقوله عليه السلام كل ما لم ينن والاصل عدم سبب اخر وحل



استحسانا **عنده** ان لم يزل في طلبه حتى وجد ولداه في رواية ان وجد  
سهم معه ومذهبه ولداه في رواية ان وجد في يومه الرابع الالة  
كل محدد كالزجاج والحجر والقصب والسن والعظم والظفر لقوله عليه  
السلام ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه لبس السن والظفر وجاز  
عنده بالمنفصل منها ومذهبه بالعظم لعموم قوله عليه السلام امر الدم  
بما شئت قلنا مخصوص بالحديث او جازح معلم بان يسترسل  
بارساله وينزجر بزجره ولا ياكل بحيث يغلب على الظن تادبه كالفهد  
والنمر ونحو العقاب والصقر لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح لاداه  
بالكلب الاسود البهيم لقوله عليه السلام اقتلوا منها الاسود البهيم  
قلنا محمول على غير المعلم العقور اذ شر الكلاب الاسود البهيم ومذهبه  
ترك الاكل غير شرط لنا قوله عليه السلام فان اكل فلا تاكل قيل  
ورايهما في جوارح الطيور لانها لا تؤدب على الاكل قلنا ممنوع  
ورايهما يكفي عدم الاكل مرتين قلنا <sup>في العلم</sup> المعتبر قول اهل الخبرة فلو اكل  
المعلم حرم لعموم قوله عليه السلام ان اكل فلا تاكل قيل لا لقوله  
عليه السلام وان اكل قلنا محمول على الاكل فيما مضى او اكل الدم لا ما  
قبله ان لم يعتد خلافا له لا مثقل فيمر ان مات بدق او خنق او وقع  
في بئر حفرة او بشقل سيف او سهم لاحدة له او بندقة او بعض فصل  
وعرض سهم او وقع على السطح ثم سقط منه او جبل فتدهور او وقع  
في ماء او على شجر لانه لم يعلم باينهما مات وان وقع من الهواء على الارض  
اذ لا بد منه ومذهبه لا ان مات بعد وقوعه او رمى الى طير على وجه  
الارض او في هواء البحر والرامي في السفينة لتعذرا الاحتراز او مات

بسم الجراح لقوله تعالى فكلوا مما امسكن ولتعذر تعليم الجرح بلا اكل  
قيل ورايها لا كما لو مات بثقل غيره ووفر بانده غير معلم تذيب  
تسمية الله وحده بسم الله لدى فعله او العض او الاصابة وتركها عمدا  
مكروه وعندهما ان تركها عمدا حرم لاسهوا واختاره لكثرة الحديث  
في ذلك ولداه تجب فان تركها عمدا حرم ولا حل وفي رواية يحل مطلقا  
وفي رواية لا مطلقا وفي رواية حرم في الصيد مطلقا احتجوا بقوله  
تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه قلنا المراد ما ذكر اسم الله  
والميتات لقوله تعالى وان لفسق وان لا يطلق على المجتهد فيه لانه  
عليه السلام عند الشك فيها قال اذكر واسم الله واكلوا وقوله عليه السلام  
المسلم يذبح على اسم الله سمي او لم يسم وقوله عليه السلام ذبيحة المسلم  
حلال ذكر اسم الله او لم يذكر ولو ذكر مع الله غيره تعظيما وعبادة حرم  
وكفر كقوله باسم الله واسم محمد وكذا لو ذبح ذمي باسم المسيح ولعيسى  
او للصليب ونيزكا مكروه وفي وجهه وعندهم حرم مطلقا لانه اهل به  
لغير الله او الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم وعندهم نكراه  
وتحديد السكين وسرعة القطع واستقبال الذابح القبلة وتوجيه  
المذبح اليها وقطع الودجين وفي البعير قطع البية قائما على ثلاثة قوائم  
معقول الركبة ثم باركا وفي غيره قطع الحلق مضطجعا على الابر بترك  
رجل اليمين وشدة القوائم الثلاث وان يترك الى مفارقة الروح و  
مذهبه لو نحر ما يذبح او بالعكس بالضرورة حرم والاولى ان يساق  
الى المذبح ويضجع برفق ويعرض الماء ولا يحسد الشفرة في وجهه ولا يذبح  
بعضا في وجه بعض **الفصل الثاني** فيما يملك به الصيد يملك بالزلة



منفعته باثبات اليد والثخانة وان زمانه لانه عليه السلام قال في ظلي  
 حاقف دعوه حتى يجي صاحبه وبالاستيلاء عليه كوقوعه في شبكة  
 منصوبة او حفرة له وحبسه كلب ارسل اليه والجاه في مضيق لا  
 يتخلص منه وتعشيشه في بناء بقصد على الاظهر والى واسع ودق  
 فهو اولى كالتجمل ان توحل بارضه على الاظهر ان لم يقصد بالسقي  
 توحله ولا ان دخل السمك في حوضه ولا يزول بافلامه واطلاقه  
 ولو بقصد القرب كما لو سبب الدابة وفي وجه يزول كما لو اعتق العبد  
 واجيب بان عتقه نقب ولا يزول الملك بالاعراض عن كسرة لكن  
 يسمحها لا لتقاط السلف السنابل وفي وجه يزول ويملك الاخذ  
 لانهم لم يمنعوا من التصرف ويزول عن جلد ميتة دبغه على الاظهر  
 اذا الملك بالديباغ وان اختلط حمام ابراج وان لم يكن محصورا بحمام  
 بلدة جاز الصيد وحمام برجين وعسر لتمييز لم يتصرف واحدا لم يتحقق  
 ملكه فان باع احدهما من الاخر او وهب صح على الاظهر للضرورة وكذا  
 لو باع من غيره ان علم القيمة والعدد او تقاروا وكذا لو انشال بره على  
 بر غيره او انصب ما يثقل في مائه ولو اختلط الدراهم والدهن بالحرام  
 منهما يؤخذ قدره ويصرف الى مصرفه ويتصرف في الباقي بما اراد ولو  
 جرح صيد اثنان معا او من اودف فواحد فقط فهو له وان تساوا  
 ولو احتملا فلهما وندب ان يستحلا عند الاحتمال للشبهة ولو علم  
 ان احدهما ذفف او ارم من وشك في الاخر فالنصف يوقف الى الصلح  
 ومرتباه فلو من ارم من اودف فالاول ضمن الثاني ارش جرحه لانه جنى  
 على ملك الغير ولا عكس فلو ارم من واحد ثم ذفف اخر في غير المذبح حرم

289 للزوم ذبح المقدور وغرم قيمته الاول لافساد ملكه وفيه حل ولزم  
 ارش الذبح وان لم يذفف ومات بان جرحين قبل ان يتمكن الاول منه غرم  
 قيمته زمنا كما لو جرح شاة مزممة وبعده ولم يذبح ففي وجه لا يغرم  
 سوى ارش جراحته اذا الاول مقصود بتركه قلنا منقوض بما لو جرح شاة  
 فلم يذبح ما لكها حتى ماتت وفي وجه تمام قيمته زمنا كما لو ذفف الاظهر  
 انه كعبد وبهيمة او صيد مملوك جرح فرجع من عشرة الى تسعة فجرحه  
 اخر فعد الى ثمانية ومات بهما اذ ترك الذبح بعد التمكن يجعل الجرح  
 وسرايته افسادا فيجمع بين القيمتين وتوزع على قيمته اولا فيغرم الاول  
 عشرة من تسعة عشر جزا من عشرة والثاني تسعة منها وفي وجه غرم  
 كل نصف قيمته يوم جنايته لانها سرايا فصارا قتلا ومرد للزوم تضييع  
 نصف دينار وفي وجه عن كل خمسة اذ على كل دينار لا ارش جراحته  
 ونصف الثمانية ورد للزوم استواء الواجب مع اختلاف القيمة يوم  
 الجناية وفي وجه اربعة ونصف لان قيمته يوم جنايته تسعة فلا تمكن  
 الزيادة والاول خمسة ونصف لانه لو انفرد بالجرح لزمه الكل ولا يسقط  
 عنه ما لزم الثاني ولزم من هذا ان لا يكون الزيادة ارشا ولو ارمنا  
 فهو للثاني اذ الارمان حصل بفعله وفي وجه لهما الحصول بفعلها  
 اجيب بانه لا اثر لفعل الاول لا باحة الصيد بعده فعلى الاظهر  
 لو جرح الاول ثانيا في غير المذبح مذففا او لم يتمكن الثاني من ذبحه  
 غرم قيمته والا فربعها وفي وجه ثلثها وفي وجه ثلثا وفي وجه  
 كلها ولو ارم من واحد وذفف اخر ولم يعلم السابق حرمه على الاظهر  
 تغليباً للحرمة لاحتمال سبق الارمان **كتاب الاضحية** وهي



التي يضحى بها من النعم لقوله تعالى من هبمة الانعام واضحية  
سنة كفاية لاهل بيت لقوله عليه السلام عظموا اضحايكم وعنده واجبة  
على حر مقيم موسر لقوله عليه السلام ان على كل اهل بيت في كل عام اضحية  
وعتيرة قلنا راوية النور مكد عن محيف ابن اسلم وهما مجهولان وما يدل  
على ضعفه ضم العتيرة المنسوخة ولقوله عليه السلام من وجد سعة  
فلم يذبح فلا يقرب من مصلانا قلنا زجر لترك السنة لنا قوله عليه السلام  
كتب على النحر ولم يكتب عليكم وقوله عليه السلام ثلاث من على فرايض  
ومن لكم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحى ولانه عليه السلام علقها على  
الامارة حيث قال وان اراد احدكم ان يضحى وفيه فصلان الاول في  
متعلقاتها الاول المضحى وهو الحز ولو بعضا والمكاتب بالاذن على الاصح  
فجاز ان يضحى لنفسه ولغيره بالاذن او الوصية وتجب النية ولو  
متقدمة كالزكاة او جعل الشاة اضحية على الاظهر وجاز توكيل  
الكاتب بها لا في مذهبه ولدا في الرواية اصح الروايتين الجواز لانه  
اهل الذبح لا بالنية والمسلم بهما وكره توكيل الضبي والحايض اولى منه  
والمسلم من الكاتب وندبان يضحى بنفسه لفعله عليه السلام قال  
لفاطمة فاشهدها وان لا يخلق ولا يقتل في عشرين الحجة ليكون كامل  
الاجزاء عند العتق من النار لا عنده وكره ذلك لقوله عليه السلام فلا  
يمس من شعره وشعر شيئا وان يقول اللهم هذه منك واليك فليقبل  
مني وكره عندهما لانه عليه السلام قال اللهم منك واليك فقبل  
من محمد وامة محمد الثاني في المضحى وهو من الضان ما دخل في الثانية  
ومن المعز والبقر في الثالثة ومن الابل في السادسة ويجزى الابل

والبقر عن سبعة وان لم يضح بعض وعن سبع شياء وجبت باسبأ  
لا في جزاء الصيد ولا ثلثان عن اثنين على الشيوع على الاظهر  
اقتصارا على امور والشرع ومذهبه والعشاء والعصا لا لاداء لهيب  
عليه السلام قلنا محمول على نهى التزنية اذ لا نقص للحم كالشرقاء وفي  
مذهبه ان رمى قرنهما قلنا لا تاثير له كاللحم ونحصى والمخلوقة بلا اية  
وضرع على الاظهر وساقط بعض سنان لا بالهتاء والعوراء و  
العجفاء والعرجاء البيرو والثولاء والجرباء وفي وجه جاز ان قل  
جرها ورد بانه يفسد اللحم وبينه المرض والحزل ومقطوعة الاذن  
لذهاب جزء مأكول ولانه عليه السلام او باستشراف العين  
والاذن وفي وجه جاز ان قل ما قصع وعنده ان كان اقل من الثلث  
والا فضل بدنة ثم بقرة ثم ضان ثم معز وسبع غنم لان نحره اطيب  
ثم بدنة ثم بقرة ومذهب الضان ثم المعز ثم بقرة ثم بدنة لقوله عليه  
السلام افضل الذبح المجذع من الضان قلت هو افضل من بين جنا  
وانه عليه السلام قدم بدنة على البقرة ثم الكبش في فضيله من سبق في  
الجامع ولا نفراد بشاة من الشركة في غيرها والاسمن والذكر على  
الاصح لان نحره اطيب والابيض ثم اعفر ثم بلق ثم سود قال عليه  
السلام اريقوا دم عفراء اذ كي عند الله من دم سوداوين الثالث  
وقتها من طلوع الشمس يوم النحر اذا مضى قدر الركعتين وخطبتين  
حفيفات الى اخر ايام التشريق ومذهبه من بعد ان يصلي ويخطب  
الامام وكذا راويهما لاهل مصر وغيره لداه بعد قدر الصلوة والخطبة  
وعنده بعد الفجر لقوله عليه السلام من ذبح قبل الصلوة فليعد



ذبحته قلنا المراد قبل وقت الصلوة مع انه لا دلالة له على صلوة الامام  
ومذهبه لا يجزى قبل ذبح الامام ولا يجوز بالليل لهية عليه السلام  
قلنا نهى تنزيه لنا القياس على الرمي وعندهما الى الغروب يوم  
الثاني من التشريق لنا قوله عليه السلام ايام منى كلها منحر  
**الفصل الثاني** في احكامها الاول انما تجب بالنذر وتعيين  
بالتعيين بزوال الملك فلا ينفذ التصرف لا على رايهما لنا قوله  
عليه السلام فلا تستبدلوا بها واخرها ولا تتبعها كهذه ضحية  
او جعلتها اضحية او على ان اضحي بهذه ولو عا في الذمة ولمعية  
وسخلة وفصيلة وصرف مصرفها لا بالشري بنيتها كالعتق والوفاء  
خلافها وكذا الوعين الدراهم للصدقة على الاظهر لا عا في الذمة  
لان تعيينها عا فيها اضعف فلو تلفت او سرت او ضلت بلا تقصير  
قبل الوقت فلا شيء ومضى بعض الوقت ليس بتقصير مكن مات  
في اثناء الوقت ويجب بذلها ان عين عا في ذمته على الاظهر لظهور  
بطلان وقوعها عنه كشرى عرض بدين فلف قبل التسليم ولا يلزم  
ذبحها ان وجدت بعد ذبحه ولو ضيحه قبل الوقت لزمه ان يتصدق  
باللحم ولو اتلفها النادر او لم يضح فعليه الاكثر من القيمة او المثل  
لا التزامه بالخروج وتفرقة اللحم وفي وجهه وعندهما القيمة كالاجنبي وفرق  
بانه لم يلزم الذبح والاجنبي كما اذا ذبح وفرق اللحم او اكل فعليه القيمة  
وكذا لو ذبح شاة غير وانلف اللحم ويشترى وان زاد ولا كرامة او  
نقص فنقص وان ذبح وقتها وقع اضحية وعليه ارش نقص الذبح  
لتفويته اراقه الدم المقصودة قبل وعنده لا لانه خفيف عليه المونة

وهو كقيمتها بثوته بسببها وفي وجد للمضي لانه عوض عما يستحقه  
الثاني النقيب فلو تعينت المعينة قبل التمكن فضيحة بالارزوم شئ  
كما لو تلف لا عندهما بل عليه سليمة لنا انه عليه السلام امر باسعيد  
الخديري بذبح كبش اخذ منه الالية لا عا في الذمة ولزمت سليمة  
على الاظهر لانها الواجبة ولا تملك المعينة على الاظهر لانه ما التزم  
التصدق بها ابتداء ويلغو تعيين معينة عا في الذمة ونذر ما لا يضي  
جنسه كضحية لا معيبة وفصيلة وسخلة على الاظهر اعتبار الجسر  
ما يضيح ويصرف مصرف الاضحية ولا يقع عنها كما لو عيها ويضي  
سليمة والهدى كالاضحية **الثالث** لا كل حرم من الواجب وندب  
من غيره لقوله تعالى فكلوا منها ولانه عليه السلام اكل والا حسن  
ان ياكل لقمة ويتصدق الباقي فانه عليه السلام كان ياكل من كبد  
اضحية ويحصل الكمال بالثلثين لقوله تعالى واطعموا الفقير والمعتز  
وجازر طعام الاغنياء لا تملكهم ويجب تملك الفقير شيئا نيا ولو  
مكاتب لقوله تعالى واطعموا البائس الفقير لا من ولدها لانه تابع  
كاللبن ويجب ضمانه ان اكل الكل وجاز شرب ما فضل من ربي الولد  
**لا عنده** بل اذا مات برش ماء على الضرع حتى تحف قلنا يتضرر بترك  
الحلب ولا يجزى صوفها ان قرب وقت الذبح او في بقاءه نفع لها ولا يجوز  
بيع جلدها كاللحم بل يتصدق او ينتفع به وعنده جازر ان يبيعه ويتصدق  
بثمنه او يشتري به ما ينتفع به في البيت تذييب العتيقة كالاضحية سنة  
لامره عليه السلام ولانه عتق عن الحسن والحسين لا عنده لقوله عليه  
السلام لفاطمة حين قالت عتق عن الحسن لا قلنا محمول على ان لا نفق



عنه فاني اعق مند عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة لحديث عايشة  
وامر كرمز ومذهبه عن كل شاة لانه عليه السلام عوق عن الحسن شاة قلنا  
محمول على الجواز وقتها من الولادة الى البلوغ ولا يعق الا من يلزمه نفقته  
لا عن مال المولود ونذب في السابع من ولادته عند الطلوع وان يخلق  
شعره فيه بعد الذبح وفي وجهه قبله ويتصدق بزيئته ذهباً او فضة  
وان يسمى فيه باسم عبد الله وعبد الرحمن وان يقول في اذنه اعينها بك  
وذريتها من شيطان الرجيم وان يؤذن فيها **لا في** مذهبنا لانه عليه  
السلام اذن في اذن الحسين وان يحنكه بتمر ثم يحلوا خروان يتصدق  
بمطبوخ يحلوا كارتقفاً لا بحلاوة اخلاقه وفي وجهه بمحوضة والنصف  
احب من الدعوة وان لا يكسر العظم تفاناً لا بسلامته بلا كره وان يعطى  
القابلة رجل العقيقة اقتداءً بفاطمة وان يقول هذا منك عقيقة وكره  
تلطخ راسه بالدم لا بالخلق والرغفران والجمع بين اسم الرسول عليه  
السلام وكنيته لقوله عليه السلام سمو باسمي وتكنوا بكنيتي **كتاب**  
الاضمة وفيه فصلان الاول فيما يحل اكله حالة الاختيار وهو كل  
طعام طاهر كحيوان الماء حيا وميتاً لا يعيش الا فيه ولو سمكاً صغيراً  
شوى بلا شق جوف لعسل التبع ومساحة الاولين وفي وجهه يحرم  
لنجاسة خرها قيل وعنده لا يحل منه الا السمك لقوله تعالى ومحرم عليهم  
الخبث قلنا ليس بخبث كاسم السمك لنا عموم قوله تعالى احل لكم صيد  
البحر وقوله عليه السلام حل ميتته وعنده يحرم السمك الطافي لقوله  
عليه السلام فلا تاكلوا قلنا موقوف قيل ما لا يוכל نظيره في البر حرام  
قيل ونداه شرط الزكوة في غير السمك لمفهوم قوله عليه السلام احلت

لنا ميتتان قلنا غير السمك مثله لنا لقوله عليه السلام ان الله ذكى لكم  
صيد البحر وما من دابة في البحر الا ذكاه الله لئلا يذم والجراد كذا في  
مذهبنا ان مات حتف انفه والحديث حجة عليه وجلد ما كول ربغ ومذكو  
البر بعضوا شل وبالجنين خلافة لقوله عليه السلام فان زكاة ذكاة  
الله كالخيل لقول جابر لم ينهنا عن الخيل واطعنا النبي عليه السلام وعنده  
حرام وفي رواية مكروه وهو اقرب الى الحرام لقوله تعالى والخيل والبغال  
الاية قلنا بعض المنافع لا يدل على عدم البعض والحديث خالدان عليه  
السلام قال وحرام حمر الاهلية وخيلها قلنا ضعيف فانه اسم بعد فتح  
خبير او قال ذلك لاحتياج الركوب والجهاد عليها ومذهبنا في حرمة  
وكراهة لبغل والنحر والخيل قولان واكتب لقوله عليه السلام ولا  
احرمه وقوله لم يكن بارض قومي لا عنده لقوله عليه السلام اكفوها  
قلنا معارض بما روى ثابت بن وردية انه عليه السلام قال ولم ياكل منه  
ولم ينهه والضبع حديث جابر لا عنده لانه ذؤناب قلنا لا يعدوبه  
وفي مذهب كرم والارنب والتغلب كالضبع خلافاً واليربوع خلافاً  
اذ العرب تستطيبه ولهذا وجبت الجفرة اذا قتله الحرم والور والدولة  
والسمور والسجباب والفنك والقاقم والخواصل وابن عرس لا يعد  
وبنايه لا على رايهما وامر جبين على الاظهر والقنفذ اذ العرب تستطيبونه  
وفي وجهه ورأيهما لا لقوله عليه السلام خبيث من الخبث قلنا راوية  
مجهول غير معتمد ولهذا قال ابن عمر بن قال فهو كما قال وقيل اراد به  
خبث الفعل لا خفاء براسه وكل ما عتب ومذركا القرى والفواخت  
والدبس وكل ذي طوق لقاط كالذجاج وغراب الزرع والغداق الصغير



على الاظهر والنعام والكركي والبط والاوز والحبيش وما على شكل  
العصفور وان اختلفت انواعها كالصعرة والزوزور والغندلي لا يتأكل  
كالشراق وذوى ناب يعدونه كالفيل والذب والاسد والنمر والفهد  
وابن اوى والبسر والقرد والتمساح والهريرة ولو وحشية ومذهب  
مكرهه اوزى مخلص كالفقر والعقاب والنسر لانه عليه السلام  
اوسم كالحية وما امر بقتله كالحداد والفارة والغراب لا يقع والعنا  
الكبير مثله والبغاة والرخمة كالحداة او نهى عنه كالحطاف والحفاش  
والنخل والنمل والصرور والمهدد ولا البغاء والطاوس على الاظهر  
والنعام والكركي والبط والاوز والحبيش ومذهب حل الطاوس والبوم  
والعقور وفي وجهه وعندة حل والقلق وفي وجهه حل والكركي وفي  
بانه يطعم الحيات وحمار الاهل والبغل والسمع ومستحب العرب  
كالحشرات ومذهب مكرهه والضفدع والسرطان والسحفات والوزغ  
والذباب والصرامة والقراد وان وقع الاشكال فيرجع الى سكان  
البلاد والقرى من العرب ذوى اليسار والطابع السليمة حال الرفاهية  
ويؤخذ بقول اكثرهم ان اختلفوا ثم قرئ ثم يعتبر باقرب الحيوان شبيها  
ثم حل على الاظهر لقوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الى محرما او تحرم السخنة  
المرياة بلبن الكلب والجلالة بلبسها حتى تطيب بالعلف لانه عليه السلام  
ولتغير اللحم بالنجاسة وفي وجهه وعندها تكمه وحمل النهى على التنزيه  
واكل ضار والمسكر والشجر والنبات ولداه يحرم ما سقى بماء نجس  
قلنا لم يظهر اثر النجاسة فيه ومذهب لا يحرم طير لقوله تعالى قل لا اجد  
قلنا مخصوص بقوله تعالى ويحرم عليهم الحيات وبقوله عليه السلام

وكره الكسب بمخامرة النجاسة كالجحام والكاس والدباغ والزبال  
والقصاب والخائن لانه عليه السلام نهى عن كسب الجحام والكاس  
والدباغ وقال اطعم عبدك وناضحك وحمل على الكراهية لجوارن  
النصر لا المحلاق والفساد والحماي والحايك على الاظهر والاكل  
فوق الشيع وافضل المكاسب التجارة لفعل الضحابة وفي وجه الزنا  
لانها اقرب الى التوكل وعموم النفع وجاز لاكل من طعام قريب او  
صديقه بغير اذن ان ظن انه لا يكره وندب ترك البسط في الاطعمة  
الا الحاجة كقرى الضيف او التوسعة على العيال والحديث الحسن  
على الاكل وان ياكل من اسفل الصحيفة وان يقول بعد الفراغ الحمد لله  
حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه **الفصل الثاني** فيما يوكل حال الاضطرار  
والاصل فيه قوله تعالى اما اضطررتم اليه ويجب تخوف الهلاك  
او مرض مخوف تناول الحرام ولو ميتا معصوما لان حرمة الحي اكثر  
ولداه اذا اكثر عظمه كالحى وجاز لتمام المرض على الاظهر لا الزايد  
على سد الرمق على الاصح لا ندفاع الحاجة الا اذا عجز عن السير وهلك  
وقتل غير معصوم كترك الصلاة وصبيان ونساء اهل الحرب  
وقطع فلدنة من نفسه على الاظهر ان لم يكن مخوفا كقطع يد متاكلة  
لحفظ النفس ويجب على المضطر اخذ طعام لا من يضطر حال اقصر او  
يغرم لا ان اطعمه بلا عوض وشراه وتمام الثمن ولو اشترى غنبا لا التزام  
بعقد صحيح وعلى مالكة البذل وان قتله المضطر في الدفع فهدر لا  
بالعكس والميتة اولى من طعام الغير اذ حق الله مبني على المساهلة وقيل  
وعنده العكس لحل عينه وقيل خير نظر الى الحقيق ومن الصيد للمحرم



على الاصح لاتحاد المحظور وهما من لحم البشر ثم غير الكلب والميتة ولم  
الصيد للحمر سواء وفي وجه لحمه اولى اذ تحريمه خاص **كتاب السبق**  
والرمى وفيه فصلان الاول في السبق والاصل فيه قوله عليه السلام  
لا سبق الا في نضل او خف او حافر لا تصح المسابقة بمال الا بالركوب  
لانه المعقود عليه بخلاف القوس في المناضلة الا في جنس من الخيل  
والابل والفيال لانه ذو خف والبغل والحمار على الاصح لقوله عليه  
السلام او حافر وفي اجالة السيف والرمح على الاظهر ورمح  
الحجر لا اشالة والى صاحبه لا في البقر والطيور والزوارق والمشاكة  
باليد والمصارعة والوقوف على رجل والصولجان والبنادق والخاتم  
والشطرنج ومذهب يجوز في الطير والاقدام والسفن والمصارعة  
ولا بغير مال في مناطحة الكباش ومهارشة الديوك ومذهبهما الا  
في الخيل والابل والسهام لمفهوم الحديث قلنا ممنوع والمطلوب ما ينفع  
به في الحرب وهي مستحبة كالمناضلة فانه عليه السلام سابق وليس للود  
صرف مال الضبي اليهما وشرط اعلام المبدء والغاية والتساوى فيهما  
وتعيين المركب او وصفه على الاظهر بلا نذرة سبق واحد وان يفضل  
كل عما قبله ولا يجوز ان يفضل السابق ومطلقة الاول على الاظهر  
وكون المال معلوما ووجود محل متوسط ان لم يرضيا بطرف بغنم  
الكل ولا يغنم ان كان المال من المتسابقين لم يخرج عن القمار فانه عليه  
السلام قال وان لم يؤمن ان يسبق فليس بقمار فان سبقهما المحلل  
اخذ ما لهما وان سبقاه وجاء معا فلا شئ وجاء المحلل ياخذهما فال  
من تخلف لهما ولو جاء احدهما ثم المحلل ثم الاخر فاله الاول على الاظهر

ولا يحسبان عرض مانع كقعر المركب او مرضه وجاز ان يكون  
المال من احد السابقين **في مذهبنا** قلنا ممنوع وانما يلزم ان  
لو تردد الكل بين الغنم والغنم او من الامام او بيت المال او من الاحاد  
لان بذله قوة والعبرة بالسبق يكند الابل وعن الخيل لدى الغاية  
وفي وجه بالقدم وهي المناضلة لان متان كلاجارة لا في حق المحلل  
على الاظهر قيل **ور** بهما جازتان كالجعالة وينفسخان بموت المركب  
وفي فاسدهما اجر المثل **الفصل الثاني** في الرمي يجوز في جنس من  
السهام والمزاريق والزانات على الاظهر لا في جنسين وشرط الرامي  
والبادي وهو مختار المواقف في كل نوبة والعلم بعدد الارشاق  
والاصابة وصفها كالخرق والمرق والمبد والغاية بالتساوى ونقد  
المال والخرين وفي وجه لا وحيث لاعادة بمسافة الرمي والغرض  
وارتفاعه وان يكون الاصابة المشروطة ممكنة عادة والمحلل لا التفرض  
للمبادرة او المحاطة على الاظهر والمطلق ينزل على المبادرة وجاز على  
البرتاب على الاظهر **لا** له ويختار من عيم كل اصحاب واحد بعد واحد  
ولا يقرع اذ يمكن اجتماع الحذاق في طرف ولو بان ان واحد لا يحسن  
الرمي ثبت الخيار وبطل فيه وسقط باذانه واحد فان تنازعوا فيه فسح  
ولزم المال على من التزمه بعدد الرؤس ويوزع عليها الاصابة على  
الاظهر ولا باس باختلاف القسي والسهام ولا يعدل عن نوع عين ولا  
يتعين قوس او سهم وجاز ابداله بمثله وشرط نفيه مفسدان فيه  
تضييقا وينزل المطلق على الغالب ثم التوافق ثم يفسد ولا تصح المسابقة  
والمناضلة من النساء والقرع الاصابة بالنضل وان انكسر ويحل على



ان اطلق والخرق الثقب والحسق الخرق ولو ببعض الطرف مع الثبوت ولو  
في ثقبه قديمة او المروق لانه يدل على الزيادة ويحصل الحسوان ارتد لصله  
وتحسب له وان انضدم بجيوان او جماد او انكسر القوس والسهم وانقطع  
الوتر لحصول الاصابة او اصاب موضع الغرض ان نقلته الريح وعليه  
لا ان عرض عاصف او ماش او علة في يده او انكسر وانقطع لا باسامة اذ لا  
تقصير وان اقترنت عاصفة لا ولا لقوة تاثيرها وفي وجد نعم اذ الرمي  
حينئذ تقصير ولو اصاب المشروط في المبادرة كعشرة من مائة فاصاب  
من خمسين لم يلزم الاتمام على الاظهر ان تساوي في الارشاق وحصل  
الياس اذ تم العمل وفي المحاطة كخلوصها منها لزم على الاظهر اذ الخط متوقع  
وجاز شرط احتساب القريب ان ذكر حده او علم عادة فانه كمتوسيع  
المهدف واسقاط الاقرب والمركز غيره على الاظهر وشرط التزام مال  
لمن اصابته من عدد معين اكثر على الاصح لبذله على عوض معلوم لا لمن  
يرمى لنفسه وغيره للثمة ولا يحيط فضله لانه لا يقابل به والله اعلم  
**كتاب الايمان وفيه ابواب الاول وفيه بحثان الاول**  
في حقيقة اليمين وهي تحقيق ما يجب عقلا بذكر الله او صفة او تعلية  
قربة او دنرا وكفارة يمين وعلى يمين لغو على الاظهر لانها لا تثبت  
في الذمة ورايها لا تنعقد على ممتنع وحروف القسم الباء والواو  
والتاء وانما ينعقد صريحا بما هو مخصوص به تعالى كالذي اعبدته ونفسي  
بيدي ومقلب القلوب وفق الحجة والله الرحمن ورب العالمين  
وما لك يوم الدين وخالق الخلق والحى الذى لا يموت والواحد الذى  
ليس كمثل شئ فلا يدين او غالب كالرحيم والعليم والحكيم والقادر

والقاهر والرب والمتكبر والخالق والرازق والحق او بصفة تعالى  
بلانية غير فيهما كقدرة وعلمه لا عنده لان غير متعارف باليمين او  
مشية وسمعه وبصره وعظمته وكبريائه وجلاله وبقائه وكلامه  
خلافه وكتاب الله والمصحف ولداه علمه وقدرة يمين وان اراد  
معلومه ومقدوره وحق خلافه واحلف وفتيت يمين ان له  
يرد الوعد والخبار وكناية كاشهد وشهدت واعترفت وعزمت بالله  
وايم الله وايمنه ولاها الله ولعمري وامانت وميثاق وعهدت وفي وجه  
وعندهم صريحة لاشتهارها فيها والله رفعا ونضبا وجرا ولداه يميز  
وعليك بالله وفي وجده ولداه ما يطلق عليه تعالى وعلى غيره بالسوية  
كالوجود والحى والكريم كناية قلنا ليس لها حرمة كحرمة اسماء تعالى  
ولا ينعقد لغوها وهو سبق للشئ الى لفظ اليمين بلا قصد كقوله  
في حال الغضب واللجاج او عجلة او صلة كلام لا والله بلى والله لقوله  
تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم وعنده ولداه في رواية الحلف  
على امر ماض بظن انه كما قال فبان خلاف لنا قول عايشة انه عليه السلام  
قال اللغو كلام الرجل لا والله بلى والله وبالمخلوق مكروه كالبنى وجبيل  
والكعبة والصحابه ولقوله عليه السلام لا تخلقوا الاباء ولداه في  
رواية ينعقد بالنبي قلنا العموم الحديث وقياسا على الانبياء ويلغو  
قوله ان فعلت كذا فانا يهودى او نصرانى او برى من الله والرسول  
والاسلام اذ ليس فيه اسم الله وصفة وقياسا على قوله فانا زان او سارق  
ورايهما يمين الشافى في حكمها وهو وجوب الكفارة حاله في ممتنع  
الصدق كقتل ميت وصعود السماء ووفت الحنث في غيره لا



عندهم في الغنوس الحلف على ما مضى مع علم الكذب فيه بناء انها غير  
منعقدة كاللغو قلنا ممنوع فان القضية بحلفون على الماضي وانه حلف  
قاصدا كاذبا كالمستقبل لنا عموم قوله تعالى فكفارته اطعام وسب  
اليمن والحنث وعنده الحنث فجاز تقديم غير الصوم قبله كتجديله  
الزكوة والمنذور المالى قبل المعلق عليه وكفارة افطار الحامل والمرضع  
قبله والتكفير بعد الجرح والظهار قبل الموت والعود لا عنده اذ لا حاجة  
قبله قلنا مبني على ان اليمن ليست سببا لنا قوله عليه السلام فكفر عن  
يمينك ثم ايت بالذي هو خير وما روى عنه فليأت بالذي هو خير ثم  
ليكفر ان ثبت محمول على الوجوب والاستحباب وما ذكرنا على الجواز بينهما  
وفي وجه لا ان كان الحنث بارتكاب محذور لا قبل الشرط كالظهار  
وفي وجه ومذهبهما تقديم الصوم ايضا لظاهر قوله عليه السلام  
فليكفر عن يمينه ثم ايات بالذي هو خير لنا ان العبادة البدنية  
لا تقدم على وقتها واليمن مكروهة في الجملة الا في الطاعة والصادقة  
في الدعاوى وتأكيد كلام او تعظيم ويجب الحنث ان حلف على فعل  
محذور او ترك ما مأمور ونذب على فعل مكروه او ترك مندوب للحديث  
وعلى مباح فاولى حفظها على الاظهر لقوله تعالى ولا تنقضوا  
الايمان وعنده يحرم الحنث وكفارتها على الحر تملك عشرة مساكين  
كل واحد مدامن جسد الفطرة ورايها لكل مسكين ما ذكر  
في الظهار ومذهب في المدينة من الحب في غيرها قدر الشبع  
وسطا وهو رطل خبز ان كسوة كازراء وبردعاء وقيص وحرأ  
وسراويل عتيقة وان طفل من ابي خمس لا درع وقلنسوة وخف

ومنطقة ونعل ومخرق وقريبا نحاق وشمشوق لانها لا تسمى كسوة اولا  
رقبة مجزية في الظهار ولده جاز ان يكسو خسا ويطعم خسا لنا التجيز  
بينهما ينفي غيرها وانه كاعتاق نصف رقبة واطعام خمسة وعنده  
لا كافرة على كافرة بنا على ان يمينه غير صحيح لنا ان مكلف قاصدا الى  
اليمن كالمسلم وعنده كسوة تسترا كثيرا فلا يجوز النزول ولده  
للرجل ما تجزى الصلاة معه وللمرأة درع وخمار ومذهبها ما يستتر جميع  
بدنه ولها درع وخمار لنا قوله تعالى وكسوتهم غير مقيدة ثم صوم ثلاثة  
لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام قبل ورايها شرط التابع كما  
في الظهار ولقرنة ابن مسعود قلنا الآية غير مقيدة هنا وقول الصحابي  
ليس بحجة وعلى من بعضه حر الاطعام والكسوة ولده لا اعتاق ايضا  
كالحر وفريق بانه اهل اللوا وعلى العبد صوم ثلاثة وللسيد منع الامة  
مطلقا للاستمتاع والعبد ان تضر او ضعف عن الخدمة او حث دون  
اذنه اذ وجوبها بالحنث وفي وجد او حلف دونه ولده ليس له المنع مطلقا  
والاطعام والكسوة بعد موته اذ التكفير حينئذ لا تقتضي دخوله في ملكه  
ولعدم بقاء الرق لا الاعتاق على الاظهر لا يضرب امر الولا الباب  
الثاني فيما يحصل به الحنث وفيه ابحاث الاول ما يتعلق بالدخول والخروج  
والسكنى وحنث في لا ادخل يحصل بدنه كان دخل بآذنه وفي وجه  
ومذهبها ولو بسكوة لانه كالأذن قلنا ممنوع فان عدم المنع اعم من  
الأذن ولو في الدهليز او عرصة منهدمة ان قال لا ادخل هذه للاشارة  
لا هذه الدبران لم تعد بالتهالها لانه لم يتق دارا او نزل من شجر او سطح  
ورايها لا بدخول دهليز البيت لانه اعد للبيتونة بخلاف الدار لا في طاق



الباب على الاظهر ولا بالصعود على السطح ولو محوطا اذ القاعد عليه  
لا يسمى دخلا ورايهم احدث به لصحة الاعتكاف على سطح المسجد وان  
الجنب لا يصعد عليه قلنا الشرع جعل سطحه مثله في الحكم لا في التسمية  
ورايهم ما يثبت به لصحة بدخول عرصة دار معينة صارته فضاء لان  
الدار اسم للعرصة قلنا ممنوع لعدم احدث بعرصة دار غير معينة اتفاقا  
ولده بدخول عرصة بيت معين ايضا قلنا لا يتوثة حينئذ ولا باستدامة  
الدخول والخروج والمغصوب والتطيب والتزوج والتطهر لانها لا  
تسمى كذلك بخلاف استدامة اللبس والركوب والاستقبال والعقود  
والقيام فانه يقال ركبت يوما ولبست شهرا ولو حثت بالاستدامة  
ثم حلف فاستدام لزمته كفارة اخرى لان هذه يمين اخرى بعد انحلال  
الاولى وتناول البيت لا خانت الخيمة وبيت الشعر والجلد لوقوعه عليهما  
لغة ولم يثبت عرف بخلافه كما في خانه وفي وجهه وعنده لا لغير اهل  
البدوى اذ التعارف بينهم المبني لا الكعبة والمسجد والكنيسة والحمام  
لوقوع والرحى لانها ليست للايو وكل اسم اخض واشتهر به ولده  
المسجد والحمام لوقوع الاسم قلنا مقيد لا مطلقا فان نوى نوعا معين  
ولا حث بدخول هليز دام وصحها على الاظهر وصفتها على الاظهر  
لصدقه انه لم يدخل البيت وفي لا اسكن ان مكث زمانا لا العذر ونظر  
متاع على الاظهر اذ المشتغل به لا يعد ساكنا لا في مذهبه دون يوم  
وليلة لنا ان السكنى تشمل حقيقة وعندهم باهله ومتاعه ايضا  
لانه يعد ساكنا عرفا ببقائه التان الفعل مضاف الى نفسه حقيقة  
ولهذا من دخل مكة بلا اهل ومال يسمى حاضرا المسجد الحرام بخلاف العكر

وفي لا اسكن زيدا ان لم يخرج واحدا لا ان انفرد بيتان وان  
كان بلا باب كالدار في الدروب وفي دار كبيرة لكل باب وغلق او  
بجوة منفردة المرافق من دار ولو ممرها فيها وفي وجلا ان قام لبنا حائل  
اذا الاشتغال يدفع المساكنة اجيب بانها حاصلة حاله بالضرورة  
ولا اسكن دار مزيد لا يثبت بسكنى مشتركة الشافى في الاكل والشرب  
وماء الاناء والبحر للكل ومذهبه ولده في رواية للبعض في النفي وكذا  
في البحر وفي وجهه ورأيهما اذ لا يمكن شرب كله قلنا انه صار معرفة  
بالاضافة فتاوى ومن مائة للبعض فان من التبعض وعنده لوقال  
لا اشرب من النهر لا يثبت الا بالكرع قلنا لا فرق بينه وبين غيره عرفا  
كما لوقال لا اشرب من هذا البير فاستسقى وشرب ويثبت لوقال لا  
اشرب من نهر كذا او من مائة بالشرب من ساقية تاخذ الماء منه والنشبة  
والجمع والاشياء المعطوفة بالواو بلا اعادة النفي كواحد اذا الواو تجعل  
الكل كواحد لا في النفي في مذهبه ولده في رواية ومع ذلك الاشياء  
فانها مشعرة باستقلال كل وتناول الراس راس النعم لا الحوت  
والطير اذ لم يجز عرف ببيعها مفردة ولا غير البقرة والغنم وعنده  
والبيض ما يبين في الحياة او خرج بعد الموت منعقد على الاظهر كبيض  
العصفور والقمامة والاوز لا السمك والجراد والخصبة ولو حلف  
بالعجبة لانها لا تقضم عند الاطلاق ومذهبهما راس الحوت وبيضه  
راس وبيض ومذهبه راس الطير راس والفاكهة والثمرة الرطب والعب  
والرمان والتفاح والسفرجل والكمثرى والنوخ والاجاص والمشمش  
والارنج والنارج والليمون والبنق والتوت والموز والتين والبطيخ



على الاظهر واليابس منها لا التمر كاللبن والفسق والبندق لا الفند  
والخيار والباذنجان فانها من الخضروات لا يتناول عنده الفاكه  
الرمان والعنب والرطب لانه تعالى اخرجها عنها في قوله تعالى  
فاكهة ونخل ورمان وقوله تعالى عنب وقضبان وزيتونا قلنا ذاك  
للتخصيص والتفضيل لقوله تعالى وملائكة وجبريل وميكال و  
البطيخ والتمر والجوز غير الهندي وفي وجه حنت بالجوز الهندي  
لتقاربهما طبعاً والخبز خبز الذرة والباقلاء والبلوط لا خبز  
القطايف واللحم الميتة ونحو الخنزير لوقوع الاسم عليه وفي وجه  
لا اذ لا يعتاد اكلها وشحم الظهر والجنب على الاظهر لانه لحم سمين  
واللسان والراس والاكارع على الاظهر لاشحم البطن والالية  
والسنام والقلب والطحال والريته والامعاء والكبد والكلى خلافاً  
لله وسمك ومذهبهما لحم لقوله تعالى لحما طرياً قلنا لم يطرد فيه  
عرف وتسميته لحما مجاز كتسمية الشمس سراجاً والارض بساطاً و  
اللبن الحليب والرايب واللبن والماسب والشيراز والمحيض والنظم  
الاكل والشرب وهما الذوق لا بالعكس وهذه مختلفات كالسمن  
والزبد والدهن والرطب والبسر والبلح والعنب والرمان وعصير  
هما واكل السكر ابتلاعه بالذوبان لا كسكرنة ومغصوب سكر  
فيه وفي وجه هما مختلفان لانه لا يستحق سكه اجيب بانه لا يتوقف  
على الاستحقاق واكل نحو الخبز اكله لا جعله او السمن في  
سكاج وعصيدة بلا ظهور اثر وابتلاع شئ اكله لا امتصه والغب  
والرمان ومرحى النقل والادم ما يؤندم عرفاً كاللحم والمخ والبصل

والثوم والبقل والتمر وعنده ما يصيغ الخبز كاللحم والعنب والبطيخ والجوز  
والباذنجان لنا قوله عليه السلام سيد الارام في الدنيا والاخرة  
اللحم والمنصف يبس ومطبو ولا اكل البيض واكله البيض فاكله كله  
في الناطف لم يحنت لانه اكله وقت لم يكن بيضاً ولا اكل من هذه الشجرة  
حمل على الثمر ومن هذه الشاة حمل على لحمها لا الورق والغصن واللبن  
والنجاج لانه المتبادر عرفاً ومذهب شرب ما ينفذ به كالسويق واللبن  
اكل وبالعكس الثالث في العقود وما ملكت يديك بالتولية والاشراك  
والسلم مشتركة لا بالشفعة والقسمه خلافاً للصالح وفي وجه ولده  
عن الدين مشتركة قلنا لا يسمى شراً عرفاً ولا بشري ويكمله ولده نعم ولا بما  
اشتراه مع غيره لانه لم يتعين مشتراه ورايهما حنت بالكل ما اشتراه  
مع الغير اذ ما جزء الا وقد وقع عليه شراء وعومرض بالثوب ولو اختلط  
ما اشتراه بغيره لا يحنت ان لم يتيقن انه كل منه ولو حلف ان لا  
يتصرف حنت بتصرفه اصاله ونيابة لا بتصرف وكيله نظر الى اللفظ  
ومذهبهما حنت اذ تصرفه بامرهم تصرفه قلنا ممنوع حقيقة لصحة  
النفي وفي وجه تزوج وكيل الحالف تزوجه لا تزوجه لغيره اذ النكاح  
لا يتعلق به فانه سفير محض ولهذا شرط تسمية الموكل وعنده تزوج  
الوكيل وطلاقه وعق العبد كفعله والفاصل لا الحج لانه لا ينعقد  
كالعدم تزويلاً للفظ على الصحيح لا عنده ولده في رواية لعموم اللفظ  
وصدقة التطوع وهبة ولا عكس لا الوقف والضيافة والاعارة وهذه  
الاعارة هبة وبالعكس لا حنت قبل قبول الهبة خلافاً لانه العقد لم يتم  
ولا قبل القبض اذ المقصود لم يحصل وفي وجه حنت لحصولها والمتخلف



الملك ولا ابر شامل لكل تبرع كالضيافة والاعارة والوقف والمال لغير  
الذكوى ايضا خلافا له والدين الموجل ولو على معسر وجاحد لثبوت في  
الذمة والمعلق عتق بصفة كالمدير وام الولد على الاظهر اذ رقبته  
مملوكة والابق والضال والمسروق والمغصوب في وجده اذ الاصل البقاء  
وفي وجهه لا اذ لا حث بالشك لا للمكاتب لانه يملك منافعه وارث جنانية  
كالمخارج عن ملكه ومنفعة المستاجر والموصى له اذ المال عند الاطلاق  
للعين فلو حلف انه لا ياكل من مال ختته لا يحنث بخبز فيه خميره لانه  
كالمستهلك الرابع في الاضافات والمضاف الى من يتوقع له الملك له  
كفرس عبد بعد عتقه ولا ادخل دار يزيد لا يحنث بدخول مسكنه الذي  
لا يملكه ان لم يردده وعنده حث لانها قد تضاف اليه قلنا مجاز الصحة  
النفي مع بقاء السكنى ومسكنه شمل المغصوب لا ملكا لم يسكنه على الاظهر  
لانه ليس مسكنه حقيقة ولا غيره كخان الحسبة ونهى عيسى وسرج  
الدابة للمنتب ولا حث ان وجد المحلوف عليه بعد زوال الملك في نحو  
لا ادخل داره واكلم عبده وسيد ووزوجه لعدم بقاء الاضافة ولده  
حنث بقاء عين المحلوف عليه قلنا ان العين مع الاضافة الا اذا اشار  
كداره هذه تغليباً للإشارة على الاضافة كما في اكل لحم هذه البقرة النخلة  
وعنده لا في داره هذا اذ لا اثر للتعيين بلا اضافة قلنا ممنوع ومنقوض  
بالمطلقة ولا ادخل هذه الباب مطلقا فحول فالعبرة بالمنفذ الاول  
لانه المفتقر اليه وفي وجهه وبالحشب اذ الاشارة اليهما وفي وجه  
بالحشب اذ اللفظ حقيقة فيه ولا ادخل باب هذه اعتبر الجديد ايضا  
على الاظهر لانه بابها ولا يشترط وجوده وقت اليمين والبس ثوبا

عزها تناول معزول الماضي والمستقبل لاسماده او خيط او رقيقة  
منه لا يسمى ثوبا من غزلها وثوبا من يده او غزلت ما وصي وغزل في الماضي  
لا ما بيع بالمحابة او حط ثمنه ومذهب تناول قلنا المن في الخط والابتداء  
والا تزار حتى يقيمص والتعم حتى يسرا ويل لبس ثوب لا التدثر والرفود  
عليه وبقيص لبسه على الاظهر لا بعد الفتور لزال الاسم ولبس لقلنسوة  
والدرع والخف والنعل لبس ثي ولبس خرز والسبح والمنطقة للحل  
لبس حل لا خاتم شبه وحديد ولا نداه السبح والعقيق ولا عنده خاتم  
فضة ولو لو ولا اكل هذا الحمل فكبر والبر فطن والدقيق فخبز والطب  
والعنب فجفا والعصير فتحلل ولا اكلم هذا العبد فعتق والضي فشاب  
ولا يحنث بالاكل والكلام لزال الاسم بخلاف ما لو اشار ولم يسم  
ولده حث في الكل بقاء المحلوف عليه وهو ممنوع فانه العين بالوصف  
وعنده في الحمل والضي بقاء الصورة والتغير في اصفة وفي الدقيق  
اذ الخبز يوكل عادة ولا حث باذن لا يسمع المادون بحصوله وفي وجه  
وعنده حث اذ لم يحصل الاعلام لنا ان يختص بالخالف فلا يشترط  
علمه غير كارضوا ان خرجت بغير اذن او الا باذن او حتى اولى والا  
ان اذن لك وبغير خف على الاظهر ينحل بالخروج مرة اذ اليمين تعلقت  
بخرجة لاداه ان خرجت باذنه اذ المحلوف عليه بالخروج بلا اذن ولم يوجد  
ولا عنده في الا باذن او بغير اذن وفي الباقي نحل بجعله غاية لافي كمال  
وبراء بقوله اذنت كل ابردت الخامس في الكلام فالسلام وترديد  
الشعر بنفسه كلام لا التسبيح والتهليل والتكبير والدعاء وقرأة القرآن  
وعنده الكل في غير الصلوة كلام ولا الاشارة والكتابة والرسالة قبل



ومذهبه ولداه في رواية كلام لانه تعالى استثنى الرسالة من التكليف  
في قوله تعالى او يرسل رسولا والرمز منه في قوله تعالى **قلنا**  
منقطع لنا قوله تعالى فلن اكلم اليوم النسيا اشارت ولا ترتفع المهاجر  
بالكتابة والرسالة الا اذا كانت المواصلة بينهما ولا اكلمك فقال تخ او قم  
او لا تكلمني او شتمه حنت لانه كليمه لا عنده ان قال متصلا باليمين  
لانه لتأكيد اليمين ولا اكلم زيدا ولا اسلم على زيد فسلم على قوم فهو  
فيهم ولو ما مومين لا يحنت ان استثناءه ولو بالنية بخلاف لا ادخل  
عليه فدخل عليهم على الاصح لان الدخول لا يقبل الاستثناء واحسن  
الثناء على الله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك واحدا  
لله باجل التمام وبمجامع الحمد الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي مزيد  
وافضل الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد  
وعلى آل محمد كلما ذكره الذاكرون وكلما سئى عنه الغافلون ولا اصلي  
فا حرم ولا اصوم فاصبح صايما او نوى النقل قبل الزوال حنت وان  
فسد لانه يسمى مصليا وصايما وفي وجهه لا قبل الفراغ لاحتمال  
الفساد لا عنده ما لم يسجد لانه لم يات باعظم اركانها السادس  
في اشياء متفرقة وحنث في فعل غدا ان فوت كأكله او تمكن فعجز  
لان مات الخالف وتلف الطعام بنفسه او تلفه اجنبى قبله والتميز  
على الاصح وفي لا ادخل الا ان يشاء زيد فبات ولم يعلم مشيئة على  
الاصح الا الاصل عدمها وفي قضى حقتك عند راس الشهر او اوله  
وان قدم الهلال واخره ان شرع وفرغ بعد زمان وحقب ودهر  
بموته بعد تمكنه لا صاحب الحق اذ يمكن الدفع الى ورثته لا بالناخير

اذ لا حد لها اذ جميع العروفة اذ القضاء وعد فلا ينخص باؤل ما  
يقع عليه الاسم بخلاف الطلاق فانه تعاقب ويرى لا اكلمك دهر  
او حينا او زمانا او حقا بلحظة ولداه لا اكلم زيدا حينا او الزمان  
سنة اشهر وكذا دهر او زمانا عند القاضي وعنده الحقب  
ثمانون سنة والحين والزمان سنة اشهر والايام عشرة وزمانا  
بعيدا اكثر من شهر وقريب دونه ومذهبه الحين سنة والحقب اربعون  
سنة ولا افارق حتى استوفى حقي منك بمفارقة لا الغريم ولو  
باردة وامكنه منعه او متابعته ومذهبه بمفارقة ايضا فلو تماشا  
فوقف وزهب الغريم حنت لانه بالوقوف فارقة وفي وجهه لا اذ الغريم  
فارقة بحركته وفي لا تفارقتي بمفارقة الغريم ولا تفرق بمفارقة  
احد وبالابراء والاحالة على الاظهر والاستيفاء من غيره وبأخذ  
العوض لانه لم يستوف حقه منه حقيقة لا عنده بالعوض  
ان اداء الدين المقاصة ولا في مذهب لا عنده بالعوض وان  
بلغت القيمة حقه لا يأخذ النقص وزيف او غير الجنس جاهلا  
ولا في اضربه مائة خشية فضرب بعثا عليه مائة شراخ و  
شك في انكاسها لان الضرب سبب فيه بخلاف مشين زيد  
قيل وعنده حنت الاصل عدمه ومذهبه لا يبرأ الا بمائة ضربة  
مفرقة كما في اضربه مائة ضرب وفرق متعدد الضرب والته  
ثمة لنا قوله تعالى الى قاضي فلان بموت واحد قبل دفعه  
وبعد التمكن لا بالغزل اذ بما يولى وبر بالرفع وان علم او غلب  
اذ لم ير ما دام قاضيا لغية التعيين لا في وجهه وعنده ان



اطلق ولا الى قاضي او القاضي جنس قاضي البلد على الاظهر للعرف مودة  
وكذا وفي لا اكلم الناس اذا كلم واحدا ولا استعمل هذا السكين فكسر  
ثم اعيد لا يحنث باستعماله بخلاف لا كتب بهذا القلم فكسر ثم براه لا  
اسم للقصة وفي وجهه **وعنده** لا يحنث لانه حقيقة في المبرء ومجاز في  
القصة ولا اشم مشموما لا يحنث بشم المسك والعنبر والصندل لانه  
لا يطلق عليها والورد والبنفسج بشم دهنهما ولداه يحنث **وعنده** بدهن  
البنفسج والمشموم ليس بطيب واكل الفواكه الحلوة اكل حلولا اكل حلوة  
والخدمة لا يطلب لا استخدام خلافا له في عبده ولا ادخل هذا المسجد  
فزيد فدخل في الزيادة لا دخوله بخلاف مسجد فلان لانه لم يشر الى معين  
والتسرى ستر الامة عن الاعين والوطى بالانزال في وجهه **وعنده**  
التسرى والوطى وفي وجهه ولداه الوطى والغداء من الفجر الى الزوال والسم  
ما بين النصف والفجر والكسب ما يملكه من المباحات وبالعهود ولا ضربها  
حتى اقتلها او ترفع ميتة حمل على اشد الضرب وتقبل ارادة التاقيت  
ظاهر فيما يتعلق بحق ادمي كالا دخل الدار ثم قال اردت شهرا الا في  
الطلاق والعق **الباب الثالث** في النذر وهو التزام مكلف مسلم قربة  
غير واجبة على الاعيان بلفظ كله على او على كان فعلت كذا في صدقة  
يلزمه التصديق بجميع ماله ومذهبهما يتصدق بالثلث لقوله عليه  
السلام بخزبك الثلث قلنا لم يكن ذلك في النذر وهو نذر الجاهل والغضب  
وهو المنع عن شيء او الحث عليه على وجه الغضب والجاهل كان كلمت  
زيد او لم تضرب الله على حج ولزمه كفارة يمين لقوله عليه السلام كفارة  
النذر كفارة اليمين ولانه قصد المنع قيل ومذهبهما الوفاء لانه

التزام عبادة في مقابلة شرط كان شفى الله مريضى فعلى هذا قيل تولداه  
خير بينهما الوجود معنى اليمين والنذر فيه او نذر تبرر وهو التزام قربة  
مطلقا او معلقا بحدوث نعمة او اندفاع بلية وفي وجه ولداه يصح من  
الكافر لقوله عليه السلام لعمر اوف بنذرنا قلنا نحمل على النذر ان التزم  
لا يربط على التزام الشارع ولداه يصح نذر معصية ولزمته كفارة يمين  
لقوله عليه السلام لا نذر للجاهل لقوله عليه السلام في قصة ابى اسرايل  
مروءة فليتك ولا يستظل وليقعده وليتم صومه **وعنده** اذا نذر ذبح ولد  
لزمه ذبح شاة ولداه كبش في رواية وكفارة يمين في اخرى لنا القياس  
على نذر ذبح والد وقتل ولد ومذهب نذر ذبح ولد والد بمكة او منى  
او بنية هدى يوجب به وصح نذر فرض الكفاية والصلوة بالجماعة وطاعة  
القيام والركوع والسجود والقراءة وقراءة سورة كذا في الصلوة ومداومة  
الراتبة والصوم والمشى في الحج من بيته واتمام ما نوى نهارا والصلوة  
في السفر حيث فضل والقيام في السنة وسجدة التلاوة والشكر وعبادة  
المريض وزيارة القادم وافشام السلام وتجديد الوضوء وستر الكعبة  
ونظيها وصوم قدوم زيد على الاصح لا مكان الوفاء بان قدم ليلا او مضيا  
او العيد فلا شيء عليه ذا الوقت لا يقبله وان ضمن قدومه بعلامة صام على  
الاظهر وان قدم نهارا قضى يوما ولو صائما عن تطوع ولو علق عتق عبد  
به وباعه ضحوة فقدم بان بطلان البيع على الاظهر بنا على ان النذر يلزم  
من اول اليوم لا من وقت القدوم على الاظهر ولو قال ان قدم زيدا فعلى  
صوم اليوم الثاني لقدومه وان قدم عمر فعلى صوم اول خمسين بعد فقدا  
الاربعة صام عن النذر الاول وقضى للثاني لا صوم العيد والتسرى



والشك وفي وجه صح لانه قابله في الجملة وبعض يوم وسرعة على الاصح  
كركوع وسجود لانه ليس قربة ومذهب صح ولزم الاتمام وحج السنة  
اذا ضاقت الوقت وان لا يكلم الناس لانه ليس من شرعنا كالوقوف في  
الشمس وايتان بيت الله على الاظهر اذ المساجد بيوت الله ولوعين  
جمعة للجهاد جازله العدو الى مثلها مسافة ومونة على الاظهر  
ويصح نذر القرب البدنية ومن المفلس المالية في الذمة وحكم وجوب  
الوفاء بما التزمه لقوله عليه السلام من نذر ان يطيع الله فليطعه  
وهنا اباحت الاول مطلق نذر الصوم يوم ولزم تبسيت النية لانه كالتو  
شرعا قيل لا تنزلا على اقل الجائز والصلوة ركعتان جملا على اقل واجب  
الشرع وقيل ركعة على ما هو صحيح وخيران نذر ان يصلي قاعدا لا بالعكر  
والصدقة متمول والعقر قربة تجزى في الكفارة قيل جائز كافرة ومعيبة  
وجائز اعتاق سليمة ومؤمنة في نذر معيبة وكافرة لانه اتى بالافضل  
لا بالعكس ويتعين الزمان للصلوة غير وقت الكراهة ولا ينعقد نذر  
فيه لانه معصية وفي وجه ينعقد ويصليها في وقت اخر وفي وجه  
فيه ولا اعتكاف والحج والصوم على الاظهر لا للصدقة وقضى ان مضى  
بلا اداء ونذر صوم شهر او سنة متفرقا لزمه كذا على الاظهر لانه مقصود  
في التمتع وفي وجه لا اذا التابع افضل واذا عين زمانا للصوم كسنة  
كذا قضى ما يمكن وقوعه عن نذره كيوم افطر في السفر والمرض لا يوم  
العيد والتشريق والحيف لانها مستثناة شرعا قيل يقضى زمن الحيف  
كقضاء الواجب شرعا وان لم يعين لسنة قضى الكل حتى رمضان  
ولو شرط التابع لزمه ويجب قضاء رمضان والعيد وايام التشريق

متصلا لانه لم يصم سنة لاني وجب اذ السنة اثنا عشر شهرا وقد صام ٢٥  
ما يمكن ولوعين يوما من الاسبوع صام اخر يوم منه وهو الجمعة يخرج  
عن العهدة بقينا وفي نذر يوم الاثنين قضى اثنان الكفارة ولو تقدمت  
عليه لان الوقت لا يتعين لها وقيل كرمضان وقدمت اذ قد يمكن قضاء  
الاثنين لا الكفارة لغوات التابع بتخللها واذا نذر صوم الدهر فعليه  
لكل يوم افطر عدا بلا عذر كسفر ومرض مدا لا يمكن القضاء الثاني  
في الحج واجب او اعتمر ما شيا لزمه المشي على الاصح ولو في القضاء لانه اشق  
وقال عليه السلام لعائشة اجري على قد نصبت من وقت الاحرام على  
الاظهر وفي مشي من ديرة اهله الى التحلل الثاني وفي وجه الى الاول  
وان فات او فسد لوجوب اتمامه كما شرع لا يخرج وجه بالغوات والفساد  
عن كونه مندورا ولو تركه من غير عذر وقع عن نذره على الاصح لانه قد  
اتى باركانه ولزمه دم كترك الاحرام من المبقات ولقوله عليه السلام  
فلتركب ولتهد هديا واجب في هذا العام كحجة الاسلام فلا قضاء عليه  
ان منعه مانع لا مرض بعد الاحرام اذ لا قدرة فيه وخروج بالافراد والتمتع  
عن القران وبالعكس كما لو نذر الحج ما شيا فركب ومن نذر صلاة او صوما  
في وقت معين فنفقه عدا او مرض لزمه القضاء ونذر المشي الى شئ من  
الحرم او ايتان لا عرفات يوجب حجا او عمرة لا عند الى الحرم والصفاء  
والمرورة لنا انه موضع يلزم الاحرام له كالمسجد الحرام وموضع جزاء  
الصيد مككة ولا عند بلفظ الايتان والذهاب اذ التزام الحج بهما  
غير متعارف قلنا معناهما معنى المشي ونذر في سنة الامكان ولو نذر  
حافيا له لبس النعل لانه اتعاب بلا فائدة ونذر ايتان المسجد المدينة



والأقصى لغوا ولا قربة فيه قيل ومذهبهما الزمانيان كما كرام فانه عند  
السلام جونر شد الرجال اليها فعلى هذا لا بد من عبادة **الثالث** نذر  
الهدى والصدقة لو نذر اهداء نحو بدنة الى الحرم وجب الذبح بتفرقة  
اللحم على فقرائه ولو نذر الذبح به وتفرقة اللحم في غيره لزم الوفاء ونذر الذبح  
مطلقا لغوا ولو نذر ان يهدى عوراء او عمية او حمارا اهداء وجاز  
ذبح بدنة بدل شاة واذا عين موضعا للتضحية والصدقة والفقر  
والدرهم لها والحرم للصلوة والذبح مطلقا لا غير على الاصح اذ الذبح فيه  
ليس بقربة لا للصوم تعين بتفرقة اللحم وكذا تعين ابل النذرا بقربة البدنة  
ثم بقرة ثم سبع شياه مع ما مراد من قيمتها ان قيدها بالابل والهدى  
كالضحية وقوله على ان اهدى حمل على ما يجزى فيها لانه الهدى شرعا  
ولو نوى بهيمة او رضيعا اجزاء وقيل حمل على متمول ويجب في نذر هدى  
حيوان لم تصلح للتضحية كطير وظبي ومعيب النضدق حيا على مساكين  
الحرم ولو ذبح نضدق باللحم وغرم ما نقص وحمل ما ليس بنقله وثمر  
ما تعسر كدار وشجر وحجر الرحا بالمونة والصرف الى مساكين الحرم او الى  
ما نوى عند النذر كتطيب الكعبة ولو قال ان شفى الله مريضى ان اشترى  
خبزا او تصدق به لا يلزمه الشرى اذ المقصود الخبز ولو قال من لا يعيش  
اولاده ان عاش لى ولد فعلى اعتاق رقبة لزمه ان عاش له ولدا كبيرا  
عاش اكبر اولاده الموتى وصح نذر شمع ونزيت لموضع ان انتفع به احد  
ولو على الدور **كتاب ادب القضاء** والاصل قوله تعالى وان  
احكم بينهم بما انزل الله الآية فاحكم بينهم بالقسط فاحكم بين الناس بالحق  
وقوله عليه السلام اذ اجتهد الحاكم فاخطأ فله اجر وان اصاب فله

303 اجران وفيه خطر عظيم لعسر ملازمة العدل وترك الهوى ولهذا قال  
عليه السلام من جعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين وفيه ابواب الباب  
الاول في التولية والعزل وفيه فصلان الاول في تولية وجب على  
متعين البلد طلبه وان خاف الخيانة وعلى الامام ان يولي له ولو باجبر  
وفي وجهه لا يجبر لقوله عليه السلام انا لا اكرم على القضاء واحدا جيب  
بان المراد اذ لم يتعين وعصى بالامتناع فيؤمر بالتوبة ثم ولى ويحتمل  
ان لا يعصى به اذ لا تمتنع غالبا الامتثال وندب للاصلح علما وورعا فان  
لم يتول فكالعدم ولمثل حامل يستفيع الناس بعلمه او محتاج الى رزق  
الى بيت المال ولا يجبر غير المتعين على الاظهر اذ يمكن ان يقوم مقامه  
وبذل المال للمتعين او لعزل من لا يصلح لتخليص الناس منه وجاز لمن  
ندب له وللمولى لئلا يعزل ولا اخذ حرام وكره لغيره لقوله عليه  
السلام لابن سمره لا تسال الامارة فانك ان اعطيتها عن مسئلة وكنت  
اليها وان اعطيت من غير مسئلة اعنت عليها ولقوله عليه السلام  
ليجاء يوم بالقاضى المعدل يوم القيمة فيلقى من شدة الحسامة يمتنى انه  
لم يقض بين اثنين في مرة فقط وفي وجه حرم للمفضول طلبه وحرم  
قبوله عند خوف الخيانة او عزل مسحق ولا امامة مثله وشرط في  
القاضى ونائبه العام كونه اهلا لجميع الشهادات كافيا للقضا مجتهدا  
بان عرف من القران ومن السنة ما يتعلق بالاحكام واقسامها  
واصول الفقه ولسان العرب لغة واعرابا وتصريفا واحوال الروا  
قوة وضعفا واقرار العلماء اجماعا واختلافا لا كونه كاتبا على الاظهر  
فان لم يوجد فلذى شوكه تولية المقلد وعصى بتفويضه الى فاسق



او جاهل لكن ينفذ حكمها للضرورة كقاضى البغاة وعنده جاز  
كونه جاهلا ويستفتى وفاسق لنا القياس على الفتوى وامرأة فيما  
تقبل شهادتها لنا قوله عليه السلام لن يفلح قوم ولينهم امرأة وكافرا  
يقضى بين اهل دينه وندب كونه وافر العقل حلما متشبها ذافطنة  
وتيقظا كامل الحواس والاعضاء عالما بلغة من يقضى بينهم برياً من  
الشمع بعيداً من الطمع صدوق للهجة ذارياً ووفاء وسكينة  
ووقار والاذن فى الاستخلاف ورازدة لزمينه فى الزايد على  
ما يمكنه القيام لقربة الحال لان شرط على النايب الحكم بخلاف  
معتقده وكره ان يكون جباراً او ضعيفاً وفى **المفتى** كونه مسلماً  
بالغايد لا يجتهد اثم مقلدا عالماً فانه يجوز تقليد الميت على الاظهر  
وجاز ان يشدد فى الجواب بلفظ ما اول زجر او تهديد عند الحاجة  
وعلى المستفتى السؤال وجاز نصب قاضيين فى موضع ولو مطلقاً  
ان لم يشترط عليهما الاتفاق على الحكم لندور توافق اجتهادهما ولو  
تنازع الخصمان فى اختيارهما اوقع وفى وجه اجيب الطالب وان  
نساو باحضر عند اقربهما ومجيب من سبق داعية ثم يفرع و  
التحكيم بالرضا فى غير حد والله تعالى ولو القضاة وحده  
القذف والنكاح فيزوج الحكم ان لم يكن لهاولى من نسب او معتق  
وسنده قوله عليه السلام من حكم بين اثنين فتراضيا ثم لم يعد  
فعليه لعنة الله وان عمرو ابيا تحاكما الى يزيد بن ثابت وعثمان و  
طلحة الى جبير بن مطعم بلا نكير قيل لا اذ التقليد وظيفه الامام  
ولان فيه تفويت الحكم على القاضى وشرط فى الحكم صفات القاضى

وينفذ حكمه على من مرضى او لا كالعاقلة فى ذية الخطا وان لم يرض بعد  
على الاصح ولا ينفذ ان مرجع قبله وليس له الحبس واستيفاء العقوبة  
لانده يحزم الهمة الولاية ولا يجوز للمجتهد التقليد ورايهما جاز من ولاية  
الامام ولا يعرف حاله لم تنفذ ولايته وان عرف من بعد وانما ينعقد  
باللفظ كالوكالته صريحاً كقاضى واحكم ببلد كذا وكناية كاعتمدت عليك  
فى القضاء او فوضته او رددته اليك وفى الغيبة بالمراسلة والكتابة  
**فصل الثاني فى الغزل في عزل بالجنون والنسيان والعمى والفسق**  
على الاظهر وبالخروج عن اهلية الضبط ولا يعود بزوالها وبغزل نفسه  
وببلوغ خبر عزل الامام لافبله على الاظهر اعظم الضرر بخلاف الوكيل  
لا بعزل الامام وانغزله دفعا للضرر وجاز بخلل وباصح ومصلحة  
كتسكين فتنة ونفوذ ونها على الاظهر طاعة السلطان وبغزله ينزل  
نائبه لا العام عن الامام وفى وجه ينزل مطلقاً كالوكيل وفى وجه لا  
مرعاية لمصلحة العامة ولا قيم اليتيم ومتوالى الوقف ولو قال بعد الغزل  
او فى غير محل ولايته حكمت بكذا لا يقبل كالوكيل المغزول وكذا لو شهد  
مع اخر فى حكمت بكذا ولده يقبل وان قال قضاه فاض قبل على الاظهر  
اذ لا يجب تعيين القاضى ومن ادعى عليه رشوة واخذ مال بشهادة من  
لا تقبل شهادة طلبه القاضى وفضل الخصومة ولو ادعى انه حكم بخو  
شهادة عبدين فيحضر لم يجيب كغيره وفى وجه لا الا ان يقيم على ما يدعى  
البينة لانه امين الشرع فصدق بلا ممين اذ تحليف الحكام قبيح وفى  
وجه يمين كالمودع ومن ادعى على المولى الظلم فى الحكم لا يمكن ولا يخلف  
وكذا الشاهد **الباب الثانى فى مجامع ادايه وفيه فصول الاول**



في اداب متفرقة فليكتب الامام كتاب العهد فانه عليه السلام كتب  
لعرو بن حزم حين بعثه الى اليمن قاضيا وليشهد عليه شاهدين  
واثما يثبت بهما وبالاستفاضة على الاظهر لانه عليه السلام  
واصحابه يقنعون بها لا بالكتاب فقط على الاظهر وينبغي ان يسأل  
عن العلماء والعدول وندب ان يدخل يوم الاثنين ولانه عليه  
السلام دخل المدينة يومئذ ثم الخميس ثم السبت وعليه عمامة  
سوداء وان ينزل وسط البلد كيلا يطول الطريق على البعض وينظر  
في المحبوس من اقربا الحق امضى الحكم ومن تظلم فعلى خصمه البينة فاذ  
غاب اطلق على وجهه اذا اصل براءة ذمته ويؤخذ منه كفيل ندبا  
وعلى وجهه لا يطلق فيكتب عليه ليحضر عاجلا ومن قال لا خصم لي ولا  
اعلم نودى فان لم يحضر اطلق كن حبس تعزيرا ان رأى ثم الوصى ثم  
الامين ثم الاوقاف العام والضوال ثم يرتب كاتبيا مسلما عدلا عارفا  
بما يكتب شرعا عفيفا عن الطمع الفاسد وافر العقل جيد الخط ضابط  
الحروف ومزكبين فصبا عدا ومترجمين ومسمعين ان كان به صم اهل  
الشهادة **وعنده** يكفي مترجم ومسمع لنا على الشهادة وتقبل ترجمة  
الاعمى على الاظهر وامراتين ورجل فيما يثبت شهادتهم وشرط في الترجمة  
والاسماع لفظ الشهادة على الاظهر واجرم على من العمل ان لم يكن له  
زرق من بيت المال وللقاضى اخذه منه قدر ما يليق بحاله وان كانت  
له كفاية حرم للمتعين وندب تركه لغيره وندب ان يخرج اذا اجتمع  
الفقهاء وشاورهم في خفي خفيا للثمة وزجر مسمى الادب ثم عزله  
وشاهد على الملا ونادى عليه **لا** عنده وان يتخذ مجلسا فيسبحا لا يتأذ

فيه الناس ويجلس مستقبل القبلة وكره الحكم في حال تشويش الفكر  
كالغضب ولولله تعالى وافرط جوع وشبع وفرح وغلبة نفاس  
وملا له لقوله عليه السلام لا يقضى القاضى وهو غضبان وان  
يعامل بنفسه **خلافا** له ووكل معروف لانه قد يحاجى لقوله عليه السلام  
ما عدل والاجر في رعيته ابدأ ونصب بواب وحاجب ان جلس للحكم  
ولا زحمة لقوله عليه السلام من ولى من امور الناس شيئا فاحتجب  
حجبه الله تعالى يوم القيمة واخذ المسجد مجلسا لا متفرقة وفي وجه  
**وعنده** لا كره كالمفتى وفرق بانه لا خصومة وقت الاستفتاء ولانه  
عليه السلام وخلفائه يحكمون فيه قلنا في قضايا متفرقة **وعنده**  
الجامع اولى لانه اشهر لنا قوله عليه السلام جنبوا مساجدكم خفواكم  
ورفع اصواتكم ويجب عليه الاشارة بما ثبت والحكم بما ثبت لا كنية  
المحضر والسجل على الاظهر وندب ان يكتب بها شحنتين احدهما الذمة  
القضاء والاخرى للمسحق وجاز له اخذ الاجرة للتسجيل والمفتى  
لكبة الفتوى ولا ينفذ قضاء لنفسه واصله وفرعه ومرفيقه  
وشريكه فيما له شركة للثمة ونفذ قضا نائبه لهم على الاظهر كقاض  
ولا عدوه واذا صار ولى اليتيم قاضيا نفذ حكمه على الاظهر لانه  
والايتام وندب ان يلتمس الصديق الامين ليطلع على عيوبه ليزيلها  
يسير الى المجلس راكبا ويسلم على الناس في طريقه وعلى المقوم اذا دخل  
وان يدعوا جلس والاولى بدعائه عليه السلام اللهم انى اعوذ بك  
من ان ازل واضل واظلم واظلم او اجهل وجاهل على وان يقوم على  
مراسه امين ينادى هل من خصم وان يتخذ درة يؤدب بها وسجنا واجرة



السجنان على المحبوس وله عيادة المريض وشهود الجنايز وزيارة القاد  
ولو خصما قدر الوسع لما فيها من الثواب ولا لها حق المسلم وتجب التوبة  
بين الخصمين في الدخول والاكرام وجواب السلام وفي وجه نذبت  
فلو سلم واحد لا يجيب حتى يسلم الاخر ثم يجيبهما ثم يقول له سلم وله  
رفع المسلم في المجلس على الاظهر لان عليا جلس بجانب شريح في خصومة  
يهودي وقال سمعته عليه يقول له سلم وله رفع المسلم في المجلس  
على الاظهر عليه السلام يقول لا تساوهم في المجالس وتقديم المدعى  
السابق ثم بالقرعة بخصومة وكذا المفتي والمدرس وخير فيما لم يكن  
فرض كفاية ونذبت تقديم المسافر المستوف والمراة ولو مدعى عليه ان قولا  
وحرمان الرشوة وبذلها ان وصل الى حقه دونها لقوله عليه السلام  
لعن الله الراشي والمرتشى وهدية الخصم وحضور وليته وفي محل  
ولايته هدية من لم يعهد منه او نذر على قدر المعهود لا يملك على الاظهر  
والاولى ان لا ياخذ من عهدا ويثبت وفي وجه فتيج ان لم يكن له رزق  
من بيت المال جاز ان يقول للخصمين لا احكم بينكما حتى تجعلوا لي رزقا  
ويجب نقض حكم نفسه وغيره ان خالف مقطوعا كضكتاب وسنة متواترة  
واجماع ومظنوننا بخبر واحد وقياس جلي كفي العرايا وخيار المجلس  
وذكاة الجنين والفصاض بالمتقل وكسحة بيع المكاتب وام الولد و  
نكاح مفقود زوجا بعد اربع سنين والمتعة وثبوت حرمة الرضاع  
بعد حولين والحكم بقتل المسلم بدعي وفي وجه لا في هذه الصور لانها  
اجتهادية وادلتها متقاربة وعند لا بخالفه خبر واحد وقياس  
جلي الثبوت ورضاع برضعة وشفعة جارية ونكاح بلاولى وشاهد

عدل وما لا ينقضه بلفظه وان تغير اجتهاده ونفذ حكمه ظاهر الا باثبات  
504 خلافا له في غير الملك المطلق لنا قوله عليه السلام من قضيت له بشئ  
من غير حقه فلا ياخذنه فانما قطع له قطعة من النار والقياس على  
مطلق الملك فلا يخل للشافعي شفعة الجار بقضاء الحنفى وفي وجه  
يحل ولا يمنع طلب من لا يعتقد **الفصل الثاني** في مستند قضائه  
وهو الحجة واليمين وعلمه فيقضى به ولو في القصاص وحده القذف  
لانه اقوى من البينة فانها ظنية قيل ومذهبهم بالالتهمة ومخافة  
قضاء السوء قلنا منقوض بما لو قال ثبت عندى ولا عندك فيما علم  
قبل ولايته في غير محلها لنا السبب علمه فلا فرق لاني حدود الله  
لان الحاكم ما مور بالستر ويعدل ويقوم به على الاصح فلا يقضى بخلافه  
ولا بالخط ان لم يتذكر ولو محفوظا كاشاهد لاحتمال التزوير  
والتحريف ولا بشهادة اشهاد لانها فعلة فلا بد من اليقين بخلاف  
قاضي اخران لم يكذب الاول ويروى عن يروى عنه بالخط المحفوظ  
ان لم يتذكر اذ الرواية مبينة على المسامحة ويحلف على اداء الحق  
واستحقاقه اعتمادا على خط مورثه ان وثق به وبامانة اضرره  
غير عام والياس عن التذكر حاصل ولا يجوز ان يتخذ شهودا معينين  
لا يقبل شهادة غيرهم اذ فيه تضيق فان شك في العدالة استترك  
وان اقربها لا عنده في المال ان لم يطعن الخصم لنا القياس على الشك  
في الاسلام وفي وجه ولداه لان اقربها اذ الحق له قلنا التعديل  
حق الله الا يرى ان لا يثبت بشهادة وان رضى الخصم لنا ان الحكم  
يتضمن العدالة فلا يثبت بقول واحد فيكتب اسم الشاهد والخصم



وقد مر المال على الاظهر اذ ربما عدله في اليسير لا الكثير الى المزي  
من تقبل شهادة عالم بالعدالة والفسق واسبابهما باطن حال من  
يزكيه وشهد مشافهة انه مقبول الشهادة وله ان يحكم بشهادة  
عدلين ان نصب حكما في التعديل وشرط ذكر سبب الجرح خلافا له  
اذ المذاهب في اسباب الفسق مختلفة ويقول فيه على الرواية او  
السماع لا من عدد يسير وشرط ذكر سببهما على الاظهر لا التعديل  
لان اسبابه لا تنحصر وتقدم بينة الجرح على التعديل لزيادة  
العلم الا اذا قال المعدل عرف سبب الفسق وقد تاب وحياته  
من نسب اليه قتله فيعكس وان شهد ثانيا وطال الزمان ورجع  
المزكي لان طوله يغير الاحوال وندب ان يفرق الشهود ويستفصل  
ان امر تاب قبل التزكية اذ ربما يستغنى عنها وفي وجه بعدها وفي  
وجه وجب فان اصر واحكم والشهادة على الجرح والتعديل حسبته  
وله قبل تزكية شاهدين طلب الحيولة في العتق وان لم تطلب و  
يجب في الامة والطلاق احتياطا للبضع وفيه وفي المال ولو عقارا  
ان طلبت والحبس في القصاص وحد الشرب لان الحق متعلق ببدنه  
لا شاهد على الاصح اذا الحجة غير تامة **الفصل الثاني** في القضاء  
على الغائب وهو جاز ان غاب فوق مسافة العدوى ولداه مسافة  
القصر وان لم يدع انكاره على الاظهر لجواز سماع البينة على السكوت  
لان ادعى اقراره اذ لم يمكن سماعها كسماع الدعوى والبينة ومن  
الوكيل على وكالته او امتنع او اختفى لا عنده ان لم يحضر من يقوم مقامه  
بناء على ان الحكم بالنية لقطع المنازعة وهي لا توجد بلا انكار قلنا

لا بل لا ثبات للحق ولقول عليه السلام لعلي رضي الله عنه لا تقضي  
للاول حتى تسمع من الاخر قلنا محمول على الحاضرين في البلد لنا ان  
عليه السلام حكم على ابي سفيان في غيبته حين قال لهند خذ  
ما يكفينك وولدك بالمعروف والقياس على سماع البينة لا في عتق  
الله تعالى لانها مبينة على المساهلة ومن في البلد وجب احضاره  
لا المحذور والمخدرة من لا تكثر الخروج للحاجة المتكررة كشرى  
القطن وبيع الغزل واجرة المحضر على الطالب ان لم تمنع المطلوب  
والا فعليه ولا تسمع الدعوى والبينة عليه قبله ليسا من الشاهد  
على الخطاء في المشهود عليه ولتمنع الكاذب حياء وخوفا وكذا  
الخارج عنه على مسافة العدوى في محل ولايته ان لم يكن ثم قاض  
او امين يتوسط بينهما وفي وجه ولداه ولو بعدت المسافة وفي وجه  
مادون مسافة القصر ولا يجب نصب مستر ينكر على الغائب على  
الاظهر والمدعى يحلف وجوبا بعد اقامة البينة على نحو عدم البراء  
او البقاء في ذمته وكذا الوادعي على ميت او صغير او مجنون احتياطا  
لا لداه اكفابا البينة كغيرهم وفرق بانه قادر على مبادرة الدعوى  
الاداء لا وكيله وان ادعى عليه ابراء الموكل لغائب لا يؤخر تسليم الحق  
واذا حكم على غائب فلا بد من ممينين على الاظهر تامة للبينة ونفيا  
للسقط فلو كان المدعى به عبنا حاضرة او ديننا وجد من ماله ما يغني  
ادى حقه بلا كفيل والاشافه في محل ولايته قاضيا ليستوفيه كما  
اذا استقل قاضيان في بلد وانتهى الحاكم الى قاضي بلد الغائب باشهاد  
عدلين بتفصيل حكمه وعنده وجاز ان يقتصر على قبول الشهادة



او سماعها ليحكم الاخر وندب ان يكتب حكم واسمه واسم المحكوم عليه  
وله ونسبهما وحليتهما ونقش خاتمة واشهد رجلين على تفصيل حكم  
وختم ويدفع اليهما كتابا اخر غير مختم ليطلعاه ولا يكفي ما في الكتاب  
حكمي بخلاف ما لو قال المقر اشهدتك على ما فيه لانه يقر على نفسه  
والاقرار بالمجهول صحيح والتعويل على الشهادة فلو ضاع الكتاب وانكر  
الحتم او شهد بخلاف ما فيه قبلت الشهادة فان انكر المدعى عليه انه  
اسمه ونسبه صدق بيمينه وان ظهر من يشاركه وانكر ايضا بعث  
الى الكاتب ليذكر مميذا وللشاهد ان يشهد عند كل قاض وان كتب  
الى معين او مات الكاتب والمكتوب اليه خلافا له وعنده لا يكتب  
ابتداء الى كل قاض ولا يثبت عدالة شاهد كتابه بتعديل الكاتب لانه  
تعديل قبل اداء الشهادة وللزوم الدور وعنده شرط ختمه واثنان  
اسمهما فيه ولو كتب اني حكمت على محمد بن احمد بطل وان قال شخص  
انه المراد وقوله ثبت عندك بالبينة العدالة او صح ليس بحكم على الاظهر  
لانه قدير اذ قبول الشهادة ولزم ان يذكر في كتاب سماع البينة اسم  
الشهود لان عدلهم قياسه على شهود كتاب الحكم وفي وجبة لزم لان  
الاخر انما يقضي بقولهم والمذاهب في الحج مختلفة ولزم الحكم بتعديله  
على الاظهر والاولى ان يبحث عن حالهم وتعذر لهم اذ اهل بلدهم  
اعرف باحوالهم وليس لهم ان يتخلفوا في موضع لا قاضي ولا شهود لئلا  
يتضرر حامل الكتاب ولهم طلب نفقتهم واجرة رواهم اليه ويقبل  
سماع البينة فوق العدو ولا يلزم المكتوب اليه ان يكتب كتابا  
يقبض الحق ان طوبى على الاظهر لانه لا يطالب الا بما حكم به ومن له

كتاب ملك او دين لا يلزمه تسليمه بعد بيعه واستيفائه الى المشتري ٥٨  
والمودى لان ملكه ولانه قد يظهر استحقاق فيحتاج اليه تنبيه  
العين المدعاة الغايبة عن البلدان لا تشبيه كالعقار ويعتمد فيه ان  
لم يعرف على البقعة والسكة والحدود الاربعة والعبد والفرس المعرف  
فالقاضي يسمع البينة ويحكم ويكتب الى قاض بلدها ليسلمها والايجاب  
ذكر قيمتها على الاظهر اذ التميز يحصل دون وان اشبهت كالعبد  
والدواب والسياب يسمع البينة اعتماد على استقصاء الاوصاف  
في المشي وعلى القيمة في المتقوم وندب ذكر الوصف فيه والقيمة في  
المثلي قيل وعنده لا للاشبهاء وفي وجد فيما لا يميز بعلامة كالكرات  
ولا يحكم على الاصح للجهاالة له فيكتب ليسلم الى المدعى كقيل والامة  
الى ثقة فان شهد الشهود على عينها كتب ثانيا للبراءة كقيل والا لزم  
المدعى الرد والغايبة عن المجلس امر باحضارها ان ينسرون انكر  
المدعى عليه اشتمال يد عليها صدق فان حلف فللمدعى ان يدعى القيمة  
لاحتمال التلف وفيه وان اقام البينة وحلف المردودة حبس الى  
ان يحضر او يدعى التلف وصدق فيه للضرورة وعليه القيمة  
ببينة الصفة ان ثبت التلف واذا لم يعلم بقاءها كتب سلم الى الدال  
ليبيعه ثم جدد سمع دعواها ان بقيت وقيمتها ان تلفت على الاظهر  
للحاجة وموئنة الاحضار على المدعى عليه ان ثبت للمدعى فعليه ان ثبت  
كمونة الرذ واجرة المشقة المحبولة لا للحاضرة في البلد ولا للمدعى  
عليه الباب الثالث في القسمة وفيه ابحاث لا ون في القسام و  
شرط في منصوب الحاكم العدالة والحرية والذكورة والعلم بالحساب



والمساحة لا العدد على الاصح لانه الحاكم بخلاف المقوم فانه كالشاهد  
ولا تقبل شهادته خلافا لانه فان حكم في التقويم فلا بد من اثنين ورزقه  
من بيت المال ثم اجره على الشركاء بقدر الحصص حتى الطفل ان طوبى بلا  
غبطة على الاظهر لانه من مونة الملك كالنفقة واجرة الكيال والوزان  
قليل وعندهما بعدد الراوس لانه في مقابلة التميز وانه لا يتفاوت قلنا  
لا بل في مقابلة العمل وهو في الاكثر زايدي قلنا بما صعب الحساب لقلة  
النصيب قلت ر بما يعكس فلا عبرة فيما لا ينضبط وان سمي كل فعلية ما  
سمي ولا ينفرد واحد باستيجاره الثاني في المقسوم فاعظم الضرر في  
قسمته ككسر جوهر نفيس وقطع ثوب رفيع لا يقسم ولا يمنع من  
قسمة ما لا تبطل منفعة بالكلية كزوجي خف وكسر سيف ولا يجبر  
على قسمة ما تبطل منفعة المقصودة به الحام وطاحونة صغيرين <sup>وهي</sup> ~~وهي~~  
يجبر د فعلا لضرر الشركة قلنا فيما لا يتضرر كل من ملك عشرة دار لا تصلح  
للسكنى وطلبها لا يجابها لانه يطلب ضرر نفسه وفي وجهه ~~عنده~~  
يجاب لتميز ملكه ويجاب شريكه لانه ينتفع بها ~~الداه~~ لكن بتابع ويقسم  
الثلث بينهما ويجبر على قسمة المتشابهات ما تساوت اجزاؤه في الضفة  
كالملقيات والدار المتفقة الابنية والارض المتشابهة الاجزاء والكربا  
ولنبات متفقة القالب وقسمة التعديل على الاصح لعدم الضرر ما تعد  
السهام بالقيمة بحيث تزول الشركة بالكلية بلا مرد شيء وذلك في ارض  
يختلف قيمة اجزائها ودار مختلفة الابنية وبستان ولو بعضه نخل  
وبعضه كرم وعضايد متلاصقة على الاظهر كحان يشتمل على البيوت  
وافرجة متجاوزة ان اتخذ الشرب والطريق وحمام كبير وان احتيج

طرف الى بى ومستوقد على الاظهر لتيسر احداثهما عن قريب وفي متحد <sup>304</sup>  
نوع من غير عقار كعبيد وثياب ودواب واشجار ونباتات مختلفة  
القولاب على قسمة الرد ما يحتاج الى مرد شيء كعبيدين مختلفي القيمة  
وارض في احد جانبيها شجر او بى ولا على عقارين ومختلفين جنسا  
او نوعا وجازت بالتراضى وشرط ابتداء وبعد القرعة ولو في قسمة  
الاجبار ان جرت به على الاصح كرضينا بالقسمة او بما جرى لا لفظ  
البيع على الاظهر وقسم الجدار طولاً بالقرعة وعرضا وخص كل وجه  
بصاحبه والاول افراز حق والامام اجاز الاجبار والقرعة ونوفر  
بالتعديل قليل بيع وجوانزها للحاجة وغيره بيع قليل ~~ولده~~ التعديل  
افراز حق فجاز قسم الملك عن الوقف حيث افراز ولو فيه مرد لا من  
صاحب الملك وجاز قسم الرطب والعنب على الشجر جزا وفي وجه  
لا لعدم التحقيق لا الغير من الثراز لا مدخل للحرص فيه ~~وعنده~~ لا يقسم  
الريق لفاوت منافعه قلنا يندفع بالتعديل كالابل **الثالث** في  
كيفية تقسيم المقسوم باقل خط باجزاء متساوية يخرج منها كل نصيب  
ولو قيمة كالدين والركة ثم الحرية والرق فان تعذر التجزئة بالتساوية  
فتفاوتة كثلاثة وثلاثة واثنين لعق ثمانية اعبدا تساوت قيمتهم  
او بالاقرب الى الفصل بان يكتب اسماءهم في ثمان مرقاع ويخرج بالحرية  
والرق ثم يقرع بنحو خشب ونوى لاضهور صير او يكتب الاجزاء والحرية  
والرق والعبيد والشركاء وكتبتم اولى ان اختلفت الانصبة في مرقاع  
وتدرج في بنادق متساوية من نحوطين ويخرج من ممرها وصغيرا  
ولى واحدة واحدة لما عين القاسم ولا يفرق نصيب **خاتمة** دعوى



الغلط والحيف لا يسمع في قسمة التراضي على الاظهر اذ لا اثر لها  
كدعوى الغبن في البيع وفي الاجبار تسمع ونقضت بالبينة او باليمين  
المردودة لا باعتراف القسام بلا تصديق كقول القاضي غلطت في الحكم  
وغرم المال وان استحق جزء بالسوية بطلت فيه وبالتفاوت في الكل  
لانه لم يبق لكل قدر حقه **لا عنده** ان استحق بعض من نصيب واحد  
بل يرجع بحصة من نصيب صاحبه ولو طلب جمع من قاض قسمة ملك  
بايديهم جاز اجابتهم بلا بينة اذ اليد تدل على الملك ويكتفى بقسم  
بينهم بقولهم لئلا يجعلوا قسمته دليل الملك قيل لا اذ اليد قد تكون  
باعارة او اجارة **وعنده** لا في عقار نسبه الى اربث لانها قضاء على  
الميت فلا بد من البينة قلنا لاحق له ومنقوض بالمنقول ويمتنع قسمة  
الدين وجاز المهايات لا في الحيوان للبن والشجر للثمر للزيادة والنقص  
**ولا عنده** ركوب الدابة ولا جبر ولو فيما لا يقبل القسمة لانه فيه تعجيل  
حق واحد وتأخير اخر بخلاف قسمة الاعيان وفي وجه **وعنده**  
يجبر لئلا يبطل احد ما حق الاخر لاجل الجوع وغرم المستوفى  
نصف اجر المثل لا بعد تمام النوبتين وعند النزاع يجبر جبراً وتقسم  
الاجرة كالمستاجر ولا يباع على الاظهر **كتاب الشهادات**  
وفيه ابواب **الاول** في صنعة الشاهد شرط فيه التكليف ومذهبه  
تقبل شهادة الصبيان في الجراحة ما لم يتفرقوا لئلا يسقط حكمها  
حين انفرد بهم بالنصال قلنا منقوض بقاطع الطريق والنساء لنا  
قوله تعالى من رجالكم والقياس على المال والنطق على الاصح لا في مذهبه  
والاسلام **وعنده** تقبل شهادة الذمي على الذمي لانه عليه السلام

310 اجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض قلنا راي خالد وهو ضعيف  
او المراد من الشهادة اليمين والان ولاية على اولاده قلنا لا يستلزم  
قبولها لنا انه يكذب على الله ورسوله ولانه فاسق والقياس على الروايات  
وعلى المسلم **ولده** تقبل شهادة في وصية السفر ان لا يكن مسل لقوله  
تعالى او اخر ان من غيركم قلنا المراد من غير عشيرتكم او النخل والحريفة  
**ولده** تقبل شهادة العبد والامة في غير اخذ والقصاص لقوله تعالى  
ذوى عدل منكم قلنا من الاحرار لنا ان الشهادة على الغير ولاية والعقد  
لالاية ولقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقوله عليه السلام  
لا تقبل شهادة خائن ولا خائنة **وعنده** حكم القاضي بشهادة الفاسق  
نافذ وهي الاجتناب عن الكبيرة ما يوجب حدا وفي وجه اخذ ما  
اوعد عليه وعيد شديد في الكتاب والسنة كعقوق الوالدين واكل  
مال اليتيم والسر وكتمان الشهادة بلا عذر ومنع الزكاة واخذ الرشوة  
والقيادة والسعاية وضرب المسلم بالحق والكذب على النبي وسب صحابته  
والخيانة في الوزن وتقديم الضلالة على وقفها وترك الامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر عند القدرة والاصرار على الضغائر وفي وجه على صغيرة كغبة  
وكذبة وسفاهة ولعن وهجو ونيمة ولعب بنرد لقوله عليه السلام  
من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله **وعنده** يكره لعب النرد والشطرنج  
وسماع شعاع المشرب وحيث يعظم مرة كالعود والطنبور والصنج والوان  
والزمار العراقي والكوبة لقوله عليه السلام ان الله حرم على امتي الكوبة  
لا الشبابة وفي وجه **ولده** يحرم ورق فيه تكسير وتشيب بعلام  
واجنبية معينين وكره اللعب بالشطرنج وفي وجه ومذهبهما حرام



كالنزد وفرق بانه لا يعتمد على الفكر بل على اللعنين ولقول علي ما هن  
 التماثل التي انتم لها عاكفون قلنا محمول على الكراهية للعب ابن عباس  
 وابن الزبير وابي هريرة به وتطهير الحمام والغناء وسماعه لقوله تعالى  
 ومن الناس من يشتري لهو الحديث ولقوله عليه السلام ينبت النفاق  
 كما ينبت الماء البقل اجنبية وصبي يخاف الفتنة يحرّم وكراهة القز  
 بالالحان عند الافراط بالمدواشباع الحركة وفي وجّه **ولداه** حرام  
 وبإباح الحداء وضرب الدف ولو فيه جلال لانه عليه السلام رخص  
 للنادرة ضرب به بين يديه وفي وجه يحرّم في غير الختان والاملاك  
 وانشاد الشعر وانشاؤه ومن تاب وغلب على الظن صدقه بمضى  
 سنة في غير قذف على صورة الشهادة لتغير الاحوال باختلاف الفصول  
 وفي وجه ستة اشهر وفي وجه بالقران وفي المعاصي القولية كالقذف  
 وشهادة الزور مع قوله ثبت وما قلت باطل وانا ناديم ولا اعود قبلت  
 شهادة لا المحدود فيما حذفيه وولد الزنا في **مذهب** ولا شهادة المحدود  
 في القذف عند لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابد قلنا الا الذين  
 تابوا لا يختص بالجملة الاخيرة وفي وجه **ولداه** لا بد في القذف من  
 اكذاب نفسه لقوله عليه السلام توبة القاذف اكداب نفسه قيل  
**ولداه** لا يشترط مضي المدة في التوبة عنه لنا قوله تعالى الا الذين تابوا  
 من بعد ذلك واصلحوا والمروة ترك ما لا يليق به كالكثار الحكاية المضحكة  
 ولعب الشطرنج والحمام والغناء وسماعه وضرب الدف والرقص  
 عادة وتقبيل الزوجة والامّة بين الناس وعدم حسن المعاشرة  
 مع الاهل والجيران والمعاملين ولبس الفقيه القلنسوة والقباء

311 حيث لاعادة للفقهاء والاكل والشرب في السوق ان لم يلحق به وكذا المشي  
 مكشوف الراس والبول في الطريق واختيار حرفة دنية لانه يدل على  
 خسة النفس لا ان كانت من صنعة ابيه على الاظهر وان لا يكون منهما  
 لقوله عليه السلام لا تقبل شهادة ظنين يجر نفع ودفع ضرر كالسيد لعبد  
 والغريم لليت والمفلس للمجور والوارث بمخرج مورثه لذى الجراحة لانه  
 شهد بالسبب الذي يرث بخلاف المال على الاظهر وموته والعاقلة  
 بفسق شهود الخطا وان كانوا فقراء لا اباعد والغرماء بفسق شهود غيرهم  
 اخر للمفلس والمشهد عليهم بالقتل على من شهد به بخلاف المشهود بوجبة  
 من تركه لمن شهد بهامنها قيل وعنده لانهمة المواطاة قلنا بينة من  
 منفصلة عن الاخرى لا تجر نفعاً ولا تدفع ضرراً وكذا الرفقاء بعضهم  
 لبعضهم في قطع الطريق ولا ببعضه ولا تقبل شهادة الاصل للفرع  
 ومكاتبه وبالعكس لقوله عليه السلام لا يجوز شهادة الوالد  
 للولد ولا الولد للوالد وتقبل شهادة الابن على ان اباهما طلق  
 ضرة امهما وقذفها على الاظهر وشهادتهما حاسبة لا ان ادعت ولا  
 بعداوة غير دينية والعدو من يحزن بالفرح وبالعكس فلا تقبل على  
 العدو ومن شهد بزنا زوجته وعنده تقبل اكتفاء بالعدالة لنا  
 قوله عليه السلام ولا ذى غم على اخيه وتقبل شهادة من لا تكفر من  
 اهل البدع والاهواء الا الخطيئة لانه مصيب في زعمه لا في وجه  
 ومذهب فانه اولى بالرد من الفاسق ولا لداه شهادة الراض ونقد  
 والجهي وفي وجه لا من يسب الضميمة ولا بتغافل بحتم الغلط ولا  
 بدفع العار كعادتها بعد نزول السيادة والعدالة والفسق بخلاف



زوال الكفر والضبي والبدار والرق لا من تصفبها لا يعبر بردها  
 ومذهبهم لا مطلقا ولا بمبادرة قبل طلبها لا فيما فيه حق موكد لله  
 تعالى ببقاء العدة وانقضائها وتحريم المصاهرة والكفر والاسلا  
 والسرقة والرضاع والخلع لا في وجه والعنق والاستيلاد لا في  
 عتق العبد **عنده** وعفو القصاص والنسب الوصية للفقراء  
 والوقف لا على معين على الاظهر لتعلقه به وشري القريب على  
 الاظهر اذ الشهادة على المالك جمعا لقوله ثم يفسوا الكذب حتى  
 يشهد الرجل قبل ان يستشهد وبين قوله عليه السلام الا خبركم  
 بخير الشهود قيل نعم قال ان يشهد الرجل قبل ان يستشهد قيل  
**وعنده** لا تقبل شهادة احد الزوجين من الاخر لان كلا ينتفع بمال  
 الاخر عادة قلنا ذلك غير مانع اذا تميز كالاجارة ولداه لا شهادة  
 البدوي على القروي **ومذهب** لا في القتل والجراحة لقوله عليه السلام  
 لا اقبل شهادة بدوي على صاحب قرية قلنا مرسل لان راوية عطاء بن  
 يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم ورايهما لا شهادة الاجير  
 لمستاجر لقوله عليه السلام لا شهادة للقانع باهل البيت وفي  
 مذهب لا شهادة الصديق لصديقه ان كان ملاطفا **الباب الثاني**  
 في العدد شرط لثبوت الزنا واللواط وايتان البهيمة اربعة رجال  
 على الاظهر لا لداه اربعة رجال لقوله تعالى ولا جاءوا عليه اربعة  
 شهداء وقوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة منكم يشهد كل اربعة  
 ادخل قدر حشفة في فرجها لا اقراره على الاصح كسائر الاقارب  
 وللمال وحقه رجلان او رجل وامرأتان لقوله تعالى فرجل وامرأتان

31 كالشركة والافالة والاجارة وجناية توجب المال كوضحة عجز عن  
 نعيبتها والشفعة والمهر وعوض الخلع والوقف والخيار والاجل  
 والرهن وقبض النجوم لا هشتم لاسبق بايضاح لاتحاد الجناية بخلاف  
 الشهادة برمي الى مزبد فرق واصاب بكر اخطا لنفاصل القتلين  
 والعنق والطلاق المعلق بالولادة او الانلاف والغصب لان  
 ثبت ثم علق ولما لا يطالع عليه الرجال غالبا من النساء كالجراحة  
 على الفرع والنيابة والبيارة والولادة واستهلال المولود على  
 الاصح والرضاع والعيوب تحت الامرار باربع نسوة ايضا فان اثنى  
 كرجل ورايهما بواحدة كقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما  
 لا يستطيع الرجال النظر اليه قلنا لا يدل على الثبوت بواحدة لقوله  
 عليه السلام وكيف وقد نرعت ذلك في قصة عقبه بن الحارث قلنا  
 السؤال عن كيفية لا يدل على الحكم بشهادتهما ومذهب بامرأتين  
 كرجلين وافرقتنهن وعنده لا يثبت الرضاع بالنساء لا اطلاع  
 المحارم عليه غالبا قلنا وان سلم فرئنا لم يكن لها محرم فلو علق العتق  
 او الطلاق على الولادة فشهدن ثبت الولادة بالنسب ضمنا ونهما  
 وللغير رجلان كالعقوبة وان عفى عن القصاص لثبوت المال والتكاح  
 والطلاق والعناق والاسلام والردة والبلوغ والولاء والكتابة  
 والوصاية والشهادة عليها والجرح والتعديل والموت والاعسار  
 والعفو عن القود وعنده ولداه في رواية او رجل وامرأتان لغير  
 الحدود والقصاص لوجود الاهلية مع جبر النقص بالتضعيف  
 قلنا في غير المال ممنوع ولقوله تعالى فرجل وامرأتان قلنا في الدين



لنا قوله تعالى في الرجعة واشهد واذوى عدل منكم والقياس على  
الحدود ولو قال الشاهد جرحه وانهر الدم ومات لا يثبت القتل  
لا مكان موة بسبب آخر وضربه ووضح راسه لا يثبت الموضحة الا اذا  
تعرض لوضوح العظم لحصول الايضاح برفع العمامة ولا بد من تعيين  
محلها ومساحتها للقود ولو شهد احدهما انه قتل عمدا والاخر انه  
قتله مطلقا او خطأ ثبت القتل لانفاقهما عليه وفي وجه لا لتايفهما  
كما في الذية وفرق بان العمد والخطاء لا يحسبان لانهما في محل الاشتباه  
بخلاف الالة لان شهدا بقدم ملفوف ولم يتعرضا للحياة الباب الثالث  
في سندها وادانها الاول العلم بما يشهد لقوله تعالى ولا تقف ما  
ليس لك به علم ولقوله عليه السلام على مثل الشمس فاشهد واوانما يحصل  
برؤية المبصر كالأفعال وسماع القول كالنكاح والطلاق بروية القابل  
فلا تقبل شهادة الا على لا اشتباه الاصوات الا اذا تعلق بالمقر وسمعه  
قبل عمامة كحكم قاض على بعد سماع البينة وتعديلها لا عنده لانه  
لا يميز بين المشهود له وعليه بغير النعمة ولا اعتماد عليها قلنا ممنوع فانه  
يميز بالاسم والنسب ومذهبهما تقبل في الأقوال اعتمادا على الصوت  
كوطى زوجته وفرق بان جواز الضرورة ولهذا يعتمد على خبرنا قل  
العروس ولو امراه ومن لم يعرفه الشاهد باسمه ونسبه شهد على عينه  
ولا ينبش ان دفن ولا يجوز تحملها على منقبته ان لم يعرفها وفي وجه جاز  
بتعريف عدل وفي وجه عدلين ويتسامع من جمع يؤمن بواطهم  
على الكذب في النسب ولو من الامم بلا معارض كإكثار من نسب اليه وطعن  
وللموت على الاظهر للحاجة لا الوقف والنكاح والولاء والعنف لتيسر

الاطلاع عليها وفي وجه ولداه بلى عسرا قامة البينة اذا طالت المسدة  
ولانا شهدان عايشة زوجته عليه السلام قلنا لحصول الملك بالتوازي  
وعنده في النكاح والوقف استحسانا وفي وجه من عدلين وعنده  
منهما او من واحد وامرأتين وتقبل شهادة الا على السامع على الاظهر  
وباليد والتصرف مدة طويلة عادة كالبناء والهدم والبيع والإجارة و  
الرهن او السامع في الملك او قال انه لا يسمعت وعنده باليد فقط  
اذ لهاد لالة على الملك قلنا للغاصب والمستاجر والمستعير والوكيل  
يد ولا يكفي مجرد السامع كالشهادة على اسباب وفي وجه ولداه يكفي  
كالنسب وبصحته والصبر على الضرر والاضافة على الاعسار والثاني  
يجب ادائها عند كل ذى ولاية ولوجار وان لم يقصد التحمل اوله  
يتعين او واحد وثبت به وبمين لقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة  
لا على فاسق ومعدون مثل مرض وخوف من حاكم وتلف مال والمخدرة  
كالمرضى ولا يمهمل ثلاثة على الاظهر ولا يجوز اخذ اجر عليه الالتزام  
ولانه كلام يسير لا اجر لمشله ونفقته واجر للركوب وان لم يركب ان  
بعدت المسافة وجاز اخذه على التحمل ان دعى له وان تعين على الاظهر  
لانه لم يجب بالتمزامه ولداه لانه قربة لا من بيت المال على الاظهر  
وجاز للكاتب الباب الرابع في شاهد وبمين يثبت المال بهما وحقه  
كالوقف او المقصود منه المنافع وفي وجه مختار لعراقيين لا يثبت  
الوقف كالعقوان حلف بعد شهادته وتعديله ان شاهدي صادق و  
انى مستحقة لانه عليه السلام قضى بهما لا عنده بناء على ان الزيادة على  
النص نسخ ولقوله عليه السلام البينة على المدعى قلنا يمينه من تمة



البينة ومذهبه بامراتين لانهما كشاهد قلنا شاهدتهما اضعف و  
يمكن من تخليف المدعى عليه فان نكل فله يمين الرد على الاصح فلو ادعى  
ان العبد كان لى واعنته او الامة ام ولدى وشهد شاهد وامرانا  
او حلف معه ثبت الملك بذلك والعق والاستيال باقراره لانسب  
الولد وحرية على الاصح لانهما لا يثبتان بهذه الحجّة ولو حلف بعض  
الورثة ثبت نصيبه ولا يشارك فيه من لم يحلف ويقضى منه دين  
الميت بالقسط ومن نكل بطل حقه فلا يحلف وارثه بعد موته ويحلف  
وارث من سكت بعد موته بلا اعادة الشهادة كما لو حضر الغائب فاذا  
المجنون وبلغ الطفل وعاد القاضى الى محل حكمه لا ان وتلى بعد الغزل  
او كان الدعوى لاعن جهة الارث كالوصية لاثنتين وشرهما اذا لم  
لمتعدد بخلاف الارث ولو اقام الشاهدين وجب على القاضى اخذ  
نصيب المجنون والطفل والغائب لا الدين على الاظهر ثلاثة بنين  
ادعوا وقف ترتيب واقاموا شاهدا وانكر باقى الورثة فان حلفوا  
وما توافل للطن الثانى بلا يمين لشبوت الوقفية بحجة وقيل يمين بناء على  
انهم يتلقون من الواقف قلنا هم خلفاء عن الاول كالغريم عن الوارث  
وان نكلوا نصيبهم وقف باقرارهم فاذا توافل للطن الثانى بيمين وان  
حلف بعض فنصيب الناكل بعد موته له باقراره وان مات الخالف جره  
فنصيبه للثانى بلا حلف وشركة وقف نصيب من حدث الى حلفه  
فلو نكل صرف الى من حلف بلا يمين لباب الخامس فى الشهادة عليها  
تقبل للحاجة لا فى حد الله تعالى لانه مبني على التخفيف قيل ورايهما لا فى  
حد القذف والقصاص لسقوطهما شبهة قلنا انها لا تمنع القبول

كما لا تمنع الشبوت لنا انهما حقا ادمى كباقي الحقوق وقيل ومذهبه يقبل  
فى حد الله تعالى كالشروع فربى بانه لم يندب الى ستره ان اذنا الاصل  
كانا شاهد بكذا وشهدك او شهدك على شهادتى وبين سببها لانه  
ينقطع احتمال الوعد وشهد عند حاكم لانه لا يشهد لا بعد تحقق الوجوب  
بتعسر الوصول اليه كان مات او اغنى او جن على الاظهر او غاب فوق  
العدوى وعنده مسيرة ثلاثة ايام ونداه مسافة القصر وبه عذر  
الجمعة فقط لا ان فسق قبل الحكم او ارتد او كذب الفرع للرعية وشرط  
ان يشهد على كل اصل رجلا ان فلو شهد على اصلين جاز كما لو شهدا  
على اقرار اثنين وقيل لا لان ما اثبت احدا الشطرين لا يثبت الاخر من  
شهد على شئ مرتين ورفق بان العبرة بتعدد الشاهد والحق انما يثبت  
بشهادة الاصل ونداه جاز ان يشهد على كل اصل فرع قلنا لا يثبت شهادة  
اصل بفرع كما لو شهدا على اقرار مقرين كذا وعندهما ونداه فى رواية  
تقبل فيها شهادة النساء فيما تقبل شهادتهن صالة قلنا المثبت بالفرع  
الشهادة لا المال وعلى الفرع ان يبين جهة التحمل اذا الغالب الجمل بطريق  
الاذا وثق القاضى بعلمه وان يسمى الاصل ولا يشترط تركته اياه ولو  
تركاه كفى لباب السادس من رجوع فلو رجعوا قبل القضاء لم يقض لانقضاء  
ظن الصدق وعن شهادة الزنا حد واحد القذف ان قالوا غلطنا لانهم  
لم يحتاجوا وان قالوا توقف ثم افض قضى بلا اعادة الشهادة لرواى الشك  
وصدورها من اهلها وبعد وقبل الاستيفاء امضى لا فى مذهب العقود  
والفسوخ كالنكاح والطلاق والعاق والرضاع واستوفى المال لا العقود  
على الاظهر لسقوطها بشبهة وبعد لم ينقضه وعليهم القصاص خلافا



والقطع ان قالوا نعم ناك القاضى اذا رجع والولى والمزكى على الاظهر  
لان تزكية تبلى القاضى الى الحكم وهم شركا لتعاونهم على القتل وفي وجه  
يختص بالولى لانه مباشر وغيره كالمسك لان قالوا اخطانا او  
اخطات او شريكى او لو تعلم انه يقتل يقولنا ان خفى عليهم لقرب  
عهدهم بالاسلام لانهم لم يقصدوا قتله بل الدية وغرم المال على  
الاصح لحصول الحيلولة بشهادتهم ومهر المثل في الطلاق والرضاع  
ولو قبل الدخول في الرجعى ان راجع لانه بدل بضع فوته وعندهم  
لا غرم بعد الدخول لخروجه عن ملكه بالاغراض قلنا منقوض بالعقوة  
قيل **وعندهم** نصف المسمى قبله وقيمة الموقوف ومدير ومكاتب امر  
ولدخله في الوقف والعقوة وفي الاستيلاد والتدبير اذا مات  
لان زوال الملك حينئذ وفي تعليق العقوة والطلاق بصفة اذا وجد  
بقسط ما نقص عن اقل الحجة وامراتان في الرضاع كرجل لا استقلالهن  
فيه وجميع النسوة في المال لانهن نصف البينة وفي وجه **وعندهم**  
كل اثنين فلو شهد رجل واربع نسوة ثم رجعوا فالثلث عليه في الرضاع  
والنصف في المال وفي وجه **عندهم** الثلث ايضا قيل ولداه غرم  
الراجع بالقسط وان بقى النصاب اذ الحكم وقع بشهادة الجميع قلنا  
لا عبرة لرجوعه لبقاء الحجة ولا غرم على شهود الاحصان وصفة العقوة  
والطلاق لانهم لم يشهدوا بما يوجب حكما قيل غرموا ايضا التوقف بالرجم  
والعقوة والطلاق على شهادتهم ولو شهد عدلان بالنكاح في صفر  
وعدلان بالاصابة في رجب وعدلان بالطلاق ثم رجعوا غرم شهود  
النكاح والاصابة ما غرم الزوج بالسوية لان شهادته بالطلاق لانه

يوافق ولا من شهد بالاصابة ان اطلق لاحتمالها في نكاح اخر وغرم  
شهود الفرع والاصل لا على رايهما اذ الحكم بشهادة الفرع قلنا ثبت الحق  
بشهادة الاصل واختص الغرم بالفرع ان رجعوا جميعا لان ينكر اشهاد  
الاصل **وعنده** لا يصح الرجوع الا عند الحاكم والله اعلم **كتاب**  
**الدعوى والنسب** وفيه ابواب لباب الاول في الدعوى وفيه  
البحاث **اول** للمستحق اخذ ماله مستقلا ان لم تكن فتنة وقدر دينه  
حتى من غريم غريمه وان امكن تحصيله بالقاضى من جسده لانه لقله  
عليه السلام لا تخن من خانك قلنا لا خيانة حيث اخذ باذن الشرع  
ثم من غيره على الاصح **لا** عند **الا** احد النقيدين لنا القياس عليهما **ومنه**  
ان كان على المديون دين اخر فبقدر حصته لنا انه عليه السلام رخص  
لهند ولم يفصل وله جمد الحق ان تجد حقه وتقاصا كدينين تساوا  
صفة وكسرياب ونقب حرز واخذ زيادة ان لم يصل اليه الا بها بلا  
ضمان لان مال مقر مورد ولا العقوبة تخطر ما وبيع غير الجحش بجحش  
حقه كجواز الاخذ وفي وجه القاضى بعد اقامة البينة وقبله  
والتملك من ضمانه كالمستام وفي وجه لا كالمرهون فان قصر فيه  
ضمن نقصان القيمة ولو ظفر بغير نوعه فان كان ارد كالمكسر جاز  
ان يقنع به والا فلا كالصحيح للزوم الربى بل يبيع ويحصل نوع حقه  
الثاني المدعى من يذكر خفيا قيل **ورايهما** من اذا سكك ترك والمدعى  
عليه مقابلهما فالزوج في اسلمنا معامدعى على الاول والزوجة  
على الثاني ولا بد من كون المدعى ملتزما والمدعى عليه معينا وما يقبل  
اقرار العبد به كالفقاص وحده القذف والدعوى عليه والا فعلى



فعلى سيد ولا تسمع الدعوى الا الصحيحة بان تكون معلومة ما رزونة  
وذلك بان يذكر فيما اخذ منه باقراره لاجحة سبب التلف وفي النقد  
جنسه ونوعه وقدره وصفته وفي عين تضبط بصفات السلم وان  
تلفت مثلية والا فالقيمة لانها الواجب عند التلف وفي محل ينقد  
قوم بنقد اخر وبهما باحدهما للضرورة وفي عقار ناحيته وبسببه  
ومحلته وسكته وحدوده **وعنده** جازا لاكتفا بثلاثة منها وفي  
البيع والهبة لزوم التسليم وفي النكاح انه تزوج بولي وشاهد عدل  
ورضاها ان شرط وفي نكاح الامة انه عجز عن طول الحرة وخاف العنت  
ولا يكفي الاطلاق **خلافا** له ولو في دوامه احتياطا للبضع بخلاف عقد  
مالى على الاظهر لانه اخف شانا وصح دعوى النكاح منها وفي وجه  
لان لم تعرض لحق كفققة ومهر وقسم ميراث لانه حق الزوج اجيب  
بان النكاح مقصودها ايضا ودعواه على المرأة والمجبر ولا ترجح بينة  
من هي تحته لانها لا تدخل تحت البد وترجح بينة النكاح على بينة اقرارها  
وتسمع دعوى الايلاد والتدبير وتعلق العتق بصفة على الاظهر لانها  
حقوق ناجزة لا بالدين الموجل على الاظهر اذ لا مطالبة في الحال **ومذهب**  
لا تسمع دعوى الدنى على الشريف اذ لم يعرف سببه ولا يشترط في دعوى  
مجرى الماء والطريق تعيين المقدار ولا في الوصية والاقرار وطلب القرض  
تعيين المدعى لاحتمالها الجهالة **الثالث** لو قال المدعى لزم عليه  
التسليم وانه ممنعني منه او مره بالخروج عن حقي او اساله جواب  
دعوى طوبى به وان قال انا المدعى ثم يدعى فان اقر ثبت وان انكر  
بان نفى المدعى به لا بعضه اذ لا يلزم من نفيه نفى الجميع كلا يلزم منى

شئ او تسليم الشقص او لا يستحق الشفعة ولا يشترط فيه ذكر  
الجهة اذ نفى المطلق يستلزم نفى المقيد ولو تعرض لها حلف كما اجاب  
على الاظهر طوبى بالبينة لقوله عليه السلام البينة على المدعى واذ  
عجز المزمع والمستاجر عن اثبات العقد يقولان ان ادعيت ملكا مطلقا  
لا يلزمنا تسليمه وان ادعيت مهورا او مستاجرا فاذا ذكرها حتى نجيب  
وتصرف الخصومة ان اضاف الى معين حاضر مصدق او غائب  
وللمدعى تخليفه على الاصح وتسمع بينة للغائب نفى التحليف والهمة  
وفي وجهه لانه فضولى ولا يثبت ملكه وترجح بينة المدعى وان قال  
الشهود انه مهور او مستاجر منه وان حضر الغائب عكس لان  
اضاف الى مجهول على الاظهر لان ظاهر اليد بدل على الملك واقراره  
لا ينافيه وكذا الى طفل او وقف الى مسجد كذا او على الفقراء وفي وجه  
ولده تصرف وان سكت جعلنا كالا وان اقام المدعى بينة فلا يخلف  
على استحقاق ما يدعيه لكن به حمل خصمه ثلاثة ايام ان طلب لياق  
بينة دافعة **الباب الثاني** في اليمين والنكول وفيه بحثان الاول  
اذا لم يكن للمدعى حجة حلف بعد تخليف القاضى بينة وعقيدته  
للزوم حكمه فلا تضع تورية واستثناء لا يسمع **وبينة** الحالف ان  
حلفه غيره او حلف ابتداء من توجهت عليه الدعوى بعد صحوه وطالبة  
الخصم مطابقا لانكاره كما لو حلف لا في حدود الله تعالى والقاضى في  
دعوى اخذ الرشوة والظلم وان عزل في الشاهد في دعوى الغلط  
والكذب والفسق والوصى والقيم اذ لا يقبل باقرارها ومنكر  
الوكالة وعنده لا في النكاح والرجعة والايلاء والفيئة والرف



والعتق والايلاء والنسب والولاء والحدود ولداه ولا في الطلاق  
ايضا ومذهبهم لا فيما لا يثبت الا بشاهدین لنا عموم قوله عليه  
السلام حلف مكانة في الطلاق على البتة وعلى نفى العلم لنفى فعل  
غيره كالرضاع وبراء المورث فيحلف بناء على نفى اتلاف البهيمة  
قصر في حفظها لانه يضمن بالتقصير ولا ذمة لها وعلى نفى جنابة  
عبدته على الاظهر لان فعل ما له كفعله ويجل البت بظن نشاء من  
قربنة كنكول وحظ من يثق به وندبان يقر على الخالف ان الذين  
يشتركون بعهد الله وايمانهم الاية وان يوضع المصحف في حجره وان  
يغلظ بالزمان والمكان واللفظ مبالغة في الزجر لا في مادون نصاب  
زكاة ومذهبهم دون نصاب سرقة كسيد انكر عتق عبد لا تبلغ قيمة  
النصاب ويغلظ عليه لان مدعى العتق ولا يجوز ان يحلف بطلاق  
وعتق وندبر وفايدة اليمين انقطاع الخصومة حالا فسمع البينة  
من بعد ولو قال لا بينة لي لاحاضرة ولا غيبة اذ يمكن ان لا علم له  
بها او اراد تخليفه ثم اقامتها ومذهبهم ان علم بها وعنده لو قال لي  
بينة حاضرة لم يحلف الخضم قلنا اليمين حقه فلا تسقط بها ولا  
تبطل الدعوى بتكذيب الشهود اذ يمكن ان يحق فيها والشهود مبطلون  
لشهادتهم بما لا علم لهم والمدعى عليه تخليف المدعى على نفى نحو البراء  
والاداء ونفى علمه بفسق الشهود وانه اقر لي وحلفني مرة اخرى على  
الاظهر فلو ادعى انه حلفه عليه مرة وطلب حلفه على انه ما حلفه  
لم يسمع دفعا للتسلسل ولو حلفه ثم قال المدعى بعدم حلفه  
لكونك معسرا يومئذ والان اسرت فيحلف المدعى عليه على الاظهر

لامكانة وصدق باليمين كل امين لم يخن في التلف بعد ثبوت سبب  
ظاهرو في الرد على موثقه كالمضارب والاجير المشترك على الاظهر  
لا المستاجر والمرتهن ومدعى اقرار الخنثى بالانوثة في قطع ذكره وانثيته  
وشفريه والرجوع عن الاذن قبل البيع وحرية المقدوف وقصد  
الاداء وله الضرف الى ما شاء وحرمة الاصل وان سبق قربنة في الصغر  
وجاز شراه بسكوته الثاني في النكول ويحصل بان قال انا لا احلف  
او انا ناكل او سكت او قضى به او قال للمدعى احلف ولداه قضى في المال  
به وعنده في غير قصاص النفس على المدعى عليه لانه يدل على انه باذن  
او مقرر قلنا ممنوع لا مكان تحرزه عن اليمين الصادقة تورعا ويرد اليمين  
على اليمين لما روى بن عمر انه كان عليه السلام يرد اليمين على طالب الحق  
لا عنده ولداه في رواية لقوله عليه السلام اليمين على من انكر قلنا ابتداء  
ولا في مذهبهم فيما لا يثبت بشاهد ويمين لان ما لا يثبت اخرى ان لا يثبت  
بها بل يجبس حتى يحلف او يقر قلنا النكول قوى من شاهد لانه في  
معنى اقرار المدعى عليه لا على الساعي وعامل الجزية اذا قال الذي اسلمت  
في اثناء السنة والولى والقيم ان لم يكن بمباشرة ومتولى الحكم بل يحكم  
للضرورة فتؤخذ الزكاة والجزية وحبس لدين من لا وارث له ليقر  
او يحلف ولم يكتب اسم ولد المرتزقة في الديوان ان ادعى البلوغ بالاختلاف  
وان لم يحلف وقال لي بينة وطلب كفيلا لم يلزم ذلك وعنده يؤخذ  
منه كفيلا ثلاثة ايام لتلا يغيب نفسه ان قال لي بينة حاضرة وندب  
عرض اليمين ثلاثا وشرح النكول وان حكم به فوجع وقال لم اعرف  
حكمه جاز ان يحلف برضى المدعى على الاظهر اذ الحق لا يبعد وهما وحلف



المدعى كافر خصمه فلا تسمع البينة بعده وحلفه على الراء والابراء  
وقيل كالبينة اذ يمينه حجة ونكوله كحلفه فبطل به حقه من اليمين  
فلا تسمع منه الا البينة وفي وجهه ولو نكل المدعى عليه في مجلس اخر  
ترد عليه اليمين ثانيا فان طلب الامهال لاقامة البينة او المشاورة  
الفقهاء او النظر في الحساب مهل ثلاثة ايام وفي وجهه بلا تقدير  
كالاخير اقامة البينة ورفق بانها قد لا يكون حاضرة لا المدعى عليه  
لانه مجبور على الاقرار واليمين بخلاف المدعى فانه مختار في طلب حقه  
وتأخيره فان امتنع بلا سبب عن الردودة او مع شاهد او اخر عن  
المدة لم يحلف ولو ادعى شريكا فصاعدا حلف لكل يميناً وان رضى  
بواحدة على الاظهر **الباب الثالث** في تعارض البينتين تساقطتا  
حيث لا مرجح لتناقضهما وامتناع الترجيح قيل ولداه تستعملان  
احتراما عن ابطالهما فقليل وعنده ولداه في رواية يقسم المال بينهما  
لانه عليه السلام جعل البعير بينهما قلنا محمول على انه كان في يدهما  
وقيل يقرع لانه عليه السلام قضى لمن خرج السهم له قلنا ربما كانت  
تنازعهما في فسخ او عتق وقيل يوقف الى الصلح او ظهور المرجح  
كما لو طلق احد زوجية ومات قبل البيان وفرق بان استحقاق الارث  
لاحداها معلوم وان كان في يدهما بقى كما كان وترجى الناقلة على  
المتصحبة لزيادة العلم كانتقال الدار صداقا والكافر الى الاسلام  
وان قالنا تلفظ في اخر عمره بكلمة الاسلام والكفر ولم يكن الميت  
معروف الدين تساقطتا وعنده ترجيح بينة الاسلام فلو مات عن ابوين  
كافرين وقال مات كافرا وابنين مسلمين وقال ابا العكس ترجح بينة

الابوين على الاصح لانه محكوم بالكفر بتبعيتهما وبينة صاحب اليدوان  
لم تبين سبب الملك ان اقيمت بعد بينة الخارج وان لم تتركى لانه عليه  
السلام قضى بدانة نبتها لصاحب اليدوان لان اليد من امارات الملك  
فكانه تمتك بجنتين واستدل بانهما تساقطتا والحكم لليد فللخارج  
تحليفه وعكس فيما لو قال الخارجى ملكى شترته منك والداخل ملكى  
لزيادة العلم وازالة اليد ببينة الخارج لا تمنع الترجيح على الاظهر  
اذ لا عبرة لها بعد ظهور النجوة ويد من اقر لشخص كيد وعنده ولداه  
في رواية بينة الخارج عند الاطلاق لانها اكثر اثباتا فان بينة  
الداخل ثبتت من جهة اليد قلنا ممنوع لا عنده في النتائج او ثوب نسيجه  
وهو لا ينجح لامر او ملك شرياه من واحد لنا القياس على ما سلم  
ثم شهادة عدلين على شاهد ويمين على الاصح لانها الاصل وحجة  
اجماعا لا على رجل وامرأتين لجبر الانوثة بالتضعيف ولا بزيادة العدد  
على الجديد ومذهب بلخى في قولنا كذا لظن كالرواية لنا ان الشارع  
عينه قطعاً للمخضومة فيلغوا الزايد كما لو قص بخلاف الرواية اذ غلبه  
الظن معتبرة فيها ثم السابقة تاريخا كارض زرعها فيستصحب  
وقيل لا لاستواءهما في الحال كطلفتين او مورختين بتاريخ واحد  
والمضافة الى سبب الملك كارت وشري ونتاج لزيادة العلم لا لداه  
في رواية وبالبينة بالقتل على الموت وبينة رجل بالنكاح على بينة  
المرأة به من اخر لان حقه اولى لا المورخة على المطلقة على الاصح **ومذهب**  
تقدم ولو بين انه اجر البيت بعشرة وبين المكترى انه استاجر جميع  
الدار بها فلا ترجح وقيل وعنده ترجح بينته لاشتمالها على الزيادة



قلنا انها في المشهود به لا توجب له لوجود التنافي وكذا لو اختلفا في قدر  
الاجرة ولو بين كل انه اشترى الدار من صاحب اليد ووفر الثمن فعليه  
رد ثمنين على الاظهر لا اذا تعرضت البينة لقبض المبيع لاستقرار  
العقد به ولو بين كل انه باعها منه فعليه غرمها للامكان لا ان  
ارخا بتاريخ واحد ولو قامت بينتان بعقو سالم وغانم في مرض  
الموت وكل ثلث ماله افرع ان ارخا بتاريخ واحد وبتاريخين اعتق  
من اعتقه او لا والاعتق عن كل نصفه اذا الغالب انه اعتقههما مرتبا  
ولا اولوية وقيل بقرع لاحتمال المعية قلنا الترتيب اغلب فعلى  
الاول لو كان واحد سدس ماله عتق من كل ثلثاه كما لو اوصى لزيد  
بالثلثا ولبكر بالسدس ولو قامت بتعليق عتقهما بالموت او  
الوصية به افرع مطلقا اذا التعليق به كالواقعين معافي المرض ولا  
تقبل من شهد برجوعهم ولا من وارث لا يشهد ببطلان ما سوى المرجوع  
للتهمة **وعندهما** لا مطلقا فلو شهد اجنبيان بعقو سالم ووارثان  
حازان بالرجوع عنه وعتق غانم فان كانا عدلين وكل ثلث ماله  
عتق غانم ورق سالم خلا فلهما اذا لاثمة وان لم يكن غانم ثلثه عتقا  
بالبينة والافرار وفي وجه عتق غانم ومن سالم ما لا يحتمل الباقي  
وان كانا فاسقين عتق سالم ومن غانم قدر ثلث الباقي بعد سالم  
فكان سالم اعصب من التركة بزعمها خاتمة وفيها بحثان الاول  
في اشياء متفرقة لو شهد بالملك في الماضي كما مس لا تسمع كالدعوى  
نحو ان لا انتقال قيل بلى اذا الاصل الاستمرار اجيب بان يد المدعى  
عليه تدل على نزوله الا اذا قال لا اعلم له مريلا او هو مملوكه ولا ان

قال اعتقت ملكه بالاستصحاب ولو شهد انه بالاسم اشترى منه  
او اقر له او كان في يده قبلت للاستناد الى التحقيق وفي وجه لا في  
اليك الملك والبينة المطلقة تظهر الملك قبلها لا بزم من صوبيل  
فلا تتبع النتاج والثمره الظاهرة المشهود بخلاف الحمل على الاظهر  
كما في البيع وان اخذ بها من المشتري ومشتريه رجوع على بايعه بالثمن  
لان الحاجة ماسة في عمدة العقود وان اصل عدم الانتقال من  
المشتري الى المدعى ولو شهد اثنان انه غصب او سرق كذا غدوقه  
اخران به عشية تعارضنا ولا يحكم بواحد ولو شهد شاهد هكذا  
واخر هكذا يحلف المدعى مع واحد ويأخذ الغرم اذا تعارض فان  
الواحد ليس بحجة ولو شهد شاهد على اثنان شي قيمته دينار واخر على  
اثنان قيمته نصفه ثبت الاقل والمدعى ان يحلف مع الاخر ولو شهد  
اثنان فكذا وشاهدان هكذا ثبت الاقل وتعارضتا في الزيادة وفي وزن  
ذهب تلفه ثبت الاكثر لزيادة العلم بخلاف القيمة لانها تستدرك  
بالاجتهاد ولو شهدوا بان هذا الغزل من قطنه والدقيق من بره قبلت  
لانها ملكه المتغير صفته لان شهدوا ان هذا نتاج شاته وثمره شجرته  
لاحتمال حدو ثمنهما قبل ملكه واذا اختلف الزوجان او الوارث في متاع  
في يدهما او مسكتهما فهو بينهما وكل تحليف لاخران لم تكن بينة فان  
حلفا جعل بينهما ولو بعد الفرفة ومذهبه ما صلح له او لها فله وما  
صلح لها فلهما ولدا ما في البيت ان صلح له فلهما فلهما ولهما بينهما  
وعنده ما فيه ان صلح له او لها فله لانها مع ما في يدها في يد الزوج ولها  
فلهما وبعد موت واحد فاصح لها فلي اذا لا يد للبنت لئلا ان الرجل



يملك متاع النساء وبالعكس فلا عبرة للظن كما في عطار ودباغ تنازعا  
في عطر ودباغ في يدهما والقول في متاع البيت لساكن الدار لا للمالك  
ولو تنازعا في نرق غير مسمر فهو بينهما واليد في الأرض لمن له الزرع و  
البناء والغراس وفي البيت لمن له المتاع فيه وفي الحيوان لمن له الحمل  
لا في عبد لمن له عليه ثوب لأن منفعة للعبد الثاني في دعوى  
النسب القيافة لو ادعى اثنان فصاعدا صغير مجهولا كولد امرأة  
وطيهاها بشبهة او ملك او نكاح وشبهة في طهر او طهرين والاول  
في نكاح صحيح اذا الفراش منه كاف عرض على قايف حر ذكر اهل للشهادة  
مجرى بعض ولد في اصناف في الرابع احدا بويه واصاب ومع امه ولد  
ولو بعد الموت ان لم تكن بيعة لانه عليه السلام اظهر السرور في  
الحاق المدلجى اسامة بزيد ولم ينكر وما نقل ابو اسحق من جاره مما  
يتعجب منه لا عنده بل لحق بهما او بهم وبرز جاتهم ولو ادعت نسوة لحق  
بهن قلنا يمنع انعقاده من ما يتن عادة ولا عبرة بالحاق احد التومين  
وفي وجه شرط العدد قلنا هو كالحاكم ولهذا لو كان عدوا لاحدهما  
والحق باخر لم يثبت نسبه وفي وجه كونه مدلجيا الرجوع الصحابة الى  
بنى مدلج وجاز ان يخصهم الله بها كقريش بالامامة قلنا انها نوع علم  
فيقول على من علمه ومن مات منهما فعصبته منزلته حتى يعرض المولود  
معه ونفقة مدة التوقف عليهما ويرجع على من الحق به كتاب العتق  
وهو مندوب لقوله عليه السلام من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو  
منها عضوا منه من النار وفيه ابواب الباب الاول وفيه فصلان الاول  
في مطلقه انما يصح من مالك مكلف حر مطلق التصرف وانابه بلفظ

صريح كاعتاق ونحوه وفك رقبة وما استتق منها وان اخطأ في التذكير  
والثانيث وياخروا زار مرد بلا ارادة اسمه القديم وقرينه مدح واني  
ان امكن وان كذا او عرف وعنده وان لم يمكن وكذا كياحر للسني به  
ولا ملك ولا سلطان خلافا له ولا سبيل ولا يد ولا خدمة لي عليك  
وانت لله خلافا له ومولاى وكذا بانوية على الاظهر وتوبار خدائى منى  
والفاظ الطلاق خلافا له والظهار لا انا منك حر وان اضاف الى جز  
شايع معين او علق على صفة فلو اعتقه على نحو خر ومغصوب او على  
ان تحمى منى ابدأ ولم يعين المدة عتق وعليه قيمته ولو فوض اليه عتق  
في الحال نفذ ولو علق بولادة اول ولد يخل بميت خلافا له والحمل تبع  
للامر ان كان له فيلغو استثناءه لالداء لا العكس ولو قال اول من  
دخل فهو حر فدخل اثنان معا ثم واحد لم يعتق لانه لم يوصف بانه  
اول داخل واول من دخلها واحد عتق الثالث لوجود الوصف والعتق  
على مال كالتخلع من المالك معاوضة فيها شايبة التعليق ومن الملتزم  
معاوضة فيها شايبة التعليق الجعالة واعتق مستولدة على الف  
فاعتق نفذ وثبت فداء ولا يثبت ان قال عني لانها لا تقبل النقل واعتقه  
على نفسك على الف لم يزم على الاظهر كما في المستولدة وفي وجه وعنده  
ولداه في رواية لا اذ لا ضرورة للافتداء لا مكان الانتقال بخلاف  
المستولدة لا عني مجانا ونفذ عن الملتزم لانه اعتقه بامر كما لو سمي  
الغرض لا عنده اذ الملك لا يحصل في الهبة قبل القبض قلنا هو يندرج  
في العتق لقوته وعلى كذا الزم وفي اعتقه ولك على كذا وعني وعن نفسك  
نفذ عن المعتق ويدخل في ملك الملتزم عقيب الفراغ من لفظ العتق



ويترتب عليه في لحظة لطيفة وفي وجه يحصلان معا واذا جاء الغد  
فهو حر عنك بكذا الرمت القيمة وفي وجه المسمى ان قبل كالحلح و احدا  
حرمانه فقبلا وايس عن البيان فعلى من خرجت قرعته على الاظهر  
لفساد المسمى والله اعلم **الفصل الثاني** في خصايصه **الاول** السراية  
من اعتق بعض او عضو عبده سرى الى الباقي لقوله عليه السلام ليس  
لله شريك **لا عنده** بل يسعى العبد في بقية قيمته ومن مشترك وان دبرا  
الشريك او كاتبان عجز على الاصح ورهن او ملك باختياره بعض من يعتق  
عليه كشرى وهبة ووصية لا ارث ورد بيع سرى الى نصيبه ولو قال  
ان اعتقت نصيبك فنصيبى حر لان السراية اقوى لامعه او قبله لثاخرها  
بقيته يومئذ ومذهبه يوم الحكم وصدق في قدرها على الاصح لانه  
غارم لا في عيب حادث بقدر ما فضل عما ترك للمفلس لا دينه وعنده  
لا وخير شريكه بين العتق واستسعاء العبد وان كان المعتق فبينهما  
ونضمينه اياه قيمة نصيبه لقوله عليه السلام من اعتق شقفا في مملوك  
فعليه ان يعتقه كله والا استسعى العبد غير مشقوق عليه قلنا اكثر  
اهل النقل لا يثبتون السعاية عنه عليه السلام بل من كلام قتادة لنا  
ما روى ابن عمر انه عليه السلام قال من اعتق شركا له في عبده وله مال  
يبلغ قيمته قوم عليه نصيب شريكه حال القول عليه السلام فقد  
عتق كله قيل ومذهبه بالحكم او اداء القيمة دفعا للضرر عن الشريك  
قلنا لزوم القيمة ينافي عدم العتق فلو اوجد جارية مشتركة سرى ولزمه  
قسط المهر والقيمة لا قيمة الولد اذا السراية بالعلوق والذين لا يمنعها  
على الاصح والميت معسر مطلقا فلو قال ان مت فنصيبى حر لم يسر والمريض

الا في الثلث ولو ايسر بالبعض بقدره على الاظهر لانه اقرب الى التكيل  
وتوزع القيمة على عدد الرؤس لانه اتلاف كاجراحات وقيل قدر  
الملك كالشفعة و فرق بانها من فوايد الملك ولا يسرى التدبير لضعفه  
كما لو علق عتقه بصفة ومذهبه بلى كالايلاد والفرق بين ولغى شرط  
نفي الولاء وكونه لغير **الثانية** عتق القرابة من ملكه اصل او فرع  
عتق عليه اذا العبودية تنافي الولادة لقوله تعالى وقالوا اتخذ الله  
ولدا سبحان بل عباد مكرمون وقوله تعالى وما ينبغي للرحمن ان  
يتخذ ولدا الى قوله انى الرحمن ومذهبه باخ واخت ايضا **وراية** ما محرم  
لقوله عليه السلام من ملك ذا رحم محرر فهو حر وفي رواية ابن عمر  
فهو عتق قلنا محمول على الاصل والفرع بدليل ان غيرها لا يكتب  
على المكاتب فلا يعتق على الحر كابن العم **الثالث** القرعة كما مر من اعتق  
بها من يوم الاعتاق ويعتبر قيمته يومئذ ويسلم له ما اكتسب منه  
غير محسوب من الثلث ومن رفق يعتبر قيمته من يوم موت المعتق ويجب  
على الوارث ما اكتسب في حياة لا بعده لحصوله في ملكه فلو اعتق مريض  
ثلاثة قيمة كل مائة ولا مال له غيره وكسب واحد مائة فان خرجت له  
عتق وتبعه كسبه ولغيره اعيدت لا ان كسب بعد موت المعتق فان  
خرجت للاخر عتق ثلثه وللکاسب عتق منه شئ وتبعه مثله من  
الكسب فالارث ثلاثمائة الاشياء تعدل ضعف ما عتق فيعدل ما ينز  
وشئيين فبعد الجبر يعدل ثلاث مائة مائتين واربعه اشياء فائة  
معدلة لها والولد وزيادة القيمة كالکسب اعتق امتين قيمة كل مائة  
فولدت واحدة ولديهما مائة فلو خرجت لهن لم تلد عتق منها شئ



ولمن ولدت عتق منها شئ وتبعها من الولد مثله الارث ثلاث مائة  
الاثنين يعدل ضعف ما عتق وهو شيان فبعد الجبر يعدل ثلاث  
مائة اربعة اشياء فالشئ ثلاثة ارباع مائة ونقص من خرجت قرعة  
العتق محسوب عليه لانه يحكم بعنقه يوما لا عتاق لا من رفق على الورثة  
اذ لم يحصل لهم الا الناقص فلو اعترق مريض لا مال له عبدا قيمته مائة  
فعاد الى نصفها عتق خمسة لانه عتق منه شئ وعاد الى نصفه فالارث  
خمسون الا نصف شئ يعدل ضعف ما عتق وهو شيان وبعد الجبر  
يعدل خمسون شيئين ونصف شئ فعلم ان خمسة عتق فلو اعترق ثلاثة  
قيمة كل مائة فنقص عن واحد خمسون فان خرجت له عتق ولغيره  
عتق خمسة اسداسه ولو اعترق عبدين قيمة كل مائة فغادرت قيمة  
واحد الى النصف فان خرجت عليه عتق شئ فالارث مائة وخمسون  
سوى نصف شئ يعدل ضعف ما عتق فهو شيان فبعد الجبر يعدل  
مائة وخمسون شيئين ونصف شئ والشئ من شيئين ونصف خمسا  
وهو ستون وعلى غيره غير نصفه **الباب الثاني** في التدبير وهو تعليق  
مكلف ولو سفيها لامنه في مذهبه عتق عبده بموته مطلقا ومقيدا و  
معلقا كانت حر بعد موتى ودبرت وانت مدبر على الاصح للاشتهار فيه  
وكناية كخلت سبيلك بعد موتى ولو قال انت حر بعد موتى بيوم عتق  
بعده وعنده لا بد من انشاء عتق وفي اذا دخلت الدار فانت حر بعد  
موتى شرط الدخول قبل موت سيده وفي اذا دخلتها بعد موتى شرط  
بعده على الفور لا يبيعه الوارث قبله اذ ليس له ابطال تعليق الميث  
وفي انت مدبر ان شئت شرط المشية على الفور كما اذا مت فشئت فانت

حر وفي موتى ومهما في حياة سيده وفي اذا مت فانت حر ان او اذا شئت  
فلا تراجع لاحتمال المشية في حياة وبعد موت وان اطلق فيجمل على ما بعد  
الموت بلا تراخ لانه اخذ كرها وفي وجه على الحياة وفي وجه عليهما  
لاحتمال اللفظ ولو قال لا شريك ان اذا مت فانت حر لم يعتق شئ بموت  
واحد اذ العتق معلق بموتها ولا يبيعه الوارث لانه استحقة بموت  
كما اذا قال فخر بعد شهر وحكمه زواله بقدر ازالة الملك ومذهبه  
لا يجوز وعنده لا في المطلق المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث قلنا  
موقوف على ابن عمر ومحمول على ما بعد الموت والندب قلنا قوله عليه  
السلام من يشتره فاشتره بغيره بن الخادم وامره عليه السلام ببيعه  
وقال انت بمنه اخرج وانه تعليق عتق بصفة كسائر التعليقات  
لا وصية على الاصح فلا يعود بعوده بالايلا لانه اقوى فيرفع كالنكاح  
بملك اليمين وفي وجه لا لانه لا ينافيه ويتعلق دين مستغرق  
بالتركة فلو ابر المستحق بعد الموت في ايام يتجر العتق من سقوطه  
على الاظهر لا بانكاره ورجوعه وفسخه ووطى وكفاية تغليب المعنى  
التعليق ولا بفداء الجاني ويجب الفداء من تركة المورث قلنا بنفوذ  
اعتاق الجاني وفي وجه لا اذ الميت معسر وعنده على سيده الفداء  
على امتناع بيعه وليس للوارث ابطاله قبل الوصف وبعد موت  
مورثه كما عاده بعده وصح تدبير المكاتب وبالعكس وتعلق عتق بما  
حصل او لا ويسرى الى حملها ولو كان عند التدبير لانه جزئها بخلاف  
العكس ويزول تدبيره بزوال الملك عنها لا الى ولدها بعده في قول  
قل وعندهم يسرى كولد المستولدة والاضحية وفرق بانه ضعيف



وكذا تعليق العتق بصفة ولا يتبع الولد الاب وصدق الوارث بيمينه  
 في نفى الولادة بعد التدبير اذا الاصل بقاء الملك في الولد والمدير يكسب  
 مال في يد بعد الموت رجحت بينة لانه صاحب اليد **الباب الثالث**  
 في الكتابة وهي تعليق عتق باداء مال منجم مندوبة ان طلبا مينا كاسب  
 لقوله تعالى فكايتوهم ان علمتم فيهم خيرا وفيه فصلان **الاول** في  
 اركانها **الاول** لا يجاب ككاتب بتعليق العتق او بينة قبل **وعندهم**  
 يكفي مجرد اللفظ لانه صريح كدبرك قلنا ممنوع فان لفظ الكتابة  
 لا يعرفها الا الخواص ويحتمل ان يراد به المخارجة بخلاف التدبير  
 والقبول **الثاني** العاقد وهو سيد مكلف مطلقا تصرف لا مرته  
 على الاصح وعبد مكلف كوتب كل مارق وبعضه في الوصية لامره هو  
 ومستاجر ليستقل بالكسب **ورايهما** يصح من المميز منهما قلنا  
 قوله تعالى والذين يبتغون الكتاب ولا عبرة لا يتغاء الضبي و  
**مذهبه** ولداه من الولي والوصي بالمصلحة فلو كاتب له ولاولاده  
 صح له لاهم خلافا له **ومذهبه** لو قبل ابوهم الحر صحت قبل **ورايهما**  
 تصح من الشريك باذن الاخر ولداه بغير اذن ايضا فلو كاتباه ثم  
 عجزه احدهما لم يجز للاخر ابقاوها في نصيبه كما في الابتداء وقيل  
 جاز لقوة الدوام **الثالث** وهو دين موجب بنجسين فصاعدا او  
 منفعة معلومة اقتداء بالسلف وجاز عند تعجيله لامكان  
 حصوله بالهبة والوصية والاستقراض قلنا بعد لزومه فيكون  
 لازما قبل القدمة **وعندهما** على نجم لنا رواية ابى هريرة انه عليه  
 السلام قال الكتابة على نجسين والمروى عن الصحابة فجاز ان يكتب

323 على خذمة شهرود بنار عند انقضاء على الاصح اذا المنفعة مستحقه  
 في الحال والدينار عند الانقضاء لا على خذمة شهرين ليكون كل نجما  
 على الاظهر لان المتعلقة بالعين لا يجوز تاخيرها ولو كاتب على غير  
 نقد فيوصف بصفات السلم **لا على رايهما** بل يحمل على وسط فلو كاتب  
 ثلاثة اعبد باللف في عقد صحيح كالمو باعهم اذ جملة العوض معلومة  
 ويوزع على قيمتهم يومئذ ومن ادى نصيبه عتق ولا يصح الاعتياض  
 عنه كالسلم فيه على الاظهر **الفصل الثاني** في احكامها وفيه  
 اثبات **الاول** يعتق المكاتب بولدها والمكاتب بولد من امته فانه تابع  
 بلا استيلا دها لانه علق بعبد قبل **ورايهما** نصيرام ولد للعروق  
 في ملكه قلنا ملك ضعيف بالبراء عن تمام القسط او بقبضه السيد  
 وقيمته ان جن او الفاضل ان غابا وامنع ولو من مجنون لا يشتري  
 النجم لفساد الشري والاعتياض عنه ولا يعتق شئ بقبض البعض او  
 سيد وان قدم على الاصح لقوله عليه السلام المكاتب عبد ما بقي  
 عليه درهم ومتى اقر شريك بقبض النجوم عتق نصيبه بلا سرية على  
 الاصح لانه اقر بعتق نصيبه مما معاو للمكران يشاركه لان كسبه متعلق  
 حقهما او يطالب العبد بتمام نصيبه ولا يرجع على المصدق وبالعكس  
 اذ لا يرجع المظلوم الا على ظالمه ولو اقر بقبض احد العبدان وايسر  
 عن البيان حلف الوارث بنفي العلم ثم يفرغ وان اعتق وارثا وقبض  
 نصيبه او يرى عنه عتق خلافا له بكتابة الميت لانه لم يبق منه شئ فولا  
 له على الاظهر وسرى العتق حالا الى نصيب منكر الكتابة لانه رفيق بزعمه  
 وانفرد المقر بالولاء على الاظهر لبطالان حقه بالانكار لا القبض لانه



يجبر عليه ولأن عتقه بكتابة الميث والبراء لأنه لغوب ظن المنكر ولو  
خرج النجم ناقصا أو مستحقا بان رقة ولو قال أنت حر واعتقت لأنه  
مبنى على الأداء كان طنت العتق فاقى بضده كالطلاق ومعيبا خیر  
لا عنده بعيب يسير فان ردا وطلب ارش التالف ظهر رقة والافقة  
من القبض الثاني في الاداء يجب حط ممتول او بدله بدلا اذا الحط  
اولى قبل العتق على الاظهر ليستعين به على تحصيل كدفع الزكاة  
ولداه قدر الربع بعد لما روى عن علي ويندب عندهما الصحة الكتابة  
بهذا القدر فلا معنى لا يجابه قلنا لا لندبه اذن لنا قوله تعا وانهم  
من مال الله الذي انبكم وفيه نظر اذ يمكن حمله على دفع الزكاة وندب  
حط قدر الربع لرواية على ثم السبع فان ابن عمر حط خمسة الاف  
من خمسة وثلاثين الف درهم ويجبر على اخذ مال الكتابة على الاظهر  
لا غير جنسه وجاز ان رضى اذ الحق لها وان مات السيد يؤخذ  
مما اخذه لأنه كالمهون وان لم يبق فيقدم على الوصايا كالدين ولا  
يعجز ان يعجز عما يحط ولا يحصل انقاص لجواز الایاء من غير ما اخذ  
ويجبر على القبول ان قال هذا حرام ولا بينة ان حلف المكاتب لا ان  
تبرع احد على الاظهر او عجل قبل المحل وغير مكان العقد حيث غرض  
ولو عجل للبراءة عن الباقي لم يصح الدفع والبراء بالارضاء جديد  
لفساد الشرط وصحا على رايهما ولو عجل على ان يعتقه ويبريه عنه  
ففعلى عتق ويرجع بما دفع والسيد بقيمته لفساد العوض ولكل  
سيد ووارث وان اوصى بالنجم والموصى له بالرقبة عند العجز  
وان انظر اخر الفسخ موسعا ان عجز او غاب لا بعد المحل باذن حتى

324  
بخبر يندب وقصر في العود او ماله مسافة القصر او امتنع او جن لا اذ  
وفي ماله فيودى الحاكم بالمصلحة وامهل ليخرج من الحرز او يحضر  
الغايب ثلاثة ايام لبيع العرفض لا المضى مدة استعماله اذ منافعه  
مجبورة بالاجرة قيل امهلها لانه لم يمكن فيها من الكسب ولداه  
لرمد ارفق الامر من وعلى السيد الاتفاق عند الحاجة ورث الزكاة ان  
رق وله بدله وقيمة ولدها والقود وكسبه ان رقت ثم لو ارثه ولو  
في قتله او ولدها للسيد فان رقت بعجز الام فبدله وكسبه وارث  
الجناية عليه له وفي ولد المكاتب له واخذ ما في يده بدين اخر وتجزئه  
ولو قبله لانه متمكن من مطالبة الدين ولو للارث وللجنى عليه  
بالقاضي وان فداء السيد لزم القبول لانه رقيقه وله غرض في ابقاء  
الكتابة وفي وجهه لا اذ الارش لا يتعلق بالرقبة ما بقيت الكتابة ويجب  
تقديم المعاملة ان حجر ولو للسيد لانه متعلق بما في يده ثم الارش ولو  
للسيد لانه مستقر متعلق بالرقبة ثم النجم لعود الرقبة الى السيد  
عند العجز قيل لا اذ الجميع متعلق بما في يده والاندب ومتى عجز او مات  
سقط ما للسيد ولودين وسوى مال غير حتى الارش وغيره وعنده  
يتعلق دين المعاملة برقبته والكتابة لازمة من السيد جارية من العبد  
اذ الحط له وعندهم لازمة منهما فتنسخ بموته لتعذر العتق لفوات محله  
ولقوله عليه السلام من كاتب عبده على مائة او فيه فبقي عليه عشرة  
واق فهو رقيق لا عندهما ولداه في رواية ان مات عن وفاء مكوت السيد  
والفرق بين ولا في مذهبه ان ترك ولدا رقيقا ولد بعد ما فانه يكلف  
الاداء ما عليه ويفسخ شريك ووارث وصدق باليمين المكاتب من جهة



الاداء على الاظهر وفي الولادة بعد الكتابة ان باع زوجته منه لانه  
مدعى ملك الولد والسيد في ولادتها قبلها وفي دعوى الجنون  
والجرحان عهد له وقدر الخط ومحلّه ووارثه في عدم الكتابة فان اقر  
بعض اخذ بنصيبه ومن يدعى الاداء سواء وقد جاء به معاوان تفاوتاً  
على الاصح لانه في يدها ونا في جرولا ولد المكاتب بعثقه بعد موته  
اذا اصل عدمه **وعنده ولداه** في رواية المكاتب في قدر النجوم لقوله  
عليه السلام اليمين على من انكر ولداه في رواية السيد لنا اختلاف  
في عوض العقد فمخالف الكا لبيع **الثالث** في التصرفات فلا يتصرف فيه  
السيد كالوصية قيل ولداه صح لفضة بريرة قلنا كانت حين عجزت  
نفسها والوطى لاختلاف الملك وفسدت بشرطه لا في مذهبهما وبلغوا  
في مذهبه لا لاداه وثبت المهر والايلاد لا الحدود وقيمة الولد وان  
مات السيد قبل عجزها عتقت عن الكتابة على الاظهر كما لو ابرأ عن  
النجوم وله ان يعامله كالاجنبي والمكاتب التصرف كالحرف لو اجر ثم  
عجز انفسخ لاما فيه تبرع او خطر بلا اذن كالهبة والقراض والابراء  
والبيع نسبية والسلم وتسليم المبيع قبل القبض الثمن واقتداء بعضه  
وشراء ورأيهما يصح والتزوج والتزويج من عبده والتكفير بغير الضوم  
والمخلع والبيع والشرع غبنا والعفو عن الارش وقبول هبة ووصية  
ومن لزم نفقته واذا قبل غيره لم يعتق عليه بل يكاتب عليه قيل لا تصح  
هذه وان اذن لانه غير مالك وملك المكاتب ناقص قلنا الحق لا يعدوها  
والعتق والكتابة والتسريح ولو باذن لانه غير اهل للولاء وخوفاً من  
الطلاق قيل ولداه جاز بالاذن اذا المنع لحقه وصح شري وقبول هبة

325 ووصية من يعتق على سيد وعتق عليه اذا عجز بلاسراية وان عجزه  
اذ دخوله في ملكه قهرى الرابع في الجناية للمكاتب ان يقتصر ولو بغير  
اذن لنفسه وعبده ويفدى نفسه وعبده الذي لا يكاتب عليه ولو  
لسيد باقل الامرين ولو بلا اذن وان لم يكن في يده مال يباع منه  
بقدره وتبقى الكتابة في الباقي والسيد الفدانة ولزمه وفداء من  
يكاتب عليه كانه وابيه اذ بعثقه عتقا باعتاقه وقتله وابرأته  
عن النجوم لتقويت حق المجنى عليه بخلاف الاداء وتسقط له عنه ان  
لم يكن في يده شيء لزوال الملك عن متعلق الارش باختياره وفي وجوب  
لا وارش جناية المكاتب كالمهر **ومذهب** للسيد لانه غير كسبه  
فلو جنى عليه ثم اعتقه فله طلب الارش من السيد **الخامس** في  
انواعها فالباطلة ما اخلت بعض اركانها بفقد العقد من مكلف  
مختار بمقصود كالدم والحشرات لا غنية فان صرح بالتعليق من يصح  
منه ثبت مقتضاه والفاضة بكتابة بعض او ذكر فاسد شرط او عجز  
كحز او اجل كالصححة في الاحكام لا في البراء واداء الغير والايضاً  
والاستبراء والسفر قيل **ومذهب** لا في الصححة ايضا لما فيه من  
المخاطرة قلنا قد يستعين على الاكاتب ولانه مستقل والدين  
الموجبل غير مانع منه والانفساخ بفسخ السيد وجنونه على الاظهر  
واغمائه وموته **خلافا** له وحججه نظر الى معنى المعاوضة وفي مردّها  
القاضي بطلب السيد والفطرة وصرف سهم الزكاة على الاظهر والعفو  
بتججيل الموجبل على الاظهر لعدم وجدان الصفة ورجوع المكاتب  
اذى اذ السيد لا يملكه ورجوعه على مكاتبه ورجوعه بقيمته يوم العفو



لانه يوم التلف وفي وجه لا يعامل سيده ولا يتصرف فيما في يده **ولدا**  
 ما في يده قبل الاداء بملكه السيد وما فضل بعده له والله اعلم **الرابع**  
 في المستولدة وهي امة انت بظاها تخطيط علقته من السيد في ملكه  
 لا من ولدت من نكاح غرور او وطى شبهة على الاصح **وعنده** من اولد  
 امة غير بالنكاح ثم ملكها نصير ام ولد له لانها علقته بولد ثابت  
 النسبة منه **ومذهبه** ان ملكها حاملا لانا انها علقته بمملوك  
 فلا نصير ام ولد كما لو علقته بالزنا والاستيلاء لا تتبع لحرية الولد  
 ولهذا قال عليه السلام في مارية ام ابراهيم ابن النبي عليه السلام اغتفها  
 ولدها والحارث بعده يتبعها فاذا مات السيد عتقها من راس  
 المال وان قتله كالتدبير وحلول الذين الموجل لقوله عليه السلام  
 او مات عنها فهي حرة فلا يتصرف فيها بما بيعا من غيرها ووهبة ورهنها  
 ووصية لقوله عليه السلام ام الولد لا تباع وتعتق بموت سيدها  
 وللاجماع فينقض قضاء من حكم بجوازها وله الاجارة لانه مالك  
**لا في مذهبه** والاستخدام والوطى وارش الجناية والاجبار على التزويج  
 لبقاء الملك **ومذهبه** اذا اسلمت مستولدة ذمى عتقت وفي رواية  
 تباع **وعنده** تسع قيمتها ولو ادعى كل شريك سبق ايلادها ففقتها  
 عليها اذ لا مرجح فان ايسر قبل الاحبال عتق كلها بموتها ووقف الولاء  
 بينهما لا بعضها بموت واحد لاحتمال ان تكون ام ولد الاخر وفي وجه  
 عتق نصيب كل بموتة مؤاخذه باقراره وان اعسر فنصيب كل بموتة وولاء  
 لعصبته وان ايسر واحد فكلها بموتها ونصيب الموصي بموتة او لالا  
 نصيب المعسر كذا اذا تمكن ان تكون ام الولد المعسر وولاء نصيب

326 المعسر موقوف لا الموسر والله اعلم ينزلهم توفيق العلي بما علمتنا  
 والنجاة عن اتباع الهوى كما نهيتنا وخاتمة العمر على كلمة  
 الشهادة والسلامة من احوال يوم القيمة  
 والوصول الى دار الكرامة كما يست  
 اتمام هذا الكتاب الحمد  
 لله رب العالمين  
 تم ١٢٨٩ هـ

م  
 قد وقع الفراغ من هذه المرقومة المسمى ببيع الاحكام في بيان  
 الحلال والحرام من يد اضعف العباد الحفيظ الفقير المعترف بالجزع والفقير  
 اسماعيل الوهي من تلامذة عيسى الحسن غفر الله لهما في بدرة وان صانه  
 الله تعالى عن الآفات والبليات خمس وثمانين ومائتين والف من شهر